دراسات في التشيع الإمامي

في ضوء دعوى التقريب

بين الفرق والمذاهب الإسلامية

(١)

مدخل إلى دراسة

الفكر الكلامي الاثنا عشري

في القرن الخامس الهجري

تأليف

الدكتور مصعب الخير إدريس السيد مصطفى

الإدريسي الحسني

أستاذ العقيدة والفلسفة الإسلامية المساعد

كلية أصول الدين ـ الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد ـ باكستان

١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

طباعة المكتبة القدوسية

أردو بازار- لاهور

جمهورية باكستان الإسلامية

تليفون: ٧٣٥١١٢٤ - ٤٢ - ٠٠٩٢

فاكس: ٧٣٥٠٥٨٥ - ٤٢ - ٠٠٩٢

www.quddusia.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. والصلاة والسلام على خير الأنام، وخاتم الرسل والأنبياء الكرام .. سيدنا محمد، صلى الله عليه وآله الطيبين، ورضي عن أصحابه الأبرار أئمة أهل الهدى، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فقد قيل: إن العلم بدأ قطرة شققها البحث إلى علوم متنوعة. ومن المحال العودة إلى تلك القطرة الأولى .. وهذا هو سياق الكلمة المشهورة: **كانت الفلسفةُ أمَّ العلوم**. وإذا بقي لعلوم العقل النافعة حظ من دلالة الفلسفةِ الأمِّ محبَّة الحكمة؛ فهذا لا يعني إمكان انضواء هاتيكم العلوم تحت ثوب الفلسفة من جديد، وقد شبت عن الطوق واستقلت عنها موضوعا ومنهجا.

وأحسب أن ذلك هو حال كل علم على حدة في أطوار تاريخه؛ إذ تتنوع مناهج البحث في موضوعه، فتتعدد فروع أصوله، وتختلف الآراء في مسائله على حسب قابلية ذلك العلم لتلك الحركة في أصل موضوعه ومناهج درسه والبحث في مسائله.

وإن الفرق الكلامية الإسلامية ـ سنية كانت أو شيعية ـ على ما بينها من خلافات بعيدة غامضة أو قريبة ظاهرة في الأصول أو في الفروع، وبرغم أنها تجاوزت بآثارها نفثاتِ العقول وحُججَ البيان أحيانا إلى مضاربة السيوف وميادين الطعان ـ وَهَبَتْ علم الكلام في تاريخه الطويل كثيرا من الحيوية والسعة موضوعا ومناهج بحث واحتجاج، ومنحت له هيكلا ضخما ضمَّ بين جنباته ما تجاوز الغاية التي أجمع كثير من علماء الكلام ودارسيه المعاصرين على أن السعي إليها هو رأس العوامل التي أدت إلى نشأة هذا العلم، وكانت وراء دفع عجلة أطواره، وأنها هي أظهر ما يدعو إلى الخوض في مباحثه المشكلة؛ أعني بيان أحكام العقيدة الإسلامية، والاحتجاج لثبوتها ولدفع الشُبَهِ عنها وقطع اعتراضات الخصوم.

وذلك ظاهر في تأكيد متكلمي الفرق من أهل السنة ومن الشيعة لآرائهم المذهبية، وفي مناقشاتهم أو محاكماتهم لآراء الفلاسفة الإسلاميين والصوفية وغيرهم داخل إطار الفكر الإسلامي؛ فقد خاضوا في مباحث علوم مختلفة، وتعرضوا لمعارف متنوعة، وإن أعلن أنصار كل فرقة من تلكم الفرق أن غايتهم الكبرى هي الدعوة لعقيدة الإسلام الصحيحة، وأن موضوع علمهم هو إثبات أحكامها ودفع الاعتراضات والشبه عن ساحتها.

ومع ذلك كله لم تنطفئ شعلة الدعوة إلى التقريب وإلى تجاوز الآثار السلبية أو المدمرة لافتراق الأمة وتعدد طوائفها؛ حتى غدت قضية التقريب بين المذاهب والفرق الإسلامية من كُبْرَيَاتِ القضايا التي تشغل الفكرَ الإسلامي المعاصر، بما يغذوها من همم المفكرين والدعاة الصادقين المتطلعين إلى رأب الصدع في وحدةِ الصفِّ الإسلاميِّ، والعاملين في سبيل إيقاظ الأمة وبعثها بعد غفوة امتدت بأدواء الفرقة، وبما يعارض ذلك من نعرات أهل التعصب الذين لا يعرفون للصواب وجوها في غير مذهبهم، ولا يرون سوى شارات الخلاف، ولا يقبلون مع وجودها سبيلا يجمع الأمة على حق لا يعكر عليه اختلاف طوائفها، ولا تنوع وجهات أبنائها، وإن كان ذلك الاختلاف في فروع لا تخرج المخالفة فيها عن هوية الأمة ولا تهدم أصولها الثابتة في الإيمان والعمل.

وتظهر قضية التقريب أيضا في هذا الزمان بما يغذوها ـ إثارة أو اعتراضا ـ من ضرورات السياسة والاقتصاد ورغبات رجالهما في البلاد الإسلامية بين حين وآخر.

* لكن قد يغلو داعية التقريب إذ يسعى إلى نفي شارات الاختلاف وادعاء تحقيق وحدة في الآراء من جميع الوجوه في إسلام بلا مذاهب. ويتطرف معارض التقريب إذ يعلن أن مذهبه قد استقل بوجوه الصواب، وأن ما سواه باطل من جميع الوجوه لا يربطه بدين الإسلام سبب. فالأول ناف لوجود الاختلاف، والثاني ناف لقبول الاختلاف؛ مع أن وجوده وقبوله أو التعامل معه في واقع الحياة كلُّ ذلك مِن السَّنَنِ الكونيِّ الذي جاءت الإشارة إليه في قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ. إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ** ...﴾ هود/ ١١٨، ١١٩.

فَلِحِكْمة عاليةٍ كان الاختلافُ آيةً من آيات الله الكبرى في الخلق، ومظهرا لطلاقة القدرة ونفاذ المشيئة الإلهية التي لا يخضع الكون معها لنَامُوسٍ ثابتٍ يُوهِمُ حُكومَةَ العالَم بطَبْعٍ لا اختيارَ فيه؛ فكان الاختلافُ والتنوعُ في عقائد الناس ومذاهبهم، وفي آرائهم وعلومهم،كاختلافهم في ألسنتهم وألوانهم، وفي قدراتهم وأرزاقهم، مع عودتهم في كل ذلك إلى أصل واحد وامتياحهم من معين واحد.

* وقد صح عند كثير من علماء الحديث أن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[1].

والمشهورُ روايةً بين المحدثين في بيان حكم هذه الفرق قولُ رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة**». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»[2]، وفي رواية قال: «**هي الجماعة**»[3]، أو «**الإسلام وجماعتهم**»[4]، أو «**الجماعات**»[1]، وفي رواية قال: «**السواد**

---

[1] - أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعـا بدون ذكر النصارى ـ ٢/ ٣٣٢. وأخرجه أبو داود في سننه وسكت عنه، في كتاب السنة، باب شـرح السنة ـ ٤/ ١٩٧. وأخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح ـ ٥/ ٢٥. وانظر تخريجه في الفقرة الخامسة من ملحق تخـريج الأحاديث.

[2] - أخرجه الترمذي من طريق سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبـد ا بـن يزيد، عن عبد ا بن عمرو مرفوعا، وقال: حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه .. وقال الشيخ الألباني: حسن ـ ٥/ ٢٦. وأخرجه الحاكم شاهدا للحديث السـابق فـي المسـتدرك ـ ١/ ٢١٨، وبين أن إسناده قد تفرد به عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو لا تقوم به حجة.

[3] - أخرجه أبو داود في سننه ـ ٤/ ١٩٨ من طريق معاوية بن أبي سفيان. وقـال الشـيخ الألبـاني: حسن.

[4] - أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ـ ١٧/ ١٣ من طريق عمرو بن عوف المزني. وذكره الهيثمي

الأعظم»[٢].

وأخرج أبو يعلى من طريق سعيد بن عامر، عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**إن في أمتي لنيفا وسبعين داعيا كلهم داع إلى النار، لو أشاء لأنبأتكم بآبائهم وقبائلهم ...**»[٣]. ولهذه الروايات طرق كثيرة صُحِّحَ بعضُها بعد الاعتبار، وفي أفرادها الحسن والضعيف.

ونقل البيهقي في بيانه عن أبي سليمان الخطابي ـ رحمه الله ـ قال: «قوله: «**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**». فيه دلالة على أن هذه الفرق غير خارجين من الدين؛ إذ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ جعلهم كلهم من أمته. وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله»[٤].

ولقد غالى بعض أهل العلم بالذهاب إلى أن الزيادة القائلة بأن جميع الفرق هلكى في النار إلا واحدة ـ غير ثابتة؛ بل موضوعة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة على حد

في مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٦٠ وقال: رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد ا وهو ضعيف، وقد حسن الترمذي له حديثا، وبقية رجاله ثقات.

[١] - أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ٦/ ٣٤٢ من طريق زيد بن أسلم عن أنس بن مالك، في حديث طويل. وقد ذكر الهيثمي الحديث بطوله في مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٥٧، ٢٥٨ وقال: رواه أبو يعلى وفيه أبو معشر نجيح وفيه ضعف.

[٢] - أخرجه أبو يعلى من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك في موضعين من مسنده ـ ٣٢/٧، ٣٦. وأخرجه الطبراني من طريق أبي أمامة في معجمه الكبير ـ ٨/ ٢٧٣. وقد ذكرت تخريج هذه الروايات جميعا بصورة أكثر تفصيلا في الفقرة الخامسة من ملحق تخريج الأحاديث.

[٣] - أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ١٠/ ٦٥. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٥٩: رواه أبو يعلى وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات.

[٤] - البيهقي: السنن الكبرى ـ ١٠/ ٢٠٨.

تعبير ابن الوزير محمد بن إبراهيم اليماني[1].

وقد رُويَ إلى جانب ذلك المشهور رواياتٌ لا يصح منها شيء تبين أن الهالك من هذه الفرق جميعا فرقة واحدة فقط، وأن الجماعة هي أهدى الفرق التي تتفاوت حظوظها من الهدى والتوفيق إلى اتباع الرسول؛ فقد عدّد أبو عبد الله محمد بن أحمد البشاري (ت٣٩٠هـ) في كتابه: «**أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**» الفرقَ والمذاهبَ الإسلامية التي عرفها في زمانه بين أهل الحديث والكلام والفقه، ثم ذكر حديث: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة: اثنتين وسبعين في الجنة، وواحدة في النار**»، وحديث: «**اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة**»، وقال: هذا أشهر والأول أصح إسنادا[2].

وقال المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ): «ورواه الشعراني في الميزان من حديث ابن النجار وصححه الحاكم بلفظ غريب وهو: «**ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة**». وفي رواية عند الديلمي: «**الهالك منها واحدة قال العلماء هي الزنادقة**» انتهى. وفي هامش الميزان المذكور: عن أنس، عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بلفظ: «**تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا الزنادقة**»[3]. قال وفي رواية عنه أيضا: «**تفترق هذه الأمة على بضع**

---

[1] - انظره: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ـ ١/ ١٨٦. ولقد تتبعت رأيه وبينت فساده من جهتي الرواية والدراية في الفقرة الخامسة من ملحق تخريج الأحاديث.

[2] - شمس الدين البشاري: أحسن التقاسيم ـ ص ٣٩. ولا غبار على قوله: هذا أشهر. أما قوله: والأول أصح إسنادا. فهو قول بعيد؛ بل باطل لا وجه له في أسانيد الحديث، ومصداق ذلك في الفقرة الخامسة من ملحق تخريج الأحاديث.

[3] - هذا الحديث أخرجه القزويني عبد الكريم بن محمد الرافعي من طريق ياسين الزيات، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعا بلفظ: «**ستفترق أمتي على كذا وسبعين ملة كلها في الجنة إلا ملة واحدة**». قيل: أي ملة؟ قال: «**الزنادقة**». انظر كتابه: التدوين في أخبار قزوين ٢/ ٧٩. ورواه أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (ت٥٠٩هـ): الفردوس بمأثور الخطاب ـ ٢/ ٦٣.

وسبعين فرقة إني أعلم أهداها الجماعة»[1] انتهى. ثم رأيت ما في هامش الميزان مذكورا في تخريج أحاديث مسند الفردوس للحافظ ابن حجر ولفظه: «**تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة وهي الزنادقة**»[2] أسنده عن أنس. قال: وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أنس بلفظ: «**أهداها فرقة الجماعة**» انتهى. فلينظر مع المشهور، ولعل وجه التوفيق أن المراد بأهل الجنة في الرواية الثانية ولو مآلا فتأمل»[3].

وفي التراث الشيعي يروي سُليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ أنه قال: «إن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة: اثنتان وسبعون فرقة في النار، وفرقة في الجنة. وثلاث عشرة فرقة من الثلاث والسبعين تنتحل محبتنا أهل البيت: واحدة منها في الجنة، واثنتا عشرة في النار. وأما الفرقة الناجية المهدية المؤمنة المسلمة الموفقة المرشدة؛ فهي المؤتمة بي، المسلمة لأمري، المطيعة لي ...، هم من أهل الجنة حقا، هم يدخلون الجنة بغير حساب. وجميع تلك الفرق الاثنتين والسبعين فرقة هم المتدينون بغير الحق، الناصرون دين الشيطان، الآخذون عن إبليس وأوليائه، هم أعداء الله وأعداء رسوله، وأعداء المؤمنين يدخلون النار بغير حساب ...

قيل: يا أمير المؤمنين أرأيت من قد وقف فلم يأتم بكم ولم يضادكم ولم ينصب لكم، ولم يتولكم ولم يتبرأ من عدوكم، وقال: لا أدرى. وهو صادق؟ قال: ليس أولئك من الثلاث والسبعين فرقة، إنما عنى رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ــ بالثلاث والسبعين فرقة الباغين النصابين الذين قد شهروا أنفسهم، ودعوا إلى دينهم، ففرقة واحدة منها تدين بدين الرحمن، واثنتان وسبعون تدين بدين الشيطان ...، **فأما من وحَّدَ الله وآمن**

---

[1] - رواه الديلمي: الفردوس بمأثور الخطاب ـ ٢/ ٦٤.

[2] - انظر السابق ـ ص ٦٣.

[3] - العجلوني: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ـ ١/ ١٥٠.
ولقد فصلت الكلام عن أسانيد هذه الروايات وأحكامها في الفقرة الخامسة من ملحق تخريج الأحاديث.

برسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ ولم يعرف ولايتنا ولا ضلالة عدونا، ولم ينصب شيئا ولم يحرم، وأخذ بجميع ما ليس بين المختلفين من الأمة فيه خلاف في أن الله أمر به أو نهى عنه؛ فلم ينصب شيئا، ولم يحلل، ولم يحرم، ولا يعلم، وردَّ علم ما أشكل عليه إلى الله؛ فهذا ناجٍ وهذه الطبقة بين المؤمنين وبين المشركين هم أعظم الناس وجلهم، وهم أصحاب الحساب والموازين والأعراف، والجهنميون الذين يشفع لهم الأنبياء والملائكة والمؤمنون، ويخرجون من النار فيسمون الجهنميين ...، الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا، لا يستطيعون حيلة الكفر والشرك، ولا يحسنون أن ينصبوا، ولا يهتدون سبيلا إلى أن يكونوا مؤمنين عارفين، فهم أصحاب الأعراف، وهؤلاء كلهم لله فيهم المشيئة إن أدخل أحدهم النار فبذنبه، وإن تجاوز عنه فبرحمته»[1].

وعلى أية حال فإن المعنى الذي يشير إلى اجتماع الفرق المُوَحِّدة من أمة سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الجنة مآلا بمشيئة الله ـ تعالى ـ قد أكده غير واحد من علماء السنة الذين تعرضوا لبيان حديث افتراق الأمة من أمثال أبي سليمان الخطابي الذي أعلن أن هذه الفرق غير خارجة من الدين وأنها من جملة الأمة الإسلامية، والشيخ الفقيه ابن أمير حاج الحنفي (تـ٨٧٩هـ) الذي قال: «وللحديث طرق كثيرة من رواية كثير من الصحابة بألفاظ متقاربة تدل على أن التي في الجنة المتبعون في العقائد والخصال، وغيرهم يعذبون والعاقبة الجنة، وعَدُّوهم من أهل الكبائر»[2].

ويشهد لهذا المعنى ما روي عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ قال: «**ما من أمة إلا وبعضها في الجنة وبعضها في النار إلا أمتي**

---

[1] - الحديث السابع من كتاب سليم في نشرة محمد باقر الأنصارى ـ ص ١٦٩: ١٧٢. مؤسسة نشر الهادي ـ قم، إيران ١٤٢٠هـ.

[2] - انظر كتابه: التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير لابن همام الدين ـ ٣/ ٤٢٣. نشرة مكتب البحوث والدراسات. ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٩٩٦م. واسم المؤلف: محمد بن محمد بن محمد ابن حسن بن علي بن سليمان بن عمر.

فإنها في الجنة»[1].

وكذلك ما يروى من تأكيد أن جميع الأمة من أهل الجنة في بيان قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ. جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ**﴾ فاطر/ ٣٢، ٣٣[2].

* ولا يكون مستغربا مع شيوع هذه الروح في فهم أخبار افتراق الأمة، وفي النظر إلى الفرق الإسلامية أن يستقر تعريف علم الكلام على يد عضد الدين الإيجي خلال القرن الثامن الهجري، على أنه علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها، ودفع الشبه عنها. والمراد بالعقائد ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ـ عليه السلام ـ؛ فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه عن علماء الكلام[3].

وينقل أستاذنا الدكتور حسن الشافعي هذا التعريف ويعلق عليه بقوله: «وهكذا يشمل البحث في علم الكلام مذاهب المبتدعة حتى لو كانت خاطئة عند التحقيق، ما دام القائل بها ينسبها إلى الدين الإسلامي بشبهة عرضت له»[4].

---

[1] - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ـ ٢/ ٢٣٢. والبغدادي في تاريخ بغداد ـ ٩/ ٣٧٦. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ١٠/ ٦٩: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين وهو ضعيف.

[2] - وراجع محمد بن جرير الطبري في تفسيره: جامع البيان في تأويل آي القرآن ـ ـ ٢٢/ ١٣٤. ومحمد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ـ ١٤/ ٣٥٠، ٣٥١. والحافظ أبا الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير: تفسير القرآن العظيم ـ ٣/ ٥٥٦، ٥٥٧.

[3] - انظر السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٢هـ): شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ـ ١/ ٣٤: ٣٨.

[4] - الدكتور حسن الشافعي: المدخل إلى دراسة علم الكلام ـ ص ١٩.

وخالص هذا كله أنه لا مفر من وجود الاختلاف في الرأي، ولا من تعدد وجوه الفهم وطرق العمل بين العباد، وإذا كان ذلك ثابتا فيما مضى وفي واقع حياتنا ومستقبلها؛ فلا بُدَّ لنا من قبول وجوده ومن التعامل معه بما يحفظ على الأمة الإسلامية قوتها ووحدة صفها، ولا يعارض تحقيق أهدافها وغايات أبنائها في الدنيا والآخرة.

* وإذا كانت قضية التقريب مطروحة بقوة في ساحة فكرنا المعاصر وفي التخطيط لمستقبل الأمة؛ فأحسب أنَّ أولى وسائلِ ذلك التقريب تتمثَّل في المعرفة الدقيقة التي تمكن كُلَّ فريقٍ من الإدراك لما عليه الآخر، دونما نقص أو زيادة أو تحريف، وبمعزل عن روح التعصب البغيض التي تحول دون الفهم الصحيح. وهذه المرحلة هي أيضا بمثابة الامتحان الذي يُظهر صدقَ إمكانِ القضية المذكورة آنفا أو بُطلان السعي في تحقيقها، ويُعِينُ ـ إذا صدق الإمكان وثبت ـ على وضع ضوابط التقريب بعد ذلك، وبيان سائر سبل تحقيقه في واقعنا المعاصر، إلى جانب الدراسات الميدانية التي ترصد وتُحَدِّد أثرَ العقائدِ ومقالات الفرق في المجتمعات الإسلامية المتنوعة ..

ولعل أعمال التقريب المتعلقة بالمذاهب الفقهية الثمانية ـ السنية والشيعية[1] ـ قد نالت حظا وافرا من جهود العلماء الكبار، ودراسات ناشئة الباحثين في إطار الفقه المقارن، ولقيت حظا من القبول والتطبيق العملي أحيانا كثيرة؛ على حين أن الدعوة للتقريب بين الفرق الكلامية لم تتجاوز ـ فيما أعلم ـ مسائل الأصول التي يجب على كل مسلم الإقرار بها، ويخرج إن فرّط فيها من زمرة المسلمين. ثم تستغرق البحوث بعد ذلك في الانتصار لخصائص كُلِّ فرقة، أو محاولة جمعها قسرا بالتسليم لمذهب الباحث سنيا كان أو شيعيا، وكأن عملية التقريب لا تتم في الحقيقة إلا بدخول المذاهب المختلفة أو انصهارها جميعا في مذهب واحد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يسمح

---

[1] - الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والظاهري، والإباضي، والزيدي، والجعفري الاثنا عشري.

بأي تَنَوُّع أو اختلافٍ ضِمنَ إطاره الجامع ووحدته الصارمة[1].

ومن أسف أنه لم يرفد الدعوة إلى التقريب بين الفرق الإسلامية بحوث علمية مستفيضة تتقاسم فيما بينها مباحث الكلام جميعا لدى أقطاب الفرق الإسلامية، وتحاولُ بَسْط جوانب الاتفاق بينها في تلك المباحث، وحصْرَ مواضع الافتراق فيها مع بيان

---

[1] - من أمثلة ذلك بين أهل السنة: السيد محب الدين الخطيب: **«الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية واستحالة التقريب بينها وبين أصول الإسلام في جميع مذاهبه وفرقه»**. مع تقديمه لمؤتمر النجف من مذكرات السيد عبد ا بن الحسين السويدي العباسي (ت ١١٧٤هـ). ط٣، المطبعة السلفية ـ القاهرة، مصر ١٣٩٣هـ. وكذلك الشيخ إحسان إلهي ظهير في عدد من الكتابات المثيرة للضغائن والإحن؛ مثل: **«الشيعة والسنة»**. ط٢٢، في عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م. ثم كتابه **«الشيعة وأهل البيت»**. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. ثم كتابه **«الشيعة والقرآن»**. الذي أصدر طبعته الثالثة في عام ١٤٠٣ أيضا. ثم **«الشيعة والتشيع»**. ط٢، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. وقد نشرت الكتب الأربعة إدارة ترجمان السنة ـ لاهور، باكستان.

ومن كُتّاب الشيعة المعاصرين أعداد شُغلت أيضا بتأكيد الفُرقة وتوسيع دائرة الخصومة بين السنة والشيعة؛ مثل: السيد مرتضى السيد محمد الحسيني وكتابه: **«السبعة من السلف»**. وهو عبارة عن روايات مجموعة من كتب السنة تُقدم صورةً غير مرضية ولكن موجهة على نحو خاص لسبعة من الصحابة الكبار هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، وحفصة، ومعاوية، وخالد بن الوليد. انظره ط مكتبة الفيروزآبادي ـ قم، إيران (ب.ت). ومثل: الأستاذ نجاح الطائي الذي كتب: **«نظريات الخليفتين»** (أبي بكر وعمر) في جزئين. ط١، في عام ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م. وله **«السقيفة انقلاب أبيض»**. ط٢، في عام ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م. وله أيضا **«اغتيال الخليفة أبي بكر والسيدة عائشة»** ط١ في عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م. وهو يؤكد في هذا الكتاب اغتيال الخليفة الأول بتدبير من عمر وعثمان، على حين تم اغتيال أم المؤمنين عائشة بتدبير من معاوية. وأخرج كتابا بعنوان **«هل اغتيل النبي محمد؟»** ط١، في عام ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م. وجواب المؤلف أن الاغتيال قد تم بتدبير الحزب القرشي، تحت ريادة أبي بكر وعمر، وبيد عائشة وحفصة .. وقد نشرت الكتب الأربعة دار الهدى لإحياء التراث ـ بيروت، لبنان.

وهذه الكتابات جميعا ـ برغم أن أصحابها يعلنون نصرة ما يعتقدونه من الحق في مذهبهم ـ لها جانبان سلبيان يفوقان ما يطلبه أصحابها من نفع ـ في رأيي ـ: أحدهما: ما تؤججه من نار الفرقة والتعصب، وتُذكيه من الأحقاد التي تزيد من شتات المسلمين في زمان هم أولى فيه بالبحث عما يجمع ولا يفرق. والثاني: يتعلق بما تقدمه من مادة يستغلها أعداء المسلمين في نقض عرى الديانة الإسلامية، وفي تأكيد شبههم حول الإسلام وكتابه ونبيه وأصحابه وطرق الدعوة إليه وكيفية انتشاره.

دواعيها وظروفها؛ سعيا في ردها على وجه التفصيل إلى الأصول الكلية المتفق عليها، مع العمل على إيجاد ما يتيح نشر هذه الفكرة من وسائل أو إمكانات، ويمهد لإشاعتها في واقع المسلمين المعاصر؛ دون أن يشغب ذلك على دور خالصة أهل العلم في درء الباطل والأمر بالمعروف ..

وإني لأرجو إذا توالت جهود الباحثين على هذا العمل الضخم ــ أعني الدراسات المقارنة في مجال التقريب بين الفرق الإسلامية ـ أن يتمخض مع تمامه عن علم للقواعد الكلية الكلامية الضابطة لآراء المتكلمين في مستقبل علم الكلام الجديد، على غرار القواعد الفقهية التي أظهرها ـ فيما أحسب ـ طولُ التأمل في أصول المذاهب الفقهية الناضجة، ورَجْعُ النظر في سعة تطبيقاتها على آراء الفقهاء المتنوعة في أحكام الفروع. أو لعل ذلك الأمل في مسعى تحقيقه يقودنا إلى مثل محاولة الشيخ زَرُّوق في عمله الفريد «**قواعد التصوف**»[1].

وأنا أسلِّم أنَّ مثل ذلك العمل أكبر من أن يستوعبه بحث، وهو من السعة بمكان لا يتوفر عليه جهدُ باحثٍ بالغا ما بلغ طموحُه، أو امتد أملُه، وعلت همته؛ فتلك غاية لا تدرك إلا بجهود أجيال متواترة من المؤسسات العلمية والدعوية المخلصة لدعوة التقريب، والمؤمنة بأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أوَّلُها .. أعني وحدة العمل وأصول الفكر؛ حيث لا يشغب التنوع في الفروع العملية والاعتقادية على وحدة الصف الإسلامي.

لكنني أدرك مع ذلك أن أعمال المؤسسات في حقيقتها محصل جهود أفراد يتناول كل واحد منهم على قدره جزئية أو مسألة تستهويه إلى التحصيل والدرس من جهة، وبحسب ما يتاح لـه من توفيق في جمع المادة اللازمة للشروع في الدرس، وما يتهيأ لـه من إمكانات للإفادة بنتائج عمله وسلكها في نظام دعوة التقريب من جهة أخرى؛ فعمل الأجيال إنما

---

[1] - راجع أبا العباس أحمد بن أحمد بن محمد زروق (تـ٨٩٩هـ): قواعد التصوف. تصحيح محمد زهري النجار. ط المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، مصر ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

يتكامل بمسيرة كل جيل خطوة على الطريق الصحيح.

* ولقد توجهتُ إلى دراسة الفكر الكلامي لطائفة الاثنا عشرية[1] من الشيعة الإمامية، وهي فرقة كلامية لها وجود ظاهر ومؤثر في تراثنا الفكري الكلامي كما هو معلوم، وكذا في عالمنا الإسلامي المعاصر؛ إذ ينتمي إليها الآن أكثر من مائة مليون مسلم؛ فهم عشر المسلمين على هذا الكوكب الأزرق. وهذا العدد لا يستهين به عاقل ينظر وحدة الصف الإسلامي، ويسعى في سبيل تحقيقها وإعادة بناء الأمة الإسلامية القوية المتماسكة بتماسك جميع أبنائها وتوحد أهدافهم وغاياتـهم.

ولقد عشت سنوات إعداد رسالة الدكتوراه مع دراسة موضوع: «**الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**».

وكان اختيار القرن الخامس الهجري قيدا أو مُحَدِّدًا زمنيا للدراسة مراعاةً لكونه بحق عصر النضج في الفكر الكلامي الاثنا عشري، وقد عاش فيه وصنف أئمة النظر والكلام مع إمامتهم في علوم التفسير والحديث والفقه في تاريخ هذه الطائفة، وما زال رجالات هذا القرن يمثلون المرجعية العلمية للاثنا عشرية في تلك العلوم جميعا ..

وقد قال نجل العلامة آغا بزرگ الطهراني في تقدمة الجزء الخاص بتراجم أعلام الشيعة خلال القرن الخامس: «ففيه كملت الأصول الأربعة في فقه الشيعة[2]، وجمعت الأصول الأربعة الرجالية[3]. وفيه ابتعدت الاثنا عشرية من السبعية الغلاة، واقتربت من

---

[1] - (**الاثنا عشرية**) نسبة إلى اعتقاد أن الأئمة المعصومين المفروضة طاعتهم **اثنا عشَر إمامـا**، وقد أجريت اسم هذه الطائفة على الحكاية من حيث الإعراب في جميع موارده من هذه الدراسة باعتباره علما على الطائفة.

[2] - يعني المجاميع الحديثية الأربعة التي عليها مدار الاستنباط الفقهي عند الاثنا عشرية، وهي:

١ ـ **الكافي** لأبي جعفر الكليني. ٢ ـ **من لا يحضره الفقيه** للشيخ الصدوق.

٣ ـ **التهذيب**. ٤ ـ **الاستبصار**. وهما لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي.

[3] - هي: ١ ـ رجال الكشي محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (من أعلام القرن الرابع الهجري)،

المعتزلة، أو أن الاعتزال اقترب من التشيع وصار نحو الانحلال فيه. وكان للعلماء عناية خاصة برجال هذا القرن ...»[1]. وقال آية الله جعفر السبحاني: «بلغ علم الكلام في أوائل القرن الخامس إلى ذروة الكمال، وظهر في الأوساط الشيعية رواد كبار» .. ذكر منهم: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ٤١٣هـ)، والشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦هـ)، والشيخ تقي الدين أبا الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـ)، وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)[2].

ولقد كنت أزمع أن أقدم بين يدي تلك الدراسة فصلا تمهيديا يتناول بيان نشأة التشيع في تاريخ الإسلام، ويعرف بأطوار الفرقة الإمامية الاثنا عشرية قبل القرن الخامس، ثم يترجم لأهم متكلمي ذلك القرن الذي تعنى الرسالة ببيان فكرهم الكلامي ومقارنته بآراء أهل السنة.

وكنت أزمع أيضا أن ألحق بتلك الدراسة عدة ملاحق تتضمن تخريج الأحاديث التي يستند إليها الشيعة في دعم تصورهم لظهور مذهبهم من كتب أهل السنة، والأحاديث التي يستند إليها أهل السنة في دفع ذلك التصور الشيعي، مع تخريج روايات حديث

والموجود منه اختيار الشيخ الطوسي.

٢ ـ رجال النجاشي وهو أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠هـ).

٣ ـ رجال الشيخ الطوسي. ٤ ـ الفهرست للشيخ الطوسي.

ومن يعد الأصول الرجالية خمسة يضيف إليها **رجال البرقي** وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ هـ أو ٢٨٠ هـ)، أو رجال ابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبيد ا (المتوفى بعد ٤١١هـ) كما عند ابن طاووس وتلاميذه العلامة الحلي وابن داود.

[1] - د/ علي نقي منزوي: مقدمة تحقيقه لكتاب والده آغا بزرگ الطهراني: طبقات أعلام الشيعة ـ مج ٢، القسم الأول (النابس في القرن الخامس) ـ ص ٦.

[2] - انظر آية ا جعفر السبحاني: رسائل ومقالات (رسالة الشيعة وعلم الكلام عبر القرون السبعة) ـ ص ٣٢٩: ٣٣٣.

افتراق الأمة وبيان مفهومه الصحيح، بالإضافة إلى تحقيق بعض النصوص الكلامية الاثنا عشرية في دقيق الكلام وجليله.

ولقد كان ذلك الأمل أكبر مما يمكن أن تنهض به جهودي في زمان إعداد الرسالة المحدود، وأوسع مما يتحمله الحجم المتاح عُرفا للرسائل الجامعية. ومن ثمَّ لم يُكتَبْ لذلك الفصل التمهيدي وجملة الملاحق الظهور مع الرسالة على نحو ما قَدَّرْتُ؛ بل إن ذلك العُرفَ مع قصر الجهد والإمكانات عن إدراك سعة الأمل قد ألزماني أيضا التخَفُّفَ من بعض المباحث الكلامية المهمة في بنية الفكر الكلامي الاثنا عشري، فاقتصرت الدراسة في الرسالة المجازة في بابها الأول على مباحث دقيق الكلام ومنهاج النظر والاستدلال في مسائل الاعتقاد، ثم اعتنت في بابها الثاني بأهم مباحث أصلي التوحيد والعدل فقط.

وقد سبق أن أعدت مُعالجة ما تَمَّ تدوينُه من المباحث التي اضطررت إلى حذفها من الرسالة في أثناء إجراءات إجازتها، ونشرتُ منها بحوثا مستقلة في بعض المجلات العلمية، أو نشرا إليكترونيا عبر شبكة الإنترنت، ولقد لقيت من عناية أهل الاهتمام ومناقشة طلاب العلم ما يُثلِجُ الصدر، وما يدعو إلى إعادة النظر في ترتيبها وجمعها في سلسلة تسلكها مع أصل دراستها في نظامٍ واحد، وتردُّها سِيرتَها الأولى؛ لتسعى في تقديم دراسةٍ تامَّةٍ للفكر الكلامي الاثنا عشري تُفَصِّلُ جميعَ موضوعاتِهِ التي عُنِيَ بها متكلمو القرن الخامس الهجري.

* وهكذا يستوعب العمل في صورته الأخيرة ما اشتملت عليه الدراسة الجامعية مضافا إليه سائر المباحث التي رُئي التخَفُّفُ منها، أو ما اضطررت إلى التخلي عن تدوينه فيما سلف من مباحث أصول النبوة والإمامة والمعاد.

وستجري خطة هذا العمل ـ بإذن الله تعالى ـ على أن تُقَدِّمَ الحلقةُ الأولى منه موضوعات التمهيد المشار إليه آنفا مع ملحق تخريج الأحاديث النبوية.

ثم تعنى الحلقة الثانية بتفصيل الكلام في مقدمات النظر ومنهج البحث والاستدلال في مسائل الاعتقاد. وهذا ما تضمنته الرسالة الجامعية المجازة في بابها الأول.

وبعد ذلك يتم تفصيل مسائل الأصول الكلامية الاثنا عشرية تباعا: مسائل التوحيد في الحلقة الثالثة. ثم مسائل العدل في الحلقة الرابعة. على أن يراعى استدراك جميع المسائل التي سبق التخفف من إيرادها في ثاني أبواب الرسالة المجازة.

ثم يستأنف بعد ذلك تفصيل الكلام عن مسائل النبوة والإمامة في الحلقة الخامسة. وفي الحلقة السادسة مسائل المعاد وما يلتحق به من مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، والتوبة وغير ذلك من مكملات البحث الكلامي. ويختم ذلك كله بتقديم جملة من النصوص الكلامية الاثنا عشرية المختارة في دقيق الكلام وجليله.

وإذا كانت دراستي هذه دراسة مُقَارنة بين آراء الاثنا عشرية في عصر ازدهارهم وآراء أهل السنة؛ فإنَّ غايةَ المُقَارَنة عندي إبراز وجوه الاتفاق، وتحديد مواضع الخلاف وبيان موقعها الحقيقي من أصول الدين .. أعني ما يُعَدُّ المرء بالتزامه والتصديق به مسلما ناجيا، ويخرج إن عارضه أو كذَّب به من زمرة المسلمين، وهذا ـ في رأيي ـ أَوْلَى ما ينبغي أن يقوم عليه الولاء والبراء بين الطوائف المختلفة أو المتنوعة تحت راية الأمة الإسلامية الواحدة. ولعلي بذلك أستلهم شيئا من روح القرن الخامس الهجري، الذي كان بحق عصر قوة علمية ونضج فكري تولد عن طول مراس العلوم النقلية والعقلية فيما سلف، وعن التلاقح الواسع والحر إلى حَدٍّ ما بينَ المذاهب والفرق الإسلامية.

ولهذا فأن عملي الرئيسَ في هذه الدراسة هو تقديمُ صورةٍ صادقةٍ وتامة لآراء متكلمي الاثنا عشرية، تُلتقَطُ أبعادُها من مصادر القوم الأصلية بغير ما نقص أو زيادة أو تحريف. وبعد ذلك يكون التعرف إلى قرب هذه الصورة أو بعدها من الكلام السني، الذي تتكامل صورته في أعداد تتعاظم على الحصر من الدراسات السابقة في أقسام العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر الشريف، وكليات دار العلوم، والآداب؛ على حين أن دراسة الكلام الاثنا عشري في محيطنا السني ـ مع اعترافي لمن سبق بالفضل ـ لم تبلغ مثل هذه الصورة من الوضوح والجلاء، ولم يسبق أن قورنت جملة آراء متكلميه في دقيق الكلام وجليله على وجه التفصيل بكلام أهل السنة.

* فمن هذه الدراسات الجامعية ما كان معنيا بموضوع الإمامة مركز رحى الخلاف بين الشيعة والسنة، ولئن كانت الإمامة أصلا اعتقاديا عند الشيعة الاثنا عشرية؛ فهي عندنا ـ أهل السنة ـ من مسائل الفروع التي لا ينبغي أن نتجاوز مع المخالف فيها حكم التبديع؛ إلا إذا ضم إلى بدعته ما ينقض أصلا من أصول الدين، التي يُبْطِلُ نقضُها أو نقضُ بعضِها ما دخل به المرء إلى الإسلام. ولم يكن تناول متكلمي أهل السنة لهذا الموضوع في كتبهم الكلامية من باب التأسيس لمسائل الاعتقاد؛ بل كان من باب الرد على المخالف بعده أصلا اعتقاديا ..

وأشير هنا إلى عملين مختلفي المشرب والمنهج نال كل منهما خلال العقد السادس من القرن الماضي درجة الماجستير، **وأولهما**: بحث الدكتور أحمد محمود صبحي، الذي تم بإشراف الدكتور علي سامي النشار بآداب الإسكندرية، بعنوان: «**نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية .. تحليل فلسفي**». وقد نشرته دار المعارف ـ القاهرة، مصر ١٩٦٩م. **والثاني**: بحث أستاذي الدكتور محمد الأنور السنهوتي، الذي تم بإشراف الدكتور محمود قاسم بدار العلوم، بعنوان: «**عقائد الإمامية الاثنا عشرية وأصولها**»، وقد تمت مناقشته وإجازته عام ١٩٦٧م ولم يزل محفوظا بمكتبة الدار.

وقد اشترك العملان في دراسة نشأة التشيع وتطوره، والإمامة الاثنا عشرية في وجوبها وعصمة إمامها وما اختص به من العلوم، وفي الكلام عن عقيدة المهدي وأصولها وعوامل ظهورها في الفكر الإسلامي. وعلى حين درس الدكتور أحمد محمود صبحي سيرة الأئمة متلمسا آثارها في المعروف من مبادئ التشيع، وتكلم عن البابية والبهائية، ومواقف الاعتزال والتصوف والفلسفة من التشيع ـ نجد الدكتور السنهوتي يتكلم عن مواطن الاثنا عشرية في عصرنا من خريطة العالم الإسلامي في آخر كلامه عن نشأة التشيع وتطوره، ويضم إلى الكلام عن الإمامة دعوى تحريف القرآن الكريم من حيث النص، والكلام عن التأويل الباطني لإثبات الإمامة من حيث مفهومه ومعنى الموجود منه، وكذلك الكلام عن طبيعة الإمام وحقيقة جوهره.

وأحسب أن الدكتور السنهوتي خاض هذا المخاض من حيث كان أكثر اعتماده في عرض عقائد الاثنا عشرية على المصادر الحديثية وما فيها من عجائب الأخبار وأساطير الرواة، مع النظر إلى بعض المتأخرين الجامعين في إشراقهم بين النزعة الصوفية والرأي الفلسفي؛ على حين كان عمل الدكتور صبحي أكثر التصاقا بالمصادر الكلامية للشيخ المفيد والشريف المرتضى والعلامة الحلي وامتداد هؤلاء في شيوخ الحوزات العلمية من الشيعة المعاصرين؛ على أن الأستاذين معا قد اهتما اهتماما بالغا بأعمال المستشرقين؛ فكان ما يستقى من طريقها يطغى في بعض الأحيان على ما يلزم تناوله مباشرة في مصادره الأصلية، التي أحسب أننا نفهمها بلغتنا واتصال ثقافتنا بها خيرا من الراحلين إليها على سفن الاستشراق وغاياته من ثقافة مخالفة بغير لسانها ..

وفي الدراسات الجامعية السابقة ما كان معنيا بموضوعات كلامية أصيلة في الوجهة السنية، ومن جملة هذه الدراسات أشير إلى بحث أستاذي الدكتور محمد الأنور السنهوتي الذي نال به درجة الدكتوراه: «**التشبيه والتنزيه عند متكلمي الاثنا عشرية**»، وهو محفوظ بمكتبة دار العلوم ـ جامعة القاهرة. وبحث الدكتورة عائشة يوسف المناعي القطرية الذي نالت به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر بمصر عام ١٩٩٠م: «**أصول العقيدة بين الشيعة الإمامية والمعتزلة ـ دراسة مقارنة**»[١]. وبحث الدكتورة منى أبو زيد: «**الحرية الإنسانية عند الشيعة الاثنا عشرية في عصر التأسيس**»، وقد نالت به درجة الماجستير من كلية الآداب، وطبع في منشأة المعارف بالإسكندرية عام ٢٠٠٠م. ومن بحوث جامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية أذكر بحث الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري: «**أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية .. عرض ونقد**» الذي نال به درجة الدكتوراه من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة[٢].

---

[١] - وقد طبعت الدراسة في قطر عام ١٩٩٢م.

[٢] - والرسالة منشورة على شبكة الإنترنت بموقعي مكتبة صيد الفوائد، والمكتبة الوقفية:

ولقد سلكت هذه الدراسات في جملتها غير ما آثرته في منهج دراستي الجديدة، وانشغلت بموضوعات الأصول الجليلة دون كبير عناية بدقيق الكلام ومنهج النظر الذي هو أساس اعتماد الأصول وتوجيه الآراء في الفروع والمسائل التفصيلية؛ سوى البحث الأخير الذي حظي بشيء من سعة التناول الموضوعي والتاريخي، واعتنى بعدد من المسائل المنهجية في الكلام عن حجية الكتاب والسنة والإجماع؛ لكن كان اهتمام صاحبه بالتقاط مسائل الخلاف، والاشتغال ببيان وجوه بطلان الرأي الاثنا عشري فيها، ورده إلى مصادر غير إسلامية، وقد عمد إلى إلباس عباءة التقية لأكثر ما ارتضاه من عقائد الاثنا عشرية وآرائهم؛ فالقوم عنده كفار مشركون أو مبتدعون معاندون إذا خالفوا، وإذا وافقوا فهم من أهل التقية يظهرون غير ما يبطنون. وقد أنهى دراسته بأن قال في ختام نتائجه: «وقد تبين أنهم كفرة ليسوا من الإسلام في شيء بسبب شركهم وتكفيرهم للصحابة، وطعنهم في كتاب الله وغيرها من عقائد الكفر عندهم»[1]. وهو لا يفرق في حكمه بين أهل الغلو من الأخباريين وأهل النظر من المتكلمين ومن وافقهم ممن لهم قياد الحوزات وحركة الاجتهاد في مجتمع الاثنا عشرية. وفي ضوء هذا التصور السابق كتب الدكتور ناصر القفاري نفسه من قبل بحث الماجستير عن نقد الدعوة إلى التقريب بين السنة والشيعة[2].

ولقد آثرت أن أقدم عملي الجديد في جملته تحت عنوان «**دراسات في التشيع الإمامي في ضوء دعوى التقريب بين الفرق والمذاهب الإسلامية**»، وليس من نافلة القول التنبيه على أن دراستي للفكر الكلامي الاثنا عشري في الأصل دراسة كلامية في إطار علم الكلام، وليست في التقريب بقدر ما هي امتحان لإمكان دعواه، وسعي لكشف ساحة

---

http://saaid.net/book/open.php?cat=٨٩&book=٦٤٦
http://www.waqfeya.net/open.php?cat=١٠&book=٦٠٧

[1] - ناصر القفاري: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ـ ص ١٢٨٧.

[2] - راجع بحثه: مسألة التقريب بين السنة والشيعة. ط٢، دار طيبة ـ الرياض، السعودية ١٤١٤هـ.

ميدانه، وتمهيد لوضع الضوابط إذا صحت الدعوى.

وهذه الحلقة الأولى تحمل عنوان «**مدخل إلى دراسة لفكر الكلامي الاثنا عشري في القرن الخامس الهجري**»؛ لتضم دراستي عن نشأة التشيع وزمان ظهور الطائفة الاثنا عشرية المعتقدةِ حصرَ الإمامةِ وجوبا في اثني عشر إماما، ودراستي عن كتاب سُلَيْمِ بنِ قَيْسٍ الهلاليِّ أول كتاب يتضمن النص ـ في زعمهم ـ على إمامة الاثني عشر، ثم دراستي عن آراء متكلمي الإمامية قبل بداية الغيبة الكبرى؛ لينتظم لدى القارئ تصور المذهب في نشأته وفي أطواره الأولى عند أصحابه لا عند المخالفين المعارضين لهم فحسب، مع الدراسة النقدية التي تمثل توجه المؤلف وبيان ما يرى أنه الحق أو الأقرب إليه، في عرض أرجو أن يكون بريئا من شارات التعصب، وغير عاطل من صحة الاستدلال في مواطنه.

وتضم فوق ذلك التعريف بأهمِّ شيوخ متكلمي الاثنا عشرية في القرن الخامس، وبيان مكانتهم عند طائفتهم وعند أهل السنة، مع النظر في بعض القضايا التي تثيرها ترجماتهم ويدفع إليها الكلام عن جهودهم وذكر مؤلفاتهم. وبذلك كله يتم ـ في رؤيتي المتواضعة ـ التمهيد لدراسة الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس بصورة موضوعية تضع مسائله وآراء رجالاته في إطارها التاريخي.

وفي ختام هذه الحلقة الأولى أقدم ملحق تخريج الأحاديث.

* وإنه ليطيب لي أن أهدي جهدي في جملة هذا العمل إلى صاحب الفضل عليَّ بعدَ اللهِ ـ تعالى ـ في الشروع فيه، وفي السعي إلى إتمامه على هذه الخطة؛ بل وفي توجيهي إلى دراسة علم الكلام أصلا، وفي الإشراف على دراستي العليا في دار العلوم ... **إلى شيخي صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور حسن محمود عبد اللطيف الشافعي**. وإني لأسأل الله ـ تعالى ـ أن يتقبَّلَ منه ما بذله لي ولإخواني من طلاب العلم بين يديه، وأن يجعلَ ذلك له شفاء من كل داء وعافية من كل بلاء في الدنيا، وأن يدخره له أجرا وعُلُوَّ منزلةٍ في الآخرة.

وإن بقيت لي كلمة في ختام هذه المقدمة؛ فهي الكلمة التي اعتذر بها صاحب «**أبجد**

العلوم» الشيخ صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) عما يمكن أن يرد في كتابه من هنات .. قال: «قد كتب أستاذ العلماء البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني معتذرا عن كلام استدركه عليه: إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُستَحسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العِبَرِ، وهو دليل على استيلاء النَّقصِ على جُمْلَةِ البَشَرِ»[1].

﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاَةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاء. رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ إبراهيم/ ٤٠، ٤١.

﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان/ ٧٤.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ الحشر/ ١٠.

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله الأطهار، وارض عن صحبه أئمة الهدى، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ في كُلِّ لمحةٍ ونَفَسٍ عددَ ما وسِعَهُ علمُك، وأحاط به قلمك .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه أبو معاذ مصعب الخير إدريس

إسلام آباد ـ باكستان

٢٩/ صفر/ ١٤٢٨هـ ـ ١٨/ مارس/ ٢٠٠٧م.

[1] - القنوجي: أبجد العلوم - ١ / ٧١. ومن العجيب أن كلمة القنوجي لم تكن مجرد اعتذار؛ وإنما كانت فوق ذلك تصحيحا لما شاع بين أهل العلم والباحثين من أن هذا الكلام كان للعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ). والصواب أنه للقاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني (ت ٥٩٦هـ) وزير السلطان صلاح الدين الأيوبي، قد كتب به للعماد الأصفهاني.

نشأة التشيع الإمامي

دراسة نقدية لرؤية الشيعة الاثنا عشرية

توطئة:

برغم أن الكلام عن ظهور «**التشيع**» لا يتجاوز قراءة التاريخ، ومحاولة التدقيق أو التحقق من ثبوت أحداثه؛ فإنَّ فيه أولى إشكالات الخلاف بين أهل السنة والشيعة في تصور نشأة «**التشيع**»، الذي يتمثل جوهره في رؤية الإمام علي وأبنائه ـ عليهم السلام ـ مستقلين دون غيرهم بحق خلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في قيادة الأمة. وإذا تساءلنا الآن عن زمان نشأة التشيع؛ فهناك تصور للسنة يجمع عددا من الآراء التي ترى التشيع ظاهرة عارضة أنشأها في تاريخ الإسلام رؤية خاصة في ظل ظروف وأحداث معينة. وهناك التصور الشيعي الذي يجمع عددا من الآراء التي تُوَحّد بين حقيقة التشيع وجوهر دين الإسلام في صورته الصحيحة أو المثلى، وقد لا يقف بعضها بتاريخ النشأة عند حياة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الذي يعتقد جمهور الشيعة أنه أوصى بالإمامة لابن عمه علي بن أبي طالب تصريحا أو وصفا[1].

وقد عرضتُ في بحثي الجامعي الأول لذكر عدد من هذه الآراء، وبينت أصل تصوري الخاص لمفهوم التشيع وزمان نشأته وتطوره في تاريخ الفكر الإسلامي؛ اعتمادا على صحيح الأخبار في المصادر السنية قدر الإمكان[2]، ولا أحسب أن السنوات التي قضيتها

---

[1] - انظر تصور بعض الإسماعيلية الذين يرون أن مذهبهم قديم قدم بدء الخليقة، وأن التسمية «**الإسماعيلية**» بدأت منذ عهد إسماعيل بن إبراهيم الخليل ـ عليهما السلام ... عند الدكتور مصطفى غالب: مقدمة تحقيقه لكتاب «**راحة العقل**» للداعي أحمد حميد الدين الكرماني. ص ٢٢. ط٢، دار الأندلس ـ بيروت، لبنان ١٩٨٣م.

[2] - راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس

بعد ذلك مع بحث موضوع «**الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجـري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**» قد غيرت شيئا كثيرا من جوهر ذلك التصور.

لكن دراستي هذه تُعنَى في المقام الأول بتجلية التصور الاثنا عشري لنشأة التشيع الإمامي؛ خاصة أظهر ما انتهى إليه الدرس المعاصر عند القوم، مع مناقشته لبيان وجه الحق، ثم يكون الكلام عن ظهور طائفة الإمامية الاثنا عشرية خاصة على الوجه الذي ينتهي إليه اجتهاد الباحث.

ولما كان الاثنا عشرية في حجاجهم وإثباتهم لصدق تصورهم يعتمدون على عدد من الروايات المدونة في كتب الحديث عند أهل السنة؛ فقد ألزمت نفسي الاعتناء بتخريج هذه الروايات وبيان حكمها والمفهوم الصحيح للثابت منها.

مفهوم التشيع ونشأته:

أقول ابتداء وبوضوح: إن متكلمي الاثنا عشرية لا يرون حقيقة مذهبهم بمعزل عن حقيقة الإسلام، بمعنى أنهم لا يتصورونه مذهبا طارئا من نتاج رؤية خاصة في فهم الدين، ومن ثمَّ يعلنون أن نشأته كانت مقترنة بظهور الدين وانتشاره بين الناس؛ فهم يَرْوُون أنَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أعلن خلافة سيدنا عليّ بن أبي طالب له في خاصة بني هاشم، ودعاهم للسمع له والطاعة في بداية الدعوة، ثم أعلن ولايته للأمر في عموم المسلمين يوم غدير خُمّ في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع. ومن ثمّ فكلامهم عن ثبوت النص للإمام علي، ومن ثبت عليه من الصحابة، وما جرى ممن خالفوا النص وصرفوا الأمر عن صاحبه إلى غيره، وسكوت صاحب الحق في مقام قلة النصير حرصا على الدين وانتشار الدعوة؛ كُلُّ ذلكَ فِيهِ بَيَانُ تَصَوُّرِهم الخاصّ لنشأة مذهبهم الشيعي الإمامي فيما أرى، وبيان أنه لا ينفصل عندهم عن حقيقة الإسلام في

الهجري ـ ص ٤١: ٤٤. رسالة ماجستير في الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ١٩٩٧م.

مفهومه الأصلي، وفي ظهوره ونشأته كما أشرت آنفا[1].

وهذا يعني أن الإمامة هي محور المذهب، والنقطة الفاصلة بين القوم وغيرهم من طوائف المسلمين.

* وهذا ما أكده شيخ متكلمي القرن الخامس من الاثنا عشرية حينما أراد أن يبين حقيقة التشيع وأصل اسمه في لغة العرب .. قال الشيخ المفيد: «التشيع في أصل اللغة هو الاتباع على وجه التدين، والولاء للمتبوع على الإخلاص. قال الله عز وجل: ﴿**فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ**﴾ القصص/ ١٥. ففرق بينهما في الاسم بما أخبر به من فرق ما بينهما في الولاية والعداوة، وجعل موجب التشيع لأحدهما هو الولاء بصريح الذكر له في الكلام ...، ومنه قولهم: فلان تكلم في كذا فشيع فلان كلامه. إذا صدقه فيه واتبعه في معانيه، ومن هذا المعنى قيل لمن اتبع المسافر لوداعه: هو مشيع له. غير أنه ليس كل مشيع لغيره على حقيقة ما ذكرناه من الاتباع يستحق السمة بالتشيع، ولا يقع عليه إطلاق اللفظ بأنه من الشيعة، كان متبوعه محقا أو كان مبطلا، إلا أن يُسقط منه علامة التعريف التي هي الألف واللام، ويضاف بلفظ «من» للتبعيض؛ فيقال: من شيعة بني أمية، أو من شيعة بني العباس، أو من شيعة فلان أو فلان. فأما إذا دخل فيه علامة التعريف؛ فهو على التخصيص لا محالة لأتباع أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ

[1] - راجع الشريف الرضي أبا الحسن محمد بن الحسين بن موسى (ت٤٠٦هـ): خصائص الأئمة ـ ص ٤١، ٤٥. وراجع الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ): الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ـ ص ١٠: ١٢. وراجع الشريف المرتضى أبا القاسم علي بن الحسين بن موسى (ت ٤٣٦هـ): الشافي في الإمامة ـ ٢/ ٦٥: ٦٨. وراجع له: تنزيه الأنبياء ـ ص ١٨٢ وما بعدها. وراجع له أيضا: شرح جمل العلم والعمل ـ ص ٢٠٣: ٢١٨. وراجع الشيخ تقي الدين أبا الصلاح الحلبي (ت٤٤٧هـ): تقريب المعارف في الكلام ـ ص ١٢٦: ١٥٦.. وراجع أبا الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت٤٤٩هـ): كنز الفوائد ـ ٢/ ٨٤: ٩٨ (دليل النص بخبر الغدير)، ١٦٨: ١٨١. وراجع شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ): الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد ـ ص ١٩٦: ٢٢٦. وراجع له: تمهيد الأصول في علم الكلام ـ ص ٣٧١: ٤٠٢. وراجع له رسالته: المفصح في إمامة أمير المؤمنين والأئمة، ضمن الرسائل العشر ـ ص ١١٧: ١٣٨.

على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول ـ صلوات الله عليه وآله ـ بلا فصل، ونفي الإمامة عمن تقدمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعا لهم غير تابع لأحد منهم على وجه الاقتداء ... »[1].

ويتابع الشيخ المفيد قائلا: «يستحق اسم التشيع ويغلب عليه من دان بإمارة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على حسب ما قدمناه، وإن ضم إلى ذلك من الاعتقاد ما ينكره كثير من الشيعة ويأباه. وكذلك كان ضرار بن عمرو معتزليا وإن دان بالمخلوق والماهية على خلاف جمهور أهل الاعتزال، وكان هشام بن الحكم شيعيا وإن خالف الشيعة كافة في أسماء الله تعالى وما ذهب إليه في معاني الصفات»[2].

وفي مبدأ رسالته عن «المسائل الجارودية» بين المفيد اتفاق الشيعة العلوية جميعا على أن الإمامة بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لعلي بن أبي طالب بلا فاصل، ثم لابنه الحسن، ثم لأخيه الحسين ـ عليهم السلام. وبعده قالت الإمامية: إن الإمامة في ولده لصلبه خاصة، دون ولد أخيه الحسن، لا يستحقها غيرهم، ولا تخرج عنهم إلى يوم القيامة. وقال الزيدية الجارودية: إنها في ولد الحسن والحسين دون غيرهم من أولاد أمير المؤمنين علي وبني هاشم والناس كافة؛ فحصروها في ولد أمير المؤمنين من فاطمة ـ عليهم السلام[3].

---

[1] - هذا رأي المفيد وهو يصور موقف الاثنا عشرية؛ لكن من الشيعة الزيدية من رأى في الإمامة غير ذلك، وجوز «**إمامة**» المفضول مع وجود الفاضل، وقال: إن الصحابة تركوا الأصلح بتركهم بيعة علي ـ عليه السلام. ورأي الشيخ المفيد يمنع انطباق التشيع على الغلاة أيضا؛ لأنهم خرجوا من حد الإمامة إلى الألوهية .. راجع الدكتور مصطفى كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ـ ص ١٦، ١٧.

[2] - الشيخ المفيد: أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ـ ص ٢: ٦. (الجزء الرابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد)

[3] - الشيخ المفيد: المسائل الجارودية ـ ص ٢٧، ٢٨. (ضمن الجزء السابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

* وقد تابع المفيد في «**أوائل المقالات**» عرضه لبيان ما ينفصل به الإمامية عن سائر الشيعة فقال: «فأما السمة للمذهب بالإمامة، ووَصفُ الفريق من الشيعة بالإمامية؛ فهو عَلَمٌ على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي ـ عليهما السلام ـ وساقها إلى الرضا علي بن موسى»[١]. ثم يقول: «واتفقت الإمامية على أن رسول الله ـ صلى الله عليه

[١] - الشيخ المفيد: المسائل الجارودية ـ ص ٧. والمقصود بالإمامية هنا الاثنا عشرية. أما قوله: «وساقها إلى الرضا علي بن موسى». وهو الإمام الثامن عند الاثنا عشرية؛ فيغلب على ظني أنه إشارة إلى رأيهم في القطع بموت الإمام الكاظم موسى بن جعفر في حبس الخليفة العباسي هارون الرشيد، وانتقال الإمامة إلى الإمام علي الرضا وتسلسلها في أبنائه إلى الثاني عشر، قُبالة «الواقفية» وهم شرذمة منهم وقفت على موسى الكاظم ولم تقطع بموته وزعمت أنه القائم المهدي .. راجع في ذلك سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٢٩٩ أو ٣٠١هـ): **المقالات والفرق** ـ ٨٩: ٩٣. وراجع تعليق محققه الدكتور محمد جواد مشكور ـ ص ٢٣٦. وللوقف إطلاقان في المشهور عند المحققين من علماء الاثنا عشرية: أحدهما: الوقف العام، وهو كل وقف على إمام من الأئمة، ومثاله: السبئية الذين وقفوا على الإمام علي، والكيسانية الذين وقفوا على ابنه محمد ابن الحنفية، والناووسية الذين وقفوا على الإمام جعفر الصادق. والثاني: الوقف الخاص، وهو الوقف على الإمام موسى الكاظم .. قال أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ) في كتابه **فرق الشيعة**: «إن كل من مضى منهم فله واقفة وقفوا عليه، وهذا اللقب لأصحاب موسى بن جعفر ـ عليهما السلام». وقال الوحيد البهبهاني عن الواقفة في فوائده: «عند الإطلاق ينصرف إلى من وقف على الإمام الكاظم ـ عليه السلام ـ ولا ينصرف إلى غيرهم إلا بقرينة» .. انظر في ذلك رياض محمد حبيب الناصري: الواقفية .. دراسة تحليلية ـ ١/ ١٨: ٢٠.

وفي كتب تاريخ الفرق عند أهل السنة عرفت طائفة الاثنا عشرية باسم «**القطعية**»؛ لأنهم قطعوا بموت موسى الكاظم، وصرفوا الإمامة إلى أبنائه حتى الثاني عشر محمد بن الحسن الغائب المنتظر، كما في مقالات الإسلاميين ـ ١/ ٩٠، ٩١ لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ) الذي يصرح بأن هذه الفرقة هم جمهور الشيعة. وكما في الفرق بين الفرق ـ ص ٦٤ لصدر الإسلام عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) الذي صرح بأنهم يدعون أيضا الاثنا عشرية؛ لادعائهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من أبناء علي بن أبي طالب؛ وإن كان البغدادي قد فصل بين القطعية والاثنا عشرية في سرده لجملة الإمامية .. راجعه ـ ص ٥٣. وعلى منواله نسج أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت٤٧١هـ) في التبصير في الدين ـ ص ٣٨، وفصل بين القطعية والاثنا عشرية

وآله وسلم ـ استخلف أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ في حياته، ونص عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك فقد دفع فرضا من الدين»[1].

وعلى هذا فالقوم ينفصلون عن سائر المسلمين بمذهبهم في الإمامة، وأعني بالانفصال نقطة الامتياز عن «**العامة**» وهي نفسها لحظة النشأة، التي تبدأ ـ في تصورهم ـ بنص رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في حياته على استخلاف علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ وإمامته، ومن بعده الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ـ رضي الله عنهم جميعا[2].

وبذلك تتوحد حقيقة المذهب ونقطة نشأته ـ لديهم ـ بدين الإسلام الذي كُلِّفَ رسولُ الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ تبليغَه ونشرَ الدعوةِ إليه بين الناس، ولا يكون وليد رأي سياسي لفئة معينة، ولا نتاجا لظروف خاصة طرأت على المجتمع المسلم فَفرَّقته إلى عدد من الطوائف والفرق بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على النحو الذي يذهب إليه جمهور أهل السنة.

* وقد عمد المعاصرون من علماء الاثنا عشرية إلى تأكيد ذلك التصور وإعلانه؛ مثل: العلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء[3]، والسيد محمد باقر الصدر[4]، وآية الله السيد

في سرده لجملة فرق الروافض الإمامية الذين يعدون في زمرة المسلمين .. راجعه ـ ص ٢٣. أما أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) في الملل والنحل ـ ١/ ١٥٠؛ فيسميهم الاثنا عشرية ابتداء ثم يذكر أنهم هم القطعية الذين ساقوا الإمامة بعد موت الكاظم في أولاده إلى الثاني عشر محمد القائم المنتظر.

[1] - الشيخ المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٩، ١٠.

[2] - راجع السابق ـ ص ١٠.

[3] - راجع كتابه: أصل الشيعة وأصولها ـ ص٨٢: ٨٥.

[4] - راجع بحثه: نشأة التشيع والشيعة. تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الجبار شرارة. والبحث منشور في شبكة الإنترنت، في صفحة المكتبة التاريخية من موقع دانا فجر:

محمد حسين الطباطبائي[1]، والشيخ محمد جَواد مُغْنِيَة[2]، والدكتور أحمد الوائلي[3] وآية الله جعفر السبحاني[4].

فهؤلاء جميعا يرون أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ هو المؤسس الأول للتشيع؛ حتى إن آخرهم ليقول: «إن التشيع والإسلام وجهان لعملة واحدة، وليس للتشيع تاريخ ولا مبدأ سوى تاريخ الإسلام ومبدئه، وإن النبي الأكرم هو الغارس لبذرة التشيع في صميم الإسلام من أول يوم أمر فيه بالصدع وإظهار الحقيقة إلى أن لبَّى دعوة ربه»[5].

---

http://www.danafajr.net/makteba/makte_ahlulbayt/nashat_al_tashae/main

وقد كان هذا البحث في الأصل تصديراً لكتاب الدكتور عبد الله فياض: «تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة» الذي صدرت طبعته الأولى في بغداد ـ مطبعة أسد ـ عام ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠م. ثم نُشر في كتاب مستقل عام ١٣٩٧ هـ في القاهرة بإشراف السيد طالب الحسيني الرفاعي، دار أهل البيت ـ مطابع الدجوي بحي عابدين.

[1] - راجع كتابه: الشيعة. وهو نص حوار له مع المستشرق هنري كوربان ـ ص ٥٥: ٥٩. ترجمة جواد علي كسار. ط٢، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر ـ بيروت، لبنان ١٤١٨هـ.

[2] - راجع كتابه: الشيعة في الميزان ـ ص ١٧: ٢٣. ط دار الشروق ـ بيروت، والقاهرة. وهو منشور على شبكة الإنترنت بموقع الكتاب الإسلامي:

http://www.al-ketab.org/

[3] - راجع كتابه: هوية التشيع ـ الفصول الأول والثاني والثالث. ط٢، على شبكة الإنترنت:

http://www.al-ketab.org/

[4] - راجع كتابه: بحوث في الملل والنحل .. دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإسلامية ـ ج ٦/ الفصول الأول والثاني والثالث .. ط٣، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٧هـ.

[5] - انظر السابق ـ ٦/ ١٠٢.

مناقشة استدلال السيد محمد باقر الصدر:

ولقد رأيت أن أخص في هذه الدراسة رأي السيد محمد باقر الصدر بشيء من التفصيل والبيان؛ لما في عرضه للقضية من براعة جدلية لا تنكر، ولما في استدلاله عليها من جدة تستحق النظر والمناقشة[1]، فقد أضاف الرجل إلى الاستدلال التقليدي بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة عند القوم على إمامة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ وخلافته للرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بالتعيين، دلائل أخرى يستنطق فيها الأحداث في عصر النبوة وما بعده في تصور منطقي ضرورةَ تعيينِ رسولِ اللهِ ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ للإمام الذي يخلفه في قيادة الأمة، باعتبار ذلك التعيين هو الطريق الوحيد الذي يضمن سلامة مستقبل الدعوة، وصيانة الأمة من الانحراف في مسارها سياسة وديانة؛ فالإمام لا يحكم فقط بالشريعة بل يخلف الرسول في مقام «**بيان التنزيل**» وهداية الأمة إلى الحق في كل ما يعرض لها من شئون الدين والحياة ـ وهي المهمة التي يقوم بها المجتهدون من أولي الأمر العلمي لدى أهل السنة وجمهور الأمة. وهكذا يكون التشيّع نتيجة طبيعية للإسلام، وممثلا لأطروحة كان من الضروري للدعوة الإسلامية أن تتوصّلَ إليها حفاظا على نموها السليم.

* وقد ذهب السيد الصدر في بداية كلامه إلى أن الخلاف الظاهر بين الباحثين ـ من غير الشيعة ـ في موضوع نشأة التشيع يرجع إلى أنهم يدرسون التشيّع أصلا بوصفه ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، وينظرون إلى القطاع الشيعي من جسم الأمة الإسلامية بصفته قطاعا تكوّن على مرِّ الزمن، نتيجة لأحداث وتطورات اجتماعية معينة، أدّت إلى

---

[1] - وقد قال الدكتور عبد الجبار شرارة في مقدمة تحقيقه لبحث السيد الصدر ـ ص ٨: «لقد تناول الشهيد الصدر هذا الموضوع الخطير فجاء فيه على وجازته بما لم يسبقه إليه سابق، من قوة الحجة ومتانتها، ورصانة العبارة ودقتها، وحسن العرض ولطافته، مع كثرة نكته وإشاراته التي يفطن إليها كل أديب وأريب، ولكنها تغيب عمن لم يمارس هذا النوع من البحوث الكلامية العميقة، ولم يلج ميدان الحجاج والمناظرة».

تكوين فكريّ ومذهبي خاص لجزء من ذلك الجسم الكبير، ثمّ اتّسعَ ذلك الجزء بالتدريج. ومن ثم اختلفوا في تحديد أي من تلك الأحداث والتطورات هي التي أدّت إلى نشوء تلك الظاهرة، وولادة ذلك الجزء. فمنهم من يفترض أنّ عبد الله بن سبأ ونشاطه السياسي كان هو الأساس لقيام ذلك التكتل الشيعي. ومنهم من يردّ ظاهرة التشيع إلى عهد خلافة الإمام عليّ ـ عليه السلام ـ وما هيأه ذلك العهد من مقامٍ سياسي واجتماعي على مسرح الأحداث. ومنهم من يزعم أن ظهور الشيعة يكمن في أحداث متأخرة عن ذلك في التسلسل التاريخي للمجتمع الإسلامي[1].

والسيد الصدر يرى أن الذي دفع أولئك الباحثين إلى تلك الافتراضات، أو الاعتقاد بأن التشيّع ظاهرة طارئة في المجتمع الإسلامي، هو أنّ الشيعة لم يكونوا يمثلون في صدر الإسلام إلا جزءا ضئيلا من مجموع الأمة الإسلامية، وفي ذلك ما يشعر بأنّ التشيع هو الاستثناء، والظاهرة الطارئة التي يجب اكتشاف أسبابها من خلال تطورات المعارضة للوضع السائد؛ على حين أن اتخاذ الكثرة العددية والضآلة النسبية أساسا لتمييز القاعدة والاستثناء أو الأصل والانشقاق، ليس شيئا منطقيا، ولا يتفق مع طبيعة الانقسامات العقائدية؛ إذ كثيرا ما نلاحظ انقساما عقائديا في إطار رسالة واحدة، يقوم على أساس الاختلاف في تحديد بعض معالم تلك الرسالة، وقد لا يكون القسمان العقائديان متكافئين من الناحية العددية ولكنهما في أصلهما معبران بدرجة واحدة عن الرسالة المختلف بشأنها، ومن ثم فلا يجوز أن نبني تصوراتنا عن الانقسام العقائدي داخل إطار الرسالة الإسلامية إلى شيعة وغيرهم، على الناحية العددية[2].

---

[1] - راجع هذه الآراء وغيرها منسوبة لأصحابها في اختصار غير مخل عند الدكتور مصطفى كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ـ ص ١٧، وما بعدها. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٤١، وما بعدها.

[2] - أضاف الدكتور عبد الجبار شرارة في تعليقه أن اعتبار الكثرة العددية في بيان الأصل والاستثناء لا يتسق مع منطق القرآن الكريم أيضا، وزعم أننا نجد القرآن غالبا ـ إن لم يكن دائما ـ يذم الكثرة

في مواضع كثيرة جدا، كما نجده يمدح القلة في مواضع مثلها؛ منها: ﴿**وإنّ كثيرا من الناس لفاسقون**﴾ المائدة/ ٤٩. ﴿**وما أكثر الناس ولو حرصتَ بمؤمنين**﴾ يوسف/ ١٠٣. ﴿**ولكن أكثـرهم لا يشـكرون**﴾ النمل/ ٧٣. ﴿**وقليلٌ من عبادي الشكور**﴾ سبأ/ ١٣. ﴿**أولئك المقربون * في جنات النعيم * ثُلـةٌ مـن الأولين * وقليلٌ من الآخرين**﴾ الواقعة/ ١١: ١٤. وهو يرى في ذلك دلالة قرآنية على بطلان اعتمـاد معيار الكثرة لتقييم صحة الاتجاه، وصحة الرأي في مثل هذه الأمور.

أقول: كثير من الشيعة المعاصرين يشيرون إلى ذلك ويعتمدون عليه، خاصة أولئك الشباب الـذين يشاركون في منتديات الحوار الطائفي على شبكة الإنترنت؛ بل إن الشيخ محمد جواد مغْنية ليتخذ من ذم هذه الكثرة في مثل قول ا تعالى: ﴿**وإن تُطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعـون إلا الظن وإن هم إلا يخْرصون**﴾ الأنعام/ ١١٦ ـ دليلا على أن ا ـ تعالى ـ قد أسقط رأي الأكثرية غير المعصوم، ولم يكل لأحد من المسلمين أمر اختيار الإمام .. راجع كتابه: الشيعة في الميزان ـ ص ١٦. وهذه الفكرة فكرة تقليدية عمد إلى تقريرها قدامى الشيعة في دفع الاحتجاج بقلة عددهم قبالة كثـرة أهل السنة المنكرين لمذهبهم في الإمامة، وفي مبدأ أصول الكافي لأبي جعفر الكليني في رواية لهشـام ابن الحكم ذكر فيها تصريح الإمام أبي الحسن موسى الكاظم ـ عليه السلام ـ بـذم ا ـ تعـالى ـ للكثرة ومدحه للقلة في عدد من آي القرآن الكريم .. راجع أصول الكافي للكلينـي ـ ١/ ١٥ (كتـاب العقل والجهل ـ حديث رقم ١٢). وفي مناظرة لهشام بن الحكم مع أحد المعتزلة قال المعتزلي لهشـام: الدليل على صحة معتقدنا وبطلان معتقدكم كثرتنا وقلتكم، مع كثرة أولاد علي وادعـائهم. فقال هشـام: لسـت إيانا أردت بهذا القـول، إنـمـا أردت الطـعن على نـوح ـ عليه السـلام ـ حيث لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاما يدعوهم إلى النجاة ليلا ونهارا، وما آمن معه إلا قليل .. انظـر محمـد باقر المجلـسي (ت١١١٠هـ) بحار الأنوار ـ ٤٣/ ٤٠١. وكذلك فعل الفضل بـن شـاذان فـي رده احتجاج أهل السنة بكثرتهم، كما في الإيضاح ـ ص ١٢٥، ١٢٦. ولجأ إليها الشيخ المفيد في دفع القول بثبوت الحق في جانب جمهور الصحابة الذين بايعوا الثلاثة قبل علي .. راجع له: الإفصاح في الإمامة ـ ص ٤٢ (ضمن الجزء الثامن من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

وقررها كذلك المعتزلة في الدعوة إلى إعمال العقل وإبطال التقليد للكثرة لمجرد الكثـرة .. راجـع القاضي عبد الجبار المعتزلي: شرح الأصول الخمسة ـ ص ٦١، ٦٢. والمغني في أبـواب التوحيـد والعدل ـ ١٢/ ١٢٣.

والحق أن الكثرة المشار إليها بالذم في تلك الآيات وغيرها هي كثرة المعارضين للرسـل؛ فالـذين يسلمون للحق ويتبعون الرسل على الإيمان الصادق بما جاءوا به، قليلون بالقياس إلى الكثـرة الضـالة المعاندة المكذبة؛ لكن الحديث عن الكثرة والقلة في هذا المقام يختلف عنه إذا تحدثنا عن متبعي الحق في إطار الأمة الإسلامية المنصوص في القرآن الكريم على أنها خير الأمم، والمبين في السنة الصـحيحة أنها أكثر الأمم عددا في الجنة، وأن كثرتها هذه موضع مباهاة وفخر ورضا لرسولـها ـ صلى الـلـه

عليه وآلـه وسلم ـ الذي قال فيما أخرجه البخاري في صحيحه ـ ٥/ ٢١٥٧، ٢١٧٠ (كتاب الطب ـ باب من اكتوى أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو. وكرره في باب من لم يرق. وهو في كتاب الرقـاق بسياقة أخرى)، وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ١٩٩/١ (كتاب الإيمان ـ باب الدليل على دخول طوائف من المسـلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب) كلاهما يسـندان عن سـعيد بن جبير، عن ابـن عبـاس مرفوعـا: «**عرضت علي الأمم فجعل يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد. ورأيت سوادا كثيرا سد الأفق؛ فرجوت أن يكون أمتي، فقيـل: هـذا موسـى وقومه. ثم قيل لي: انظر. فرأيت سوادا كثيرا سد الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا. فرأيـت سـوادا كثيرا سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب ...**». وفـي صحيح مسلم ـ ١/ ١٨٨ (كتاب الإيمان ـ باب في قول النبي صلى اللـه عليه وسلم: أنا أول النـاس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعا) عن أنس بن مالك قال: قال النبي ـ صلى اللـه عليـه وآلـه وسلم ـ: «**أنا أول شفيع في الجنة. لم يصدّقْ نبي من الأنبياء ما صدقْتُ، وإن من الأنبياء نبيـا مـا يصدقه من أمته إلا رجل واحد**». ودون الخوض في تتبع ذكر هذه النصوص المستفيضة فـي دواويـن السنة يمكننا أن نقول: إن الدلالة العامة لذلك أن أهل الحق والخير في هذه الأمة المسلمة أكثر منهم فـي غيرها، وأن أهل الزيغ والتقصير فيها أقل منهم في غيرها من الأمم السابقة. وقد صحت الأخبار بـأن أهل السبق من أهل النجاة في هذه الأمة هم الصحابة في قرن الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ ثم الذين يلونهم ... انظر صحيح البخاري ـ ٣/ ١٣٣٥ كتاب فضائل الصـحابة ـ بـاب فضـائل أصحاب النبي صلى اللـه عليه وسلم ...، وانظر صحيح مسلم ـ ٤/ ١٩٦٢، وما بعدها. كتاب فضائل الصحابة ـ باب فضل الصحابة، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

ويلتحق بأهل الفضل من كان على مثل ما كانوا عليه في الأصول والفروع بقدر ما يتاح لـهم فـي المتابعة من المعرفة والإدراك في رتب متفاوتة، وهؤلاء هم أهل الجماعة كما سبق فـي الكـلام عـن حديث افتراق الأمة في مقدمة هذه الدراسة. وفي ضوء هذه النصوص الثابتة نفهـم قـول ا تعـالى: ﴿**أولئك المقربون * في جنات النعيم * ثُلةٌ من الأولين * وقليلٌ من الآخرين**﴾ الواقعـة/ ١١ ـ ١٤. وقد بين الحافظ ابن كثير في تفسيره ـ ٤/ ٢٨٥ أن القـول الراجح في هذا المقام هو أن يكون المـراد بقولـه تعالى: ﴿**ثُلةٌ من الأولين**﴾ أي من صدر هذه الأمة. ﴿**وقليلٌ من الآخرين**﴾ أي من هذه الأمة. ثم قال: ولاشك أن أول كل أمة خير من آخرها فيحتمل أن تعم الآية جميع الأمم كل أمة بحسبها، ولـهذا ثبت في الصحاح وغيرها من غير وجه أن رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسـلم ـ قـال: «**خيـر القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

هذا عن السابقين المقربين، وأما أهل اليمين أو المقتصدون في هذه الأمة؛ فهم: ﴿**ثُلـةٌ من الأولـين * وثُلـةٌ من الآخرين**﴾ الواقعة/ ٣٩، ٤٠. وفي تفسير ابن كثير ـ ٤/ ٢٩٥ نقل عن ابن جرير بإسناده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿**ثُلـةٌ من الأولين. وثُلـةٌ من الآخرين**﴾. قال رسـول اللـه ـ

ويضيف إلى ذلك أنه لا يجوز أيضًا أن نقرن ولادة الأطروحة الشيعية، في إطار الرسالة الإسلامية، بولادة كلمة «**الشيعة**» أو «**التشيّع**» باعتبارها مصطلحا واسما خاصا لفرقة محددة من المسلمين؛ لأن ولادة الأسماء والمصطلحات شيء، ونشوء المحتوى وواقع الاتجاه والأطروحة شيء آخر، وإذا كنّا لا نجد كلمة «**الشيعة**» في اللغة السائدة في حياة الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ أو بعد وفاته، فلا يعني هذا أنّ الأطروحة والاتجاه الشيعي لم يكن موجودا[1].

صلى الله عليه وسلم ـ: **«هما جميعا من أمتي»**. إلى أن يأتي آخر الزمان ـ وفق الصحيح الثابت عن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بكبكة من الفتن يعود فيها الإسلام غريبا كما بدأ، حين يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا أو يمسي مؤمنا ويصبح كافرا، ولا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله .. انظر صحيح مسلم ـ ١/ ١١٠، ١٣١ كتاب الإيمان ـ باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن ـ وباب بيان أن الإسلام سيعود غريبا كما بدأ، وأنه يأرز بين المسجدين ـ وباب ذهاب الإيمان آخر الزمان.

أما قوله تعالى: ﴿**اعملوا آلَ داوود شكْرا وقليلٌ من عبادي الشكُور**﴾ سبأ/ ١٣؛ فهذا مقام آخر، والشكُور في العباد الصالحين الشاكرين عزيز نادر، وحسبنا ما قاله العلامة أبو الفضل محمود الآلوسي في بيانه بروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ـ ٢٢/ ١٢٠. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان (ب. ت). قال: قال ابن عباس: هو الذي يشكر على أحواله كلها [وقد روي مثلٌ ذلك في بيان فعل سيدنا نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ الذي وصفه الله تعالى بأنه: ﴿**كان عبدا شكُورا**﴾ الإسراء/ ٣] . وفي الكشاف هو: المتوفر على أداء الشكر، الباذل وسعه فيه، قد شغل به قلبه ولسانه وجوارحه اعترافا واعتقادا وكدحا في أكثر أوقاته. وقال السدي: هو من يشكر على الشكر. وقيل: من يرى عجزه عن الشكر؛ لأن توفيقه للشكر نعمة تستدعي شكرا آخر لا إلى نهاية. وقد نظم هذا بعضهم فقال:

إذا كان شكْري نعمةَ الله نعمةً	**علي له في مثلها يجب الشكر**
فكيفَ بلوغُ الشكر إلا بفضله	**وإن طالت الأيام واتسع العمر**
إذا مس بالنعماء عم سُرورها	**وإن مس بالضراء أعقبها الأجر**

[1] - انظر السيد الصدر: نشأة التشيع والشيعة ـ ص ١٤: ١٦. وقد علق محققه على كلامه في عدم الربط بين ظهور كلمة **«الشيعة»**، وظهور مذهب «**التشيّع**» في تاريخ الإسلام، بأن السيد الصدر ذكر هذا من باب التنزل والتسامح؛ فهناك نصوص نبوية تصرح بلفظ الشيعة مقرونة بعلي؛ مثل ما جاء في

* ويذهب السيد الصدر بعد ذلك إلى القول بأن الرسول ـ صلى اللـه عليه وآله وسـلم ـ لم يفاجئه الموت، وإنما كان يدرك قرب أجله قبل وفاته ـ صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم ـ بزمن كاف للتفكير في مستقبل الدعوة، والتخطيط لما ينبغي أن تكون عليه دولة المدينة من بعده. وهذا التفكير والتخطيط واجب في حقه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ باعتباره قائـدا للأمة، وقد كان حريصا على أن تصلَ دعوته إلى العالم أجمع، فإنّ هذا بحد ذاته يقتضيه أن يحسب حساب المستقبل، وإن لم نضع في الحسبان عامـلَ الاتصـال الغـيبي والرعايـة الإلهية المباشرة للرسالة عن طريق الوحي، الذي من شأنه أن يدفعه إلى التفكير في مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة، إن لم يحدد لـه السبيل القويم الذي يَضمن صلاحَ الأمة واسـتمرارَ الدعوة وسلامة الرسالة ..

وهنا يطبق السيد الصدر إحدى صور منهج «**السبر والتقسـيم**»، ويحصـر الطـرق الـتي يمكن أن يسلكها الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسـلم ـ في تحديـد مسـار الأمـة ومسـتقبل الرسالة من بعده في **ثلاثة**: **أولها**: الطريق السـلبي، **وثانيهـا**: الطريـق الإيجـابي ممـثلا بالشورى، **وثالثها**: الطريق الإيجابي ممثلا بالتعيين. وإذا بطل الطريقان الأول والثـاني؛

مختصر تاريخ ابن عساكر لابن منظور ـ ١٧/ ٣٨٤ عن علي ـ عليه السلام ـ قال: قال لي رسـول اللـه ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ: «**أنت وشـيعتك في الجنـة**». وفي موضع آخـر منـه ـ ١٨/ ١٤ روايـة أخـرى عن جـابر. وفي النهـايـة لابن الأثيـر ـ مـ ـادة قمـح ـ ٤/ ١٠٦: «**ستقدم أنت وشيعتك راضين مرضيين ...**» الخطاب لعلي ـ عليه السلام.

أقول: هذه الأحاديث التي أشار إليها المحقق مما ورد في دواوين السنة إما موضـوعة أو ظـاهرة الضعف. ولقد استوفيت تخريجها والكلام على أسانيدها وبيان حكمها في الفقرة الأولى من ملحق تخريج الأحاديث النبوية. ولقد جمعت ـ بواسطة برامج الحاسب الآلي الحديثية ـ أحاديث كثيرة ذكر فيها لفظ «**الشيعة**» المختصين بسيدنا علي، وهي مرفوعة من طرق متعددة في كتب الحديث وتراجم الرجال عند أهل السنة، ولم أجد في كل هذه الطرق ما يصلح للاعتبار أو الاستئناس به في استدلال؛ بلـه أن يكون صالحا لإقامة الحجة. وإنني لأحسب أن السيد الصدر كان على علم برتبة بعض هذه الأحاديث في كتب السنة؛ فلم يعول عليها في توجيه الكلام إليهم في موضوع نشأة الشيعة، وهذا ما لم يتنبه لـه الـدكتور شرارة في جـذوة حماسة انتصاره لمذهبه، وتوهمه الاحتجاج على الخصم بما هو مسلم عنده.

فقد ثبت الثالث، وهو المطلوب لديه.

* **أما الطريق الأول**، وهو أن يقف الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ من مستقبل الدعوة موقفا سلبيا، ويكتفي بممارسة دوره في قيادة الدعوة وتوجيهها فترة حياته؛ فهذا محال في حقه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لأن هذا التوجه ينشأ من أحد أمرين:

أولهما: الاعتقاد بأن هذه السلبية والإهمال لا تؤثر على مستقبل الدعوة، وأن الأمة التي سوف يُخَلّفُ الدعوة فيها قادرةٌ على التصرف بالشكل الذي يحمي الدعوة، ويضمن عدم الانحراف.

وثانيهما: النظرة المصلحية، بمعنى أنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان قد قصر اهتمامه بالأمة والدعوة للرسالة على ما يتحقق له في فترة حياته فحسب.

والاعتقاد الأول ليس له ـ من وجهة نظر السيد الصدر ـ ما يبرره في واقع المسلمين آنذاك، بل كانت طبيعة الأشياء تدل على خلافه، لأنَّ الدعوة ـ بحكم كونها عملا تغييريا انقلابيا في بدايته، يستهدف بناء أمة، واستئصال كل جذور الجاهلية منها ـ تتعرض لأكبر الأخطار إذا خلت الساحة من قائدها دون أي تخطيط سابق؛ فهناك الأخطار الناتجة عن الفراغ المفاجئ في سلطة قيادة الأمة، وليس هناك ضمان لسلامة القرار المرتجل السريع الذي ستتخذه الأمة في ظل الصدمة العنيفة بفقد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الذي كانت تتعلق به وتتابعه في كل شئون الدين والحياة. وهناك الأخطار التي تنجم عن عدم النضج الرسالي بدرجة تضمن للنبي، سلفا، موضوعية التصرف الذي سوف يقع، وانسجامه مع الإطار الرسالي للدعوة، وتغلبه على التناقضات الكامنة التي كانت لا تزال تعيش في زوايا نفوس المسلمين على أساس الانقسام إلى مهاجرين وأنصار، أو قريش وسائر العرب، أو مكة والمدينة[1].

---

[1] - قال المحقق الدكتور شرارة: هناك أكثر من شاهد على هذه الحالة. وأشار إلى قصة تنازع غلامي المهاجرين والأنصار في غزوة بني المصطلق، وما حدث من استنصار كل واحد منهما بقومه ..

أقول: لقد وردت القصة في حديث أخرجه البخاري ومسلم، والذي يقرأ روايات الحديث في

الصحيحين تامة لا يجد في مجموعها شيئا يتعلق به المحقق ولا غيره في نفي النضج الرسالي للـدعوة في مجتمع المهاجرين والأنصار؛ وفي بعض روايات مسلم في صحيحه من طريق أبي الزبير عن جابر قال: اقتتل غلامان: غلام من المهاجرين، وغلام من الأنصار. فنـادى المهـاجر أو المهـاجرون: يـا للمهاجرين. ونادى الأنصاري: يا للأنصار. فخرج رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ فقال: **«ما هذا؟ دعوى أهل الجاهلية؟»** قالوا: لا يا رسول اللـه إلا أن غلامين اقتتلا، فكسع أحدهما الآخر. قـال: **«فلا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما، إن كان ظالما فلينهه؛ فإنه لـه نصـر، وإن كـان مظلوما؛ فلينصره»**.

وهنا نسمع تعليق الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ وبيانـه المربـي لأمتـه، وتعليـق الصحابة في بيان حقيقة الأمر في صورة هي أقرب ما تكون للاعتذار عما بدر من الغلامين أو الرجلين المستنصرين .. **(**راجع الروايات التامة في صحيح البخاري ـ ١٢٩٦/٣كتاب المناقب ـ باب ما ينْهى من دعوة الجاهلية، ٤/ ١٨٦١كتاب التفسـير ـ سـورة المنافقين باب قولـه **﴿سواء عليهم أَستَغْفَرتَ لهم﴾**، ١٨٦٣ بـاب **﴿يقُولُون لئِن رجعنَا إِلى الْمدِينَة ليخْرجن الأعز منْهـا الأذَل﴾** . وفي صحيح مسلم ـ ٤/ ١٩٩٨، ١٩٩٩كتاب البر والصلة والآداب ـ باب نصر الأخ ظالما أو مظلومـا. وفـي جـامع الترمذي ـ ٥/ ٤١٧ كتاب التفسير ـ باب ومن سورة المنافقين**)**.

ولقد وقعت هذه الحادثة، كما جاء في رواية الترمذي وغيره، في غزوة بني المصطلق، وهي فـي العام السادس الهجري قبل الحديبية، كما في تاريخ الطبري ـ ٢/ ٢٠٧. ولو سلمنا جدلا أنها دالة على التناقضات الكامنة التي كانت لا تزال تعيش في زوايا نفوس المسلمين على أساس الانقسام إلى مهاجرين وأنصار، مما يخَافُ خطره على مستقبل الرسالة واستقامة مسار الأمة بعد وفاة الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ وفراغ سلطة القيادة ممن يجمع شمل الأمة؛ فقد كان أمام النبي ـ صـلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ زمان كاف، وهو يعد لمستقبل الأمة والرسالة، لكي يعمـل علـى اسـتلال هـذه النزعات، ورفع تلك التناقضات الكامنة في زوايا نفوس المسلمين، وقد اطلع عليها في زمان مبكر، وإن لم نضع في الحسبان عاملَ الاتصال الغيبي والرعاية الإلهية المباشرة للرسالة عن طريق الوحي، الـذي من شأنه أن يدفعه إلى التفكير في مصلحة الأمة ومستقبل الرسالة، إن لم يحدد لـه السبيل القويم الـذي يضمن صلاح الأمة وسلامة الرسالة واستمرار الدعوة ـ كما يرى السيد الصدر.

وقد يناسب هذا الفرض أن نقول: لقد راعى الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ مصـلحة الأمة ومستقبل الرسالة في خطة محكمة؛ فقد جاء في الصحيحين وفي رواية الترمـذي أن عمـر بـن الخطاب ـ رضي اللـه عنه ـ حينما سمع مقالة عبد اللـه بن أبي بن سلول قال: يا رسـول اللـه دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي ـ صلى اللـه عليه وآله وسلم ـ: **«دعه لا يتحدث النـاس أن محمدا يقتل أصحابه»**. وفي تاريخ الطبري ـ ٢/ ١١٠ أن رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ لم يأذن لعمر، وإنما أذن في الرحيل في وقت لم يكن يرحل فيه، ومتن بالناس يومهم ذلك حتى

وهناك خطر المنافقين المتسترين في المدينة، وقد انضم إليهم عدد كبير من مسلمة الفتح الذين خضعوا ـ فيما يعتقد السيد الصدر ـ لسيف الإسلام دون أن تنفتح قلوبهم لتصديق حقائقه. وهؤلاء جميعا سيجدون فجأة فرصة لنشاط واسع في فراغ كبير، مع خلو الساحة من رعاية القائد. وهذه المخاطر لم تكن لتخفى على أيّ قائد مارسَ العمل العقائدي فضلا عن خاتم الأنبياء ـ صلى الله عليه وآله وسلم[1].

أمسى، وليلتهم حتى أصبح، وصدر يومهم ذلك حتى آذتهم الشمس، ثم نزل بالناس فلم يكن إلا أن وجدوا مس الأرض فوقعوا نياما. وإنما فعل ذلك رسول اللـه ليشغل الناس عن كلام عبد اللـه بن أبي، الذي كان صاحب مقام ومنزلة عند الخزرج؛ إلى أن يتعلم الناس أن الولاء كلـه للـه ورسولـه.

وهذا يعني أن الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ كان بعيد النظر ـ لو جاز هذا التعبيـر ـ في التعامل مع الأحداث، وفي تربيته وإعداده لأصحابه، وما كان ليغفل نعرات الجاهلية ولا المنافقين ليفسدوا أمر جماعة المسلمين. ولم يمض وقت بعيد حتى غدا المجتمع المسلم بريئا من الخضوع لتلـك النعرات الهدامة، وقادرا على كشف دسائس المنافقين ومواجهتها بما ينبغي، ومستعدا لحمل أعباء الدعوة والرسالة بعد وفاة الرسول ـ صلى ا عليه وآلـه وسلم ـ وقد كانت جموع الصادقين منذ أحد تعلـن شعارها: لنمت على ما مات عليه رسول ا ـ صلى ا عليه وآله وسلم.

ولم يكن موقف عمر بن الخطاب حينما أُخبر بوفاة الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسـلم ـ أكثـر من تعبير فردي يعبر عن شدة المحبة والتعلق بشخصية الرسول العظيم، وهو أشبه ما يكون بغلبة الحال الصوفي الذي لا يتجاوز البارقة، ولا تعدو الشطحة فيه حد الانفعال بما يثور في القاب، وسـرعان مـا يزول ظاهره البادي في صورة الضعف والغلبة؛ ليبقى الاطمئنان والتمكين والتسـليم الذي ملأ أركـان نفسـه حينما سـمع أبا بكر الصديق يتلو على الناس قولـه تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسولٌ قَد خَلَتْ من قَبله الرسلُ أَفَإن ماتَ أَو قُتلَ انقَلَبتُم علَى أَعقَابِكُم ومن ينقَلب علَى عقبيـه فَلَـن يضـر اللّـه شَـيئًا وسيجزي اللّه الشاكرين**﴾ آل عمران/ ١٤٤.

[1] - تكلم آية ا جعفر السبحاني في كلام له مقارب عن مقتضيات الظروف السياسية السائدة عند وفـاة الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ فذكر خطر المنافقين من الداخل، وخطر الفرس والروم مـن الخارج؛ ليؤكد أن الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ لم يكن ليترك أمته حديثة العهـد بالإسـلام ونظام الدولة المستقرة دون أن يعين لها قائدا دينيا وسياسيا .. راجع موسوعته: بحوث في الملل والنحل ـ ٦/ ١٥: ٢٢. ولئن ذكر الشيخ السبحاني أنه حرر رأيه وأورده في بعض محاضراته، ثم طالع تقرير السيد الصدر وقام بتلخيصه؛ فهذا لا ينفي الدلالة على أن ما نشره السيد الصدر في عام (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م) لم يزل هو المسيطر على فكر رجالات الحوزة الاثنا عشرية، وهـو الـذي يعلـم لطلابهـا

أما الأمر الثاني، أعني النظرة المصلحية، فقد دلت الأحداث على امتناعها في حق الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حتى إذا لم نلاحظه بوصفه نبيّا ومرتبطا بالله ـ سبحانه وتعالى ـ في كل ما يتعلق بالرسالة. وذكر السيد الصدر حرص الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على إنفاذ جيش أسامة، وهو على فراش الموت. وإذا كان اهتمام الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ بقضية من قضايا الدعوة العسكرية يبلغ إلى هذه الدرجة، وهو يجود بنفسه على فراش الموت، ولا يمنعه علمه بأنه سيموت قبل أن يقطف ثمار تلك المعركة، عن تبنيه لها، وأن تكون همَّه الشاغل وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فكيف يمكن أن نتصور أن النبي لا يعيش هموم مستقبل الدعوة، ولا يخطط لسلامتها، بعد وفاته ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ من الأخطار المرتقبة؟!

ثم ذكر حادثة اتفق على إثباتها وتصحيح نقلها أهل السنة والشيعة معا، وذلك أنَّ الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لما حضرته الوفاة، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ: «**ائتوني بالكتف والدواة أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا**»[1]. فإنّ هذه المحاولة من القائد الكريم، المتفق على نقلها وصحتها تدل بكل وضوح على أنه كان يفكر في أخطار المستقبل، ويدرك بعمق ضرورةَ التخطيط لتحصين الأمة من الانحراف، وحماية الدعوة من التميّع والانهيار، فليس إذن من الممكن افتراض الموقف السلبي من النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ بحال من

المحليين والذين يفدون إليها من بقاع العالم الإسلامي المختلفة.

[1] - الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ـ ١/ ٥٤ كتاب العلم ـ باب كتابة العلم، ٣/ ١١١١ كتاب الجهاد والسير ـ باب جوائز الوفد هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم، ٣/ ١١٥٥ كتاب الجزية والموادعة ـ باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ...، ٤/ ١٦١٢ كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ووفاته، ٥/ ٢١٤٦ كتاب المرضى ـ باب قول المريض: قوموا عني، ٦/ ٢٦٨٠ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب كراهية الاختلاف. وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ٣/ ١٢٥٧: ١٢٥٩ كتاب الوصية ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

الأحوال.

* **وأما الطريق الثاني**، وهو أن يخطط الرسول القائد ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لمستقبل الدعوة بعد وفاته، ويتخذ موقفا إيجابيا، فيجعل القيام على الدعوة، وقيادة التجربة للأمة ممثلة في جيلها العقائدي الأول الذي يضم مجموع المهاجرين والأنصار، على أساس نظام الشورى؛ فالسيد الصدر يرى أن الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لم يسلك هذا الطريق؛ لأن ذلك يستلزم أن يقوم الرسول القائد بعملية توعية للأمة والدعاة على نظام الشورى، وحدوده وتفاصيله، وإعطائه طابعا دينيا مقدسا، وإعداد المجتمع الإسلامي إعدادا فكريا وروحيا لتقبل هذا النظام، وهو مجتمع نشأ من مجموعة من العشائر لم تكن قد عاشت ـ قبل الإسلام ـ وضعا سياسيا على أساس الشورى، وإنما كانت تعيش، في الغالب، وضع زعامات قبلية وعشائرية تتحكم فيها القوة والثروة وعامل الوراثة إلى حد كبير. ومن السهولة بمكان إدراك أن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ لم يمارس عملية التوعية على نظام الشورى، وتفاصيله التشريعية، ومفاهيمه الفكرية، لأنّ هذه العملية لو كانت قد أنجزت؛ لكان من الطبيعي أن تنعكس وتتجسد في الأحاديث المأثورة عن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ وفي ذهنية الأمة، أو على الأقل في ذهنية الجيل الطليعي منها، الذي يضمُّ المهاجرين والأنصار، بوصفه هو المكلف بتطبيق نظام الشورى، مع أننا لا نجدُ في الأحاديث عن النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم ـ أيةَ صورةٍ تشريعية محددة لنظام الشورى[1].

---

[1] - وهذا الذي قاله السيد الصدر يمكن أن يقلب عليه فيما يدعيه من وجود النص على الإمامة. وإني لأحسبه يعني بالشورى هنا نظام الانتخاب المختص باختيار الخليفة القائد الأعلى للأمة. والشورى في حقيقة الأمر مبدأ عام تقرر بصريح القرآن وعدد وافر من الأحاديث النبوية، ويدخل تحت هذا المبدأ كثير من الفروع منها مسألة اختيار الخليفة.

وما ينبغي أن يتجاوز النص على الشورى حد تقريرها مبدأ عاما؛ فالنص الذي يحدد التطبيق ويفَصلُه التفصيلَ الملزم في أي فرع يخرجه من مجال الشورى إلى مجال المنصوص المقطوع بالحكم فيه. ومن ذا الذي يكون له رأي بعد بيان القرآن أو بيان الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم؟!

وأما ذهنية الأمة أو ذهنية الجيل الطليعي منها، فالسيد الصدر لا يجد فيها أية ملامحَ أو انعكاسات محددة لتوعيةٍ من ذلك القبيل. فهو يرى أنَّ ذلك الجيل كان يحتوي على اتجاهين: أحدهما: الاتجاه الذي يتزعمه أهل البيت، وهم كانوا يؤمنون بالوصاية والإمامة، ويؤكدون على القرابة، ولم ينعكس منهم الإيمان بفكرة الشورى. والآخر: الاتجاه الذي تمثله السقيفة والخلافة التي قامت فعلا بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلم. وكل الشواهد في حياة أصحاب هذا الاتجاه وتطبيقهم العملي تدلُّ بصورة لا تقبل الشك على أنهم لم يكونوا يؤمنون بالشورى، ولمْ يبنوا ممارساتهم الفعلية على أساسها؛ فأبو بكر يستخلف من بعده عمر بن الخطاب ويوليه الأمر بعهد مكتوب:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما عهد به أبو بكر خليفة رسول الله، إلى المؤمنين والمسلمين: سلام عليكم فإني أحمد الله إليكم. أما بعد؛ فإني قد استعملتُ عليكم عمرَ بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوا».

وهو يفهم من النص المجرد لهذا الاستخلاف أنّ الخليفة لم يكن يفكر بعقلية نظام الشورى، وأنه كان يرى أن من حقه تعيين الخليفة، وأن هذا التعيين يفرض على

ومن ذا الذي يراجع آراء الناس، ويبحث فيها عن وجه الحق والصواب بعد ظهوره في آية صريحة أو سنة صحيحة؟!

ومما يجدر ذكره هنا أن مبدأ الشورى لم يكن بالجديد في البيئة العربية بين المهاجرين والأنصار؛ فقد كان لقريش في الجاهلية دار للندوة يتشاورون فيها في أمور السيادة والتجارة والحرب والأحلاف وغير ذلك. وفي تفسير قوله تعالى: ﴿**والذين استَجابوا لِربهم وأَقاموا الصلاةَ وأَمرهم شُورى بينَهم ومما رزقْنَاهم ينْفقُون**﴾ الشورى/ ٨٣. قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ـ ١٦/ ٣٦، ٣٧: كانت الأنصار قبل قدوم النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ إليهم إذا أرادوا أمرا تشاوروا فيه ثم عملوا عليه؛ فمدحهم ا تعالى به. قاله النقاش. وقال الحسن: أي إنهم لانقيادهم إلى الرأي في أمورهم متفقون لا يختلفون؛ فمدحوا باتفاق كلمتهم. قال الحسن: ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمورهم. وقال الضحاك: هو تشاورهم حين سمعوا بظهور رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ وورد النقباء إليهم، حتى اجتمع رأيهم في دار أبي أيوب على الإيمان به والنصرة له ... قال القرطبي: فمدح ا المشاورة في الأمور بمدح القوم الذين كانوا يمتثلون ذلك.

المسلمين الطاعة، ولهذا أمرهم بالسمع والطاعة. حتى الذين اعترضوا على فعل أبي بكر في استخلاف عمر لم يكن لهم تصور مُعَيَّنٌ للشورى، ولم نعهد أنَّ أحدا منهم استعمل هذا الشعار كحكم سمعه من النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في حياته؛ فقد اتخذ طلحة موقفا معارضا من تعيين أبي بكر لعمر، وأعلن السخط على هذا التعيين؛ لكنه لم يُفكر أن يلعب ضد هذا التعيين بورقة الشورى، ولم يعارض موقف أبي بكر بأنه مُخالفٌ لما هو مسموع من النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الشورى والانتخاب[1].

ويرى السيد الصدر أيضا أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قد تصرف في الأمر على أن

[1] - إن موقف طلحة الذي ذكره الطبري في تاريخه ـ ٢/ ٣٥٥ في مراجعته لأبي بكر في استخلاف عمر لما يعرفه من شدته التي قد تخالف ـ في رأي طلحة ـ ما يلزم لسياسة الرعية من لين وموادعة في حملهم على الحق، وما رواه الطبري قبل ذلك ـ ٢/ ٣٥٣ من كلام أبي بكر لعبد الرحمن بن عوف في تسويغ اختياره لعمر في عظة جليلة .. كل ذلك يدل على أن أبا بكر لم يستقل بهذا الاستخلاف دون مشورة أو مراجعة من كبار الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعا. وكذلك ما رواه الطبري ـ ص ٣٥٣ أيضا من إكمال عثمان لعهد أبي بكر حينما أغمي عليه بذكر استخلاف عمر؛ فهذا يدل على سبق التشاور وتبادل الرأي في الأمر؛ حتى إن أبا بكر لما أفاق شكر لعثمان صنيعه ودعا له. وقد أخرج ابن سعد في الطبقات ـ ٣/ ١٩٩، ٢٠٠ من طرق متعددة مدخلا حديثَ بعضها في بعض، ما يفيد أن أبا بكر إنما استخلف عمر بعد مشورة تولاها بنفسه، فشاور عبد الرحمن، وعثمان، وأبا الأعور سعيد بن زيد، وأسيد بن الحضير وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وبين أن ذلك قد علم فدخل بعض الصحابة على أبي بكر ليثنيه عن استخلاف عمر لغلظته وشدته ويخوفه بالله ـ يعني طلحة ولم يسمه في روايته ـ فقال أبو بكر: أبالله تخوفوني، خاب من تزود من أمركم بظلم. أقول: اللهم استخلفت عليهم خير أهلك. أبلغ عني ما قلت لك من وراءك. ثم اضطجع ودعا عثمان بن عفان فقال: اكتب ... ثم أمره فخرج بالكتاب مختوما ومعه عمر بن الخطاب وأسيد بن سعيد القرظي، فقال عثمان للناس أتبايعون لمن في هذا الكتاب؟ فقالوا: نعم. وقال بعضهم: قد علمنا به ـ قال ابن سعد: **علي القائل** ـ وهو عمر. فأقروا بذلك جميعا ورضوا به وبايعوا، ثم دعا أبو بكر عمر خاليا فأوصاه ...

وهكذا لا يقال إن طلحة لم يلعب بورقة الشورى، لأن دخوله على أبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ معترضا كان في إطار مرحلة المشاورة، واستماع الصديق ـ رضي الله عنه ـ لجملة آراء أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار قبل كتابة العهد وإعلانه في الناس؛ على أن طلحة ـ رضي الله عنه ـ لم يعارض أيضا بذكر نص نبوي في الإمامة؛ لو كان لهذا النص وجود في ذهنية ذلك الجيل الطليعي للأمة ـ على حد تعبير الصدر فيما سلف من كلامه.

من حقه فرض من يخلفه على المسلمين، ففرضه في نطاق ستة أشخاص، ووكل أمرَ التعيين إلى الستة أنفسهم دون أن يجعلَ لسائر المسلمين أيَّ دور حقيقي في الانتخاب. وهذه صورة مختلفة عن اختيار أبي بكر لمنصب الخلافة يوم السقيفة، وقد كان عمر نفسه يرى بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها، وما ينبغي على المسلمين أن يعودوا إلى مثلها أبدا. وكان يقول: «لو أدركني أحد رجلين فجعلتُ هذا الأمر إليه لوَثِقتُ به: سالم مولي أبي حذيفة، وأبي عبيدة بن الجراح، ولو كان سالمٌ حيًّا ما جعلتها شورى ...».

ويضيف السيد الصدر إلى ذلك أن النقاش الذي دار بين المهاجرين والأنصار يوم السقيفة مع ما سبق ذكره يوضح، بدرجة لا تقبل الشك، أن هذا الجيل الطليعي من الأمة الإسلامية - بما فيه القطاع الذي تسلّم الحكم، بعد وفاة النبي — لم يكن يفكر بذهنية الشورى، ولم يكن يملك فكرة محددة عن هذا النظام[1].

ويشير السيد الصدر بعد ذلك إلى قصر الفترة الزمنية التي مارس النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فيها تربيته للجيل الأول، فهي لا تتجاوز تقريبا - في رأيه - عقدين من الزمن بالنسبة إلى أقدم صحبة من القلائل الذين رافقوه في بدايات الطريق، ولا تتجاوز عقدا واحدا من الزمن بالنسبة إلى الكثرة الكاثرة من الأنصار، ولا تتجاوز ثلاث سنوات أو أربعا بالنسبة إلى الأعداد الهائلة التي دخلت الإسلام، ابتداء من صلح الحديبية، وبعد فتح مكة. وما زخرت به تلك الفترة من أحداث الصراع السياسي والعسكري على جبهات متعددة، الأمر الذي ميّز طبيعة العلاقة بين الرسول الأعظم وصحابته من نوع العلاقة بين شخص كالسيد المسيح وتلامذته، فلم تكن علاقة مدرس ومرب متفرغ لإعداد تلامذته،

[1] - ولم لا يكون هذا النقاش الحر، وما انتهى إليه من القناعة باختيار أبي بكر الصديق - رضي ا عنه - لمنصب الخلافة، والرضا ببيعته من جمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار، دون أن تراق قطرة دم واحدة - صورةً رائعةً من صور تطبيق مبدأ الشورى، برغم حدة البعض في عرض رأيه والانتصار له في ميدان الحوار؟! ولم لا يكون ذلك كله أظهر ما يدفع دعوى النص على صحابي معين، كعلي أو العباس أو أبي بكر - رضي ا عنهم جميعا؟!

وإنما هي العلاقة التي تتناسب مع موقع الرسول باعتباره مربيا وقائدَ حربٍ ورئيسَ دولة[1].

وينتهي السيد الصدر بعد ذلك إلى أن الهدف الذي كان يسعى المربي الأعظم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لتحقيقه على المستوى العام في تلك المرحلة، هو إيجاد القاعدة الشعبية الصالحة التي يمكن لزعامة الرسالة الجديدة ـ في حياته أو بعد وفاته ـ أن تتفاعل معها، وتواصل عن طريقها التجربة، ولم يكن الهدف المرحلي وقتئذ تصعيد الأمة إلى مستوى هذه الزعامة نفسها، بما تتطلبه من فهم كامل للرسالة، وفقه شامل لأحكامها، والتحام مطلق مع مفاهيمها.

وهو يرى أنَّ تحديد الهدف في تلك المرحلة بهذه الدرجة المذكورة أمر منطقي تفرضه طبيعة العمل التغييري، إذ ليس من المعقول أن يرسم الهدف إلا وفقا لإمكاناتٍ عَمليَّةٍ مُتاحَةٍ بالفعل[2]. وليس من المعقول ـ في رأيه ـ أن يطرح الإسلام نظرية الشورى بإجمال في

---

[1] - إنني لأعجب من بهرجة هذا الادعاء والاعتماد عليه في هذا المقام، ورده قريب المنال عند كل من قرأ سيرة الصحابة والتابعين في الفتوح الإسلامية؛ حيث يجد في الجموع الكثيرة التي باعت نفسها ومـا تملك من حطام الدنيا ـ جل وعلا ـ من دلالات عمق الفهم عن الرسول ـ صلى ا عليـه وآلـه وسلم ـ ودلالات تربيته وآثارها في نفوس الفاتحين والوارثين العظام. وحسبنا هنا الإشارة إلى موقـف ربعي بن عامر ـ رضي ا عنه ـ مع رستم قائد الفرس قبيل معركة القادسية .. انظر تاريخ الطبري ـ ٢/ ٤٠١. مع أن ربعي بن عامر ليست لـه صحبة طويلة، بل عده ابن حجر في جملـة الصـحابة بدلالة مستنبطة، كما في الإصابة في تمييز الصحابة ـ ٢/ ٤٥٤ لأنه ولي على طخارستان، وكـانوا لا يؤمرون آنذاك إلا الصحابة.

[2] - وهذا يعني أن النبي ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ في دعوته لم يجعل الأمة في سوادها الأعظم ولا في أهل الحل والعقد منها موضع الثقة، وإنما تكون الثقة بفرد واحد كامل معصوم من الخطأ في تبليغ الشريعة والعمل بمقتضاها. وهذا الذي يكافح السيد الصدر في سبيل إثباتـه يلزم عنه فشل الدعوة النبوية ـ على مستوى الفكر السياسي ـ في إقامة نظام دولـة مسـتقرة للمسلمين؛ إذ مكنت أعداءهم من القضاء عليها في يسر إذا تخلصوا من الإمام، أو حالوا بينـه وبين قيادة أمته.

صورة مبدأ عام لكي يتحدد فكريا من خـلال الممارسـة والتطبيـق، وتتبلـور مفاهيمُـه عـبرَ التجربة المخلصة؛ فالإسلام هو رسالة الله التي حددت فيهـا الأحكـام والمفـاهيم، وَزُوِّدَتْ ربانيّا بكل التشريعات العامَّة التي تتطلبها التجربة، فـلا بـدَّ لزعامـة هـذه التجربـة مـن استيعاب الرسالة بحدودها وتفاصيلها، ومن وعي بكل أحكامها ومفاهيمها، وإلا اضطرت إلى استلهام سوابقها الذهنية ومرتكزاتها القبلية، وأدّى ذلك إلى نكسة في مسيرة التجربة، وبخاصة إذا لاحظنا أن الإسلام كان هو الرسالة الخاتمة من رسالات السـماء الـتي يجـب أن تمتد مع الزمن، وتتعدى كل الحدود الوقتية والإقليمية والقومية[1]. الأمر الذي لا يسمح بأن تُمَارِسَ زعامتُه التي تشكل الأساس لكل ذلك الامتداد تجارِبَ الخطأ والصواب، التي تتراكم فيها الأخطـاء عـبر فـترة مـن الـزمن حتـى تشـكل ثغـرة تهـدد التجربـة بالسـقوط والانهيار.

ويقرر السيد الصدر أن ذلك ما حدث بالفعل؛ فلم يمض ربع قرن حتى بدأت الخلافة الراشدة والتجربة الإسلامية، التي تولى جيل المهاجرين والأنصار قيادتها تنهار تحت وقع الضربات الشديدة التي وجهها أعداء الإسـلام القـدامى، لكـن مـن داخـل إطـار التجربـة الإسلامية لا من خارجها، إذ استطاعوا أن يتسللوا إلى مراكز النفوذ في التجربة بالتدريج، ويستغلوا القيادة غير الواعية، إلى أن صـادروها تمامـا، وأجـبروا الأمـة وجيلـها الطليعـي الرائد على التنازل عن شخصيته وقيادته، وتحوَّلت الزعامة إلى مُلْكٍ مـوروث، يسـيء إلى الكرام، ويقتُل الأبرياء، ويُبعثِر الأمـوال، ويُعطِّـل الحـدود، ويُجَمِّـد الأحكـام، ويَتلاعَـب بمُقَدَّراتِ الناس، وأصبح الفيء والسواد بستانا لقريش، وغَدَت الخلافة كُرَةً يتـداولها بنـو

[1] - هذه الملاحظة يمكن توجيهها أيضا نحو تأكيد ضرورة تقديم الرسـالة والـدعوة ـ مـن خـلال النصوص المحدودة ـ الأصول العامة التي تحتاجها الأمة في مسيرتها الطويلة بعد الرسول ـ صـلى ا عليه وآله وسلم. وتَنزيلُ هذه الأصول على التطبيقات غير المحصورة هي مهمةُ أولي الأمر العلمي التي اضطر القوم إلى التسليم بها أو العمل على مقتضاها بعد ابتداء الغيبة الكبرى.

أمية فيما بينهم[١].

ويبلغ الطرح الجديد مداه في قول السيد الصدر: «وأي افتراض يتجه إلى القول بأن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ كان يخطط لإسناد قيادة التجربة والقيمومة على الدعوة بعده مباشرة إلى جيل المهاجرين والأنصار، يحتوي ضمنا اتهام أذكى وأبصر قائد رسالي في تاريخ العمليات التغييرية، بعدم القدرة على التمييز بين الوعي المطلوب على مستوى القاعدة الشعبية للدعوة، والوعي المطلوب على مستوى قيادة الدعوة وإمامتها الفكرية والسياسية»[٢].

* غاية الأمر أنه لم يبق سبيل ـ فيما يراه السيد الصدر ـ يمكن أن يسلكه الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ سوى الطريق الثالث، يعني الإيجابية ممثلة في إعداد من يقود الأُمّة وتنصيبه إماما، وهذا هو الطريق الوحيد الذي بقي منسجما مع طبيعة الأشياء، ومعقولا في ضوء ظروف الدعوة والدعاة، وسلوك النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في تربية الجيل الأول من الأمة؛ فيختار ـ بأمر الله سبحانه وتعالى ـ شخصا يُرشِّحُه عُمقُ وجوده في كيان الدعوة، فيعده إعدادا رساليا وقياديا خاصا؛ لتتمثل فيه المرجعية الفكرية والزعامة السياسية للتجربة، وليواصلَ بعده ـ بمساندة القاعدة الشعبية الواعية من المهاجرين والأنصار ـ قيادةَ الأمةِ وبناءها عقائديا، وتقريبها باستمرار نحو المستوى الذي

---

[١] - ينبغي أن نلاحظ هنا أن انهيار الخلافة الراشدة، وإن كان يعني غياب المثال الأعلى، لا يعني أبدا سقوط دولة الإسلام. وأن التاريخ السياسي ليس هو الوجه الأوحد لتاريخ الإسلام وعطاء حضارته الشاملة.

[٢] - هذه طريقة الإلزام بلوازم المذهب، ولو تم له ما ادعاه لأدى إلى تكفير المخالف. وإننا لنعتقد أن الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ قد بلغ الرسالة غير منقوصة، وأدى الأمانة تامة، وأعد الأمة في جملتها، وفي جيل خير القرون؛ لتواجه مصيرها. ولا نعتقد أبدا أنه عمد لتسليم الأمة إلى شخص واحد يقودها، ولم تمكنه الظروف من تولي مهامه، ولا من عمل شيء ينقذُ به مسيرتها عندما ولي سلطانها، برغم اجتهاده في ضبط الأمور وإقرار الحق وعمله به.

يُؤَهِّلُهَا لتَحَمُّلِ المسؤوليات القيادية[1].

ولم يكن هذا الشخصُ الداعيـةُ المرشحُ للإعـداد الرسـالي القيـادي، والمنصـوبُ لتسـلم مستقبل الدعوة، وتزعُّمِها فكريا وسياسيا، إلا الإمامَ عليَّ بنَ أبـي طالـب، الـذي رشـحه لذلك عمقُ وجوده في كيان الـدعوة؛ فهـو المسـلم الأول، والمجاهـد الأول في سـبيلها عـبر كفاحها المرير ضد كلّ أعدائها، وكذلك عمقُ وجوده في حيـاة القائـد الرسـول ـ صـلى الله عليه وآله وسلم ـ فهو ربيبُه الذي فتح عينيه في حجره، ونشأ في كنفه، وتهيأت لــه مـن فرص التفاعل معه والاندماج بخطه، ما لم يتوفر لأي إنسان آخر، وقد كان النبي ـ صـلى الله عليه وآله وسلم ـ يخصه بكثير من مفاهيم الدعوة وحقائقها، ويبدؤه بالعطـاء الفكـري والتثقيف إذا استنفد الإمامُ أسئلته، ويختلي به الساعاتِ الطوالَ في الليل والنهـار، يفـتح عينيه على مفـاهيم الرسـالة ومشـاكل الطريـق، ومنـاهج العمـل إلى آخـر يـوم مـن حياتـه الشريفة.

وهنا يلجأ السيد الصدر إلى الأدلة التقليدية في بيان ترجيح ترشيح سيدنا علي لمنصـب الإمامة بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مباشـرة، وفي بيـان الـنص علـى تعيينـه لولاية أمر المسلمين بعد الرسول ـ صلى الله عليـه وآلـه وسـلم ـ بـلا فاصـل. وممـا يـرجح ترشيحه لمنصب الإمامة شواهد كثيرة منها ما أخرجه الحاكم بإسناده عـن أبـي إسـحاق، سألتُ قثم بن العباس: «كيف وَرث علـيٌّ رسـول الله؟ قـال: لأنـه كـان أولنـا بـه لحوقـا وأشدنا به لزوقا»[2].

---

[1] - لكن هل يعني هذا أن السيد الصدر يعتقد أن الأمة لو تم إعدادها، واستكملت التجربة مـع القيـادة النبوية أو القيادات التابعة للنبي ـ صلى الالـه عليه وآلـه وسلم ـ من آل بيته؛ لأتى عليها يوم تصبح فيه قادرةً على تحمل المسئولية في اختيار قائدها الأعلى، والقيام بأعباء الدعوة إلى يوم الدين؟!

[2] - أخرجه الحاكم في المستدرك ـ ٣/ ١٣٦ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ـ ١٩/ ٤٠من قول قـثم بـن العبـاس. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ـ ١٣٩/٥ بإسناده عن أبي إسحاق، عن خالد بن قثم أنه قيل: لـه ما

وكان أمير المؤمنين عليٌّ نفسُه يقول في خطبته القاصعة الشهيرة، وهـو يصـف ارتباطـه الفريد بالرسول القائد، وعناية النبي بإعداده وتربيته: «وقد عَلِمْتُم مَوْضعي من رسـول الله بالقَرابَةِ القَريبة، والمنزلة الخَصِيصَةِ، وَضَـعَني في حَجْـرِه وأنـا ولـدٌ، يَضُـمُّني إلى صَـدْرِه، ويُكَنِّفُني في فِراشه، ويُمِسُّني جَسَدَه، ويُشِمُّني عَرْفَه، وكان يَمْضُغُ الشيء ثمّ يُلْقِمُنِيه، ومـا وَجَدَ لي كَذِبَةً في قَوْلٍ، ولا خَطْلَةً في فِعْل ...، ولقد كُنتُ أَتَّبِعُه اتّباعَ الفَصِيلِ لأثـرِ أمّـه، يَرفَعُ لي في كُل يومٍ من أخلاقه عَلَمًا، ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يُجَاوِرُ في كُل سَـنَةٍ بحِراء، فأراه ولا يراه غَيري، ولم يَجْمَـعْ بَيْـتٌ واحـدٌ يومئـذٍ في الإسـلام غـيرَ رسـولِ الله وخَديجةَ وأنا ثالثُهما، أرى نُورَ الوحي والرسالة، وَأَشَمُّ رِيحَ النبوة ...»[1].

والشواهد على إعلان الرسول القائد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عـن تخطيطـه هـذا، وإسناده زعامة الدعوة الدينية والسياسية بصورة رسمية أو شرعية إلى الإمـام علـيّ ـ عليـه السلام ـ لا تقلُّ كثرة عن شواهد إعداد الإمام علي ـ عليه السـلام ـ لقيـادة الأمـة وتحمـل أعباء الدعوة وحفظ الدين بعد وفـاة الرسـول ـ صـلى الله عليـه وآلـه وسـلم ـ وانتقالـه إلى الرفيق الأعلى.

فمن الشـواهد «**حديث الدار**» في أول الدعـوة عند إنذار الأقربين[2]، و«**حـديث الـثقلين**»

لعلي ورث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ دون جدك وهو عمه؟ قال: «إن عليا كان أولنا به لحوقا وأشدنا به لصوقا».

[1] - نهج البلاغة ـ ص ٤٧٤، ٤٧٥ خطبة رقم ١٩٢. تحقيق الشيخ فارس تبريزان.

http://www.shiasearch.net/ARABIC/alkotob/aqaed/n١.htm

وقد جاء عقب النص المنقول مباشرة: ولقد سمعت رنةَ الشيطان حين نزل الوحي عليه (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقلت: يا رسول الله، ما هذه الرنة؟ فقال: «**هذا الشيطان قد أيس من عبادته. إنك تسمع ما أسمع، وترى ما أرى؛ إلا أنك لست بنبي، ولكنك وزير، وإنك لعلى خير**».

[2] - حديث الدار فيه ذكر جمع الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لأعمامه وأولادهم على طعـام، ودعوتهم للإسلام قبل الجهر بالدعوة؛ لينصروه وليخلفه واحد منهم إذا أصابه مكروه فـي حفـظ أهلـه وقضاء دينه.. وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم ١ من أحاديث الفقرة الثانية. وليس

في وصية النبي لأمته[1]، و«**حديث الغدير**» الذي أعلن النبي فيه النص على ولايته لجماهير الأمة بعيد حجة الوداع[2]. ومنها في أثناء ذلك كله «**حديث المنزلة**»[3].

وبذلك يكتمل تصور السيد الصدر لنشأة التشيع، وهو يقول في ختامه: «وهكذا وُجِد التشيع لا كظاهرة طارئة على مسرح الأحداث، بل كنتيجة ضرورية لطبيعة تَكَوُّنِ الدَّعوةِ وحاجاتِها وظروفها الأصلية التي كانت تفرض على الإسلام أن يلدَ «**التشيّع**»، وبمعنى آخر كانت تفرض على القائد الأول للتجربة أن يُعدَّ للتجربةِ قائدها الثاني، الذي تواصل على يده ويد خلفائه نموها الثوري، وتقترب نحو اكتمال هدفها التغييري في اجتثاث كل رواسب الماضي الجاهلي وجذوره، وبناء أمة جديدة على مستوى متطلبات الدعوة ومسئولياتها»[4].

في رواياته القوية الإسناد ما يدل على اختيار علي للإمامة العامة بعد الرسول - صلى ا عليه وآله وسلم.

[1] - هو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: «**إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**». وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث - حديث رقم ٢ من أحاديث الفقرة الثانية.

[2] - حديث الغدير هو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - في طريق عودته إلى المدينة بعد حجة الوداع عند غدير خُم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث - حديث رقم ٤ من أحاديث الفقرة الثانية.

[3] - حديث المنزلة هو قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - لعلي - عليه السلام -: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي**». خرجته في ملحق تخريج الأحاديث - حديث رقم ٣ من أحاديث الفقرة الثانية.

[4] - السيد الصدر: نشأة التشيع والشيعة - ص ٦٩. ولقد فصلت رأيه في جميع ما سبق بما يشبه أن يكون نص كلامه في أكثر الأحيان، ولقد تصرفت في الصياغة وترتيب الكلام في حدود ضيقة بغرض الاختصار غير المخل، وتوسعت في التعليق وأكثرت الاستطراد فيه خاصة فيما يتعلق بالراويات الحديثية؛ لضرورة دفع الشبهة في حين ذكرها في أكثر ما حسبت أنه يلتبس، وأعرضت عن كثير مما يقرب رده لظهور الخطأ فيه، وحسبي أنني تحريت الصدق والحق في نقل تصور الرجل لنشأة مذهبه،

* وكلام السيد الصدر يمكن دفعه على جهة المناظرة ـ وليس ذلك من مطالبنا في هذا الموضع وإن حسن أن نوجزه إيجازا ـ من عدة طرق فنقول:

١ ـ يمكن أن نوافقه في تصوره ضرورة تعيين الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لمن يخلفه، وفي إعداده لذلك الخليفة مع التمهيد لقبول قيادته عند الأمة، ثم نقول: إن ذلك الخليفة هو أبو بكر دون غيره؛ فهو خليله لو اتخذ من العباد خليلا، وهو الذي صدقه وآزره بنفسه وجميع ماله، وثاني اثنين إذ هما في الغار لا يملك إلا أن يدفع عنه بنفسه، وأمير الحج في عام الوفود، والمختار لإمامة الصلاة في مرضه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الأخير، ومن كلامه عنه في الصحيح لأم المؤمنين السيدة عائشة في مبدأ ذلك المرض على الراجح: «**ادعي لي أبا بكر وأخاك حتى أكتب كتابا؛ فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى. ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**»[1].

٢ ـ دَفْعُ رأيهِ في إبطال الشورى التي جعلها في معظم كلامه مرادفة لنظام الانتخاب، وبيان أنها منهج متكامل رَبَّى عليه الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أصحابَه ـ رضوان الله عليهم ـ في جميع مناشط الحياة، وليس في أمر الحكم واختيار الخليفة القائد

وفي التعليق عليه.

[1] - أخرجه مسلم في صحيحه ـ ٤/ ١٨٥٧ من طريق عروة عن عائشة (كتاب فضائل الصحابة رضي ا عنهم ـ باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي ا عنه). وأخرجه البخاري في صحيحه ـ ٦/ ٢٦٣٨ مكررا في صدر باب الاستخلاف من كتاب الأحكام، من طريق القاسم بن محمد، عن عائشة في حديث طويل جاء في آخره قول الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ: «**لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد؛ أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ثم قلت يأبى ا ويدفع المؤمنون. أو يدفع ا ويأبى المؤمنون**».

وقد أخرج البخاري في صحيحه ـ ٦/ ٢٦٣٩ (كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف)، وأخرج مسلم في صحيحه ـ ٤/ ١٨٥٦ (كتاب فضائل الصحابة ـ باب من فضائل أبي بكر الصديق) من طريق محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: أتت النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ امرأة فكلمته في شيء، فأمرها أن ترجع إليه. قالت: يا رسول ا ، أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تريد الموت. قال: «**إن لم تجديني؛ فأتي أبا بكر**».

الأعلى للأمة فقط[1]؛ إذ لا دليل على التخصيص، وشواهد التعيين وعدمه متعارضة.

٣ ـ معارضة استدلاله على تعيين سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ لمنصب الخلافة بالنص، ببيان المفهوم الحق لهذه النصوص في إطار مقامها الصحيح متى كانت ثابتة في النقل، وبردها ودفع حجيتها إن لم تكن كذلك[2].

٤ ـ بيان تفويض الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ هذا الأمر للأمة؛ لثقته في قدرة الرعيل الأول على تحمل المسئولية بما تلقوه عنه من الديانة، وزكت به نفوسهم في صحبته والعمل بسنته؛ دون إغفال لما يُعلمه الله ـ جل وعلا ـ به مما سبق به القلم في قدره الحكيم[3].

---

[1] - ومن أجود ما قرأته في هذا الباب كتاب الشيخ الدكتور قطب عبد الحميد قطب: **نظام الشورى في الإسلام النظرية والتطبيق**. ط١، دار الاعتصام - القاهرة، مصر ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م. وهو وإن كان لم يتعرض لمناقشة آراء الشيعة أو غيرهم من طوائف المسلمين أو أهل الأديان الأخرى؛ فقد استوعب في دراسة نصية بيان مفهوم الشورى ومجالاتها المختلفة في القرآن الكريم دون أن يتقيد بموارد اللفظ فيه، وسعى سعيه ذلك في عرض نصوص السنة الوافرة المتعلقة بمفهوم مبدأ الشورى العام، وتوسع في ذكر صور تطبيقات الصحابة لذلك المبدأ. وقد حدثني أنه حينما شرع في كتابة مؤلفه هذا قرأ طبقات ابن سعد كاملة بانتظام؛ ليتتبع فهم الصحابة ومن بعدهم للشورى، وليستخرج نماذج هذه التطبيقات من المناشط المتعددة لحياتهم .

[2] - وهذا ما حاولت بيانه في ملحق تخريج الأحاديث.

[3] - ومن أعظم ما يدل على ذلك - في رأيي - أحاديث رسول ا - صلى ا عليه وآله وسلم - في الفتن، وفي الأمر بلزوم الجماعة وإمامها، وعدم شق عصا الطاعة بالخروج على **البيعة**؛ برغم إخباره أنه سيكون بعده فيما تستقبل الأمة خير فيه دخن في أئمة نعرف منهم وننكر، وشر في أئمة لا يهتدون بهداه ولا يستنون بسنته، وفي دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها .. ففي حديث حذيفة بن اليمان: «**تسمع وتُطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأُخذ مالك، فاسمع وأطع**». وفي حديث أبي هريرة: «**من خرج على الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عمية، يغضب للعصبة، ويقاتل للعصبة؛ فليس من أمتي ...**». وفي حديث ابن عمر: «**من خلع يدا من طاعة؛ لقي ا يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**» .. انظر هذه الأحاديث في صحيح مسلم (كتاب الإمارة - باب وجوب لزوم جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي

مناقشة فكرة النص على الإمامة:

* إن فكرة النص على إمامة سيدنا علي أو غيره لم تكن معروفة حين مرض الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مرضه الأخير؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه بإسناده من طريق الزهري قال: أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك: أن عبد الله بن عباس أخبره: أن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ خرج من عند رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئا. فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سوف يتوفى من وجعه هذا. إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت. اذهب بنا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ـ صلى

كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة). وفي الباب التالي باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع أخرج الإمام مسلم حديث عرفَجة: «**ستكون هنَاتٌ وهنَاتٌ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهي جميع؛ فاضربوه بالسيف كائنا من كان**». وفي رواية: «**من أتاكم، وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم؛ فاقتلوه**». وفي الباب التالي باب إذا بويع لخليفتين أخرج الإمام مسلم حديث أبي سعيد الخدري: «**إذا بويع للخليفتين، فاقتلوا الآخَر منهما**».

وهذا وغيره من صحيح الحديث تقنين لنظام البيعة، وبيان لما يلزم المسلمين في بيعتهم من واجبات السمع والطاعة، ولزوم الجماعة، والصبر على المكاره ما دامت شعيرةُ الإسلام الصلاةُ قائمةً. والكلام على إعداد الأمة وتربيتها على التسليم للإمام المعصوم صاحب النص، لا يستقيم أبدا مع ثبوت الكلام على إعدادها وتربيتها على التعامل مع الخليفة الذي يستمد سلطانه من بيعة الجماعة واختيارها؛ فالأمر إما أن يكون نصا مطاعا في معصوم لا يخطئ، أو بيعةً باختيار الأمة التي ينبغي أن تتحمل المسئولية، ولا يجتمعان.

الله عليه وسلم[1].

وأخرج البيهقي هذا الحديث، ثم بيَّنَ أن فيه الدلالة على أن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يستخلف أحدا بالنص عليه[2].

وقد احتج البخاري في الصحيح لهذا المعنى بما أخرجه من حديث عبد الله بن عمر قال: قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني: أبو بكر، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني: رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم. فأثنوا عليه. فقال: راغب وراهب، وددت أني نجوت منها كفافا لا ليَ ولا عليَّ، لا أتحملها حيا وميتا[3].

---

[1] - أخرجه البخاري في صحيحه ـ ٤/ ١٦١٥ كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ ووفاته ... وكرره بالإسناد نفسه ـ ٥/ ٢٣١١ في كتاب الاستئذان ـ باب المعانقة، وقول الرجل: كيف أصبحت؟ لكن زاد في آخر قول علي: وإني لا أسألها رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ أبدا.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ ١/ ٣٢٥ بإسناد له عن الزهري، وفي عجزه قال علي: إن قال الأمر في غيرنا؛ فلم يعطناه الناس أبدا، وإني وا لا أكلم رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ في هذا أبدا. وأخرجه ـ ١/ ٢٦٣ بإسناد له من طريق ابن شهاب قال: أخبرني عبد ا بن كعب بن مالك ... فذكر الحديث. وفي عجزه قال علي: وا لئن سألناها رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس أبدا، فوا لا أسأله أبدا.

وأخرجه ابن سعد في طبقاته الكبرى ـ ٢/ ٢٤٥ بإسناده من طريق ابن شهاب. وفي عجزه قال علي: وا لئن سألناها رسول ا فمنعناها؛ لا يعطيناها الناس أبدا، فوا لا نسأله أبدا.

[2] - البيهقي: السنن الكبرى ـ ٨/ ١٤٩. تحقيق محمد عبد القادر عطا. ط مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، السعودية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

[3] - صحيح البخاري ـ ٦/ ٢٦٣٨ كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف. وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ٣/ ١٤٥٤ (كتاب الإمارة ـ باب الاستخلاف وتركه) ومن روايات الباب في صحيح مسلم أن عبد ا كلم أباه ليستخلف من يرعى المسلمين بعده .. قال: فوضع رأسه ساعة ثم رفعه إلي فقال: إن ا ـ عز وجل ـ يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإن رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ لم يستخلف، وإن أستخلف فإن أبا بكر قد استخلف. قال: فوا ما هو إلا أن ذكر رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ

* لكن الكلام عن الوصية لسيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ في أمر الخلافة، أو اختصاصه بعلوم لا تكون إلا لمن يخلف الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في إمامة المسلمين، قد ظهر ـ فيما يترجح عندي والله أعلم بالصواب ـ في زمان متأخر بعد انقضاء خلافة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه. وقد سئل عن ذلك سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ في زمان خلافته فأنكر[1]، وسئلت السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ فأنكرت أن يكون الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قد أوصى له بشيء[2]. ولا أدري يقينا هل ظهر ادعاء

وأبا بكر؛ فعلمت أنه لم يكن ليعدل برسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ أحدا، وأنه غير مستخلف.

وفي هذا المعنى عن سيدنا علي بن أبي طالب أخرج الإمام أحمد في مسنده ـ ١/ ١٥٦ بإسناد حسن عن عبد ا بن سبع قال: خطبنا علي، فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه. قال: قال الناس: فأعلمنا من هو؟ فوا لنبيرنه أو لنبيرن عترته. قال: أنشدكم با أن يقتل غير قاتلي. قالوا: إن كنت قد علمت ذلك استخلف إذًا. قال: لا ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم.

[1] - كما في حديث الصحيفة المشهور في دواوين السنة، وقد خرجته في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم ٢ من أحاديث الفقرة الثالثة. وقد نفى سيدنا علي أن يكون له فيما يفعله **عهد** خصه به رسول ا ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ على نحو ما أوردته في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم ٣ من أحاديث الفقرة الثالثة.

[2] - أخرج البخاري في صحيحه ـ ٣/ ١٠٠٦ كتاب الوصايا ـ باب الوصايا ...، وكرره ـ ٤/١٦١٩ كتاب المغازي ـ باب مرض النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ ووفاته. بإسناده عن الأسود بن يزيد قال: ذكروا عند عائشة أن عليا ـ رضي ا عنهما ـ كان وصيا؛ فقالت: متى أوصى إليه وقد كنت مسندتَه إلى صدري؟ أو قالت: حجري، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري فما شعرت أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟

وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ٣/ ١٢٥٧ كتاب الوصية ـ باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.

وفي فتح الباري ـ ٥/ ٣٦٢: «الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته؛ فلذلك ساغ لها إنكار ذلك، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها، ولم يقع منه شيء من ذلك؛ فساغ لها نفي ذلك لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها».

القول بتلك الوصية في زمان خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ حينما اشتعلت الفتنة الكبرى التي أدت لمقتله ظلما؟ أم هل ظهر في خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ حينما نوزع في الأمر بغير حق؟

* وفي الأخبار الصحيحة والحسنة ما يشير إلى أن سيدنا عليا نفسه ـ رضي الله عنه ـ ونفرا من بني هاشم كالعباس بن عبد المطلب ـ رضي الله عنه ـ كانوا يرون عليا أولى الناس بخلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لقرابته، وسابقته، وسعة علمه، وحسن بلائه في الإسلام. لكنه مجرد رأي لا يدعمه نص من الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وقد مر بنا حديث ابن عباس من صحيح البخاري، وفيه لومُ العباس لعلي ـ رضي الله عنهما ـ ومطالبتُه لعلي بسؤال الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عن أمر الخلافة، وامتناعُ علي عن السؤال ...، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وعن الشعبي مرسلا قال علي: **وهل يطمع في ذلك غيرنا**؟ قال: أظن والله سيكون. وزاد ابن سعد في مرسل الشعبي في آخره فلما قبض النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال العباس لعلي: ابسط يدك أبايعك تبايعك الناس. فلم يفعل. وزاد عبد الرزاق عن ابن عيينة قال: قال الشعبي: لو أن عليا سأله عنها كان خيرا له من ماله وولده. قال ابن حجر: «ورويناه في فوائد الذهلي بسند جيد عن ابن أبي ليلى قال: سمعت عليا يقول: لقيني العباس فذكر نحو القصة التي في هذا الحديث باختصار، وفي آخرها قال: سمعت عليا يقول بعد ذلك: يا ليتني أطعت عباسا. يا ليتني أطعت عباسا. وقال عبد الرزاق كان معمر يقول لنا: أيهما كان أصوب

وقد أخرج ابن سعد في طبقاته ـ ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣ أحاديث ذُكر فيها أن النبي ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ قد توفي في حجر علي ـ عليه السلام ـ مستندا إلى صدره، وأنه اختصه بكلام. وفي فتح الباري ـ ٨/ ١٣٩ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق أن النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ مات ورأسه في حجر علي، وكل طريق منها لا يخلو من شيعي فلا يلتفت إليهم. وقد رأيت بيان حال الأحاديث التي أشرت إليها دفعا لتوهم التعصب ...». فذكر الأحاديث وبين ضعفها وسقوطها في المعارضة عن مقام الاحتجاج.

رأيا؟ فنقول: العباس. فيأبى ويقول: لو كان أعطاها عليا فمنعه الناس لكفروا»[1].

وقد نقل الحافظ ابن حجر بالموضع الثاني لحديث ابن عباس في كتاب الاستئذان من الصحيح قول المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة الأزدي (ت٤٣٥هـ) أحد شراح صحيح البخاري القدامى: «وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي أصلا؛ لأن العباس حلف أنه يصير مأمورا لا آمرا لما كان يعرف من توجيه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بها إلى غيره. وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس...».

ولقد فَنَّدَ الحافظُ هذا الرأي فقال: «قلت: وهو كلام من لم يفهم مراد علي، وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده، وحاصله: أنه إنما خشي أن يكون منع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لهم من الخلافة حجة قاطعة لمنعهم منها على الاستمرار؛ تمسكا بالمنع الأول لَوْ رَدَّهُ بمنع الخلافة نصا. وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة، وإن كان في التنصيص على إمامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة؛ فهو بطريق الاستنباط لا النص، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي، وإلا فقد استناب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره والله أعلم. وأما ما استنبطه أولا ففيه نظر؛ لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الأحوال، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ النص على منع علي من الخلافة، وهذا بين من سياق القصة. وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعلي بعد أن مات النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: ابسط يدك أبايعك؛ فيبايعك الناس. فلم يفعل. فهذا دال على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص والله أعلم»[2].

---

[1] - انظر الحافظ ابن حجر: فتح الباري ـ ٨/ ١٤٣. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية ـ ص ٤١، ٤٢.

[2] - الحافظ ابن حجر: فتح الباري ـ ١١/ ٦٠. وأضيف إلى رد الحافظ من عند نفسي أن قول المهلب ابن أحمد لو كان صحيحا؛ لكان فيه تهمة ظاهرة للعباس ـ رضي ا عنه ـ في سعيه لبيعة ابن أخيه

وقد أخرج الشيخان حديث السيدة عائشة أن فاطمة ـ عليها السلام ـ بنت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر. فقال أبو بكر: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «**لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ في هذا المال**». وإني والله لا أغير شيئا من صدقة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم. فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئا؛ فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ستة أشهر. فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها. وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجوه الناس؛ فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر، فأرسل إلى أبي بكر: أن ائتنا ولا يأتنا أحد معك؛ كراهية لمحضر عمر. فقال عمر: لا والله لا تدخل عليهم وحدك. فقال أبو بكر: وما عسيتهم أن يفعلوا بي، والله لآتينهم. فدخل عليهم أبو بكر فتشهد علي فقال: إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله، ولم نَنْفَسْ عليك خيرا ساقه الله إليك؛ **ولكنك اسْتَبْدَدت علينا بالأمر، وكنا نرى لقرابتنا من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ نصيبا**، حتى فاضت عينا أبي بكر [وفي رواية مسلم: فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبي بكر]. فلما تكلم أبو بكر قال: والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أحب إلي أن أصل من قرابتي. وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال؛ فلم آل فيها عن الخير، ولم أترك أمرا رأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يصنعه فيها إلا صنعته. فقال علي لأبي بكر: موعدك العشية للبيعة. فلما صلى أبو بكر الظهر رقي على المنبر فتشهد وذكر

مع علمه بأن الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ قد وجه الخلافة لغيره.

شأن علي وتخلفه عن البيعة، وعذره بالذي اعتذر إليه. ثم استغفر وتشهد علي فعظم حق أبي بكر، وحدَّث أنه لم يحمله على الذي صنع **نفاسةً** على أبي بكر ولا **إنكارًا**[1] للذي فضله الله به؛ **ولكنا نرى لنا في هذا الأمر نصيبا فاسْتَبدَّ علينا، فوجدنا في أنفسنا**. فسُرَّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت. **وكان المسلمون إلى علي قريبا حين راجع الأمر المعروف**[2].

وأود أن أقول في هذا المقام: إن الاستبداد هنا لا يقصد به استقلالُ أبي بكر بحبس الفيء وأرض فدك، ولا تركُ علي في مشورة السقيفة والبيعة فقط وهو يحسب أن له في كل ذلك نصيبا لقرابته؛ فذلك مما لا يختص به علي وحده، وعمه العباس أولى منه في الأولى لو كان الأمر أمر الميراث، ويشاركه مع بني عبد المطلب في الثانية، ولم يكن علي كبير القربى آنذاك. وما الذي يمنع أن يكون ذلك عتابا على ما تم من الانفراد بعرض أمر أبي بكر ومن معه على المتشاورين يوم السقيفة فاختاروا منهم أبا بكر؟ وقد يتقوى هذا الفهم إذا قرأنا هذا الحديث مع حديث ابن عباس وما سبق ذكره مما قواه الحافظ ابن حجر في استدلاله على أن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يستخلف[3].

---

[1] - هكذا بالنصب في كل ما راجعته من طبعات الصحيحين، وفي رواية ابن حبان في صحيحه ـ ١٤/ ٥٧٣. ولم أجد لذلك وجها منصوصا في كتب الشروح التي راجعتها؛ فلعل تقدير الكلام أن يكون «وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع أن صنعه نفاسةً على أبي بكر ولا إنكارا للذي فضله ا به». أي ما صنعه حسدا ولا جحدا وفق بيان القسطلاني ٦/ ٣٧٦، وعلى هذا يكون النصب لكونه مفعولا لأجله. لكن بهامش الطبعة السلطانية لصحيح البخاري ـ ٥/ ١٤٠: «(قوله: نفاسةً وإنكارا) كذا في جميع النسخ الخط والطبع، مصححا عليه في الفروع. وكتب بهامش نسخة قديمة: صوابه نفاسةٌ وإنكار».

[2] - البخاري في صحيحه في مواضع أتمها ١٥٤٩/٤ كتاب المغازي ـ غزوة خيبر. وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ٣/ ١٣٨٠ كتاب الجهاد والسير ـ باب قول النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ: «**لا نورث ما تركنا فهو صدقة**».

[3] - وإني لا أجد بأسا في أمر تأخر بيعة علي ستة أشهر ـ وهذا هو القول الراجح عندي ـ مع انعقاد البيعة لأبي بكر؛ فلا إشكال في تأخيره البيعة إذ يكفي في بيعة الإمام أن تقع من أكثر أهل الحل والعقد، ولا يجب الاستيعاب، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده؛ بل يكفي التزام طاعته

وفي هذا وفيما أشرت إليه في الحواشي السابقة من أحاديث نفي العهد[1]، ما يؤكد لنا أن سيدنا عليا ـ رضي الله عنه ـ لم يعتقد في رأيه إلزام الأمة.

* لقد راجع علي الأمر المعروف فبايع لأبي بكر الذي بايعه جمهورُ الصحابة، ثم بايع لعمر حين ولاه أبو بكر بمشورة المسلمين ورضاهم، ثم بايع لعثمان بعد أن أعطى موثقه لعبد الرحمن ـ رضي الله عنهم جميعا.

وقد عرف ـ رضي الله عنه ـ للخلفاء الثلاثة قبله حقهم من الطاعة والنصيحة، وكان يغزو إذا أغزوه، ويأخذ إذا أعطوه، ويضرب الحدود بين أيديهم. وإنني لا أشك في أن سياسة كل من أبي بكر وعمر في قيادة الأمة، وأخذهما في الأمر بما بلغ الغاية في الاتباع والصلاح وإقامة العدل، مع الاحتياط في متابعة العمال، والشدة في أمر الله بما لم يختلف عليهما فيه أحد له قول معتبر .. كل ذلك جعل عليا يقر لهما بالفضل؛ حتى اشتهر عنه

والانقياد له بأن لا يخالفه بشق عصا الطاعة وتفريق الجماعة؛ على ما نقله الحافظ ابن حجر صراحة عن المازري في شرح حديث السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ السابق، كما في فتح الباري ـ ٧/ ٤٩٤. وعلي ـ عليه السلام ـ لم يخالف بارتكاب شيء من ذلك، بل إنه صدر بيعته المتأخرة بالاعتذار للخليفة صاحب البيعة فأعذره وقبل منه، وسر المسلمون منه بذلك حينما راجع الأمر المعروف ودخل فيما دخل فيه الناس.

وعلى ما قاله المازري يكون حديث عبد الله بن عمر في أن **من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية** محمولا على شق عصا الطاعة وتفريق الجماعة، وتمام نصه في صحيح مسلم ـ ٣/ ١٤٧٨ (كتاب الإمارة ـ باب وجوب لزوم جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة ومفارقة الجماعة) بإسناده عن نافع قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة. فقال: إني لم آتك لأجلس. أتيتك لأحدثك حديثا سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقوله. سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**». وأخرج مسلم في الباب بمعناه أحاديث مرفوعة عن حذيفة بن اليمان وأبي هريرة وعبد الله بن عباس. ولذلك الحكم أيضا علاقة بزمان الفتن كما يظهر من سياقة الأحاديث وتراجم أبوابها في الصحيح.

[1] - وسيأتي تخريجها وبيان أحكامها في ملحق التخريج، في الفقرة الثالثة.

تقديمهما في زمان خلافته، وقد كان بعض محبيه يقدمه من غير طعن في الشيخين؛ فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده عن أبي جحيفة الذي كان علي يسميه وهب الخير قال: قال علي ـ رضي الله عنه ـ: يا أبا جحيفة، ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها؟ قال: قلت: بلى. قال: ولم أكن أرى أن أحدا أفضل منه. قال: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر ـ رضي الله عنه ـ وبعدهما آخر ثالث ولم يسمِّه[1].

وفي فضائل الصحابة عن أبي جحيفة قال: كنت أرى أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قلت يا أمير المؤمنين، إني لم أكن أرى أن أحدا من المسلمين من بعد رسول الله أفضل منك. قال: أولا أحدثك يا أبا جحيفة بأفضل الناس بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم؟ قلت: بلى. قال: أبو بكر. قال: أفلا أخبرك بخير الناس بعد رسول الله وأبي بكر؟ قال: قلت: بلى فديتك. قال: عمر[2].

وعن الشعبي قال: حدثني عبد خير الهمداني، وأبو جحيفة السوائي، وزر بن حبيش، وسويد بن غفلة، وعمرو بن معدي كرب قالوا سمعنا عليا يقول: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أن أخبركم بالثالث لفعلت[3].

وعن عبد خير قال: قال علي لما فرغ من أهل البصرة: إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، وبعد أبي بكر عمر، وأحدثنا أحداثا يصنع الله فيها ما شاء[4].

---

[1] - مسند أحمد ـ ١/ ١٠٦.

[2] - الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ـ ١/ ٣٠٢. وللدارقطني في علله ـ ٣/ ١٢٢: ١٢٧ كلام على أسانيد هذا الحديث؛ فذكر في بعضها أنه صحيح عن أبي جحيفة.

[3] - الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ـ ٣٠٧/١.

[4] - الإمام أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ـ ٣١٠/١. وللدارقطني في علله ـ ٣/ ٢٠٩: ٢١٤ كلام على أسانيد هذا الحديث خاصة اضطراب الإسناد من جهة أبي جناب الذي خالف في رواياته عن الشعبي في أسماء أصحاب علي، ولا أحسب أن هذا يضر ثبوت معنى الحديث واشتهاره؛ فقد روي من طرق ليس فيها أبو جناب ولا عامر الشعبي. وسيأتي الحديث في صحيح البخاري عن محمد بن علي

وأخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان. قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين[1].

وحينما غلا بعض من يدعي محبته بالطعن في الشيخين منعهم، وتوعدهم بالمعاقبة بعد تقديم الإعلام وإعلان البرهان؛ ففي ترجمة ابن سبأ بلسان الميزان أورد الحافظ ابن حجر حديث الحافظ الثقة أبي إسحاق الفزاري شيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي، عن شعبة بن الحجاج العتكي البصري أمير المؤمنين في الحديث، عن سلمة بن كهيل الحضرمي الكوفي الثقة، عن خاله أبي الزعراء الكوفي الكبير الثقة عبد الله بن هانئ، أو زيد بن وهب أبي سليمان الكوفي التابعي المخضرم الثقة: أن سُوَيد بن غَفَلَة، أبا أمية الجعفي التابعي المخضرم الثقة، دخل على علي ـ رضي الله عنه ـ في إمارته فقال: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله أول من أظهر ذلك. فقال علي ـ رضي الله عنه ـ: ما لي ولهذا الخبيث الأسود. ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ فسيره إلى المدائن، وقال: لا يساكنني في بلدة أبدا. ثم نهض إلى المنبر حتى اجتمع الناس فذكر حديث القصة في ثنائه عليهما بطوله وفي آخره: ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفتري[2].

ابن أبي طالب.

[1] - صحيح البخاري ـ ٣/ ١٣٤٢ كتاب فضائل أصحاب النبي صلى ا عليه وسلم ـ باب فضل أبي بكر .

[2] - لسان الميزان ـ ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠. وقد أخذت بيان الحكم على رجال الإسناد من تراجمهم بتقريب التهذيب لابن حجر، وهم جميعا من رجال الجماعة إلا أبا الزعراء الكبير من رجال الترمذي والنسائي فقط، وجل روايته عن عبد ا بن مسعود ـ رضي ا عنه ـ ولم يرو عنه إلا ابن أخته سلمة بن كهيل، وقد وثقه ابن سعد في الطبقات الكبرى ـ ٦/ ١٧١، والعجلي في معرفة الثقات ـ ٢/ ٦٥ وبذلك أخذ ابن حجر في التقريب، وذكره ابن حبان في الثقات ـ ٥/ ١٤. ولعل هذا الحديث قد وقع لابن حجر

* أقول: إذا كان التشيع في جوهره يعني رؤية سيدنا علي أولى الناس بخلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ من غير أن يزاحمه في ذلك أحد؛ فقد نجد ـ كما أسلفنا ـ لهذا المفهوم أصلا قبيل وفاة الرسول الكريم ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عند علي ـ رضي الله عنه ـ وبعض بني هاشم، من غير أن يكون لفكرة النص الديني ولا الأمر الإلهي وجود، ودون أن يتسمى أحد منهم بالشيعي.

ولقد ثبت لدينا فيما سبق أن في أصحاب علي بالعراق من كانوا يعدونه في الفضل بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حتى أخبرهم وبيَّنَ لهم، وقد وجدنا في الرواية أن شريك بن عبد الله كان يقول: خير هذه الأمة أبو بكر وعمر، وهما خير من علي، ولو قلت غير هذا ما كنت من شيعة علي؛ لأنه قد قام على هذه الأعواد فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. فنكذبه؟! والله ما كان كذَّابا[1]. وربما بقي فيهم من لم يبلغه البيان، أو من بلغه ولم يقدر على التزام ما جاء فيه لالتباس التفضيل بالمحبة وعلاقة ذلك باستحقاق قيادة الأمة؛ فقد وجد في الرواية أيضا أن هشام بن الحكم المتكلم الشيعي أقر بأنه أدرك الشيعة في الصدر الأول وهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان ويصوبونهم، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أمير المؤمنين [عليا] عن حقه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون الذين كان القرآن يهتف بهم، فنظر هؤلاء فإذا ليس أحدٌ أحقَّ بالإمامة بعد علي منهم؛ فقاموا ذلك المقام بحق. قال هشام: ومنهم من قال: لما رأى الوصِيُّ عليٌّ بن أبي طالب المنافقين قد أزالوه عن موضعه، قدَّمَ أبا بكر واستخلفه ليكون بمكانه إلى أن يتمكن

في أحد مصنفات شيخ الإسلام أبي إسحاق الفزاري، وكان صاحب تصانيف، إن لم يكن نقله عن الخطيب في الكفاية ـ ص٣٧٦. وقبل هذا الحديث مباشرة نقل ابن حجر رواية مسندة، وإن كانت ضعيفة الإسناد، فيها ذكر ابن سبأ عن أبي يعلى في مسنده. وقد خرجت الحديث وبينت حكمه من الصحة في ملحق تخريج الأحاديث ـ حديث رقم ٣ من أحاديث الفقرة الثالثة.

[1] - نقله القاضي عبد الجبار عن أبي القاسم البلخي: تثبيت دلائل النبوة ـ ١/ ٥٤٩. ثم نقله عن القاضي شيخُ الإسلام ابن تيمية في كتابه: منهاج السنة النبوية ـ ١/ ١٣، ١٤.

فيزيله[1].

إن هذا اللون من التشيع هو الأعمق جذورا في تاريخ الإسلام، وأصحابه هم شيعة علي ـ كرم الله وجهه ـ الأوائل الذين عرفوا بهذه التسمية وتميزوا بها عن غيرهم.

* وقد ظهر إلى جوارهم في خلافة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ لون آخر فيه من الغلو ما يخرج به عن الإسلام وعقيدة التوحيد إلى الكفر والشرك. قال الحافظ ابن حجر: «وزعم أبو المظفر الإسفراييني في الملل والنحل أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ادعوا فيه الإلهية، وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديا، ثم أظهر الإسلام وابتدع هذه المقالة. وهذا يمكن أن يكون أصله ما رويناه في الجزء الثالث من حديث أبي طاهر المخلص، من طريق عبد الله بن شريك العامري، عن أبيه قال: قيل لعلي: إن هنا قوما على باب المسجد يدَّعون أنك ربهم. فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟! قالوا: أنت ربنا وخالقنا ورازقنا. فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون. إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني. فاتقوا الله وارجعوا. فأبوا، فلما كان الغد غَدَوا عليه فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم. فقالوا كذلك. فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة. فأبوا إلا ذلك ...؛ فخَدَّ لهم أخدودا بين باب المسجد والقصر، وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض. وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود، وقال: إني طارحكم فيها أو ترجعوا. فأبوا أن يرجعوا؛ فقذف بهم فيها حتى إذا احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمرا منكرا * أوقدت ناري ودعوت قنبرا**

(قال الحافظ:) وهذا سند حسن»[2].

---

[1] - القاضي عبد الجبار: السابق ـ ١/ ٢٤٢. وقد نقل القاضي ذلك عن كتاب الإمامة لابن الراوندي.

[2] - ابن حجر: فتح الباري ـ ١٢/ ٢٧٠.

* وإذا كنا قد عرضنا لذكر عبد الله بن سبأ؛ فلابد من بيان حقيقة القول في وجوده التاريخي، لا سيما أن هذه المسألة قد غدت من مسائل الخلاف المثارة بشكل واضح في الدراسات المعاصرة المتعلقة بنشأة التشيع واتجاهاته الباكرة.

يقال: إن عبد الله بن سبأ هو أول من أظهر الطعن في الشيخين، وألب الناس على عثمان، وأثار أبا ذر على معاوية في ولايته للشام، وقال بالوصية لعلي، ثم زعم ألوهيته، وقال برجعته بعد وفاته؛ فكان بذلك المدبر الكبير للفتنة الكبرى التي قتل فيها عثمان، وكان من مخاضها ميلاد «**التشيع**» .. هذا رأي غال جدا في ابن سبأ، وقد جُمعت أوشابه من روايات كتب التاريخ ابتداء من تاريخ الطبري الذي تتايع[1] نقل المؤرخين عنه فيما بعد، وأحسب أنه هو الذي أدى إلى تضارب الآراء حول شخصية ذلك اليهودي الخبيث؛ فهناك من يتشكك في حقيقة دوره في الفتنة، وهناك من يتردد في إثبات وجوده التاريخي، وهناك من ينكر ذلك الوجود أصلا ويثبته في عداد الأساطير المختلقة.

* ولقد ذهب بعض كتاب الشيعة المعاصرين إلى أن الأصل التاريخي لشخصية ابن سبأ هو الصحابي الجليل عمار بن ياسر، الذي كانت قريش تعتبره رأس الثورة على عثمان، ولكنها لم تشأ أول الأمر أن تصرح باسمه؛ فرمزت له بابن سبأ، وتناقل الرواة هذا غافلين عما يجري وراء الستار، وجاء النواصب من أعداء البيت العلوي فحمّلوا شخصية ابن سبأ الوهمية تلك العقائد الشاذة التي انتشرت وذاعت في كتب العقائد والفرق. وقد ساقَ سبعةَ أدلةٍ لإثبات هذا الرأي الدكتور علي الوردي[2]. وأضاف إليها

---

[1] - التتايع بالياء يعني: التهافت، وإلقاء النفس في الشيء بغير ثبت .. انظر الخليل بن أحمد: العين - مادة (ت ي ع).

[2] - راجعه: وعاظ السلاطين - ٢٧٤: ٢٧٨ (ط بغداد ١٩٥٤م).

الدكتور كامل مصطفى الشيبي دليلا ثامنا[1]. وهذه الأدلة المزعومة تتعلق بكنية عمار، ونسبه، وحبه لعلي، وما يُروَى عن نقده لصرف الخلافة عنه، وعن تحريضه على والي عثمان في مصر، وعن علاقته بأبي ذر، ودوره في وقعة الجمل. والأمر الثامن في كلام الشيبي أن الطبري كان يتحاشى ذكر عمار مع ابن السوداء.

ومن العجيب أن الدكتور الشيبي يرى أن هذه الأدلة مقنعة ومنطقية، ولكنها في حاجة إلى بعض النصوص التي تسند تسمية عمار بن ياسر بابن السوداء وابن سبأ، ولقد تَبَرَّع بتقديم هذه النصوص التي وصفها ـ للأسف دون تَبَيُّن ـ الدكتور علي سامي النَّشَّار بأنها وثائق جديدة تُبَيِّنُ التطابقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ وعمار بن ياسر[2].

ولَعَمْرِي إنها لأكثر تهافتا في الدلالة على المطلوب من دلائل الدكتور الوردي؛ فالشيبي ينقل عن تفسير شيعي قديم لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٢٩هـ) سبب نزول قوله ـ تعالى ـ: **﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾** الحجرات/ ١٧. فذكر أن هذه الآية نزلت في «**عثكن بن معاوية**» يوم الخندق، وذلك أنه مر بعمار يوم الخندق وقد ارتفع الغبار من الحفر، فوضع عثكن كُمَّه على أنفه ومر؛ فقال عمار:

لا يستوي من يبتني المساجدا * يظل فيها راكعا وساجدا**

ومن يَمُرُّ بالغُبارِ حايدا * يعرض عنه جاحدا معاندا**

فالتفت إليه عثكن فقال: يا ابن السوداء، إياي تعني. ثم أتى رسول الله فقال له: لم

---

[1] - راجعه: الصلة بين التصوف والتشيع ـ ص ٤٣.

[2] - راجعه: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ـ ٢/ ٣٩. ورحم ا الدكتور النشار، الذي ورطته الغَفْلـةُ والعجلةُ فيما نصبه الشيبي من حبالة؛ فأسرع إلى تقوية شباكها المهترئة، ولعل هذه القطعة من كتابه من إعداد بعض تلاميذه متنوعي الاتجاهات، أثبتها دون نظر فيها أو فيما ترمي إليه من مكان بعيد. غفر ا لنا وله؛ فقد كان غيورا طيب القلب، ومن يقرأ كتاب «**شجرة محمد**» الصادر ـ زعموا ـ بمشاركته لا يستبعد منا هذا الفرض.

ندخل معك لسب أعراضنا. فقال لـه الرسول: قد أقلتك إسلامك فاذهب؛ فأنزل الله ـ عز وجل ـ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾.

وهذا كذب وتلفيق ظاهر، والروايـة موضـوعة بـلا شـك؛ فقـد نـزل أول الحجـرات في أعراب بني تميم، ونزلت هذه الآية آخرها في بني أسد الذين قال وفدهم، وفيـه طليحـة، لرسول الله ـ صلى الله عليـه وآلـه وسـلم ـ: يـا رسـول الله، أسـلمنا وقاتلتـك العـرب ولم نقاتلك. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسـلم ـ: «إن فقههـم قليـل، وإن الشـيطان ينطق على ألسنتهم». ونزلت هذه الآية. وهذا مستفيض في كتب التفسير[1] .. فـأين مقـدم وفد بني أسد من يوم الخندق؟!.

ومَن «**عثكنُ بنُ مُعاوية**» هذا الذي نزلت فيـه الآيـة؟! مـا هـذا إلا اسـم مخـترع، ولا وجود في كتب الطبقات والرجال المعروفة لاسم «**عثكن**». ولقد راجعـت النسـخة المطبوعـة من تفسير القمي فوجدته يذكر نزول الآية في «**عثكن**» فقط، ولا أدري من أين جاء الشيبي بأنه ابن مُعاوية[2].

وفي «رجال الكشي» قصة أخرى يوجه فيها عمار بن ياسر هـذا الرجـز إلى عثمـان بـن عفان. وفيه رواية ثانية تنسب الرجز لعلي بن أبي طالب[3] .. فهل يكون ثالـث الراشـدين عثمان بن عفان هو الأصل التاريخي لشخصية «**عثكن**» المختلقة؟!

وهذا ما صرح به المجلسي في «**بحار الأنوار**»؛ حيـث قـال بعـد نقـل روايـة القمـي:

---

[1] - انظر ـ على سبيل المثال ـ تفسير ابن كثير ـ ٤/ ٢٢٠ وما بعدها.

[2] - راجع علي بن إبراهيم: تفسير القمي ـ ٢/ ٣٢٢، ٣٢٣. تصحيح حجة الإسلام العلامـة السـيد طيب الموسوي الجزائري في النجف الأشرف ١٣٨٧هـ. وهي منشورة على شبكة الإنترنت بموقع: http://www.al-kawthar.com
والإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**» يضم منه الطبعة الثالثة لمؤسسة دار الكتـاب ـ قـم، إيـران ١٤٠٤هـ، وهي مصورة عن طبعة النجف.

[3] - انظره ـ ص ٣٣، ٣٤.

«عثكن: المراد به عثمان، كما هو المصرح في بعض النسخ وسائر الأخبار»[1].

وفي كتب أهل السنة أصل لرجز عمار لا علاقة له بيوم حفر الخندق؛ ففي طبقات ابن سعد (ت٢٣٠هـ): «لما بنى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مسجده جعل القوم يحملون، وجعل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يحمل هو وعمار، فجعل عمار يرتجز ويقول:

نحن *المسلمون* نبتني المساجدا[2]

وجعل رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**المساجدا**».

وقد كان عمار اشتكى قبل ذلك فقال بعض القوم: ليموتن عمار اليوم. فسمعهم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فنفض لبنته وقال: «**ويحك**» ولم يقل: ويلك «**يا بن سمية، تقتلك الفئة الباغية**»[3].

والدكتور الشيبي يعرف ذلك وقد أشار إلى موضعه من طبقات ابن سعد في حاشية بحثه مصرحا بأنه مُصَحَّفٌ، وهو يعني أنه مُحَرَّفٌ! !

وفي السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت٢١٣هـ)، في الكلام عن عمار وأنه تقتله الفئة الباغية .. قال ابن هشام: «دخل عمار بن ياسر وقد أثقلوه باللَّبِنِ فقال: يا رسول الله، قتلوني يحملون علي ما لا يحملون. قالت أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فرأيت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينفض وفرته بيده،

---

[1] - المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢٠/ ٢٤٣. وقد نقل الرواية المصرحة باسم عثمان في موضع لاحق؛ فراجعه ـ ٣٠/ ١٧٣.

[2] - هكذا جاء في المطبوع، وإن كان له في الإعراب وجه فهو مكسور من جهة الوزن العروضي، ولعل الصواب أن يكون:

نحن الذين نبتني المساجدا

[3] - ابن سعد: الطبقات الكبرى ـ ٣/ ٢٥٠.

وكان رجلا جعدا، وهو يقول: «**ويح ابن سمية ليسوا بالذين يقتلونك إنما تقتلك الفئة الباغية**». وارتجز علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ يومئذ:

لا يستوي من يعمر المساجدا * يدأب فيها قائما وقاعدا**

قال ابن هشام: سألت غير واحد من أهل العلم بالشعر عن هذا الرجز، فقالوا: بلغنا أن علي بن أبي طالب ارتجز به فلا يدرى أهو قائله أم غيره؟ قال ابن إسحاق: فأخذها عمار بن ياسر فجعل يرتجز بها. قال ابن هشام: فلما أكثرَ ظَنَّ رجلٌ من أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه إنما يُعَرِّضُ به، فيما حدثنا زياد بن عبد الله البكائي عن ابن إسحاق، وقد سمى ابن إسحاق الرجل. قال ابن إسحاق: فقال قد سمعت ما تقول منذ اليوم يا ابن سمية، والله إني لأراني سأعرض هذه العصا لأنفك. قال: وفي يده عصا. قال: فغضب رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ثم قال: «**ما لهم ولعمار، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار. إن عمارا جلدة ما بين عيني وأنفي فإذا بلغ ذلك من الرجل فلم يستبق فاجتنبوه**»[1].

وفي السيرة الحلبية لعلي بن برهان الدين الحلبي (ت١٠٤٤هـ)، جاء التصريح باسم ذلك الصحابي، وهو عثمان بن مظعون ـ رضي الله عنه ـ الذي كان رجلا متنظفا مترفها؛ فكان إذا حمل اللبنة يجافي بها عن ثوبه لئلا يصيبه التراب، فإن أصابه شيء من التراب نفضه، فنظر إليه علي بن أبي طالب ـ رضي الله تعالى عنه ـ وأنشد يقول؛ أي مباسطة مع عثمان بن مظعون لا طعنا فيه:

لا يستوي من يعمر المساجدا يدأب فيه قائما وقاعدا

ومن يُرَى عن التراب حائدا

ثم ذكر عن ابن إسحاق قصة عثمان بن مظعون مع عمار الذي كان يرتجز بذلك وهو لا

---

[1] - ابن هشام: السيرة النبوية ـ ٣/ ٢٥، ٢٦.

يدرى من يُعنَى به[1].

وفـوق هـذا كلـه لا إقالـة أصـلا في بيعـة الإسـلام؛ فقـد أخـرج البخـاري ومسـلم في صحيحيهما عن جابر بن عبد الله: أن أعرابيا بايع رسول الله ـ صـلى الله عليـه وسـلم ـ على الإسلام، فأصاب الأعرابيَّ وَعَكٌ بالمدينة، فجاء الأعرابـيُّ إلى رسـول الله ـ صـلى الله عليه وسلم ـ فقال: يا رسول الله، أقلني بيعتي. فأبى رسول الله ـ صلى الله عليه وسـلم ـ ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى، ثم جاءه فقال: أقلني بيعتي. فأبى؛ فخرج الأعرابي. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**إنما المدينـة كـالكير، تنفـي خبثهـا وتنصـع طيبـها**»[2].

وقال الإمام النووي في شرحه: «قال العلماء: إنما لم يُقِلْهُ النبيُّ ـ صلى الله عليه وسـلم ـ بيعتَهُ؛ لأنَّه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسـلام، ولا لمـن هـاجر إلى الـنبي ـ صـلى الله عليه وسلم ـ للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب الى وطنه أو غيره. قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع الـنبي ـ صـلى الله عليـه وسـلم ـ علـى المقـام معـه. قـال القاضـي: ويحتمل أن بيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ـ صـلى الله عليـه وسلم ـ وإنما بايع على الإسلام، وطلب الإقالة منه فلم يُقِلْهُ. والصحيح الأول والله أعلم»[3]. وفي شرحه بفتح الباري قال الحافظ ابن حجر: «ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام، وبـه

---

[1] - راجع برهان الدين الحلبي: السيرة الحلبية ـ ٢/ ٢٦٢.

[2] - انظر صحيح البخاري ـ ٢/ ٦٥٥ (كتاب فضائل المدينة ـ باب المدينة تنفي الخبـث)،٦/ ٢٦٣٦ (كتاب الأحكام ـ باب بيعة الأعراب، ثم في باب من بايع ثم استقال البيعة)، ص ٢٦٣٨ (باب من نكث بيعته)، ص ٢٦٧٠ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب ما ذكر النبي ـ صلى ا عليه وسـلم ـ وحض على اتفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ...). وأخرجه مسلم في صـحيحه ـ ٢/ ١٠٠٦ (كتاب الحج ـ باب المدينة تنفي شرارها).

[3] - الإمام النووي: شرح صحيح مسلم ـ ١٥٥/٩، ١٥٦.

جزم عياض. وقال غيره: إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة»[1].

أقول: ولو كان رفض الإقالة من الهجرة هو الثابت هنا؛ فذلك لا يدفع المعارضة لأن رفض الإقالة من الإسلام أولى، وفي روايتهم أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أقَالَ «**عثكنا**» بيعةَ الإسلام تَبَرُّعًا بغير طلب؛ فالعجب كل العجب!!

ويذكر الدكتور الشيبي بعد ذلك نسب عمار بن ياسر من طبقات ابن سعد وغيره، وفيه أنه من أبناء سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وأما كونه عبدَ الله؛ فهذا لقب عام لجميع المسلمين، وكانت كل الكتب التي تصدر عن الخلفاء والأمراء تبدأ بعبارة: «**من عبد الله فلان**» أو «**إلى عبد الله فلان**».

أهذه هي الوثائقُ الجديدةُ التي تُبَيِّنُ التطابقَ التَّامَّ بين شخصيتي عبد الله بن سبأ وعمار بن ياسر؟!!

لكن الدكتور النشار لا يلبث أن يقول بعد ذلك: «من المحتمل أن تكون شخصية عبد الله بن سبأ موضوعة، أو أنها رمزت إلى شخصية ابن ياسر ... إنه من المرجح أن يكون عبد الله بن سبأ هو عمار بن ياسر، ومن المرجح أن النواصب حمَّلوا كذبا عمار بن ياسر كل تلك الآراء التي لم يعرفها قط، ولم يقل بها قطعا. ولكن من المؤكد أن كثيرا من آراء السبئية قد ظهر إبَّانَ ذلك الوقت، ووجد بيئة صالحة للنمو، ولا يعنينا أبدا إذا كانت هذه الشخصية قد ظهرت أم لم تظهر. وإن ما يهمنا أن نقرره أن المجامع اليهودية من ناحية، والغنوصية من ناحية أخرى، وجدت في انقسام المسلمين إبَّانَ ذلك الوقت فرصة لا تعوض لإلقاء بذور الفتن بينهم؛ فألقت في مجتمع الكوفة والمدائن بآراء يمكننا أن نطلق عليها الآراء السبئية، سواء أكان صاحب الاسم حقيقة أم أكذوبة»[2].

---

[1] - ابن حجر: فتح الباري ـ ٤/ ٩٧.

[2] - النشار: نشأة الفكر الفلسفي ـ ٢/ ٣٩.

* والكلام عن عبد الله بن سبأ طويل الذيل جدا في الدراسات المعاصرة بين أهل السنة والشيعة، وسأكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الدراسات، ثم أذكر ما أراه في شأنه.

أ ـ الشيخ محمد زاهد الكوثري (العالم التركي الحجة): في عدد من مقدماته؛ خاصة مقدمته لـ «**المقدمات الخمس والعشرون في إثبات وجود الله ووحدانيته من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون**». والشيخ ـ رحمه الله ـ ممن يغالون في دور ابن سبأ وإثبات أخباره، على غير المعهود في تحقيقاته العلمية التي لا تكسر له فيها قناة، ولا يجاريه فيها من المعاصرين أحد ..

ب ـ إحسان إلهي ظهير (الباحث الباكستاني السني): في كتبه الأربعة عن الشيعة: «**الشيعة والسنة ـ الشيعة والقرآن ـ الشيعة وأهل البيت ـ الشيعة والتشيع .. فرق وتاريخ**». وهو يعتمد دائما على ورود أخبار ابن سبأ في المصادر الشيعية القديمة سواء الحديثية أو المتعلقة بالتاريخ والفرق، وينسُب إليه التشيع برمّته، وكُلَّ الفتن في ذلك العهد حتى ظهور الخوارج[1].

ج ـ الدكتور سليمان بن حمد العودة (الباحث السعودي): «**عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام**»[2]. وهذه الدراسة تذهب إلى إثبات ما قام به ابن سبأ في تحريك الفتن وتدبير المؤامرات في صدر تاريخ الإسلام، وإلى أن ابن سبأ لم يضطلع بهذا الدور وحده، وإنما كان حلقة في مخطط يهودي لم يقف طموحه عند إثارة الفتنة السياسية فحسب؛ بل عمد إلى إفساد العقيدة وتخريب الفكر ..

د ـ السيد مرتضى العسكري (الباحث الشيعي): «**عبد الله بن سبأ وأساطير**

---

[1] - انظر له: الشيعة والتشيع ـ ص ٤١.

[2] - رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض. ط١، دار طيبة ـ الرياض، السعودية ١٤٠٥هـ ـ ـ ١٩٨٥م.

أخرى»[1]. وهو يرى أن سيف بن عمر التميمي المضري قد اخترع أسطورة ابن سبأ للإزراء بعرب الجنوب القحطانيين.

هـ - أسد حيدر (الباحث الشيعي): «**الإمام الصادق والمذاهب الأربعة**»[2]. وفي المجلد الثالث منه مناقشة مستفيضة لقضية ابن سبأ في كتابات الشيعة وأهل السنة تنتهي أيضا إلى الجزم بأن قصة ابن سبأ أسطورة اختلقها سيف بن عمر التميمي.

وهناك مجموعة من الأبحاث القصيرة والمقالات منها:

و - «**إنكار ابن سبأ نقش على الماء**»: للأستاذ أحمد عرفات القاضي (الباحث المصري، وهو الآن الدكتور والأستاذ المساعد بكلية دار العلوم - فرع الفيوم)[3].

ز - «**عبد الله بن سبأ .. دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة**»: للدكتور عبد العزيز الهلابي .. أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة الملك سعود بالرياض[4]. وهو ينتهي إلى أن شخصية ابن سبأ وهمية، وأن الدور المنسوب إليه في إثارة الأحداث وتسييرها دور مزعوم.

ح - «**عبد الله بن سبأ في ميزان البحث العلمي**»: للدكتور محمد أمحزون .. أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة «مكناس» بالمغرب، وهو عبارة عن مناقشة موضوعية ودفع علمي رصين لرأي الدكتور الهلابي في بحثه السابق[5].

---

[1] - ط شركة التوحيد - طهران، إيران ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

[2] - ط٢، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان ١٣٩٢هـ - ١٩٧١م.

[3] - في العدد ٥ للسنة ٦٣ من مجلة الأزهر الصادرة بالقاهرة في جمادى الأولى ١٤١١هـ.

[4] - البحث منشور بالحولية الثامنة من حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت ١٩٨٦/ ١٩٨٧م.

[5] - نشر البحث في حلقتين في العددين ٨٠، ٨١ من مجلة البيان الصادرة عن المنتدى الإسلامي بلندن ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

* والذي أراه حقا في أمر عبد الله بن سبأ ـ بعد النظر في هذه الدراسات وغيرها، وتتبع ما جاء من الأخبار فيه ـ أنه يلزمنا التفريق بين أمرين:

أولهما: ما روي عن دور ابن سبأ في أحداث الفتنة الكبرى ومقتل سيدنا عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه.

وذلك ما تفرَّد به عند الطبري ومَنْ نَقَلَ عنه الإخباريُّ سيفُ بن عمر التميمي المتهم بالزندقة واختلاق الروايات عن الثقات، وهو ضعيف الحديث باتفاق، وقد أفحش ابن حبان ـ على تساهله ـ القول فيه كما في المجروحين[1].

ولا يُغتَرُّ بقول الشيخ الكوثري ـ رحمه الله ـ: «إنه من رجال جامع الترمذي؛ فلا يستغنى عن أنبائه، كما لا يستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون هناك تهمة»[2]. فقد وقعت لسيف رواية واحدة يتيمة عند الترمذي في كتاب المناقب، ولم يحتج بها وإنما حكم على الحديث بأنه منكر، وعلى سيف بن عمر ومن روى عنه بأنهما مجهولان. والحديث هو: «**إذا رأيتم الذين يَسُبُّونَ أصحابي؛ فقولوا لعنةُ الله على شَرِّكُمْ**»[3].

ورَاوِيةُ سيفٍ هو شُعيب بن إبراهيم، وهو مجهول غير الذي ذكره بهذا الاسمِ ابنُ حِبَّان في الثقات[4]، كما رجح ابن حجر في لسان الميزان[5]، ونص فيه في ترجمة عبد الله

---

[1] - انظر ابن حبان: المجروحين ـ ١/ ٣٤٥.

[2] - الكوثري: تقديمه لـ «المقدمات الخمس والعشرون في إثبات وجود ا ووحدانيته من دلالة الحائرين لموسى بن ميمون» ـ ص ٥. وفي كتاب مقدمات الإمام الكوثري ـ ص ٢١٧. ط١، دار الثريا ـ دمشق، وبيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

[3] - انظر جامع الترمذي ـ ٥/ ٦٩٧.

[4] - انظر ابن حبان: الثقات ـ ٨/ ٣٠٩.

[5] - انظر ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ـ ٣/ ١٧٦.

ابن سبأ على أن قصته من طريق هذا الإسناد لا تصح[1].

وإذا كان الطبري قد ذكر الإسناد وأخلى ذمته على ما بيَّن في مفتتح تاريخه؛ فإن هذا الإسناد واهٍ لا تقوم به روايةٌ بَلْهَ أن يَثبُتَ عن طريقه علم. والواجب هو التوقُّف عن ذكر دور لابن سبأ في إذكاء نار الفتنة بين صحابة رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وتجنيد بعضهم لبث أفكاره بين المسلمين، وتدبير مقتل الخليفة الراشد الثالث؛ فالخوض في ذلك كُلِّهِ ضَربٌ من الخوض في المجهول، واعتمادٌ على نسج الخيال في صياغة تاريخ الإسلام.

والأمر الثاني: ما روي عن فتنة ابن سبأ في زمان خلافة سيدنا علي ـ رضي الله عنه وكرم وجهه.

وذلك مروي بطرق متعددة يُقَوِّي بعضُها بعضًا، ولها أصولها في كتب الحديث عند أهل السنة والشيعة على حد سواء، وكثر نقل أخبارها في كتب تاريخ الفرق عند الطائفتين، كما في كتاب «**السنة**» لعبد الله بن أحمد بن حنبل[2]، وفيما أورده الحافظ ابن حجر بترجمة عبد الله بن سبأ في «**لسان الميزان**»[3]، وفيما نقله ابن حجر الهيتمي عن الهروي والدارقطني في «**الصواعق المحرقة**»[4].

وفي بعض كتب الشيعة القدماء أيضا؛ مثل: كتاب «**المقالات والفرق**» لأبي خلف سعد ابن عبد الله الأشعري القمي (ت٢٩٩ أو ٣٠١هـ)[5]، وكتاب «**الأمالي**» لشيخ الطائفة

---

[1] - انظر ابن حجر: لسان الميزان ـ ٣/ ٣٥٩.

[2] - راجع عبد ا بن أحمد: السنة ـ ٢/ ٥٦٦.

[3] - راجع ابن حجر: لسان الميزان ٣/ ٣٥٩ وما بعدها.

[4] - راجع ابن حجر الهيتمي: الصواعق المحرقة ـ ص ٦٣ وما بعدها.

[5] - وهو معاصر لابن جرير الطبري، وهو أيضا من أوائل من كتب في المقالات والفرق الشيعية، وقد ذكر إثارة ابن سبأ ـ وهو عنده عبد ا بن وهب الراسبي ـ للفتنة في زمان خلافة علـي بـن أبـي

الطوسي[1]، وكتاب «**رجال الكشي**»، وإن كان السيد مرتضى العسكري يضعف روايات الكشي بأنها ليست في المجاميع الحديثية المعتمدة عند الشيعة، وبأن رجال الكشي غير معتمد صحة كل ما فيه لديهم[2].

وكذلك حال أكثر هذه الروايات في كتب أهل السنة؛ ولكنها أسانيد متعددة يجبر بعضها بعضا، وبناء على هذا نُثبتُ الوجودَ التاريخي لشخصية عبد الله بن سبأ، ويُمكننا تَعَرُّف دوره في عهد أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه. ومجمل ما أعرفه عنه أنه خاض في الشيخين وذكرهما بسوء فنفاه أمير المؤمنين إلى المدائن، وأنه قال بالوصاية لعلي ثم ادَّعَى ألوهيته فأحرق علي أتباعه بالكوفة أو جعلهم في حفرة فدخَّنَ عليهم حتى ماتوا، وأنه لما قتل علي زعم أن القتيل غيره وقال برجعته .. هذا هو عبد الله بن سبأ، وهذه هي فتنته السبئية الغالية في التشيع.

أقول: إذن لقد كان حول سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ فئتان من الشيعة في الكوفة، وإن بدا أنهما طرفا نقيض؛ فهذا لا يعني أن كل فئة كانت بمعزل عن الأخرى لا تؤثر فيها ولا تتأثر بها، ولقد كانت فكرة النص والعهد إلى علي ـ رضي الله عنه ـ في أمر الإمامة ذائعة في مجالس الكوفة؛ بل انتقلت مدارسة المسألة إلى مجلس أم المؤمنين السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ بالحجاز كما سبق في حديث الأسود بن يزيد الذي روى

طالب؛ ذاكرا أنه أول من طعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم مدعيا أن عليا ـ عليه السلام ـ أمره بذلك، وأن التقية لا تجوز؛ فأخذه علي وسأله عن ذلك فأقر به؛ فأمر بقتله أول الأمر ثم سيره إلى المدائن لما اعترض بعض أصحابه على قتل رجل يعلن محبة أهل البيت. ونقل أيضا عن بعض أهل العلم أن ابن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالى عليا، ثم قال فيه بقول اليهود في يوشع بن نون وصي سيدنا موسى ـ عليه السلام. وأنه كان أول من شهد بفرض إمامة علي والبراءة من أعدائه وتكفيرهم، وأنه ذهب بعد استشهاد الإمام علي إلى إنكار موته .. راجع أبا خلف القمي: كتاب المقالات والفرق ـ ص ١٩: ٢١.

[1] - راجع الطوسي: الأمالي ـ ص ٢٣٠.

[2] - انظر مرتضى العسكري: عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى ـ ٢/ ١٧٢ وما بعدها من صفحات.

جوابها للكوفيين فيما يتبين لي من سند الحديث في الصحيحين. ولا نستطيع أن نقول: إن جواب سيدنا عليٍّ نفسِه والسيدةِ عائشةَ وغيرِهم من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ قد قضى بالحق على مسارب الخطأ في هذه المسألة، كما لم ينتهِ الخوضُ في التفضيل، ولا في الطعن على الشيخين أبي بكر وعمر وذي النورين عثمان بن عفان ـ رضي الله عنهم، ولا في تأليه الإمام علي وآل بيته ـ عليهم السلام ـ من جانب الغلاة فيما بعد، برغم اشتهار التهديد الشديد؛ بل الحرق في نار قنبر[1].

---

[1] - ولقد استمر رفض فكرة النص وتأكيد فضل الشيخين في البيت النبوي في أبناء الحسن والحسين ـ رضي ا عنهم. قال أبو جعفر أحمد بن عبد ا الطبري (ت٦٩٤هـ) في الرياض النضرة ـ ٢/ ٢٢٢، ٢٢٣: «ولقد أحسن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ رضي ا عنهم ـ حيث قال لبعض الرافضة: لو كان الأمر كما تقولون إن النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ اختار عليا لهذا الأمر والقيام على الناس بعده؛ فإن عليا أعظم الناس خطيئة وجرما إذا ترك أمر رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ أن يقوم به ويعذر إلى الناس. فقال له الرافضي: ألم يقل النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». فقال: أما وا لو يعني بها رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ الإمارة والسلطان؛ لأفصح به كما أفصح بالصلاة والزكاة والحج والصيام، وقال: أيها الناس إنه الولي بعدي فاسمعوا له وأطيعوا. خرجه ابن السمان في الموافقة».

ورواه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ـ ص ٤٨ بهذه السياقة وغيرها مما خرجه أبو نعيم. وروى بعده مما أخرجه الدارقطني عن أبي حنيفة أنه لما قدم المدينة سأل أبا جعفر الباقر محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ـ رضي ا عنهم ـ عن أبي بكر وعمر ـ رضي ا عنهما ـ فترحم عليهما. فقال له أبو حنيفة: إنهم يقولون عندنا بالعراق: إنك تتبرأ منهما. فقال: معاذ ا ، كذبوا ورب الكعبة. ثم ذكر لأبي حنيفة تزويج علي بنته أم كلثوم بنت فاطمة من عمر، وأنه لو لم يكن أهلا لها ما زوجه إياها.

وقد نجد هذا المعنى في سياق مختلف في مؤلفات الشيعة؛ ففي رجال الكشي ـ ص ١٦٤ في ترجمة أبي جعفر الأحول محمد بن علي بن النعمان مؤمن الطاق، ذكر مناظرة له مع الإمام زيد بن علي بن الحسين في حضرة ابن أخيه الإمام أبي عبد ا جعفر الصادق بن الإمام محمد الباقر. وفيها قال الإمام زيد: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة. قال: قلت: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم. فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها ثم يلقمنيها .. أفترى أنه كان يشفق علي من حر اللقمة ولا يشفق علي من حر النار؟! قال: قلت: كره أن يخبرك فتكفر؛ فلا يكون له فيك الشفاعة، ولا فيك المشيئة. فقال أبو عبد ا ـ عليه السلام ـ:

وفي هذه المدارسات والمجالس التي تتداول الحديث عن النص والعهد يمكن أن نجد من ينكره إلى جوار من يثبته على الوصف الذي لا يتحقق إلا في علي، ومن يثبته على التصريح بتعيين علي إماما بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم.

* وفي عام الجماعة بعد استشهاد الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ اختار ابنه الحسن ـ رضي الله عنه ـ أن ينزل عن الخلافة، لتبدأ الدولة الأموية عهدا جديدا بعد الراشدين ـ رضوان الله عليهم. وفي زمانها يخطو التشيع خطوات أخرى متميزة في مسيرة تطوره. وإذا جرى الأمر بسب علي والتنكيل بشيعته وقتل أبنائه ثمار الدوحة النبوية؛ فهناك التقية والتستر والأمل في الرجعة، ونصرِ الإمام ومن يحفظ عهده، والقولُ بالبداء حينما لا يُصدّقُ الواقعُ طائرَ الأمل.

إن السياسة الأموية الداخلية لم توجه تطور التشيع فحسب، وإنما كان لها دور في مسيرة الخوارج، وفي نشأة الإرجاء الغالي، والقول بالجبر أيضا، وربما في ظهور مذهب القدرية الأوائل الذين نفوا سبق العلم الإلهي بالأحداث وقالوا: الأمر أنف. ولا ننكر مع ذلك دورهم في الفتوح ونشر الإسلام والتوحيد، وبسط سلطان الدولة الإسلامية من الصين إلى الأندلس، وإن كان للجهاد نفسه دور كبير في صرف الأمة عن تقويض سلطتهم المستبدة إلى أن خلف منهم من قعدوا عن معالي الأمور؛ فزالت دولتهم.

ولئن ظهر في عصر خلافة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ ما ظهر من الغلو، وهو الخليفة صاحب الأمر؛ فكيف يكون الأمر مع أبنائه وأحفاده المضيق عليهم، والمحرومين من حقوق القربى المنصوصة باتفاق في القرآن والسنة؟! إنَّ الذي يظهر في عهد الأحفاد المتعاقبين لا بد له من أن يناسب التطور الفكري والثقافي للأُمة التي اتسعت رقعتُها لتضم شعوبا جديدة، وأعرافا فكرية متنوعة. ولا بد له من أن يناسب أيضا نسق تبلور المذاهب والمدارس الكلامية الموازية التي أخذت جذورها تضرب في عمق المجتمع المسلم ..

أخذته من بين يديه ومن خلفه فلم تترك لـه مخرجا. انتهى. ولهذه الرواية سياق آخر عند أبي جعفـر الكليني في أصول الكافي ـ ١/ ١٧٤.

ولقد اكتسب التشيع مظهرا حركيا بعد حادثة كربلاء التي عصرت القلوب حتى جفت وجمدت، فهب الشيعة ينضون عنهم ثياب التقية إلى حين، وانضم إليهم موالي الفرس في الكوفة والبصرة والمدائن بمعزل عن القيادة العلوية آنذاك المتمثلة في أخي الحسين لأبيه محمد ابن الحنفية بالمدينة. وقد استطاع المختار بن أبي عبيد الثقفي (تـ٦٧هـ) أن يستغل هذه الثورة في الثأر للحسين وإقامة مذهب يتشيع لابن الحنفية باسم «**الكيسانية**»[١]؛ ولكن هذه الكيسانية لم تخل من اضطراب فكري، خيل لأتباعها إماما باقيا منتظر العودة في جبال رَضْوَى بالمدينة عنده عسل وماء، ومنهم من قال بتناسخ روح النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في علي، ثم في الحسن، ثم في الحسين، ثم في أخيهما محمد ابن الحنفية؛ بل منهم من قال إن محمدا وَصِيٌّ أبيه وقَدَّمه على الحسن والحسين، وغالى أقوام فيه حتى قالوا بتأليهه[٢].

وأكثر الشيعة الذين أخمدت ثورتهم بالقوة كانوا من عجم الفرس الذين يميلون إلى أبناء الحسين؛ لجمعهم بين أفضل نسب عربي وأنقى دم فارسي، وبين هؤلاء نما مذهب الإمامية فيما بعد[٣].

---

[١] - راجع ترجمة المختار بن أبي عبيد الثقفي عند الحافظ ابن حجر: الإصابة ـ ٦/ ٣٤٩، وما بعدها. وفي لسان الميزان ـ ٦/ ٧، ٨. وقارن بما ذكره الدكتور النشار في كتابه: نشأة الفكر الفلسفي ـ ٢/ ٤٧، وما بعدها حيث يراه رجلا تقيا ممتازا في دينه، مقاتلا في سبيل أهل البيت، ويرى أن الزبيرية والأموية هم الذين شوهوا عن عمد حركته وأضفوا عليها الصبغة السبئية، وخلطوا عن سوء قصد بينه وبين صاحب شرطته كيسان أبي عمرة الذي كان غاليا في محبة أهل البيت ...

[٢] - راجع أبا خلف سعد بن عبد ا القمي: المقالات والفرق ـ ص ٢٥: ٣٤.

[٣] - أشار إلى ذلك أيضا الدكتور النشار: نشأة الفكر الفلسفي ـ ٢/ ١١١، ١١٢ ونقل شعرا لأبي الأسود الدؤلي الديلمي في زين العابدين علي بن الحسين يقول فيه:

وإن وليدا بين كسرى وهاشم * لأكرم من نيطت عليه التمائم**

هو النور نور ا موضع سره * ومنبع ينبوع الإمامة عالم**

وروى محمد بن الحسن بن فروخ الصفار (ت٢٩٠هـ) في بصائر الدرجات الكبرى ـ ص ٣٥٥

ولو أننا جزنا التاريخ إلى خروج زيد بن علي بن الحسين (ت١٢٢هـ) رأس فرقة الزيدية الذي رفضه أكثر أتباعه قبيل معركته الفاصلة مع جند هشام بن عبد الملك؛ فسنجد المؤرخين يرجعون سبب هذا الرفض إلى موقفه من الشيخين[١]. ولا يستطيع الباحث أن يغفل رأي الإمام زيد في الإمامة وجعلها لمن ثار مطالبا بالحق من أبناء فاطمة لا أبناء الحسين خاصة، خلافا لما آثره الإمامية من اعتقاد جريان الإمامة في أبناء الحسين فقط. ويوافق ذلك ويرشحه ما يرى من استقرار الشيعة الزيدية، دولة وسلطانا أو مذهبا فحسب، بعيدا عن أرض فارس في المغرب العربي، ثم في جنوب شبه الجزيرة العربية

«عن أبي جعفر ـ عليه السلام ـ قال: لما قُدم بابنة يزدجرد على عمر وأدخلت المدينة؛ أشرف لها عذارى المدينة، وأشرق المسجد بضوء وجهها. فلما دخلت المسجد ورأت عمر غطت وجهها، وقالت: آه بيروزباد اهرمز [أي: لِينتَصر الهرمزان]. قال: فغضب عمر وقال: تشتمني هذه. وهم بها، فقال له أمير المؤمنين [علي بن أبي طالب]: ليس لك ذلك. اعرض عليها أن تختار رجلا من المسلمين ثم احسبها بفيئه عليه. فقال عمر: اختاري. قال: فجاءت حتى وضعت يدها على رأس الحسين بن علي ـ عليه السلام. فقال أمير المؤمنين: ما اسمك؟ قالت: جهان شاه [أي: ملكة العالم]. فقال: بل شهر بانُويه [أي سيدة البلاد = الملكة]. ثم نظر إلى الحسين ـ عليه السلام ـ فقال: يا أبا عبد ا لَيولَدن لك منها غُلام خير أهل الأرض».

[١] - راجع محمد بن جرير الطبري في تاريخه ـ ٤/ ٢٠٤. حيث يقول: «فلما رأى أصحاب زيد بن علي الذين بايعوه أن يوسف بن عمر قد بلغه أمر زيد، وأنه يدس إليه ويستبحث عن أمره، اجتمعت إليه جماعة من رؤوسهم فقالوا: رحمك ا ، ما قولك في أبي بكر وعمر؟ قال زيد: رحمهما ا وغفر لهما، ما سمعت أحدا من أهل بيتي يتبرأ منهما، ولا يقول فيهما إلا خيرا. قالوا: فلم تطلب إذا بدم أهل هذا البيت إلا أن وثبا على سلطانكم فنزعاه من أيديكم؟ فقال لهم زيد: إن أشد ما أقول فيما ذكرتم أنا كنا أحق بسلطان رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ من الناس أجمعين، وإن القوم استأثروا علينا ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كفرا، وقد ولوا فعدلوا في الناس وعملوا بالكتاب والسنة. قالوا: فلم يظلمك هؤلاء، وإن كان أولئك لم يظلموك فلم تدعو إلى قتال قوم ليسوا لك بظالمين؟ فقال: وإن هؤلاء ليسوا كأولئك. إن هؤلاء ظالمون لي ولكم ولأنفسهم؛ وإنما ندعوكم إلى كتاب ا وسنة نبيه ـ صلى ا عليه وسلم ـ وإلى السنن أن تحيا، وإلى البدع أن تطفأ؛ فإن أنتم أجبتمونا سعدتم، وإن أنتم أبيتم فلست عليكم بوكيل. ففارقوه ونكثوا بيعته».

باليمن، بينما لم يبق للزيود طويلا دولة ولا مذهب بأرض الديلم وطبرستان[1]، وقد استقرت الإمامية بين الفرس إلى يومنا هذا[2].

نعم هي آراء جديدة، ومذاهب مختلفة؛ لكنها تخالط شيئا من الموروث القديم بجميع ألوانه التي أشرت إليها من قريب، وتضيف إليه من نسج الكلام في مجالس النظر والمذاكرة، وفي ميادين الجدل والمناظرة ما شاء الله أن يكون من آراء تقترب حينا من الحق الصريح، وتبتعد حينا آخر، في صور متفاوتة بين الصواب المقبول والخطأ البَيِّن .. وقد انتهى أمر الشيعة عامة وفق ما يقرره الشيخ المفيد إلى كتلتين أو مذهبين: الإمامية، والزيدية. أما الإمامية فيعتمدون في الإمامة على النص وتعيين السابق للاحق، وأما الزيدية فيراعون في الإمامة بعد علي والحسن والحسين الدعوة والجهاد[3].

والكلام عن الإمامية في عصر الأئمة بحث في تاريخ الفرق طويل؛ فالفرق كثيرة وكذلك

---

[1] - بدأت دولة الزيدية في طبرستان بقيادة الداعي الكبير الحسن بن زيد الحسني العلوي في عام ٢٥٠هـ، وأسقطها السامانيون في عام ٢٨٧هـ، وقتلوا أمير الديلم محمد بن زيد واستولوا عليها إلى أن قام الناصر الكبير الحسن بن علي الأطروش الحسيني (ت ٣٠٤هـ) في عام ٣٠١هـ في جيلان واسترد أرض الديلم، ثم انقرضت الدولة الزيدية في هذه المنطقة بقتل الداعي العلوي محمد بن القاسم الحسيني في عام ٣١٦هـ. راجع الحافظ ابن كثير: البداية والنهاية - ١١/ ٦، ٨٣، ١٥٨. وراجع الشيخ محمد كاظم: مقدمة تحقيقه للمسائل الجارودية للشيخ المفيد - ص ٧، ٨. وقارن السيوطي: تاريخ الخلفاء - ص ٥٢٥، ٥٢٦. الذي ذكر أنه قد تعاقب على هذه الدولة ستة خلفاء: ثلاثة من الحسنيين، ثم ثلاثة من الحسينيين آخرهم الثائر لدين ا جعفر بن محمد بن الحسن بن عمر الأشرف الذي انقرضت الدولة بموته عام ٣٤٥هـ.

[2] - انظر بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية - ص ٤٣، ٤٤. وإنني لا أقصد بذلك أن الإمامية بوجه عام، أو الاثنا عشرية على وجه الخصوص ليس لهم وجود خارج إطار الفرس؛ لكنني أشير فحسب إلى أثر الموروث الفكري في نشأة المذهب، دون أن أذهب إلى القول بأنه هو المؤثر المنفرد في نشأته وحركة تطوره.

[3] - راجع الشيخ المفيد: الإرشاد - ٢/ ٣٦٣ في الكلام عن أبناء الحسن، وبيان أن أكبرهم زيدا لم يدع الإمامة ولم يدعها له أحد، وقد صرح فيه بأن النصوص معدومة في ولد الحسن باتفاق منهم.

أخبارها وآراؤها، وعند وفاة أكثر الأئمة «**واقفة**» ينتظرون إمامهم بعد وفاته ويزعمون أنه القائم الغائب، وفي تعيين صاحب النص من أبنائهم أيضا خلاف آخر نشأت به فرق ذهب بها التاريخ، ولم يبق من بينهم حتى الآن غير طوائف الاثنا عشرية، والإسماعيلية الذين زعموا انتقال الإمامة بعد الإمام السادس جعفر الصادق إلى ولده إسماعيل ثم ابنه محمد، وأنها جرت في أبنائه المستورين إلى إظهار الدولة الفاطمية في المغرب العربي ..

زمان ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري:

* كلامنا في هذا المقام عن الإمامية الاثنا عشرية، وقد سبق التعريف بهم فيما نقلته عن الشيخ المفيد، وأزيد عليه هنا أن هذه الطائفة اعتقدت في ثبوت الإمامة بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بالنص لاثني عشر إماما: أولهم: أمير المؤمنين أبو الحسن (المرتضى) علي بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، والثاني: السبط المجتبى أبو محمد الحسن بن علي (ت٥٠هـ)، والثالث: السبط المفدى (الشهيد) أبو عبد الله الحسين بن علي (ت٦١هـ)، والرابع: الإمام السجاد أبو محمد علي زين العابدين بن الحسين (ت٩٥هـ)، والخامس: الإمام الباقر أبو جعفر محمد بن علي (ت١١٤هـ)، والسادس: الإمام الصادق أبو عبد الله جعفر بن محمد (ت١٤٨هـ)، والسابع: الإمام الكاظم أبو الحسن موسى بن جعفر (ت١٨٣هـ)، والثامن: الإمام الرضا أبو الحسن علي بن موسى (ت٢٠٣هـ)، والتاسع: الإمام الجواد (التقي) أبو جعفر محمد بن علي (ت٢٢٠هـ)، والعاشر: الإمام الهادي (النقي) أبو الحسن علي بن محمد (ت٢٥٤هـ)، والحادي عشر: الإمام العسكري (الزكي) أبو محمد الحسن بن علي (ت٢٦٠هـ)، والثاني عشر: هو ابنه سَمِيُّ النبي والمكنى بكنيته الحجة القائم المهدي المنتظر المولود في عام ٢٥٥هـ، وله غيبتان إحداهما أطول من الأخرى. وقد انتهت الصغرى أو القصرى منهما بانقطاع السفارة بينه وبين شيعته من طريق السفراء وهم أربعة: أولهم: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري (ت٢٦٤هـ)، والثاني: أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري (ت٣٠٤هـ)،

والثالث: أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي (ت٣٢٦هـ)، وآخر السفراء في هذه الغيبة هو: أبو الحسن علي بن محمد السَّمُرِيّ (ت٣٢٩هـ). وهم يعتقدون ابتداء الغيبة الكبرى أو الطولى بانقطاع سفارة أبي الحسن السَّمُرِيّ، وأنها ممتدة ـ ما شاء الله تعالى ـ إلى ظهور القائم المهدي في آخر الزمان.

* وأنا أرى أن فكرة الوقف على الإمام الثاني عشر باعتبارِه القائمَ المهديَّ من آل محمد، الذي تقف عنده سلسلة الأئمة ويستمر وجوده في غيبته ليظهر في آخر الزمان ـ قد ظهرت وأخذت تتبلور على هذا النحو خلال فترة الغيبة الصغرى، وأن تاريخ إعلان الغيبة الكبرى هو بداية ظهور الشكل المُحَدَّد والختم الرسمي للمذهب الإمامي الاثنا عشري؛ فبعيدا عما ينسُبونه إلى كتاب سُليم بن قيس الهلالي[1]، وعن الروايات الحديثية عن الأئمة من طريق سُليم وغيره في مؤلفاتهم التي كُتبت أو ظهرت بعد ابتداء زمان غيبة الإمام الثاني عشر بالفعل ـ فيما يعتقدون ـ لم أر عُنوانَ رسالةٍ ولا كتابٍ ثابت يُوَثِّقُ ظهور هذه الفكرة عند متكلميهم في عصر الأئمة، فيما يذكر من مؤلفاتهم أو مناظراتهم للمخالفين في الإمامة.

وقد أشرت من قبل إلى وجود واقفة بعد أكثر الأئمة يزعمون أن إمامهم هو القائم الغائب. وبعد وفاة الإمام الحادي عشر نجد في مؤلفات تاريخ الفرق ـ التي كتبها بعض الاثنا عشرية خلال فترة الغيبة الصغرى ـ ما يؤكد افتراق أصحابه بعد وفاته إلى خمس عشرة فرقة، منها اثنتان وقفت عليه فزعمت أولاهما أنه لم يمت وأنه هو نفسه الغائب القائم، وزعمت الثانية أنه مات وقام حيا بعد موته فغاب واستتر. وأكثر الفرق الثلاث

---

[1] - قال المؤرخ الشيعي المسعودي (ت٣٤٦هـ) في كلامه عن فرق الشيعة في «**التنبيه والأشراف**» ـ ص ١٩٨: «والقطعية بالإمامة، الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه». ولقد خصصت هذا الكتاب ببحث مستقل أسميته «**كتاب سليم بن قيس بين الحقيقة والتلفيق**»، وهو التالي بعد الفراغ من الكلام عن تصور النشأة.

عشرة الباقية على نفي صرف الإمامة لابنه الثاني عشر[1].

وذكر النديم أن أبا سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وهو من كبار الشيعة في هـذه الفترة، كان يقول: «إنَّ الإمامَ، محمَّدُ بنُ الحسن؛ ولكنَّه مات في الغيبة وقام بالأمر ابنه، وكذلك فيما بعد من ولده إلى أن يُنفذَ الله حُكمَه في إظهاره»[2].

* وإذا كان ما يزعمونه من رواية النص على الاثني عشر إماما مع ذكر جميع أسمائهم بعد ذلك ثابتا في النقل، متداولا بين الإمامية في زمان الأئمة[3]؛ فلماذا جهله كبار متكلميهم ورُوِيَ توقّفُهم في معرفة الإمام واختلافُهم في تعيينه، كما جاء في الكلام عن زُرارة[4]، وصاحب الطاق، وهشام بن سالم من خلال المصادر الشيعية، وهم أصحاب الأئمة

---

[1] - راجع أبا خلف سعد بن عبد الله الأشعري القمي (ت ٢٩٩ أو ٣٠١هـ): المقالات والفرق - ص ١٠٢: ١١٦. وقد عد النوبختي تلك الفرق في كتابه فرق الشيعة أربع عشرة فرقة، ونقل ذلك الشيخ المفيد في كتابه العيون والمحاسن، ثم اختاره الشريف المرتضى في كتابه: الفصول المختارة من العيون والمحاسن - ص ٣١٨: ٣٢١ وذكر أن الشيخ المفيد قد بين أن هذه الفرق لم يبق منها رسم ولا عين في زمانه سنة ٣٧٣هـ إلا الإمامية الاثنا عشرية، وهم أكثر الشيعة عددا وعلماء ومتكلمين ...، وهم وجه الإمامية ورؤساء جماعتهم والمعتمد عليهم في الديانة.
وقارن ذلك بما أورده الشهرستاني الذي عد الفرق بعد موت الإمام العسكري إحدى عشرة فرقة .. راجع الملل والنحل - ١/ ١٥١: ١٥٣..

[2] - النديم: الفهرست - ص ٢٢٥.

[3] - راجع - على سبيل المثال - أبا جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ): أصول الكافي - ١/ ٥٢٥: ٥٣٥ (كتاب الحجة باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم). أخرج فيه عشرين حديثا في الحديث الأول والثاني منها الرواية عن الإمام التاسع أبي جعفر الثاني محمد الجواد ببيان الأئمة الاثني عشر على لسان الخضر في حضرة أمير المؤمنين علي بأسمائهم؛ إلا القائم من ولد الحسن العسكري؛ فهو لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملأها عدلا كما ملئت جورا. وفي الحديث الثالث الرواية عن الإمام السادس أبي عبد الله جعفر الصادق بأن أباه الباقر لقي الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري فتذاكر معه أمر اللوح الذي أهداه الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - للسيدة فاطمة وفيه أسماء الأئمة الاثني عشر جميعا.

[4] - راجع الكليني: أصول الكافي - ص ٥٣١ الحديث السابع يرويه الكليني بإسناده عن زرارةَ قَالَ:

وأجلة الرواة عنهم؟! ولماذا تحير المتحيرون بعد وفاة الإمام الحادي عشر؟! وقد يبلغ العجب مداه إذا عرفنا أن من هؤلاء المتحيرين أبا جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (تـ٢٧٤ أو ٢٨٠هـ)[١]، وهو راوي حديث بيان الخضر للأئمة بأسمائهم عند الكليني[٢].

سمعتُ أَبا جعفَرٍ (عليه السلام) يقُولُ: الاثْنَا عشَر الإمام من آل محمد (عليهم السلام) كُلهم محدثٌ من ولْد رسول الله (صلى ا عليه وآله) ومن ولْد علي، ورسولُ الله وعلي (عليهما السلام) هما الْوالِدان. انتهى. وإن لم يكن في هذه الرواية تعيين أسماء الأئمة؛ فزرارة عندهم من خواص الإمام أبي جعفر الباقر، الذي يروي الكليني أنه ذاكر الصحابي جابر بن عبد ا نص اللوح الذي أهداه الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ للسيدة فاطمة ـ عليها السلام ـ وفيه أسماء الأئمة. والسؤال: لماذا تحير زرارة وتوقف في تعيين الإمام بعد الصادق، وأرسل ابنه إلى المدينة ليتحرى له عن الإمام الجديد؟!

[١] - راجع السيدة/ نبيلة عبد المنعم داود: نَشأة الشّيعة الإمامية ـ ص ٢٩.

[٢] - انظر الكليني: السابق نفسه في الحديثين الأول والثاني. وفي الحديث الثاني يروي الكليني عن محمد ابن يحيى، عن محمد ابن الحسن الصفار، عن أحمد بن أبي عبد ا البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن الإمام أبي جعفر الثاني محمد الجواد. ويذكر أن محمد بن يحيى قال للصفار: يا أَبا جعفَرٍ، وددتُ أَن هذَا الْخَبر جاء من غَيرِ جهة أَحمد بنِ أَبِي عبد الله. قَالَ: فَقَالَ: لَقَد حدثَني قَبلَ الْحيرة بِعشْرِ سنين.

وقد ذهب عدد من علماء الاثنا عشرية إلى اعتبار هذه الرواية ذما في البرقي باعتباره من المتحيرين، ومنهم علي أكبر الغفاري محقق كتاب الكافي؛ لكن الشيخ أبا القاسم الخوئي حاول دفع ذلك في ترجمة البرقي بمعجم رجال الحديث ـ ٣/ ٥٤ قائلا: إن محمد بن يحيى احتمل أن رواية أحمد بن أبي عبد ا كانت بعد وقوع الناس في حيرة من أمر الإمامة، حيث كان جماعة يقولون بأن الحسن العسكري ـ عليه السلام ـ لم يكن له ولد، وكان الشيعة يعتقدون بوجود الحجة ـ سلام ا عليه ـ وأنه الإمام بعد أبيه، فود محمد بن يحيى أن يكون راوي هذه الرواية شخصا آخر، أي رجلا كان من السابقين على زمان الحيرة، ليكون إخباره إخبارا عن المغَيبِ، قبل وقوعه، فأجابه محمد بن الحسن بأن إخبار أحمد بن أبي عبد ا كان قبل الحيرة بعشر سنين، يعني أنه كان قبل ولادة الحجة بخمس سنين، وعلى ذلك فليس في الرواية ما يدل على ذم أحمد بن أبي عبد ا أصلا.

أقول: بل هذا الكلام لا يرفع الإشكال أصلا؛ لأن محمد بن الحسن الصفار (ت٢٩٠هـ) نفسه مثل البرقي عاش في زمان الإمام العسكري وتوفي في فترة الغيبة الصغرى، ولو وجهنا كلام محمد بن يحيى عن البرقي على قصد هذا المعني؛ لكان شيخه الصفار أولى باعتراضه من البرقي. وقائل هذا الكلام يسأل ـ على فرض التسليم بصحة هذا الإسناد وقبوله ـ: كيف يمكن أن تنتقل الرواية من الإمام

* والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا ومحاولة الجواب عنه: هل الخبر الذي رواه

التاسع محمد الجواد إلى محمد بن يحيى شيخ الكليني دون أن يتحملها رواة عاشوا في زمان الإمام العسكري وفي فترة الحيرة؟! ولماذا كان السؤال عن البرقي ولم يكن عن شيخه أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري الذي سمع الخبر من الإمام الجواد؟! وقد قال الشيخ الطوسي في ترجمته في «**الفهرست**» ـ ص ١٢٤: «شاهد جماعة منهم: الرضا، والجواد، والهادي، والعسكري، وصاحب الأمر. وروى عنهم كلهم ـ عليهم السلام». وعده ابن طاووس في «**ربيع الشيعة**» من سفراء الصاحب ـ عليه السلام ـ والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الشيعة فيهم، كما قال السيد مصطفى التفرشي في «**نقد الرجال**» ـ ٢/ ٢١٩. وأبو القاسم الخوئي في «**معجم رجال الحديث**» ـ ٨/ ١٢٣. وهذا يعني أن أبا هاشم عاش في زمان الحيرة أيضا!!

وقد حاول محقق كتاب «**المحاسن**» السيد جلال الدين الحسيني أن يدرأ عن البرقي أيضا تهمة التحير في معرفة الإمام؛ فحكى عن أسلافه عددا من الآراء في بيان معنى الحيرة المذكورة في الخبر؛ مثل: تحير البرقي في المذهب، والقول بخرافته وتغيره في آخر عمره، وحيرة البرقي بعد إخراجه من قُم، أو تحير الناس فيه بعد ذلك، وأظهرها ما أشار إليه المولى محمد صالح، وفصله السيد محمد صدر الدين العاملي، وهو أن سؤال محمد بن يحيى لم يكن يعني به الطعن في البرقي، وإنما كان يريد أن تنقل هذه الرواية عن طريق عدد معه لتبلغ رتبة التواتر أو الاستفاضة؛ ليكون الاحتجاج بها ملزما للمخالف في مسألة الإمامة. وأما ذكر الحيرة؛ فلأنها لقب لفترة الغيبة، وليس في ذلك دلالة على أن البرقي تحير في أمر الإمام. وقد ذكر الصفار أنه سمع الخبر من البرقي قبل الحيرة أو الغيبة بعشر سنين؛ فيكون الإعجاز في الإخبار عن المغَيبِ وتَحققه بمنزلة التواتر والاستفاضة في الدلالة على إلزام المخالف. ولقد أقر الحسيني بأن الحيرة تعني زمان الغيبة بعد وفاة الإمام العسكري في لغة أكثر الرواة، وانتقد توجيه سؤال محمد بن يحيى نحو طلب الاستكثار من طرق الخبر بأن العبارة لا تفيده والجواب لا يلائمه إلا بتكلف. ورجع إلى ترجيح الرأي الذي سبق ذكره عن أبي القاسم الخوئي من توجه سؤال محمد ابن يحيى على إرادة كون الرواية عن رجل لم يدرك زمان الحيرة؛ فلا يبقى ـ بعد استبعاد السيد جلال الدين لتغير البرقي واختلاطه في آخر عمره، أو تحير الناس فيه بعد إخراجه لما قذف به في قم، وظهور بعد ما ذهب إليه مع الشيخ الخوئي ـ إلا أن سؤال محمد بن يحيى وجواب شيخه الصفار كانا متعلقين بحيرة البرقي أو تحيره في أمر الإمام وتعيينه على ما ذهب إليه بعض علمائهم، وإن ذكروا أن البرقي رجع إلى الاعتقاد في صاحب الأمر الثاني عشر. وهذا لا يتناسب أبدا مع روايته لخبر تعيين أسماء الأئمة الاثني عشر قبل زمان الغيبة، ولئن كانت تلك الرواية ـ على فرض ثبوتها ـ لم ترفع شكه ولا حيرته؛ فغيره من المخالفين أولى بذلك منه!!

وراجع مقدمة تحقيق جلال الدين الحسيني لكتاب المحاسن ـ ١/ ١٤، ٢٠، ٢١. ط دار الكتب الإسلامية ـ طهران، إيران ١٣٧٠، وهو ضمن الإصدار الثالث من برنامج المعجم.

الكليني من طريق البرقي مشتملا على حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل محمد مفصلة أسماؤهم جميعا ـ موجود في كتاب «**المحاسن**» للبرقي؟!

والجواب: أن الخبر له أصل في كتاب «**المحاسن**»، لكنه يخالف ما أورده الكليني إسنادا ومتنا؛ فالكليني يروي بإسناده عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن الإمام أبي جعفر الجواد، وهو تاسع الأئمة. والبرقي في كتاب «**المحاسن**» يروي بواسطة أبيه محمد بن خالد، عن أبي هاشم الجعفري، رفع الحديث قال: قال أبو عبد الله ـ عليه السلام. وهذه كنية الإمام جعفر الصادق سادس الأئمة.

ومتن رواية الكليني: « عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي ـ عليه السلام ـ قَالَ: أَقْبَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ ومَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ـ عليه السلام ـ وهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى يَدِ سَلْمَانَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَجَلَسَ إِذْ أَقْبَلَ رَجُلٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ واللِّبَاس فَسَلَّمَ عَلَى أَمِير الْمُؤْمِنِينَ؛ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلامَ فَجَلَسَ ثُمَّ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَسْأَلُكَ عَنْ ثلاثِ مَسَائِلَ إِنْ أَخْبَرْتَنِي بِهِنَّ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَوْمَ رَكِبُوا مِنْ أَمْرِكَ مَا قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وأَنْ لَيْسُوا بِمَأْمُونِينَ فِي دُنْيَاهُمْ وآخِرَتِهِمْ، وإِنْ تَكُن الأُخْرَى عَلِمْتُ أَنَّكَ وهُمْ شَرَعٌ سَوَاءٌ. فَقَالَ لَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ: سَلْنِي عَمَّا بَدَا لَكَ. قَالَ: أَخْبِرْنِي عَنِ الرَّجُلِ إِذَا نَامَ أَيْنَ تَذْهَبُ رُوحُهُ؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يَذْكُرُ ويَنْسَى؟ وعَنِ الرَّجُلِ كَيْفَ يُشْبِهُ وَلَدُهُ الأَعْمَامَ والأَخْوَالَ؟ فَالْتَفَتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ إِلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، أَجِبْهُ. قَالَ: فَأَجَابَهُ الْحَسَنُ ـ عليه السلام ـ فَقَالَ الرَّجُلُ: ' أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِذَلِكَ، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ ـ وأَشَارَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ ولَمْ أَزَلْ أَشْهَدُ بِهَا، وأَشْهَدُ أَنَّكَ وَصِيُّهُ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ ـ وأَشَارَ إِلَى الْحَسَنِ عليه السلام ـ، وأَشْهَدُ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَصِيُّ أَخِيهِ والْقَائِمُ بِحُجَّتِهِ بَعْدَهُ، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ الْحُسَيْنِ بَعْدَهُ، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وأَشْهَدُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى

عَلِيِّ بْنِ مُوسَى أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، وأَشْهَدُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى، وأَشْهَدُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، وأَشْهَدُ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِأَنَّهُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، وأَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ مِنْ وُلْدِ الْحَسَنِ لا يُكَنَّى ولا يُسَمَّى؛ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُهُ فَيَمْلأَهَا عَدْلا كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً، والسَّلامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ورَحْمَةُ اللَّهِ وبَرَكَاتُه. ُ ثُمَّ قَامَ فَمَضَى فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ اتْبَعْهُ فَانْظُرْ أَيْنَ يَقْصِدُ؟ فَخَرَجَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ـ عليه السلام ـ فَقَالَ: مَا كَانَ إِلا أَنْ وَضَعَ رِجْلَهُ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ فَمَا دَرَيْتُ أَيْنَ أَخَذَ مِنْ أَرْضِ اللَّهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ فَأَعْلَمْتُهُ، فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ: أَتَعْرِفُهُ؟ قُلْتُ اللَّهُ ورَسُولُهُ وأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَعْلَم. ُ قَالَ: هُوَ الْخَضِرُ ـ عليه السلام»[1].

أما رواية البرقي في المحاسن؛ فيذكر فيها الإمام الصادق دخول أمير المؤمنين ومعه الحسن المسجد دون تعيين له بأنه المسجد الحرام، وليس فيها ذكر سلمان، ولا بيان هيئة الرجل السائل، ولا مقدمة سؤاله. وهي تشتمل بعد ذلك على ذكر تفصيل جواب الحسن على الأسئلة الثلاثة، وفيها أن الرجل يقول بعد سماع جواب الحسن: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، وأشهد أن أباك أمير المؤمنين وصي محمد حقا حقا، ولم أزل أقوله، وأشهد أنك وصيه، وأشهد أن الحسين وصيك. حتى أتى على آخرهم. قال: قلت لأبي عبد الله ـ عليه السلام ـ: فمن كان الرجل؟ قال: الخضر ـ عليه السلام»[2].

ليس في متن رواية البرقي تفصيل ذكر أسماء الأئمة ولا ذكر أنهم اثنا عشر فقط. وقد يقال: إن البرقي فصل جواب الحسن ـ عليه السلام ـ في روايته بحكم إيرادها في «**كتاب**

---

[1] - الكليني: الكافي ـ ١/ ٥٢٥، ٥٢٦ كتاب الحجة ـ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، حديث رقم١.

[2] - راجع البرقي: المحاسن ـ ٢/ ٣٣٢، ٣٣٣ كتاب العلل حديث رقم ٩٩.

العلل» ولم يفصل ذكر الأئمة الذين ذكروا في رواية الكليني بحكم إيرادها في «**كتاب الحجة ـ باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم**»، لكن هذا الكلام قد يكون له وجه معقول لو كان البرقي يعتمد في منهجه أن يذكر من الروايات ما يوافق التراجم فحسب، وقد يكون ذلك الوجه مقبولا لو أن البرقي ذكر في سائر كتابه رواية تحصر الأئمة في اثني عشر إماما فقط بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مع أن في الكتاب أبوابا عن آل محمد وفضل موالاتهم والبراءة من أعدائهم، وحكم من أنكر إمامتهم أو مات ولم يعرف إمامه منهم، وهذه الأبواب تحتمل ذلك التعيين لو كان معروفا عند البرقي في زمان تأليفه للمحاسن.

وقد روى الكليني بعد ذلك من طريق البرقي عن أبيه بإسناده، عن أبي الطفيل ـ رضي الله عنه ـ أنه حضر جنازة أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ وشهد عمر ـ رضي الله عنه ـ يوم بويع. فأقبل غلام يهودي يسأل عمر فقال: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْتَ أَعْلَمُ هَذِهِ الأُمَّةِ بِكِتَابِهِمْ وأَمْرِ نَبِيِّهِمْ؟ قَالَ: فَطَأْطَأَ عُمَرُ رَأْسَه. فَقَالَ: إِيَّاكَ أَعْنِي. وأَعَادَ عَلَيْهِ الْقَوْلَ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: إِنِّي جِئْتُكَ مُرْتَاداً لِنَفْسِي شَاكّاً فِي دِينِي. فَقَالَ: دُونَكَ هَذَا الشَّابَّ. قَالَ: ومَنْ هَذَا الشَّابُّ؟ قَالَ: هَذَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وهَذَا أَبُو الْحَسَنِ والْحُسَيْنِ ابْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وهَذَا زَوْجُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله». فأقبل اليهودي عليه فسأله عن أشياء منها: «أَخْبِرْنِي عَنْ مُحَمَّدٍ كَمْ لَهُ مِنْ إِمَامٍ عَدْلٍ؟ وفِي أَيِّ جَنَّةٍ يَكُونُ؟ ومَنْ سَاكَنَهُ مَعَهُ فِي جَنَّتِهِ؟ فَقَالَ: يَا هَارُونِيُّ، **إِنَّ لِمُحَمَّدٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامَ عَدْلٍ** لا يَضُرُّهُمْ خِذْلانُ مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا يَسْتَوْحِشُونَ بِخِلافِ مَنْ خَالَفَهُمْ، وإِنَّهُمْ فِي الدِّينِ أَرْسَبُ مِنَ الْجِبَالِ الرَّوَاسِي فِي الأَرْضِ. ومَسْكَنُ مُحَمَّدٍ فِي جَنَّتِهِ **مَعَهُ أُولَئِكَ الاثْنَيْ عَشَرَ الإِمَامَ الْعَدْلَ**[1]. فَقَال: صَدَقْتَ

---

[1] - هكذا في المصدر، ولعل الصواب بحذف الهاء: **مع أولئك الاثني عشر**. وجواب السؤال الثاني، وهو أنه في جنة عدن، ذكره الكليني في رواية الخبر عينه بإسناد آخر عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ حديث رقم ٨.

واللَّهِ الَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ إِنِّي لأَجِدُهَا فِي كُتُبِ أَبِي هَارُونَ كَتَبَهُ بِيَدِهِ وأَمْلاهُ مُوسَى عَمِّـي ـ عليه السلام»[1].

وهذا الخبر لم أجد لـه عينا ولا أثرا في المطبوع من محاسـن البرقـي. ولـئن قـال شـيخ الطائفة الطوسي في «**الفهرست**»: «قد زِيـدَ في المحاسـن ونُقِـصَ»[2]، وجـاء مـن يـدعي أن هناك يدا مغرضة نقصت من كتاب البرقي؛ فكلام الطوسي محمول عند القوم على أبـواب كتاب «**المحاسن**» التي بلغ الطوسيَّ منها ما لم يبلغ النجاشيَّ، وبلغ النجاشيَّ منها ما لم يبلغ الطوسيَّ، لا على أسانيد الأحاديث ومتونها؛ وفق ما ذكـره المحـدث السـيد جـلال الدين الحسيني [3]، وفي الأبواب الـتي بـين أيـدينا مـن كتـاب المحاسـن مـا يحتمـل هـذا الحديث أيضا، وفيه روايات كثيرة عن القائم وشدته في عقـاب المخـالفين وعـن أجـر مـن يمـوت منتظـرا لـه[4]؛ لكنـه لم يـذكر شـيئا عـن تعيينـه بأنـه الثـاني عشـر ابـن الحسـن

---

[1] - الكليني: السابق ـ ص ٥٢٩، ٥٣٠ حديث رقم ٥. ورواه أبو جعفر الصدوق بطريق آخـر عـن البرقي: كمال الدين وتمام النعمة ـ ص ٢٩٩، ٣٠٠. ورواه أحمد بن عبيد ا بن عيـاش الجـوهري (تـ ٤٠١هـ) من غير طريق البرقي أصلا، بإسناد له عن عمر بن سلمة، ففصل فيه الأجوبة عن جميع ما سأل عنه اليهودي .. راجع له: مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشـر ـ ص ١٤: ١٧. ط المطبعة العلمية، ونشر مكتبة الطباطبائي ـ قم، إيران (ضمن الإصدار الثالث من المعجـم). ورواه أبو الفتح الكراجكي من طريق كتاب «**الكافي**» للكليني؛ لكنه ذكر فيـه تفصـيل روايـة ابـن عيـاش الجواهري .. راجع له: الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار ـ ص ١٤: ١٦. ط٢، دار الأضواء ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ. وكذلك فعل الفضل بن الحسن الطبرسي (تـ٥٤٨هـ) في كتابه: إعـلام الورى بأعلام الهدى ـ ٢/ ١٦٧: ١٧١. ط١، مؤسسة آل البيـت لإحيـاء الـتـراث ـ قـم، إيـران ١٤١٧هـ.

[2] - الطوسي: الفهرست ـ ص ٦٢.

[3] - راجع مقدمة تحقيقه للمحاسن ـ ١/ ٢٢.

[4] - راجع البرقي: المحاسن ـ ١/ ٨٨ حديث رقم ٢٩. ص ١٥٦ حـديث رقـم ٨٥. ص ١٧٣، ١٧٤ الأحاديث من رقم ١٤٥: ١٥١. وفي المجلد الثاني ـ ص ٣٢٠ حديث رقم ٥٥. ص ٣٣٩ حديث رقم ١٢٦.

العسكري ! !

* ومثل ذلك ما رواه الشيخ أبو جعفر الصدوق عن الفضل بن شاذان النيسابوري (ت٢٦٠هـ) في «**عيون أخبار الرضا** (ع)» في (باب ما كتبه الرضا ـ عليه السلام ـ إلى المأمون في محض الإسلام وشرائع الدين) .. قال: «حدثنا **عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار** ـ رضي الله عنه ـ بنيسابور، في شعبان سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة قال: حدثنا علي بن قتيبة النيسابوري، عن الفضل بن شاذان قال: سأل المأمون عليًّ بن موسى الرضا ـ عليهما السلام ـ أن يكتب له محض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار. فكتب ـ عليه السلام ـ له: أن محض الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلها واحدا أحدا فردا صمدا ...، وأن محمدا عبده ورسوله ...، وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، والتصديق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، والتصديق بكتابه الصادق العزيز ...، وأن الدليل بعده والحجة على المؤمنين والقائم بأمر المسلمين والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه ووليه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ أمير المؤمنين ...، وبعده الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي باقرِ عِلْمِ النبيين، ثم جعفر ابن محمد الصادق وارث علم الوصيين، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم الحجة القائم المنتظر ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ أشهد لهم بالوصية والإمامة وأن الأرض لا تخلو من حجة الله ـ تعالى ـ على خلقه في كل عصر وأوان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأن كل من خالفهم ضال مضل باطل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن والناطقون عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالبيان.

ومن مات ولم يعرفهم مات ميتة جاهلية ...»[1].

والثابت لدى القوم أن الفضل توفي عام ٢٦٠هـ، وأن أبا محمد الحسن العسكري ترحَّم عليه، ومعنى هذا أن الرجل صرح بهذه الرواية في حياة الإمام الحادي عشر، وقد ذكرت من قبل أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل محمد إنما ظهرت بعد وفاته، وتبلورت خلال ما يزعمونه من فترة الغيبة الصغرى. وعندي على ذلك ـ فيما يتعلق بهذا الموضع ـ شاهدان مما هو معتمد عند القوم في مصادرهم، وإن كان تعيين الأئمة ـ فيما أقطع به ـ باطلا أصلا بفساد النص الأول الذي ينسبونه إلى النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في الإمامة ابتداء.

والشاهد الأول ما رواه الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، معاصر الشيخ الصدوق، في كتابه «**تحف العقول عن آل الرسول**»، وهو من الكتب المعتبرة المعتمدة عند أكثر المحدثين الاثنا عشرية برغم حذفه لأسانيد مروياته [2].
وقد روى أن المأمون بعث الفضل بن سهل ذا الرياستين إلى الإمام الرضا فقال له: «إني أحب أن تجمع لي من الحلال والحرام، والفرائض والسنن». فأملى عليه بعد البسملة: «حسبنا شهادة أن لا إله إلا الله أحدا صمدا ...، وأن محمدا عبده ورسوله ...، وأن جميع ما جاء به محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أنه هو الحق المبين، نصدق به وبجميع من مضى قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، ونصدق بكتابه الصادق ...، وأن

---

[1] - الشيخ أبو جعفر الصدوق: عيون أخبار الرضا ـ ١/ ١٢٩، ١٣٠. تحقيق الشيخ حسين الأعلمي. ط١، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ. وقد ذكر الصدوق بعد ذلك لهذا الخبر إسنادين آخرين عن الفضل بن شاذان ـ ص ١٣٤، ١٣٥ حديث أحدهما مثل حديث عبد الواحد، وذكر الخلاف بينه وبين الثاني، وقال: «وحديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس ـ رضي ا عنه ـ عندي أصح».

[2] - راجع ما ذكره الأستاذ علي أكبر الغفاري من أقوالهم عن ابن شعبة الحراني وكتابه في مقدمة تحقيقه لتحف العقول ـ ٩: ١١. ط٥، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٧هـ.

الدليل والحجة من بعده على المؤمنين، والقائم بأمور المسلمين، والناطق عن القرآن والعالم بأحكامه، أخوه وخليفته ووصيه، والذي كان منه بمنزلة هارون من موسى، علي بن أبـي طالب ـ عليه السلام ـ أمير المـؤمنين ...، وبعـده الحسـن والحسـين ــ عليهمـا السـلام ـ **واحدا بعد واحد إلى يومنـا هـذا**. عـترة الرسـول، وأعلمهـم بالكتـاب والسـنة، وأعـدلهم بالقضية، وأولاهم بالإمامة في كل عصر وزمان، وأنهم العروة الوثقى وأئمة الهدى والحجة على أهل الدنيا ...، وأن كل من خالفهم ضال مضل تارك للحق والهدى، وأنهم المعبرون عن القرآن، الناطقون عن الرسول بالبيان. من مات ولم يعرفهم بأسمائهم وأسمـاء آبـائهم مات ميتة جاهلية ...»[1].

وهذه الرواية تؤكد ـ على أقل مـا تشـير إليـه ـ أن الـرواة المتـأخرين يتبرعـون بـإدراج أسماء من اعتقدوا إمامتهم جيلا بعد جيل، إلى أن بلغت مرويات القـوم هـذا المبلـغ الـذي نجده في مؤلفاتهم الحديثية التي تم تدوينها بعد وفاة الإمام الحادي عشر.

ولئن تمسك من يعارض في هذا بكلام الشيخ أبـي القاسـم الخـوئي الـذي قـرره تلميـذه محمد علـي التوحيـدي في صـدر كتابـه «**مصـباح الفقاهـة**» قـائلا: إن كتـاب ابـن شـعبة الحراني «**تحف العقول**» لا يعتمد عليه في الاحتجاج لحذفه أسانيد مروياته[2]. فنقول لـه: إن الشيخ أبا القاسم الخوئي نفسه قد جزم بضعف طريق الشـيخ الصـدوق إلى الفضـل بـن شاذان من جهة **عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار** الذي قدم الصدوق روايته على الطريق الثاني مما ذكره[3]!!

---

[1] - ابن شعبة الحراني: تحف العقول ـ ص ٤١٥، ٤١٦.

[2] - راجع التوحيدي: مصباح الفقاهة ـ ١/ ٥: ٧. ط٣، مطبعة غدير ـ إيران ١٣٧١هـ ش. وقد أبى الشيخ الخوئي الحكم بانجبار ضعف مرويات «**تحف العقول**» المحذوفة الأسانيد باشتهار العمل بما فيـه واعتماد علماء الطائفة له، وصرح بأن هذه الدعوى فاسدة وباطلة كبرى وصغرى.

[3] - انظر الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٤/ ٣١٨ من ترجمة الفضل بن شاذان.

والشاهدُ الثاني: أنَّ للفضلِ بنِ شاذان بين أيدينا كتابَ «**الإيضاح**»[1]، وهو كتاب كبير في معارضة «**أهل السنة**» فيما يأخذونه على «**الشيعة الإمامية**» ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل بن شاذان في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه «**أهل السنة**» على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رياسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي ... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات «**أهل السنة**» وأخبارهم ما يدَّعِي به أنهم أولى بالتهمة والشناعة من «**الشيعة الإمامية**» في كل مسألة، وقد صرح بأن كل ما في كتابه من المرويات من طريق «**أهل السنة**» دون «**الشيعة**»[2]. وبرغم تكرار تعرض الفضل بن شاذان لمسائل الإمامة، وطول احتجاجه بالغث والسمين، وخلطه الخرز بالدر الثمين من أخبار «**أهل السنة**»، فإنه لم يتعرض من قريب ولا بعيد لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما قط. ولو كانت الفكرة موضع نقاش وجدل أو كان لها وجود في زمانه؛ لفعل ابن شاذان ما فعله متكلمو الاثنا عشرية ابتداء من القرن الرابع في الاحتجاج بمرويات «**أهل السنة**» عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين الذين يَبقى الإسلام في زمانهم عزيزا حصينا[3]، وما كان ابن

---

[1] - تحقيق المحدث السيد جلال الدين الحسيني. ط (مؤسسة وجاب دانشگاه تهران) جامعة طهران، إيران ١٣٦٣هـ. وهو غير كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، الذي روى عنه الكراجكي سنة ٤١٢هـ بمكة فيما ذكره في «**كنز الفوائد**» ـ ٢/ ١٤٢. وقد نقل الطهراني عنه أنه مشتمل على أخبار تتضمن النص على الأئمة الاثني عشر .. الذريعة ـ ١٩/ ٣. وقد ذكر الطهراني كتاب الفضل ووصفه ونقل منه في الذريعة ـ ٢/ ٤٩١.

[2] - انظر الفضل: الإيضاح ـ ص ٩٢، ٩٣.

[3] - راجع (من أعلام الاثنا عشرية في القرن الرابع الهجري) محمد بن إبراهيم النعماني: الغيبة ـ ص ١٠٢ وما بعدها. وراجع علي بن محمد بن علي الخزاز القمي: كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر ـ ص ٤٩: ٥٢. تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني. ط مطبعة الخيام ـ قم، إيران ١٤٠١هـ.

شاذان ـ مع سعة معرفته بمرويات «**أهل السنة**» كما يظهر من كتابه ـ ليجهل تلك المرويات مع اشتهارها ووجودها في دواوين السنة قبل البخاري ومسلم المُعَاصِرَيْن له[1].

ثم إني وجدت صاحب «**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**» قد ذكر كتاب «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، وبين أنه مفقود وأن الموجود منه مختصره بعنوان «**منتخب إثبات الرجعة**»، وهو الذي كتب عليه الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (تـ١١٠٤هـ) بخطه: «هذا ما وجدناه منقولا من رسالة «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين»[2] .. وقال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: «وفي «**مختصر إثبات الرجعة في الغيبة**» لفضل بن شاذان المتوفى سنة (٢٦٠) حدثنا محمد بن إسماعيل بن بزيغ قال: حدثنا حماد بن عيسى المتوفى سنة (٢٠٨) قال: حدثنا إبراهيم ابن عمر اليماني من أصحاب الباقر والصادق والكاظم ـ عليهم السلام ـ قال: حدثنا أبان ابن أبي عياش قال: حدثنا سليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئا من تفسير القرآن. إلى قوله: فقال علي ـ عليه السلام ـ في الجواب: إن في أيدي الناس حقا وباطلا، وصدقا وكذبا، وناسخا ومنسوخا ـ إلى آخر الحديث الذي فيه تسمية الأئمة واحدا بعد واحد. وفي آخره قال

---

[1] - الحديث من طريق جابر بن سمرة ـ رضي ا عنهما ـ **متفق عليه**: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ ٦/ ٢٦٤٠ (كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف) بإسناده عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ يقول: «**يكون اثنا عشر أميرا**». فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال: «**كلهم من قريش**». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طرق ـ ٣/ ١٤٥٢: ١٤٥٤ (كتاب الإمارة ـ باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش). ومن ألفاظ الحديث عنده: «**لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**». وقد فصلت تخريج روايات هذا الحديث في الفقرة الرابعة من ملحق تخريج الأحاديث، وذكرت طرفا من آراء أهل السنة في تفسيره، ثم بينت أنه ليس للشيعة الاثنا عشرية في روايات الحديث عند أهل السنة حجة يثبت بها مذهبهم في الإمامة.

[2] - راجع الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ـ ١/ ٩٣، ٢٢/ ٣٦٧.

محمد بن إسماعيل: ثم قال حماد بن عيسى: قد ذكرت هذا الحديث عند مولاي أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ فبكى وقال: صدق سليم، فقد روى لي هذا الحديث أبي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي قال: سمعت هذا الحديث من أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ حين سأله سليم بن قيس»[١].

وقد نُشِرَ هذا المختصر اعتمادا على نسخة الحر العاملي نفسها بعنوان «**مختصر إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان [٢]، وهو يضُمُّ عشرين حديثا، أولها هذا الحديث الذي يتضمن أسماء الأئمة الاثني عشر مفصلة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى الحجة القائم خاتم الأوصياء والخلفاء ابن الحسن الزكي. وقد مر بنا أن حديث سليم بن قيس الهلالي في كتابه يشتمل على بيان ذكر أسماء الأئمة إلى محمد الباقر فقط[٣].

ولا يخلو حديثٌ من الأول إلى الثاني عشر من ذلك المختصر من توثيق حصر الإمامة في اثني عشر إماما آخرهم الحجة القائم ابن الحسن العسكري[٤].

وذكر الشيخ آقا بزرگ الطهراني كتابا آخر للفضل بن شاذان بعنوان «**الرجعة وأحاديثها**»، وقال: «وهو غير «**إثبات الرجعة**» له أيضا. وهذا الذي يعبر عنه بكتاب «**الغيبة**» كما يأتي بتصريح النجاشي، وكان عند الميرلوحي الأصفهاني[٥] على ما ينقل عنه

---

[١] - الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ـ ٢/ ١٥٢، ١٥٣.

[٢] - بتحقيق السيد باسم الموسوي، ضمن العدد الخامس عشر من مجلة «**تراثنا**» (نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث) السنة الرابعة، جمادى الآخرة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٩هـ:
http://www.rafed.net/books/turathona/١٥/

[٣] - راجع الحديث العاشر من كتاب سليم ـ ص ١٨١: ١٩٠. وقارنه بأول أحاديث المختصر ـ ص ٢٠١: ٢٠٦.

[٤] - راجع المختصر ـ ص ٢٠١: ٢١٢.

[٥] - هو السيد محمد بن محمد بن ميرلوحي الحسيني الموسوي السبزاوي، وكان معاصرا للعلامة

في كتابه الأربعين الموسوم «**كفاية المهتدي**»، وقد ضن في إعطائه للعلامة المجلسي على ما ذكره شيخنا في «**خاتمة المستدرك**» و«**النجم الثاقب**»وغيرهما»[1].

وكرر هذا الكلام تحت عنوان كتاب «**الغيبة**»، وذكر ما يفيد أن العلامة المجلسي والشيخ النوري كانا ينقلان عن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان بواسطة الميرلوحي الأصفهاني، ثم أضاف: «وقال الحاج ميرزا إبراهيم أمين الواعظين الأصفهاني: إن نسخة منه موجودة عندي بأصفهان». وعلق الشيخ الطهراني على ذلك بقوله: «ولعله مختصر غيبته الآتي في (الميم)»[2]. وفي (حرف الميم) ذكر مختصر غيبة الفضل، ونسبه للسيد بهاء الدين علي بن غياث الدين عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي[3]، ونقل عن كاتب نسخته السيد عبد المطلب بن محمد العلواني أنه كتبه عن خط من نقل عن خط مؤلفه السيد علي بن عبد الحميد، وفرغ من الكتابة سنة ١٢٢٢هـ. ثم قال: «ونسخة أخرى عند الشيخ محمد السماوي كتابتها ١٠٨٥، ملكها الشيخ الحر، ثم ابنه الشيخ محمد رضا الحر. ثم جمع آخر من العلماء أول روايته عن محمد بن إسماعيل بن بازيغ ...، عن سليم بن قيس الهلالي. وكتب الشيخ الحر في آخره: «هذا ما وجدناه منقولا من رسالة «**إثبات الرجعة**» للفضل بن شاذان، بخط بعض فضلاء المحدثين». وذكرت هذه النسخة

المجلسي (ت ـ ١١١١هـ).

[1] - الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ـ ١٠/ ١٦٢، ١٦٣. وشيخه المذكور هو الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي (ت ـ ١٣٢٠هـ)، وهو صاحب كتاب «**مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**»، وكتاب «**النجم الثاقب في أحوال الإمام الغائب**»، وكتاب «**فصل الخطاب في تحريف الكتاب**».

[2] - الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ـ ١٦/ ٧٨.

[3] - وقد نقل عنه المجلسي من كتاب الفضل أخبارا في فضل الكوفة، كما في بحار الأنوار ـ ٩٧/ ٣٦٥. ونقل عنه النوري أيضا، كما في مستدرك الوسائل ـ ١١/ ١١٤. ط٢، نشر وتحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، إيران ١٤٠٨هـ.

بعنوان «**منتخب إثبات الرجعة**» لاحتمال تعددهما»[1].

وقال الشيخ علي الكوراني العاملي في كلام له حول ثبوت عقيدة المهدي عند السنة والشيعة على حد سواء وإن اختلفوا في أنه وُلِدَ وغاب: «ولعل أقدم مؤلف سني وصل إلينا في عقيدة المهدي، هو كتاب «**الملاحم والفتن**» للحافظ نعيم بن حماد المروزي (ت ـ٢٢٧هـ)، وهو من شيوخ البخاري وغيره من مصنفي الصحاح ...، كما أن أقدم مؤلف شيعي وصل إلينا في عقيدة المهدي أيضا، كتاب «**الغيبة**» أو كتاب «**القائم**» للفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، المعاصر لنعيم بن حماد، والذي ألف كتابه قبل ولادة الإمام المهدي (ع) وغيبته. وقد كانت نسخه متداولة بين علمائنا إلى أن فقدت في هذا القرن مع الأسف؛ ولكن بقي منه ما رواه العلماء عن مؤلِّفِهِ، وما نقلوه عن كتابه في كتبهم؛ خاصة ما نقله العلامة المجلسي ـ رحمه الله ـ في موسوعته (**بحار الأنوار**)»[2]. لكن الإشارة في تحقيق «**مستدرك الوسائل**» لمؤسسة آل البيت لإحياء التراث بمدينة «**قم**» إلى أن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان مخطوط نادر راجعوه في مقابلة ما أورده عنه الشيخ النوري[3].

---

[1] - الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة ـ ٢٠/ ٢٠١. وانظر له قبل ذلك في المجلد نفسه ـ ص ١٧٦ حيث ذكر عنوان «**مختصر إثبات الرجعة**» وقال: يأتي بعنوان «**مختصر الغيبة**».

[2] - الشيخ علي الكوراني: عصر الظهور ـ ص ٣٥٢، ٣٥٣. ط١، مكتب الإعلام الإسلامي ١٤٠٨هـ (ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

[3] - راجع حواشي تحقيق مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢٨٧، ٤/ ١٨٨، ٣٩٨، ١٤/ ٣٥٤ حيث ذكر أنه مخطوط. وفي حواشي تحقيق خاتمة المستدرك ـ ٤/ ١٣٤، ٥/ ٧٧ (ط١، لمؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث ١٤١٦هـ) علق المحقق على ما نسبه النوري إلى كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان، بأنه لم يعثر عليه فيه. وفي المجلد الخامس نفسه ـ ص ٢٢٨ ذكر المحقق أن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان من المخطوطات النادرة، ونقل كلام الشيخ الطهراني في الذريعة عن تصريح أمين الواعظين بوجود نسخة منه عنده بأصفهان. ثم قال عما ذكره النوري من رواية للفضل عن سهل بن زياد: كتاب «لم نجد رواية الفضل عن سهل بن زياد، ولم نجد من صرح بها إلا ما سبق أن صرح به المصنف ـ رحمه الله ـ عن كتاب «**الغيبة**» المذكور، وهي محتملة في نفسها؛ لكونهما من طبقة واحدة ...».

ومما أورده الشيخ النوري في «**مستدرك الوسائل**» عن كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان أنه قال: «حدثنا محمد بن الحسن الواسطي ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا زفر بن الهذيل قال: حدثنا سليمان بن مهران الأعمش قال: حدثنا مورق قال: حدثنا جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخل جندل بن جنادة الأنصاري على رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ فقال: يا محمد أخبرني عما ليس لله، وعما ليس عند الله. إلى أن قال: رأيت البارحة في النوم موسى بن عمران ـ عليه السلام ـ فقال لي: يا جندل، أسلم على يد محمد ـ صلى الله عليه وآله ـ واستمسك بالأوصياء من بعده. فقد أسلمت ورزقني الله ذلك؛ فأخبرني بالأوصياء بعدك لأستمسك بهم. فقال ـ صلى الله عليه وآله ـ: يا جندل، أوصيائي من بعدي **بعدد نقباء بني إسرائيل**. وساق الحديث إلى أن قال: فإذا انقضت مدة علي[1] ـ عليه السلام ـ قام بالأمر بعده الحسن ـ عليه السلام ـ يدعى بالزكي، ثم يغيب عن الناس إمامهم.

قال: يا رسول الله، يغيب الحسن منهم؟ قال: لا، ولكن يغيب ابنه الحجة، يغيب عنهم غيبة طويلة.

قال: فما اسمه؟ قال: لا يسمى حتى يظهره الله ـ تعالى»[2].

أقول: وهذا يدل على أن النسخة المخطوطة التي راجعها محقق مؤسسة آل البيت ليست هي النسخة التي كانت عند الميرلوحي الذي سبق أن ذكرتُ أن المجلسي والنوري قد نقلا عنه ما أورداه من كتاب «**الغيبة**» لابن شاذان، ولعل هذا هو السبب في ذهاب صاحب كتاب «**الذريعة**» إلى احتمال كون نسخة أمين الواعظين الأصفهاني هي مختصر غيبة الفضل، للسيد بهاء الدين علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد النيلي النجفي ..

[1] - هو الإمام العاشر في سلسلة أئمة الاثنا عشرية: علي الهادي أو النقي بن محمد الجواد ..

[2] - النوري: مستدرك الوسائل ـ ٢٧٩، ٢٨٠. وأقدم مصدر شيعي نجد فيه هذا الحديث المرفوع إلى الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ هو «**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**» لأبي القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (المتوفى نحو عام ٤٠٠هـ) ـ ص ٥٧: ٦١. وأكثر المتأخرين ينقلون عنه كما يظهر في «**معجم أحاديث المهدي**» للشيخ علي الكوراني العاملي ـ ٥/ ٩،

١٠. وأبو القاسم الخزاز يرويه من غير طريق الفضل بن شاذان تاما بدون اختصـار؛ فيـذكر سـؤال اليهودي عما ليس ، وعما ليس عنده، وعما لا يعلمه. ويذكر جواب الرسول ـ صلى ا عليه وآلـه وسلم ـ له بأنه ليس شريك، وليس عنده ظلم للعباد، وأنه ـ تعالى ـ لا يعلم له ولدا. ثم يذكر إسلام اليهودي عقب سماع الجواب، كما يذكر تفصيل أسماء الأئمة وألقابهم .. ويروي الخزاز بإسناد له عـن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، عن جابر بن عبد ا الأنصاري. وفي متن الخبر بين صـاحب الكفايـة وما أورده النوري من كتاب «**الغيبة**» للفضل بن شاذان خلافات يسيرة. وفي متن الكفاية تناقض ظاهر سعى في رفعه العلامة المجلسي في «**بحار الأنوار**» ـ ٣٦/ ٣٠٦.

ولخبر السؤال عن تلك الأمور الثلاثة بعد ذلك صور يحسن إيرادها في هذا الموضع مثالا للزيـادة في الأخبار وتحريفها؛ فأولها ما رواه الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ـ عليهم السلام ـ عـن أبيه «أن يهوديا سأل علي بن أبي طالب قال: أخبرني عما ليس ، وعما ليس عند ا ، وعما لا يعلمـه ا . فقال علي ـ كرم ا وجهه ـ: أما ما لا يعلمه ا ؛ فذلك قولكم يا معشر اليهود: عزير ابـن ا . وا لا يعلم له ولدا. وأما ما ليس عند ا ؛ فليس عنده ظلم للعبيد. وأما ما ليس ؛ فلـيس شـريك. وقال اليهودي: وأنا أشهد أن لا إله إلا ا وأن محمدا رسول ا » .. مسند الإمام زيد (تـ ١٢٢هـ) ـ ص ٤٤٢. تحقيق أحد علماء الزيدية. ط دار الحياة ـ بيروت (ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

وهو كذلك في المصادر القديمة المعتمدة عند الاثنا عشرية؛ لكنه يروى تارة عن زين العابدين علي ابن الحسين، ويروى تارة أخرى عن الحسين الشهيد .. راجع صحيفة الإمام الرضا (ع) ـ ص ٢٥٩. تحقيق مؤسسة الإمام المهدي ـ قم، إيران ١٤٠٨هـ. وراجع الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (تـ ٣٨١هـ): عيون أخبار الرضا ـ ١/ ٥٠، ٢/ ١٢٨، ١٢٩. وراجـع للصـدوق أيضا: التوحيد ـ ص ٣٧٧. تحقيق هاشم الحسيني الطهرانـي. ط جماعـة المدرسـين بقـم، إيـران ١٣٨٧هـ. وراجع شيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ): الأمالي ـ ص ٢٧٥. والمتأخرون ينقلون عـنهم كما في البحار للمجلسي وغيره.

وللخبر رواية أخرى عند اللغوي الأديب البصري ابن دريد أبي بكر محمـد بـن الحسـن الأزدي (تـ ٣٢١هـ) في كتابه «**المجتنى**» يرويه بإسناد له عن أنس بن مالك ـ رضي ا عنـه. وخلاصـة خبره أن يهوديا دخل المدينة بعد وفاة الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ فسأل عن وصيه فجاءوا به إلى أبي بكر فسأله عن تلك الأمور الثلاثة التي لا يعرفها إلا نبي أو وصي نبي؛ فعجز عن جوابـه وقال: هذه مسائل الزنادقة يا يهودي. فهم المسلمون بقتل اليهودي لولا عبد ا بن عباس الذي دلهم على علي بن أبي طالب، وأسلم اليهودي بعد أن سمع الجواب، وشهد لعلي بأنه وصي الرسول. وعندئذ قـال أبو بكر والمسلمون لعلي: يا مفرج الكرب .. ابن دريد: المجتنى ـ ص ٤٤. ط٢، حيدر آبـاد الـدكن ١٣٦٢هـ. وانظر الشيخ محمد باقر المحمودي: نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة ـ ١/ ٧٩: ٨١. ط١، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، لبنان ١٣٩٦هـ. وانظر الشيخ عبد الحسين الأميني: الغدير

وروى النوري عنه بعد ذلك عددا من الأخبار التي يتضمنها «**مختصر إثبات الرجعة**» المطبوع[1].

ـ ٧/ ١٧٨، ١٧٩. ط٣، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

وكذلك أورده شاذان بن جبرائيل القمي (تـ ٦٦٠هـ) في كتابه «**الفضائل**» ـ ص ١٣٢، ١٣٣. ط المكتبة الحيدرية في النجف الأشرف ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م. لكنه زاد فيه فذكر أن اليهودي بعد أن خلصه ابن عباس من القتل في مجلس أبي بكر خرج يقول: لعن الله قوما جلسوا في غير مراتبهم، يريدون قتل النفس التي حرم الله بغير علم. وقال: يا أيها الناس ذهب الإسلام حتى لا تجيبوا عن مسألة، أين رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ وأين خليفته؟! فتبعه ابن عباس فدله على علي، ولحق به أبو بكر والمسلمون في بعض الطريق فدخلوا معه على علي بن أبي طالب الذي اشترط عليه أن يسلم إذا أجابه؛ فأسلم اليهودي بعد سماع الجواب، وشهد لعلي بأنه خليفة الرسول حقا ووصيه ووارث علمه .. وعندئذ ضحك الناس وقال أبو بكر: أنت يا علي كاشف الكربات، وفارج الهم والغم. ثم خرج فرقي المنبر فقال: أقيلوني (ثلاثا)؛ فلست بخيركم وعلي فيكم. فخرج عليه عمر يقول: كيف ذلك يا أبا بكر، وقد رضيناك لأنفسنا؟ فنزل.

ومثل شاذان القمي أورده معاصره صاحب «**الروضة في المعجزات والفضائل**» ـ ص ١٣٧ المطبوع آخر «**علل الشرائع**» للشيخ الصدوق. وقد أشار مؤلفه في صدره إلى أنه حضر صلاة الجمعة في السابع من ذي القعدة ٦٥١هـ. وقد أورد المجلسي هذه الرواية في «**بحار الأنوار**» ـ ١٠/ ٢٦: ٢٨ وعزاها للروضة ولفضائل شاذان القمي.

وهناك صورة ثالثة أوردها العلامة محمد باقر المجلسي في «**بحار الأنوار**» ـ ٤٠/ ٢٨٦ من كتاب «**صفوة الأخبار**» لمؤلف مجهول أيضا، وهذه الصورة استبدلت باليهودي السائل نصرانيا، وبالخليفة أبي بكر الخليفة عمر الذي اغتم حين سأله النصراني عما لا يعلمه الله، وعما ليس لله، وعما ليس عند الله. وقال للسائل: ما أتيت يا كافر إلا كفرا. فدخل علي باب مدينة علم الرسول فأجاب النصراني بأن الله لا يعلم له شريكا ولا وزيرا ولا صاحبة ولا ولدا، وتلا مصداقه من القرآن: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُون اللّه بِما لا يعلَم﴾ يونس/ ١٨. وأما ما ليس عند الله؛ فليس عنده ظلم للعباد. وأما ما ليس لله؛ فليس له ضد ولا ند ولا شبه ولا مثل. قال: فوثب عمر وقبلّ ما بين عيني علي ـ عليه السلام ـ ثم قال: يا أبا حسن، منكم أخذنا العلم، وإليكم يعود، ولولا علي لهلك عمر. فما برح النصراني حتى أسلم وحسن إسلامه.

[1] - راجع ـ على سبيل المثال ـ الحديث رقم (١٤٠٩٥) من مستدرك الوسائل ـ ١٢/ ٢٨٠، وهو الحديث التاسع من المختصر ـ ص ٢١١. والحديث رقم (١٤٠٩٦) من مستدرك الوسائل ـ ص ٢٨١، وهو الحديث الثاني عشر من المختصر ـ ص ٢١٢. والحديث رقم (١٦٦٥٤) من مستدرك الوسائل ـ ١٤/ ٢٦١، وهو الحديث الثامن عشر من المختصر ـ ص ٢١٦.

والذي عندي أن هذه الروايات المتضمنة لحصر الإمامة في اثني عشر إماما، أو لتعيين الغيبة في الإمام الثاني عشر ابن الحسن العسكري، إنما أُضيفت للفضل بن شاذان في زمان متأخر، وعندي أن هذه المختصرات أو كتاب «**الغيبة**» الذي كان عند الميرلوحي وضن في إعطائه للمجلسي .. كل أولئك لا يصله بالفضل بن شاذان سبب سوى أن للفضل فيما ذكره النجاشي كتبا بعناوين «**إثبات الرجعة**»، و«**الرجعة**» أو «**الغيبة**»، و«**القائم**»[1]. وهذه العناوين تعبر عن أفكار شيعية قديمة تسبق حصر الإمامة في اثني عشر، وتسبق تعيين الغيبة في الثاني عشر منهم.

والذي يشهد لرأيي هذا أن ما ينسب إلى الفضل من ذلك في الروايات التي يضمها المختصر المطبوع أو المنقولة عن كتاب «**الغيبة**»، لا يروى من طريق الفضل بن شاذان فيما نعرفه من كتب القوم الحديثيَّةِ المتقدمة؛ مع اتساع دائرة الرواية فيها عن الفضل، وكثرة النقل عنه في المجاميع الحديثية عند أصحاب الأصول الأربعة المعول عليها عند القوم، والتي تتضمن أبوابا عن إمامة الاثني عشر، والوصية بها، وأنساب الأئمة وتواريخهم. وفي الكتب المهتمة ببيان أسس آراء القوم في النص على الأئمة وغيبة القائم الثاني عشر منهم نجد أن النعماني تلميذ الكليني وكاتبه لم يورد في كتابه «**الغيبة**» شيئا من طريق الفضل ابن شاذان، وكذلك فعل أبو القاسم الخزاز القمي في كتابه «**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**».

والشيخ أبو جعفر الصدوق، الذي ألف كتابه «**كمال الدين وتمام النعمة**» بما رآه في نومه من أمر القائم له عند باب الكعبة بتصنيف كتاب في الغيبة يذكر فيه غيبات الأنبياء، لم يرو فيه من طريق الفضل بن شاذان شيئا في الغيبة؛ وإنما روى عنه فقط في باب (اتصال الوصية من لدن آدم ـ عليه السلام ـ وأن الأرض لا تخلو من حجة لله ـ عز وجل ـ إلى يوم القيامة)، روى عنه أربعة أخبار من روايات حديث الثقلَين اللذين لن

---

[1] - راجع رجال النجاشي ـ ص ٣٠٦، ٣٠٧ ترجمة رقم ٨٤٠.

يفترقا حتى يردا على رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ الحوض، وهما كتابُ اللَّهِ ـ عز وجلَّ ـ وعترةُ الرسول أهلُ بيته ـ صلوات الله عليهم وسلامه[1].

ثم روى بعد ذلك ما يبين به أن المراد من العترة أهل البيت من غير طريق الفضل بن شاذان؛ فقال: حدثنا محمد بن زياد بن جعفر الهمداني ـ رضي الله عنه ـ قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين، عن أبيه الحسين بن علي ـ عليهم السلام ـ قال: سئل أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ عن معنى قول رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ: « **إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي**» من العترة؟ فقال ـ عليه السلام ـ: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديهم وقائمهم، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم حتى يَرِدُوا على رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ حوضه[2].

ويمكننا أن نتصور بعد ذلك كيفية تأليف «**مختصر إثبات الرجعة**» المطبوع إذا عرفنا أن هذا الخبر السابق يرويه فيه الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن غياث ابن إبراهيم، عن أبي عبد الله الإمام الصادق قال: سئل أمير المؤمنين ...[3]. ولو كان هذا

[1] - راجع الشيخ الصدوق: كمال الدين ـ ص ٢٣٩، ٢٤٠ الأحاديث ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢.

[2] - الشيخ الصدوق: كمال الدين ـ ص ٢٤٠ حديث رقم ٦٤. ثم تكلم فأطال عن معنى «**العترة، والآل، والأهل، والذرية، والسلالة**»؛ ليبين من جهة اللغة والمعقول أن المراد في حديث الثقلين الأئمة الاثنا عشر خاصة، وروى خلال ذلك رواية واحدة من غير طريق الفضل بن شاذان أيضا، بإسناد له عن الإمام الصادق جعفر بن محمد، عن آبائه، أن رسول ا ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ قال: «**إني مخاف فيكم الثقلين: كتاب ا ، وعترتي أهل بيتي. فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، كهاتين**» وضم بين سبابتيه. فقام إليه جابر بن عبد ا الأنصاري وقال: يا رسول ا ، من عترتك؟ قال: «**علي والحسن والحسين والأئمة من أبناء الحسين إلى يوم القيامة**».

[3] - انظر الحديث السادس من المختصر (ضمن العدد الخامس عشر من مجلة «**تراثنا**») ـ ص ٢٠٨.

الخبر في كتاب ابن شاذان، أو كان معروفا في زمان الشيخ الصدوق من طريقه؛ لكان الأولى أن يورده في هذا الموضع ! !

وفي المختصر غير ذلك من الأخبار التي رواها الشيخ الصدوق في كتابـه «**كمـال الـدين**» من غير طريق الفضل بن شاذان[1].

وأما كتاب «**الغيبة**» لشيخ الطائفة الطوسي؛ فقد أحصيتُ ما رواه فيه عن الفضـل بـن شاذان؛ فوجدته روى عنه نحو سبعة وثمانين خـبرا أكثرهـا عـن غيبـة القـائم وعلامـات ظهوره وصفات أصحابه، وبعض هذه الأخبار مما اشـتمل عليـه المختصـر المطبـوع[2]؛ لكـن ليس في شيء منها أن القائم هو الثاني عشر، ولا أن الأئمة محصورون في اثني عشر؛ بـل فيما ذكره الشيخ الطوسي ما يعارض ظاهره عقيدة الاثنا عشرية، ومـن ذلـك مـا رواه عـن الفضل، عن الحسن بن محبوب، عن أبي حمزة الثمالي قال: قلـت لأبـي جعفـر ـ عليـه السلام ـ: إن عليا ـ عليه السلام ـ كان يقول: إلى السبعين بلاء. وكان يقول: بعـد الـبلاء رخاء. وقد مضت السبعون ولم نر رخاء! فقال أبو جعفر ـ عليه السـلام ـ: يـا ثابـت، إن الله ـ تعالى ـ كان وقَّت هذا الأمر في السبعين، فلما قتـل الحسـين ـ عليـه السـلام ـ اشـتد غضب الله على أهل الأرض؛ فأخره إلى أربعين ومائة سنة، فحدثناكم فأذعتم الحـديث، وكشفتم قناع السر؛ فأخره الله ولم يجعل له بعد ذلك عندنا وقتا ...

وروى عن الفضل بن شاذان، بإسناده عن الإمام جعفر الصادق قال: كان هذا الأمـر فيَّ

---

[1] - انظر الحديث الثامن من المختصر ـ ص ٢٠٩، ٢١٠، وقارنه بما رواه الصـدوق بإسـناده عـن شيوخ الفضل من غير طريقه: كمال الدين ـ ص ٣١٩. وانظر الحديث العاشر من المختصـر ـ ص ٢١١، وقارنه بما رواه الصدوق: كمال الدين ـ ص ٤٠٨.

[2] - انظر الحديث الخامس عشر من المختصر ـ ص ٢١٤، وهو عين ما رواه الطوسي عن الفضـل بالإسناد نفسه في: الغيبة ـ ص ٤٣٦ حديث رقم ٤٢٦. وانظر الحديث السابع عشر من المختصـر ـ ص ٢١٦، في غيبة الطوسي ـ ص ٤٤٦ حديث رقم ٤٤٣.

فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء[1].

وقد حمل الطوسيُّ ذلك ـ بعد أن فرض صحة الخبر ـ على البداء والنسخ؛ إذ لا يمتنع أن يكون الله ـ تعالى ـ قد وقَّت هذا الأمر في هذه الأوقات، فلما تجَدَّدَ ما تجَدَّدَ تغيرت المصلحةُ واقتضت تأخيره إلى وقت آخر إلى أن يجيء الوقتُ الذي لا يغيره شيء فيكون محتوما، على نحو ما يُقالُ في تأخير الأعمار عن أوقاتها عند الدعاء والصدقات وصلة الأرحام، أو النقص منها عند فعل الظلم وقطع الرحم. لكن الشيخ الطوسي لم يتعرض لمعارضة هذه الأخبار معارضة ظاهرة للقول بالنص في حياة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ على إمامة اثني عشر يولد آخرهم القائم صاحب الأمر بعد منتصف القرن الثالث الهجري!!

وروى الطوسيُّ عن الفضل في سبب تسمية القائم بذلك الاسم قول الإمام الصادق: لأنه يقوم بعدما يموت[2]. وحمله على موت ذكره واعتقاد أكثر الناس أنه بليت عظامه، وقال: «على أنه لا يرجع بأخبار آحاد لا توجب علما عمَّا دلَّت العقولُ عليه، وساق الاعتبارُ الصحيح إليه، وعضده الأخبارُ المتواترةُ التي قدَّمناها، بل الواجبُ التَّوَقُّفُ في هذه والتَّمَسُّكُ بما هو معلوم، وإنما تأوَّلناها بعد تسليم صحتها على ما يُفعَلُ في نظائرها، ويُعَارِضُ هذه الأخبارَ مَا يُنَافِيهَا»[3].

والذي يظهر من نسق كتاب الشيخ الطوسي أنه بالإضافة إلى ما كان يسنده إلى الفضل ابن شاذان من الروايات المتفرقة[4]، كان ينقل أيضا من كتاب له بين يديه؛ فقد كان يفتتح

---

[1] - انظر الطوسي: الغيبة ـ ص ٤٢٨، ٤٢٩ الحديثان ٤١٧، ٤١٨.

[2] - انظر السابق ـ ص ٤٢٢ حديث رقم ٤٠٣.

[3] - السابق ـ ص ٤٢٣.

[4] - راجع السابق ـ ص ١٦٠ حديث رقم ١١٨. ص ١٧٧ حديث رقم ١٣٤. ص ١٨٩ حديث رقم ١٥٢. ص ٤٢٥ حديث رقم ٤١١.

به الإسناد في مواضع كثيرة ثم يروي عنه عددا من الأخبار المتتابعة[1].

وإذا كان هذا هو الذي رواه المتقدمون عن الفضل، ولم يذكروا من طريقه شيئا مما هو في المختصر المطبوع أو المنسوب إلى كتابه «**الغيبة**» في حصر الإمامة في اثني عشر يكون آخرهم هو القائم الغائب؛ فكيف يكون القول فيما ظهر بعد وفاة الفضل بن شاذان بأكثر من سبعة قرون عند الميرلوحي الأصفهاني أو بهاء الدين علي بن عبد الحميد؟!

إن ذلك كله يؤكد أن فكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما فقط لم يكن لها وجود بين الإمامية إلى انقضاء زمان الإمام الحادي عشر الحسن العسكري (ت٢٦٠هـ)؛ لكن قد كُتب لمن زعموا أنَّ لـه ولدا غائبا هو الإمام من بعده الغلبةُ بعد انقراض سائر الفرق المختلفة في الإمامة بعد العسكري، وبجهودهم تطور المذهب، وسرعان ما ربطوا فكرتهم بمرويات أهل السنة عن الخلفاء الاثني عشر القرشيين، والنقباء الاثني عشر من بني إسرائيل ..

* وإنه لا يشغلني في هذا العرض التاريخي الذي يعتمد على المصادر السنية والشيعية بحث مسألة المؤثرات الأجنبية من الفلسفات القديمة، والموافقات الكونية التي حرص المستشرق الفرنسي «**هنري كوربان**» على إبراز دورها في صياغة فكرة حصر الأئمة في اثني عشر إماما، وإكمال دائرة العصمة أربع عشرة شخصية بالرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وابنته فاطمة ـ عليها السلام[2].

وأنا أرى أن الوقف على الإمام الثاني عشر كان أولا، ثم جاء بعد ذلك تأكيدُ العدد بما يوافقه من الكونيات وغيرها من المعارف القديمة، وما من عدد إلا ويجد أصحابه ما يوافقه إن بحثوا ونقَّبوا؛ فالإسماعيلية سبعية، والبهائية يتكلمون عن العدد (تسعة عشر)، وللصوفية المتأخرين في أعداد الأذكار الخاصة بالطرق المتنوعة كلام طويل الذيل.

---

[1] - راجع الطوسي: الغيبة ـ ص ٤٢٣، ٤٢٥ الأحاديث ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩ يقول فيها جميعا روى الفضل بن شاذان. ص ٤٤٤: ٤٥١ الأحاديث ٤٣٩: ٤٥٥. ص ٤٧١: ٤٧٨ الأحاديث ٤٨٨: ٥٠٣.

[2] - راجع هنري كوربان: الشيعة الاثنا عشرية في الإسلام الإيراني جوانب روحية وفلسفية ـ ص ٦٩: ٧٣. ترجمة الدكتور ذوقان قرقوط. ط١، مكتبة مدبولي ـ القاهرة، مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

وإنني لا أستطيع أن أتصور في نسق تاريخي الصلةَ بين ما أشار إليه «**كوربان**» من الأربعة عشر أيونا النورانية التي تكلم عنها «**أبوكاليبس آدم**» في مجموعات اللغة القبطية، والأيون الرابع عشر منها الذي تكلم عنه باعتباره صبيا غريبا وُلِدَ من النور الغامض، ثم خُطِفَ إلى مكان غير ممكن الوصول إليه؛ حيث رُبِّيَ وغُذِّي ـ وبين كلام الاثنا عشرية عن اثني عشر إماما وأربعة عشر معصوما ولد آخرهم في ظروف غامضة واختفى أو غاب بصورة غامضة في اليوم الذي غادر فيه أبوه الحياة.

ولئن كان الكلام في شأن الإمامية الاثنا عشرية بين أصل المنشأ وعهد التميز لهذه الطائفة، مثل بقية طوائف الشيعة، مما نختلف بشأنه؛ فالرأي متفق على أنها شاركت غيرها من المذاهب الكلامية الإسلامية النظر في جميع أبواب العقائد، وسلك علماؤها دروب العلوم الأخرى فأسهموا في بناء الحضارة الإسلامية إسهام غيرهم من علماء أهل السنة ومفكريهم[1].

[1] - راجع مع الاحتياط آية ا السيد حسن الصدر: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام. وراجع الشيخ عبد ا نعمة: فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم. وراجع لآية ا جعفر السبحاني: دور الشيعة في بناء الحضارة الإسلامية وازدهار العلوم. وهو الفصل الثاني عشر من الجزء السادس من كتابه الموسوعي: بحوث في الملل والنحل.

كتاب سليم بن قيس الهلالي
بين الحقيقة والتلفيق

الكتاب وأهميته عند الشيعة الاثنا عشرية:

إن «**كتاب سُلَيْم بن قيس الهلالي**»[1]، أو كتاب «**أبجد الشيعة**» كما سمَّاه الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق فيما ذكره الشيخ آقا بزرگ الطهراني[2]، أو كتاب «**السقيفة**» ـ كما سُمِّيَ أحيانا في بعض طبعاته ـ له مكانة خاصة عند الشيعة الاثنا عشرية من قديم، ويمكننا أن نتصور عظم هذه المكانة إذا راجعنا قول المؤرخ أبي الحسن علي بن الحسين ابن علي المسعودي (ت٣٤٦هـ) حينما ذكر فرق الشيعة: «والقطعية بالإمامة، الاثنا عشرية منهم، الذين أصلهم في حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لأمير المؤمنين على بن أبى طالب ـ عليه السلام ـ: «**أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق**». ولم يرو هذا الخبر غير سليم بن قيس، وأن إمامهم المنتظر ظهوره في وقتنا هذا المؤرخ به كتابنا: محمد بن

---

[1] - كتاب سليم معروف متداول في طبعات متعددة؛ فقد طبع بتقديم السيد محمد صادق آل بحر العلوم، بالمكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف بالعراق ١٣٦١، ١٣٦٦هـ، وفي دار الكتب الإسلامية ـ قم بإيران ١٣٩٥هـ، وفي دار الفنون ودار الإيمان ـ بيروت بلبنان ١٤٠٠هـ، ومؤسسة الأعلمي ١٤١٢هـ. وطبعته مؤسسة البعثة بتقديم السيد علاء الدين الموسوي في بيروت ١٤٠٧هـ، ثم في طهران بزيادة الفهارس ١٤٠٨هـ. وقد حققه محمد باقر الأنصاري الزنجاني ونشره مع دراسة ضافية في ثلاثة مجلدات (مؤسسة نشر الهادي ـ قم، إيران ١٤١٥هـ) ثم أعاد نشره في مجلد كبير (مؤسسة نشر الهادي ـ قم، إيران ١٤٢٠هـ). كما نشرت للكتاب ترجمات إلى اللغتين الأردية والفارسية، ثم نشرت له مؤخرا ترجمة إنجليزية في شيكاغو بأمريكا ١٤١٩هـ .. راجع طبعة المجلد الواحد للأنصاري ـ ص ٩٨: ١٠٢.

[2] - انظر كتابه: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ـ ١/ ٦٣، ٢/ ١٥٢.

الحسن بن على بن محمد بن على بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بـن على بن أبى طالب ـ رضوان الله عليهم أجمعين»[1].

وقال محمد بـاقر الأنصـاري: «كتـاب سـليم، أول مؤلـف في الإسـلام. لا يوجـد عنـد المسلمين بعد كتاب الله ـ تعالى ـ ومواريث الأنبياء التي عند أهل البيت ـ عليهم السـلام ـ كتاب أقدم من كتاب سليم بن قيس»[2]. وذكر بعد ذلك من ميزات هذا الكتاب أنـه عـرض على ستة من الأئمة المعصومين فأقروه ووثقوا صاحبه؛ لينتهي من ذلـك إلى أن كـل مـا في الكتاب من الأخبار حق وصدق ومحكم ومحفوظ، وليس فيه خلط بين الغث والثمين[3].

وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الأخبار يرويها سُليم بن قيس الهلالـي عـن أمـير المؤمنين علي بن أبي طالب (ت٤٠هـ)، وعن أبـي ذر الغفـاري (ت٣٢هــ)، والمقـداد بـن الأسود (ت٣٣هـ)، وسلمان الفارسي (ت٣٥هــ)، كمـا ذُكِـرَ في مُفتـتح الكتـاب. ويتنـاول كتاب سُليم في بدايته ذكر وفاة رسـول الله ـ صـلّى الله عليـه وآلـه وسـلم ــ ثـم أحاديـث للرسول تبين فضائل علي بن أبي طالب بوجه عام، ثم يذكر قصة السقيفة مع أخبار علي ومن وقف بجانبه من الشيعة، ثم يذكر الفضائل التي أهلت عليـا للإمامـة خاصـة فيـذكر حديث المؤاخاة، وحديث المنزلة، وحديث الراية، وخبر حجـة الـوداع وغـدير خـم، ثـم يذكر فرق الأمة بعد الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسـلم ـ وكلامـا حـول الإمامـة، ويـورد روايات في عدد الأئمة وأسمائهم، ثم يذكر أخبار العباس عم النبي ـ صلّى الله عليـه وآلـه وسلم ـ وأخبار خلافة علي وحرب الجمل وصفين، ثم يذكر المراسلات بين علي ومعاوية،

---

[1] - المسعودي: التنبيه والأشراف ـ ص ١٩٨، ١٩٩. وقد أنهى المسعودي كتابه ـ كما ذكر في ختامه ـ عام ٣٤٥هـ.

[2] - محمد باقر الأنصاري: مقدمة تحقيقه لكتاب سليم ـ ص ١٣.

[3] - انظر السابق ـ ص ٢٤: ٣١. وراجع في بيان اهتمام الاثنا عشرية المعاصرين أيضا بكتاب سـليم واعتمادهم عليه ورفعهم لمكانته: مقدمة تحقيق محمد باقر الأنصاري لكتـاب سـليم ـ ص ٣٥: ٤٤. وراجع أيضا عبد الحسين الأميني: الغدير ـ ١/ ١٩٥.

ثم يذكر بعد هذا أخبار علي بن أبي طالب أيام أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، كما يتكلم عن سيرة أصحاب علي المقربين إليه من أمثال: سلمان، وأبي ذر الغفاري، والمقداد، وحكايتهم لمناقبه. ويذكر أحوال الشيعة وما أصابهم من المحنة أيام الأمويين، ويذكر أخبار الحسن والحسين وعلي بن الحسين، ويورد أقوالا للباقر، ثم يروي قصة فدك وخبر وفاة السيدة فاطمة ـ عليها السلام.

كل ذلك في ثمانية وأربعين خبرا، وزاد محمد باقر الأنصاري الزنجاني بعد ذلك في نشرته تتمة للكتاب في اثنين وعشرين خبرا زعم أنها جاءت في إحدى نسخ الكتاب، ثم أضاف مُستَدرَكًا جمع فيه ثمانية وعشرين خبرا من رواية سليم بن قيس في الموسوعات الحديثية الشيعية؛ مرجحا أنها كانت في الأصل من كتاب سليم أيضا؛ فيكون مجموع أخبار الكتاب في نشرته الأخيرة ثمانية وتسعين خبرا.

وقد لاحظت الباحثة العراقية نبيلة عبد المنعم داود ـ بعد سردها لموضوعات كتاب سُليم في أخباره الثمانية والأربعين لاعتمادها على نشرة المطبعة الحيدرية بالنجف ـ أن الكتاب في روايته لهذه الأحداث لا يلتزم بالتسلسل التاريخي وإنما يروي هذه الأحداث لتأكيد الكلام في الإمامة؛ فهو يسبق الأحداث أحيانا في ذكر الأخبار، كما أنه يهتم بالآراء أكثر من اهتمامه بالأحداث التاريخية[1].

وسُليم بن قيس الهلالي العامري (المولود في عام ٢ق هـ، والمتوفى في عام ٧٦هـ)[2]؛ تعدُّه كتب الرجال الإمامية في الطبقة الأولى من رجالهم الذين صحبوا أمير المؤمنين علي

---

[1] - راجع السيدة/ نبيلة عبد المنعم داود: نَشأة الشّيعة الإمامية ـ ص ٢٧، ٢٨. ط١، دار المؤرخ العربي ـ بيروت، لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م. وهو البحث الذي نالت به درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي من جامعة بغداد.

[2] - هذا ما اختاره محمد باقر الأنصاري في نشرته للكتاب ـ ٦٩: ٧٣. وفي موسوعة أصحاب الفقهاء – ١/ ٣٨٤، ترجمة رقم ١٦٠ ـ أنه ولد في العام الرابع قبل الهجرة، وتوفي عام تسعين، وبين التقديرين عشرون عاما!

ابن أبي طالب، والأئمة الحسن والحسين وعليا السجاد ومحمدًا الباقر ـ عليهم السلام[1].
ويعُدُّون كتابه من الأصول المعتبرة التي يعول عليها الإمامية الاثنا عشرية في بيان النص على إمامة علي وأحد عشر من ذريته بأسمائهم[2].

وفي كتب أهل السنة لا نجد غير ترجمة واحدة لسُليم بن قيس العامري في كتاب «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) لم يزد فيها على أن قال: «سُليم بن قيس **العامري** روى عن سحيم بن نوفل، روى عنه **أبان** سمعت أبى يقول ذلك»[3].

ورواية سليم عن سحيم هذه في مصنف ابن أبي شيبة، قال: حدثنا محمد بن الحسن الأسدي، عن إبراهيم بن طهمان، عن سليم بن قيس العامري، عن سحيم بن نوفل قال: قال لي عبد الله بن مسعود: كيف أنتم إذا اقتتل المصلون؟ قلت: ويكون ذلك؟ قال: نعم، أصحاب محمد. قلت: وكيف أصنع؟ قال: كف لسانك، وأخف مكانك، وعليك بما تعرف، ولا تدع ما تعرف لما تنكر[4].

وفي كتاب «**كنز العمال**» لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ)، عن سليم بن قيس العامري قال: سأل ابن الكوا عليا عن السنة والبدعة وعن الجماعة والفرقة؛ فقال: يا ابن الكوا، حفظت المسألة فافهم الجواب، السنة والله سنة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ والبدعة ما فارقها، والجماعة والله مجامعة أهل الحق وإن قلوا، والفرقة مجامعة أهل الباطل وإن كثروا[5].

---

[1] - راجع الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٩/ ٢٢٦، ٢٢٧ ترجمة رقم ٥٤٠١.

[2] - الأصل من كتب الحديث في اصطلاح الشيعة الاثنا عشرية هو ما كان المكتوب فيه مسموعا لمؤلفه من المعصوم ـ عليه السلام ـ أو عمن سمع منه، لا منقولا عن مكتوب.

[3] - ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل – ٤/ ٢١٤.

[4] - مصنف ابن أبي شيبة ـ ٧/ ٤٨٧.

[5] - علي المتقي الهندي: كنز العمال ـ ١/ ٣٧٨ حديث رقم ١٦٤٤.

ولم أجد له بعد ذلك في دواوين السنة المتاحة لي من خلال برامج الحاسب الآلي الحديثية غير رواية واحدة أيضا سُمِّيَ في إسنادها سُليمَ بنَ قيس **الحنظلي**، في جامع معمر بن راشد الأزدي (ت١٥١هـ) برواية عبد الرزَّاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ) .. قال عبد الرزَّاق: عن معمر، عن أبان، عن سليم بن قيس الحنظلي قال: خطب عمر فقال: إن أخوف ما أتخوف عليكم بعدي أن يؤخذ الرجل منكم البريء فيُؤْشر كما يُؤْشر الجزور، ويشاط لحمه كما يشاط لحمها، ويقال: عاص. وليس بعاص. قال: فقال عليٌّ وهو تحت المنبر: ومتى ذلك يا أمير المؤمنين؟ أو بم تشتد البلية، وتظهر الحمية، وتُسبى الذرية، وتَدُقُّهم الفتن كما تَدُقُّ الرحا ثِفْلَها، وكما تَدُقُّ النار الحطب؟ قال: ومتى ذلك يا علي؟ قال: إذا تُفُقِّهَ لغير الدين، وتُعُلِّمَ لغير العمل، والْتُمِسَت الدنيا بعمل الآخرة[1].

[1] - جامع معمر بن راشد - ١١/ ٣٦٠. تحقيق الأعظمي. ط٢، المكتب الإسلامي بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ (ملحقا بمصنف عبد الرزاق المطبوع في عشرة مجلدات). وأخرجه الحاكم في المستدرك - ٤/ ٤٩٨. وقال محققه مصطفى عبد القادر عطا: قال الذهبي في التلخيص: أبان قال أحمد: تركوا حديثه. وقارن بما أورده الكليني في الكافي - ٨/ ٥٨: ٦٣. بإسناده عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم ابن عثمان، عن سليم بن قيس الهلالي الذي يذكر خطبة لأمير المؤمنين علي، جاء فيها: أَلا إِن أَخْوفَ ما أَخَافُ علَيكُم خَلَتَان اتباع الْهوى وطُولُ الأمل ...، إني سمعتُ رسولَ الله - صلى ا عليه وآله - يقُولُ: «**كَيفَ أَنْتُم إِذَا لَبستكُم فتْنَةٌ يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكَبير، يجري الناس عليها ويتخذُونَها سنةً، فَإِذَا غُير منْها شَيء قيلَ قَد غُيرت السنةُ وقَد أَتَى الناس منكَراً، ثُم تَشْتَد البليةُ وتُسبى الذريةُ، وتَدقهم الْفتْنَةُ كَما تَدق النار الْحطَب، وكَما تَدق الرحى بِثفَالِها، ويتَفَقهون لِغَيرِ اللهِ، ويتَعلمون لِغَيرِ العمل، ويطْلُبون الدنْيا بِأَعمال الآخرة**».

وفي رواية الكليني بعد ذلك أن سيدنا عليا بعد خطبته تلك أَقْبلَ بوجهه وحولَه نَاس من أَهل بيته وخَاصته وشيعته فَقَالَ: قَد عملَت الْولاةُ قَبلي أَعمالا خَالَفُوا فيها رسولَ الله - صلى ا عليه وآله - متَعمدين لِخلافه نَاقضين لِعهده مغَيرِين لِسنته، ولَو حملْتُ الناس علَى تَركها وحولْتُها إِلَى مواضعها وإِلَى ما كَانَتْ في عهد رسول الله - صلى ا عليه وآله - لَتَفَرقَ عني جنْدي حتى أَبقَى وحدي أَو قَليلٌ من شيعتي الذين عرفُوا فَضلي وفَرض إِمامتي من كتَابِ الله عز وجل وسنة رسول الله - صلى ا عليه وآله - ... فذكر ما غُير من السنة وترك سيدنا علي رده مخافة أن ينصرف الناس عن عسكره، إلى أن قال: فَكَذبوا الله وكَذبوا رسولَه وجحدوا كتَاب الله الناطقَ بِحقنَا ومنَعونَا فَرضاً فَرضه الله لَنَا. ما لَقي أَهلُ بيت نَبِي من أُمته ما لَقينَا بعد نَبِينَا - صلى ا عليه وآله - والله الْمستَعان علَى من ظَلَمنَا، ولا

وهو غير سليم العامري الذي كان من موالي بني أمية وروى عن عمر وروى عنه عبد الله بن مسلم، وغير الذي روى عن حذيفة وروى عنه الأعمش[1].

وقد ذكر محمد بن إسحاق النديم سُليمًا وكتابه في كلامه عن أخبار فقهاء الشيعة وما صنفوه من كتب؛ حيث قال: «من أصحاب أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ سُليم بن قيس الهلالي، وكان هاربا من الحجاج لأنه طلبه ليقتله، فلجأ إلى أبان بن أبي عَيَّاش فآواه، فلما حضرته الوفاة قال لأبان: إن لك علي حقا وقد حضرتني الوفاة يا بن أخي، إنه كان من أمر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كيت وكيت، وأعطاه كتابا. وهو كتاب سُليم ابن قيس الهلالي المشهور رواه عنه أبان بن أبي عياش لم يروه عنه غيره. وقال أبان في حديثه: وكان [سليم بن] قيس شيخا له نور يعلوه. وأول كتاب ظهر للشيعة كتاب سُليم بن قيس الهلالي، رواه أبان بن أبي عياش لم يروه غيره»[2].

ولقد اعتنيت فيما سلف بدراسة نشأة التشيع وتطوره في تاريخ الإسلام، ثم بظهور

حولَ ولا قُوةَ إلا بِالله الْعلي الْعظيم.

أقول: وهذه الزيادة لا أصل لها ولا تعرف في مرويات أهل السنة، ولا تشبه المحققَ الثابت عنه ـ كرم ا وجهه ـ في حق إخوانه الراشدين ـ رضي ا عنهم جميعا. وقد جاء صدر هذه الخطبة فحسب في ذم اتباع الهوى وطول الأمل فيما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة ـ ١/ ٥٣٠. بإسناده عن زياد بن أبي الجعد، عن مهاجر العامري، عن علي ـ عليه السلام.

[1] - راجع البخاري: التاريخ الكبير ـ ٤/ ١٣١. وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل – ٤/ ٢١٣، ٢١٦. وابن حبان: الثقات ـ ٤/ ٣٣٠، ٣٣١. فإنهم جميعا فصلوا بين الراويين، وأضاف ابن أبي حاتم ترجمة مستقلة لسليم بن قيس العامري وراجع رواية الأول واسمه سليم بن حنظلة عن عمر في مصنف ابن أبي شيبة ـ ٦/ ٦٦، ٧/ ٩٥. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم ـ ١/ ٥٤. وراجع رواية سليم العامري عن حذيفة في كتاب الدعاء لأبي عبد الرحمن محمد بن فضيل الضبي (ت١٩٥هـ) ـ ص ٣٢٧. وفي مصنف ابن أبي شيبة ـ ٧/ ١٣٩. وفي حلية الأولياء ـ ١/ ٢٨١. وقد وجدت لسليم العامري أيضا رواية عن أبي الدرداء، وروى عنه ثور، في كتاب الزهد لهناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣هـ) ـ ٢/ ٥٨٢.

[2] - النديم: الفهرست ـ ص ٢٧٥.

المذهب الاثنا عشري وبلورة أسسه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٦٠ إلى ٣٢٩ هـ المسماة في تاريخ الشيعة الإمامية بفترة الغيبة الصغرى؛ فوقفني البحث على هذا الكتاب، وعلى مكانته في تاريخ الاثنا عشرية، أعني اهتمامهم به واعتمادهم على ما احتواه من الأخبار في الاستدلال والاحتجاج على مخالفيهم من فرق المسلمين من أهل السنة والشيعة على حد سواء؛ فأردت أن أتبين حقيقته وفق منهج علمي موضوعي ..

وأرى أن الكلام على وجه الاختصار عن كتاب سليم بن قيس الهلالي ـ بعد الإشارة إلى مكانته عند القوم، ووصف موضوعه، والتعريف بمن ينسب إليه تأليفه ـ لازم في ثلاثة وجوه:

أولها: بيان قول من طعن فيه من الشيعة أنفسهم.

والثاني: بيان حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب عند من وَثَّقَهُ أو ذَكَرَه من الاثنا عشرية. وأنا لن أحاكم هذه الأسانيد إلى قواعد المحدثين من أهل السنة وكلامهم في الرجال فحسب؛ بل سأضم إلى ذلك ما تحصَّل لديَّ فيها من كلام محدثي الاثنا عشرية أنفسهم، وما انتهى إليه نظري في كتبهم أيضا[1].

والثالث: ملاحظات تتعلق بالنقد الداخلي لبعض متون مرويات الكتاب.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ..

---

[1] - لأننا إذا قلنا في رواتهم: إنهم روافض مبتدعة، والمبتدع لا تقبل روايته إذا كان داعية، أو إذا تعلق ما يرويه بأصل بدعته. فهم يقولون أيضا في رواتنا: إنهم نواصب منحرفون عن آل الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم. وهكذا لا نقبل منهم ولا يقبلون منا.

أ ـ طعن الشيعة في كتاب سليم:

أما الذين طعنوا في الكتاب؛ فأهمهم الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت٤١٣هـ) في آخر كتابه «**تصحيح اعتقادات الإمامية**»، في الكلام عن الأحاديث المختلفة؛ حيث علق على استشهاد الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي (ت٣٨١هـ) بحديث من كتاب سُليم بن قيس فيه بيان أسباب الاختلاف في الأحاديث المروية عن النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وبيان خصوصية سيدنا علي في الخلوة به للتعلم منه، وأنه ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وضع يده على صدره ودعا الله ـ تعالى ـ أن يملأ قلبه علما وفهما ونورا وحكمة، وبيان أن الأئمة اثنا عشر مع ذكر أسمائهم إلى الباقر فقط، ثم حكاية لقاء سليم للحسن والحسين وعرض هذا الحديث عليهما، وأنهما صدقا سليما وشهدا بأنهما حضرا أباهما وهو يحدثه به، ثم عَرضُ سُليمٍ الحديثَ نفسه على علي بن الحسين في حضور ابنه محمد الباقر؛ فأقرَّ كُلٌّ منهما بأن جده أقرأه الحديث وهو صبي. وفيه بعد ذلك أن أبان بن أبي عياش الراوي عن سُليمٍ قد عرض الحديث على علي بن الحسين ثم عرضه على الباقر بعد موت أبيه؛ فشهدا جميعا بصدق سُليمٍ في هذا الحديث الذي رواه عن أمير المؤمنين [1].

---

[1] - انظر الشيخ الصدوق: الاعتقادات ـ ص ١١٨: ١٢٣. وهو بعض الحديث العاشر من كتاب سـليم ـ ص ١٨١: ١٩٠. والحديث أخرجه الكليني فذكر منه أسباب الاختلاف، وخصوصية علـي بـالخلوة ودعاء النبي ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ له فقط، من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عـن أبيـه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم: الكافي ـ ١/ ٦٢ (كتاب فضل العلم ـ باب اختلاف الحديث ـ حديث رقم ١). وأخرجه الصدوق بسياقة الكلينـي، مـن طريق أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عـن إبـراهيم بـن عمـر اليماني، وعمر بن أذينة، عن أبان: كتاب الخصال ـ ٢٥٥/١: ٢٥٧. (باب الأربعـة ـ حـديث رقـم ١٣١). وأخرجه ابن أبي زينب النعماني(المتوفى في حدود ٣٦٠هـ) بإسناد لـه (أغلب الظن عندي أنه مركب مصنوع، وسيأتي بيان ذلك) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم. فـذكر الحـديث بخلاف يسير في ألفاظه عما أورده الصدوق في الاعتقادات، إلى الكلام عن الأئمة الاثني عشـر مثبتـا أسماءهم إلى محمد الباقر، وذاكرا أن النبي ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ سماهم لعلي ـ عليه السلام

قال الشيخ المفيد: «وأما ما تعلق به أبو جعفر ـ رحمه الله ـ من حديث سُليم الذي رجع فيه إلى الكتاب المضاف إليه برواية أبان بن أبي عيَّاش؛ فالمعنى فيه صحيح، **غير أن هذا الكتاب غير موثوق به، وقد حصل فيه تخليط وتدليس؛ فينبغي للمُتَدَيِّن أن يجتنب العملَ بكُلِّ ما فيه، ولا يُعَوِّلَ على جُملته والتقليد لروايته، ولْيَفْزَعْ إلى العُلماء فيما تَضَمَّنه من الأحاديث لِيُوقفوه على الصحيح منها والفاسد**»[1].

إن الشيخ المفيد لا ينفي أصل الكتاب المنسوب لسُليم برواية أبان بن أبي عياش؛ لكنه ينفي الثقة بكل ما فيه لما حصل فيه من التخليط والتدليس، وهو يرى أن الكتاب مشتمل على روايات فاسدة غير صحيحة.

أما ابن الغضائري أحمد بن الحسين بن عبيد الله[2]؛ فيصرح بأن كتاب سليم موضوع مختلق بلا مرية؛ حيث يقول عن سليم: «وينسب إليه هذا الكتاب المشهور وكان أصحابنا يقولون: إن سُلَيمًا لا يعرف ولا ذكر في خبر. وقد وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه، ولا من رواية أبان بن أبي عياش. وقد ذكر ابن عقدة في رجال

ـ رجلا رجلا: الغيبة ـ ص ٧٥: ٨١ على نحو ما في كتاب سليم المطبوع.

[1] - المفيد: تصحيح اعتقادات الإمامية ـ ص ١٤٩، ١٥٠.

[2] - وهو من كبار شيوخهم في الجرح والتعديل من رفاق النجاشي وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في السماع من أبيه الحسين بن عبيد ا بن الغضائري. وأحمد بن الحسين هو المراد بابن الغضائري عند الإطلاق في كتب الرجال لا أبوه. ومن كتبه **«كتاب الضعفاء»** الذي وجده جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس (ت٦٧٣هـ) فأدرجه موزعا له في كتابه **«حل الإشكال في معرفة الرجال»** الذي ألفه عام (٦٤٤هـ). والطريق إلى ما ذكره ابن الغضائري الآن عبارة عما أدرجه العلامة الحلي وابن داود في رجاليهما وأخيرا ما أدرجه القهبائي في **«مجمع الرجال»** مما جرده أستاذه التستري عن كتاب **«حل الإشكال»** وجعله كتابا مستقلا .. انظر محاضرات آية ا جعفر السبحاني: كليات في علم الرجال ـ ص ٦٩، ٧٠. على شبكة الإنترنت بموقع الجامعة الإسلامية: http://uofislam.hostme.com

أميرالمؤمنين ـ عليه السلام ـ أحاديث عنه. **والكتاب موضوع لا مرية فيه**، وعلى ذلك علامات فيه تدل على ما ذكرناه:

منها: ما ذكر أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت[1].

ومنها: أن الأئمة ثلاثة عشر وغير ذلك.

وأسانيد هذا الكتاب تختلف تارة برواية عمر بن أذينة، عن إبراهيم بن عمر الصنعاني، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم. و (تارة) يروى عن عمر عن أبان بلا واسطة[2]». وقال في أبان بن أبي عياش: «ونسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس إليه»[3].

وقد حاول الشيخ أبو القاسم الخوئي أن يدفع ثبوت هذه الدلائل على وضع كتاب سليم بثلاثة وجوه:

أولها: أن كتاب ابن الغضائري الذي جاءت فيه هذه الإشارة لم تثبت نسبته إليه.

والثاني: أن هذا الحديث المصرح بأن الأئمة ثلاثة عشر لم يصل إلينا فيما طالعه هو

---

[1] - موضع الانتقاد هنا أن محمد بن أبي بكر ولد في حجة الوداع، كما نقله الخوئي في معجمه ـ ١٥/ ٢٤١ (ترجمة رقم ٩٩٩٠) عن الشيخ الطوسي، وعلى هذا لم يكن محمد بن أبي بكر قد بلغ الثالثة من عمره عند وفاة والده الصديق ـ رضي ا عنه. وموضع الانتقاد هذا وارد في الحديث السابع والثلاثين من كتاب سليم ـ ص ٣٤٩، ٣٥٠ حيث يروي سليم كلاما قاله محمد بن أبي بكر لأبيه قبل وفاته؛ فأخزى ا من وضعه واختلقه زورا وبهتانا .. قال: «فقلت له لما خلوت به: يا أبه، قل: لا إله إلا ا . فقال: لا أقولها أبدا ولا أقدر عليها؛ حتى أرد النار وأدخل التابوت. فلما ذكر التابوت ظننت أنه يهجر؛ فقلت له: أي تابوت؟ فقال: تابوت من نار مقفل بقفل من نار، فيه اثنا عشر رجلا: أنا وصاحبي هذا. قلت: عمر؟ قال: نعم، فمن أعني؟ وعشرة في جب في جهنم عليه صخرة، إذا أراد ا أن يسعر جهنم رفع الصخرة ... ألصقْ خَدي بالأرض. فألصقتُ خَده بالأرض، فما زال يدعو بالويل والثبور حتى غمضته».

[2] - الكلام عن أسانيد الكتاب هو موضوع الفقرة التالية من هذا البحث.

[3] - عن العلامة الحلي: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال ـ ص ١٦٢، ١٦٣.

نفسه، أو طالعه الحر العاملي صاحب «الوسائل» من نسخ كتاب سُليم.

والثالث: ما نقله عن الفاضلين: التفرشي من هامش النقد، والميرزا الاسترابادي من رجاله الكبير؛ حيث صرحا بأن الذي وصل إليهما من نسخة هذا الكتاب فيه أن عبد الله ابن عمر وعظ أباه عند موته[1]. وفيه أن الأئمة ثلاثة عشر من ولد إسماعيل، وهم رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ مع الأئمة الاثني عشر[2]. ولا محذور عندهم في أحد هذين.

وقد حاول الخوئي بعد ذلك تعزيز هذا الوجه الأخير بما أورده من روايات النعماني وغيره من كتاب سُليم، مما يفيد أن الله ـ تعالى ـ اختار من أولاد إسماعيل ثلاثة عشر هم الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ والأئمة الاثنا عشر. وهذه المحاولة ليس وراءها كبير فائدة؛ لأن المطبوع المتداول الآن من كتاب سليم مشتمل بالفعل على ما انتقده ابن الغضائري، وعلى ما حاول التفرشي والميرزا والحر العاملي التعمية به، وتمسك به الخوئي في دفاعه عن كتاب سليم.

وقد قال العلامة الحلي معلقا على ما نقله من كلام ابن الغضائري «والوجه عندي الحكم بتعديل المشار إليه والتوقف في الفاسد من كتابه»[3]. وهذا يعني أن الكتاب في زمانه كان مشتملا على الخبر المذكور فيه أن الأئمة ثلاثة عشر.

وفي «**بحار الأنوار**» حديث طويل من كتاب سليم برواية أبان عن سليم عن سلمان الفارسي، وفيه أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال: «إن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة فاختار رجلين: أحدهما أنا فبعثني، والآخر علي بن أبي طالب. وأوحى إلي

---

[1] - وهذا وارد في كتاب سليم المطبوع بين أيدينا بالفعل، وذلك أن عليا ذكر ابن عمر بأنه قال لأبيه عند موته: فما يمنعك أن تستخلفه؟ قال الصحيفة التي كتبناها بيننا، والعهد في الكعبة في حجـة الـوداع .. انظر كتاب سليم ـ ص ٢٠٦.

[2] - انظر كتاب سليم ـ ص ٢٠١، ٢٥٣، ٢٩٩.

[3] - العلامة الحلي: خلاصة الأقوال ـ ص ١٦٣.

أن أتخذه أخا وخليلا ووزيرا ووصيا وخليفة ...، وإنَّ الله نظر نظرة ثانية **فاختار بعدنا اثني عشر وصيا من أهل بيتي**، فجعلهم خيار أمتي واحدا بعد واحد مثل النجوم في السماء ...»[1]. وقال المجلسي في التعليق عليه: «قوله: **فاختار بعدنا اثني عشر**، لعله كان بعدي فصحف، أو كان أحد عشر وعلى تقدير صحة النسخة يحتمل أن يكون المراد بقوله ـ صلى الله عليه وآله ـ بعدنا بعد الأنبياء أو يكون الاثنا عشر بضم أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ مع الأحد عشر تغليبا، وهذا أحد وجوه القدح في كتاب سليم بن قيس مع اشتهاره بين أرباب الحديث. وهذا لا يصير سببا للقدح، إذ قلما يخلو كتاب من أضعاف هذا التصحيف والتحريف، ومثل هذا موجود في الكافي وغيره من الكتب المعتبرة كما لا يخفى على المتتبع»[2].

أقول: وهذا الحديث هو المشار إليه في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب المعروف بابن برينة في رجال النجاشي الذي قال فيه: «كان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس أبي الحسين بن الشيبة العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتابا وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي أن الأئمة اثنا عشر من ولد أميرالمؤمنين ...، وكان هذا الرجل كثير الزيارات، وآخر زيارة حضرها معنا يوم الغدير، سنة أربعمائة بمشهد أمير المؤمنين ـ عليه السلام»[3].

---

[1] - وهذا هو الحديث الخامس والأربعون من كتاب سليم ـ ٣٧٩: ٣٨٣.

[2] - العلامة محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢٢/ ١٤٨: ١٥٠. ومن هذا أخذ محمد باقر الأنصاري تعليقه في كتاب سليم ـ ص ٣٨٠ حيث قال: التصحيف إما في (بعدنا) وأنه كان في الأصل (بعدي)، أو في (اثني عشر) وأنه كان في الأصل (أحد عشر).

[3] - عن الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٢٠/ ٢٧٦.

وبذلك يكون الخبر الذي أشار إليه ابن الغضائري موجودا في كتاب سُليم قبل نهاية القرن الرابع الهجري، وكان موجودا في زمان العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وفي زمان محمد باقر المجلسي (ت١١١٠هـ)، وهو بعد ذلك في النسخة المطبوعة المتداولة الآن.

والشيخ أبو القاسم الخوئي كان قد ذهب في أول أجزاء معجمه أيضا إلى القطع بنفي نسبة «**كتاب الضعفاء**» أو «**الرجال**» لابن الغضائري أحمد أو لأبيه الحسين بن عبيد الله برغم أنها ثابتة للابن عند مثل ابن طاووس والعلامة وابن داود؛ بل هو رأي أكثر علماء الرجال الاثنا عشرية من زمان ابن طاووس. وقد اعتمد الشيخ الخوئي على أن الكتاب لم يرد في إجازة العلامة الحلي، ولم يذكره النجاشي والشيخ الطوسي برغم ذكرهما لابن الغضائري في عدد من المواضع، وقد نقل النجاشي عنه في ترجمة الخيبري قولا غير مطابق لما جاء في ترجمة الخيبري بالكتاب المنسوب لابن الغضائري. وأضاف إلى ذلك بعض الاختلافات في النقل عنه، واختصاص بعض نسخه بتراجم لا توجد في بقية النسخ[1].

أقول: عدم ورود الكتاب في إجازة العلامة الحلي لا يلزم عنه عدم إقراره بثبوته، ولا أن الكتاب غير ثابت في نفسه عند غيره، والظاهر خلاف ذلك في اعتماد العلامة على كتاب ابن الغضائري في الخلاصة، والخوئي نفسه يسلم بذلك ويذكره غير مرة.

وأما عدم ذكر الكتاب عند النجاشي والشيخ الطوسي؛ فلا شيء فيه لأنهما معاصران لابن الغضائري، وقد تكون الشبهة قوية لو أنهما ترجما له وذكرا جميع كتبه مع إهمال ذكر هذا الكتاب؛ لكنهما لم يخصاه بترجمة وإن ذكراه في بعض المواضع ونقلا بعض أقواله في الرجال. وقد تكون الشبهة قوية أيضا لو كان الكلام عن نفي نسبة الكتاب للوالد الحسين بن عبيد الله بن الغضائري فقط، وهو المترجم له عند النجاشي والشيخ اللذين لم يذكرا الكتاب بين كتبه، وقد ذكر الخوئي ورود الكتاب في إجازتي الشهيد الثاني زين

[1] - راجع الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١/ ٩٥، ٩٦.

الدين بن علي العاملي والآغا حسين الخونساري منسوبا إلى الحسين بن عبيد الله الوالد؛ لكنَّ المحقق الشيخ أبا الهدى الكلباسي جمع عددا من الشواهد والقرائن على أن الكتاب من تأليف الابن أحمد بن الحسين[1].

وإذا نقل النجاشي في ترجمة الخيبري عن ابن الغضائري أنه «ضعيف في مذهبه»، وهو غير مطابق لما في نسخة الكتاب التي طالعها أبو القاسم الخوئي وفيها أنه «ضعيف الحديث غالي المذهب»؛ فليس بين القولين كبير اختلاف ولا تناقض، وذلك لا يعني أن الكتاب لم يكن في زمان النجاشي، والتفاوت بين النسخ أيضا وارد، وقلما نجد كتابا تتطابق نسخه مع كثرتها، ولم يقل أحد من أهل التحقيق قط: إن الاختلاف في العبارة بين نسخ الكتاب الواحد دليل على وضعه واختلاقه! ولعل النجاشي قد نقل عنه مشافهة أو أخذ من مسودات كتابه لما كان بينهما من الصداقة والخلطة والصحبة في الطلب، كما ذكر صاحب الذريعة، وأشار إليه آية الله جعفر السبحاني في نقده لرأي الشيخ الخوئي؛ حيث ذكر للقوم خمسة آراء تبين مواقفهم من كتاب ابن الغضائري، ووصف من بينها رأي الشيخ الخوئي ومن قبله صاحب الذريعة آغا بزرگ الطهراني في نفي نسبة الكتاب لابن الغضائري بأنه في غاية التفريط، وقال: وما ذكره صاحب معجم رجال الحديث ـ دام ظله ـ من قصور المقتضى وعدم ثبوت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه غير تام، لأن هذه القرائن تكفي في ثبوت النسبة، ولولا الاعتماد عليها للزم رد كثير من الكتب غير الواصلة إلينا من طرق الرواية والإجازة. وعلى الجملة لا يصح رد الكتاب بهذه الوجوه المَوْهُونَة[2].

والآراء التي ذكرها بعد ذلك لشيوخ طائفته أحدها: ما يقطع بثبوت نسبة الكتاب لابن الغضائري، ويعتمد أقواله إلا فيما يخالف توثيق النجاشي والشيخ الطوسي. والثاني: أن كتاب الضعفاء هو لابن الغضائري، غير أن تضعيفه وجرحه للرواة والمشايخ لم يكن

---

[1] - راجع الكلباسي: سماء المقال ـ ١/ ٧٦ وما بعدها.

[2] - انظر جعفر السبحاني: كليات في علم الرجال ـ ص ٧٨، ٧٩.

مستندا إلى الشهادة والسماع، بل كان اجتهادا منه عند النظر إلى روايات الأفراد ومحاكمتها إلى رؤيته واعتقاده الشخصي. والثالث: أن الكتاب من عصر المجلسي اشتهر بأن أقواله غير معتبرة للتسرع في تضعيف الأجلَّة. وهذا الرأي وصفه السبحاني بأنه في غاية الإفراط، وأنه كلام قشري لم ير مثله في دقة النظر. والرابع: أن أقوال ابن الغضائري في التضعيف غير معتبرة؛ لأنه كان جراحا كثير الرد على الرواة، وقليل التعديل والتصديق بهم، ومثل هذا يعد خرقا للعادة وتجاوزا عنها.

والشيخ أبو القاسم الخوئي ـ فيما يبدو لي ـ لم يبلغ تمام الاقتناع بكلام نفسه في فساد نسبة كتاب الرجال لابن الغضائري، ولا في زعمه أن ما أخذ على كتاب سُليم لا وجود له ولم يصل إلينا؛ فختم مناقشته لما أورده ابن الغضائري بقوله: «وبما ذكرناه يظهر أن ما نسبه ابن الغضائري إلى كتاب سُليم بن قيس من رواية أن الأئمة ثلاثة عشر لا صحة له. غايةُ الأمر أن النسخة التي وصلت إليه كانت مشتملة على ذلك، وقد شهد الشيخ المفيد أن في النسخة تخليطا وتدليسا، وبذلك يظهر الحال فيما ذكره النجاشي في ترجمة هبة الله بن أحمد بن محمد من أنه عمل كتابا لأبي الحسين العلوي الزيدي وذكر أن الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين ـ عليهم السلام ـ واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أن الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين ـ عليه السلام. وأما وعظ محمد بن أبى بكر أباه عند موته، فلو صح؛ فهو، وإن لم يمكن عادة، إلا أنه يمكن أن يكون على نحو الكرامة وخرق العادة. وعلى ذلك فلا وجه لدعوى وضع كتاب سليم بن قيس أصلا»[1]!!

أقول: إن الكلام عن إمكان ثبوت المعجزات والكرامات مقبول على وجه العموم؛ لكن ادعاء نقل خرق العادة على التعيين لا تقوم له قائمة بخبر الواحد عندهم ولا بخبر الراوي الضعيف المتهم في قول من يثبت العلم بخبر الواحد الثقة من أهل السنة، وهل يجوز

---

[1] - الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٩/ ٢٣٠: ٢٣٤.

لعاقل أن يصدق خبر أبان بن أبي عياش على ما كان عليه من ضعف الرواية وتهمة الكذب بالاتفاق، عن سليم بن قيس بالغا ما بلغ حاله من الوثاقة والعدالة، في أن محمد ابن أبي بكر وعظ أباه، وناقشه فيما أجابه به، ووصف كلامه بأنه هجر من تخليط الاحتضار، ثم ألصق خده بالأرض حتى غمضه، ثم نقل الحادثة كلها لعمر وعائشة فنهياه عن ذكرها؛ على حين أن محمد بن أبي بكر آنذاك طفل لم يبلغ الثالثة من عمره؟!

ب ـ حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب:

أما الأسانيد إلى كتاب سُليم بن قيس؛ فلا وجود لها ـ فيما أعلم ـ في المصادر السنية، ولا تعرف إلا من طريق الشيعة الاثنا عشرية. وأول ما تجب الإشارة إليه أن سُليما كانت له روايات حديثية في كتب الشيعة الاثنا عشرية لم تؤثر من طريق كتابه[1]؛ بل إنني لم أر محمد بن الحسن الصفار (ت٢٩٠هـ)، وهو صاحب أقدم مصدر شيعي بين أيدينا فيه ذِكْرُ رواياتِ تحديد الأئمة باثني عشر إماما[2]، يشير إلى كتاب سُليم وقد أخرج حديثه في بضعة مواضع[3].

---

[1] - وقد سبق ذلك في كلام ابن الغضائري، وأكده أبو القاسم الخوئي أيضا في معجمه ـ ٩/ ٢٣٦ بما قاله الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب في «**معالم العلماء**» ـ ص ٥٨ «سليم بن قيس الهلالي صاحب الأحاديث له كتاب». وقد جمع الأنصاري ـ كما أشرت سابقا ـ مستَدركًا فيه ثمانية وعشرون خبرا من الموسوعات الحديثية، وزعم أنها في الأصل من كتاب سليم الذي لم يكن معروفا بالتحديث ولم يؤثر عنه سوى كتابه الذي رواه عنه أبان، وهو بذلك يطعن ـ من حيث لا يدري ـ في وثاقة جميع النسخ التي اعتمد عليها في تحقيق الكتاب، ويشير إلى أنها ناقصة لا تمثل صورته الكاملة!!

[2] - راجع الصفار: بصائر الدرجات ـ ص ٣٠٠، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٩٢.

[3] - راجع الصفار: بصائر الدرجات ـ ص ٤٧ من طريق محمد بن أسلم، عن عمر بن أذينة، عن أبان، عن سليم. والخبر مذكور في حكاية تسليم أبان الكتاب لابن أذينة في مفتتح كتاب سليم ـ ص١٣٣.

وراجع البصائر ـ ص ١٠٣ من طريق الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. ومتنه ضمن الحديث السابع من كتاب سليم ـ ص ١٦٩.

وراجع البصائر ـ ص ٢١٨ وهو بإسناد الأول سواء بسواء، ومتنه أقرب ما يكون إلى ما جاء في الحديث العاشر من كتاب سليم ـ ص ١٨٣، وقد ورد بعضه في الحديث الرابع ـ ص ١٤٧ وفي الحديث الحادي والثلاثين ـ ص ٣٣١.

ولا يوجد في هذه المواضع السابقة من البصائر ذكر لعدد الأئمة.

وفي كتاب البصائر موضع رابع من طريق سليم، وهو الوحيد الذي ذكر فيه أسماء الأئمة إلى علي ابن الحسين، وقال: ثم ثمانية من بعده واحدا بعد واحد. فيكون حاصل العدد اثني عشر إماما؛ لكن الرواية في المطبوع من البصائر ـ ص ٣٩٢ من طريق علي بن جعفر الحضرمي، عن سليم الشامي

وكذلك فعل الكليني، وهو صاحب أقدم مصدر شيعي بين أيدينا فيه روايات تذكر أسماء الأئمة الاثني عشر، وقد أخرج حديث سُليم في موضعين من روضة الكافي[1]، وفي اثني عشر موضعا من الكافي ولم يذكر الكتاب قط[2]. وكل منهما روى عن سُلَيمٍ روايةً واحدةً

أنه سمع عليا. وأشار مصححه إلى أنه في بحار الأنوار سليم ابن قيس الشامي. وقد راجعته فوجدته كما ذكر في البحار - ٢٦/ ٧٩. وإنني لم أر في غير هذا الموضع رواية لعلي بن جعفر الحضرمي عن سليم بن قيس الهلالي. ولم أجد ترجمة لهذا الحضرمي أيضا. ولقد استكشفت روايات سليم جميعا في كتاب بحار الأنوار عن طريق الحاسب الآلي؛ فما وجدت المجلسي يعزو هذه الرواية لغير كتاب بصائر الدرجات للصفار؛ لكن متن الرواية مما اشتمل عليه الحديث السابع والثلاثون من كتاب سليم - ٣٥١، ٣٥٢ بخلاف يسير تقدم فيه عجز رواية البصائر.

[1] - راجع له: روضة الكافي - ص ٥٠ حديث رقم ٢٠ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم. وهو الحديث الثامن عشر من كتاب سليم - ص ٢٦١.

وفي روضة الكافي - ص ٢٨٣ حديث رقم ٥٤١ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. وفيه رواية سلمان الفارسي - رضي ا عنه - لقصة بيعة السقيفة، وأن إبليس هو أول من بايع أبا بكر - رضي ا عنه - على منبر رسول ا - صلى ا عليه وآله وسلم - في صورة شيخ كبير متوكئ على عصا. وقد جاء ذلك في الحديث الرابع من كتاب سليم - ص ١٤٣: ١٤٥.

[2] - راجع له: الكافي - ١/ ٤٤ من طريق محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن حماد ابن عيسى، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه ضمن الحديث الثامن عشر من كتاب سليم - ص ٢٦١.

وفيه - ص ٤٦ من طريق محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى. ومن طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه. جميعا عن حماد بن عيسى، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه هو صدر الحديث الثامن عشر من كتاب سليم - ٢٦١ يسبق ما رواه الكليني في الموضع السابق مباشرة. ولو كان الكليني يروي من كتاب سليم؛ فلماذا ذكر طريق علي بن إبراهيم في إسناد روايته الثانية دون الأولى؟!

وفيه - ص ٦٢ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم ابن عمر اليماني، عن أبان، عن سليم. وهو الحديث الذي انتقد المفيد احتجاج الصدوق به، وهو بعض الحديث العاشر من كتاب سليم - ص ١٨١، ١٨٢، وقد سبق أن ذكرت أن الصدوق أخرجه في

«**الخصال**» من طريق حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني وعمر بن أذينة كليهما، عن أبان.

وفيه ـ ص ١٩١ بإسناده في الموضع السابق عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سـليم مباشـرة، وهكذا أخرجه الصفار في البصائر ـ ص ١٠٣ من طريق إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. ومتنـه ضمن الحديث السابع من كتاب سليم ـ ص ١٦٩.

وفيه ـ ص ٢٩٧ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم ابن عمر اليماني وعمر بن أذينة كليهما، عن أبان، عن سليم. وهو صدر وصية أمير المـؤمنين علـي الواردة في كتاب سليم ـ ص ٤٤٤: ٤٤٧. الحديث التاسع والستون ضمن التتمة التي أضـافها محمـد باقر الأنصاري على طبعة النجف من إحدى نسخ الكتاب التي اعتمدها في تحقيقه، وسيأتي الكلام علـى هذه الوصية في نقد مضمون الكتاب ـ إن شاء ا تعالى.

وفيه ـ ص **٥٢٩** وقد ذكر الكليني لحديث هذا الموضع خاصة ثلاثة طرق: أولها: طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان، عـن سـليم. والثاني: طريق محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. والثالث: طريق علي بن محمد، أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. ومتنه بعض قصة ذكر عبد ا بن جعفر الطيار نص الرسول ـ صلى ا عليه وآلـه وسـلم ـ على الأئمة الاثني عشر، وذكر أسمائهم إلى الباقر، في مجلس معاوية!! والقصة بتمامها فـي الحـديث الثاني والأربعين من كتاب سليم ـ ص ٣٦١: ٣٧٠.

وفيه ـ ص ٥٣٩ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان، عن سليم. وهو آخر الحديث الثامن عشر من كتاب سليم ـ ص ٢٦٥.

وفي الجزء الثاني من الكافي ـ ص ٣٢٣ من طريق عدة رواة منهم علي بن إبراهيم، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن عثمان بن عيسى، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. وهذا هـو الحـديث التاسع والثمانون في مجموعة الأخبار التي أضافها محمد باقر الأنصاري تحت عنوان «**المستدرك مـن كتاب سليم**» ـ ص ٤٧٦ بزعم أنها كانت جزءا من كتاب سليم.

وفيه ـ ص ٣٩١ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن ابن أذينة، عن أبان، عن سليم. وهو الحديث السادس والثمانون من مستدرك الأنصاري ـ ٤٧٠.

وفيه ـ ص ٤١٤ بإسناد الموضع السابق نفسه. وهو ضمن الحديث الثامن من كتاب سليم ـ ص ١٧٧، ١٧٨.

وفي الجزء الثامن من الكافي ـ ص ٥٨ من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم. وهو تكرار حديثه في الموضع الأول من روضة الكافي، وهو الحديث الثامن عشر من كتاب سليم ـ ص ٢٦١.

فقط فيها بيان عدد الأئمة الاثني عشر، وعلى حين وقفت رواية الصفار عند بيان اسم علي بن الحسين، وقفت رواية الكليني عند اسم محمد الباقر[1].

أما أول مصدر شيعي اثنا عشري ـ فيما أعلم ـ ذكر كتاب سُلَيم بن قيس، وصرَّح بالنقل عنه، وذكر إسناده إلى الكتاب؛ فهو «**كتاب الغيبة**» لتلميذ الكليني، محمد بن إبراهيم النعماني (المتوفى في حدود ٣٦٠هـ)، الذي زعم أنه «ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة ـ عليهم السلام ـ خلاف في أن كتاب سُليم بن قيس الهلالي أصل من أكبر كتب الأصول التي رواها أهل العلم من حملة حديث أهل البيت ــ عليهم السلام ـ وأقدمها؛ لأن جميع ما اشتمل عليه هذا الأصل إنما هو عن رسول الله ــ صلى الله عليه وآله ـ وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ والمقداد وسلمان الفارسي وأبي ذر، ومن جرى مجراهم ممن شهد رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وسمع منهما. وهو من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعَوِّل عليها ...»[2].

ولقد مضى من كلام الشيخ المفيد وابن الغضائري ما يعارض كلام النعماني، وكتاب سُليم ـ وإن كان خبره مشهورا ـ لم يبلغ هذه الدرجة من الوثاقة عند حملة العلم من الاثنا عشرية أنفسهم إلى انقضاء زمان المفيد وابن الغضائري على الأقل.

وفيه ـ ص ٣٤٣ من طريق علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم. وهو تكرار حديثه في الموضع الثاني من روضة الكافي، وهو الحديث الرابع من كتاب سليم ـ ص ١٤٣: ١٤٥.

[1] - ولو كان الصفار والكليني يرويان عن كتاب سليم كما زعم محققه الأنصاري لكان الأولى أن يذكرا إسنادهما للكتاب كما سيأتي بيانه من فعل النعماني في كتاب «**الغيبة**»، أو لذكر كل واحد منهما أصح أسانيده إلى كتاب سليم في كل ما روياه عنه، ولما رويا عنه بأسانيد مختلفة على النحو الذي بينته آنفا .

[2] - النعماني: الغيبة ـ ص ١٠١، ١٠٢.

أما أسانيد النعماني وطرقه لكتاب سُليم؛ فعجيبة من الأعاجيب؛ إذ يرويه عن الحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ابن عُقْدَة المتوفى ٣٣٢هـ)[١]، ومحمد بن همام بن سهيل (أبي علي الإسكافي المتوفى ٣٣٢ أو ٣٣٦هـ)[٢]، وعبد العزيز، وعبد الواحد ابني عبد الله بن يونس الموصلي[٣]، عن **رجالهم**، عن عبد الرزَّاق بن همام (ت٢١١هـ)، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس. وقال النعماني: وأخبرنا به من غير هذه الطرق هارون بن محمد قال: حدثني أحمد بن عبيد

---

[١] - راجع ترجمته عند الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد - ٥/ ١٤: ٢٢. وقد قدّم النعماني فيه القول بأنه لا يطعن عليه في الثقة، ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له .. ص ٢٥.

أقول: نعم، لا مطعن عليه في العلم بالحديث والرجال واتساع دائرة الحفظ والتصنيف. أما كونه ثقة؛ فذلك - حتى بغض الطرف عن تشيعه - موضع نظر، إن لم يكن موضع إنكار ورفض. والرجل كما جاء في تراجمه بكتب رجال أهل السنة إن لم يتجاسر على وضع المتون من عند نفسه؛ فآفته في الوجادات المجهولة التي يصنع لها الأسانيد صناعة، وينتحلها انتحالا، وكان يعطي نسخ الكتب لشيوخ لا يعرفونها ويغريهم بقراءتها ثم يرويها عنهم .. راجع ترجمته عند عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ): الكامل في ضعفاء الرجال - ١/ ٢٠٦. وعند محمد بن طاهر القيسراني (ت ٥٠٧هـ): تذكرة الحفاظ - ٣/ ٨٣٩. وعند سبط بن العجمي(ت ٨٤١هـ): الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث - ص ٥٢.

[٢] - راجع الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد - ٣/ ٣٦٥. وراجع الخوئي: معجم رجال الحديث - ١٥/ ٢٤٤، ٢٤٥. وقد ترجم له النجاشي والشيخ الطوسي في الرجال والفهرست فوثقاه، وقال النجاشي: شيخ أصحابنا ومتقدمهم له منزلة عظيمة، كثير الحديث. ثم ذكر رواية عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري فيها قصة دخول عم أبي المترجم له إلى الإسلام أول أسرته (واسمه مابنداذ)، ودعوته أخيه سهيلا إلى مذهبه، فلم يجبه حتى لقي عبد الرزاق بن همام الصنعاني في الحج؛ فأظهر له محبة آل رسول الله - صلى الله عليه وآله - وتعظيمهم، والبراءة من عدوهم، والقول بإمامتهم. قال أبو علي: أخذ أبي (همام) هذا المذهب عن أبيه (سهيل)، عن عمه (مابنداذ)، وأخذته عن أبي.

وهذه القصة ليس فيها تصريح ولا إشارة إلى وجود سلسلة يحتج بها محتج لإسناد مذهب أو كتاب بين محمد بن همام الإسكافي وعبد الرزاق الصنعاني.

[٣] - قال محقق الغيبة - ص٣٥، ٥٨: عبد الواحد بن عبد الله بن يونس الموصلي، أخو عبد العزيز، يكنى أبا القاسم، سمع منه التلعكبري سنة ٣٢٦هـ، وذكر أنه ثقة، كما في الخلاصة للعلامة الحلي.

الله بن جعفر بن المعلى الهمداني، قال: حدثني أبو الحسن عمرو بن جامع بن عمرو بن حرب الكندى قال: حدثنا **عبد الله بن المبارك** شيخ لنا كوفي ثقة قال: حدثنا عبد الرزَّاق ابن همام شيخنا، عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي. وذكر أبان أنه سمعه أيضا عن عمر بن أبي سلمة. قال معمر: وذكر أبو هارون العبدي أنه سمعه أيضا عن عمر بن أبي سلمة، عن سُليم[1].

وهذه الطرق لا يثبت بها شيء لما يلي:

١ ـ بين ابن عُقدة ومحمد بن همام الإسكافي وابني عبد الله بن يونس الموصلي شيوخِ النعماني، وعبد الرزَّاق بن همَّام مفازة، يشغلها في إسناده المتصل من جهة هارون بن محمد ثلاث وسائط. وقول النعماني «**عن رجالهم**» لا يغني شيئا، وفيه تلبيس بالإيهام بأنهم معروفون، أو بالاختصار لسبق ذكرهم، مع أنه لم يُقَدِّمْ غيرَ روايةٍ واحدةٍ لعبد الرزَّاق من غير طرقهم جميعا[2].

٢ ـ الإسناد المتصل من جهة هارون شِبْهُ الرِّيح، لا يُعرَفُ فيه هارونُ بن محمد ولا شَيخُه الهمداني في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة. أما عمرو بن جامع بن عمر (أبو الحسن الكوفي المتوفى في شوال ٣٣٠هـ)؛ فقد وجدت له ترجمة يتيمة في «**تاريخ دمشق**» للحافظ ابن عساكر، ذكر فيها أنه نزل دمشق فحدث عن عمران بن موسى الطرسوسي وأبي بكر أحمد بن منصور الرمادي، وروى عنه أبو الحسين الرازي وأبو سليمان بن زبر[3]. ومن البعيد أن يكون رابُعهم هو الإمامَ الزاهدَ عبدَ اللهِ بنَ المبارك

---

[1] - النعماني: الغيبة ـ ص ٦٨، ٦٩.

[2] - انظر السابق ـ ص ٣٩. وقد ذكر له بعد الروايات الخمس من كتاب سليم روايتين فقط من طريق علي بن الحسين (الذي رجح محقق الغيبة أنه ابن بابويه القمي) .. انظر الروايتين ـ ص ٨٥، ٨٦.

[3] - راجع ابن عساكر: تاريخ دمشق ـ ٤٥/ ٤٤٩: ٤٥١ ترجمة رقم ٥٣٢٠.

(ت١٨١هـ) الذي كان من شيوخ عبد الرزَّاق لا من تلاميذه[١]، وبين وفاته ووفاة عمرو بن جامع نحو قرن ونصف من الزمان؛ فإذا لم يكن الإمامَ الزاهد؛ فهو مجهول أيضا لا يعرف في رجال الشيعة ولا في رجال أهل السنة.

والذي يبدو لي أن مُرَكِّبَ هذه الأسانيد اعتمد على أنَّ عبدَ الرزَّاقِ كان معروفا بالميل إلى التشيع[٢]، وله في رواية جامع شيخه معمر إسناد فيه أبان بن أبي عَيَّاش عن سُليم بن قيس الحنظلي، فنسج ذلك دون أن يتنبه إلى أن معمر بن راشد الأزدي البصري الثقة الثبت الفاضل ليس من التشيع في قريب ولا بعيد[٣]، وإن عده الشيخ الطوسي في رجاله من

---

[١] - فعبد الرزاق له رواية عن ابن المبارك عند الترمذي، كما ذكر الحافظ أبو الحجاج المزي في تهذيب الكمال - ١٦/ ١٢، وتراه يروي عن ابن المبارك أيضا أخبار معمر كما في سير أعلام النبلاء للذهبي - ٧/ ٩. والمعروف أن معمرا هو الذي روى عن ابن المبارك في سنن أبي داود مع أنه من شيوخه، كما في تهذيب الكمال للمزي - ص ١٣. وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر - ٥/ ٣٣٥. وطبقات الحفاظ للسيوطي - ص ١٢٣.

[٢] - لكنه مع تشيعه لم يكن إماميا، وكان يقَدّم الشيخين ويفَضلُهما على نحو ما ذكرنا فيما سلف عن شريك بن عبد الله، وكان عبد الرزاق يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر، فرحمهما الله ورحم عثمان وعليا؛ من لم يحبهم فما هو بمؤمن، أوثق عملي حبي إياهم. ويقول: أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، كفى بي إزراء أن أخالف عليا - رضي الله عنه. انظر ترجمته بسير أعلام النبلاء للذهبي - ٩/ ٥٧٣، ٥٧٤. وقال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ - ١/ ٣٦٤: نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه؛ بل كان يحب عليا - رضي الله عنه - ويبغض من قاتله. ومن يراجع مواضع الترجمة له في كتب رجال أهل السنة؛ يجد كلاما فيمن روى عنه بأَخَرة لأنه عمي بعد المائتين، فكان إذا لقنوه تلقن، ولهذا قال عنه الإمام البخاري في **التاريخ الكبير** - ٦/ ١٣٠: «ما حدثَ من كتابه فهو أصح». ونقل الذهبي في **المغني في الضعفاء** - ٢/ ٣٩٣ عن ابن صالح أنه قال: «وجدتُ فيما روى الطبراني عن الدبري عنه أحاديث استنكرتُها فأحلْتُ أمرها على ذلك». وقال الذهبي بعد ذلك: «وبكل حالٍ لعبد الرزاق أحاديث ينفرد بها قد أُنْكرت عليه من ذلك الزمان؛ حتى إن أبا حاتم قال يكتب حديثه ولا يحتج به».

[٣] - وإن قيل: ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة عبد الرزاق في «**سير أعلام النبلاء**» أن أبا حامد بن الشرقي سئل عن حديث أبي الأزهر، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: نظر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى علي فقال: «**أنت سيد**

أصحاب الصادق، وروى لـه الكليني في الكافي رواية واحدة من طريق عبد الرزَّاق عنه عـن الزهري محمد بن مسلم[1]. وكذلك ابن عقـدة مـع توثيـق النعمـاني وغـيره لـه كـان زيـديا جاروديا حتى مات، على حد تعبير النجاشي والشيخ الطوسي[2]. وهذا الإسـناد لا تـدخل

في الدنيا، سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب ا ، وعدوك عـدوي، وعـدوي عـدو ا ؛ فالويل لمن أبغضك بعدي»؛ فذكر أنه باطل، وأن السبب فيه أن معمرا كان له ابن أخ رافضي، وكـان معمر يمكنه من كتبه فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر شيخا مهيبا لا يقدر أحـد علـى مراجعتـه؛ فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر. فإن الحافظ الذهبي نفسه علق على هذه الحكايـة قـائلا: «هذه حكاية منقطعة، وما كان معمر شيخا مغفلا يروج هذا عليه. كان حافظا بصيرا بحديث الزهـري» .. سير أعلام النبلاء ـ ٩/ ٥٧٥، ٥٧٦. لكن من العجيب أن الذهبي أبى تصحيح الحاكم لحديث أبـي الأزهر في المستدرك ـ ٣/ ١٣٨، وقال: «هذا وإن كان رواته ثقات؛ فهو منكر، ولـيس ببعيـد مـن الوضع». والذهبي ينتقد الحديث بما ذكره الحاكم عقب روايته من أن عبد الرزاق اختص بها أبا الأزهر .. قال الذهبي: «وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرا، ولم يجسر أن يتفوه به لأحمد وابـن معـين والخلق الذين رحلوا إليه». وقال بعد أن أورده في ترجمة عبد الرزاق في الميزان ـ ٤/ ٣٤٥: «مـع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح؛ سوى آخره ففي النفس منها شيء، وما اكتفى بها حتى زاد: وحبيبك حبيب ا ، وبغيضك بغيض ا ، والويل لمن أبغضك. فالويل لمن أبغضه هذا لا ريب فيه؛ بل الويل لمن يغض منه، أو غض من رتبته ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي ا عنهم أجمعين».

وقد تعقبه الشيخ أبو الفضل عبد ا الصديق الغماري في كتابه: القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع ـ ص ٧، ٨ وبين أنه لا وجه لاستنكار الحديث إلا التعنت بعد سلامة إسناده، ومعرفـة سـبب اختصاص عبد الرزاق لأبي الأزهر به في رواية الحاكم. وقد ذكر الشيخ الغماري كلام الحافظ الـذهبي على هذا الحديث في معرض الكلام على أنه يستنكر أحاديث صحيحة في فضل سيدنا علـي ـ عليـه السلام ـ إذا لم يرد مثلها في حق الشيخين أبي بكر وعمر ـ رضي ا عنهما ـ، وإذا كان فيها طعن في معاوية ـ رضي ا عنه ـ وفرقته. وقد جعله مثالا لادعاء بطلان حديث صحيح في فضل علي ـ عليه السلام ـ مع الاستدلال على الدعوى بما هو أشد بطلانا منها.

[1] - انظر الكليني: الكافي ـ ٢/ ١٣٠، ١٣١ (كتاب الإيمان والكفر ـ باب ذم الدنيا والزهـد فيهـا ـ حديث رقم ١١). وكرر الرواية نفسها ـ ص ٣١٦، ٣١٤ (باب حب الدنيا والحرص عليها ـ حـديث رقم ٨). وليس في ذاك دلالة على تشيع معمر؛ فالزهري عندهم من المختصين ببني أمية المتقلبين فـي دنياهم، وفي رجال الشيخ والعلامة والتفرشي أنه عدو.

[2] - انظر الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٣/ ٦٤.

أخباره **وفق قواعدهم الحديثية** في رتبة الصحيح ولا الحسن؛ ففي رجاله من ليس إماميا عدلا ولا ممدوحا، ولن يكون موثوقا قويا لعدم وجود نص في كتب رجالهم المعتبرة على توثيق هؤلاء الرجال[1] .. لا يبقى إلا أن هذا الإسناد ضعيف، وهم مع أهل السنة يقولون: إن أبان بن أبي عَيَّاش (ت١٣٨هـ) ضعيف لا يُلتفت إلى روايته[2].

وهذا الكلام ينطبق على جميع الأسانيد التي جمعها محمد باقر الأنصاري الزنجاني لما أسماه نسخة عبد الرزاق بن همام الصنعاني؛ فقد ذكر لإسناد هذه النسخة المزعومة أربعة طرق: أولها: طريق ابن عقدة. والثاني: طريق محمد بن همام. وهذان هما المذكوران عند النعماني يرويان عن رجالهما عن عبد الرزاق، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس. وقد أهمل ذكر بقية طرق النعماني في هذا الموضع. والثالث: طريق الحسن بن يعقوب الدينوري، وقد جعله فيما بعد السند الثامن عشر من أسانيد الكتاب المذكورة في غير النسخة المطبوعة من الكتاب؛ فذكر أن الدينوري رواه عن إبراهيم

---

[1] - وما نقله الخوئي في معجم رجال الحديث ـ ١١/ ١٥ من عد الشيخ الطوسي لعبد الرزاق من أصحاب الباقر، وعد البرقي له من المختصين بالصادق؛ فكلام لا وجه له حتى في رواياتهم هم أنفسهم عن عبد الرزاق، كما أقر بذلك الخوئي نفسه حينما سلم بأنه لا توجد له رواية عن الباقر، وأن الموجود روايته عن معمر الذي كان من أصحاب الصادق. والصحيح كما في تراجم عبد الرزاق في أكثر كتب الرجال المعتبرة عند أهل السنة أنه ولد عام ١٢٦هـ وتوفي عام ٢١١هـ عن خمسة وثمانين عاما؛ فلا يمكن أن يروي عن الباقر (تـ١١٤هـ) وقد ولد بعد وفاته بنحو اثني عشر عاما.

[2] - راجع الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١/ ١٢٩. وقد انتهى الحافظ ابن حجر العسقلاني في الحكم عليه في تقريب التهذيب ـ ص ٢٧ إلى أنه متروك، وهذا اللفظ في اصطلاحه يطلق على من لم يوثّق ألبتة وضعفَ مع ذلك بقادح. على حين يرى محمد باقر الأنصاري أن أبان بن أبي عياش قد بلغ الغاية في الوثاقة والعدالة، بزعم أنه بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية في زمانه كان يبالغ في التقية، فنجا من سلطة الخلافة؛ لكنه لم يستطع أن ينجو من علماء السلطة آنذاك؛ فكانت ترجمته في مؤلفاتهم مليئة بتضعيفه والتحذير من رواياته لمذهبه في التشيع. وذكر أن العلماء المتقدمين من الخاصة (يعني الشيعة) لم ينقحوا أحواله، وغفل كثير منهم عن ملاحظة الظروف الخاصة التي عاشها، وعما واجهه به المخالفون من الافتراء والتهمة؛ غير أن بعض المتأخرين منهم قد فطنوا لهذا فدافعوا عنه ووثقوه!! راجع مقدمة تحقيقه لكتاب سليم ـ ص ٨٠.

ابن عمر اليماني، عن عبد الرزاق بن همام، عن أبيه، عن أبان، عن سليم. ثم أشار إلى وجود إسناد في كتاب «**الذريعة**» من طريق إبراهيم بن عمر اليماني، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم. وعده السند التاسع عشر. والرابع: طريق أبي طالب محمد ابن صبيح بن رجاء، وقد جعله السند السابع عشر من أسانيد الكتاب؛ فذكر أن ابن صبيح يرويه عن عصمة بن أبي عصمة البخاري، عن أحمد بن المنذر الصنعاني، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم[1].

وذكر محمد باقر الأنصاري أنه ثبت لديه توسُّطُ ابنِ أذينة بين معمرٍ وأبان، وزعم فوق ذلك أن أسانيد هذه النسخة صحيحة، ورجالها مقبولون عند فريقي الشيعة والسنة، وهذا كَذِبٌ أبلق لا يكاد ينتهي العجب من الجرأة على التصريح به[2].

وقد تَرجَم النجاشيُّ لسُليم في رجاله وذكر لكتابه طريقين، وتابعه الشيخ الطوسي في الفهرست فذكر الطريقين نفسيهما فقال: أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن ابن الوليد، عن محمد بن أبى القاسم الملقب بماجيلويه، عن **محمد بن علي الصيرفي**، عن حماد بن عيسى وعثمان بن عيسى عن أبان بن أبى عياش عنه. **ورواه حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني عنه**[3].

ومن العجيب أن محمد باقر الأنصاري يترجم لأبان بن أبي عياش مؤكدا أنه الراوي

---

[1] - وإسناد ابن صبيح هذا هو الذي ذكره السيد إعجاز حسين النيسابوري (ت-١٢٨٦هـ) في كتابه: كشف الحجب والأستار عن أسامي الكتب والأسفار - ص ٤٤٦. ط٢، مطبعة بهمن - قم. نشر مكتبة آية ا العظمى المرعشي - قم، إيران ١٤٠٩هـ.

[2] - راجع الأنصاري: مقدمة تحقيقه لكتاب سليم - ص ٦٦: ٦٨.

[3] - انظر رجال النجاشي - ٦٨/١ برقم ٣، وفهرست الطوسي - ص ١٤٣ برقم ٣٤٦. ونص المنقول عن الطوسي وإسناد النجاشي فيه سقط نبه عليه الشيخ الخوئي في معجمه - ٩/ ٢٣٥. وقد ذكر الأنصاري هذين الطريقين وجعلهما في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم - ص ٦٨ السند العشرين والحادي والعشرين من أسانيد الكتاب.

الوحيد لكتاب سليم؛ برغم اعتماده طريقي النجاشي والشيخ وعده لهما في أسانيد الكتاب المتصلة المعتبرة[1]. ولقد سبق أن نقلت عن النديم أن كتاب سُليم لم يروه عنه إلا أبان، وقد صرح به ابن الغضائري أيضا واتهم أبان في ترجمته له بوضع الكتاب، ثم صرح كل من العلامة الحلي والسيد علي بن أحمد العقيقي بأنه لم يرو عن سُليم إلا أبان، كما نقل الخوئي في معجمه[2]. ثم عارضه بأنه قد روي عن سليم بن قيس في الكافي وغيره من غير طريق أبان، وبأن النجاشي والشيخ ذكرا كتاب سليم برواية حماد بن عيسى، عن إبراهيم ابن عمر، عنه.

والحق أن معارضة الخوئي فيما يتعلق بإسناد كتاب سُليم ساقطة بكلامِه هو نفسِه؛ فقد ذكر أن طريقي النجاشي والشيخ للكتاب لا يصحان لموضع **محمد بن علي الصيرفي أبي سمينة؛ فهو ضعيف كذَّاب**[3]، ثم إن الكلام هنا عن كتاب سليم خاصة لا عن أخباره ومروياته بشكل عام.

وقال الكشي في ترجمة سليم بن قيس الهلالي: «حدثني محمد بن الحسن البراثي قال: حدثنا **الحسن بن علي بن كيسان**، عن إسحاق بن إبراهيم بن عمر اليماني، عن ابن أذينة، عن أبان بن أبى عياش قال: هذا نسخة كتاب سليم بن قيس العامري ثم الهلالي دفعه إلي أبان بن أبي عياش، وقرأه. وزعم أبان أنه قرأه على علي بن الحسين ـ عليهما السلام. قال: صدق سليم ـ رحمة الله عليه ـ هذا حديث نعرفه»[4].

وقد علَّقَ السيد أبو القاسم الخوئي على هذا الطريق بأمرين: أحدهما: أن في الإسناد

---

[1] - راجع مقدمة تحقيقه لكتاب سليم ـ ص ٦٩، ٨٣.

[2] - انظر الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٩/ ٢٢٨، ٢٢٩.

[3] - انظر السابق ـ ٩/ ٢٣٥، ٢٣٨.

[4] - عن السابق ـ ص ٢٢٧. وقد ذكر الأنصاري هذا الطريق وجعله في مقدمة تحقيقه لكتاب سليم ـ ص ٦٨ السند الثاني والعشرين من أسانيد الكتاب.

تصحيفا؛ إذ لا وجود لإسحاق بن إبراهيم، ولعله أن يكون الصواب أبا إسحاق إبراهيم بن عمر اليماني عن ابن أذينة. والثاني: أن الرواية ضعيفة أصلا من جهة الحسن بن علي ابن كيسان[1].

وفي افتتاحية كتاب سليم الذي بين أيدينا الآن بيان طرقه الأربعة التي رواها رجل يظهر من تواريخ سماعه عن شيوخه أنه كان حيا في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وتنتهي جميعا إلى الشيخ الطوسي، وهو يروي الكتاب من طريق ذلك الصيرفي الضعيف الكذَّاب، عن حماد بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي. ثم يذكر له إسنادا آخر عن شيخه الحسين بن عبيد الله الغضائري (ت٤١١هـ) يرويه من ثلاثة طرق عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن أبان، عن سليم[2]. وفيه حكاية تسليم أبان نسخةَ كتاب سُليم لعمر بن أذينة[3]. لكن أسانيد هذه الحكاية - إذا سلمنا جدلا بسلامة رجالها عندهم - ليست من طرق الكتاب عند الشيخ الطوسي؛ فلم يذكرها في الفهرست والمفترض أنها حاصلة عنده قبل تاريخ وفاة شيخه الغضائري، وهو قد أَلَّفَ الفهرست بعد وفاة الغضائري وابنه أحمد بن الحسين على التحقيق[4]. وقد عارض الشيخ الخوئي كلام ابن الغضائري السابق في أنَّ أسانيد كتاب سُليم تختلف تارة برواية عمر بن أذينة عن إبراهيم بن عمر الصنعاني عن أبان بن أبي عياش عن سليم، ويروى عن

---

[1] - الخوئي: معجم رجال الحديث - ٩/ ٢٣٦، ٢٣٧.

[2] - وعلى هذا يكون لكتاب سليم المطبوع المتداول أربعة طرق تنتهي إلى الشيخ الطوسي، وهو يرويه عن سليم من أربعة طرق؛ فيكون الحاصل من ذلك ستة عشر طريقا زعم محمد باقر الأنصاري أنها جميعا صحيحة معتبرة، وإذا أضفنا هذا إلى ما سبقت الإشارة إليه؛ نكون قد ذكرنا الأسانيد الاثنين والعشرين التي أوردها في توثيق كتاب سليم جميعا على أنها أسانيد نسخة عبد الرزاق بن همام، ونسخة حماد بن عيسى، ونسخة ابن أبي عمير .. راجعه: مقدمة تحقيق كتاب سليم - ص ٦٦، ٦٨.

[3] - وراجع المجلسي: بحار الأنوار - ١/ ٧٦: ٧٩.

[4] - راجع مقدمة الطوسي للفهرست - ص ٣٢.

عمر عن أبان بـلا واسـطة .. عارضـه بـأن عمـر بـن أذينـة غـير مـذكور أصـلا في طريقـي النجاشي والشيخ[1].

وفي حكاية تسليم الكتاب لعُمرَ بنِ أذينة أن كاتب صحفه الأول سُليم بن قـيس كتبهـا وأخفاها على تخوف، ثم سَلَّمَها حين أُشعِرَ بقُرب مَنيَّتِه إلى أبان بن أبي عَيَّاش وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره، بعد أن خَبَرَه واطمأنَّ إليه وأخذ عليه عهـد الله وميثاقـه أن لا يُخبر بها أحدا حياةَ سُليمٍ، وأن لا يُحَدِّثَ منها أحـدا بعـد موتـه إلا مـن يثـق بـه ثقتـه بنفسه، وإنْ حَدَثَ به حَدَثٌ أن يدفعَها إلى من يثق به من شيعة علي بن أبي طالب ممن له دين وحسب. وهذا الصبي تَحَفَّظَ حياتَه كُلَّهَا على نسخة الكتاب ووَفَّـى بالعهـد حتـى أسلمها بدوره قبل وفاته بشهر واحد إلى عمر بـن أذينـة، دون أن يأخـذ عليـه شـيئا مـن المواثيق؛ فحدث بها عنه قائلا: «هذه نسخة كتاب سُـليم بـن قـيس العـامري الهلالـي، دفعه إلي أَبَان بن أبي عيَّاش، وقرأه عليَّ، وذكر أبان أنه قرأه على علـي بـن الحسـين ـ عليه السلام ـ فقال: صَدَقَ سُلَيمٌ، هذا حديثنا نعرفه».

وأقول: إن الذي جمع بين الطريقين السابقين عن الشيخ الطوسي في نسق واحد، فاته أنَّ متن هذه الحكاية الملفقة ـ على فرض قبول إسنادها ـ ينقض أي إسـناد آخـر للكتـاب عن أبان من غير طريق ابن أذينة الذي لم يرد ذكره عند النجاشي والشيخ أصلا. ويضـاف إلى ذلك أن هذه الحكاية تروى عند القوم أيضا في إسناد نسخة عبد الرزاق على أنها بـين أبان ومعمر بن راشد البصري بدلا من ابن أذينة[2]. وهذا ما حاول محمد باقر الأنصـاري أن يتلافاه بادعاء أنه ثبت لديه توسط ابن أذينة بين معمر وأبان، ولعله يشير بذلك إلى كـلام الشيخ الطهراني في «**الذريعة**» حيث ذكر افتتاحية نسخة ابـن صـبيح ذكـر في آخرهـا أن

---

[1] - انظر معجمه ـ ٩/ ٢٣٥. ولقائل أن يقول: يحتمل أن نسخة ابن الغضائري، وهي مخالفة لما بـين أيدينا من كتاب سليم، لها طرق أخرى يصدق فيها نقده. لكن أيما كان الأمر فكل هذه الطرق لا يثبـت منها شيء ألبتة.

[2] - راجع السيد إعجاز حسين: كشف الحجب والأستار ـ ص ٤٤٦.

عمر بن أذينة قال: ثم دفع إلي أبان **كتب** سليم؛ فتكون الرواية عن ابن أذينة وقد أسقط الناسخ ذكر اسمه في الإسناد[1].

ولقد جاء في الإجازات المتأخرة طريق من جهة الكليني لم أجد له ذكرا فيما طالعته من مصادرهم القديمة؛ ففي إجازة الشيخ محمد الحر العاملي المزبور للمولى الجليل الشيخ محمد فاضل المشهدي، المحررة في شعبان سنة (١٠٨٥هـ) بالمشهد المقدس الرضوي، قال العاملي: «وأجزت له أن يروي عني كتاب سليم بن قيس الهلالي بالسند الأول عن الكليني، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى. وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن حماد بن عيسى، عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس»[2]. وهذا السند الأول، كما يظهر في الإجازة، من طريق الشيخ الطوسي، عن المفيد، عن الصدوق، عن محمد بن محمد ابن عصام الكليني، عن الكليني صاحب الكافي[3]. والقول فيه كما سلف: لم يورده الشيخ الطوسي في الفهرست.

وقد سبق أن ذكرت أن الكليني روى عن سُليم بن قيس في مواضع متعددة بالكافي وروضته دون أن يذكر في واحد منها ذلك الكتاب، ودون أن يروي فيها عن سُليم بالإسناد المذكور في الإجازة؛ لأنَّ حماد بن عيسى في روايات الكليني لا يروي عن أبَان بن أبي عَيَّاش مباشرة، وإنما يروي عنه بواسطة أو اثنتين .. تارة يروي عن عمر بن أذينة عن أبان[4]، وتارة أخرى يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن أبان[5]، وثالثة يروي عنهما

---

[1] - راجع الشيخ آقا بزرگ الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة ـ ٢/ ١٥٧.

[2] - انظر بحار الأنوار ـ ١٠١/ ١٢٠.

[3] - راجع السابق من ص ١١٧ إلى ص ١٢٠.

[4] - راجع الكليني: الكافي ـ ١/ ٤٤، ٤٦، ٢/ ٣٢٣.

[5] - راجع السابق ـ ص ٦٢، ٥٢٩، ٥٣٩.

معا عن أبان[1]، ورابعة يروي عن إبراهيم بن عمر اليماني عن عمر بن أذينة عن أبـان عـن سليم بن قيس[2]. ولئن غضضنا الطرف عن هذا الاختلاف الظاهر في تلك الأسانيد جميعا في مجال الروايات المتفرقة؛ فكيف نغض الطرف عنه حينما نتكلم عـن إسـناد كتـاب واحـد مجتمع؟!!

وهكذا لا نجد في طرق كتاب سُليم طريقا واحدا يسلم مما يبطله، أو يجعلـه في موضـع الضعف الشديد الذي لا يصح معه الاحتجاج، ولا الاستدلال على ثبوت الكتاب به.

---

[1] - راجع الكليني: الكافي ـ ١/ ٢٩٧.

[2] - راجع السابق ـ ٢/ ٣٩١، ٤١٤. ولحماد بن عيسى في الكافي بعد ذلك روايتان عن إبـراهيم بـن عمر اليماني عن سليم مباشرة (١/ ١٩١، ٨/ ٣٤٣)، ورواية عن إبراهيم بن عثمان عن سليم أيضا(٨/ ٥٨).

ج ـ نظرات في بعض متون مرويات الكتاب:

وفيما يتعلق بالنقد الداخلي لبعض مرويات كتاب سليم لن أتعرض لما فيه من مغالطات تاريخية ظاهرة، كالذي أشار إليه ابن الغضائري وبينتُ اشتمال الكتاب عليه في نسخته المطبوعة المتداولة الآن، وكالذي جاء في ذكر الأحداث بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ، ولا لما ذكر فيه من مثالب الصحابة؛ خاصة ما نُسِبَ إلى أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ من بدع وتجاوزات في حق آل البيت، وفي المروءة والديانة، ولا لإلباسه ثوب التشيع الإمامي عددا من الصحابة والتابعين، وتكفير من سواهم أو ادعاء ارتدادهم، ولا لاشتمال الكتاب على أفكار مذهبية لم يكن لها وجود في ذلك الزمان، ومن أظهرها حصر الإمامة في اثني عشر إماما مع ذكر أسماء بعضهم؛ حتى لا أُتهم في كل ذلك بالمصادرة على المطلوب أو اتخاذ النتائج أدلة .. لكنني بعد ما سبقت إليه الإشارة من ذكر ملاحظة الباحثة العراقية نبيلة عبد المنعم داود عن عدم اتساق ترتيب الأحداث التاريخية في كتاب سُليم، وتركيز الاهتمام فيه على بيان رأي معين في الإمامة[1] ـ أقول:

١ ـ إنه بإمكاننا في هذا الموضع أن نستثمر هذه الملاحظة في بيان أن الكتاب ـ إذا سلمنا بوجود أصل له ـ قد تعرض للإضافة والتغيير، أو التخليط والتدليس على حد تعبير الشيخ المفيد؛ بغرض تأكيد الرأي المذهبي للاثنا عشرية ووضع أصل ديني وتاريخي له.

٢ ـ الذين يصرون على صحة نسبة الكتاب لسُليم يزعمون أن كل ما أورده فيه مقطوع بصحته وبتواتره عنه أو أنه في حكم المتواتر؛ فيقول السيد أبو القاسم الخوئي: «إن جميع ما فيه صحيح قد صدر من المعصوم ـ عليه السلام ـ أو ممن لابد من تصديقه وقبول روايته. وعده صاحب الوسائل في الخاتمة في الفائدة الرابعة من الكتب المعتمدة التي قامت

[1] - وراجع بحثها: نَشأة الشّيعة الإمامية ـ ص ٢٧، ٢٨.

القرائن على ثبوتها وتواترت عن مؤلفيها أو علمت صحة نسبتها إليهم بحيث لم يبق فيه شك ...»[1]. برغم اختلاف أسانيده كما سبق البيان، واختلاف أخباره، ومخالفتها لما يرويه عنه الاثنا عشرية أنفسهم.

وفي الحديث الرابع من كتاب سليم عن سلمان الفارسي أن عليا بعد تجهيزه الجسد الشريف وتمام بيعة أبي بكر في السقيفة وفي المسجد حيث كان إبليس أول من بايعه على المنبر ـ مرَّ مصطحبا فاطمة والحسن والحسين على بيوت أهل بدر من المهاجرين والأنصار فلم يترك منهم أحدا، يذكرهم بحقه ويدعوهم إلى نصرته؛ فما استجاب له منهم إلا أربعة وأربعون رجلا. وأنه أمرهم أن يوافوه بكرة محلقين في سلاحهم ليبايعوه على الموت؛ فما وافاه منهم غير أربعة هم: سلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، والزبير بن العوام. وذكر أن هذه الحال تكررت ثلاث ليالٍ، ولم يوافه غير هؤلاء الأربعة؛ فلزم بيته وأقبل على القرآن يجمعه ويكتبه بيده على تنزيله وتأويله وناسخه ومنسوخه. ثم ذكر سلمان أن الزبير كان أشدهم يومئذ بصيرة في نصرته[2].

وروى الكليني في «**الكافي**» بواسطتين «عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ـ عليه السلام ـ قَالَ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ رِدَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ـ صلى الله عليه وآله ـ إلا ثَلاثَةً. فَقُلْتُ وَمَن الثَّلاثَةُ؟ فَقَالَ: **الْمِقْدَادُ ابْنُ الأَسْوَدِ، وَأَبُو ذَرٍّ الغِفَارِيُّ، وَسَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ** ـ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْهِمْ ـ ثُمَّ عَرَفَ أُنَاسٌ بَعْدَ يَسِيرٍ. وَقَالَ: هَؤُلاءِ الَّذِينَ دَارَتْ عَلَيْهِمُ الرَّحَى وَأَبَوْا أَنْ يُبَايِعُوا حَتَّى جَاءُوا بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ مُكْرَهاً فَبَايَعَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ آل عمران/ ١٤٤»[3].

---

[1] - الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٩/ ٢٣٠.

[2] - انظر كتاب سليم ـ ص ١٤٣: ١٤٨.

[3] - الكليني: الكافي ـ ص ٢٤٦، ٢٤٧.

ولئن قيل: إن مذهب الإمامية أن من يموت مرتدا على الكفر لم يسبق منه إيمـان قـط. ولهذا لم يذكر الإمامُ الجواد أبو جعفر محمد بن علي (ت٢٢٠هـ)الزبيرَ مـع المقـداد وأبـي ذر وسلمان[1]؛ فقد روى الكليني في «**الكافي**» أيضا الخطبة الطالوتية، التي يروون أن الإمـام علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ خطبها في المدينة مُذَكِّرا بحقه بعد أن بـايع النـاس للصديق ـ رضي الله عنه. وذكر أنه قد بايع لعلي في مساء ذلـك اليـوم «**ثَلاثُمِائَـةٍ وَسِـتُّونَ رَجُلا عَلَى الْمَوْتِ**، فَقَالَ لَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ اغْدُوا بِنَا إِلَى أَحْجَارِ الزَّيْـتِ مُحَلِّقِينَ. وَحَلَقَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السـلام ـ فَمَـا وَافَـى مِـنَ الْقَـوْمِ مُحَلِّقـاً إلا **أَبُـو ذَرٍّ، وَالْمِقْدَادُ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَجَاءَ سَلْمَانُ فِي آخِرِ الْقَوْمِ**»[2].

وفي رواية طويلة ذكر سليم عن أمير المؤمنين علي أنه سـأل الرسـول ـ صـلى الله عليـه وآله وسلم ـ عن أسماء أوصيائه فقال: ابني هذا ـ ووضع يده على رأس الحسن ـ ثم ابـني هذا ـ ووضع يده على رأس الحسين ـ ثم ابن لـه علي اسمه اسمك يا علـي، ثـم ابـن لـه اسمه محمد بن علي، ثم أقبل على الحسـين وقـال: سـيولد محمـد بـن علـي في حياتـك فأقرئه مني السلام، ثم تكملة **اثني عشر إماما**، قلت: يا نـبي الله سمهـم لـي، فسـماهم رجلا رجلا، منهم والله يا أخا بني هلال، مهدي أمة محمد ـ صلوات الله عليـه ـ الـذي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا. والله إني لأعرف جميع من يبايعه بـين الركن والمقام، وأعرف أسماء أنصاره وقاتليهم. قال سليم: ثم لقيـت الحسـن والحسـين ـ صلوات الله عليهما ـ بالمدينة بعد ما قتل أمير المؤمنين ـ عليه السـلام ـ فحـدثتهما بهـذا الحديث فقالا: صدقت قد حدثك أبونا علي بهذا الحديث ونحـن جلـوس، وقـد حفظنـا

---

[1] - وفي كتاب سليم ـ ص ١٦٢ ذكر مجلس إكراه علي على مبايعة أبي بكر، وفيه أن عثمان بن عفان قال: إنه سمع من الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ أن الزبير يقتل مرتدا عن الإسلام. وأن عليا أسر إلى سلمان الفارسي بصدق عثمان في هذا!!

[2] - الكليني: الكافي ـ ٨/ ٣٣.

ذلك عن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ كما حدثك أبونا سواء لم يزد ولم ينقص. قال سليم: ثم لقيت علي بن الحسين وعنده ابنه محمد بن علي فحدثته بما سمعت من أبيه وعمه وما سمعت من علي ـ عليه السلام ـ فقال علي بن الحسين ـ عليه السلام ـ: قد أقرأني أمير المؤمنين من رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ وهو مريض وأنا صبي. ثم قال محمد ـ عليه السلام ـ: وقد أقرأني جدي الحسين من رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ وهو مريض السلام. قال أبان: فحدثت علي بن الحسين ـ عليه السلام ـ بهذا كله عن سليم فقال: صدق سليم، وقد جاء جابر بن عبد الله الأنصاري إلى ابني وهو غلام يختلف إلى الكتاب فقبله وأقرأه من رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ السلام، قال أبان: فلما مضى علي بن الحسين حججت فلقيت أبا جعفر محمد بن علي ـ عليهما السلام ـ فحدثته بهذا الحديث كله لم أترك منه حرفا، فاغرورقت عيناه ثم قال: صدق سليم قد أتاني بعد قتل جدي الحسين ـ عليه السلام ـ وأنا قاعد عند أبي فحدثني بهذا الحديث بعينه، فقال له أبي: صدقت قد حدثك أبي وعمي بهذا الحديث عن أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ فقالا: صدقت قد حدثك ذلك ونحن شهود[1].

وهذه الرواية فيها أن سليما عرض هذا الحديث خاصة على الأئمة الحسن والحسين وعلي بن الحسين، وأن أبان عرضه من بعد على علي بن الحسين، ثم محمد الباقر آخر

[1] - من الحديث العاشر من كتاب سليم ـ ١٨٤: ١٨٦. وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٣٢/ ٢٧٦، ٢٧٧. وهو من أحاديث النعماني في الغيبة ـ ص ٧٥: ٨١ رواه إلى قوله في المهدي: الذي يملأ الأرض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا. واستشهد به كاملا بنحو هذه السياقة الشيخ الصدوق في الاعتقادات ـ ص ١١٨: ١٢٣. والملاحظ على هذه الرواية وما سواها من روايات سليم بن قيس (ت٧٦هـ) في كتابه وفيما ذكره النعماني عنه أنها تقف بأسماء الأئمة عند محمد الباقر (ت١١٤هـ)، الذي لقيه سليم في مجلس أبيه السجاد (ت٩٥هـ)، وعاصره أبان بن أبي عياش (ت١٣٨هـ) المتهم بوضع الكتاب في قول ابن الغضائري. وليس في الكتاب خبر عن عرض أبان إياه على الإمام الصادق جعفر بن محمد (ت١٤٨هـ) برغم أن أبان عد في كتب رجال الاثنا عشرية من أصحابه، كما في معجم رجال الحديث للخوئي ـ ١/ ١٢٩ ترجمة رقم ٢٢.

من صُرِّحَ باسمه من الأئمة. وفي افتتاحية الكتاب التي أشرت لها فيما سلف ذكر قصة تسليم أبان الكتاب لعمر بن أذينة، وفيها أنَّ سُليمَ بنَ قيس سلَّمه كتبا وأخبارا جمعها عن أهل الحق والفقه والصدق والبر .. عن علي بن أبي طالب، وسلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وليس منها حديث سمعه من أحدهم إلا سأل عنه الآخر حتى اجتمعوا عليه جميعا، وأن أبان عرض ذلك كله من بعد على الحسن البصري فصدقه وذكر سماعه لما فيه من قبل، ثم عرضه على الإمام علي بن الحسين في حضور الصحابيين عمر بن أبي سلمة وأبي الطفيل عامر بن واثلة في ثلاثة أيام؛ فعرفوا جميع ما فيه من الأحاديث وصدقوه.

وأنا أتساءل عن ذلك المعروض أهو حديث واحد أم كتاب يشتمل على أحاديث وأخبار كثيرة تقرأ في ثلاثة أيام كل يوم إلى الليل؛ فهو أكبر من الكتاب الذي نعرفه اليوم بكثير؟![1].

ثم إنني لا أسعى إلى تقديم الجواب الآن؛ لكنني أضع هذا كُله قُبالة ما رواه الشيخ الطوسي في كتاب «**الغيبة**» عن نسخة كتاب سُليم الذي رفعه أبان إلى الإمام محمد الباقر، ثم ذكر أنه قرأها على الإمام علي بن الحسين فصدَّقَ سليما.

وإن نسخة كتاب سليم في رواية الشيخ الطوسي ليست غير ما سَجَّلَه سُليم من وصيَّة أمير المؤمنين علي إلى ابنه الحسن ـ عليهما السلام .. قال: «هذه وصية أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ إلى الحسن ـ عليه السلام ـ، وهي نسخة كتاب سليم بن قيس دفعها إلى أبان وقرأها عليه. قال أبان: وقرأتها على علي بن الحسين ـ عليهما السلام ـ فقال: صدق سليم رحمه الله»[2].

وقد روى الشيخ الصدوق الوصية كاملة في كتابه «**من لا يحضره الفقيه**»، وهو ثاني

---

[1] - حتى مع اعتبار الأخبار التي أضافها محمد باقر الأنصاري الزنجاني في طبعته.

[2] - الشيخ الطوسي: الغيبة ـ ص ١٩٤.

المرجعيات الحديثية المعول عليها عند القوم، وسنجد أن هذه الوصية تشتمل في صدرها على ذكر الأئمة الذين عاصرهم سليم فقط، وليس فيها ذكر حصر عددهم بأنهم اثنا عشر إماما قط.

قال الشيخ الصدوق: «عن سليم بن قيس الهلالي قال: شهدت وصية علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ حين أوصى إلى ابنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين ومحمدا وجميع ولده ورؤساء أهل بيته وشيعته عليهم السلام، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح، ثم قال ـ عليه السلام ـ: يا بني أمرني رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ــ أن أوصي إليك، وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إلي رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ ودفع إليَّ كُتُبَه وسلاحَه وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلى أخيك الحسين، قال: ثم أقبل على ابنه الحسين ـ عليه السلام ـ فقال: وأمرك رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ أن تدفعه إلى ابنك علي بن الحسين، ثم أقبل على ابنه علي بن الحسين ـ عليهما السلام ـ فقال: وأمرك رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ أن تدفع وصيتك إلى ابنك محمد ابن علي فأقرئه من رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ ومني السلام.

ثم أقبل على ابنه الحسن ـ عليه السلام ـ فقال: يا بني أنت ولي الأمر وولي الدم فإن عفوت؛ فلك، وإن قتلت؛ فضربة مكان ضربة، ولا تأثم. ثم قال: اكتب:

[بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب: أوصى أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ـ صلى الله عليه وآله. ثم إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين.

ثم إني أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهل بيتي ومن بلغه كتابي من المؤمنين بتقوى الله ربكم، ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذا كنتم أعداء فألف بين قلوبكم. فإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ يقول: «**صلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصيام، وإن البغضة**

حالقة الدين، وفساد ذات البين» ولا قوة إلا بالله.

انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم؛ يهون الله عليكم الحساب.

والله الله في الأيتام فلا تُعَرَّ أفواهُهم، ولا يُضَيَّعُوا بحضرتكم فإني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ يقول: «**من عال يتيما حتى يستغني؛ أوجب الله له الجنة، كما أوجب لآكل مال اليتيم النار**».

والله الله في القرآن؛ فلا يسبقنكم إلى العمل به غيركم.

والله الله في جيرانكم؛ فإن الله ورسوله أوصيا بهم.

والله الله في بيت ربكم فلا يخلون منكم ما بقيتم، فإنه إن ترك لم تناظروا؛ فإن أدنى ما يرجع به من أَمَّهُ أن يغفر له ما سلف من ذنبه.

والله الله في الصلاة فإنها خير العمل وإنها عمود دينكم.

والله الله في الزكاة؛ فإنها تطفئ غضب ربكم.

والله الله في صيام شهر رمضان، فإن صيامه جُنَّةٌ من النار.

والله الله في الفقراء والمساكين؛ فشاركوهم في معيشتكم.

والله الله في الجهاد في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم؛ فإنما يجاهد في سبيل الله رجلان: إمام هدى، ومطيع له مقتد بهداه.

والله الله في ذرية نبيكم؛ فلا تُظْلَمَنَّ بين أظهركم وأنتم تقدرون على الدفع عنهم.

والله الله في أصحاب نبيكم الذين لم يحدثوا حدَثًا، ولم يؤووا مُحدِثًا؛ فإن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ أوصى بهم، ولعن المُحدِثَ منهم ومن غيرهم، والمؤوي للمُحدِث.

والله الله في النساء وما ملكت أيمانكم، لا تخافن في الله لومة لائم، يكفيكم الله من أرادكم وبغى عليكم وقولوا للناس حسنا كما أمركم الله ـ عز وجل.

لاتترُكُنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فيولي الله الأمر شراركم، ثم تَدعُون فلا يستجاب لكم.

عليكم يا بَنِيَّ بالتواصُلِ والتباذُلِ والتَّبَارِّ، وإياكم والتقاطُعَ والتدابُرَ والتفرُّقَ، وتعاونوا

على البرِّ والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعُدوان، واتقوا الله إن الله شديد العقاب.

حفظكم الله من أهل بيت، وحفظ فيكم نبيكم، وأستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام].

ثم لم يزل يقول: لا إله إلا الله. حتى قبض ...»[1].

أما الوصية التي أمر سيدنا علي بكتابتها، وقد جعلتها بين معقوفتين؛ فلها أصل معروف حسن الإسناد في روايات أهل السنة، وقد تناقلها المؤرخون عن تاريخ الطبري الذي ذكرها في خبر مقتل الإمام وسببه الذي رواه بإسناده عن إسماعيل بن راشد .. قال: كان من حديث ابن ملجم وأصحابه ...[2]. وأخرج الطبراني الخبر نفسه بطوله في «**المعجم الكبير**» بإسناده عن إسماعيل بن راشد أيضا[3]. وأظهر مواضع الخلاف في الوصية المكتوبة مما يظهر عليه أثر الرأي المذهبي بين روايةِ إسماعيل بن راشد السنية وروايةِ سُليم بن قيس الشيعية أنَّ الرواية السنية فيها الوصية بالصحابة عامة؛ لأن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أوصى بهم. لكن الرواية الشيعية تخصص الوصية بمن لم يُحدِث ولم يُؤْوِ مُحدِثا منهم، وتُعلِنُ لعنَ المُحدِث ومَنْ آوَى مُحدِثا منهم ومن غيرهم على لسان الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم[4].

وأما ما سبقَ الوصيةَ المكتوبة من ذكر تسليم الكتب والسلاح وبيان النص على الأئمة المفروضةِ طاعتُهم إلى الإمام الخامس محمد الباقر؛ فليس له نظير لا في رواية إسماعيل بن راشد ولا في رواية غيره من أهل السنة. وفي رواية ابن راشد أن جندب بن عبد الله سأل

---

[1] - الشيخ الصدوق: من لا يحضره الفقيه ـ ٤/ ١٨٩: ١٩٢ حديث رقم ٥٤٣٣ .

[2] - راجع تاريخ الطبري ـ ٣/ 155: ١٦٠.

[3] - راجع الطبراني: المعجم الكبير ـ ١/ ٧٩: ١٠٤. وإليه عزا الهيثمي الرواية بطولها في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٣٩: ١٤٥ وقال: رواه الطبراني، وهو مرسل، وإسناده حسن.

[4] - راجع الطبراني: المعجم الكبير ـ ١/ ١٠٢.

الإمام عليا عن مبايعة الحسن من بعده؛ فقال: «لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر»[1]. وفيها أنه أوصى الحَسَنَيْنِ بتقوى الله وحُسن الوضوء والصلاة لوقتها والزكاة وصلة الرحم وإكرام الجار والتثبت في الأمور والفقه في الدين ... إلى غير ذلك من محاسن الأمور التي أمر بكتابتها في وصيته بعد ذلك، ثم أوصى بذلك أخاهما محمدا، وأوصاه بتوقير أخويه، كما أوصى الحَسَنَيْنِ بأخيهما[2].

ولئن كانت هذه الوصية في روايتها الشيعية هي أصل نسخة كتاب سُليم بن قيس، وقد ظهر لنا أصلها الحسن في مرويات أهل السنة؛ فليس هناك ما يقطع بمنع تصوري أن أبان بن أبي عياش قد أضاف إليها ذكر النص على الأئمة إلى الباقر، وعلى هذه الطريقة أضيفت فكرة الاثني عشر بعد التوقف على ابن الإمام أبي الحسن العسكري، وادعاء أنه الغائب القائم المهدي؛ خاصة أن لدينا ما يدل بصورة واضحة ـ إذا سلمنا جدلا بوجود كتاب نقله أبان بن أبي عياش عن سليم ـ على تدخل يد أبان في صياغة نص الكتاب، وأن دوره لم يقتصر على نقل صحفه التي جاء في رواية ابن أذينة في صدر الكتاب المطبوع أن سليما سلمها لأبان؛ فالكتاب الذي بين أيدينا الآن ليس الصحف التي صاغها سليم ابن قيس ونقلها أبان، بل هو صياغة أبان الذي أدخل فيه كلامه، وما يرويه هو نفسه عن الإمامين السجاد والباقر[3]، وما يرويه عن الحسن البصري[4]، وما يرويه عن سليم الذي

---

[1] - الطبراني: المعجم الكبير ـ ١/ ١٠٠.

[2] - راجع السابق ـ ص ١٠١.

[3] - راجع كتاب سليم ـ ص ١٨٥: ١٩٠ آخر الحديث العاشر حيث يحكي أبان قصة عرضه الحديث على الإمام السجاد، ثم على الباقر الذي حدثه بكلام طويل بين فيه نكوص الأمة عن نصرتهم، وجور ذوي السلطان عليهم وعلى شيعتهم، ونقد فيها روايات فضائل الخلفاء الثلاثة قبل علي مما يحسب عامة أهل السنة أنه صحيح وهو ـ عند من نسب هذه الرواية إلى الإمام ـ باطل محض؛ فذكر أبان بن أبي عياش أن الباقر عد من ذلك مائة رواية.

[4] - راجع كتاب سليم ـ ص ١٦٧، ١٦٨ آخر الحديث السادس وقصة عرض أبان الحديث على الحسن

يزعم أنه صاحب الكتاب وكاتب صحفه الأولى[1].

وأود أن أضيف في ختام الكلام عن كتاب سليم أن أول مروياته الواردة فيه عن بيان الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في مرض وفاته لابنته السيدة فاطمة ـ عليها السلام ـ أن الله ـ تعالى ـ اختاره وعليا، ثم اختار من بعدهما أحد عشر وصيا من أبنائها إلى يوم القيامة[2] ـ لها أصل يروى بإسناد غير صحيح في كتب أهل السنة، وفيه أن المهدي من ولد الحسن والحسين؛ لكن ليس فيه ذكر الأوصياء بعد علي ..

أخرج الطبراني من طريق الهيثم بن حبيب، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن علي المكي الهلالي، عن أبيه قال: «دخلت على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه. قال: فبكت حتى ارتفع صوتها؛ فرفع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ طرفه إليها، فقال: حبيبتي فاطمة، ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك. قال: يا حبيبتي، أما علمت أن الله اطلع على الأرض اطلاعة فاختار منها أباك فبعثه برسالته، ثم اطلع على الأرض اطلاعة فاختار منها بعلك، وأوحى إلي أن أنكحك إياه. يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم تعط أحدا قبلنا، ولا تعطى أحدا بعدنا: أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحب المخلوقين إلى الله، وأنا أبوك. ووصيي خير الأوصياء، وأحبهم إلى الله، وهو بعلك. وشهيدنا خير الشهداء، وأحبهم إلى الله، وهو حمزة بن عبد المطلب، وهو عم أبيك وعم بعلك. ومنا من له جناحان أخضران يطير في الجنة مع الملائكة حيث يشاء، وهو ابن عم

البصري، وما رواه عنه في فضل سيدنا علي ـ عليه السلام ـ وامتناع الحسن عن روايته تَقيةً.

[1] - راجع كتاب سليم ـ ص ٣٢٥ صدر الحديث الثامن والعشرين .. قال أبان: سمعت سليم بن قيس يقول: شهدت يوم الجمل. وفي صدر الحديث التاسع والعشرين ـ ص ٣٢٧ قال أبان: قال سليم: لما التقى أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وأهل البصرة. ولهذا أمثلة كثيرة في الكتاب كما في الحديث الثاني عشر ـ ص ٢٢٠ والحديث الثالث عشر ـ ص ٢٢١.

[2] - راجع السابق ـ ص ١٣٢: ١٣٤.

أبيك وأخو بعلك. ومنا سبطا هذه الأمة، وهما ابناك الحسن والحسين، وهما سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما ـ والذي بعثني بالحق ـ خير منهما. يا فاطمة، والذي بعثني بالحق إن منهما مهدي هذه الأمة إذا صارت الدنيا هَرْجًا ومَرْجًا، وتظاهرت الفتن وتقطَّعت السبلُ، وأغار بعضُهم على بعض؛ فلا كبير يرحم صغيرًا ولا صغير يوقر كبيرًا؛ فيبعث الله عند ذلك منهما من يفتح حصون الضلالة وقلوبا غلفا، يقوم بالدين في آخر الزمان كما قمت به في أول الزمان يملأ الدنيا عدلا كما ملئت جورًا. يا فاطمة، لا تحزني ولا تبكي فإن الله أرحم بك وأرأف عليك مني، وذلك لمكانك مني وموقعك من قلبي، وزوجك الله زوجك وهو أشرف أهل بيتي حسبا، وأكرمهم منصبا، وأرحمهم بالرعية، وأعدلهم بالسوية، وأبصرهم بالقضية. وقد سألت ربي أن تكوني أوَّل من يلحقني من أهل بيتي»[1].

إن أقرب ما يقال في رواية سليم بن قيس الهلالي عن سلمان الفارسي ـ رضي الله عنه ـ: إنها تحريف لرواية الهيثم؛ فلعل هذه الرواية التي اختلقها الهيثم بن حبيب في زمان طبقته العاشرة، كما ذكر الحافظ في التقريب، وهي طبقة الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ـ قد أضيف إليها ما أضيف من خبر الأئمة، ثم أُدخلت في زمان الغيبة إلى

[1] - أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ـ ٦/ ٣٢٧، ٣٢٨. والمعجم الكبير ـ ٣/ ٥٧. وأورده محب الدين الطبري في ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى ـ ص ١٣٥، ١٣٦ وقال: «خرجه الحافظ أبو العلاء الهمذاني في أربعين حديثا في المهدي». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٦٥، ١٦٦ وقال: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه الهيثم بن حبيب قال أبو حاتم **منكر الحديث** وهو متهم بهذا الحديث». وفي تهذيب التهذيب ـ ١١/ ٨١ ميز الحافظ ابن حجر بين أبي الهيثم الهيثم بن حبيب الثقة الذي روى عن عكرمة وروى عنه شعبة، وبين الهيثم بن حبيب هذا الذي روى عن ابن عيينة بإسناد صحيح خبرا ظاهر البطلان في ذكر المهدي وغيره كما أورده الطبراني في الأوسط، وأشار الحافظ إلى أنه أفاد ذلك التمييز من الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ـ ٧/ ١٠٦، ١٠٧. وبين الحافظ في التقريب ـ ص ٥٠٨ أن الهيثم راوي خبر المهدي عن ابن عيينة **متروك الحديث**. وفي الإصابة ـ ٤/ ٥٧٣ ترجم الحافظ لعلي الهلالي، فذكر حديث الطبراني هذا وقال: «ذكره الطبراني وأخرج من طريق ابن عيينة عن علي بن علي الهلالي عن أبيه ...، وقال: إنه لا يروى إلا بهذا الإسناد». ولم أجد لعلي الهلالي وابنه بعد ذلك عينا ولا أثرا.

كتاب سليم المزعوم على نحو ما ذكرنا في وصية الإمام علي ـ عليه السلام.

ولقد وددت أن يتاح لي من الوقت ما يسمح بتتبع أثر سائر أخبار الكتاب، والكلام عليها خبرا بعد خبر؛ غير أنني معني في المقام الأول بدرس قضايا علم الكلام وتاريخها؛ خاصة أطوار الفكر الكلامي الاثنا عشري، وأحسب أن ما قدمتُه كاف في بيان وجه الحق في نسبة الكتاب المطبوع بين أيدينا إلى سليم بن قيس الهلالي، وكاف أيضا في دعم تصوري لنشأة التشيع الإمامي على نحو تدريجي لم يكن يعرف في أطواره الأولى القول بحصر عدد الأئمة في اثني عشر إماما فقط، وأن المذهب الاثنا عشري قد تبلور في صورته الأخيرة خلال فترة الغيبة الصغرى الممتدة من عام ٢٦٠ إلى ٣٢٩هـ، ولعله أن يهتم بإعداد تلك الدراسة الوافية المستوعبة لمرويات كتاب سليم من هو أولى بها من أهل علوم الحديث أو التأريخ ـ بإذن الله تعالى.

تطور المؤلفات والأفكار الكلامية لدى الإمامية الاثنا عشرية إلى بداية فترة الغيبة الكبرى

من صريح الحق أن نُقِرَّ بأنَّ مؤلفات الشيعة الاثنا عشرية الباقية بين أيدينا مما ألَّفُوه بعد ابتداء عصر الغيبة الكبرى في القرنين الرابع والخامس الهجريين، تؤكد أنها نتاجُ تطورِ جُهودٍ قديمةٍ في التأليف والاستدلال والمناظرة والخوض في جليل الكلام ودقيقه أو لطيفه[1].

لكننا لا نستطيع أن نرصد حركة ذلك التطور على نحو دقيق؛ فمؤلفات متكلميهم في عصر الأئمة لم يبقَ منها في أغلب الأحيان إلا مجرد عناوين تذكر في كتب التراجم والرجال، وإن بقي من ذكر المناظرات والآراء قسط في كتب التاريخ والأدب والحديث والأمالي وبعض المؤلفات الكلامية المتأخرة؛ خاصة فيما يتعلق بموضوع الإمامة. ويضاف إلى ذلك أن المعلومات المتاحة عن أكثر أولئك المتكلمين القدامى في كتب الفرق والكلام عند أهل السنة تَنسُبُهم إلى المُغالاة في التشبيه والتجسيم والجبر[2]، وهذا خلاف المذهب الثابت

[1] - نقل الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه **مذاهب الإسلاميين** ـ ١/ ١٣ عن أبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ) من كتابه «**ثمرات العلوم**» في تعريف علم الكلام: «والاعتبار فيه ينقسم بين دقيق ينفرد به العقل، وبين جليل يفزع إلى كتاب ا ـ تعالى ـ فيه».

[2] - بل نجد ما يؤكد ذلك في بعض المصادر الاثنا عشرية نفسها خلال القرن الرابع الهجري؛ فالشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) صرح في بداية كتابه التوحيد ـ ص ٢، ٣ بأن السبب الذي دعاه إلى تأليفه هو أن بعض مخالفيهم اتهموهم بالتشبيه والجبر لما وجدوه في كتبهم من الأخبار التي جهلوا معرفة تفسيرها؛ فوضعوها في غير مواضعها، وقبحوا بذلك مذهب الإمامية. وأنه إنما أقدم على تأليف كتابه لنفي التشبيه والجبر عن أصل المذهب؛ لكنه لم يعمد إلى تأويل نصوص أسلافه المؤدية للتشبيه والتجسيم، ولم يكذب نسبة ذلك إليهم درءا للتهمة عن متكلمي المذهب

لمتكلمي الاثنا عشرية في مؤلفاتهم الباقية بين أيدينا ابتداء من القرن الرابع الهجري الـذي أُعلِنت الغَيبةُ الكبرى قرب نهاية عَقْدِه الثالث بوفاة آخر السفراء أبـي الحسـن علـي بـن محمد السَّمُرِيّ (المتوفى في ذي القعدة ٣٢٩هـ).

وإذا كان ما لا يُدرَكُ كُلُّهُ لا يُترَكُ كُلُّهُ، فسأعرض للكـلام عـن طائفـة مـن أهَـمِّ هـؤلاء المتكلمين المتقدمين، وأذكر المعروف من مؤلفاتهم، وأبين المُتاح من أفكـارهم الكلاميـة قَـدرَ الإمكان، اعتمادا على المصادر السنية والشيعية. والهدف من وراء ذلك هو بيـان التيـارات الكلامية التي ظهرت في تاريخ الطائفـة الإماميـة الاثنـا عشـرية، ومـا بـين حلقاتهـا مـن اتصال، وذلك يُمَكِّنُ أوَّلا من معرفة أصول بناء الفكر الكلامي الاثنـا عشـري الـذي اسـتقر وبلغ أوج نضجه على أيدي متكلمي القرن الخامس، ويعين بالإضافة إلى ذلك على السعي في سبيل معرفة البداية الحقيقية لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما مـن خـلال النظـر فيما كان يدعو إليه متكلمو الإمامية الأوائل، ويقيمون لإثباتـه الحجـج علـى خصـومهم في المؤلفات والمناظرات .. والله من وراء القصد، وهو ـ تعالى ـ المستعان في الأمور كلها، عليـه توكلت وإليه أنيب.

المتقدمين من أصحاب الأئمة، وإنما أورد مجموعة من الروايات تثبت هذه الآراء **لمثل هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، وصاحب الطاق محمد بن علي بن النعمان، والميثمي علي بن إسـماعيل بن شعيب بن ميثم التمار.** ولقد روى الشيخ الصدوق ما يفيد إنكار الأئمة عليهم، والبراءة منهم وممـن يثبت شبه الخالق .. راجع كتاب التوحيد ـ ص ٥٦: ٥٨، ٦١، ٦٨.

١ـ أبو الحسن زُرارة بن أَعْيَن بن سُنسُن (المتوفى عام ١٤٨ أو ١٥٠هـ) الشيباني بالولاء، وأصله من الروم.

وهو أخو بُكَيْر وحِمْران وعبد الملك، وآلُ أَعْيَن كانوا أكبر بيت بالكوفة من الشيعة، وأعظمهم شأنا، وأكثرهم فقها وحديثا[١].

وكان زُرارة من مشاهير رجال الشيعة فقها وحديثا ومعرفة بالكلام[٢]، وهو من أصحاب الإمامين أبي جعفر الباقر، وأبي عبد اللّه الصادق ـ عليهما السّلام[٣].

وقد عُدّ في أصحاب الإجماع الذين أجمعت الشيعة على وثاقتهم، وشهدوا لهم بالفقه، وبأنّه أفقه طبقته. وقيل لجميل بن درّاج: ما أحسن محضرك وأزين مجلسك! فقال: أي واللّه ما كنا حول زرارة بن أعين إلا بمنزلة الصبيان حول المعلم. وفي رسالة أبي غالب الزُراري: كان زُرارة يكنى أبا علي، وكان خَصِمًا جَدِلا لا يقوم أحد لحجّته، صاحبَ إلزامٍ وحجة قاطعة؛ إلا أنّ العبادة شغلته عن الكلام، والمتكلمون من الشيعة تلاميذه.

وله مصنفات منها كتاب «**الاستطاعة والجبر**»[٤].

---

[١] - انظر موسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٢/ ٥٣٦. من إعداد اللجنة العلمية لمؤسسة الإمام الصادق.

[٢] - وفي فهرست النديم ـ ص ٢٧٦: وزرارة أكبر رجال الشيعة فقها وحديثا ومعرفة بالكلام والتشيع. وهو يسميه زرارة بن أعين بن سنبس. وربما كان في اسم الجد تصحيف.

[٣] - وعده البرقي أيضا في أصحاب الباقر والصادق والكاظم ـ عليهم السلام. انظر أبا القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٨/ ٢٢٦ ترجمة رقم ٤٦٧١.

[٤] - انظر موسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٢/ ٢٠٨، ٢٠٩. وما فيها تلخيص لما ذكر من المناقب بتراجم زرارة في أمهات المصادر الرجالية عند الاثنا عشرية؛ مثل: رجال البرقي ـ ص ٤٧. واختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ـ ص ١٣٣ برقم ٢٠٨، ٢٠٩. ورجال النجاشي ـ ١/ ٣٩٧ برقم ٤٦١. وفهرست الطوسي ـ ص ١٣٣، ١٣٤ برقم ٣١٢. ورجال الطوسي ـ ص ٢٠١ برقم ٩٠. ورجال العلامة الحلي ـ ص ٧٦.

هكذا كانت مناقب زرارة بن أعين في المصادر الشيعية؛ لكن للرجل صورة أخرى أخرج الكشي في رجاله عددا من الروايات التي ترسم أبعادها، وهي قريبة إلى حد ما من صورة الرجل في المصادر السنية، وقد نقلها السيد أبو القاسم الخوئي في ترجمة زُرارة بمعجمه وقسمها ثلاث مجموعات:

أولاها: ما دلت على أن زرارة كان شاكا في إمامة الكاظم ـ عليه السلام ـ وأنه لما توفي الصادق ـ عليه السلام ـ بعث زرارةُ ابنَه عبيدا إلى المدينة ليختبر أمر الإمامة: أهي لعبد الله الأفطح أم للكاظم ـ عليه السلام ـ؟ وأنه مات قبل أن يرجع إليه عبيد. وقد نقل في هذه المجموعة ست روايات صحح منها اثنتين فقط. إحداهما بإسناد الكشي عن عبد الله بن زرارة قال: بعث زرارة عبيدا ابنه يسأل عن خبر أبي الحسن ـ عليه السلام ـ فجاءه الموت قبل رجوع عبيد إليه؛ فأخذ المصحف فأعلاه فوق رأسه وقال: إن الإمام بعد جعفر بن محمد، من اسمه بين الدفتين في جملة القرآن منصوص عليه من الذين أوجب الله طاعتهم على خلقه. أنا مؤمن به. قال: فأخبر بذلك أبو الحسن الأول ـ عليه السلام ـ فقال: والله كان زرارة مهاجرا إلى الله تعالى. والرواية الثانية بمعناها[1].

والمجموعة الثانية: الروايات الدالة على أن زرارة قد صدر منه ما ينافي إيمانه من الإساءة للأئمة، والشك في علمهم، وتقديم الرأي على آثارهم. وقد ذكر فيها سبع روايات فضعفها جميعا، ثم قال: «لا يكاد ينقضي تعجبي كيف يذكر الكشي والشيخ هذه الروايات التافهة الساقطة غير المناسبة لمقام زرارة وجلالته، والمقطوع فسادها، ولا سيما أن رواة الروايات بأجمعهم مجاهيل».

والمجموعة الثالثة: الروايات التي ورد فيها قَدْحُ زُرارة أو لَعْنُه من الإمام ـ عليه السلام. وقد ذكر فيها ثلاثا وعشرين رواية. منها جملة روايات تبين مخالفة رأي زُرارة في

[1] - وهاتان الروايتان ترجحان القول عند الخوئي بأن وفاة زرارة كانت بعد وفاة الإمام الصادق بنحو شهرين أو أقل، أي في عام ١٤٨هـ؛ خلافا لما ذكره الشيخ الطوسي والنجاشي: من أن زرارة مات سنة ١٥٠هـ، ولما ذُكر من عده في أصحاب الإمام الكاظم.

الاستطاعة للأئمة؛ إذ يرى أن من ملك الزاد والراحلة مستطيع للحج وإن لم يحج، والإمام الصادق يقول بأن من ملكهما فقد وجب عليه الحج، ولا يكون مستطيعا حتى يؤذن له. وفيها أن زرارة أراد أن يحمل الصادق ـ عليه السلام ـ على القول بالقدر حينما سأله عن أعمال السلاطين.

وما قَدَرَ السيدُ أبو القاسم الخوئي على تضعيفه من تلك المجموعة الأخيرة بضعف راوٍ أو جهالته أو بوجود إرسال في الإسناد؛ فعل. وما لم يجد إلى تضعيف إسناده سبيلا؛ حمله على التَّقِيَّةِ في ضوء ما ثبت لديه من مدح الأئمة لـزُرارة بن أعين، واستشهد بما أخرجه الكشي بإسناده عن حَمْزة بن حِمْران بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله ـ عليه السلام ـ: بلغني أنك برئت من عَمِّي يعني زُرارَة! قال: فقال: أنا لم أتبرَّأ من زُرارة؛ لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه، فلو سكتُّ عنه ألزمونيه فأقول: من قال هذا فأنا إلى الله منه بريء.

وعن حمزة أنه قال حين قدم اليمن: لقيت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ فقلت له: بلغني أنك لعنت عمي زُرارة، قال: فرفع يده حتى صك بها صدره ثم قال: لا والله، ما قلت؛ ولكنكم تأتون عنه بالفتيا فأقول: من قال هذا فأنا منه بريء. قال: قلت: وأحكي لك ما يقول؟ قال: نعم. قال: قلت: إن الله ـ عز وجل ـ لم يكلف العباد إلا ما يطيقون، وإنهم لم يعملوا إلا أن يشاء الله ويريد ويقضي. قال: هو والله الحق. ودخل علينا صاحب الزطي فقال له: يا مُيَسَّر ألست على هذا؟ قال: على أي شيء أصلحك الله، أو جعلت فداك؟ قال: فأعاد هذا القول عليه كما قلت له، ثم قال: هذا والله ديني ودين آبائي[1].

* وفي مؤلفات أهل السنة ذكر طويل لآل زرارة بن أعين خاصة في كتب رجال الحديث. وإخوته عبد الملك وحمران وبكير وعبد الأعلى وبلال، وله ولهم أبناء مصنفون. ومع الاتفاق على أنهم مفرطون في التشيع ففيهم مَنْ كُتب حديثُه وحُمِلَ على الصدق، وقد

---

[1] - راجع الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٨/ ٢٣٧: ٢٥٣.

أخرج الشيخان في الصحيحين حديثا واحدا في المتابعات لعبد الملك بن أعين مقرونا بغيره[1]. أما زُرارة فقول السُّفْيَانَيْنِ فيه أنَّه لم ير أبا جعفر الباقر محمد بن علي. وحينما ذُكِرَ عند ابن عيينة أنه روى عن أبي جعفر كتابا، قال: ما رأى أبا جعفر، ولكنه كان يَتَّبَّعُ حديثه. ثم قال: كانوا ثلاثة إخوة: عبد الملك بن أعين، وحمران بن أعين، وزرارة ابن أعين، وكانوا شيعة. قيل لسفيان: فسالم بن أبى حفصة؟ قال: كانوا فوقه في هذا الأمر، وكان أشدهم في هذا الأمر حمران بن أعين[2]. وقال ابن عدي عن عمرو بن علي: ثلاثة إخوة يفرطون في التشيع، وزرارة أردؤهم قولا[3].

وهناك رواية تبين رأي زُرارة في علم الإمام والقول بالتقية أخرجها العقيلي بإسناد قوي في ترجمة زُرارة، ثم تناقلتها الكتب بعد ذلك بإسنادها إليه .. قال: «حدثنا أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة قال: حدثني سعيد بن منصور قال: حدثنا ابن السماك قال: خرجت إلى مكة فلقيني زُرارة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إن لي إليك حاجة

---

[1] - هو حديث سفيان بن عيينة قال: حدثنا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد، عن أبي وائل (هو شقيقُ بن سلمة) عن عبد ا (هو ابن مسعود) ـ رضي ا عنه ـ قال: قال رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ: «**من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة؛ لقي ا وهو عليه غضبان**». قال عبد ا: ثم قرأ رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ مصداقه من كتاب ا ـ جل ذكره ـ: ﴿**إن الذين يشْتَرون بِعهد اللّه وَأيمانهم ثَمنًا قَليلاً أُولَئِك لاَ خَلاَقَ لَهم في الآخرة ولاَ يكَلمهم اللّه**﴾. الآية (٧٧/ آل عمران). أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له ـ ٦/ ٢٧١٠ كتاب التوحيد ـ باب قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئِذ نَاضرةٌ إلى ربها نَاظرةٌ**﴾ القيامة/ ٢٢، ٢٣. وأخرجه مسلم في صحيحه ـ ١/ ١٢٣ كتاب الإيمان ـ باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار.

[2] - انظر العقيلي: الضعفاء الكبير ـ ١/ ١٨٦ في ترجمة حمران، ٢/ ٩٦ في ترجمة زرارة. وانظر الحافظ ابن حجر: لسان الميزان ـ ٢/ ٥٨٦ في ترجمة زرارة.

[3] - ابن عدي: الكامل في الضعفاء ـ ٣/ ٢٤١. وفي تهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف المزي ـ ١٨/ ٢٨٤ عن أبي داود حدثنا حامد قال حدثنا سفيان قال: هم ثلاثة إخوة عبد الملك بن أعين، وزرارة بن أعين، وحمران بن أعين، روافض كلهم، أخبثهم قولا عبد الملك. انتهى. لعل هذا قول سفيان الثوري، وعبد الملك أكثرهم رواية في كتب السنة.

وأرجو أن أبلغها بك. وعظَّمها، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن محمد؛ فأقرئه مني السلام، وسله: أن يخبرني أمن أهل الجنة أنا أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه. فقال لي: إنه يعلم ذلك. فلم يزل بي حتى أجبته، فلما لقيت جعفر بن محمد أخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من أهل النار. فوقع في نفسي شيء مما قال؛ فقلت: ومن أين علمت ذاك؟ فقال: من ادعى علي أني أعلم هذا؛ فهو من أهل النار. فلما رجعت لقيني زُرارة بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي: إنه من أهل النار. فقال: كال لك يا عبد الله من جراب النورة. فقلت: وما جراب النورة؟ قال: عَمِلَ معك بالتَّقِيَّة»[1].

[1] - العقيلي: الضعفاء الكبير - ٢/ ٩٦. ونقلها الذهبي في ترجمة العقيلي مسندة من طريقه في سير أعلام النبلاء - ١٥/ ٢٣٨، ٢٣٩. وقد قلت: إن إسناد أبي جعفر العقيلي لهذه الرواية قوي. فابن السماك هو العابد الواعظ أبو العباس محمد بن صبيح بن السماك (ت-١٨٣هـ)، وهو صدوق مستقيم الحديث كما في الثقات لابن حبان - ٩/ ٢٢، وتاريخ بغداد للخطيب - ٥/ ٣٧٢. وقد وهم أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحسيني (ت-٧٦٥هـ) فقال في الإكمال - ص ٣٧٤: لا يعرف. وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة - ص ٢٦٤، فقال: بل هو معروف وهو الواعظ المشهور ... ثم ذكر أن الإمام البخاري ترجم له (في التاريخ الكبير - ١/ ١٠٦) ولم يذكر فيه جرحا. وأن الخطيب ذكر شيوخه والرواة عنه مستوعبا. وإذا كان ابن أبي حاتم قد نقل في ترجمته بالجرح والتعديل - ٧/ ٢٩٠ عن علي بن الحسين بن الجنيد قال: سمعت ابن نمير يقول: محمد بن صبيح بن السماك ليس حديثه بشيء. انتهى. فقد جاء تفسيره فيما أسنده الخطيب البغدادي في ترجمة ابن السماك في تاريخ بغداد - ٥/ ٣٧٢ إلى عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة قال سمعت بن نمير يقول: حدثنا محمد بن السماك وكان صدوقا ما علمته ربما حدث عن الضعفى. انتهى. وهذا يعني أن الرجل في نفسه صدوق وإن لم يكن له تحر وتدقيق فيمن يأخذ عنهم؛ فآفته في الرواية عن شيوخ ضعاف، وليس لهذا محل في رواية أبي جعفر العقيلي؛ لأن ابن السماك هنا رأس الإسناد يحكي ما شاهده وجرى معه، ولا يرويه عن أحد.

وأما أبو عثمان المروزي سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت-٢٢٧هـ)؛ فهو راوية سفيان ابن عيينة، وأحد أئمة الحديث، له مصنفات كثيرة، ومتفق على إخراج حديثه في الصحيحين .. انظر ترجمته في تهذيب الكمال للمزي - ١١/ ٧٧: ٨٢.

وأما أبو يحيى بن أبي ميسرة شيخ العقيلي؛ فهو عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكي

وفي كتب الرجال إشارة إلى أن زُرارة قال بعد وفاة الصادق بإمامة أكبر أولاده عبد الله الأفطح، ثم رجع إلى القول بإمامة موسى الكاظم. وقيل: بل أشار إلى المصحف وقال هذا إمامي لا إمام لي غيره[1]. وفيها إشارة أيضا إلى اختصاص زُرارة مع بُرَيْدَة بن معاوية بن أبي الحكم (تـ١٥٠هـ) برأي في الاستطاعة[2]، وقد مر بنا ما يُبين أن لذلك أصلا في مرويات الاثنا عشرية.

* وفي كتب تاريخ الفرق بيان ذلك الرأي في جملة آراء فرقة من الشيعة تنسب لزُرارة، وقد تسمى «**التيمية**». ومجمل هذه الآراء فيما يلي:

أ - المعرفة وما يختص به الأئمة .. قال الشهرستاني: «وحُكِيَ عن الزُرارية: أن المعرفة ضرورية، وأنه لا يسع جهل الأئمة؛ فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوَّلِيٌّ ضروري، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم»[3].

وقد ذكر الأشعري في مقالاته أن أكثر الروافض يزعمون أن المعرفة اضطرار، وأن الخلق

(تـ٢٧٩هـ) محدث مكة كما ذكر الذهبي في العبر - ٢/ ٦٨، وهو مفتي مكة خلفا لأبيه، كما ذكر معاصره أبو عبد ا محمد بن إسحاق الفاكهي (تـ٢٧٥هـ) في أخبار مكة - ٢/ ٣٤٨. وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل - ٥/ ٦: كتبت عنه بمكة ومحله الصدق. وذكره ابن حبان وأشار إلى شهرته في الثقات - ٨/ ٣٦٩ فقال: روى عنه الناس. وهو من المصنفين، وكان الحافظ ابن حجر يرجع إلى فوائده كما في مقدمة فتح الباري - ص ٢٦٨.

[1] - وهذا نقله ابن حجر عن كتاب «**الجمهرة**» لابن حزم، وعلق عليه قائلا: فهذا يدل على أنه رجع عن التشيع .. انظر ترجمة زرارة في اللسان - ٢ ٥٨٦. وقد ذكر الأشعري قريبا من ذلك في مقالات الإسلاميين - ١/ ١٠٢، ١٠٣ فقال: «فأما زرارة فإن جماعة من العمارية (هم الفطحية القائلين بإمامة عبد ا بن جعفر) تدعى أنه كان على مقالتها، وأنه لم يرجع عنها. وزعم بعضهم أنه رجع عن ذلك حين سأل عبد ا بن جعفر عن مسائل لم يجد عنده جوابها، وصار إلى الائتمام بموسى بن جعفر بن محمد».

[2] - راجع ابن حجر: اللسان - ٢/ ١٤ في ترجمة بريدة.

[3] - الشهرستاني: الملل والنحل - ١/ ١٦٦.

جميعا مضطرون، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى علم. ومنهم من يقول: إن الإمام هو الحجة بعد الرسول، ولا حجة على الخلق غيره. ومنهم من زعم أن المعارف اضطرار بإيجاب الخلقة؛ لكنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، وهؤلاء أصحاب هشام بن الحكم. ومنهم من زعم أن المعارف ليست كلها اضطرارا، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسبا ويجوز أن تكون اضطرارا[1].

وإنني لأحسب أن أقرب هذه الآراء في مسألة المعرفة لما صرح الشهرستاني بنسبته إلى الزُرارية هو الأخير؛ لأنه نسب إلى زُرارة إثبات معارف يدركها غير الأئمة بالنظر، وهي عند الأئمة أولية فطرية. وهنا تكون المعرفة الضرورية الخالصة للأئمة فقط، وهذا أوفق لخصوصية علم الإمام المعصوم عند الإمامية، والمعرفة الإنسانية بعد ذلك لها سبيلان، والناس في سبيليها لا يدركون فطريات الأئمة إلا بالنقل عنهم.

ب ـ حدوث الصفات الإلهية .. قال الأشعري: «يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه»[2].

وفي كلام البغدادي زيادة بنسبة حدوث جميع الصفات الإلهية إلى زُرارة، وقال: «وعلى منوال هذا الضال نسجت القدرية البصرية بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته»[3].

ويلاحظ هنا أن البغدادي يَجعَلُ ما يَنسُبُهُ لزُرارة بن أعين أصلا لقول معتزلة البصرة بحدوث كلام الله ـ تعالى ـ وخلق القرآن. وإن صح ذلك فيلتحق به قول البصريين أيضا

---

[1] - راجع الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٢٣: ١٢٥.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١١.

[3] - البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٧٠. وفي بيانه لأصول عقائد أهل السنة والجماعة قبالة الخارجين عنهم والمخالفين لهم آخر الكتاب كرر البغدادي القول بنسبة حدوث هذه الصفات لـ زرارة ـ ص ٣٣٥. وقد تابعه الإسفراييني وكأنه ينقل كلامه في التبصير ـ ص ٤٠. ونسب الشهرستاني أيضا القول بحدوث جميع الصفات إلى زرارة في الملل والنحل ـ ١/ ١٦٥.

بحدوث إرادة الله ـ تعالى ـ وإن قالوا: إنها محدثة في لا محل[1]؛ لكن البغدادي نفسه في موضع آخر يرد مذهب زُرارة إلى مجرد التشبيه المحض إذ يقول في بيان استحقاق الله ـ تعالى ـ لصفاته المحدثة عند زُرارة: «وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة وقدرة وعلما وإرادة وسمعا وبصرا، كما أن الواحد منا يصير حيا قادرا سميعا بصيرا مريدا عند حدوث الحياة والقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر فيه»[2].

وقال الإسفرايني: «وزعموا أنها كلها حادثة مثل صفات الأجسام»[3].

وقد يكون الأصل في ذلك ما ذكره الأشعري من القول بأن زُرارة وأصحابه كانوا يرون حدوث صفة العلم، وذلك حاصل قول القدرية الأوائل منذ القرن الأول الهجري على لسان معبد الجهني البصري (المقتول عام ثمانين): **الأمر أنف**[4]. ويرون حدوث صفتي السمع والبصر لشبهة تعلق ذلك بالمدركات المحدثة.

وأما القول بحدوث جميع الصفات بما فيها صفة الحياة وصفة القدرة؛ فمما لا يعقل له سبيل إلا عند القائل صراحة بحدوث المعبود. وأحسب أنه من باب حكاية لازم المذهب فيما نسبه إليهم البغدادي ومن لف لفه. ولهذا نجد حجة الإسلام أبا حامد الغزالي في كتابه «**الاقتصاد في الاعتقاد**» في بيان أحكام الصفات الإلهية يقرر أنها جميعا قديمة، وأنه لم يذهب أحد من المخالفين المتألهين إلى حدوث الحياة والقدرة، وإنما اعتقدوا ذلك في العلم بالحوادث وفي الإرادة وفي الكلام[5]

---

[1] - وذلك ما صرح به الإسفراييني في التبصير ـ ص ١٢١.

[2] - البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٢٣٠.

[3] - الإسفراييني: التبصير ـ ص ١٢١.

[4] - راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٤٨: ٥٠.

[5] - راجع الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ـ ص ١٤٢. تحقيق الدكتور إبراهيم آكاه، والدكتور حسين آتاي. نشرة كلية الإلهيات بجامعة أنقره ـ تركيا ١٩٦٢م.

ج ـ **الاستطاعة** .. وقد مر بنا في مرويات الشيعة أن زُرارة كان يقول: من ملك الزاد والراحلة؛ فهو مستطيع للحج وإن لم يحج. وقال أبو الحسن الأشعري، في معرض ذكر اختلاف متكلمي الشيعة في الاستطاعة، في زُرارة وأصحابه: «يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي الصحة، وبها يستطيع المستطيع؛ فكل صحيح مستطيع»[1].

وإننا إذا ضَمَمْنا ذلك الرأيَ إلى ما سبق في مرويات الشيعة من أن زُرارة كان يسأل الإمام الصادق عن أعمال السلاطين ليحمله على القول بالقدر؛ أمكننا أن نُقرر أنَّ الرجل كان قدريا في النظر إلى أفعال العباد، وقد أطبقت المعتزلة جميعا على أن الاستطاعة أو القدرة صالحة للضدين، وأنها قبل الفعل المُبْتَدَأ والمُتَوَلِّد، ونسبوا إلى الجبر كُلَّ من جعل الاستطاعة مقارنة للفعل، وقال البغداديون منهم بمثل ما نُسِبَ لِزُرارة من أن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليها من الآفات[2]؛ ولذلك لم يخصه الأشعري بقول في ذكره اختلاف الروافض في أعمال الإنسان والحيوان؛ فدخل في عموم من نسبهم إلى القول بأقاويل المعتزلة من الإمامية في هذه المسألة[3]. وفي ظلال هذا الفهم يمكننا أن نقرر أنَّ الكتاب المذكور لزُرارة بن أعين: «**الاستطاعة والجبر**» كان إحدى المحاولات الكلامية المبكرة في رد مقولة الجبرية الذين لا يرون للإنسان مسئولية فيما يجري على يديه من أفعال، ولا على لسانه من أقوال، ولا فيما يستقر في جَنَانِه من اعتقاد الكفر أو الإيمان.

وهكذا نجد أنفسنا ـ إذا استثنينا أصل المذهب في الإمامة وما يتعلق به من أحكام ـ نميل إلى القول بأن العلاقة الفكرية بين كلام الشيعة الإمامية (ولا أقول الاثنا عشرية في هذا الموضع) من جهة، وبين كلام المعتزلة من جهة أخرى، لها جذور قديمة ترجع على

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٦.

[2] - راجع القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي: شرح الأصول الخمسة ـ (فصل في الاستطاعة) ص ٣٩٠: ٣٩٣، ٣٩٦: ٣٩٨، ٤١٠. وانظر الأشعري: مقالات ـ ١/ ٢٩٩، ٣٠٠.

[3] - راجع الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٧، ١١٨.

الأقل إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري، والذي يتابع تطور الفكر الكلامي ونشأة مذاهبه المختلفة يدرك أن النظر في مسألة أفعال العباد، وهي من المسائل الكلامية المبكرة الظهور باتفاق، لم يبدأ بظهور القدرية الأوائل: معبد الجهني، وغيلان الدمشقي .. إن الكلام في فعل الكبيرة أو ارتكابها، وفي علاقة ذلك بالإيمان والكفر، لون من ألوان النظر في تلك المسألة؛ لكن على مستوى الإنسان والتزامه باتباع الأوامر والنواهي الدينية، ثم تطور النظر لبحث المسألة على مستوى الإنسان وعلاقته بالله ـ جل وعلا ـ وصفاته، وما يتبع ذلك من النظر في حقيقة الفعل وتحديد فاعله ..

وهنا لا نستطيع أن نقطع بأن الإمامية أخذوا عن المعتزلة، أو أن المعتزلة أخذوا عن الشيعة، فالمسألة موضع نظرٍ وتلاقُحٍ للأفكار بين جميع الطوائف الكلامية الناشئة في المجتمع الإسلامي بثقافاته الجديدة الواردة مع اتساع الفتوح .. وهذا أمر سنعود إلى متابعة بحثه فيما بعد ـ إن شاء الله تعالى.

٢ـ أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي (المتوفى نحو ١٦٠هـ أو بعد ١٨٠هـ)[١].

من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم، وهو مولى الأحول: كوفي، صيرفي، يلقب مؤمن الطاق، وصاحب الطاق، ويلقبه المخالفون شيطان الطاق، كما ذكر النجاشي في رجاله والشيخ الطوسي في الفهرست[٢].

وقال فيه النجاشي: «فأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر من أن تذكر، **وقد نُسِبَ إليه أشياءُ لم تثبت عندنا**. وله كتاب افعل لا تفعل، رأيته عند أحمد بن الحسين بن عبيد الله ـ رحمه الله ـ كتاب كبير حسن، وقد أدخل فيه بعض المتأخرين أحاديث تدل فيه على فساد، ويذكر تباين أقاويل الصحابة، وله كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وكتاب كلامه على الخوارج، وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة والمرجئة».

وذكر الشيخ الطوسي كتاب الاحتجاج باسم الإمامة، وأضاف إلى هذه الكتب: «كتاب المعرفة، وكتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضول، وكتاب الجمل في أمر طلحة والزبير وعائشة، وكتاب إثبات الوصية». وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة إلى صاحب الطاق في المصادر الشيعية ثمانية، وعنوان كل كتاب منها ينم عن موضوعه؛ إلا كتاب «**افعل لا**

---

[١] - أرجح أنه توفي بعد ١٨٠هـ بما جاء في بعض كتب تاريخ الفرق السنية من التصريح بأنه كان من القطعية الذين قطعوا بوفاة الإمام موسى الكاظم (ت ـ ١٨٣هـ) .. راجع البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٧١. والإسفراييني: التبصير ـ ص ٤١.

[٢] - رجال النجاشي ـ ٢/ ٢٠٣. والشيخ الطوسي: الفهرست ـ ص ٢٠٧. على حين أن الكشي في رجاله ـ ص ١٦٣ يرجع هذا اللقب إلى حسن معرفته في صنعته، حينما بهرج درهما شك فيه الصيارفة؛ فقالوا تعجبا من معرفته: «ما هو إلا شيطان الطاق!». وقد كان دكانه في طاق المحامل من أسواق الكوفة. وقال محققه السيد أحمد الحسيني: «وقيل: لقبه المخالفون لأنه كان يناظر أبا حنيفة ويلزمه الحجة». وهذا هو رأي المامقاني في تنقيح المقال ـ ٣/ ١٦٠.

تفعل»، وقد بين النجاشي الذي رآه وطالعه أنه في ذكر تباين أقاويل الصحابة، وربما كان من كتب الاختلاف العامة التي تجمع بين مسائل أحكام الفقه وعلم الكلام والفرق، كما يترجح عندي من كلام الشهرستاني الآتي في بيان رأي صاحب الطاق في أصول الفرق الإسلامية. وقد كان متكلمو الاثنا عشرية فيما بعد يذكرون اختلاف الصحابة وتباين آرائهم في عدد من المسائل الدينية، مع الإشارة إلى عدم العصمة وجواز الغلط منهم؛ ليستدلوا بذلك على ضرورة تعيين الإمام المعصوم لحفظ الدين وصلاح العباد[1].

ولقد أشرت من قبل إلى مناظرة صاحب الطاق للإمام زيد عند أبي جعفر الكليني الذي روى بإسناده عن صاحب الطاق «أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ـ عليه السلام ـ بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ خَرَجْتُ مَعَهُ. قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أُجَاهِدُ هَؤُلاءِ الْقَوْمَ فَاخْرُجْ مَعِي. قَالَ: قُلْتُ: لا مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ. قَالَ: فَقَالَ لِي: أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الأَرْضِ حُجَّةٌ، فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ. وَإِنْ لا تَكُنْ لِلَّهِ حُجَّةٌ فِي الأَرْضِ؛ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ[2]. قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِوَانِ فَيُلْقِمُنِي الْبَضْعَةَ السَّمِينَةَ، وَيُبَرِّدُ لِيَ اللُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إذا أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟! فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا

---

[1] - راجع ـ على سبيل المثال ـ أبا الفتح الكراجكي: كنز الفوائد ـ ١/ ٣٢٣، ٣٢٤. وراجع جعفر السبحاني: بحوث في الملل والنحل ـ ٦/ ٢٨، ٢٩. وسيأتي في هذا التمهيد الكلام عن الفضل بن شاذان وكتابه الإيضاح.

[2] - هكذا العبارة في الأصل، والأقرب عندي أن تكون على النحو التالي: «**فإن تكن لله في الأرض حجةٌ؛ فالمتخلفُ عنك هالك والخارج معك ناجٍ. وإن لا تكن لله حجةٌ في الأرض؛ فالمتخلفُ عنك والخارج معك سواء**».

فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ. ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الأَنْبِيَاءُ. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: ﴿**يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا**﴾ [يوسف/٥]. لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لا يَكِيدُونَهُ؟ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ فَكَذَا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ. قَالَ: فَقَالَ أَمَا واللَّهِ لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّي أُقْتَلُ وأُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي. فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ فَقَالَ لِي: أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكاً يَسْلُكُهُ»[1].

وقد روى الكشي في بيان فضل صاحب الطاق والتنويه بمنزلته عند الإمام الصادق أنه ـ عليه السلام ـ قال: «أربعة أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتا: بُريد بن معاوية البجلي، وزُرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وأبو جعفر الأحول»[2]. وروى طائفة من مناظراته مع الإمام زيد وأبي حنيفة والضحاك الشاري وغيرهم. وذكر في إحداها أنه قطع أحد الشراة بين يدي الإمام الصادق، فقال الشاري لأبي عبد الله: ما ظننت أن في أصحابك أحدا يحسن هكذا. فقال أبو عبد الله: إن في أصحابي من هو أكثر من هذا. فأعجب مؤمن الطاق نفسه فقال: يا سيدي سررتك؟! قال: والله لقد سررتني، والله لقد قطعته، والله لقد حسرته، والله ما قلت من الحق حرفا واحدا! قال: وكيف؟! قال: لأنك تتكلم على القياس، والقياس ليس من ديني[3].

---

[1] - الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ١٧٤ (كتاب الحجة ـ باب الاضطرار إلى الحجة ـ حديث رقم ٥).

[2] - رجال الكشي ـ ص ١٦٣. وهذه الرواية ذكرها الشيخ الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة ـ ١/ ٧٦. ونص أبو القاسم الخوئي على صحة إسنادها عندهم في معجم رجال الحديث ـ ١٨/ ٣٦.

[3] - رجال الكشي ـ ١٦٦، ١٦٧.

وفي موسوعة أصحاب الفقهاء: «كان أبو جعفر كثير العلم، متفوّقا في معارفه، قويا في حجته، تعددت فيه نواحي العبقرية والنبوغ، فهو عالم بالفقه والكلام والحديث». وينكر مؤلفو الموسوعة ما نسبه إليه خصومه من العقائد الفاسدة التي تمثل صورة أخرى لا تتناسب ــ في رأيهم ـ مع قدره ومنزلته عند الإمام الصادق، بالإضافة إلى مقولة النجاشي السابقة: «وقد نُسِبَ إليه أشياءُ لم تثبت عندنا»[1].

لكن الصورة الأخرى لها موارد في كتب الشيعة أيضا؛ فقد روى الكشي عن فضيل بن عثمان روايةً حاصلها إنكار الإمام الصادق لكلام صاحب الطاق ومنهجه في الجدل والمناظرة .. قال الإمام: أما إنه لو شاء طريف من مخاصمه أن يخصمه فعل. قلت: كيف ذاك؟ فقال: يقول أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال: نعم. كذب علينا، وإن قال: لا. قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك؟ ثم قال: أنتم تتكلمون بكلام إن أنا أقررت به ورضيت به أقمت على الضلالة، وإن برئت منه شق علي. نحن قليل وعدونا كثير. قلت: جُعلت فِداك فأُبْلغُه عنك ذلك؟ قال: أما إنهم قد دخلوا في أمر ما يمنعهم عن الرجوع عنه إلا الحَمِيَّة. قال: فأبلغت أبا جعفر الأحول ذاك، فقال: صدق بأبي وأمي، ما يمنعني من الرجوع عنه إلا الحَمِيَّة[2].

[1] - موسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٢/ ٥١٦، ٥١٧.

[2] - وقد نقل الخوئي الرواية في معجمه ـ ١٨/ ٤١ وعلق عليها أولا بأنها ضعيفة الإسناد، وثانيا بأنها لا تفيد الذم؛ لأن غاية ما تدل عليه أن صاحب الطاق كانت لـه مناظرات مبنية على الجدل، وقد يناظر الخصم بالقياس، وهذا النحو من الكلام ليس بالمرضي عند الإمام، إلا إذا كانت الضرورة مقتضية لـه. ومن العجيب أنه فسر الحمية التي تمنع صاحب الطاق عن ترك مذهبه في الكلام والجدل بأنها «**الحماية عن الدين والعصبية لـه**»، ثم زعم أن الإمام الصادق كان يسر بمناظرة صاحب الطاق ويـأمره بهـا أحيانا، كما حدث في مناظرة الشامي التي ذكرها الكليني في الكافي ـ ١/ ١٧١: ١٧٣ (كتاب الحجة ـ باب الاضطرار إلى الحجة ـ حديث رقم ٤) وفيه قول الإمام تعليقا على مناظرة صاحب الطاق: قياس رواغ، تكسر باطلا بباطل؛ إلا أن باطلك أظهر.

وروى الشيخ الصدوق بإسناده عن إبراهيم بن محمد الخزاز، ومحمد بن الحسين، أنهما دخلا على أبي الحسن الرضا ـ عليه السلام ـ فحكيا له رواية حديث يوهم التشبيه، وحكيا له أن هشام بن سالم **وصاحب الطاق** والميثمي يقولون عن الله ـ جل وعلا ـ: إنه أجوف إلى السرة، والباقي صمد. فخر ساجدا ثم قال: سبحانك ما عرفوك ولا وحدوك؛ فمن أجل ذلك وصفوك. سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك. سبحانك كيفَ طَاوَعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أن شَبَّهُوكَ بغيرك؟! إلهي لا أصفك إلا بما وصفت به نفسك، ولا أُشَبِّهُكَ بخَلْقِك. أنت أهل لكل خير؛ فلا تجعلني من القوم الظالمين ...[1].

* وفي كتب رجال الحديث عند أهل السنة نجد ترجمة لمحمد بن علي بن النعمان في سير أعلام النبلاء للذهبي لم يزد فيها على أن قال: «محمد بن النعمان الأحول: عراقي، شيعي جلد يلقبه الشيعة بمؤمن الطاق. يعد من أصحاب جعفر بن محمد. صنف كتاب الإمامة، وكتاب الرد على المعتزلة، وكتاب طلحة وعائشة، وكتاب المعرفة، وكتاب في أيام هارون الرشيد»[2]. وإني لأحسبه قد نقل ذلك عن فهرست النديم الذي أورد مثل هذه الترجمة المختصرة، لكنه لم يذكر الكتاب الخامس «**كتاب في أيام هارون الرشيد**»، ولم أجده فيما رجعت إليه من المصادر الشيعية[3]. وقد أضاف الشهرستاني كتابا آخر أسماه

---

[1] - انظر الصدوق: التوحيد ـ ص ٦٨. وعلى حين دافع العارف الرباني القاضي سعيد بن محمد القمي (ت ـ ١١٠٧هـ) عن الهشامين بنظرة صوفية سيأتي بيانها في الكلام عن هشام بن الحكم، نجده في شرح هذه الرواية من كتابه: شرح توحيد الصدوق ـ ٢/ ٢٩٧ لا يطعن في إسنادها، ولا يتكلف دفع التهمة عن صاحب الطاق الميثمي، برغم أنه ذكر أن الأول من أجلة أصحاب الإمام الصادق، والثاني من عمد أصحاب الإمام الرضا؛ بل يقول: «قيل هذان الرجلان كانا على مذهب أبي الخطاب في الغلو». ثم قال في الميثمي: «والشيخ الطوسي في الفهرست جعله صحيح الحديث سليما، وقيل: إنه من الواقفة».

[2] - سير أعلام النبلاء ـ ١٠/ ٥٥٣، ٥٥٤.

[3] - انظر النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٤. ولو ثبت أن صاحب الطاق كتب عن أيام هارون الرشيد (ت ـ ١٩٣هـ)؛ فهذا يرجح أنه كان حيا بعد عام ١٨٠هـ كما ذكر بعض من ترجم له .. راجع موسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٢/ ٥١٧.

«**افعل لم فعلت**»[1]. وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة لصاحب الطاق عند الفريقين عشرة.

وفي لسان الميزان ترجم له الحافظ ابن حجر[2]، لكنه لخص ترجمته من كتاب المؤرخ الشيعي ابن أبي طي يحيى بن حميدة الحلبي (ت ٦٣٠هـ)، ولا تكاد ترجمته تخالف شيئا من صورة المُنَاظِر الفذ الذي لا تلين له قناة في المصادر الشيعية. وقد نجد بعض ملامح هذه الصورة أيضا في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ) بكتاب تاريخ بغداد، حيث أورد الخطيب بإسناده عن محمد بن جعفر الأُسَامِيّ قال: كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق بالرجعة، وكان شيطان الطاق يتهم أبا حنيفة بالتناسخ. قال: فخرج أبو حنيفة يوما إلى السوق فاستقبله شيطان الطاق ومعه ثوب يريد بيعه، فقال له أبو حنيفة: أتبيع هذا الثوب إلى رجوع علي؟ فقال: إن أعطيتني كفيلا أن لا تمسخ قردا بعتك. فبهت أبو حنيفة. قال: ولما مات جعفر بن محمد التقى هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة: أما إمامك فقد مات. فقال له شيطان الطاق: أما إمامك فمن المُنْظَرِينَ إلى يوم الوقت المعلوم[3].

---

[1] - انظر الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٧.

[2] - ابن حجر: لسان الميزان ـ ٥/ ٣٤٠، ٣٤١.

[3] - الخطيب: تاريخ بغداد ـ ١٣/ ٤٣٦. وقد تكلم الشيخ الكوثري في بيان سقوط إسناد هذه الرواية بما لا يحتاج إلى مزيد، في كتابه: تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ـ ص ١٩٧، ١٩٨. وفي الجواهر المضية في طبقات الحنفية قال عبد القادر بن أبي الوفاء (ت ٧٧٥هـ) ـ ص ٤٧٦، ٤٧٧: وذكر المرغيناني [أحسبه صاحب الهداية أبا الحسين علي بن أبي بكر المتوفى عام ٥٩٣هـ] أن شيطان الطاق، وهو شيخ للرافضة، كان يتعرض للإمام كثيرا، فدخل الشيطان يوما فى الحمام وكان فيه الإمام، وكان قريب العهد بموت أستاذه حماد فقال الشيطان: مات أستاذكم حماد فاسترحنا منه. فقال الإمام: أستاذنا مات، وأستاذكم من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم. فتحير الرافضي وكشف عورته فغمض الإمام بصره. فقال الشيطان: يا نعمان منذ كم أعمى ا بصرك؟ فقال: مذ هتك ا سترك. فبادر الإمام إلى الخروج من الحمام وأنشأ يقول شعرا:

ولا يوجد في المصادر السنية ـ المعروفة لدي ـ بيان مباشر لما في كتب صاحب الطاق سوى ما جاء في موضعين:

أولهما: ما أورده ابن حزم نقلا عن الجاحظ ـ الذي بين أنه لا يتحرى صدق ما ينقله ـ فيما يتعلق بتوضيح منهج الرجل في كتاب الإمامة، وذهابه إلى القول بالزيادة في القرآن[1]، وهو لون من القول بتحريف القرآن الكريم الذي عُمِّمَ اتهام الشيعة الاثنا عشرية

أقول وفي قولي بلاغ وحكمة * وما قلت قولا جئت فيه بمنكر**

ألا يا عباد الله خافوا إلهكم * ولا تدخلوا الحمام إلا بمئزر**

أقول: وقد وردت هذه الحكاية على الوجه الذي ذكره الخطيب البغدادي في ترجمة صاحب الطاق بالتكملة التي أضيفت لفهرست النديم في الطبعة المصرية ١٣٤٨هـ نقلا من نسخة العلامة أحمد تيمور باشا، الذي نقل هذه التكملة إلى نسخته عن مجلة ألمانية نشرت عام ١٨٨٩م (Die Kunde des Morgen Landes). وهي مكتوبةٌ بيد شيعية أو منقولةٌ عن مصادر شيعية؛ فقد جاء فيها: «تلقبه العامة بشيطان الطاق، والخاصة تعرفه بمؤمن الطاق ...، وكان حسن الاعتقاد والهدى؛ حاذقا في صناعة الكلام، سريع الخاطر والجواب، وله مع أبي حنيفة مناظرات ...». ولم يرد فيها ذكر لشيء من مؤلفات الرجل. أما النديم فقد أورد له ترجمة مختصرة ما زاد فيها على أن قال: «شيطان الطاق: وهو أبو جعفر الأحول، واسمه محمد بن النعمان، ويلقب بشيطان الطاق، ويلقبه الشيعة بمؤمن الطاق. من أصحاب أبي عبد الله جعفر بن محمد ـ عليه السلام. وكان متكلما حاذقا. وله من الكتب: كتاب الإمامة. كتاب المعرفة. كتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضول. كتاب في أمر طلحة والزبير وعائشة ـ رضي الله عنهم» .. انظر طبعة الفهرست بتحقيق الباحث الشيعي رضا تجدد بن علي زين العابدين الحائري المازندراني ـ ص ٢٢٤.

[1] - قال ابن حزم في الفصل ـ ٤/ ١٣٩: «وذكر عمرو بن بحر الجاحظ، وهو وإن كان أحد المجان ومن غلب عليه الهزل، وأحد الضلال المضلين؛ فإننا ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتا لها، وإن كان مكثرا لإيراد كذب غيره. قال: أخبرني أبو إسحاق إبراهيم النظام، وبشر بن خالد: أنهما قالا لمحمد بن جعفر الرافضي المعروف بشيطان الطاق: ويحك أما استحييت من الله أن تقول في كتابك في الإمامة: إن الله ـ تعالى ـ لم يقل قط في القرآن: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا**﴾ (التوبة/ ٤٠). قالا: فضحك والله شيطان الطاق ضحكا طويلا حتى كأنا نحن الذين أذنبنا».

وصحيح اسم شيطان الطاق: محمد بن علي بن النعمان البجلي. وكنيته: أبو جعفر.

به خطأ وعصبية وإلزاما بما لا يُلتزم من الباطل الصريح، وتلك مسألةٌ سَتُفَصَّلُ بموضعها من هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالى.

والثاني: ما ذكره الشهرستاني حيث قال: «وقد صنف ابن النعمان كتبا جمًّة للشيعة منها «**افعل لم فعلت**»، ومنها «**افعل لا تفعل**». ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة: الفرقة الأولى عنده القدرية. الفرقة الثانية عنده الخوارج. الفرقة الثالثة عنده العامة. الفرقة الرابعة عنده الشيعة. ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة»[1]. وهذا يعني أن القوم لهم جهود مبكرة في التأليف عن الفرق الكلامية وآرائها وبيان الفرقة الناجية، ولم يقف الأمر بهم عند بيان مذهبهم والاحتجاج له ..

* وصاحب الطاق في كتب تاريخ الفرق السنية رأس فرقة تسمى **الشيطانية** أو **النعمانية**، وينسب إليها عدد من الآراء الكلامية؛ منها ما يلي:

أ ـ المعرفة الضرورية .. قال الأشعري: «يزعمون أن المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أن يمنعها الله سبحانه بعض الخلق، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاها بعضهم؛ كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة»[2].

ب ـ التشبيه وإثبات صورة لله تعالى .. في الكلام عن تجسيم أصحاب محمد ابن كرام ذكر البغدادي والإسفراييني أنهم امتنعوا عن إطلاق لفظ الجوهر على الله ـ جل وعلا ـ مع أنهم يطلقون لفظ الجسم، كامتناع شيطان الطاق الرافضي من تسميته الإله جسما مع قوله بأنه على صورة الإنسان[3].

---

[1] - الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٧.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٢٣. وقد نسب الأشعري الرأي نفسه لأصحاب أبي مالك الحضرمي وعده رأيا مستقلا من آراء الرافضة في المسألة!

[3] - البغدادي: الفرق ـ ص ٢١٦. والإسفراييني: التبصير ـ ص ١١٢.

وقد قال الشهرستاني عن صاحب الطاق: «وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح». ولعله يقصد إبطال نسبته للتجسيم فسبق لفظ التشبيه إلى قلمه؛ لأنه لم يلبث أن قال بُعيد ذلك: «وقال: إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني. ونفى أن يكون جسما؛ لكنه قال: قد ورد في الخبر أن الله خلق آدم على صورته وعلى صورة الرحمن، فلا بد من تصديق الخبر». كما أن نفي الجسمية عن الله ـ تعالى ـ كما سيتضح لنا بعد قليل من مسائل الخلاف بين صاحب الطاق وهشام بن الحكم الذي كتب في الرد عليه.

وقد يعني ذلك أن الشهرستاني قصد إبطال نسبة التشبيه إلى صاحب الطاق، وأنه أشار بذلك القول إلى أن ما يُنسب إليه من باب ما نُسب إلى الرواة في تصديق الأخبار وإجراء ألفاظها وتمريرها كما وردت من غير تأويل؛ فقد قال عقب ذلك: «ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثلُ مقالته في الصورة، وكذلك يحكى عن داود الجواربي ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث: أنه تعالى ذو صورة وأعضاء. ويحكى عن داود أنه قال: أعفوني من الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك؛ فإن في الأخبار ما يثبت ذلك».

ثم نقل الشهرستاني عن أبي عيسى الوراق الشيعي[1] أن هشام بن سالم ومحمد بن النعمان أمسكا عن الكلام في الله، ورويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله ـ تعالى ـ: ﴿**وأنَّ إلى رَبِّكَ المُنْتَهَى**﴾ النجم/ ٤٢. قال: إذا بلغ الكلام إلى الله ـ تعالى ـ فأمسكوا. فأمسكا عن القول في الله والتفكر فيه حتى ماتا[2].

---

[1] - في ذكر مؤلفي كتب الرافضة قال الأشعري في مقالاته ـ ١/ ١٣٥: «وقد انتحلهم أبو عيسى الوراق». واسمه محمد بن هارون (ت ٢٤٧هـ)، كما ذكر علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ) في مروج الذهب ـ ٤/ ٢٣، ونسب له كتاب **المجالس** الذي نقل عنه مناظرة هشام بن الحكم لعمرو ابن عبيد المعتزلي في الإمامة، ثم قال: «وله تصنيفات حسان كثيرة منها كتابه في **المقالات** في الإمامة وغيرها من [مسائل] النظر».

[2] - انظر الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٦: ١٦٨.

ج ـ العلم الإلهي والإرادة .. قال الأشعري في بيان مقالات الروافض: «أصحاب شيطان الطاق يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها. فأما قبل أن يقدرها ويريدها؛ فمحال أن يعلمها، لا لأنه ليس بعالم؛ ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره وينشئه بالتقدير، والتقدير عندهم الإرادة»[1]. ونسب الإمام الأشعري هذه المقالة لصاحب الطاق في بيانه لاختلافات المسلمين بوجه عام[2].

وفي بيان الإرادة التي يتبعها العلم قال الأشعري: «وقال شيطان الطاق: إن الله لا يعلم شيئا حتى يؤثر أثره ويقدره، والتأثير عندهم التقدير، والتقدير الإرادة. فإذا أراد الشيء فقد علمه وإذا لم يرده فلم يعلمه، ومعنى أَرَادَهُ عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة، فإذا تحرك تلك الحركة علم الشيء وإلا لم يجز الوصف له بأنه عالم به. وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون»[3]. والحركة هنا لا يقصد بها الانتقال، وإنما هي معنى يقصدون به «**الفعل**»[4]، أي أن الإرادة فعل يحدثه الله ـ جل وعلا. وقد صرح الشهرستاني بذلك في كلامه عن صاحب الطاق، فقال: «والتقدير عنده الإرادة، والإرادة فعله ـ تعالى»[5].

وقد بين البغدادي علة ذهاب صاحب الطاق هذا المذهب في علم الله ـ تعالى ـ وإرادته، فقال: «وزعم أن الله ـ تعالى ـ إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها؛ وإلا ما صح التكليف»[6]. وهذا يعني أن هذه المقالة في صفات الله ـ تعالى

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١١، ١١٢.

[2] - السابق ـ ٢/ ١٨٦.

[3] - السابق ـ ١/ ٢٩١، ٢٩٢.

[4] - راجع السابق ـ ٢/ ٣٨، ٤١، ٤٣.

[5] - الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٧.

[6] - البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٧١.

ـ متعلقة بالنظر في حكم أفعال العباد ونفي القول بالجبر، ولأجل ذلك حرر أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (ت٤٧١هـ) مقالته بأنه «كان يقول: إن الله ـ تعالى ـ لا يعلم الشر قبل أن يكون»[1].

وهذا يؤكد ما سبقت إليه الإشارة في الكلام عن آراء زُرارة بن أعين، وسيأتي أكثر تفصيلا في بيان آراء هشام بن الحكم ـ إن شاء الله تعالى.

وقد كان هذا الرأي معروفا أيضا في البطانة الاعتزالية التي كانت تحيط بالخليفة المأمون بن هارون الرشيد، وآية ذلك ما حكاه الإمام عبد العزيز بن مسلم الكناني (ت٢٤٠هـ) في مناظرته لبشرٍ المريسي بين يدي المأمون، وقد حكى أن رجلا ممن يعرف بالكلام والنظر كان يشوش عليه، ويحرض بشرا على الكلام ويحثه كلما سكت وانقطع.

وعندما صرح الكناني بأن في القرآن كل ما يحتاجه العباد من أمور دينهم في كل ما هو كائن، أخذ ذلك الرجل يضرب بيده على فخذه ويقول: سبحان الله! تزعم أن كل ما هو كائن مما يحتاج إليه، قد ذكره الله ـ تعالى ـ في كتابه! ما أعظم هذا! وكيف يعلم ما هو كائن؛ فيذكره؟! وذكر الكناني أنه جهمي قدري جمع الأمر من جهتين، ينكر أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، يعني بذلك أنه نَفَى سَبْقَ العِلْمِ وَنَفَى القَدَرَ. فقال المأمون: هذا قوله[2].

د ـ الاستطاعة وأفعال العباد .. ذكر الأشعري أن صاحب الطاق كان يقول في الاستطاعة بقول زُرارة بن أعين: إن الاستطاعة هي الصحة، وكل صحيح مستطيع، وهي قبل الفعل؛ لكن صاحب الطاق كان يقول بعد ذلك: «لا يكون الفعل إلا أن يشاء

---

[1] - الإسفراييني: التبصير في الدين ـ ص ٤١.

[2] - انظر الكناني: الحيدة ـ ص ١٣٧، ١٣٨.

الله»[1]. ونسب إليه وإلى الجواليقي القول بأن العباد يفعلون الأجسام؛ فحركاتهم وأفعالهم وسكناتهم أشياء، وهي أجسام؛ إذ لا شيء إلا الأجسام[2].

٣ـ أبو محمد هشام بن الحكم (المتوفى عام ١٧٩ أو ١٩٩هـ) الكندي بالولاء، وكان منزله في بني شيبان بالكوفة فنسب إليهم أيضا.

وإنني لا أشك في أنه أشهر متكلمي الإمامية في القرن الثاني الهجري، وأكثرهم حظوة باهتمام أهل العلم من السنة والشيعة قديما وحديثا؛ بالإضافة إلى دراسات المستشرقين التي اهتمت بآرائه في الفلسفة الطبيعية وحقيقة الإنسان، وتتبع مصادرها في الفلسفات القديمة[3]. ولئن بدا هذا للوهلة الأولى عَامِلَ تَيْسيرٍ في دراسةِ آراء الرجل وعرض مذهبه؛ فإن مُطالِعَ المادةِ العلمية الغزيرة عن آراء هشام يُدرك أنَّ تَقديمَ الصورة الحقيقية والمقنعة لمذهبه الكلامي من الصعوبة بمكان لايبلغه طالبه في يسر؛ فالرجل له مكان لا ينكر في تاريخ الفكر الكلامي بوجه عام، وحضور ظاهر في المناظرة والتأليف بين رجالات عصره، مما جعله القيم على مجالس النظر في لطيف الكلام وجليله عند الوزير يحيى بن خالد البرمكي في حاضرة الخلافة العباسية، وفي زمان الخليفة هارون الرشيد. وهو أحد الأعلام الذين تأخذ عنهم الإمامية الحلال والحرام والفتيا والأحكام؛ فقد صحب الإمام الصادق

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٧.

[2] - السابق ـ ص ١١٨. وعن هذا الموضع نقل البغدادي في الفرق بين الفرق ـ ص ٦٩، ٧١. وراجع أيضا مقالات الأشعري ـ ٢/ ٣٨.

[3] - راجع مارتن مكدرموت حيث يقارن بين رأي يرتسل (علم الصفات) وبينز (المذهب الذري) في تحديد مصادر هشام: نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد ـ ص ٢٩٧: ٢٩٩. وقد أنشأ الشيعة المعاصرون عنه بحوثا ضافية منها كتاب (هشام بن الحكم) للشيخ عبد ا نعمة. وكتاب (هشام بن الحكم متكلم معروف قرن دوم هجري، وشاكد مبرز مكتب جعفري) للسيد أحمد صفاتي. وتراجم الرجل وآراؤه في مؤلفات الشيعة والسنة أظهر من أن يشار إليها.

وكان من خواص الكاظم ـ عليهما السلام ـ وله عنهما روايات كثيرة في الأصول والفروع، ولهما فيه مدائح[1]. ثم هو بعد ذلك كله متهم في روايات السنة والشيعة بالمغالاة في التجسيم والجبر؛ فيتبرأ منه الأئمة ويُسَفِّهُ اعتقادَه مُؤرِّخُو المقالات والفرق؛ بل يصرح بعض متشددي السنة بأنه أسلم كارها مخافة السيف، ونفاقا ومكرا ليفسد في الدين ويضل عن سبيل الله بانتحال التشبيه والرفض[2]، وذهب القاضي عبد الجبار إلى أنه أول من قرر الكلام في النص، وبنى عليه القول بردة الصحابة غيرَ نفرٍ يسير منهم، على حين قال الكاملية من الشيعة بارتدادهم جميعا[3].

وحسبي في هذا المقام أن أذكر مؤلفاته، وأهم الآراء المنسوبة إليه في لطيف الكلام وجليله، مع الإشارة خلال ذلك إلى طرف من مواقف أهل العلم من الرجل وآرائه.

* **أما مؤلفات هشام بن الحكم**؛ فقد نسب إليه النجاشي ثلاثين كتابا:

كتاب علل التحريم، كتاب الفرائض، كتاب الإمامة، كتاب الدلالة على حدث الأجسام، كتاب الرد على الزنادقة، كتاب الرد على أصحاب الاثنين، كتاب التوحيد، كتاب الرد على هشام الجواليقي، كتاب الرد على أصحاب الطبائع، كتاب الشيخ والغلام في التوحيد، كتاب التدبير في الإمامة وهو جمع علي بن منصور من كلامه، كتاب

---

[1] - راجع ترجمة هشام عند الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ٢٠/ ٢٩٧ رقم ١٣٣٥٨. وفي موسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٢/ ٥٩٩ رقم ٧٠١.

[2] - راجع أبا الحسين الملطي (تـ٣٧٧هـ): التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ـ ص ٢٤، وما بعدها.

[3] - راجع القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة ـ ١/ ٢١١، ٢١٦، ٢/ ٤٤٨، ٥٢٨. وفيه نقل إقرار هشام بأنه لم يسبق إلى شيء من ذلك. وقد كرر القاضي ذلك في كتاب المغني في كلامه عن الإمامة، وفهم منه الشريف المرتضى ادعاء أن هشام هو أول من قال بالنص وأنه لم يكن معروفا قبله!! ثم أخذ يبطل هذا الادعاء .. راجع كتابه الشافي في الإمامة ـ ٢/ ١١٩، ١٢٠.

الميزان[1]، كتاب في إمامة المفضول، كتاب الوصية والرد على منكريها، كتاب الميدان، كتاب اختلاف الناس في الإمامة، كتاب الجبر والقدر، كتاب الحكمين، كتاب الرد على المعتزلة في أمر طلحة والزبير، كتاب القدر، كتاب الألفاظ، كتاب الاستطاعة، كتاب المعرفة، كتاب ثمانية الأبواب، كتاب الرد على شيطان الطاق، كتاب الأخبار، كتاب الرد على المعتزلة [آخر]، كتاب الرد على أرسطاطاليس في التوحيد، كتاب المجالس في التوحيد، كتاب المجالس في الإمامة[2].

وأضاف الشيخ الطوسي إليها «كتاب الألطاف» في مجموع ما نسبه إلى هشام، ووافق النديم في عدم ذكر أربعة كتب مما ذكره النجاشي هي: كتاب علل التحريم، وكتاب الفرائض، وكتاب المجالس في التوحيد، وكتاب المجالس في الإمامة[3].

---

[1] - هذا الكتاب رآه الإمام ابن حزم الظاهري، وذكره في الفصل ـ ٤/ ٧٧ قائلا: وقد رأيت لهشام بن الحكم الرافضي الكوفي في كتابه المعروف بـ «**الميزان**». ونقل عنه أن مذهب الحسن بن حي كان أن الإمامة في جميع ولد فهر بن مالك. ثم قال: «وهذا الذي لا يليق بالحسن بن حي غيره؛ فإنه كان أحد أئمة الدين، وهشام بن الحكم أعلم به ممن نَسب إليه غير ذلك؛ لأن هشاما كان جاره بالكوفة وأعرفَ الناس به وأدركه وشاهده». وذكره أخرى ـ ٤/ ١٤٢ ونقل عنه كلاما في مذاهب بعض الغلاة، وهم الكسفية القائلون بنبوة منصور العجلي الملقب بالكسف، وقد كانوا يقتلون أتباعهم ومخالفيهم، ويقولون: نعجل المؤمن إلى الجنة والكافر إلى النار.

[2] - انظر رجال النجاشي ٢/ ٣٩٧. وظاهر أن هشام بن الحكم كان مهتما بالتأليف والكتابة اهتماما لا يقل عن اهتمامه بالجدل والمناظرة؛ وقد يشهد لهذا أن أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ) يذكر في جملة نقله لأقوال عدد من المتكلمين وغيرهم في بيان فضل القلم، في **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ـ ٢/ ٤٧٧ أنه قال: «أحسن الصنيع صنيع القلم والخط، الذي هو جنَى العقول».

[3] - راجع الطوسي: الفهرست ـ ص ٢٥٨، ٢٥٩ وقارن بما ذكره النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٤ ويلاحظ أن النديم بين عنوان كتاب الأخبار فقال: «كتاب الأخبار وكيف تصح»، كما يلاحظ أن الشيخ الطوسي والنديم قد تركا الكتب: الأول، والثاني، والتاسع والعشرين، والثلاثين من ترتيب الثبت الذي ذكره النجاشي. ولهشام بن الحكم ترجمة عند الذهبي في سير أعلام النبلاء ـ ١٠/ ٥٤٣، ٥٤٤. وعند ابن حجر في لسان الميزان ـ ٦/ ٢٣٤؛ لكنهما لم يتجاوزا الإشارة إلى مكانته ومؤلفاته عند النديم، ونسبته إلى المغالاة في التشبيه والجبر والقول بحدوث العلم الإلهي نقلا عن ابن قتيبة وابن حزم.

وعلى هذا يكون مجموعُ الكتب المنسوبة إلى هشام بن الحكم واحدا وثلاثين كتابا تتناول بعضَ مباحثِ الفقهِ وأصولِه، وأبوابَ الكلامِ المتنوعة، وآراءَ الفرق الإسلامية، والاستدلال بالأخبار. وهي تدل على سعة المعرفة والاعتداد بها في الرد على المخالفين من المذهب ومن سائر المسلمين، وغيرهم من الزنادقة والثنوية والدَّهْرية والفلاسفة القدماء، إلى الحد الذي جعل الدكتور النشار يقرر أن هذا الثبت من كتبه يدل على عمق معرفته بأنواع الفلسفات المعروفة في عصره، وعلى ما كان له من مكانة كبرى في دوائر المتكلمين[1].

* ولئن لم يصل إلينا شيء من هذه الكتب، فقد بقي الكثير من مرويات هشام بن الحكم في المصادر الحديثية الاثنا عشرية التي يمكن أن تعبر عن آرائه واعتقاداته التي كان يدعو إليها، وقد كان هشام يملأ المجالس بجدله ومناظراته، مما أتاح لكتب الفرق والكلام والتاريخ والأدب أن تنقل لنا عددا غير يسير من أفكاره الكلامية التي سأعرضها في الفقرة التالية ـ بإذن الله تعالى.

أ ـ تجزؤ الجزء إلى غير نهاية، وما يتعلق به من القول بالطفرة ..

وهذا رأي في دقيق الكلام ولطيفه خالف فيه هشامٌ ومن نحا نحوه ـ من تلاميذه وإبراهيم النظام المعتزلي ـ القائلين بنظرية «**الجوهر الفرد**» أو «**الجزء الذي لا يتجزأ**» التي صارت موضع القبول لدى جمهور متكلمي الاثنا عشرية .. قال الشيخ المفيد في أوائل المقالات: «الجواهر عندي هي الأجزاء التي تتألف منها الأجسام، ولا يجوز على كل واحد في نفسه الانقسام، وعلى هذا القول أهل التوحيد كافة؛ سوى شذاذ من أهل الاعتزال، ويخالف فيه الملحدون، ومن المنتمين إلى الموحدين إبراهيم بن سيار النظام»[2]. فلم يذكر هشام بن

---

[1] - انظر النشار: نشأة ـ ٢/ ١٧٠.

[2] - المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٧٢، ٧٣. ولعل تعميم المفيد وغيره من متكلمي الشيعة والسنة أيضا في نسبة القول بالجوهر الفرد إلى الجمهور كان سبب تردد بعض المعاصرين من الاثنا عشرية في نسبة ذلك الرأي لهشام بن الحكم .. كما فعل الشيخ عبد الله نعمة: فلاسفة الشيعة ـ ص ٦٤٠. لكن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ـ ١/ ٢٨٤: ٢٨٦ يكذب

نسبةَ جمهورِ الموحدين إلى القول بالجوهر الفرد أو الجزء الذي لا يتجزأ، ويصرح بأن الذين نفوه من أئمة المتكلمين ليسوا دون من أثبته، بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك المثبتين. وهو يجعل هشام ابن الحكم رأس نفاة الجوهر الفرد قُبالة أبي الهذيل العلاف المعتزلي أول المتكلمين في إثباته من المسلمين. وشيخ الإسلام ابن تيمية لا يقول بعد ذلك بأن الجزء يمكن أن ينقسم إلى ما لا نهاية له بقدرة ا كما فعل الإمام ابن حزم في الفصل - ٥/ ٥٨: ٦٤، ولكنه ينصر مذهبا ثالثا يقول أصحابه: إن الأجسام إذا تصغرت أجزاؤها فإنها تستحيل، كما هو موجود في أجزاء الماء إذا تصغر فإنه يستحيل هواء أو ترابا؛ إذ وجود مالا يتناهى بين حدين متناهيين مكابرة، وسواء كان بالفعل أو بالقوة، كما أن وجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة؛ بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام، ولا يقبل شيء منها انقساما لا يتناهى، كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهي إلى حد تقف عنده ولا تذهب إلى أبعاد لا تتناهى.

وإني لأحسب أن الرأي الثالث قد يكون هو الأقرب إلى معطيات العلم المعاصر الذي عرف الذرة التي تمثل واحدا من عشرة ملايين جزء من مساحة المليمتر الواحد، واستطاع أن يفصلها بوسائل كيميائية، وعرف مكوناتها، وكيف تتحول ذرة عنصر الألومنيوم إلى ذرة عنصر السليسيوم، وذرة النيتروجين إلى أكسجين بتغيير الوزن الذري، ثم استطاع شق نواة الذرة في بعض العناصر، فاستحالت بعد الانشقاق لا إلى مادة أخرى؛ بل إلى طاقة هائلة لم تزل الحضارة المعاصرة تحاول تطوير إمكانات الإفادة منها في مناشط الحياة المختلفة. وما زالت الكلمة التي أطلقها الفيزيائي المصري الكبير الدكتور محمد محمود غالي في عام ١٩٤٩م صادقةً حتى اليوم؛ إذ قال في وصف مستقبل الإنسان بعد انشقاق نواة الذرة: «إما مدنية فوق التصور نصبح فيها كالملائكة نستطيع ما لا نستطيعه اليوم، وإما مفاجأة محزنة قد ينمحي معها الكوكب الوديع الذي نحيا عليه» .. صدر بهذه المقولة كتابه: **ماذا تخبئه نواة الذرة للإنسان**. ط مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، مصر ١٩٤٩م. وزعم أن الطاقة هي أصل المادة، وأن الإنسان قد استطاع بالعلم أن يعود بالمادة سيرتها الأولى .. وراجع مقالاته في الأعداد ١، ٢، ٣ من مجلة: رسالة الإسلام. إصدار دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة ١٩٤٩م.

لكن هل الطاقة هي أصل المادة حقا، أو هما صنوان قُهر كُل واحد منهما على الإمساك بتلابيب الآخر ليوجد به أو معه؟ وهل نستطيع أن نحول الطاقة إلى مادة معينة يمكن أن تُختار عناصرها، أو هي عبارة عن القوة التي تجمع بين مكونات الذرة وبمقدارها يتحدد الوزن الذري الذي تتباين به عناصر المادة التي تبدأ بالهيدروجين، وما زال العلم يتابع اكتشاف سلسلتها التي بلغت في منتصف عام ٢٠٠١م مائة وستة عشر عنصرا (كما نشر علي عبد الرازق تحت عنوان: «**علماء روس يؤكدون اكتشاف عنصر كيميائي جديد**» بجريدة الشرق الأوسط الصادرة من لندن ٧/ ٦/ ٢٠٠١م)؟ وما مصدر الطاقة الأول، وما حقيقتها؟ وهل استحالت النواةُ المنشقة إلى طاقة بالفعل، أو أن الانشقاق قد فك عقالَ الطاقة

الحكم؛ ولكن معاصره البغدادي قال عن النظام: «وخالط بعد كبره قوما من ملاحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي فأخذ عن هشام وعن ملاحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتجزأ، ثم بنى عليه قوله بالطفرة التي لم يسبق إليها وَهْمُ أحَدٍ قبله»[1].

والبغدادي ينقل كثيرا عن مقالات أبي الحسن الأشعري الذي قال في بيان اختلاف الروافض: «واختلفوا في الجزء الذي لا يتجزأ وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم يزعمون: أن الجزء يتجزأ أبدا، ولا جزء إلا وله جزء، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة، وإن لمساحة الجسم آخرا وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ. والقائل بهذا القول هشام ابن الحكم وغيره من الروافض. والفرقة الثانية منهم يقولون: إن لأجزاء الجسم غايةً من باب التجزؤ، وله أجزاء معدودة لها كل وجميع، ولو رفع الباري كل اجتماع في الجسم لبقيت أجزاؤه لا اجتماع فيها، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ» [2]. ثم قال عن اختلافهم في الطفرة: «واختلفت الروافض في الطفرة وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم أصحاب هشام بن الحكم فيما حكاه زُرقان[3] يقولون: إن الجسم يكون في مكان ثم يصير

التي كانت تربط بين الجسيمات المكونة للذرة في صورة فلك عالمي مصغر؟

عندما يقَدم العلم أجوبة يقينية مفصلة عن ذلك وأمثاله يكون قد ألقى الضوء بصورة علمية معملية على كثير من النظريات الفلسفية والكلامية؛ مثل النظريات المتعلقة بتصور إيجاد العالم وفنائه، والحشر الجسماني ...

[1] - البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ١٣١.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٣٠، ١٣١.

[3] - زرقان هو المتكلم المعتزلي محمد بن شداد بن عيسى، أبو يعلى المسمعي البصري ثم البغدادي (ت ٢٧٨هـ)، وقد ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ـ ١٣/ ١٤٨، ١٤٩ أنه آخر من حدث عن يحيى ابن سعيد القطان؛ لكنه ضعيف الحديث جدا، وكان الدارقطني يقول: لا يكتب حديثه. قال الذهبي: فمن بلاياه قال: حدثنا أبو الهذيل العلاف قال: أخذت ما أنا عليه من العدل والتوحيد عن عثمان الطويل، وأخبرني أنه أخذه عن واصل بن عطاء، وأخذه عن عبد ا بن محمد ابن الحنفية [هو أبو هاشم]،

إلى المكان الثالث من غير أن يمر بالثاني. والفرقة الثانية منهم ينكرون ذلك ويحيلون أن يكون الجسم في مكان ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثاني»[1].

ومع ترتيب النصوص على هذا الوجه يتبين لنا المقصود بـ «**الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ، والطفرة**» في اصطلاح المتكلمين، وعرفنا أن الأشعري قد نسب إلى هشام القول بأن الجسم لـه آخر من حيث المساحة، وليس لأجزائه آخر من حيث الانقسام. وهذا هو عين ما قال به الإمام ابن حزم فيما بعد[2]. وابن حزم وفق هذا يقول بإمكان انقسام الجزء بالقوة إلى غير نهاية إذا تعلقت به قدرة الله ـ تعالى ـ على حين يبلغ الإنسان في التجزئة حدًّا لا يمكن لقدرته أن تتجاوزه. والأجسام الموجودة بالفعل لعدد أجزائها نهاية، والشيء قبل التجزئة ليست له أجزاء بالفعل[3].

ويمكننا أن نرجح أن هشاما رأى أن الجزء قابل للتجزؤ والانقسام بالقوة لا بالفعل، وهذا هو مذهب أرسطو كما ورد في «**الآراء الطبيعية**» المنسوب إلى «**فلوطرخس**»[4]. وقد ذكر الدكتور بدوي أن هذا الكتاب قد ترجمه قسطا بن لوقا المعاصر لأبي الهذيل العلاف[5]، وهو خصم هشام بن الحكم اللدود. وقد مر بنا من قبل أن هشاما ألف في الرد

وأخذه من أبيه، وأخبره أنه أخذه عن أبيه علي [ابن أبي طالب رضي ا عنه]، وأنه أخذه عن رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ وأخبره أن جبريل نزل به عن ا ـ تعالى. قال الذهبي: رواه جماعة عن زرقان فهو متهم به. انتهى. ولزرقان ترجمة في ميزان الاعتدال ـ ٦/ ١٨٤. وذكره الحافظ ابن حجر في نزهة الألباب في الألقاب ـ ١/ ٣٤١.

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٣٣.

[2] - راجعه: الفصل ـ ٥/ ٥٩.

[3] - انظر ابن حزم: الفصل ـ ٥/ ٦١، ٦٢.

[4] - راجع الدكتور عبد الرحمن بدوي: في النفس لأرسطوطاليس ـ ص ١١٨. وانظر لـه: مذاهب الإسلاميين ـ ١/ ٢٢٣.

[5] - انظر الدكتور عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين ـ ص ١٨٤.

على أرسطو في التوحيد، وهذا يعني أنه كان على معرفة بآراء أرسطو كما كان على معرفة بآراء الرواقيين[1] التي انتقلت إلى الشرق عن طريق النسطوريين الذين طردهم الإمبراطور الروماني عام ٤٨٩م فاستقر بهم المقام عند الفرس؛ لكن أولئك الرواقيين كانوا يقولون بأن الجزء ينقسم إلى غير نهاية بالفعل، ويُعزَى هذا الرأي أيضا إلى «**إنكساجوراس**» المولود حوالي القرن الخامس قبل الميلاد، باعتباره أول من أنكر على الذريين القول بإمكان تقسيم المادة إلى ذرات لا تقبل التقسيم[2].

وترجيح التوافق بين مذهبي هشام وابن حزم في هذه المسألة ليس لأن ابن حزم ـ كما سبقت الإشارة ـ كان مطلعا على بعض مؤلفات هشام بن الحكم؛ ولكن لأن الذي قال به ابن حزم متسق مع أصل قوله بأن لمساحة الجسم آخرا، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ وإمكان الانقسام إلى غير نهاية، وهو القول الذي سبق أن نسبه الأشعري صراحة إلى هشام بن الحكم. وهذا لا يتسق مع مذهب أهل الرواق الذي وافقه إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي من قبول التقسيم إلى ما لا نهاية بالفعل لا بالقوة فحسب[3]، واضطره إلى القول بالطفرة هربا من إلزام أبي الهذيل العلاف له في مسألة الذرة والنمل[4]. ولهذا لم

---

[1] - الرواقيون: جماعة فلسفية يونانية استمدت اسمها من الرواق، وهو بهو ذو أعمدة؛ حيث كان يعلم مؤسس الجماعة الأول زينون الكتيومي في أثينا في نهاية القرن الرابع قبل الميلاد. وفلسفتهم صورة من صور مذهب وحدة الوجود، يعدون الجوهر نارا لطيفة هي في آن واحد قوة ومادة. وقد اشتهروا خاصة بآرائهم الأخلاقية التي تقوم على أن الخير الأسمى مجهود لا يخضع إلا للعقل، ولا يبالي بالظروف الخارجية من الصحة والمرض أو الغنى والفقر .. راجع المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ص ٩٣ مادة (رواقية) ـ رقم ٥٠١. وراجع تحقيق الدكتور محمد جلال شرف لكتاب سانتيلانا: المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ـ ٢٣.

[2] - راجع عبد الله نعمة: فلاسفة الشيعة ـ ص ٦٤٠: ٦٤٢.

[3] - راجع الدكتور عبد الرحمن بدوي: مذاهب الإسلاميين ـ ١/ ٢٢٣.

[4] - راجع الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ٥٨. وراجع ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ـ ص ٥٠. وراجع عبد الله نعمة: فلاسفة الشيعة ـ ص ٦٤٦. وحكاية هذا الإلزام أن أبا الهذيل قال للنظام: لو كان

يَنسُب الأشعري القول بالطفرة إلى هشام وإنما نسبه إلى أصحابه، وهم أقران النظام. وذلك على فرض صِدقِ زُرْقَان المعتزلي الذي نقل عنه الأشعري.

ب ـ الجسم .. وهو عند هشام الموجود الثابت. ففي «**رجال الكشي**» بسنده عن عبد الملك بن هشام الحناط قال: زعم هشام بن الحكم: أن الله «**شيء لا كالأشياء**»، وأن الأشياء بائنة عنه، وهو بائن عن الأشياء. وزعم: أن إثبات «**الشيء**» أن يقال: «**جسم**» فهو «**جسم لا كالأجسام، شيء لا كالأشياء**» ثابت موجود، غير مفقود ولا معدوم، خارج عن الحدين: حد الإبطال، وحد التشبيه[1].

وذكر الأشعري غير مرة أن هشام بن الحكم قال: معنى الجسم أنه موجود. وكان يقول: إنما أريد بقولي جسم أنه موجود، وأنه شيء وأنه قائم بنفسه[2].

كل جزء من الجسم لا نهاية له؛ لكانت النملة إذا دبت على البقلة لا تنتهي إلى طرفها. فتحير النظام .. وذكر ابن المرتضى أنه لما جن عليه الليل نظر إليه أبو الهذيل فوجده قائما ورجله في الماء يتفكر، فقال له: يا إبراهيم، هكذا حال من ناطح الكباش! فقال: يا أبا الهذيل جئتك بالقاطع: إنه يطفر بعضا، ويقطع بعضا. قال أبو الهذيل ما يقطع كيف يقطع؟!

وهذا الإلزام يرد على من يرى انقسام الجزء بالفعل إلى غير نهاية، وفي الحركة المماسة التي يمر المتحرك فيها بكل جزء جزء تباعا. أما من يقول بأن الجسم له نهاية من حيث المساحة، وبأنه لا أجزاء له قبل التجزؤ، وبأن الجزء قابل للتجزئة إلى غير نهاية بالقوة لا بالفعل؛ فلا يرد عليه مثل هذا الإلزام، ولا يحتاج إلى ذكر الطفرة التي لم ترفع الإلزام في محله أصلا.

[1] - رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) للطوسي ـ ص ٢٨٤. وانظر السيد محمد رضا الحسيني: مقولة «**جسم لا كالأجسام**» بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام. بحث منشور ضمن العدد التاسع عشر من مجلة«**تراثنا**». إصدار مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٦، ٣٦. وفي صفحة ٢٠٤ حيث قال: «وزعم هشام بن الحكم: أن معنى موجود في الباري أنه جسم؛ لأنه موجود شيء». وراجع أيضا أبا المعين النسفي: تبصرة الأدلة ـ ١/ ٤٧.

وقال الأشعري أيضا: «وحكى عنه ابن الراوندي أنه زعم أن الله ـ سبحانه ـ يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات، ولولا ذلك ما دلت عليه. وحكى عنه أنه قال: هو جسم لا كالأجسام، ومعنى ذلك أنه شيء موجود»[1].

وأقل ما يفيده هذا النص أن هشام بن الحكم لم يكن يعتقد أن الأجسام متماثلة، فمعنى الجسمية التي يعتقدها في الله ـ تعالى ـ لا يماثل معنى الجسمية في خلقه؛ بل أجسام الخلق عنده منها ما هو لطيف، ومنها ما هو كثيف، ولكل أحكامه[2]. أما الجسمية التي ينسُبُها إلى الباري ـ جلَّ وعلا ـ فلا تعني إلا الوجود.

وقد قال أبو محمد بن حزم: «ومن قال: إن الله ـ تعالى ـ جسم لا كالأجسام؛ فليس مشبها لكنه ألحد في أسماء الله ـ تعالى ـ إذ سماه ـ عزَّ وجلَّ ـ بما لم يُسَمِّ به نفسَه. وأما من قال: إنه ـ تعالى ـ كالأجسام؛ فهو ملحد في أسمائه ـ تعالى ـ ومشبه مع ذلك»[3]. ولهذا عَدَّ أبو المعين النسفي الماتريدي هشامَ بنَ الحكم ضِمنَ المخالفين في الاسم والعبارة دون المعنى حينما تكلم عن المجسمة[4]، وذكر في موضع آخر أن ذلك الرأي يمثل إحدى روايتين عن هشام؛ فقد نسب إليه أيضا ما يفيد أنه ضالع في التجسيم بالمعنى[5]. وإني لأحسب ذلك فيما يترجح عندي حكاية إلزامات لا حكاية أقوال، وسيأتي بيان ذلك.

ج ـ الأعراض .. خلاصة تصور جمهور المتكلمين للعالم أنه ينقسم إلى ما يقوم بذاته، وما لا يقوم بذاته وإنما يتعلق وجوده بغيره ويتوقف عليه. والقسم الأول إن كان مركبا

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ٢٨١. وقد ذكر الحكاية الأولى فقط ص ١٠٧.

[2] - راجع السابق ـ ١/ ١٣١، ١٣٢.

[3] - ابن حزم: الفصل ـ ٢/ ٩٤، ٩٥.

[4] - راجع أبا المعين ميمون بن محمد النسفي (ت ـ ٥٠٨هـ): تبصرة الأدلة في أصول الدين ـ ١/ ١٢٠.

[5] - راجع أبا المعين النسفي: التمهيد لقواعد التوحيد ـ ص ١٤١.

مؤلفا فهو الجسم، وإن لم يكن فهو الجوهر. والقسم الثاني هو العرض[1]. وأكثر المتكلمين على أن الأعراض هي المعاني التي تحدث أو تتعاقب على الجواهر والأجسام من الألوان، والطعوم، والروائح، والأصوات، والأكوان الأربعة (الحركة والسكون والافتراق والاجتماع)، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والقدر، والعلوم، والإرادات، والحياة ... إلخ. وهي أجناس غير المحل الذي تقوم به من الجواهر والأجسام. ولبعضهم خلاف في ذلك ذكر الأشعري طرفا من تفصيله في مقالاته[2].

ومن هؤلاء المخالفين هشام بن الحكم الذي لم يكن يثبت أعراضا غير الأجسام، فَعُدَّ من نفاة الأعراض، كما عُدَّ المعتزلة من نفاة الصفات الإلهية إذ لم يثبتوها معاني قديمة مع الذات. وأصل الخلاف فيما أرى لا يتعلق بالإثبات ولا النفي؛ بل بعلاقة الصفة بالموصوف[3]، أو معنى ما أسماه المثبتون عرضا بالجسم عند هشام الذي كان يقول: «الحركات وسائر الأفعال من القيام والقعود والإرادة والكراهة والطاعة والمعصية وسائر ما يثبت المثبتون الأعراضَ أعراضًا .. إنها صفات الأجسام، لا هي الأجسامُ ولا غيرُها. إنها ليست بأجسام فيقع عليها التغاير ...، وحُكيَ عن هشام أنه كان لا يزعم أن صفات الإنسان أشياء؛ لأن الأشياء هي الأجسام عنده. وكان يزعم أنها معان وليست بأشياء.

---

[1] - راجع القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ـ ٤١٥هـ): المحيط بالتكليف ـ ص ٣٦. وراجع القاضي أبا بكر الباقلاني الأشعري (ت ـ ٤٠٣هـ): التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ـ ص ٤١ من نشرة الخضيري وأبي ريدة. وراجع أبا اليسر البزدوي الماتريدي (ت ـ ٤٩٣هـ): أصول الدين ـ ص ١١. وراجع الشيخ الطوسي الاثنا عشري (ت ـ ٤٦٠هـ): المقدمة في المدخل إلى صناعة الكلام ـ ص ٦٧، ٦٨ (ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة)، وسيأتي تفصيل بيان رأي متكلمي الاثنا عشرية بموضعه من هذه الدراسة ـ إن شاء ا تعالى.

[2] - راجع الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٣٥: ٤٠.

[3] - راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٢١٧: ٢١٩.

وحكى زُرْقَان عن هشام بن الحكم أنه كان يزعم أن الحركة معنى، وأن السكون ليس بمعنى»[1].

وأول ما يمكننا أن نستنبطه من هذا النص: أن هشاما لم يكن نافيا لحقيقة معاني ما أثبته مثبتو الأعراض؛ لكنه أثبتها صفات للأجسام بحيث لا تكون قسيمة لها في الوجود، ولا مغايرة لها مستقلة عنها، وإن كانت معاني مستقلة عن الأجسام في المفهوم[2]، كما قال الكلابية والأشعرية والماتريدية في تصورهم للعلاقة بين الصفات الإلهية والذات فيما بعد: «**ليست هي الذات وليست غيرها**»[3] .. ولهذا قال الأشعري: «واختلف الناس في المعاني القائمة بالأجسام، كالحركات والسكون وما أشبه ذلك: هل هي أعراض أو صفات؟ فقال قائلون: نقول: إنها صفات، ولا نقول: هي أعراض،

---

[1] - عن الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٣٦.

[2] - وفي مروج الذهب ـ ٤/ ٢١، ٢٢ ذكر المسعودي مناظرة بين هشام بن الحكم وأبي الهذيل العلاف الذي قال فيها لهشام: من أين قلت: إن الصفة ليست الموصوفَ ولا غيره؟ قال هشام: من قبل أنه يستحيل أن يكون فعلي أنا، ويستحيل أن يكون غيري؛ لأن التغاير إنما أوقعه على الأجسام والأعيان القائمة بأنفسها. فلما لم يكن فعلي قائما بنفسه، ولم يجز أن يكون فعلي أنا؛ وجب أنه لا أنا ولا غيري. وعلة أخرى أنت قائل بها: زعمت يا أبا الهذيل أن الحركة ليست مماسة ولا مباينة؛ لأنها عندك مما لا يجوز عليه المماسة ولا المباينة؛ فلذلك قلت أنا: إن الصفة ليست أنا ولا غيري. وعلتي في أنها ليست أنا ولا غيري علتك في أنها لا تماس ولا تباين. فانقطع أبو الهذيل ولم يرد جوابا. **انتهى**. وقد ذكر الأشعري مذهب أبي الهذيل في الحركة كما جاء في هذه المناظرة بلا مخالفة .. راجعه: مقالات ـ ٢/ ٤٩، ٥٠.

[3] - فيما يتعلق بالكلابية انظر الأشعري: مقالات ـ ١/ ٢٥٠، ٣٥٠. وقد تابعهم الماتريدية على ذلك في جميع الصفات الإلهية بلا فصل، وفصل الأشعرية بين صفات الذات التي قالوا فيها بهذا القول وصفات الفعل التي جعلوها بائنة عنه ـ تعالى ـ مخلوقة محدثة متعلقة بصفة القدرة، لتوحيدهم بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق .. راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٥.

ونقول: هي معان، ولا نقول: هي الأجسام، ولا نقول: غيرُها؛ لأن التغاير يقع بين الأجسام. وهذا قول هشام بن الحكم»[1].

والثاني: أن التغاير ـ في رأي هشام ـ يكون بين الأجسام، والصفات لا تتغاير ولا توصف؛ فالطول لا يغاير القصر، وإنما الجسم الطويل يغاير الجسم القصير. وعلى قوله إن الصفة لا توصف يبني رأيه في مسألة القرآن الذي هو كلام الله؛ فلا يوصف بالقِدَمِ ولا الحدَثِ، ولا يقال: خالق ولا مخلوق[2].

والثالث: أن هذه الصفات ـ في رأيه ـ معان ليس لها وجود حسي يُدْرَكُ باستقلال، ولهذا قال البغدادي: «ولم يثبت طولا غير الطويل، ولا عرضا غير العريض»[3]. على حين ذهب مثبتو الأعراض إلى أنها قسيمة للأجسام مغايرة لها في الوجود.

وقد زعم الإمام ابن حزم أن هشام بن الحكم ذهب إلى أنه لا يوجد في العالم إلا جسم، وأن الألوان والحركات أجسام[4]. وهذا تخليط ظاهر إذا قارناه بنقول أبي الحسن الأشعري والمسعودي المؤرخ الشيعي، والصواب أن هشاما كان يثبت جسما موصوفا بصفات ليست هي الجسم ولا غيره، وكان يَعُدُّ الحركةَ صفةً للجسم، ويقول: إنها فعل، والسكون ليس بفعل. وحكمُ الفعل عنده حكم الصفة ليس هو الفاعل ولا غيره، على خلاف صاحب الطاق وهشام بن سالم الجواليقي اللذين زعما أنَّ حركاتِ العبادِ وأفعالَهم وسكناتِهم

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٥٦.

[2] - راجع الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٤.

[3] - البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٦٥.

[4] - انظر ابن حزم: الفصل ـ ٥/ ٣٥، ٤٢. وقد ذكر البغدادي في الفرق بين الفرق ـ ص ١٣٨ في كلامه عن النظام أنه أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام.

أجسامٌ وأشياء[1]، وربما كان فيما سبق بيانه من ثبت كتب هشام من الرد على الجواليقي وصاحب الطاق ما يتعلق بهذه المسألة.

وفي نص صريح قال الأشعري: «واختلف القائلون: إن الباري يتحرك على مقالتين: فزعم هشام أن حركة الباري هي فعله الشيء، وكان يأبى أن يكون الباري يزول (أي ينتقل) مع قوله يتحرك. وأجاز عليه السكاك الزوال، وقال: لا يجوز عليه الطفر»[2]. وقد روى هشام في حديث الزنديق الذي كان يسأل الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ أنه سأله فقال: «فتقول: إنه ينزل السماء الدنيا؟ قال أبو عبد الله ـ عليه السلام ـ: نقول ذلك؛ لأن الروايات قد صحت به والأخبار. قال السائل: وإذا نزل أليس قد حال عن العرش، وحوله عن العرش انتقال؟ قال أبو عبد الله ـ عليه السلام ـ: ليس ذلك على ما يوجد من المخلوق الذي ينتقل باختلاف الحال عليه والملالة والسآمة، وناقل ينقله ويحوله من حال إلى حال؛ بل هو ـ تبارك وتعالى ـ لا يحدث عليه الحال، ولا يجري عليه الحدوث، فلا يكون نزوله كنزول المخلوق الذي متى تنحى عن مكان خلا منه المكان الأول؛ ولكنه ينزل إلى السماء الدنيا بغير معاناة ولا حركة فيكون هو كما في السماء السابعة على العرش كذلك هو في سماء الدنيا، إنما يكشف عن عظمته، ويري أولياءه نفسه حيث شاء، ويكشف ما شاء من قدرته، ومنظره في القرب والبعد سواء»[3].

---

[1]- انظر الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٧، ١١٨.

[2]- السابق ـ ١/ ٢٨٧. والسكاك كناه ابن حزم في الفصل – ٤/ ٧٧ أبا علي. واسمه محمد بن عبد الجليل كما ذكر النديم في الفهرست ص ٢٢٥ وقال: «كان متكلما من أصحاب هشام بن الحكم، وخالفه في أشياء إلا في أصل الإمامة، وله من الكتب: كتاب المعرفة. كتاب في الاستطاعة. كتاب الإمامة. كتاب على من أبى وجوب الإمامة بالنص».

[3]- عن المجلسي: بحار الأنوار ـ ٣/ ٣٣١.

وقد أشار الدكتور النشار إلى خطأ ابن حزم في بيان مفهوم الحركة عند هشام، وحمل كلام ابن حزم في إبطال أن الله ـ تعالى ـ جسم موصوف بالحركة[1] على أنه نقد لرأي هشام ابن الحكم. وقال النشار: «وعجبا أن ينكر هشام بن الحكم على أرسطاطاليس فكرته في محرك غير متحرك ـ ولعل كتابه الذي ذكرناه في قائمة كتبه عن نقده لأرسطاطاليس إنما هو هذا ـ بينما يذهب عالم الظاهر الكبير إلى اعتناق رأي أرسطاطاليس»[2].

إن الدكتور النشار يشير هنا إلى تصور أرسطو لإلهه غيرِ المتحرك والمنشغل بعشق ذاته الكاملة عن تدبير العالم القديم الذي يتحرك نحوه وينجذب إليه عشقا وطلبا للحصول على الكمال؛ فهو محرك غير متحرك. محرك بمعنى أنه علة غائية لا فاعلة لحركة المادة القديمة، والحركة عند أرسطو: خروج ما هو بالقوة إلى ماهية بالفعل، أي أنها عبارة عن كل تغير يعتري المادة فتتبدل به من حال إلى حال، وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول: هي الفعل والانتقال من صورة إلى أخرى في سبيل طلب الكمال. وإذا كان المبدأ الأول كمالا محضا فهو لا يتحرك؛ لأن التحول عن الكمال المحض نقص وفساد[3]. ومن المعقول أن هشام بن الحكم في رده على أرسطاطاليس في التوحيد ينكر هذا التصور الأرسطي الإلحادي، ويعول على تأكيد أن صانع العالم ومحركه متحرك، أي فاعل خالق مدبر للعالم.

ولم يكن هذا المذهب في تفسير الحركة بالفعل، أو إطلاق لفظ الحركة على مفهوم الفعل، قصرا على هشام بن الحكم؛ فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن من أهل السنة

---

[1] - راجع ابن حزم: الفصل ـ ٢/ ٩٤.

[2] - النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ـ ٢/ ١٧٧، وراجع ما بعدها. وإني لا أحسب أن ابن حزم اعتنق شيئا مما قال به أرسطو في هذه المسألة، ولا أرى أنه خالف هشام بن الحكم على الحقيقة في شيء؛ فكلاهما ينفي عن ا ـ تعالى ـ معنى الزوال والنقلة، ويثبت له الفعل والخلق والتدبير. أما أرسطو فنفى عن إلهه الحركة بمعنى الزوال والحركة بمعنى الفعل.

[3] - راجع دافيد سانتيلانا: المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي ـ ص ٧٠: ٧٣.

والحديث من عبر بلفظ الحركة عن الفعل الإلهي؛ مثل: حـرب بـن إسماعيـل الكرمـاني (تـ٢٨٠هـ)، وعثمان بن سعيد الدارمي (تـ٢٨٠هـ)، وغيرهما ممن قالوا: الحركة من لوازم الحياة، وكل حي متحرك. وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نُفاة الصفات الـذين اتفـق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم[1].

والشيخ عبـد الله نعمـة يـرى أن تصـور هشـام بـن الحكـم للحركـة في ضـوء المقـولات العشر[2]يدخل في إطار مقولة الفعل لا مقولة الأيـن، وهـو بـذلك يخـالف جمهـور الفلاسـفة والمتكلمين الذين فسروا حركة الجسم بحصوله في المكان الثاني، وفسروا سـكونه ببقائـه في حيزه أكثر من زمان. ويرى أيضا أن هذا التصور تطور في فهم الحركة واقتراب من واقعهـا في فهم المعاصرين الـذين يفسـرونها بالصـيرورة الدائمـة اللاحقـة لجميـع الكائنـات حتـى الجمادات؛ لكن كل شيء بحسبه[3].

إننا إذا رجعنا إلى مفهوم هشام للحركة وفق النصوص التي نقلها الأشـعري، وفي إطـار خروج ذلك المفهوم عن مقولة الأين؛ فأحسب أنه يمكننا أن نزعم أن هشاما لم يكن يعـني مفهوم الانتقال من مكان إلى آخر فيما روي عنه من نسبة الحركة لله ـ عز وجل. وما روي عنه في معنى الانتقال المكاني إلزامات أُورِدَتْ على معنى الحركة في اصطلاح خصوم هشام ومناظريه.

---

[1] - انظر ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ـ ٢/ ٧. ومصداق ذلك في رد الدارمي عثمـان بـن سعيد على المريسي العنيد ـ ص ٤١٢ (ضمن عقائد السلف. نشر الدكتور النشار وعمار الطـالبي). وقد تابع ابن تيمية كلامه بعد ذلك مبينا أن طائفة أخرى من السلفية؛ مثل نعيم بن حماد (تـ٢٢٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (تـ٢٥٦هـ)، وغيرهما كانوا يثبتون المعنى الذي أثبته الكرماني وعثمان الدارمي ويسمونه فعلا.

[2] - المقولات العشر أو الأجناس العشرة هي الجوهر، وأعراضه التسعة: الكيف، والكـم، والإضـافة، والمتى، والأين، والوضع، والفعل، والانفعال، والملك .. المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية بالقـاهرة ـ ص ١٩٠ مادة (مقولة) ـ رقم ٩٩٢.

[3] - انظر عبد ا نعمة: فلاسفة الشيعة ـ ص ٦٤٧.

وقد نسب الشهرستاني إلى هشام بن الحكم القول بأن الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله ـ تعالى ـ لأن منها ما يثبت استدلالا، وما يستدل به على الباري ـ تعالى ـ يجب أن يكون ضروري الوجود لا استدلاليا[1]. والمقصود هنا مفهوم صفات الأجسام عند هشام الذي يسميه الشهرستاني في جملة مثبتي الأعراض عرضا[2]. وهذا هو مذهب هشام ابن عمرو الفوطي المعتزلي (ت ٢٢٦هـ) الذي كان يزعم أيضا أن الدلالة على الله لا بد أن يعرف وجودها باضطرار[3].

د ـ المداخلة .. لقد جَسَّم هشام بن الحكم بعضَ ما أثبته أكثر المتكلمين أعراضا؛ فزعم أن الألوان والطعوم والأراييح أجسام[4]؛ فهو يرى أن الأجسام منها ما هو لطيف رقيق ومنها ما هو كثيف، ويبدو أنه عدَّ الألوان والطعوم والأراييح من القسم الأول؛ فأجاز لأجسام هذا القسم أن تتداخل في المكان الواحد، وأجاز أيضا أن يداخل اللطيف الكثيف؛ ليكون اللون في المتلون، والطعم في الذائق، والرائحة في الشامِّ. وقد روى الكليني بإسناده أن هشام بن الحكم قال: «وَالْحَوَاسُّ إِدْرَاكُهَا عَلَى ثَلاثَةِ مَعَانٍ: إِدْرَاكاً بِالْمُدَاخَلَةِ، وَإِدْرَاكاً بِالْمُمَاسَّةِ، وَإِدْرَاكاً بِلا مُدَاخَلَةٍ وَلا مُمَاسَّةٍ. فَأَمَّا الإِدْرَاكُ الَّذِي بِالْمُدَاخَلَةِ؛ فَالأَصْوَاتُ وَالْمَشَامُّ وَالطُّعُومُ. وَأَمَّا الإِدْرَاكُ بِالْمُمَاسَّةِ؛ فَمَعْرِفَةُ الأَشْكَالِ مِنَ التَّرْبِيعِ وَالتَّثْلِيثِ، وَمَعْرِفَةُ

---

[1] - انظر الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٥.

[2] - ولقد اعتاد الشهرستاني أن يحكي مذاهب الخصوم وفق اصطلاحه، كما فعل مع واصل بن عطاء حينما نسب إليه القول بأن من أثبت معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين (الملل والنحل ـ ١/ ٥١). على حين أن واصلا لم يقل ذلك قط، وإنما أنكر أن تكون الصفات معاني قديمة قائمة بالذات الإلهية، وهذا المفهوم الذي نفاه واصل يجعله الأشعرية وغيرهم مفهوم الصفة في اصطلاحهم، ومن ثم قالوا: إن واصلا والمعتزلة ومن وافقهم نفوا الصفات الإلهية .. راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٢٢٢ في مبحث الصفات الإلهية بين الإثبات والنفي.

[3] - انظر الخياط: الانتصار ـ ص ١٠٦.

[4] - انظر السابق ـ ص ١١٧. والشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ٥٨ في كلامه عن النظام.

اللِّينِ والْخُشونة، والْحَرِّ والْبَرْدِ. وأَمَّا الإدْرَاكُ بلا مُمَاسَّـةٍ وَلا مُدَاخَلَـةٍ؛ فَالْبَصَـرُ فَإِنَّهُ يُدْرِكُ الأَشْيَاءَ بِلا مُمَاسَّةٍ وَلا مُدَاخَلَةٍ فِـي حَيِّـزِ غَيْـرِهِ ولا فِـي حَيِّـزِهِ. وَإِدْرَاكُ الْبَصَـرِ لَـهُ سَـبِيلٌ وَسَبَبٌ، فَسَـبِيلُهُ الْهَـوَاءُ وَسَبَبُهُ الضِّيَاءُ، فَـإِذَا كَـانَ السَّـبِيلُ مُتَّصِـلا بَيْنَـهُ وبَـيْنَ الْمَرْئِـيِّ والسَّبَبُ قَائِمٌ أَدْرَكَ مَا يُلاقِي مِنَ الأَلْوَانِ وَالأَشْخَاصِ ...»[1].

وذكر الشيخ عبد الله نعمة أن النظريـات العلميـة الحديثـة في النـور والطعـم والرائحـة والألوان تؤيـد رأي هشـام في ماديـة بعـض هـذه الأجنـاس؛ فـالنور أو الضـوء عبـارة عـن جزئيات في نهاية الصغر تجتاز الفراغ والأجسام الشفافة، وكذا الرائحة جزئيات متبخـرة من الأجسام في نهاية الصـغر، وأمـا الطعـم فهـو جزئيـات صـغيرة تتـأثر بهـا الحُلَيْمَـاتُ اللسانية[2].

وقد نقل الأشـعري عـن زُرْقَـان أن هشـام بـن الحكـم يقـول بالمداخلـة، ويثبـت كـون الجسمين اللطيفين في مكان واحد، كالحـرارة واللـون. ثم قال: «ولسـتُ أُحَقِّـقُ مـا حَكَـى زُرْقَـان من ذلك كما حكاه»[3].

وقد كان من المناسب لهذا الرأي في القول بالمداخلة أن يفسر هشام بن الحكـم وسوسـة الشيطان بدخوله إلى قلب الإنسان، وقد ذُكِرَ عن بعض المتكلمين تجـويز دخـول الجـن في جوف الإنسان من خروقه، كما يدخل الماء والطعام في بطن الإنسان وهما أكثف من أجسام الجن، وقالوا: يدخل الشيطان إلى قلب الإنسان حتى يوسوس فيه. لكن هشام بن الحكـم ـ مع اعتقاده لطافة أجسام الشياطين[4] ـ وتلميذه إبراهيم النظـام الـذي يحكـى عنـه القـول

---

[1] - الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ٩٩ (كتاب التوحيد ـ باب في إبطال الرؤية ـ حديث رقم ١٢).

[2] - انظر عبد ا نعمة: فلاسفة الشيعة ـ ص ٦٤٤. وانظر له: هشام بن الحكم ـ ص ١٧٤.

[3] - انظر الأشعري: السابق ـ ص ١٣١، ١٣٢.

[4] - في بحار الأنوار للمجلسي ـ ٥٦/ ٧٧ عن هشام بن الحكم في حديث الزنديق أنـه سـأل الإمـام الصادق ـ عليه السلام ـ فقال له: كيف صعدت الشياطين إلى السماء، وهم أمثال الناس فـي الخلقـة

بالمداخلة أيضا، لا يجيزان القول بدخول الشيطان قلب الإنسان، ويقولان: إن الشياطين يعلمون ما يحدث في القلوب بالدليل، ومثال ذلك أن تشير إلى الرجل: أقبل أو أدبر. فيعلم ما تريد، فكذلك إذا فعل فعلا عرف الشيطان كيف ذلك الفعل، فإذا حَدَّث نفسَه بالصدقة والبر عرف الشيطان ذلك بالدليل؛ فنهى الإنسان عنه[1]. والمقصود بالدليل هنا العلامة الظاهرة التي تنم عن مخبر الإنسان وباطن عزمه، كما يقال في الفِرَاسَةِ سَواءً بِسَواء[2].

ولم يكن ذلك لأن هشام بن الحكم لا يقول بمداخلة الجسم اللطيف للكثيف، فهو يقول به كما مر؛ ولكن الأمر كما روى الأشعري عن هشام أنه قال: «إن الله ـ سبحانه ـ يقول: ﴿**مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ. الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ**﴾ الناس/ ٤، ٥. قال: فعلمنا أنه يوسوس، وليس يدخل أبدان الناس؛ ولكن قد يجوز أن يكون الله ـ سبحانه ـ قد جعل الجو أداةً للشيطان يصل بها الى القلب من غير أن يدخل فيه. قال: ويعلم ما يحدث في القلب وليس ذلك بغيب لأن الله ـ سبحانه ـ قد جعل عليه دليلا ...»[3].

وهذا يعني أن المغني عن القول بالمداخلة هنا هو الخبر الصادق أو الاستدلال بالشواهد، وليس طبيعة جسم الشيطان اللطيف وجسم الإنسان الكثيف، وفوق ذلك نجد

والكثافة، وقد كانوا يبنون لسليمان بن داود ـ عليهما السلام ـ من البناء ما يعجز عنه ولد آدم؟ قال: غُلِّظُوا لسليمان كما سخروا، وهم خلق رقيق غذاؤهم التنسم. والدليل على ذلك صعودهم إلى السماء لاستراق السمع، ولا يقدر الجسم الكثيف على الارتقاء إليها إلا بسلم أو سبب.

[1] - انظر الأشعري: مقالات ـ ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

[2] - راجع صديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): أبجد العلوم ـ ٢/ ٣٩٦.

[3] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٣٣.

أن الجو الذي يجوز أن يكون في تصور هشامٍ سبيلَ الشيطانِ في الوصول إلى قلب الإنسان والقيام بالوسوسة ـ هو في فلسفة هشام بن الحكم جسم رقيق لطيف أيضا[1].

هـ ـ العناصر والطبائع .. رأى أكثرُ المتكلمين أن الأجسام مركبة من العناصر أو الأسطقسات الأربعة: الماء، والتراب، والهواء، والنار. ومن كيفياتها أو طبائعها الأربع: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة[2]. وهذا رأي أصحاب الطبائع من الفلاسفة القدماء كما حكاه الأشعري[3]، وهو رأي أرسطو في مركبات العالم السفلي التي يلحقها الكون والفساد كما حكاه الشهرستاني[4]. ونسب الأشعري للنظام المعتزلي القول بتعدد أجناس الجواهر التي تتركب منها الأجسام؛ فمنها بياض، ومنها سواد، وصفرة، وحمرة، وخضرة، ومنها حرارة، ومنها برودة، ومنها حلاوة، ومنها حموضة، ومنها روائح، ومنها طعوم، ومنها رطوبة، ومنها يبوسة، ومنها صور، ومنها أرواح[5].

والذي يبدو لي من حكاية الأشعري التالية لآراء هشام بن الحكم في لطيف الكلام أن هشاما كان يقول بتعدد هذه الطبائع؛ لكنني لا أدري تفصيل ذلك العدد .. قال

---

[1] - راجع الأشعري: مقالات ـ ص ١٣٤.

[2] - راجع الشيخ المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٨٣، ٨٤. بل إن الإمام أبا بكر البيهقي يستدل على وجود الصانع الخالق بجمع هذه العناصر والطبائع المتضادة والمتنافرة في بدن الإنسان وسائر أبدان الحيوان .. راجع كتابه: الاعتقاد على مذهب السلف ـ ص ٨.

[3] - راجع الأشعري: مقالات ـ ٢/ ١٠.

[4] - راجع الشهرستاني: الملل والنحل ـ ٢/ ١٣٤. وقارنه بما ذكره الأشعري عن أصحاب أرسطاطاليس من رد العالم إلى جوهر واحد، والقول بأن الجواهر إنما تختلف وتتفق بما فيها من الأعراض .. مقالات ـ ٢/ ٩. وليس هناك تعارض في النسبة، لأن كلام الأشعري عن الهيولى أو المادة الأولى العارية من الصورة، وكلام الشهرستاني عما بعدها من المراتب في تكون العناصر التي تتألف منها جميع الأجسام السفلية التي يلحقها الكون والفساد.

[5] - الأشعري: مقالات ـ ٢/ ١٠.

الأشعري: وكان هشام يقول في الزلازل: «إن الله ـ سبحانه ـ خلق الأرض من طبائع مختلفة يُمسِكُ بعضُها بعضًا، فإذا ضَعُفت طبيعة منها وغلبت الأخرى؛ كانت الزلزلة، وإن ضَعُفت أشدَّ من ذلك؛ كان الخسف»[1].

و ـ حقيقة الإنسان .. نقل الأشعري عن زُرْقَان قول هشام بن الحكم: إن الإنسان اسم لمعنيين: لبدن، وروح. والبدن موات، والروح هي الفعالة الدراكة الحساسة، وهي نور من الأنوار[2].

ونقل القاضي عبد الجبار عن ابن الراوندي أن هشاما كان يقول في الإنسان بمثل ما ذهب إليه إبراهيم بن سيار النظام، وذلك أنه: الروح، وهو الحياة المشابكة لهذا الجسد، وأنه في الجسد على جهة المداخلة، وهو جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وهو قوي حي عالم بذاته[3].

على حين ذكر الشيخ المفيد أنه حُكِيَ عن هشامٍ في هذه المسألة ما يوافقُ قولَ بني نوبخت والمَرْوِيَّ عن الأئمة، وهو أنَّ الإنسانَ «شَيْءٌ قائمٌ بنفسه لا حجم له ولا حيز، لا يصح عليه التركيب ولا الحركة والسكون، ولا الاجتماع والافتراق، وهو الشيء الذي كانت تسميه الحكماء الأوائل «**الجوهر البسيط**» ...، وهو شيء يحتمل العلم والقدرة والحياة والإرادة والكراهة والبغض والحب، قائم بنفسه، محتاج في أفعاله إلى الآلة التي هي الجسد ...، وقد يُعَبَّرُ عنه بـ «**الروح**» ... والمرادُ أنَّ الإنسانَ الذي هو الجوهر البسيط يُسمَّى الروح، وعليه الثواب والعقاب، وإليه تَوَجَّهَ الأمر والنهي والوعد والوعيد»[4]. وهذا

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٣٤.

[2] - انظر السابق ـ ١/ ١٣٢، ٢/ ٢٦. وهذا نقله القاضي عبد الجبار أيضا عن زرقان في المغني ـ ١١/ ٣١٠.

[3] - انظر القاضي عبد الجبار: المغني ـ ١١/ ٣١٠.

[4] - الشيخ المفيد: المسائل السروية ـ ص ٥٨: ٦٠ (ضمن المجلد السابع من سلسلة مؤلفات الشيخ

لا يتفق مع ما نقله ابن الراوندي من مذهب هشام والنظام إلا في أن الإنسان روح، وأحسب أن ما سبق بيانه من آراء هشام في الفلسفة الطبيعية وفي دقيق الكلام يرجح ما نقله الأشعري والقاضي عن زُرْقَان في النسبة إلى هشام بن الحكم، والذي ذكره الشيخ المفيد من تفصيل مذهبه الخاص ومن مذهب بني نوبخت بعيدٌ كُلَّ البُعد عن فلسفة هشام التي لا تثبت في وجود المحدثات إلا الأجسام وصفاتها. أما الجوهر الذي لا حجم له ولا حيز، ولا حركة ولا سكون، ولا يقبل الاجتماع بغيره ولا الافتراق عنه؛ فلا وجود له عند هشام، وهو إن لم يكن صفة لجسم؛ فهو عدم محض .. إن هذا الرأي لا محل له في فكر هشام ونظرته للوجود، وإن كان يجتمع معه في أن حقيقة الحياة والإدراك والحس والتكليف للروح فقط.

لقد كان هشام بن الحكم يقول بالمداخلة، والروح جسم لطيف «**نور من الأنوار**» يداخل البدن الكثيف الموات ويتصرف فيه وبه، وهنا يكون ما صرح الأشعري بنسبته إلى النظام تفسيرا معقولا لرأي شيخه هشام بن الحكم[1]؛ دون الذهاب إلى أن ذلك الروح قوي حي عالم بذاته. ولعل هناك صلة بين نسبة الإدراك والحس للروح التي هي جسم لطيف ونور من الأنوار من جهة، وبين ما حكاه الجاحظ عن هشام من أنه «كان يزعم أن الله ـ جلَّ وعزَّ ـ إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض، ولولا ملامسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك، وزعم أن بعضه يشوب وهو شعاعة، وأن الشوب محال على بعضه.

(قال الأشعري): ولو زعم هشام أن الله ـ تعالى ـ يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلقه بالمشاهدة وقال بالحق»[2].

المفيد).

[1] - راجع الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٢٦. وراجع النشار: نشأة الفكر الفلسفي ـ ٢/ ١٩٢.

[2] - عن الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٠٨، ٢٩٣، ٢/ ١٨٢.

الشوب هو المخالطة، ويمكننا أن نقول هنا: «**المداخلة**». وفي بيان تلك الصلة قد نُساق إلى القول بأن هشاما قاس الغائب على الشاهد، وطرد تصوره لإدراك الإنسان البصري في حق الله ـ جلَّ وعلا ـ مُعتقدا أنه لا يبصر ما تحت الثرى لانقطاع سبيل الإبصار وسببه؛ فكان علمه أو إدراكه لما تحت الثرى باتصال شعاع نوره الذاهب في عمق الأرض؛ ليكون إِدْرَاكاً بِالْمُدَاخَلَةِ، وقد يُرشِّحُ ذلك ما ينسب إليه من القول بحدوث العلم الإلهي، وما يُحكَى من أن هشاما كان يقول في الله ـ تعالى ـ: إنه نور ساطع يتلألأ[1]. ولو كان ذلك صحيحا لكان الأولى بالجاحظ المبالغ في التنزيه أن يتهم هشام بن الحكم باعتقاد الحلول أيضا!!

وأيما كان الأمر فهذه الثنائية في بيان إطلاق اسم الإنسان على معنيين ليست غريبة عن القرآن الكريم، ولا عن سنة النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وإن ذهب بعض المتكلمين إلى أن حقيقة الإنسان جسد فقط والروح عرض، أو روح فقط، أو هو مجموعهما وبهما يكون الإدراك والفعل، أو أن الروح في ذلك المجموع هي المدركة الفاعلة والبدن آلة فقط؛ فكل ذلك ـ في مفهوم ما ذهب إليه الإمام ابن حزم القرطبي ـ يتحمله النظر والاجتهاد في فهم ما صرح به القرآن الكريم من ذكر لفظ الإنسان والدلالة به على الجسد تارة، وعلى الروح أو النفس ثانية، وعليهما معا تارة أخرى[2].

ويذهب الدكتور النشار إلى أن هشاما اجتهد في فهم تصريحات القرآن، ووصل إلى نتيجة فلسفية معينة، ثم وجد في الفلسفات القديمة ما يؤيد رأيه فأخذ به. وأن عدوه

---

[1] - راجع الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٠٦. وراجع البغدادي: الفرق بين الفرق ـ ص ٦٥.

[2] - راجع ابن حزم: الفصل ـ ٥/ ٤١، ٤٢. وهو يرى أن هذه الأقوال جميعا من الحق المصرح به في القرآن، وأن الخطأ محصور في التوقف على أحدها دون الجميع. وأحسب أن رأي ابن حزم هنا متعلق بجواز إطلاق لفظ الإنسان على هذه المعاني لغة وشرعا، وهذا شيء يختلف عن بيان تصور حقيقة الإنسان.

اللدود أبا الهذيل العلاف أخذ بالمنهج نفسه فوصل إلى نتيجة أخرى[1].

وإني لأحسب أن الخلاف بين هذه الآراء في حقيقة الإنسان لا يرجع إلى تعدد الإطلاق في القرآن فقط، ولا إلى مجرد الاجتهاد المستقل في فهمه؛ ولكن إلى الخلاف في تحديد المُحْكَم والمتشابه الذي يُحمَل عليه في هذه المسألة، وهنا تكون الحاجة لمعرفة ثقافة المتكلم التي قادته إلى إيثار تصريح قرآني مُعَيَّن على أنه هو المُحْكَم في بيان حقيقة الإنسان، وأن ما عداه من المتشابه. وهشام بن الحكم يُسلِّم بإطلاق لفظ الإنسان على البدن والروح؛ لكنه يرى البدن جسما كثيفا ميتا، ويرى الحقيقة الحية المدركة الحاسة الفاعلة هي الروح فقط، وهنا يمكننا أن نلمح أثر ثقافة هشام الأولى حينما كان من أصحاب أبي شاكر الديصاني[2].

ز ـ المعرفة .. روى الكليني بإسناده عن عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ يَرْوِي عَنْكُمْ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ صَمَدِيٌّ نُورِيٌّ، مَعْرِفَتُهُ ضَرُورَةٌ يَمُنُّ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِه[3].

وفي نص وحيد نقل الأشعري عن أصحاب هشام بن الحكم أنهم «يزعمون أن المعارف كلها اضطرار بإيجاب الخلقة، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، يعنون بما لا يقع

---

[1] - راجع النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ـ ٢/ ١٩٣.

[2] - راجع الأشعري: مقالات ـ ٢/ ٢٧. وراجع القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة ـ ١/ ٢٢٥. وأبو شاكر أحد الزنادقة الذين عاشوا في زمان الإمام الصادق، وله معه كلام في إثبات الصانع. وهو منسوب إلى الديصانية القائلين بالنور والظلمة .. قال محمد بن إسحاق النديم: «إنما سمي صاحبهم بديصان باسم نهر ولد عليه، وهو قبل ماني. والمذهبان قريب بعضهم من بعض، وإنما بينهما خلاف في اختلاط النور بالظلمة ...». وذكر أن الديصانية على فرقتين: الأولى: تزعم أن النور خالط الظلمة باختيار منه. والثانية: تزعم أنه شابكها بغير اختيار .. انظر النديم: الفهرست ـ ص ٤٠٢.

[3] - الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ١٠٤ (كتاب التوحيد ـ باب النهي عن الجسم والصورة ـ حديث رقم ١).

منها إلا بعد النظر والاستدلال العلم بالله ـ عز وجل»[1].

والأشعري يستعمل لفظ «**الاضطرار**» هنا قبالة لفظ «**الكسب**»؛ فهل هذا المذهب الذي يحكيه عن أصحاب هشام هو المذهب نفسه الذي حكاه القاضي عبد الجبار عن بعض أصحاب المعارف من المعتزلة فيما بعد؟ أعني الذين قالوا بأن المعارف تحصل بطبع المحل عند النظر، وأوجبوا النظر لكن على غير وجه القائلين بأن المعارف كسبية[2].

لقد سبق أن نقلت عن الأشعري أن جمهور الروافض يقولون بأن المعارف كلها اضطرار، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى العلم، ومن جملة هؤلاء صاحب الطاق، وأشرت إلى مخالفة زُرَارة وهشام لذلك. وقد روى الشيخ الصدوق بإسناده عن هشام بن سالم قال: «حضرت محمد بن النعمان الأحول فقام إليه رجل فقال له: بم عرفت ربك؟ قال: بتوفيقه وإرشاده وتعريفه وهدايته. قال: فخرجت من عنده فلقيت هشام بن الحكم فقلت له: ما أقول لمن يسألني ويقول لي: بم عرفت ربك؟ فقال: إنْ سأل سائل فقال: بم عرفت ربك؟ قلت: عرفت الله ـ جل جلاله ـ بنفسي؛ لأنها أقرب الأشياء إليَّ، وذلك أني أجدها أبعاضا مجتمعة، وأجزاء مؤتلفة، ظاهرة التركيب، متبينة الصنعة، مبنية على دروب من التخطيط والتصوير، زائدة من بعد نقصان، وناقصة من بعد زيادة ...، واستحال في العقول وجود تأليف لا مؤلف له، وثبات صورة لا مصور لها؛ فعلمت أن لها خالقا خلقها، ومصورا صورها، مخالفا لها على جميع جهاتها»[3].

وهذا يعني أن هشام بن الحكم عرف ربه بدلالة الخلق على الخالق .. عرف نفسه وأحوالها من طريق الاضطرار، وبالنظر في هذه المعارف الاضطرارية توصل إلى معرفة ربه

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٢٤.

[2] - انظر عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ـ ص ٦٧.

[3] - الصدوق: التوحيد ـ ص ٢١٠. وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٣/ ٤٩، ٥٠.

المخالف لما خلق وصور. وهو باعتباره شيعيا إماميا لا يمكن أن يُهمِل المعرفة من جهة الإمام، ومناظرته لعمرو بن عبيد المعتزلي صاحب واصل بن عطاء مشهورة .. قال هشام: «قُلْتُ: أَلَكَ عَيْنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَرَى بِهَا الأَلْوَانَ وَالأَشْخَاصَ. قُلْتُ: فَلَكَ أَنْفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَشَمُّ بِهِ الرَّائِحَةَ. قُلْتُ: أَلَكَ فَمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أَذُوقُ بِهِ الطَّعْمَ. قُلْتُ: فَلَكَ أُذُنٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟ قَالَ: أَسْمَعُ بِهَا الصَّوْتَ. قُلْتُ: أَلَكَ قَلْبٌ؟ قَالَ نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: أُمَيِّزُ بِهِ كُلَّ مَا وَرَدَ عَلَى هَذِهِ الْجَوَارِحِ وَالْحَوَاسِّ. قُلْتُ: أَوَ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْجَوَارِحِ غِنًى عَنِ الْقَلْبِ؟ فَقَالَ: لا. قُلْتُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ وَهِيَ صَحِيحَةٌ سَلِيمَةٌ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّ الْجَوَارِحَ إِذَا شَكَّتْ فِي شَيْءٍ شَمَّتْهُ أَوْ رَأَتْهُ أَوْ ذَاقَتْهُ أَوْ سَمِعَتْهُ رَدَّتْهُ إِلَى الْقَلْبِ، فَيَسْتَيْقِنُ الْيَقِينَ وَيُبْطِلُ الشَّكَّ. قَالَ هِشَامٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّمَا أَقَامَ اللَّهُ الْقَلْبَ لِشَكِّ الْجَوَارِحِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: لا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ وَإِلا لَمْ تَسْتَيْقِنِ الْجَوَارِحُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَاللَّهُ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ لَمْ يَتْرُكْ جَوَارِحَكَ حَتَّى جَعَلَ لَهَا إِمَاماً يُصَحِّحُ لَهَا الصَّحِيحَ، وَيَتَيَقَّنُ بِهِ مَا شُكَّ فِيهِ، وَيَتْرُكُ هَذَا الْخَلْقَ كُلَّهُمْ فِي حَيْرَتِهِمْ وَشَكِّهِمْ وَاخْتِلافِهِمْ لا يُقِيمُ لَهُمْ إِمَاماً يَرُدُّونَ إِلَيْهِ شَكَّهُمْ وحَيْرَتَهُمْ، وَيُقِيمُ لَكَ إِمَاماً لِجَوَارِحِكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ حَيْرَتَكَ وَشَكَّكَ؟! قَالَ فَسَكَتَ ولَمْ يَقُلْ لِي شَيْئا»[1].

إن هشاما يثبت المعارف الاضطرارية من طريق الحواس في الأنفس والآفاق، ويثبت المعارف العقلية التي تقوم على النظر في معطيات الحواس، ثم يرد ذلك كله إلى معارف الإمام الذي يعتقد أن الله ـ تعالى ـ أقامه حجة على العباد.

لكن هناك بعض الروايات من طريق هشام تثبت أيضا ضرورة العودة بما يروى عن الأئمة إلى موافقة القرآن والسنة الثابتة عن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم. منها ما

---

[1] - الكليني: الكافي ـ ١/ ١٧٠(كتاب الحجة ـ باب الاضطرار إلى الحجة. حديث رقم ٣). وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢٣/ ٧، ٨. وقارنه بما أورده المسعودي نقلا عن كتاب المجالس لأبي عيسى الوراق: مروج الذهب ـ ٤/ ٢٢، ٢٣.

نقله المجلسي من كتاب الكشي عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ يقول: لا تقبلوا علينا حديثا إلا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهدا من أحاديثنا المتقدمة؛ فإن المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دسَّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي. فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا ـ تعالى ـ وسنة نبينا محمد ـ صلى الله عليه وآله ـ فإنا إذا حدثنا قلنا: قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وقال رسول الله ـ صلى الله عليه وآله[1].

ح ـ **الذات الإلهية** .. لقد اعتقد هشام بن الحكم أن الله واحد لا شريك له في خلق الخلق وتدبير أمرهم، وقد ألزم في جدله أحد الملحدين ترك القول بإلهين عندما سأله قائلا: أيستطيع أحدهما أن يقوم بخلق ما يريد من غير أن يستعين بصاحبه؟ قال: نعم. فقال هشام: إذا كان الواحد يستطيع؛ فأي حاجة للثاني؟[2]. وله مناظرة طويلة في التوحيد مع بريهة جاثليق النصارى[3]، قال له فيها هشام عن نسب المسيح ـ عليه السلام ـ عند النصارى: يقولون: إنه قديم من قديم، فأيهما الأب وأيهما الابن؟ قال بريهة: الذي نزل إلى الأرض الابن، والابن رسول الأب. قال هشام: إن الأب أحكم من الابن؛ لأن الخلق خلق الأب. قال بريهة: إن الخلق خلق الأب وخلق الابن. قال هشام: ما منعهما أن ينزلا جميعا كما خلقا إذ اشتركا؟ قال بريهة: كيف يشتركان وهما شيء واحد؟ إنما يفترقان بالاسم. قال هشام: إنما يجتمعان بالاسم. قال بريهة: جهل هذا

---

[1] - انظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢/ ٢٥٠.

[2] - عن الأستاذ السيد أحمد صفائي: هشام بن الحكم متكلم معروف قرن دوم هجري وشاگرد مبرز مكتب جعفري [**هشام ابن الحكم أشهر متكلمي القرن الثاني الهجري، والتلميذ المبرز في المذهب الجعفري**] ـ ص ٣٩.

[3] - قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ـ مادة (ج ث ل ق): الجاثليق بفتح الثاء المثلثة: رئيس للنصارى في بلاد الإسلام بمدينة السلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية، ثم المطران تحت يده، ثم الأسقف يكون في كل بلد من تحت المطران، ثم القسيس، ثم الشماس.

الكلام. قال هشام: عرف هذا الكلام. قال بريهة: إن الابن متصل بالأب، قال هشام: إن الابن منفصل من الأب. قال بريهة: هذا خلاف ما يعقله الناس. قال هشام: إن كان ما يعقله الناس شاهدا لنا وعلينا فقد غلبتك؛ لأن الأب كان ولم يكن الابن، فتقول هكذا يا بريهة؟ قال: لا ما أقول هكذا. قال: فلم استشهدت قوما لا تقبل شهادتهم لنفسك؟! قال بريهة: إن الأب اسم والابن اسم بقدرة القديم. قال هشام: الاسمان قديمان كقدم الأب والابن؟ قال بريهة: لا، ولكن الأسماء محدثة. قال: فقد جعلت الأب ابنا والابن أبا، إن كان الابن أحدث هذه الأسماء دون الأب فهو الأب، وإن كان الأب أحدث هذه الأسماء فهو الابن، والابن أب وليس ههنا ابن، قال بريهة: إن الابن اسم للروح حين نزلت إلى الأرض، قال هشام: فحين لم تنزل إلى الأرض فاسمها ما هو؟ قال بريهة: فاسمها ابن نزلت أو لم تنزل، قال هشام: فقبل النزول هذه الروح اسمها كلها واحدة، أو اسمها اثنان؟ قال بريهة: هي كلها واحدة روح واحدة، قال: رضيت أن تجعل بعضها ابنا وبعضها أبا؟ قال بريهة: لا؛ لأن اسم الأب واسم الابن واحد، قال هشام: فالابن أبو الأب، والأب أبو الابن، فالأب والابن واحد.

قال الأساقفة بلسانها لبريهة: ما مَرَّ بك مثل ذا قط، تقوم. فتحير بريهة وذهب يقوم فتعلق به هشام قال: ما يمنعك من الإسلام؟ أفي قلبك حزازة فقلها، وإلا سألتك عن النصرانية مسألة واحدة تبيت عليها ليلتك هذه فتصبح وليست لك همة غيري؟ قالت الأساقفة: لا تَرُدَّ هذه المسألة لعلها تشكل. قال بريهة: قلها يا أبا الحكم. قال هشام: أفرأيتك الابن يعلم ما عند الأب؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك الأب يعلم كل ما عند الابن؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك تخبر عن الابن أيقدر على كل ما يقدر عليه الأب؟ قال: نعم. قال: أفرأيتك عن الأب أيقدر على كل ما يقدر عليه الابن؟ قال: نعم. قال: فكيف يكون واحد منهما ابن صاحبه وهما متساويان؟ وكيف يظلم كل واحد منهما صاحبه؟ قال بريهة ليس منهما ظلم. قال هشام: من الحق بينهما أن يكون الابن أب الأب، والأبُ ابنَ الابنِ .. بت عليها يا بريهة. وافترق النصارى وهم يتمنون أن لا يكونوا رأوا هشاما ولا

أصحابه[1].

وإن رواية الشيخ الصدوق السالفة تبين أن هشام بن الحكم كان يعرف بالنظر في معارفه الاضطرارية أن الله مخالف لما خلق وصور، والأشعري الذي نقل عن الجاحظ تعدد أقوال هشام في ربه أثبت أنه رجع إلى القول بأنه **جسم لا كالأجسام**[2]. ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية من «**كتاب الآراء والديانات**» لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت ٣١٠هـ) أنه قال: «واختلف الحاكون من مخالفي هشام عن هشام فحكوا عنه دروبا من الأقاويل مختلفة لا تليق به [**مما**] رأيت أصحابه يدفعونها عنه، فمن ذلك أن الجاحظ ذكر عن النظام أن هشاما قال في التشبيه في سنة واحدة خمسة أقاويل ...، وحكى بعضهم أنه ذو صورة، وحكوا غير ذلك أيضا مما رأيت أصحاب هشام يدفعونه عنه وينكرونه ويزعمون أنه لم يزد على قوله: **جسم لا كالأجسام**. وإنما أراد بذلك إثبات أنه نور؛ لقوله تعالى: ﴿**اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [النور/ ٣٥] وينفون عنه المساحة والذراع والشبر والتحديد. قال: وسمعت ذلك من غير واحد منهم ممن ينتحل القول بالجسم وناظرونا به، وقد وجدت الأمر على ما حكاه الوراق من ذلك»[3].

وفي «**كتاب الإمتاع والمؤانسة**» نقل أبو حيان عن شيخه أبي سليمان المنطقي محمد بن طاهر (المتوفى خلال العقد الأخير من القرن الرابع) أنه اجتمع رجلان: أحدهما يقول

---

[1] - عن المجلسي: بحار الأنوار - ١٠/ ٢٣٦، ٢٣٧. وفي الكافي للكليني بعض هذه الرواية، واسم الجاثليق فيه بريه، وأشار مصححه إلى أنه في بعض النسخ بريهة - ١/ ٢٢٧. وهو كذلك عند محمد ابن الحسن بن فروخ الصفار (ت ٢٩٠هـ): بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد - ص ١٥٦.

[2] - راجع الأشعري: مقالات - ١/ ١٠٨.

[3] - ابن تيمية: بيان تلبيس الجهمية - ١/ ٤١٠، ٤١١. وفي نص الكلام التباس ضبطت منه هذا الوجه على أنه رأي النوبختي معارضا لكلام ابن الراوندي في إثبات تجسيم هشام، وقد كان ما بين المعقوفتين في النص هكذا: [وما].

بقول هشام بن الحكم، والثاني يقول بقول هشام بن سالم الجواليقي؛ «فقال صاحب الجواليقي لصاحب هشام: صف لي ربك الذي تعبده. فوصفه بأنه لا يد له ولا جارحة ولا آلة ولا لسان. فقال الجواليقي: أيسرك أن يكون لك ولد بهذا الوصف؟ قال: لا. قال: أما تستحي أن تصف ربك بصفة لا ترضاها لولدك؟! فقال صاحب هشام: إنك قد سمعت ما نقول؛ فصف لي أنت ربك. فقال: إنه جعد قطط في أتم القامات وأحسن الصور والقوام. فقال صاحب هشام: أيسرك أن تكون لك جارية بهذه الصفة ...؟ قال: نعم ...»[1].

وفي رواية لأبي جعفر الكليني عن هشام بن الحكم يذكر بيانه للإدراك الإنساني بالبصر وهو أحد الحواس ـ كما سبق ذكره في الكلام عن المداخلة ـ مُقارنا بإدراك القلب أو العقل .. قال هشام: «فَأَمَّا الْقَلْبُ فَإِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الْهَوَاءِ فَهُوَ يُدْرِكُ جَمِيعَ مَا فِي الْهَوَاءِ وَيَتَوَهَّمُهُ، فَإِذَا حُمِلَ الْقَلْبُ عَلَى مَا لَيْسَ فِي الْهَوَاءِ مَوْجُودًا رَجَعَ رَاجِعًا فَحَكَى مَا فِي الْهَوَاءِ؛ فَلا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَحْمِلَ قَلْبَهُ عَلَى مَا لَيْسَ مَوْجُودا فِي الْهَوَاءِ مِنْ أَمْرِ التَّوْحِيدِ ـ جَلَّ اللَّهُ وَعَزَّ ـ فَإِنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَهَّمْ إلا مَا فِي الْهَوَاءِ مَوْجود، كَمَا قُلْنا فِي أَمْرِ الْبَصَرِ، تَعَالَى اللَّهُ أَنْ يُشْبِهَهُ خَلْقُهُ»[2].

---

[1] - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ـ ٣/ ١٨٩. وعلق أبو سليمان قائلا: «**هذا من شؤم الكلام ونكد الجدل، فلو كان هناك دين؛ لكان لا يدور هذا في وهم، ولا ينطق به لسان**».

[2] - الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ٩٩، ١٠٠ (كتاب التوحيد ـ باب في إبطال الرؤية ـ حديث رقم ١٢). ولسنا في مقام التعليق على فساد تفسيره لرؤية الإنسان صورته المنعكسة على سطح المرآة ولا على صفحة الماء الصافي، وإنما نشير إلى دلالة هذا الكلام في مجمله على اعتقاد هشام بن الحكم نفي التماثل والشبه بين ا ـ تعالى ـ وخلقه.

وقد سبق أن عرفنا دلالة الجسم عند هشام، وأنه يعني بإطلاقه في حق الله ـ تعالى ـ أنه شيء موجود فحسب، والخطأ في إطلاق اللفظ لا يبلغ مبلغ الخطأ في اعتقاد ثبوت المعنى الباطل المستحيل في حق الله ـ تعالى[1].

وقد حكى الشريف المرتضى أنه سأل الشيخ المفيد عن هشام بن الحكم وما تحكيه عنه المعتزلة من التجسيم، ويوافقهم عليه بعض محدثي الشيعة ومشبهة العامة، وما يقال من أن الشيعة إنما أخذوا نفي التشبيه من المعتزلة؛ فذكر المفيد أن هذه الدعوى عرية من البرهان، وأنه ليس في أسلافهم من كان يدين بالتشبيه من طريق المعنى .. قال: «وإنما خالف هشام وأصحابه جماعة أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ بقوله في الجسم؛ فزعم أن الله ـ تعالى ـ «**جسم لا كالأجسام**». وقد روي أنه رجع عن هذا القول بعد ذلك، وقد اختلفت الحكايات عنه ولم يصح منها إلا ما ذكرت»[2]. ثم ذكر روايات تبين اعتراض الأئمة على ما حكي عن هشام من التجسيم، وأن اعتماد الطائفة على أقوالهم ـ عليهم السلام ـ في نفي التشبيه لا على المعتزلة، ومن ذلك ما رواه بإسناده عن يونس بن ظبيان قال: «دخلت على أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ فقلت له: إن هشام بن الحكم يقول في الله ـ عز وجل ـ قولا عظيما؛ إلا أني أختصر لك منه أحرفا؛ يزعم: أن الله ـ سبحانه ـ جسم لا كالأجسام؛ لأن الأشياء شيئان: جسمٌ، وفِعلُ الجسم. فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجب أن يكون بمعنى الفاعل. فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا ويحه! أما علم أن الجسم محدود متناه محتمل للزيادة والنقصان، وما احتمل ذلك كان مخلوقا؟! فلو كان الله تعالى جسما؛ لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق. (قال الشيخ المفيد:) فهذا

---

[1] - راجع الشريف المرتضى: الشافي في الإمامة ـ ١/ ٨٤.

[2] - المفيد: الحكايات في مخالفات المعتزلة من العدلية، والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية ـ ص ٧٨، ٧٩. (ضمن المجلد العاشر من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

قول أبي عبد الله ـ عليه السلام ـ وحجته على هشام فيما اعتل به هشام من المقال؛ فكيف نكون قد أخذنا ذلك عن المعتزلة لولا قلة الدين؟!»[1].

وقد ذهب المرتضى في جملة من متكلمي الاثنا عشرية إلى أن هشام بن الحكم أورد مقالته «**جسم لا كالأجسام**» على سبيل المعارضة للمعتزلة قائلا لهم: إذا قلتم: إن القديم ـ تعالى ـ شيء لا كالأشياء؛ فقولوا: إنه جسم لا كالأجسام[2]. وليس كل من عارض بشيء وسأل عنه يكون معتقدا له ومتدينا به. وقال عما يُنسب إليه في كتب الفرق من اعتقاد حقيقة معنى الجسم: «ليس نعرفه إلا من حكاية الجاحظ عن النظام، وما هو فيها إلا متهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله. وجملة القول أن المذاهب يجب أن تؤخذ من أفواه قائليها، وأصحابهم المختصين بهم ...، ولا يرجع فيها إلى دعاوى الخصوم»[3].

وذكر أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت٤٤٩هـ) أن الخبر اشتهر عن هشام بأنه كان ينصر التجسيم، ويقول: إن الله ـ تعالى ـ جسم لا كالأجسام. ولم يقل بأنه مماثل لها. وقد سلم الكراجكي بأن هذا المذهب باطل وإن كانت المخالفة فيه لفظية؛ لأن من قال في الله ـ تعالى ـ: إنه جسم. فقد أوجب له حقيقة الجسم المعروفة. فإن قال: لا كالأجسام. فقد ناقض بنفي ما أوجب. والكراجكي يتولى هشاما بعد ذلك لما شاع عنه واستفاض منه من ترك القول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره بخطئه، وتوبته منه. وذكر أنه قصد الإمام الصادق بالمدينة فحجبه، وقيل له: إنه آلَى أن لا يوصلك إليه ما دمت قائلا بالجسم. فقال: والله ما قلت به إلا لأني ظننت أنه وفاق لقول

---

[1] - المفيد: الحكايات ـ ص ٨٠، ٨١.

[2] - وقد ذكر الشهرستاني ذلك في حكاية مناظرة بين هشام وأبي الهذيل العلاف .. الملل والنحل ـ ١/ ١٦٥.

[3] - المرتضى: الشافي ـ ١/ ٨٤، ٨٥.

إمامي، فأما إذا أنكره علي؛ فأنا تائب إلى الله منه. فأوصله الإمام إليه، ودعـا له بخير[1]. وهذا الرأي عبـارة عن تفصـيل لما سبق أن أوردت طرفـا منـه مـن كـلام الشـيخ المفيـد في «**الحكايات**» التي رواها عنه المرتضى[2].

أما القاضي سعيد بن محمد القمي (تـ١١٠٧هـ)؛ فـذكر أن بعـض أعـلام القـوم حكـم بصدق نسبة القول بالصورة إلى الجـواليقي، وبـرَّأ هشـام بـن الحكـم مـن القـول بالجسـم، وجعل هذه النسبة إليه من حيث مجادلته مع الجواليقي وإلزامه بأن القول بالجسمية أولى من القول بالصـورة، فإذا اضطـررت إلى القول بها فلا أقل من أن تقول بالجسـم المصـور لا الصورة المحضة المجوفة، وحمـل قـول الأئمـة في هشـام: «**ويلـه**»، و«**قاتلـه الله**». علـى التعجب من مهارته في الخصام والجدل؛ حيث تراءى نفسه قائلا بذلك للجواليقي لـيرده عن مذهبه. وذكر أن بعضهم ذهب إلى إثبات ذلك على أنه كـان مـن مـذهب هشـام قبـل التحاقه بخدمة الإمام الصادق[3]؛ لكـن القاضـي سـعيد بـن محمـد، وهـو صـاحب مشـرب صوفي، لم يقنع بهذه الآراء جميعا في دفع التهمة عن هشام وصاحبه الجـواليقي؛ فـذهب إلى أنهما كانا من مهرة المتكلمين، وقد استعدا من بركـة صـحبة الإمـام الصـادق ـ عليـه السلام ـ بفهم حقيقة التوحيد الخـالص؛ لكـن لم يكـن لهمـا القـدرة الـتي تكـون للأئمـة والأولياء في ضبط النفس عند التكلم فيه، وفي تأدية مـا يدركونـه مـن معانيـه بعبـارة غـير موهمة للتشبيه .. قال: «وكان هشام بن الحكم يقول بما قال به بعض العرفاء في الشطح: تعقل فصار عقلا، وتنفس فصار نفسا، وتطبع فصار طبعـا، وتجسـم فصـار جسـما. أو مـا

---

[1] - انظر الكراجكي: كنز الفوائد ـ ٢/ ٤٠، ٤١.

[2] - راجع الشيخ المفيد: الحكايات ـ ص ٧٨، ٧٩.

[3] - وراجع في تفصيل هذه الآراء وغيرها العلامة محمد باقر المجلسي: بحـار الأنـوار ـ ٣/ ٢٨٨: ٢٩٠.

يقرب من هذه العبارة؛ فأوقعَ الناسَ في حقه بتوهم التشبيه، وكذا «**قاتله الله**» و«**ويله**» لأجل إذاعة السر وإفشائه، والتكلم فيه مع الأشرار»[1].

ط - الصفات الإلهية .. لقد سبقت الإشارة إلى أن هشام بن الحكم لم يكن يفصل بين صفات ذاتية وأخرى فعلية من حيث العلاقة بالذات، وإنما كان يقول في جميع الصفات: ليست هي الله وليست غيره. ولم يُجِزْ أن يُقالَ بأنها قديمة ولا محدثة؛ لأن الصفة لا توصف[2]، وبناء على ذلك اتخذ موقفه من مسألة خلق القرآن التي غدت محنة لكثير من علماء السنة في خلافة المأمون والمعتصم والواثق .. قال الأشعري: «وقال هشام بن الحكم ومن ذهب مذهبه: إن القرآن صفة لله لا يجوز أن يقال: إنه مخلوق ولا إنه خالق. هكذا الحكاية عنه، وزاد البلخي في الحكاية أنه قال: لا يقال: غير مخلوق أيضا، كما لا يقال: مخلوق؛ لأن الصفات لا توصف. وحكى زُرقان عنه أن القرآن على ضربين: إن كنت تريد المسموع؛ فقد خلق الله سبحانه الصوت المقطع، وهو رسم القرآن، وأما القرآن ففعل الله مثل العلم والحركة منه لا هو هو ولا هو غيره»[3].

وهذه المقالة الأخيرة التي تجعل القرآن في حقيقته على ضربين تقترب في ظاهر الأمر من المقالة التي اعتنقها فيما بعد الكلابية والأشعرية والماتريدية من الفصل بين اللفظ المسموع المخلوق، والمعنى النفسي الذي لم يزل ولا يزال صفة لله - تعالى. وقد كان الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) يفصل بين التلاوة والمتلو، أو بين المِدَاد والأوراق ورسم الحروف من جهة والمكتوب المسطور من جهة أخرى في النظر إلى القرآن الكريم؛ فالأول من فعل الإنسان المخلوق لله - تعالى - بجميع صفاته وأفعاله، والثاني كلام الله -

---

[1] - انظر القاضي سعيد بن محمد: شرح توحيد الصدوق - ٢/ ٢٠٠: ٢٠٢.

[2] - راجع الأشعري: مقالات - ١/ ١١٢، ٢٩٣.

[3] - السابق - ٢/ ٢٥٦، وانظره أيضا - ١/ ١١٤.

تعالى[1]. وإن مقالة البخاري المشار إليها ـ في فهمي ـ غير مقالة الكلابية والأشعرية والماتريدية في الفصل بين اللفظ المحدث والمعنى النفسي القائم بالذات الإلهية؛ لأن هذه النظرة الأخيرة تفصل بين اللفظ والمعنى في تصور كلام الله ـ تعالى ـ أولا، ثم في تصور تلقي الإنسان الذي تلقى اللفظ وأحاط به حفظا في الصدور ورسما في السطور، وعجز عن الإحاطة بالمعنى الذي يتجلى منه ما شاء الله ـ تعالى ـ لعباده جيلا بعد جيل؛ فلا يَخْلُقُ على مر العصور؛ لكن الإمام البخاري في قوله بالفصل بين التلاوة والمتلو لم يجعل في تصور الكلام المضاف إلى الله ـ تعالى ـ صوتا محدثا معبرا عن المعنى الذي هو صفة الله ـ تعالى ـ فيما لم يزل ولا يزال. فالقول بأن التلاوة فقط محدثة، كلامٌ عن الإنسان المخلوق بجميع صفاته وأفعاله. والقول بأن المَتْلُوَّ قديمٌ بلا فَصْلٍ فيه بين جانب محدث وآخر قديم، كلام عن صفة الله ـ تعالى ـ القديم بجميع صفاته وأفعاله؛ لكن كان يلزم التنبه إلى أن الصوت مفعول لا فعل، وسيأتي بيان ذلك مفصلا في موضعه بإذن الله تعالى.

وقد اتفق المتكلمون مع البخاري على منع القول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق، وقد نبه على ذلك الإمام أبو الحسن الأشعري نفسه في كتابه «**الإبانة عن أصول الديانة**» حيث يقول: «والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ**﴾ التوبة/٦. وكلام الله ـ تعالى ـ لا يُقال: يُلفَظُ به. وإنما يقال: يُقرأ، ويُتلَى، ويُكتب، ويُحفَظ. وإنما قال قوم: لفظنا بالقرآن. ليُثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم وقولهم بخلقه، ويُدَلِّسُوا كفرهم على من لم يقف على معناهم. فلما وقفنا على معناهم؛

---

[1] - انظر البخاري: خلق أفعال العباد ـ ص ٤٢، ٤٤. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية ـ ص ٣٠٢.

أنكرنا قولهم. وكذا لا يجوز أن يُقال: إنَّ شيئا من القرآن مخلوق؛ لأنَّ القرآن بكماله غير مخلوق»[1].

ولقد ذكر الأشعري عن هشام وأصحابه أنهم كانوا «يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بنفسه، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالما، وأنه يعلمها بعلم ... قال: ولو كان لم يزل عالما لكانت المعلومات لم تزل؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود. قال: ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصحَّ المحنة والاختبار»[2]. وهذا خوض فيما سبق التصريح به من امتناع هشام عن الكلام فيه من الحكم على الصفة أو وصفها، واللازم الظاهر للقول بحدوث صفة العلم وقوع المغايرة بينها وبين الله ـ تعالى ـ وذلك خلاف قول هشام في جميع صفات الباري ـ عز وجل. والذي يبدو لي أن هذه المقالة ـ إن صحت نسبتها إلى هشام بن الحكم ـ لها سياق اعتراضات وإلزامات ومحاولة دفع شبه تتعلق بالنظر في مسألتي حدوث العالم وأفعال العباد، ويمكننا أن نجد ما يؤكد ذلك في تفصيلها بصورة أبسط في رد الخياط المعتزلي على ابن الراوندي الذي أورد في طَعنِهِ على المعتزلة بعض ما احتج به هشام لرأيه من القياس والمجمع عليه من أخبار القرآن[3]؛ فالصفات عند هشام لا يغاير بعضها بعضا ولا تغاير الذات الموصوفة، وقد روى الشيخ الصدوق بإسناده عن هشام بن الحكم في حديث الزنديق الذي سأل أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ أنه قال له: أتقول إنه سميع بصير؟ فقال أبو عبد الله ـ عليه السلام ـ: هو سميع بصير، سميع

---

[1] - الأشعري: الإبانة ـ ص ١٠٠، ١٠١. وسيأتي تفصيل ذلك كله في مبحث مستقل عن الكلام الإلهي في ثالث حلقات هذه الدراسة ـ بإذن ا تعالى.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٢، ٢/ ١٨٤. ويقول الشهرستاني في: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٤: «ومن مذهب هشام أنه قال: لم يزل الباري ـ تعالى ـ عالما بنفسه، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم لا يقال فيه إنه محدث أو قديم؛ لأنه صفة والصفة لا توصف، ولا يقال فيه هو هو أو غيره أو بعضه». وقوله: عالما بنفسه. يعني أنه يعلم نفسه، لا أنه يعلم بنفسه وذاته بلا علم.

[3] - راجع الخياط: الانتصار ـ ص ١٦٨: ١٨٤.

بغير جارحة، وبصير بغير آلة، بل يسمع بنفسه، ويبصر بنفسه، وليس قولي إنه يسمع بنفسه أنه شيء والنفس شيء آخر، ولكني أردت عبارة عن نفسي إذ كنت مسؤولا، وإفهاما لك إذ كنت سائلا؛ فأقول: يسمع بكله لا أن كله له بعض، ولكني أردت إفهامك والتعبير عن نفسي، وليس مرجعي في ذلك إلا إلى أنه السميع البصير العالم الخبير بلا اختلاف الذات، ولا اختلاف معنى[1].

ولقد نقل الأشعري تلك الرواية عن أبي القاسم البلخي المعتزلي ثم قال: «وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بحدثهما؛ ولكنه يزعم أنهما صفتان لله لا هما الله، ولا هما غيره، ولا هما بعضه، وإنما نفى أن يكون عالما لما ذكرناه. وحكَى حاكٍ أنَّ قولَ هشامٍ في القدرة كقوله في العلم»[2].

وقال الشيخ المفيد حينما قرَّرَ اعتقاد الإمامية أنَّ الله ـ تعالى ـ عالم بالأشياء قبل كونها: «لسنا نعرف ما حكاه المعتزلة عن هشام بن الحكم في خلافه، وعندنا أنه تَخَرُّصٌ منهم عليه، وغلط ممن قلَّدهم فيه فحكاه من الشيعة عنه؛ فلم نجد له كتابا مصنفا ولا مجلسا ثابتا [يدل على ذلك]، وكلامه في أصول الإمامة ومسائل الامتحان يدل على ضد ما حكاه الخصوم عنه»[3].

وذهب الشريف المرتضى أيضا إلى أنَّ ذلك كله من الحكايات المختلقة التي لا يُعرف لهشام فيها كتاب، ولا حكاها عنه ثقة[4].

وفي «**بحار الأنوار**» روى العلامة محمد باقر المجلسي «عن هشام بن الحكم أنه سألَ الزنديقُ الصادقَ ـ عليه السلام ـ فقال: فلم يزل صانع العالم عالما بالأحداث التي أحدثها

---

[1] - الصدوق: التوحيد ـ ص ٩١، ٩٢. وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٤/ ٦٩، ٧٠.

[2] - الأشعري: مقالات ـ ٢/ ١٨٤.

[3] - المفيد: أوائل المقالات ـ ص 55 (المجلد الرابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

[4] - انظر المرتضى: الشافي ـ ١/ ٨٦.

قبل أن يحدثها؟ قال: لم يزل يعلم فخلق ...»[1]. ثم قال: «اعلم أنَّ من ضروريات المذهب كونَه ـ تعالى ـ عالما أزلا وأبدا بجميع الأشياء كلياتها وجزئياتها، من غير تغير في علمه ـ تعالى». وذكر ما نسب لهشام بن الحكم من مخالفة ذلك في بعض الروايات[2]، فقال: «ولعله كان مذهبه قبل اختيار الحق، أو اشتبه على الناقلين بعض كلماته، وجميع هذه المذاهب الباطلة كفر صريح مخالف لضرورة العقل والدين، وقد دلت البراهين القاطعة على نفيها»[3].

ي ـ **أفعال العباد** .. قد مر بنا من قبل أن الفعل عند هشام في حكم الصفة، ليس هو الفاعل ولا غيرَه. قال الأشعري عن الهشامية أصحاب هشام بن الحكم: «يزعمون أن الأفعال صفات للفاعلين ليست هي هم ولا غيرهم، وأنها ليست بأجسام ولا أشياء. وحُكِيَ عنه أنه قال: هي معان، وليست بأشياء ولا أجسام»[4]. وذكر أنه يزعم أن أعمال العباد مخلوقة لله، ثم قال: «وحَكَى جعفرُ بن حرب عن هشام بن الحكم أنه كان يقول: إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه اضطرار من وجه: اختيار من جهة أنه أرادها واكتسبها، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيج عليها»[5].

---

[1] - المجلسي: بحار الأنوار ـ ٤/ ٦٧. ورمز إلى أنه من مرويات الطبرسي في الاحتجاج.

[2] - مثل الرواية التي نقلها المجلسي نفسه (في بحار الأنوار ـ ٤/ ٩٠، ١١٥ ـ ٤٦/ ٢٥٧) من كتاب **الخرائج والجرائح** لقطب الدين أبي الحسن هبة ا بن الحسن الراوندي، وفيها قال أبو هاشم الجعفري: سأل محمد بن صالح الأرمني أبا محمد العسكري ـ عليه السلام ـ عن قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يمحو الله ما يشاء ويثبتُ وعنده أُم الكتاب**﴾ الرعد/ ٣٩. فقال: هل يمحو إلا ما كان؟ وهل يثبت إلا ما لم يكـن؟ فقلت في نفسي: هذا خلاف قول هشام بن الحكم: إنه لا يعلم بالشيء حتى يكون. فنظر إلي فقال: تعالى الجبار الحاكم العالم بالأشياء قبل كونها. قلت: أشهد أنك حجة ا .

[3] - المجلسي: بحار الأنوار ـ ٤/ ٨٧، ٨٨.

[4] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٧.

[5] - السابق ـ ١/ ١١٤.

وهذا يناسب الرأي الذي نسبه الأشعري بعد ذلك للهشامية في الاستطاعة والقدرة على الفعل؛ حيث قال: «يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء: الصحةُ، وتخليةُ الشئون، والمدةُ في الوقت، والآلةُ التي بها يكون الفعل كاليدِ التي يكون بها اللطم ...، والسببُ الواردُ المهيج الذي من أجله يكون الفعل. فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعا. فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود، ومنها ما لا يوجد إلا في حال الفعل وهو السبب. وزعم أن الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث فإذا وجد ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا محالة، وأن الموجب للفعل هو السبب وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه[1].

وهذا القول الأخير موافق لمذهب الأشعري نفسه الذي يعتقد أن وجود الجارحة وسلامتها وغير ذلك مما يسبق الفعل إنما يتعلق بقبول القدرة أو الاستطاعة؛ فقد تكون الجارحة الصحيحة ولا يكون الفعل، بينما لا يتأثر الكسب أو فعل الإنسان عنده في وقوعه إلا بالاستطاعة أو القدرة المصاحبة فقط، وهي عنده عرض لا يبقى زمانين[2]. وقد روى الكليني بإسناده «عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا ـ عليه السلام ـ عَنِ الاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: يَسْتَطِيعُ الْعَبْدُ بَعْدَ أَرْبَعِ خِصَالٍ: أَنْ يَكُونَ مُخَلَّى السَّرْبِ، صَحِيحَ الْجِسْمِ، سَلِيمَ الْجَوَارِحِ، لَهُ سَبَبٌ مِنَ اللَّهِ. قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ فَسِّرْ لِي هَذَا. قَالَ:

---

[1] - الأشعري: مقالات ـ ١/ ١١٦. وهذا مثل مذهب أكثر الماتريدية الذين ذهب شيخهم أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ـ ٣٣٣هـ) إلى أن المسمى باسم القدرة على قسمين: «أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست [بموجبة] للأفعال وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها ...

والثاني معنى لا يقدر على تبين حده بشيء يصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل عندما يقع معه». كتاب التوحيد للماتريدي ـ ص ٢٥٦.

[2] - راجع الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ـ ص ٩٢: ٩٨. وراجع الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ـ ص ٤٦، ٤٧. وراجع له كتاب التمهيد ـ ص ٢٨٦، ٢٨٧. تحقيق الأب ريتشرد يوسف مكارثي اليسوعي.

أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ مُخَلًّى السَّرْبِ صَحِيحَ الْجِسْمِ سَلِيمَ الْجَوَارِحِ يُرِيدُ أَنْ يَزْنِيَ، فَلا يَجِدُ امْرَأَةً، ثُمَّ يَجِدُهَا، فَإِمَّا أَنْ يَعْصِمَ نَفْسَهُ؛ فَيَمْتَنِعَ كَمَا امْتَنَعَ يُوسُفُ ـ عليه السلام ـ أَوْ يُخَلِّيَ بَيْنَهُ وبَيْنَ إِرَادَتِهِ؛ فَيَزْنِيَ فَيُسَمَّى زَانِياً، ولَمْ يُطِعِ اللَّهَ بِإِكْرَاهٍ، ولَمْ يَعْصِهِ بِغَلَبَةٍ»[1]. يعني أن العبد إذا توفَّرت له هذه الأمور يكون قابلا للقدرة التي يفعل بها إذا خُلِّيَ وما أراد[2]. وروى الكليني عقب ذلك بإسناده «عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ جَمِيعاً؛ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ عَنِ الاسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَعْمَلَ مَا لَمْ يُكَوَّنْ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَنْتَهِيَ عَمَّا قَدْ كُوِّنَ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ: فَمَتَى أَنْتَ مُسْتَطِيعٌ؟ قَالَ لا أَدْرِي. قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقاً فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الاسْتِطَاعَةِ ثُمَّ لَمْ يُفَوِّضْ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ مُسْتَطِيعُونَ لِلْفِعْلِ وَقْتَ الْفِعْلِ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ الْفِعْلَ، فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ فِي مُلْكِهِ لَمْ يَكُونُوا مُسْتَطِيعِينَ أَنْ يَفْعَلُوا فِعْلا لَمْ يَفْعَلُوهُ؛ لأَنَّ اللَّهَ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَعَزُّ مِنْ أَنْ يُضَادَّهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ. قَالَ الْبَصْرِيُّ: فَالنَّاسُ مَجْبُورُونَ؟ قَالَ: لَوْ كَانُوا مَجْبُورِينَ؛ كَانُوا مَعْذُورِينَ. قَالَ: فَفَوَّضَ إِلَيْهِمْ؟ قَالَ: لا. قَالَ: فَمَا هُمْ؟ قَالَ: عَلِمَ مِنْهُمْ فِعْلا فَجَعَلَ فِيهِمْ آلَةَ الْفِعْلِ، فَإِذَا فَعَلُوهُ كَانُوا مَعَ الْفِعْلِ مُسْتَطِيعِينَ. قَالَ الْبَصْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ

---

[1] - الكليني: الكافي ـ ١/ ١٦٠، ١٦١ (كتاب التوحيد ـ باب الاستطاعة. حديث رقم ١).

[2] - قارن ذلك بتعليق الطباطبائي على الرواية حيث جعل هذه الأمور جميعا عبارة عن أجزاء العلة التامة لوقوع الفعل، وصرح بأن فعل الإنسان لا يوجد ما لم يوجد جميع أجزاء علته التامة. والأشعري في رأيه لا يلغي تأثير الصحة وسلامة الجارحة في وقوع الفعل؛ لأنه يسلم بأن عدم الجارحة السليمة يلزم معه عدم القدرة أو الاستطاعة التي يكون بها الكسب أو الفعل، لكنه يمنع تأثيرها المباشر في إيجاب الفعل؛ لأنها قد تكون ولا يكون الفعل، ولأنه لا يقول بالتفويض واستقلال العبد بأفعاله، وهذا ما حرص عليه القدرية في اعتقادهم ضرورة سبق الاستطاعة للفعل. وقد قال أبو اليسر البزدوي الماتريدي: «وكثير من فقهاء أصحابنا بخراسان وعراق يقولون: إن الاستطاعة قبل الفعل، وهذا خطأ محض لمذهب المعتزلة، ومن قال بالاستطاعة قبله يصير قائلا لا محالة بأن العبد هو موجد الأفعال» .. أصول الدين ـ ص ١١٦.

وأَنَّكُمْ أَهْلُ بَيْتِ النُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ»[1]. وفي الحديث الثالث روى الكليني أن أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ قال: «لَيْسَ لَهُ مِنَ الاسْتِطَاعَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ قَلِيلٌ ولا كَثِيرٌ ولَكِنْ مَعَ الْفِعْلِ والتَّرْكِ كَانَ مُسْتَطِيعاً. قُلْتُ: فَعَلَى مَاذَا يُعَذِّبُهُ؟ قَالَ: بِالْحُجَّةِ الْبَالِغَةِ والآلَةِ الَّتِي رَكَّبَ فِيهِمْ. إنَّ اللَّهَ لَمْ يُجْبِرْ أَحَداً عَلَى مَعْصِيَتِهِ، ولا أَرَادَ إِرَادَةَ حَتْمٍ الْكُفْرَ مِنْ أَحَدٍ؛ ولَكِنْ حِينَ كَفَرَ كَانَ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ أَنْ يَكْفُرَ، وهُمْ فِي إِرَادَةِ اللَّهِ وفِي عِلْمِهِ أَنْ لا يَصِيرُوا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ. قُلْتُ: أَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا؟ قَالَ: لَيْسَ هَكَذَا أَقُولُ، ولَكِنِّي أَقُولُ: عَلِمَ أَنَّهُمْ سَيَكْفُرُونَ فَأَرَادَ الْكُفْرَ لِعِلْمِهِ فِيهِمْ، ولَيْسَتْ هِيَ إِرَادَةَ حَتْمٍ إِنَّمَا هِيَ إِرَادَةُ اخْتِيَارٍ»[2].

وإننا حينما نفهم مقالة هشام بن الحكم وفق تفسير الأشعري، وفي ضوء هذه الروايات عن الإمامين الصادق والرضا، نكون قد عرفنا سر اتهام مثل القاضي عبد الجبار المعتزلي لهشام بالمغالاة في الجبر ونسبة أفعال الجور والظلم لله ـ تعالى ـ؛ فكل من يقول بأن الاستطاعة المقارنة أو المصاحبة للفعل هي المؤثرة في إيجاده وحدوثه هو من وجهة نظر المعتزلة جبري محض[3]. وهنا نلاحظ وجها جديدا من مخالفة هشام بن الحكم لغيره من متكلمي الإمامية الأوائل؛ مثل: زُرارة، وصاحب الطاق. ولعل هذا الوجه كان أحد المحاور التي تناولتها مؤلفات هشام في الرد على من خالفه من متكلمي الإمامية.

هـ ـ النبوة والإمامة .. لا شك في أن أكثر مناظرات هشام لخصومه في قضايا الإمامة، وقد ذكرت من قبل إشارة أبي الحسين محمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ) وتصريح القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي (ت ٤١٥هـ) بأن هشام بن الحكم هو أول من قرر الكلام في دلائل النص على إمامة سيدنا علي ـ رضي الله عنه ـ وعصمته، وفي سكوته عن المطالبة بحقه في رياسة الأمة تَقِيَّةً ومَخافَةً على نفسه أن تقتل، وعلى

---

[1] - الكليني: الكافي ـ ١/ ١٦١، ١٦٢ (كتاب التوحيد ـ باب الاستطاعة. حديث رقم ٢).

[2] - السابق ـ ص ١٦٢ (كتاب التوحيد ـ باب الاستطاعة. حديث رقم ٣).

[3] - راجع القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة ـ ١/ ١١٩.

الإسلام أن يُهتك أو تُقَوَّضَ أركانُه أو يُعاقَ سبيلُ الدعوة إليه. وهو أول من بنى على ذلك القولَ بردة المخالفين المنكرين للنص من جمهور الصحابة - رضي الله عنهم جميعا- وتجرأ على سب جمهورهم ولعنهم؛ إذ النص على الإمامة عنده كالنص على القبلة وسائر الفرائض. وقد نقل القاضي عبد الجبار إقرار هشام نفسه بالسبق إلى هذا الأمر حينما قال: «ولقد أدركت الشيعة في الصدر الأول وهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، ويقولون: هؤلاء ما دفعوا أمير المؤمنين عن حقه ومقامه، وإنما دفعه المنافقون ...، وهذا كله تلزيق وتلفيق دعاهم إليه الجبن عن الإقدام على التبرؤ من أبي بكر وعمر وعثمان والمهاجرين والأنصار. ولو عرفوهم كما عرفتهم أنا؛ لأقدموا على البراءة منهم»[1]. ولهذا قال القاضي عن هذه النزعة الغالية في الكلام عن النص وتكفير الصحابة: «وإنما هذا شيء ادعاه أبو كامل وهشام بعد انقراض الصحابة والتابعين وتابعي التابعين»[2]. غير أن هشاما قال بعصمة الإمام، ونفاها أبو كامل حين كفر الإمام عليا لسكوته عن المطالبة بحقه في إقامة الدين ورياسة المسلمين[3].

وقد ذكر الأشعري أن هشام بن الحكم زعم «أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر. فأما الأئمة فلا يجوز

---

[1] - القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة - ١/ ٢٢٤. وراجع الملطي: التنبيه - ص ٢٥، ٢٦.

[2] - القاضي عبد الجبار: تثبيت دلائل النبوة - ص ٢١٦.

[3] - أبو كامل رأس فرقة من الشيعة ينسب إليها في كتب الفرق القول بتكفير الصحابة جميعا لأنهم أنكروا النص وصرفوا عليا عن حقه في الإمامة، مع القول بكفر علي نفسه لسكوته عن الطلب، ثم أنكروا الخروج على أئمة الجور بدون الإمام المنصوص عليه .. راجع الأشعري: مقالات - ١/ ٨٩. وراجع عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق - ص ٥٤: ٥٦، وهو يعد منهم الشاعر بشار بن برد الذي قتله الخليفة العباسي المهدي عام ١٦٧هـ. وقد تبعه على ذلك الإسفراييني في تبصير الدين - ص ٣٥. وراجع الشهرستاني: الملل والنحل - ١/ ١٥٦، وقد أضاف إلى أبي كامل القول بالتناسخ، واعتقاد أن الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص؛ فيكون في شخص نبوة وفي شخص إمامة. وراجع فخر الدين الرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - ص ٧٥.

ذلك عليهم؛ لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله، والأئمة لا يوحى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يغلطوا»[1].

وبالرغم من تجرؤ هذا الكلام ـ إن صحت نسبته ـ على مقام النبوة؛ فإن القول بجواز المعصية من الأنبياء وجواز ارتكابهم لبعض الذنوب ـ مع ظهور مخالفته لرأي جمهور الاثنا عشرية الذين اعتقدوا عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر والنسيان والخطأ ـ لم ينفرد به هشام بن الحكم بين المسلمين، إن صحت نسبة هذا الكلام إليه. والأشعري لم يحدد نوع المعصية التي أجاز هشام وقوعها من الأنبياء أهي من الكبائر أم من الصغائر؟ ولم يبين كونها مقصودة من باب سمعنا وعصينا، أو هي من باب النسيان، أو الخطأ في إصابة مراد الله مع الحرص على مرضاته.

وإن عبد القاهر البغدادي ـ برغم أنه في أكثر الأحيان ينقل المقالات عن الأشعري ـ قال: «وكان هشام بن الحكم الرافضي يشترط العصمة في الإمام، ويجيز الخطأ على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويزعم أنه عصى ربه في أخذ الفداء من أسارى بدر غير أن الله ـ تعالى ـ غفر له ذلك. وفي هذا تفضيل منه للإمام على الرسول»[2]. وهنا يكون المأخذ على هشام عند البغدادي فيما يلزمه إياه من اعتقاد تفضيل الأئمة على الرسل، وإن كان هذا الإلزام غير لازم لهشام وفق تحرير الأشعري للمقالة؛ حيث حمل تجويز وقوع الأنبياء في الخطأ على وجوب تصحيح الوحي، وذلك يرفع الاضطراب والحرج عمن يقلدهم ويتبع أقوالهم وأفعالهم. ولما كان الأئمة دون الأنبياء مكانة وفضلا وهم لا يُوحى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم؛ فقد عصمهم الله من جميع الذنوب والخطايا؛ ليسلم تقليدهم واتباعهم. ولهذا ذهب باحث شيعي معاصر إلى أن هشام بن الحكم «رأى بعد إيمانه بالإمامة وكونها وراثة للنبوة أنَّ الإمام أحوج إلى العناية الإلهية من النبي بحكم اتصال الأنبياء بالله عن

---

[1]- الأشعري: مقالات ـ ١/ ١٢١.

[2]- البغدادي: أصول الدين ـ ص ١٦٧.

طريق الوحي وامتناع ذلك على الإمام؛ فتبنى هشام العصمة وأضافها إلى الأئمة فجعلهم في مقام يستطيعون فيه الصدور عن الحق والصواب دون حاجة للوحي»[1].

لكنَّ المصادر الشيعية تذكر أنَّ لعصمة الإمام عند هشام وجهًا آخر قد يرد عليه إلزام البغدادي إذا صحت نسبة تجويز معصية الأنبياء لهشام بن الحكم .. روى الشيخ الصدوق بإسناده «عن ابن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي له شيئا أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام ـ عليه السلام ـ فإني سألته يوماً عن الإمام: أهو معصوم؟ فقال: نعم. قلت له: فما صفة العصمة فيه وبأي شيء تُعرف؟ فقال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه ولا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة. فهذه منفية عنه لا يجوز أن يكون حريصا على هذه الدنيا وهي تحت خاتمه؛ لأنّه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟! ولا يجوز أن يكون حسودا؛ لأنّ الإنسان إنّما يحسد من فوقه وليس فوقه أحد، فكيف يحسد من دونه؟! ولا يجوز أن يغضب لشيءٍ من أمور الدنيا إلا أن يكون غضبه لله ـ عزَّ وجلّ ـ؛ فإن الله فرض عليه إقامة الحدود، وأن لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا رأفة في دينه حتى يقيم حدود الله. ولا يجوز له أن يتبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الآخرة؛ لأنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ قد حبب إليه الآخرة كما حبب إلينا الدنيا، فهو ينظر إلى الآخرة كما ننظر إلى الدنيا؛ فهل رأيت أحدا ترك وجها حسنا لوجه قبيح، وطعاما طيبا لطعام مرّ، وثوبا لينا لثوب خشن، ونعمة دائمة باقية لدنيا زائلة فانية؟!»[2]. فلقائل أن يقول: إنَّ نفي هذه الصفات عن الأئمة دون الأنبياء يلزم عنه تفضيل الأئمة. ولعل هذا الغلو في إثبات العصمة للإمام مع إيجاب طاعته هو الذي قصد الشهرستاني الإشارة إليه في قوله: «وغلا هشام بن

---

[1] - الدكتور مصطفى كامل الشيبي: الصلة بين التصوف والتشيع ـ ص ١٤١.

[2] - الشيخ الصدوق: علل الشرائع ـ ١/ ٢٠٤، ٢٠٥. وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢٥/ ١٩٢، ١٩٣.

الحكم في حقِّ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ حتى قال: إنه إله واجب الطاعة»[1]. ومن مرويات هشام في المصادر الشيعية زعمه أنه سمع من الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ قصة ذنب داود ـ عليه السلام ـ في الفتنة بالطائر وامرأة أوريا ... [2].

لكن الظاهر أنَّ كلام الشيعة الإمامية في الإمامة أصلا تابعٌ لكلامهم في النبوة واستمرار وظيفتها، مع وجود الفصل والفارق بين النبي والإمام. وكان هشام بن الحكم يروي عن الإمام موسى الكاظم أنه قال له: «يَا هِشَامُ إنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةً ظَاهِرَةً، وَحُجَّةً بَاطِنَةً. فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ، فَالرُّسُلُ والأَنْبِيَاءُ والأَئِمَّةُ ـ عليهم السلام ـ وأَمَّا الْبَاطِنَةُ، فَالْعُقُولُ»[3]. وإذا كان الرسل والأنبياء يوحى إليهم ويقومون ببيان الوحي في مقام القدوة الظاهرة المتبعة ديانة، فإن الأئمة يشاركونهم ذلك البيان. وكان هشام يرى أن الكتاب ومجرد السنة المروية عن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ غيرُ كافيين في إقامة الحُجَّة بدون الإمام المُبَيِّنِ الظاهر؛ فقد روى الكليني أن هشاما ناظر شاميا بين يدي الإمام أبي عبد الله جعفر الصادق ـ عليه السلام ـ فقال له: يَا هَذَا، أَرَبُّكَ أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ أَمْ خَلْقُهُ لأَنْفُسِهِمْ؟ فَقَالَ الشَّامِيُّ: بَلْ رَبِّي أَنْظَرُ لِخَلْقِهِ. قَالَ: فَفَعَلَ بِنَظَرِهِ لَهُمْ مَاذَا؟ قَالَ: أَقَامَ لَهُمْ حُجَّةً ودَلِيلا كَيْ لا يَتَشَتَّتُوا أَوْ يَخْتَلِفُوا، يَتَأَلَّفُهُمْ وَيُقِيمُ أَوَدَهُمْ وَيُخْبِرُهُمْ بِفَرْضِ رَبِّهِمْ. قَالَ فَمَنْ هُوَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله. قَالَ هِشَامٌ: فَبَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله؟ قَالَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. قَالَ هِشَامٌ: فَهَلْ نَفَعَنَا الْيَوْمَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي رَفْعِ الاخْتِلافِ عَنَّا؟ قَالَ الشَّامِيُّ: نَعَمْ. قَالَ: فَلِمَ اخْتَلَفْنَا أَنَا وَأَنْتَ وَصِرْتَ إِلَيْنَا مِنَ الشَّامِ فِي مُخَالَفَتِنَا إِيَّاكَ ...

ثم سأل الشَّامِيُّ هشامَ بن الحكم فقال له: يَا هَذَا مَنْ أَنْظَرُ لِلْخَلْقِ أَرَبُّهُمْ أَوْ أَنْفُسُهُمْ؟

[1] - الشهرستاني: الملل والنحل ـ ١/ ١٦٥.

[2] - راجع المجلسي: بحار الأنوار ـ ١٤/ ٢٠ وما بعدها.

[3] - أبو جعفر الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ١٦ (كتاب العقل والجهل ـ حديث رقم ١٢).

فَقَالَ هِشَامٌ: رَبُّهُمْ أَنْظَرُ لَهُمْ مِنْهُمْ لأَنْفُسِهِمْ. فَقَالَ الشَّامِيُّ: فَهَلْ أَقَامَ لَهُمْ مَنْ يَجْمَعُ لَهُمْ كَلِمَتَهُمْ وَيُقِيمُ أَوَدَهُمْ وَيُخْبِرُهُمْ بِحَقِّهِمْ مِنْ بَاطِلِهِمْ؟ قَالَ هِشَامٌ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ أَوِ السَّاعَةَ؟ قَالَ الشَّامِيُّ: فِي وَقْتِ رَسُولِ اللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ ـ صلى الله عليه وآله ـ وَالسَّاعَةَ مَنْ؟ فَقَالَ هِشَامٌ: هَذَا الْقَاعِدُ الَّذِي تُشَدُّ إِلَيْهِ الرِّحَالُ وَيُخْبِرُنَا بِأَخْبَارِ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وِرَاثَةً عَنْ أَبٍ عَنْ جَدٍّ. قَالَ الشَّامِيُّ: فَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ ذَلِكَ؟ قَالَ هِشَامٌ: سَلْهُ عَمَّا بَدَا لَكَ. قَالَ الشَّامِيُّ قَطَعْتَ عُذْرِي فَعَلَيَّ السُّؤَالُ ...[1].

وإذا سلمنا بثبوت المقالة كما أوردها الأشعري ووَفْقَ بيان البغدادي من تجويز وقوع الأنبياء في الخطأ، والخطأ لا يعد من الكبائر لانتفاء قصد المخالفة فيه؛ فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في فتوى لـه عمن يجيز وقوع الأنبياء في الصغائر دون الكبائر: «ليس هو كافرا باتفاق أهل الدين، ولا هذا من مسائل السب المتنازع فى استتابة قائله بلا نزاع، كما صرح بذلك القاضي عياض وأمثاله، مع مبالغتهم فى القول بالعصمة وفى عقوبة الساب ...؛ فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء؛ بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول ...»[2]. وعلى هذا يكون هشام موافقا لجمهور أهل السنة في النبوة، مخالفا لجملتهم بمذهبه في الإمامة التي

---

[1] - انظر الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ١٧٢، ١٧٣ (كتاب الحجة ـ باب الاضطرار إلى الحجة ـ حديث رقم ٤). وانظر المجلسي: بحار الأنوار ـ ٢٣/ ١١: ١٣. وقد أورد الشيخ المفيد خبر هذه المناظرة كاملة رواية عن الكليني في كتابه: الإرشاد ـ ٢/ ٥٣٩: ٥٤٤ ثم قال: وهذا الخبر مع ما فيه من حجة النظر، ودلالة الإمامة، يتضمن من المعجز لأبي عبد ا ـ عليه السلام ـ بالخبر عن الغايب.

[2] - ابن تيمية: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في العقيدة ـ ٤/ ٣١٩: ٣٢١. تحقيق الشيخ عبد الرحمن محمد قاسم النجدي.

جعلها من أصول الإيمان؛ فروى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جعفر الصادق ـ عليه السلام ـ فِي قَوْلِ اللَّهِ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ من سورة الأنعام: ﴿**لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ**﴾ يَعْنِي فِي الْمِيثَاقِ ﴿**أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا**﴾ قَالَ: الإِقْرَارُ بِالأَنْبِيَاءِ والأَوْصِيَاءِ وأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ـ عليه السلام ـ خَاصَّةً. قَالَ: لا يَنْفَعُ إِيمَانُهَا؛ لأَنَّهَا سُلِبَتْ[1].

ثم شرع في تقرير الكلام في إثباتها وبيان وجوبها بالأدلة العقلية في مقام الحجاج والمناظرة، وقد مر بنا من قبل ذكر مناظرته لعمرو بن عبيد، وله مناظرة أخرى مع ضرار ابن عمرو في أحد مجالس يحيى بن خالد البرمكي قال هشام لضرار: «أتقول إن الله عدل لا يجور؟ قال: نعم، هو عدل لا يجور ـ تبارك وتعالى. قال: فلو كلف الله المقعد المشي إلى المساجد، والجهاد في سبيل الله، وكلف الأعمى قراءة المصاحف والكتب، أتراه كان عادلا أم جائرا؟ قال ضرار: ما كان الله ليفعل ذلك. قال هشام: قد علمنا أن الله لا يفعل ذلك، ولكن على سبيل الجدل والخصومة، أن لو فعل ذلك أليس كان في فعله جائرا؟ وكلفه تكليفا لا يكون له السبيل إلى إقامته وأدائه. قال: لو فعل ذلك لكان جائرا. قال: فأخبرني عن الله ـ عز وجل ـ: كلف العباد دينا واحدا لا اختلاف فيه لا يقبل منهم إلا أن يأتوا به كما كلفهم؟ قال: بلى. قال: فجعل لهم دليلا على وجود ذلك الدين؟ أو كلفهم ما لا دليل على وجوده؛ فيكون بمنزلة من كلف الأعمى قراءة الكتب، والمقعد

---

[1] - انظر الكليني: أصول الكافي ـ ١/ ٤٢٨ (كتاب الحجة ـ باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية ـ حديث رقم ٨١). ومن العجيب أن ينسب هذا الكلام للإمام الصادق، وسياقه في القرآن بين لا لبس فيه .. ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيهُمُ الْمَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُواْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ. إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ الأنعام/ ١٥٨، ١٥٩. وإني لا أعرف أحدا أثبت الميثاق الأول الوارد ذكره في سورة الأعراف على الحقيقة، ثم قال إن في الناس من جحده ولم يعترف به، وهو الفطرة الأولى التي فطر ا الناس عليها .. ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾ الأعراف/ ١٧٢.

المشي إلى المساجد والجهاد؟ قال: فسكت ضرار ساعة ثم قال: لا بُدَّ من دليل، وليس بصاحبك. قال: فضحك هشام وقال: تشيع شطرك وصرت إلى الحق ضرورة، ولا خلاف بيني وبينك إلا في التسمية».

ثم يتوجه الكلام بعد ذلك إلى بيان كيفية عقد الإمامة، والفرق بينها وبين عقد النبوة .. «قال ضرار: كيف تعقد الإمامة؟ قال هشام: كما عقد الله النبوة؟ قال: فإذًا هو نبي؟ قال هشام: لا؛ لأن النبوة يعقدها أهل السماء، والإمامة يعقدها أهل الأرض. فعقد النبوة بالملائكة، وعقد الإمامة بالنبي، والعقدان جميعا بإذن الله ـ عز وجل. قال: فما الدليل على ذلك؟ قال هشام: الاضطرار في هذا. قال ضرار: وكيف ذلك؟ قال هشام: لا يخلو الكلام في هذا من أحد ثلاثة وجوه: إما أن يكون الله ـ عز وجل ـ رفع التكليف عن الخلق بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله ـ فلم يكلفهم ولم يأمرهم ولم ينههم، وصاروا بمنزلة السباع والبهائم التي لا تكليف عليها. أفتقول هذا يا ضرار، أن التكليف عن الناس مرفوع بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وآله؟ قال: لا أقول هذا. قال هشام: فالوجه الثاني ينبغي أن يكون الناس المكلفون قد استحالوا بعد الرسول علماء، في مثل حد الرسول في العلم، حتى لا يحتاج أحد إلى أحد؛ فيكونوا كلهم قد استغنوا بأنفسهم، وأصابوا الحق الذي لا اختلاف فيه. أفتقول هذا إن الناس قد استحالوا علماء حتى صاروا في مثل حد الرسول في العلم حتى لا يحتاج أحد إلى أحد؛ مستغنين بأنفسهم عن غيرهم في إصابة الحق؟ قال: لا أقول هذا، ولكنهم يحتاجون إلى غيرهم. قال: فبقي الوجه الثالث لأنه لا بُدَّ لهم من عَلَمٍ يقيمه الرسول لهم لا يسهو، ولا يغلط، ولا يحيف، معصوم من الذنوب، مبرأ من الخطايا، يُحتاج إليه ولا يَحتاج إلى أحد».

وبعد ذلك يتوجه الكلام إلى الشروط أو الأمور التي يتعين الإمام بوجودها فيه .. قال ضرار: «فما الدليل عليه؟ قال هشام: ثمان دلالات أربع في نعت نسبه، وأربع في نعت نفسه.

فأما الأربع التي في نعت نسبه: بأن يكون معروف الجنس، معروف القبيلة، معروف

البيت، وأن يكون من صاحب الملة والدعوة إليه إشارة ...

وأما الأربع التي في نعت نفسه: أن يكون أعلم الناس كلهم بفرائض الله وسننه وأحكامه حتى لا يخفى عليه منها دقيق ولا جليل[1]، وأن يكون معصوما من الذنوب كلها، وأن يكون أشجع الناس، وأن يكون أسخى الناس ...»[2].

وقد حكى الإمام ابن حزم شرطا عجيبا وراء ذلك عند هشام؛ فزعم أنه ادعى ضرورة أن يكون في إخوة الإمام آفات يبين بها أنهم لا يستحقون الإمامة[3].

د ـ المعاد .. لم أجد لهشام كلاما في الرجعة، ولا فيما راجعته من مروياته عن الأئمة وجدت مخالفة ظاهرة لما يعتقده جمهور المسلمين فيما يجرى على الإنسان بعد الموت؛ بل وجدت له مناظرة يعارض فيها النظام المعتزلي الذي كان ينفي بقاء أهل الجنة وخلودهم في نعيمها .. قال النظام لهشام بن الحكم: «إن أهل الجنة لا يبقون في الجنة بقاء الأبد فيكون بقاؤهم كبقاء الله، ومحال أن يبقوا كذلك. فقال هشام: إن أهل الجنة يبقون بمبق لهم والله يبقى بلا مبق، وليس هو كذلك. فقال: محال أن يبقوا الأبد. قال: ما يصيرون؟ قال: يدركهم الخمود، قال: فبلغك أن في الجنة ما تشتهي الأنفس؟ قال: نعم. قال: فإن اشتهوا أو سألوا ربهم بقاء الأبد؟ قال: إن الله ـ تعالى ـ لا يلهمهم ذلك. قال: فلو أن رجلا من أهل الجنة نظر إلى ثمرة على شجرة فمدَّ يَدَه ليأخذَها فتدلت إليه الشجرة والثمار، ثم حانت منه لفتة فنظر إلى ثمرة أخرى أحسن منها فمدَّ يَدَه اليسرى

---

[1] - ولهشام مرويات كثيرة في بيان علم الإمام الذي لا يغيب عنه شيء من المعارف التي يحتاجها الخلق ويسألون عنها، وفي علمه بكل الكتب السماوية، وجميع اللغات، ولطيف الكلام، ومقالات المسلمين وأهل الملل، كما جاء في حديث الزنديق، وبريهة، وغير ذلك مما يرويه عن الإمام الصادق ... راجع المجلسي: بحار الأنوار ـ ١٠/ ٢٣٨: ٢٤٠ ـ ٢٦/ ١٣٨. وراجع محمد بن الحسن الصفار: بصائر الدرجات ـ ص ١٤٣.

[2] - عن المجلسي: بحار الأنوار ـ ٤٤/ ١٩٩: ٢٠٢.

[3] - انظر ابن حزم: الفصل ـ ٤/ ٨٥.

ليأخذها فأدركه الخمود ويداه متعلقتان بشجرتين فارتفعت الأشجار وبقي هو مصلوبا؛ فبلغك أن في الجنة مصلوبين؟ قال: هذا محال. قال: فالذي أتيت به أمحل منه: أن يكون قوم قد خلقوا وعاشوا فأدخلوا الجنان تموتهم فيها يا جاهل»[1].

م ـ موقف هشام بن الحكم من المخالفين .. لقد سبق أنْ نقلت عن القاضي عبد الجبار أنَّ هشاما كان يتبرأ من جمهور الصحابة الذين عدلوا ـ في زعمه ـ عن اتباع النص في تولية سيدنا علي بن أبي طالب خليفة للرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ مباشرة بلا فصل، وتَبَرُّؤه ممن جاء بعدُ من المسلمين المخالفين لمذهب الإمامة والمعارضين المنكرين لثبوته أَوْلى؛ لكن ذلك لم يخرجه من نسيج المجتمع المسلم سواء في إطار التقية وهذا أمر ظاهر خاصة في مناظراته بحضرة ذوي السلطان[2]، أو في إطار المعاملات التي تفرضها الحياة في ظل مجتمع إنساني واحد. ولقد روي أن هشام بن الحكم على ما بينه وبين عبد الله بن يزيد الإباضي من مخالفة في المذهب، كانا شريكين في حانوت واحد، وكان كل واحد منهما يختلف إليه أصحابه يأخذون عنه، ولم يجر بينهما مُسَابَّةٌ، ولا خروج عما يوجبه العلم وقضية العقل وأحكام النظر؛ لكن حينما قال عبد الله بن يزيد الإباضي لهشام: تعلم ما بيننا من المودة ودوام الشركة، وقد أحببت أن تُنكحني ابنتك فاطمة. قال هشام: إنها مؤمنة. فأمسك عبد الله ولم يُعاوده في شيء من ذلك إلى أن فرَّق الموت بينهما[3].

لكنني لا أستطيع الجزم هنا في دلالة هذا الكلام المنتزع من مصدر شيعي، بأن هشاما أطلق اسم الإيمان على ابنته هنا قُبَالةَ اسم الكفر على صاحبه الخارجي، أو قبالة اسم

---

[1] - عن المجلسي: بحار الأنوار ـ ٧/ ٢٤٩.

[2] - راجع السابق ـ ٤٤/ ٢٠٢.

[3] - انظر المسعودي: مروج الذهب ـ ٣/ ١٩٤. وراجع الجاحظ: البيان والتبيين ـ ١/ ٤٠. تحقيق المحامي فوزي عطوي. ط ١، دار صعب ـ بيروت، لبنان ١٩٦٨.

الإسلام وهو أعم في إطلاق كثير من الاثنا عشرية المعاصرين الذين يخصون طائفتهم باسم الإيمان، ويجعلون اسم الإسلام لهم ولسائر طوائف الأمة المثبتين للتوحيد والنبوة والمعاد.

وقد ذكر الشيخ المفيد في توجيه تزويج الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ابنتيه عثمانَ بنَ عفان ـ رضي الله عنه ـ أنه زوجه على ظاهر الإسلام[1]. وذكر في تزويج أمِّ كُلثوم بنتِ عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ عمرَ بنَ الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بعد تفصيل طويل في تضعيف رواية هذا التزويج من طريق الزبير بن بكار[2]، وجهين لا ينافيان المذهب عنده، **أولهما**: أن هذا التزويج جائز، لأن المناكح تجري على ظاهر الإسلام لا على حقائق الإيمان. وظاهر الإسلام هو الشهادتان، والصلاة إلى الكعبة، والإقرار بجملة الشريعة. لكنه يجعل مثل هذا الزواج الذي يُعقَد فيه للمسلم الضال ضلالا لا يخرجه عن الإسلام دون الأفضل وخلاف الأولى ما لم يضطر العاقد إليه بدفع ضرر جلي أو جلب مصلحة ضرورية .. قال: «وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ كان محتاجا إلى التأليف وحقن الدماء، ورأى أنه إن بلغ مبلغ عمر عمَّا رَغِبَ إليه فيه من مناكحته ابنتَه؛ أثَّرَ ذلك الفسادَ في الدين والدنيا، وأنه إن أجاب إليه؛ أعقب صلاحا في الأمرين، فأجابه إلى ملتمسه»[3].

والوجه الثاني: أن مناكحة الضال الذي جحد الإمامة أو ادعاها لمن لا يستحقها ـ حرام؛ إلا أن يخاف الإنسان على دينه ودمه فيجوز له ما يحرم مع الاختيار من باب الضرورة .. «وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ كان مضطرا إلى مناكحة الرجل؛ لأنه كان يهدده ويتوعده فلم يأمنه أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على نفسه وشيعته؛ فأجابه إلى

---

[1] - راجع الشيخ المفيد: المسائل السروية ـ ص ٩٤ (ضمن المجلد السابع من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد).

[2] - وقد أشار محقق المسائل الأستاذ صائب عبد الحميد في تعليقه على ذلك إلى ثبوت هذا الزواج في روايات في «**الكافي**» عن الإمام الصادق منها صحيح الإسناد، والحسن، والموثق.

[3] - الشيخ المفيد: المسائل السروية ـ ص ٩١.

ذلك ضرورة، كما قلنا: إن الضرورة تشرع إظهار كلمة الكفر»[1].

ومن الملاحظ أن الشيخ المفيد في الوجهين اللذين ذكرهما لم يطلق على المخالف في الإمامة اسم الكفر قبالة اسم الإيمان الذي يخص به طائفته؛ بل صرح في الوجه الأول بأن الضلال في الإمامة لا يخرج عن الإسلام، والتحريم في الوجه الثاني قد يحمل على عدم الكفاءة مع ثبوت الإسلام[2].

وفي المجموعة الثالثة من مطبوع من رسائل تلميذه الشريف المرتضى ما يبين جزمه بالوجه الثاني مما ذكره المفيد، مع عدم إطلاق اسم الكفر على الضال في أصل الإمامة؛ إلا أنه قطع بثبوت هذا الزواج الذي أباحته الضرورة التي تبيح أكل الميتة وشرب الخمر، كما جاز لأمير المؤمنين علي حين خاف الفتنة في الدين ووقوع الخلاف بين المسلمين أن يظهر البيعة لغيره، ويتصرف تحت طاعته، ويدخل في الشورى، وغير ذلك مما لو ملك الاختيار لامتنع عنه. وقد سفه المرتضى رأي من أنكر هذا الزواج من طائفته قائلا: «ونقل هذا البيت، وأنها ولدت أولادا من عمر معلوم مشهور. ولا يجوز أن يدفعه إلا جاهل أو معاند، وما الحاجة بنا إلى دفع الضرورات والمشاهدات في أمر له مخرج من الدين»[3].

لكنني رأيت مصورة النسخة الخطية من رسالة للشريف المرتضى بعنوان: «**إنكاح علي**

---

[1] - السابق - ص ٩٢. وراجع للشيخ المفيد أيضا: المسائل العكبرية - ص ٦١، ٦٢ (ضمن المجلد الأول من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد)؛ حيث اعتمد الوجه الأول رأيا له، ثم أورد الثاني على أنه قول بعض الشيعة.

[2] - وقد ذهب بعض المقلدين من متعصبة «**أهل السنة**» في مسألة الاستثناء في الإيمان إلى عدم جواز المناكحة بين الحنفية والشافعية، وجوز بعضهم تزوج الحنفي من الشافعية بإنزالها منزلة أهل الكتاب، كما حكاه الشيخ زين بن إبراهيم (ت ٩٧٠هـ) عن بعض شيوخ المذهب الحنفي في البحر الرائق شرح كنز الفوائد - ٢/ ٤٩. ثم بين بطلانه، وصرح في موضع آخر - ٣/ ١١٠ بجواز المناكحة بين الحنفية والشافعية بلا شبهة، وكذلك مع المعتزلة وغيرهم من المسلمين .. قال: «فمقتضى الوجه حل مناكحتهم؛ لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة كما قدمنا نقله عن الأئمة في باب الإمامة».

[3] - المرتضى: رسائل - ٣/ ١٤٩، ١٥٠.

أم كلثوم ابنته عمر»[1]، وهي جوابه عن سؤال فيه أن الزيدية القائلين بالنص على إمامة علي بعد رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بغير فصل، سَلِمُوا من الاعتراض عليهم بتزويج عليٍّ ابنتَه أُمَّ كلثوم من عمر؛ لأن دفع النص عندهم ليس كفرا، وإن كان ذنبا كبيرا يستحق فاعله الخلود في النار. وإنما يكون الاعتراض على الإمامية الذين يذهبون إلى أن دفع النص كفر. ويُسألون أيضا عن تزويج النبي ابنتيه عثمان مع قولهم بكفره، ولا تأثير للقول بأنه إنما جحد الإمامة بعد وفاة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ؛ لأن الإمامية لا يجوزون أن يقع ممن كفر إيمان متقدم، كما لا يجوزون فيمن آمن طرفة عين أن يكفر بعدها[2].

والجواب أو دفع الاعتراض: أن نكاح الكافر أو إنكاحه لا يدفعه العقل، وليس في مجرده ما يقتضي قبحه، وإنما يرجع القبح والحسن فيه إلى أدلة الشرع السمعية .. قال: «ولا شيء أوضح وأدل على الأحكام من فعل النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وأمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وإذا رأيناهما قد نكحا وأنكحا إلى من ذكرت حاله ...؛ قطعنا على جواز ذلك، وأنه غير قبيح ولا محظور». وقال بعد ذلك: «لكننا نقول إن أمير

---

[1] - ضمن مجموعة رسائل بالمكتبة المركزية لجامعة طهران ـ ميكروفيلم رقم: ٣١٠٦. وقد قرأتها وأخذت منها نصوصا في عدة بطاقات، ونظرا لضيق زمان إقامتي بطهران دفعت لإحدى أمينات المكتبة تكاليف تصوير الرسالة وإرسالها إلى مقر عملي بباكستان؛ لكن هذه الصورة لم تصل إلي حتى الآن. ثم إنني وجدت الحافظ ابن الجوزي كان قد نقل الرسالة كاملة في المنتظم ـ ٨/ ١٢١: ١٢٥ في ترجمته للشريف المرتضى.

[2] - انظر المرتضى: إنكاح علي أم كلثوم ابنته عمر ـ لوحة ٩٥أ، ب. وابن الجوزي: المنتظم ـ ٨/ ١٢١، ١٢٢. وفي المطبوع من رسائل المرتضى ـ ١/ ٢٩١ في «**جوابات المسائل الميافارقيات**» ذكر الاعتراض بما يعتقده الإمامية من «**الموافاة**» في أنه لا ينفعهم الجواب بأن الرسول زوجهم وتزوج منهم وهم مسلمون؛ لأنهم يعتقدون أن من يموت على الكفر لم يسبق منه إيمان. ودفعه المرتضى بجواز أن يكون الرسول قد أنكحهم قبل أن يعلمه ا بما يكون منهم في المستقبل. وفي ذلك ما لا يخفى من التصريح بتكفير الصحابة ـ رضي ا عنهم جميعا.

المؤمنين لم يُنكح فلانا مختارا بل مكرها، وبعد مراجعة وتهديد ووعيد ...، وروي أن أبا عبد الله الصادق سئل عن ذلك فقال: ذلك فرج غصبنا عليه». ثم ذكر أن الذي حمل أمير المؤمنين عليا على بيعةِ مَنْ استولى على حقه وجلس في مقعده، وإظهار طاعته، وأخذِ عطيته ـ هو نفسه الذي حمله على قبول هذا النكاح. وصرح بأن أمر هذا الزواج أهون خطبا مما سلف ذكره؛ لأنه جايز في العقول غير محال أن يبيح الله إنكاح الكفار مع الاختيار؛ فأولى من ذلك الجواز مع الإكراه والاضطرار. ثم يختم المرتضى أيضا بتجهيل منكر هذه المصاهرة من طائفته فيقول: «فأما من قال من جهال أصحابنا: إن العقد وقع لكن الله ـ عز وجل ـ كان يبدل هذه المعقود عليها بشيطانة عند القصد إلى التمتع بها؛ فمما يضحك الثكلى؛ لأن المسألة باقية عليه في العقد لكافر»[1].

وبعيدا عما سبق نقله عن القاضي عبد الجبار من تكفير هشام للمخالفين في الإمامة والبراءة منهم، لا أجد في نص حكاية المسعودي من قول هشام بن الحكم لصاحبه الخارجي خاطب ابنته: إنها مؤمنة. ما يقطع بأنه على رأي المفيد ومن يوافقه من الشيعة المعاصرين، أو على رأي المرتضى والمجلسي ومن يوافقهما من المعاصرين أيضا.

---

[1] - انظر المرتضى: إنكاح علي أم كلثوم ابنته عمر ـ لوحة ٩٩ب: ١٠١أ. وابن الجوزي: المنتظم ـ ٨/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥. وإلى نحو هذا الرأي ذهب أبو الصلاح الحلبي تلميذ المرتضى في تقريب المعارف ـ ص ١٦٠، ومحمد باقر المجلسي في بحار الأنوار ـ ٤٢/ ١٠٩ أعني التصريح بأن الأمر جرى على تزويج المؤمنة من كافر مرتد بدعوى الضرورة والاضطرار تَقيةً.

٤. الفضل بن شاذان الأزدي (ت-٢٦٠هـ).

وهو من أهم متكلمي الإمامية خلال القرن الثالث الهجري بلا منازعة، وقد رَوَى عندهم عن الإمام الثامن علي الرضا، والإمام أبي جعفر محمد الجواد، وعُدَّ في أصحاب الإمامين علي الهادي وأبي محمد الحسن العسكري.

ويُروى أن الإمام الحادي عشر قال فيه: أَغْبِطُ أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهرهم. كما يُروى أنه تَرَحَّمَ عليه حين وفاته ثلاثا على سبيل الولاء. وقال أبو العباس النجاشي في ترجمته: «له جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه». وكان الفضل يقول عن نفسه: «أنا خَلَفٌ لمن مضى، أدركت محمد بن أبي عمير (ت-٢١٧هـ)، وصفوان بن يحيى (ت-٢١٠هـ) وغيرهما، وحملت عنهم منذ خمسين سنة. ومضى هشام بن الحكم ـ رحمه الله ـ وكان يونس بن عبدالرحمن (ت-٢٠٨هـ) [١] ـ رحمه الله ـ خلَفَهُ كان يرد على المخالفين، ثم مضى يونس بن عبد الرحمن ولم يُخَلِّفْ خَلَفًا غيرَ السكاك[٢]، فَرَدَّ على المخالفين حتى مضى ـ رحمه الله ـ وأنا خَلَفٌ لهم من بعدهم ـ رحمهم الله»[٣].

وقد ذكر أبو عمرو الكشي بعض الروايات في ذَمِّه؛ مثل: خروج توقيع فيه تهديد الإمام بالدعاء على الفضل بن شاذان لمعارضته لوكلاء الإمام، ومثل تكذيب الإمام له في بعض ما حكي عنده من اعتقاد الفضل أن الله في السماء السابعة فوق العرش كما وصف نفسه، وأنه ـ تعالى ـ جسم بخلاف المخلوقين في جميع المعاني.

---

[١] - في ترجمة صفوان بن يحيى البجلي بموسوعة أصحاب الفقهاء ـ ٣/ ٢٩١ أنه هو ويونس بن عبد الرحمن القمي أفقه الستة من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا الذين أجمعت الشيعة على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه.

[٢] - هو أبو علي محمد بن عبد الجليل السكاك .. كان متكلما من أصحاب هشام بن الحكم.

[٣] - انظر أبا القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١٤/ ٣٠٩ وما بعدها رقم ٩٣٧٤.

لكن الكشي نفسه روى ما يبين نفي المذمة على الفضل في هذه الروايات، وقال في ختام الترجمة: «وقَفَ بعضُ من يخالف يونس والفضل وهشاما قبلهم، واستشعر في نفسه بغضهم وعداوتهم وشنآنهم، على هذه الرقعة فطابت نفسه وفتح عينيه وقال: ينكرون طعننا في الفضل وهذا إمامه قد أوعده وهدده وكذَّب بعض وصف ما وصف؛ فقد نور الصبح لذي عينين! فقلت له: أما الرقعة؛ فقد عاتب الجميع، وعاتب الفضل خاصة وأدبه ليرجع عما عسى قد أتاه من لا يكون معصوما، وأوعده ولم يفعل شيئا من ذلك؛ بل ترحَّمَ عليه في حكاية بورق ...

وأبو محمد الفضل ـ رحمه الله ـ من قوم لم يعرض له بمكروه بعد العتاب؛ على أنه قد ذكر أن هذه الرقعة وجميع ما كتب إلى **إبراهيم بن عبدة** كان مخرجهما من **العمري** وناحيته، والله المستعان»[1].

وهذا النص فيه ـ كسائر النسخة الموجودة لاختيار الطوسي من رجال الكشي ـ فيه الكثير من التحريف والتصحيف، وقد بين المحدث جلال الدين الحسيني من خلال ما نقل من كلام الكشي في كتب القوم أن صحيح آخر هذا الكلام: «وجميع ما كتب إلى **عبد الله بن حمدويه** كان مخرجه من **عروة** وناحيته».

وهذا الأخير هو عروة بن يحيى الدهقان الذي كان معروفا عند القوم بالغلو والكذب على أبي محمد العسكري وعلى أبيه[2]. ومن ثم قال الشيخ الخوئي: «هذا التوقيع مكذوب على الإمام جزما». وذهب إلى أن الرواية التي تنسب التجسيم إلى الفضل لا يعتمد عليها؛ لأن راويها علي بن أحمد بن قتيبة لم يوثق[3].

---

[1]- الشيخ الطوسي: اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ـ ٢/ ٨٢١، ٨٢٢.

[2]- راجع ترجمته عند الخوئي: معجم رجال الحديث: ١٢/ ١٥٣.

[3]- انظر السابق ـ ١٤/ ٣١٥.

* أما مؤلفات الفضل؛ فقد عد النجاشي منها (٤٩) تسعة وأربعين كتابا، وعد لـه الشيخ الطوسي (٣١) واحدا وثلاثين كتابا: منها (٨) ثمانية كتب لم يـذكرها النجاشـي، ومنها (١٠) عشرة كتب ذكرها بمغايرة يسيرة للعنـوان الـذي ذكـره النجاشـي، واتفقا في (١٣) ثلاثة عشر[١].

قال النجاشي: «وذكر الكنجي أنه صنف مائة وثمانين كتابا وقع إلينا منها: كتاب النقض على الإسكافي في تقوية الجسم[٢]. كتاب العروس وهو كتاب العين. كتاب الوعيد[٣]. كتاب الرد على أهل التعطيل. كتاب الاستطاعة. كتاب مسائل في العلم. كتاب الأعراض والجواهر. كتاب العلل. كتاب الإيمان. كتاب الرد على الثنوية[٤]. كتاب إثبات الرجعة. كتاب الرجعة حديث. كتاب الرد على الغالية المحمدية. كتاب تبيان أصل الضلالة. كتاب الرد على محمد بن كرام[٥]. كتاب التوحيد في كتب الله[٦]. كتاب الرد على أحمد بن الحسين[٧]. كتاب الرد على الأصم. كتاب في الوعد والوعيد آخر. كتاب الرد على البيان بن

---

[١] - أبو العباس النجاشي: رجال النجاشي ـ ص ٣٠٦، ٣٠٧ ترجمة رقم ٨٤٠. وقارنه بالشيخ الطوسي: الفهرست ـ ص ١٩٧: ١٩٩ ترجمة رقم ٥٦٣.

[٢] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب النقض على الإسكافي في الجسم. وهو أستاذ أبي علي الجبائي، كما ذكر الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب في ترجمة الفضل في معالم العلماء ـ ص ٩٠.

[٣] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب الوعيد والمسائل في العالم وحدوثه. والظاهر من عبارة ابن شهرآشوب أن«الوعيد» كتاب، و«المسائل في العالم وحدوثه» كتاب آخر.

[٤] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب الرد على الدامغة الثنوية.

[٥] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب الرد على ابن كرام.

[٦] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب التوحيد من كتب ا المنزلة الأربعة، وهو كتاب الرد على يزيد بن بزيع الخارجي.

[٧] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب الرد على أحمد بن يحيى. وهو زيدي من ذرية سيدنا الحسين ـ عليه السلام.

رئاب[١]. كتاب الرد على الفلاسفة[٢]. كتاب محنة الإسلام. كتاب السنن. كتاب الأربع مسائل في الإمامة[٣]. كتاب الرد على المنانية. كتاب الفرائض الكبير. كتاب الفرائض الأوسط. كتاب الفرائض الصغير. كتاب المسح على الخفين. كتاب الرد على المرجئة. كتاب الرد على القرامطة[٤]. كتاب الطلاق. كتاب مسائل البلدان. كتاب الرد على البائسة. كتاب اللطيف. كتاب القائم عليه السلام. كتاب الملاحم. كتاب حذو النعل بالنعل. كتاب الإمامة كبير. كتاب فضل أمير المؤمنين عليه السلام. كتاب معرفة الهدى والضلالة. كتاب التعري والحاصل. كتاب الخصال في الإمامة. كتاب المعيار والموازنة. كتاب الرد على الحشوية. كتاب النجاح في عمل شهر رمضان. كتاب الرد على الحسن البصري في التفضيل. كتاب النسبة بين الجبرية والثنوية.

أخبرنا أبو العباس بن نوح قال: حدثنا أحمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن إدريس ابن أحمد قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيسابوري عنه».

وأما الكتب الثمانية التي انفرد بذكرها الشيخ الطوسي؛ فهي: «كتاب المسائل والجوابات. وكتاب المتعتين متعة النساء ومتعة الحج. وكتاب الرد على الغلاة. وكتاب الحسنى. وكتاب الرد على المثلثة. وكتاب النقض على أبي عبيد في الطلاق. وكتاب جمع فيه مسائل متفرقة لأبي ثور والشافعي والأصفهاني وغيرهم ـ سماه تلميذه علي بن محمد ابن قتيبة كتاب الديباج. وكتاب التنبيه في الجبر والتشبيه[٥]».

---

[١] - ذكره الطوسي بعنوان: الرد على يمان بن رباب الخارجي.

[٢] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب النقض على من يدعي الفلسفة في التوحيد والأعراض والجواهر والجزء.

[٣] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب المسائل الأربع في الإمامة.

[٤] - ذكره الطوسي بعنوان: كتاب الرد على الباطنية والقرامطة.

[٥] - ذكره ابن شهرآشوب بعنوان: التنبيه من الحيرة والتيه.

وقال الشيخ الطوسي بعد ذلك: «وله غير ذلك مصنفات كثيرة لم تعرف أسماؤها. وذكر محمد بن إسحاق النديم أن له على مذهب العامة (أي أهل السنة) كتبا كثيرة منها: كتاب التفسير. وكتاب القراءة. وكتاب السنن في الفقه. وأن لابنه العباس كتبا، وأظن أن هذا الذي ذكره الفضل بن شاذان الرازي الذي تروي عنه العامة».

ثم ذكر لحصول كتب الفضل عنده طريقين فقال: «أخبرنا برواياته وكتبه هذه أبو عبد الله المفيد ـ رحمه الله ـ عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (الشيخ الصدوق)، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة، عنه. ورواها أيضا محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عنه».

* وللفضل بن شاذان بين أيدينا كتاب «**الإيضاح**»، وهو كتاب كبير في معارضة أهل السنة فيما يأخذونه على الشيعة الإمامية ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه أهل السنة على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رياسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي ... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات أهل السنة وأخبارهم ما يدَّعِي به أنهم أولى بالتهمة من الشيعة الإمامية في كل مسألة. وفي هذا المقام أقدم عرضا موجزا لأبواب هذا الكتاب العقدية؛ مبينا خلال ذلك أهم ما ورد فيه من آراء الفضل الكلامية.

وقد بدأ الفضل كتابه بتقسيم فرق المسلمين، فبين أن أهل الملة والقبلة قد تفرقوا إلى مجموعة من الفرق التي برئ بعضها من بعض، وكل واحدة منها تنتحل الحق وتدعيه لنفسها؛ لكن هذه الفرق في جميعها ترجع إلى صنفين فقط: أولهما: **أهل السنة**. وثانيهما: **الشيعة**. وأساس هذا التقسيم يرجع عنده إلى أن أهل السنة قد اتفقوا على أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لم يبين للأمة جميع ما تحتاج إليه من أمور دينها

في سائر الأعصر، وإنما جاء الصحابة والتابعون فاستنبطوا على ما هم فيه من خلاف أحكاما أسموها السنة، وأجروا الناس عليها .. إنه يشير بذلك إلى قضية الاجتهاد بعد الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عند أهل السنة الذين رأوا أن وراثة النبوة في هذا الجانب للعلماء، على حين أن وظائف النبوة من البلاغ والبيان وحفظ بيضة الدين والقيام على الدولة عند الشيعة، وخاصة الإمامية منهم، لم تتوزع داخل المجتمع المسلم، وظلت مقبوضة في يد الإمام[1].

ثم عمد الفضل بعد ذلك إلى تحرير أهم ما اختلفت فيه مقالات أهل السنة في التوحيد وغيره من أبواب العقيدة بادئا بالجهمية، ثم المعتزلة، ثم الجبرية، ثم أصحاب الحديث، ثم المرجئة، ثم الخوارج[2]. وبإمكاننا أن نتعرف آراءه الكلامية من خلال عرضه لمقالات هذه الفئات السنية ـ في نظره ـ وتعليقه عليها.

---

[1] - راجع الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٣، ٤، ٩٣، ٩٤، ١٠٣: ١٢٢، ١٢٨، ٣٥٧، ٣٥٨.

[2] - وهذا جعل محقق الكتاب يورد في مقدمته ـ ص ٥٤ احتمال أن يكون «**الإيضاح**» عبارة عن مجموع كتب الفضل في الرد على هذه الطوائف مما ذكر النجاشي والشيخ الطوسي. وهذا ـ فيما أرى ـ بعيد جدا؛ لأن الظاهر الجلي في الكتاب أن الفضل لم يذكر هذه الفرق بغرض الرد عليها، وإنما ذكرها ليزعم أن «**أهل السنة**» ـ برغم اختلافهم فيما بينهم وتعدد طوائفهم ـ يروي بعضهم عن بعض، ويأتم بعضهم ببعض؛ ثم يوجه الاعتراض إلى أهل الحديث أو المرجئة التي تضم مشاهير علمائهم ـ في رأيه ـ قائلا ـ ص ٩٣: «ما الذي نقمتم على الشيعة حتى أخرجتموهم من أن يكونوا كسائر هذه الفرق الذين خالفوكم، ولا يكونوا من الخلاف على أكثر مما وصفنا منهم؟».

وهذا يرجح عندي أن كتاب «**الإيضاح**»، كما سبق أن قرر محققه في مقدمته ـ ص ١١: ١٣، مؤلف مستقل في موضوع واحد، قد يكون عنوانه المصحف لكتاب «الديباج» الذي ذكره الشيخ الطوسي، وقد يكون أحد الكتب التي ذكر وصولها إليه غير معنونة، ثم عرفَ بعد ذلك بين علماء الطائفة لموضوعه ومنهجه باسم «**الإيضاح**». ولا لبس في نسبة الكتاب إلى الفضل بن شاذان عند القوم، وقد استقصى محققه السيد جلال الدين الحسيني ذلك في مقدمته بإيراد نقول علماء الطائفة عنه من القدامى والمتأخرين.

أ ـ الجهمية .. ينقل عنهم أنهم يقولون بأن الله ـ تعالى ـ لا ينسب إلى شيء من المكان فلا يقال: هو في السماء ولا في الأرض ولا بينهما. وليس بذي طول ولا قصر ولا عرض ولا نهاية. ويقولون: إنه هواء داخل في كل شيء لا كدخول الشيء في الشيء، وخارج من كل شيء لا كخروج الشيء من الشيء. ليس كمثله شيء فلا يدركه الوهم، ومن توهمه كفر. وأنهم لا يقرون بسؤال القبر ولا بعذابه، ولا بالميزان والصراط. وهو ينتقد مقالة الجهمية في التوحيد بأنه يلزمهم فيها أن ربهم داخل فيهم وفي كل ذي روح؛ فيجب عليهم أن يعبدوا ما هو فيهم وما في كل ذي روح من الهواء. وهذا يعني أن الفضل يرفض هذا المذهب في التوحيد ولا يقول به[1].

بـ ـ المعتزلة .. ينقل عنهم أنهم يقولون بمذهب الجهمية في التوحيد وعذاب القبر والميزان والصراط، ويزيدون عليهم باعتقاد أن الله ـ تعالى ـ لم يقدر على العباد خيرا ولا شرا؛ فلا قضاء ولا قدر، ويقولون: إن الله لم يخلق الشر، وما يكون منه ليس بمشيئته، وبمشيئة العباد يزيد الله في الخلق؛ لأن سبب النشأة والولد إليهم، وهم إن فعلوا أو تركوا فبمشيئتهم. والفضل يرى أن المعتزلة يلزمهم على ذلك أن الله ـ تعالى ـ إذ خلق الكلاب والخنازير يحبهما، وإن قالوا: إنه ـ تعالى ـ لم يشأهما ولم يخلقهما؛ فقد التحقوا بقول المجوس[2].

ج ـ الجبرية .. ينقل عنهم أنهم يقولون: إن الله كلفنا ما لا نطيق، وإن لم نفعله عذبنا. ويرون أن العباد فيما يفعلون ويتركون بمنزلة الحجارة المنقولة إن حُرِّكت تَحَرَّكت. وقولنا: فعل الرجل. إذا زنى أو سرق أو قتل، بمنزلة قولنا: مات وعاش. وإنما هو أُمِيتَ وأُعِيشَ؛ فهم يحملون ذنوبهم على ربهم، ويزعمون أن كل قول بخلاف قولهم كفر بالله

---

[1] - راجع الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٤، ٥.

[2] - راجع السابق ـ ص ٥، ٦.

العظيم[1].

د - **أما أصحاب الحديث** من أمثال سفيان الثوري (ت١٦١هـ)، ويزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ)، وجرير [بن حازم بن زيد] بن عبد الله (ت١٧٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٦ أو ١٩٧هـ)، وأشباههم من أئمة المحدثين؛ فقد أخذ عليهم الفضل أنهم رووا أحاديث أجروها على ظاهرها فشبهوا الله - تعالى - بالخلق. منها حديث: «**إذا كان يوم القيامة نادى مناد من العرش: لتلحق كل أمة ما كانت تعبد؛ فيقوم من كان يعبد شيئا من دون الله إلى ذلك الشيء ...، وتبقى الملائكة والنبيون والشهداء والصالحون ...، فيقولون: إن بيننا وبينه علامة. فيكشف لهم عن ساق ...**»[2]. ويذكر الفضل أنهم تأولوا المعنى على غير معنى الحديث عندهم؛ حيث تكون الرواية: «**فيقولون بيننا وبينه علامة. فيقول: ما هي؟ فيقولون: يوم يكشف عن ساق. فيتجلى لهم بالنورانية فيعرفونه فيخرون سجدا**». قال الفضل: معنى يكشف عن ساق أي عن شدة. فهذا هو الوجه ليس ما تأولوه[3].

---

[1] - راجع الفضل بن شاذان: الإيضاح - ص ٦، ٧.

[2] - للحديث أصل مخرج في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري - رضي ا عنه - وفي لفظه مواضع تخالف ما أورده الفضل .. أخرجه البخاري - ٦/ ٢٧٠٦ (كتاب التوحيد - باب قوله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرةٌ. إلى ربها ناظرةٌ**﴾ القيامة/ ٢٢، ٢٣). وأخرجه مسلم - ١/ ١٦٧ (كتاب الإيمان - باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى).

[3] - أقول: قال النووي في شرح صحيح مسلم - ٣/ ٢٧، ٢٨: وفسر ابن عباس وجمهور أهل اللغة وغريب الحديث الساق هنا بالشدة، أي يكشف عن شدة وأمر مهول. وهذا مثل تضربه العرب لشدة الأمر، ولهذا يقولون: قامت الحرب على ساق. وأصله أن الإنسان إذا وقع في أمر شديد شمر ساعده وكشف عن ساقه للاهتمام به. قال القاضي عياض - رحمه ا - وقيل: المراد بالساق هنا نور عظيم، وورد ذلك في حديث عن النبي - صلى ا عليه وسلم. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري - ٨/ ٦٦٤: أخرج أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعا في قوله يوم يكشف عن ساق قال: عن نور عظيم فيخرون له سجدا. وقال: عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة في قوله: ﴿**يوم**

وغاية الأمر أنه يرفض وصف الله ـ تعالى ـ بالأعضاء أو بما يشبهه بخلقه، فالرجل امتداد لمدرسة هشام بن الحكم على النحو الذي حققته من آرائه الكلامية فيما سلف.

ويأخذ الفضل على أصحاب الحديث من أهل السنة أيضا أنهم يروون أحاديث فيها نسبة الكذب والخيانة للأنبياء، وأن الشياطين يقعدون مقاعدهم ...، وهذا عنده كذب على الله ورسوله ومخالف للعصمة الواجبة لهم[1].

هـ ـ المرجئة .. يبدو من كلامه عليهم أنه يوافق أصحاب الحديث فيما اعترضوا به على أصل الإرجاء، الذي هو: الإيمان قول بلا عمل. ويأخذ عليهم متهكما أنه لو صح قولهم فالمرء لو ذبح أباه وأمه، وابنه وبنته، وأخاه وأخته، وأحرقهم بالنار، أو زنى، أو سرق، أو أحرق المصاحف، أو هدم الكعبة، أو نبش القبور، أو أتى أي كبيرة نهى الله عنها؛ لا يفسد عليه إيمانه ولا يخرج منه، وأنه ما دام قد أقر بالشهادتين فهو مستكمل الإيمان، وإيمانه كإيمان جبرائيل وميكائيل[2].

و ـ الخوارج .. وهم الطائفة التي تكفر ما عداها من المسلمين، وتستحل دماءهم وأموالهم، وتسبي نساءهم وذراريَهُمْ، ويترحمون على الشيخين، ثم يتبرَّأون من علي وعثمان ويظهرون لعنهما، ويقولون: قتل علي بن أبي طالب المشركين والمسلمين جميعا. ولم يتجاوز الفضل في وصفهم ونقد مقالتهم رواية ما رواه أصحاب الحديث أيضا[3].

يكْشَفُ عن ساق﴾ القلم/ ٤٢. قال: عن شدة أمر. وعند الحاكم من طريق عكرمة، عن ابن عباس قال: هو يوم كرب وشدة. قال الخطابي: فيكون المعنى يكشف عن قدرته التي تنكشف عن الشدة والكرب. انتهى.

[1] - راجع الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٧: ٤٤.

[2] - راجع السابق ـ ص ٤٤: ٤٧.

[3] - راجع السابق ـ ص ٤٨: ٥٠.

* ويتعرض الفضل بعد ذلك لما بين أهل الحجاز وأهل العراق من خلافات في فروع الفقه، ثم يذكر عددا من الروايات المختلفة عن الصحابة، أو التي تزري ببعضهم عند أهل السنة، ثم يرجع إلى مناقشة أصل ما يقول به الشيعة الإمامية وما تميزوا به عن سائر الفرق في الإمامة ..

أعني **الإمامة** .. وأول أدلته فيها قول الله ـ تعالى ـ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾** النساء/ ٥٩. وقوله ـ تعالى ـ: **﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾** النحل/ ٤٣. وهو يرى أن دلالة «**أولي الأمر، وأهل الذكر**» دلالة خاصة؛ إذ لا يجوز أن يكون من جعل الله له طاعة الناس داخلا في مثل ما هم فيه من المعاصي. وهذا هو الذي قصد إليه الفضل بما أورده من روايات أهل السنة الدالة على أخطاء الخلفاء والإزراء ببعضهم أحيانا. ثم هو يستدل بقول الله ـ تعالى ـ: **﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾** البقرة/ ١٢٤؛ ليقول: «إن الظالمين ليسوا بأئمة يُعهد إليهم في العدل على الناس، وقد أبى الله أن يجعلهم أئمة ثم أعلمنا بقوله ـ تبارك وتعالى ـ **﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾** النساء/ ٥٨. أنَّ ذلك عهدٌ من الله ـ تعالى ـ عهده إليهم ...»[1].

وفيما يتعلق بالوقيعة في الصحابة يقول الفضل بن شاذان على لسان الشيعة درءا لهذه التهمة: «معاذ الله أن نقع في أصحاب رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وأن نرفع أحدا منهم فوق مرتبته أو نحطه عنها، أو أن نصفه بغير فعله، ولكنا رأينا أقواما تجاوزوا بهم مراتبهم، وحطوا آخرين عن مراتبهم، وكان بنا إلى تمييزهم أعظم الحاجة لنعلم من الذين أمرنا الله ـ تعالى ـ بطاعتهم ومسألتهم ...، فقد رأيناهم قاتل بعضهم بعضا،

---

[1] - الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٩٥.

فاحتجنا أن نميزهم بفعالهم؛ لنعلم مَن المفروض علينا طاعتهم مِن الذين أوقع عليهم التهمة ...»[1]. ثم يذكر بعد ذلك أن سيدنا عليا بُرِّئَ من التهمة حين نصبه رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ علما يوم غدير خُمّ، فقال: «**من كنت مولاه؛ فعلي مولاه. اللهم وال من ولاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**». ثم يسترسل الفضل في إيراد روايات أصحاب الحديث من أهل السنة، التي تشير إلى مثالب بعض الصحابة، وإلى اعتراف بعضهم بحق علي في خلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ وتقديمه على سائرهم، ثم يزعم أن أصحاب الحديث لم يقعوا برواياتهم في الصحابة فقط، وإنما نالت رواياتهم المكذوبة من مقام رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ أيضا؛ إذ زعموا أنه ترك الوصية، فمات وقد ترك فرضا من فرائض الله ـ عز وجل ـ في قوله لنبيه: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾** البقرة/ ١٨٠. ويقول الفضل: «وكان رسول الله من المتقين، ولم يك فيما يوصي به الناس شيء أعظم حظا في الإسلام من الوصية في الخلافة التي بها تُحقَنُ الدماء، وبها تُنْفَذُ الأحكام، وتُقَامُ الحدود، ويُجْبى الفيء، ويُجَاهد العدو، وتُقَسَّمُ الصدقات بين من سماه الله، وتُقَسَّمُ المواريث على من أمر الله في كتابه ...»[2].

وإذا كانت خطورة الطعن في الصحابة كامنة فيما يترتب عليها من الطعن في نقل القرآن وتواتره من غير تحريف عما بلَّغه الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ لهم؛ فالفضل يبرئ الشيعة من ذلك، ويزعم أن أهل السنة فيما يروونه أولى بالتهمة والشناعة في هذا الأمر من الشيعة[3].

لكن الفضل بن شاذان مع ذلك كله لم يشر من قريب ولا بعيد إلى حصر الإمامة في

---

[1] - الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٩٦: ٩٩.

[2] - السابق ـ ص ٢٠٠.

[3] - راجع السابق ـ ص ٢٠٩: ٢٣٢.

اثني عشر إماما من آل محمد، ولم يتطرق قط إلى ذكر شيء من روايات أهل السنة في هذا الباب؛ برغم ما يلاحظ من سعة مطالعته لكتبهم ومعرفته برويایاتهم.

* **أما الرجعة**؛ فقد تكلم عنها الفضل باعتبارها من العقائد الثابتة عند الشيعة الإمامية، ولكنه التزم منهجه في «**الإيضاح**» واسترسل في إيراد روايات أهل السنة الدالة على رجعة بعض الأموات من الأناسي وبهائم الحيوان إلى الحياة، ثم قال: «فهذا من عجائبكم ورواياتكم، ولسنا ننكر لله قدرة على أن يحيي الموتى؛ ولكنا نعجب أنكم إذا بلغكم عن الشيعة قول عظمتموه وشنعتموه وأنتم تقولون بأكثر منه، والشيعة لا تروي حديثا واحدا عن آل محمد أن مَيْتًا رجع إلى الدنيا كما تروون أنتم عن علمائكم؛ إنما يروون عن آل محمد أن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ قال لأمته: «**أنتم أشبه شيء ببني إسرائيل، والله ليكونن فيكم ما كان فيهم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**». وهذه الرواية أنتم تروونها أيضا، وقد علمتم أن بني إسرائيل قد كان فيهم من عاش بعد الموت، ورجعوا إلى الدنيا فأكلوا وشربوا ونكحوا النساء وولد لهم الأولاد، ولا ننكر لله قدرة أن يحيي الموتى، فإن شاء أن يرد من مات من هذه الأمة كما رد بني إسرائيل فعل، وإن شاء لم يفعل»[1].

أقول: إنْ كَانَ كَلامُ الفضل هنا لا يخلو من حق ظاهر فيما ذكره من أخبار بعضُها صحيح ثابت؛ فهو لا يخلو أيضا من تلبيس لا يخفى على من له أثَارَةٌ من عِلمٍ بأقوال علماء السنة. والحق أن أهل السنة لا ينكرون مطلق الرجعة، ولا يحيلون قدرة الله ـ تعالى ـ على أن يَرُدَّ إلى الحياة من شاء ومتى شاء؛ فلهذا نظائر ثابتة بصريح القرآن فضلا عن صحيح الأخبار. والآيات التي تنفي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت إنما تنفي رجعة الطالبين استئناف العمل للتزود بالصالحات والتبرؤ من أسباب الإضلال من الكافرين المستحقين للعذاب، أو للاستزادة بما يرفع الدرجات من المؤمنين كما في آخر سورة المنافقون، وكما

---

[1] - الفضل بن شاذان: الإيضاح ـ ص ٤٢٥، ٤٢٦.

في حديث الشهيد عبد الله أبي جابر الأنصاري[1]، لكنَّ أهل السنة ينكرون الرجعة بالمعنى الخاص الذي يدعيه الشيعة في قولهم بأن الله ـ تعالى ـ يرد إلى الدنيا عند قيام المهدي من آل محمد وظهوره في آخر الزمان فريقين من الناس: **أحدهما**: من علت درجتهم في الإيمان، وكثرت الصالحات من أعمالهم؛ ليريهم دولة الحق ويعزهم بها، ويشاركوا في إقامتها وجهاد أعدائها. **والثاني**: من بلغوا الغاية في الفساد، وكثر ظلمهم لأولياء الله؛ فينتصر الله منهم قبل يوم القيامة؛ بل يروون أن الله ـ تعالى ـ يرد رجالا بأعيانهم اغتصبوا حق الإمام؛ ليعذبهم المهدي ويشفي غيظ شيعته منهم قبل يوم القيامة[2]. إنهم ينكرون هذا على الشيعة كما ينكرون عليهم قولهم في الإمامة أصلا، لا أنهم ينكرون كُلَّ ما يُسمى رجعة. وهذا فيما أزعم تحقيق المسألة، وإن الظاهر في كلام أهل السنة إنكار الرجعة فقط بذلك المعنى الخاص الذي قرره الشيعة الإمامية من عودة أصناف من الموتى قبيل القيامة ليحيوا حياة مستقرة يستأنفون بها دورا جديدا في الوجود الدنيوي، ثم يموتون ويبعثون في جملة الخلائق يوم القيامة والحساب، لينالوا حظهم من الثواب والعقاب. وهذا المعنى الخاص لا شاهد له في القرآن ولا في السنة الصحيحة، ولذلك يعول متكلمو الاثنا عشرية في إثباته على الإجماع الذي يتضمن عندهم قول المعصوم، وسيأتي بيان كلامهم عن ذلك الإجماع بموضعه من هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالى.

---

[1] - هذه المعاني كررها القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن غير مرة - ١٢/ ١٤٩ - ١٨/ ١٣٠.

[2] - راجع الشيخ المفيد: أوائل المقالات - ص ٥٠ من طبعة واعظ جرندابي. وراجع رسائل الشريف المرتضى - ١/ ١٢٥، ١٢٦ (جوابات المسائل الرازية)،٣٠٢، ٣٠٣ (جواب المسائل الميافارقيات). وراجع - من أهل السنة - محمود الآلوسي (ت١٢٧٠هـ): روح المعاني - ٢٠/ ٢٦، ٢٧ في كلامه على ما استدل به الطبرسي الاثنا عشري من القرآن في إثبات الرجعة. وراجع محمود شكري الآلوسي (ت١٣٤٢هـ): «**مختصر التحفة الاثني عشرية**» لشاه عبد العزيز الدهلوي (ت١٢٣٩هـ) - ص ٢٠٠: ٢٠٣.

تيارات الفكر الكلامي الإمامي في عصر الأئمة:

وإذا كان فكر الفضل بن شاذان يمثل امتداد تيار فكر هشام بن الحكم الكلامي ـ كما لعله ظهر من نقده لطوائف متكلمي السنة ـ؛ فإن التيار الفكري الذي كان مقاربا لكلام المعتزلة في مسائل القدر والاستطاعة السابقة للفعل الإنساني عند زُرارة وصاحب الطاق ـ أخذ يظهر ويتنامى بصورة واضحة في غير ذلك من المسائل الكلامية عند متكلمي بني نوبخت في فترة الغيبة الصغرى وما بعدها، إلى أن غدا الكلام في مسائل التوحيد ـ على سبيل المثال ـ يكاد يكون متطابقا في إطاره العام بين المعتزلة والاثنا عشرية عند الشيخ المفيد ومن جاء بعده، وسيأتي تفصيل ذلك بمواضعه من هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالى.

وبالإضافة إلى هذين التيارين الكلاميين كان هناك تيار ثالث للمشبهة الذين يتصورون ربهم في صورة إنسان، كما سلف من ذكر هشام الجواليقي في مناظرات هشام بن الحكم له؛ لكن هذا التيار ليس له أثر ملحوظ فيما بعد بين متكلمي الاثنا عشرية المبالغين في اعتقاد التنزيه، سوى ما يلزم بعض الأخباريين من الطائفة، وقد تبرأ أكثر متكلميهم من هؤلاء وأوسعوهم نقدا. ومهما يكن من شيء فإن هذا كله يُبَيِّنُ لنا أنَّ متكلمي الإمامية ـ الذين يمثلون المرجعية الكلامية للاثنا عشرية ـ في عصر الأئمة، لم يكونوا على رأي واحد في مسائل الاعتقاد، وقد ظهر لنا ذلك بوضوح فيما عرضته من آراء زُرارة وصاحب الطاق وهشام بن الحكم، وأؤكده هنا بما رواه المجلسي نقلا من كتاب الكشي، عن جعفر بن محمد بن حكيم الخثعمي قال: اجتمع ابن سالم، وهشام بن الحكم، وجميل بن دراج، وعبدالرحمن بن الحجاج، ومحمد بن حمران، وسعيد بن غزوان، ونحو من خمسة عشر من أصحابنا فسألوا هشام بن الحكم أن يناظر هشام بن سالم فيما اختلفوا فيه من التوحيد، وصفة الله ـ عز وجل ـ وعن غير ذلك؛ لينظروا أيهم أقوى حجة. فرضي هشام بن سالم أن يتكلم عند محمد بن أبي عمير، ورضي هشام بن الحكم أن يتكلم عند محمد ابن هشام، فتكالما وساقا ما جرى بينهما[1].

---

[1] - عن المجلسي: بحار الأنوار ـ ٣/ ٢٦٦.

بنو نوبخت في زمان الغيبة الصغرى

بنـو نوبخـت أسـرة معروفـة في تـاريخ الشـيعة الإماميـة بـرغم طـول خـدمتهم في بـلاط العباسيين، وهم يُنْسَبُون إلى نوبخت الفارسي منجم أبي جعفر المنصور، وقد نبغ مـنهم كـثير من أهل العلم والمعرفة بالنجوم والفلك والأخبار وعلم الكلام والفرق الإسلامية وعلـوم الأوائـل. وممن اشتهر منهم بعلم الكلام أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وابن أخته أبـو محمـد الحسن بن موسى النوبختي[1]، وبذكر المعروف من مؤلفاتهما وآرائهما الكلاميـة نخـتم الكـلام عن أطوار الفكر الكلامي الإمامي وبيـان أهـم تياراتـه وأظهـر موضـوعاته قبـل الفـترة المسـماة عندهم بزمان الغيبة، وقبل ظهور القول بحصر الأئمة المعصـومين في اثـني عشـر إمامـا فقـط. وإني لآمل مع ذلك أن تكشف لنـا هـذه الدراسـة المتأنيـة في جملتهـا أصـول الفكـر الكلامـي الإمامي ومدى تطورها بعد ذلك في إطار علاقة متكلمي الإمامية بمتكلمـي المعتزلـة البغـداديين والبصريين.

---

[1] - أما أبو إسحاق إبراهيم بن نوبخت الذي ينسب إليه كتاب «**الياقوت**» في علم الكلام، الذي شرحه ابن أبي الحديد المعتزلي (تـ٦٥٦هـ) والعلامة الحلي (تـ٧٢٦هـ)، ورأى الشيخ عبد ا نعمة أنـه مـن مؤلفات القرن الثالث الهجري كما في كتابه: فلاسفة الشيعة - ص ١٧٩، ورأى عباس إقبال الآشتياني وتبعه عدد من المستشرقين أمثال: كارل بروكلمان، وهنري كوربان، أنه من مؤلفـات القـرن الرابـع الهجري؛ فقد ذهب الميرزا محمد خان القزويني إلى أن منهج الكتاب يدل على أن عهد مؤلفه قريب من عهد العلامة الحلي، وانتهى محقق الكتاب الأستاذ علي أكبر ضيائي إلى أن الكتاب تم تأليفه بعد كتـاب «**محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين**» لفخر الدين الرازي (تـ٦٠٦هـ)؛ لأنه ألف على نسـقه قـابلا بعض آراء الرازي ورادا على بعضها الآخر، أي أن المؤلف كان يعيش في الفترة الممتدة من النصـف الثاني للقرن الخامس إلى النصف الأول من القرن السابع قبل شارح الكتاب الأول ابن أبي الحديد. وهذا ما يترجح لدي أيضا.

وقد ذهب إلى نحو هذا الرأي بعض المستشرقين أيضا من أمثـال: ولفـرد مـادلونغ (Wilferd Madelung) في كتابه عن عقيدة الإمامية والمعتزلة: (Imamism & Mutazilite Theology). وتابعه مارتن مكدرموت (Martin J. Mcdermott) في كتابه نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيـد - ص ٥٤ من ترجمة علي هاشم.

١. أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي (ت ٣١١هـ).

هو من كبار رجالات الطائفة وأرفعهم مكانة في زمانه؛ حتى إنهم ليروون أنه ممن اختصوا برؤية القائم عند وفاة أبيه الحسن العسكري [١]، كما يروون أنه كان من وجوه الشيعة الذين أشهدهم أبو جعفر محمد ابن عثمان العُمَري السفير الثاني للإمام المهدي قبيل وفاته على تعيين من يخلفه في السفارة[٢]؛ بل يروون ما يدل على ترقب بعض الشيعة في زمانه كونه سفيرا للإمام الثاني عشر في غيبته بعد أبي جعفر العمري، وأنهم سألوه: كيف صار هذا الأمر إلى أبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه؛ ولكن أنا رجل ألقى الخصوم وأناظرهم، ولو علمت بمكانه كما علم أبو القاسم وضغطتني الحجة على مكانه؛ لعلي كنت أدل على مكانه ... [٣].

وقد ترجم له النجاشي في رجاله فقال: «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا، وغيرهم، له جلالة في الدنيا [والدين] يجري مجرى الوزراء، في جلالة الكتاب، صنف كتبا كثيرة. منها: كتاب الاستيفاء في الإمامة. كتاب التنبيه في الإمامة، قرأته على شيخنا أبي عبد الله ـ رحمه الله. كتاب الجُمَل في الإمامة. كتاب الرد على محمد بن الأزهر في الإمامة. كتاب الرد على اليهود. كتاب في الصفات للرد على أبي العتاهية في التوحيد في شعره. كتاب الخصوص والعموم والأسماء والأحكام[٤]. كتاب الإنسان والرد على ابن الراوندي.

---

[١] - راجع الشيخ الطوسي: الغيبة ـ ص ٢٧٢، ٢٧٣.

[٢] - راجع السابق ـ ص ٣٧١.

[٣] - السابق ـ ص ٣٩١. وهم يشيرون في ذلك إلى ما كان من هشام بن الحكم في مناظرته للشامي بين يدي الإمام الصادق، فسأله الشامي عن إمام الزمان، فَقَالَ هشام: هذَا الْقَاعد الذي تُشَدّ إِلَيْه الرحالُ، ويخْبِرنَا بِأَخْبارِ السماء والأَرضِ وِراثَةً عن أَبٍ عن جد.

[٤] - الأصل في موضوع الخصوص والعموم أنه من مباحث أصول الفقه؛ لكن المتكلمين يتعرضون له لارتباطه بمباحث الوعد والوعيد؛ فالشيخ المفيد يقول تحت هذا العنوان في أوائل المقالات ـ ص ٥٩: «إن لأخص الخصوص صورة في اللسان، وليس لأخص العموم ولا لأعمه صيغة في اللغة، وإنما

كتاب الأنوار في تواريخ الأئمة. كتاب الرد على الواقفة. كتاب الرد على الغلاة. كتاب التوحيد. كتاب الإرجاء. كتاب النفي والإثبات. مجالسه مع أبي علي الجبائي بالأهواز. كتاب في استحالة رؤية القديم. كتاب الرد على المجبرة في المخلوق. مجالس ثابت بن قرة. كتاب النقض على عيسى بن أبان في الاجتهاد. نقض مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام. كتاب الاحتجاج لنبوة النبي - صلى الله عليه وآله. كتاب حدوث العالم»[1]. فذكر له اثنين وعشرين كتابا.

وترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ببغداد، ووجههم ومتقدم النوبختيين في زمانه، وصنف كتبا كثيرة»[2]. ثم ذكر أسماء الكتب التي أوردها النجاشي غير أربعة هي: كتاب الجُمَل في الإمامة، وكتاب الرد على محمد بن الأزهر في الإمامة، وكتاب الاحتجاج لنبوة النبي - صلى الله عليه وآله. وكتاب حدوث العالم. لكنه نقل الكتابين الأخيرين عن فهرست النديم مبينا أنه زاد على ما عنده أسماءَ بعض الكتب. كما أضاف الشيخ الطوسي في ثبته كتابا في «**الصدقات**» يبدو أنه في فقه الإمامية، وذكر إضافات إلى بعض العناوين التي ذكرها النجاشي؛ مثل: كتاب الرد على المجبرة في المخلوق **والاستطاعة**، وكتاب مجالسه مع ثابت بن قرة **بن أبي سهل**، وكتاب نقض **على** مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام **مع إثباته الأعراض**.

ولقد ترجم النديم لأبي سهل النوبختي، فذكر له عشرين كتابا: ثمانية منها وردت

يعرف المراد منه مما يقترن إليه من الأمارات» .. وقد مثل لذلك واعظ جرندابي في تعليقه بقول ا - تعالى - : ﴿**ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين**﴾ النساء/ ١٤. فقال: فإذا لم يثبت وجود صيغة للعموم في لغة العرب، احتمل اللفظ العموم والخصوص؛ فيجوز عند ذلك تخصيص الوعيد بالكفار دون فساق أهل القبلة، كما هو مذهب الإمامية والمرجئة، ويخالفهم فيه المعتزلة. انتهى.

[1] - رجال النجاشي ١/ ١٢١ رقم ٦٧.

[2] - فهرست الطوسي - ص ٤٩ رقم ٣٦.

في ثبت النجاشي وإن كان له في بعض العناوين مخالفة يسيرة[1]، وانفرد بزيادة اثني عشر كتابا هي: كتاب الرد على الطاطري في الإمامة. كتاب الرد على عيسى بن أبان في اللباس. كتاب نقض رسالة الشافعي. كتاب الخواطر. كتاب المعرفة. كتاب الرد على أصحاب الصفات. كتاب إبطال القياس. كتاب الحكاية والمحكي[2]. كتاب نقض كتاب عبث الحكمة على الراوندي. كتاب نقض التاج على الراوندي ويعرف بكتاب السبك. كتاب نقض اجتهاد الرأي على ابن الراوندي. كتاب الصفات[3]. وبذلك يكون مجموع الكتب المذكورة لأبي سهل النوبختي خمسة وثلاثين كتابا فيها كتاب «**الصدقات**» الذي انفرد بذكره الشيخ الطوسي.

* وإن لم يكن بين أيدينا شيء من هذه الكتب، فمن الملاحظ أن بعض عناوينها التي يتناول أكثرها موضوعاتٍ مُتنوعةً من دقيق الكلام وجليله، يُنبئ عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو سهل النوبختي، مثل: كتاب في استحالة رؤية القديم، وكتاب الرد على أصحاب الصفات، وكتاب الرد على المجبرة في المخلوق والاستطاعة، وكتاب نقض على مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام مع إثباته الأعراض، وكتاب حدوث العالم، وكتاب الرد على الواقفة.

---

[1] - مثل ذكره لكتاب الاحتجاج لنبوة النبي ـ صلى ا عليه وآله ـ بعنوان: تثبيت الرسالة. وأحد هذه الكتب الثمانية سماه النديم: المجالس. ولعله أحد الكتابين اللذين ذكرهما النجاشي (مجالسه مع أبي علي الجبائي ـ مجالس ثابت بن أبي قرة)، أو هو يضم الكتابين معا.

[2] - الكلام في هذا الموضوع كالكلام في الفصل بين التلاوة والمتلو، ولفظ القارئ والقرآن، وتحت هذا العنوان قال المفيد في أوائل المقالات ـ ص ١٠٠: «إن حكاية القرآن قد يطلق عليها اسم القرآن، وإن كانت في المعنى غير المحكي».

[3] - انظر النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٥. وكتاب «**الرد على أصحاب الصفات**» وكتاب «**الصفات**» يبدو أنهما غير كتابه في الصفات للرد على أبي العتاهية في التوحيد في شعره؛ فقد ذكره الطوسي في ثبته ثم ذكر الكتابين فيما زاده عليه النديم في الفهرست.

وقد نقل الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه «**كمال الدين وتمام النعمة**»[1] صفحات من آخر كتاب «**التنبيه**» لأبي سهل النوبختي، وهو الكتاب الذي ذكر النجاشي أنه قرأه على شيخه أبي عبد الله المفيد. والذي نقله الصدوق عبارة عن أجوبة لأسئلة حقيقية أو فرضية، تتعلق بالنص على إمامة سيدنا علي بن أبي طالب، وبعلم الإمام الذي يكون له من غير تلق عن أحدٍ من الناس، وبغيبة الإمام الثاني عشر لمدة ثلاثين سنة[2]، والفرق بين القول بغيبته وقول الواقفة على الإمام موسى الكاظم.

والسؤال الأول: لو كان ما تدعون من النص حقا لادعاه علي ــ عليه السلام ــ بعد مُضيِّ النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم؟

وجواب أبي سهل: أنه لم يفعل حتى لا يقيم نفسه مقام مدع يحتاج إلى شهود على صحة دعواه، وهم لم يقبلوا قول النبي ـ عليه السلام ـ فكيف يقبلون دعواه لنفسه؟

قال: فإن قالوا: فلم قبلها بعد عثمان؟ قيل لهم: أعطوه بعض ما وجب له فقبله، وكان في ذلك مثل النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ حين قبل المنافقين والمؤلفة قلوبهم.

وفي كلامه بعد ذلك أن وجوب النص على إمام عالم بالكتاب والسنة، مأمون عليهما، ولا ينساهما ولا يغلط فيهما، ولا يجوز مخالفته، واجب الطاعة بنص الأول عليه ـ إنما يعرف بالاستدلال؛ فإذا ثبت وجب التفتيش عن الأخبار الدالة على تعيينه في كل عصر. وإذا تعارضت أخبار الشيعة ـ على كثرتهم وتفرقهم في البلاد واستحالة تواطئهم ـ مع

---

[1] - ذكر ابن بابويه القمي في مقدمته ـ ص ٣ أنه ألفه بعد رؤيا منامية رأى فيها القائم يأمره في الحرم المكي بأن يؤلف كتابا يذكر فيه غيبات الأنبياء ـ عليهم السلام ـ فلما أصبح شرع في تأليف هذا الكتاب. والمقدمة أكثر من مائة صفحة في مسائل الإمامة والغيبة، وفيها مناقشات طويلة للشيعة الزيدية، وبعد ذلك تبدأ الأبواب الحديثية بذكر غيبة إدريس ـ عليه السلام ـ حتى انتهى إلى غيبة موسى ـ عليه السلام ـ وأن الغيبة تقع بعده في الأوصياء. ثم ذكر أخبارا عن بعض حنفاء العرب والرهبان، والكهان والأحبار. وبعد ذلك الأبواب المتعلقة بالقائم وبغيبته وعلامات خروجه.

[2] - في ذلك إشارة إلى أن أبا سهل ألف كتاب «**التنبيه في الإمامة**» في حدود سنة ٢٩٠هـ.

غيرهم، قُدِّمَتْ أخبارُ الشيعة؛ لأنه ليس معهم سيف ولا دولة ولا رهبة ولا رغبة، إذ الأخبار الكاذبة إنما تنقل لرغبة أو رهبة أو حمل عليها بالدول. وهو يذكر صحة نقلهم النص على إمامة علي بعد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ومن بعده الحسن، ثم الحسين ... إلى الإمام الغائب الثاني عشر، الذي شهد له رجال أبيه الثقات بالإمامة، ثم غاب لأن السلطان طلبه طلبا ظاهرا، ووَكَّلَ بمنازله وحرمه سنتين. وقد ذكر بعض الشيعة ممن كان في خدمة الحسن العسكري، وهو أحد ثقاته، أن السبب بينه وبين ابن الحسن متصل، وكان يُخرِجُ من كتبه وأمره ونهيه على يده إلى شيعته، إلى أن توفي وأوصى إلى رجل من الشيعة مستور؛ فقام مقامه في هذا الأمر.

ثم قال: وقد سألونا في هذه الغيبة وقالوا: إذا جاز أن يغيب الإمام ثلاثين سنة وما أشبهها؛ فما تنكرون من رفع عينه عن العالم؟

وجوابه: أنَّ في ارتفاع عينه ارتفاعَ الحجة من الأرض، وسقوطَ الشرائع إذا لم يكن لها من يحفظها. وأما إذا استتر الإمام للخوف على نفسه بأمر الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وكان له سبب معروف متصل به؛ كانت الحجة قائمة إذ كانت عينه موجودة في العالم، وبابه وسببه معروفان، وإنما عدم إفتائه وأمره ونهيه ظاهرا، وليس في ذلك بطلان للحجة.

وقد حاول أن يذكر لذلك نظائر مما حسب أو زعم تلبيسا أنه مقبول عند خصومه من طوائف الشيعة الأخرى أو من أهل السنة؛ فذكر إقامة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في شعب أبي طالب مدة طويلة، وأنه كان يدعو الناس في أول أمره سرا إلى أن أمِنَ وصارت له فئة، وهو في كل ذلك نبي مبعوث مرسل؛ فلم يُبْطِل تَوَقِّيه وتَسَتُّرُه من بعض الناس بدعوته نُبُوَّتَهُ، ولا أدحضَ ذلك حُجَّتَه، ثم دخل ـ عليه السلام ـ الغار فأقام فيه فلا يَعرِفُ أحَدٌ مَوضِعَه، ولم يُبْطِل ذلك نُبُوَّتَهُ، ولو ارتفعت عينُه لبطلت نُبُوَّتُهُ. وكذلك الإمام يجوز أن يحبسه السلطان المدة الطويلة، ويمنع من لقائه حتى لا يفتى ولا يعلم ولا يبين، والحجة قائمة ثابتة واجبة وإن لم يفت ولم يُبَيِّن؛ لأنه موجود العين في العالم، ثابت الذات ...؛ ولهذا يجوز أن يستتر الإمام المدة الطويلة إذا خاف، ولا تبطل حجة

الله ـ عزَّ وجل.

قال: فإن قالوا: كيف يصنع من احتاج إلى أن يسأل عن مسألة؟ قيل له: كما كان يصنع والنبي ـ صلى الله عليه وآله ـ في الغار من جاء إليه ليسلم وليتعلم منه، فإن كان ذلك سائغا في الحكمة كان هذا مثله سائغا.

أما الفارق بين مذهبهم في الغيبة ومذهب المطورة الواقفة على الإمام موسى الكاظم؛ فهو ـ كما يقول أبو سهل ـ أن الإمام موسى بن جعفر مات موتا ظاهرا، ورآه الناس ميتا، ودفن دفنا مكشوفا، ومضى لموته أكثر من مائة سنة وخمسين سنة[1]، لا يدعي أحد أنه يراه أو يكاتبه أو يراسله، ودعواهم أنه حي فيها إكذاب الحواس التي شاهدته ميتا، وقد قام بعده عدة أئمة فأتوا من العلوم بمثل ما أتى به موسى ـ عليه السلام.

أما دعوى غيبة الإمام الثاني عشر؛ فليس فيها إكذاب للحس ولا محال، ولا دعوى تنكرها العقول، ولا تخرج من العادات. وللإمام الغائب إلى وقت أبي سهل النوبختي من يدعي من شيعته الثقات المستورين أنه باب إليه، وسبب يؤدي عنه إلى شيعته أمرَه ونهيَه، ولم تطل المدة في الغيبة طولا يخرج من عادات من غاب[2]؛ فالتصديق بالأخبار يوجب اعتقاد إمامة ابن الحسن ـ عليه السلام ـ وأنه قد غاب كما جاءت الأخبار في الغيبة؛ فإنها جاءت مشهورة متواترة، وكانت الشيعة تتوقعها وتترجاها.

---

[1] - الصواب في هذه المدة أنها «أكثر من مائة سنة وخمس سنوات»؛ لأن الكاظم توفي في سنة ١٨٣هـ، وقد توفي أبو سهل في سنة ٣١١هـ، وقد سلفت الإشارة إلى أنه ألف كتاب «**التنبيه في الإمامة**» في حدود سنة ٢٩٠هـ؛ فيكون ما بين وفاة الكاظم وزمان تأليف الكتاب حوالي (١٠٧) مائة وسبع سنوات.

[2] - ولعله حينما طالت المدة نحو عشرين سنة بعد ذلك قال أبو سهل النوبختي قبيل وفاته بما نقله عنه النديم في الفهرست ـ ص ٢٢٥ وقد كان عارفا بكتب الرجل وآرائه؛ فقال في ترجمته بعد ذكر منزلته وبيان علو شأنه بين المتكلمين: «وله رأي في القائم من آل محمد لم يسبق إليه، وهو أنه كان يقول: أنا أقول: إن الإمام محمد بن الحسن، ولكنه مات في الغيبة، وقام بالأمر في الغيبة ابنه، وكذلك فيما بعد من ولده إلى أن ينفذ الله حكمه في إظهاره».

وقد كان أبو سهل يرى أن ما يروى عن الأئمة من علوم ومعارف وأجوبة متفقة في الحلال والحرام من غير أن يعلمهم أحد من الناس ـ هو من أظهر الأدلة على إمامتهم. ولقد سبق هذا المعني فيما ذكرته من مناظرة هشام بن الحكم للشامي بين يدي الإمام الصادق الذي تذكر الرواية أنه ذكر للشامي فوق ذلك ما كان من أخبار رحلته[1].

٢. أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (ت٣١٠هـ):

ترجم له النجاشي ذاكرا له ثبتا كبيرا من الكتب، فقال: «شيخنا المتكلم المُبَرِّزُ على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها. له عن الأوائل كتب كثيرة منها: كتاب الآراء والديانات، كتاب كبير حسن يحتوي على علوم كثيرة، قرأت هذا الكتاب على شيخنا أبي عبد الله ـ رحمه الله[2].

وله كتاب فرق الشيعة[3]، وكتاب الرد على فرق الشيعة ما خلا الإمامية، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الموضح في حروب أمير المؤمنين ـ عليه السلام، وكتاب التوحيد الكبير، وكتاب التوحيد الصغير، وكتاب الخصوص والعموم، وكتاب الأرزاق والآجال والأسعار، وكتاب كبير في الجزء، ومختصر الكلام في الجزء، وكتاب الرد على

---

[1] - كل ما عرضته من آراء أبي سهل النوبختي منقول عن الشيخ الصدوق؛ فانظر له: كمال الدين ـ ١/ ٨٨، ٩٤.

[2] - وهو ـ وإن لم يصلنا ـ كتاب مشهور بين أهل العلم، ويقال: إنه أول ما ألف في بابه وقد نقل عنه أكثر من تعرضوا لمقالات أهل الهند واليونان فيما بعد، وأطال ابن الجوزي النقل عنه في مواضع كثيرة من كتابه «**تلبيس إبليس**»، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية الذي يصفه أيضا بأنه كتاب كبير، كما في منهاج السنة ـ ٢/ ١٠٤. ولكن هذه النقول لا تعبر عن شيء من مذهب أبي محمد النوبختي الكلامي؛ فهي حكاية لمذاهب الأوائل أو إشارات لذكره بعض مقالات الفرق.

[3] - وهو الكتاب الوحيد الذي وصلنا من كتبه، وقد طبع أولا بتصحيح المستشرق الجرماني هلموت ريتر بمطبعة الحكومة بإسطنبول ١٩٣١م. ثم طبع بتصحيح السيد محمد صادق آل بحر العلوم في النجف الأشرف ١٩٣٦م. وتكرر طبعه بعد ذلك ١٩٥٩.

المنجمين، وكتاب الرد على أبي علي الجبائي في رده على المنجمين؛ فإن أبا علي تجاهل في رده على المنجمين[1]، وكتاب النكت على ابن الراوندي، وكتاب الرد على من أكثر المنازلة، وكتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع، وكتاب الإنسان عين هذه الجملة، وكتاب الرد على الواقفة، وكتاب الرد على أهل المنطق[2]، وكتاب الرد على ثابت بن قرة، والرد على يحيى بن أصفح في الإمامة، وجواباته لأبي جعفر بن قبة ـ رحمه الله، وجوابات أخر لأبي جعفر أيضا، وشرح مجالسه مع أبي عبد الله بن مُمَلَّك ـ رحمه الله، وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق، وكتاب في المرايا وجهة الرؤية فيها. وكتاب في خبر الواحد والعمل به[3]، وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام وكان يقول به، وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري ـ عزَّ وجل، وكتاب الاعتبار والتمييز والانتصار، كتاب النقض على أبي الهذيل في المعرفة، وكتاب الرد على أهل التعجيز وهو نقض كتاب أبي عيسى الوراق، وكتاب الحجج في الإمامة مختصر، وكتاب النقض على جعفر بن حرب في الإمامة، ومجالسه مع أبي القاسم البلخي جَمَعَهُ، وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن، والرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد، والرد على أصحاب التناسخ، والرد

---

[1] - ذكر الشيخ المفيد في أوائل المقالات ـ ص ٨١ (من طبعة واعظ جرندابي) ذكر أن الجبائي وابنه وجماعة غيرهما من أهل الآراء والمذاهب من المقلدة والمتكلمين خالفوا أكثر القدماء والمنجمين الذين قالوا: إن الأرض على هيئة الكرة في وسط الفلك، وهي ساكنة لا تتحرك، وعلة سكونها أنها في المركز .. فلعل النوبختي رد على الجبائي في هذه المسألة.

[2] - ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ـ ٣/ ٣٢٤.

[3] - ذكر المفيد في أوائل المقالات ـ ص ١٠٠ أنه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، وأنه لا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين إلا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه. ثم قال: «وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحكمة وطائفة من المرجئة، وهو خلاف لما عليه متفقهة العامة وأصحاب الرأي». ولم يذكر لبني نوبخت خلافا في المسألة مع اشتراطه في صدر كتابه أن يبين ما خالفوا فيه جمهور الإمامية.

على المجسمة، والرد على الغلاة، مسائله للجبائي في مسائل شتى»[1]. فذكر له ثلاثة وأربعين كتابا.

وقد ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «متكلم فيلسوف وكان يجتمع إليه جماعة من نقلة كتب الفلسفة مثل أبي عثمان الدمشقي وإسحاق وثابت وغيرهم، **وكان إماميا حسن الاعتقاد**، نسخ بخطه شيئا كثيرا وله مصنفات كثيرة في الكلام، وفي نقض الفلسفة وغيرهما منها: كتاب الآراء والديانات لم يتمه، وكتاب الرد على أصحاب التناسخ والغلاة، كتاب التوحيد وحدوث العالم[2]، وكتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لمعمر ابن عباد ونصرة مذهبه، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الإنسان»[3]. والظاهر أن الشيخ الطوسي قد نقل هذه الترجمة عن فهرست النديم؛ غير أن النديم قال حينما ترجم لأبي محمد النوبختي بين متكلمي الشيعة: «وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه، ولكنه إلى حيز الشيعة ما هو؛ لأن آل نوبخت معروفون بولاية علي وولده ـ عليهم السلام ـ في الظاهر فلذلك ذكرناه في هذا الموضع»[4]. وقد ذكر الطوسي الكتب كما رتبها النديم فيما عدا الأخير منها وهو كما قال النديم «كتاب في الإمامة ولم يتمه». فقد أهمل الطوسي ذكره وأضاف بدلا عنه كتاب «**الجامع في الإمامة**»، وكتاب «**الإنسان**» اللذين ذكرهما النجاشي.

---

[1] - رجال النجاشي ـ ١/ ١٧٩ رقم ١٤٦.

[2] - ذكر عنوان هذا الكتاب على النحو التالي: «**التوحيد وحدث العلل**» في المطبوع من فهرست النديم ـ ص ٢٢٥، ٢٢٦. وإني لأحسبه أحد الكتابين اللذين ذكرهما النجاشي بعنوان: التوحيد الكبير، والتوحيد الصغير.

[3] - فهرست الطوسي ـ ص ٩٦ رقم ١٦١.

[4] - النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٥.

وإذا جرَّدنا ثبت الطوسي مما سبق ذكره عند النجاشي؛ فسيصفو له ثلاثة كتب هي: كتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لمعمر بن عباد ونصرة مذهبه. ويكون بذلك مجموع ما ذكره النجاشي والطوسي (٤٦) ستة وأربعين كتابا. أضاف إليها صاحب أعيان الشيعة أربعة كتب هي: الرصد على بطليموس[1]. ونقض كتاب العثمانية، ونقض إمامة المروانية، ونقض مسائل العثمانية. وهذه الكتب الثلاثة المنقوضة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[2].

* وقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يصلنا من كتب الرجل غير كتاب «**فرق الشيعة**»؛ لكن في عناوين الكتب الكلامية مما ذكرت آنفا ما يُنْبِئُ ـ أيضا ـ عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو محمد النوبختي، وذلك مثل: كتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع. وكتاب الإنسان عين هذه الجملة. وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام .. قال: النجاشي: وكان يقول به[3]. وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري ـ عزَّ وجَلَّ. وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن. وكتاب الاحتجاج لمعمر بن عباد ونصرة مذهبه، ولعله أن يكون في قوله بالمعاني. وكتاب الرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد. والرد على أصحاب التناسخ. وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في

---

[1] - راجع السيد محسن الأمين العاملي: أعيان الشيعة ـ ٢٣/ ٢١، ٣٤٢، ٣٧٢. وهو يعزو إثبات هذا الكتاب إلى ابن طاووس الذي ذكر في كتابه «**فرج الهموم**» أنه وصل إليه، وأنه في هيئة الفلك والأرض.

[2] - راجع السيد محسن الأمين العاملي: أعيان الشيعة ـ ٢٣/ ٣٣٨. وقد بين أن هذه الكتب ذكرها المسعودي في «**مروج الذهب**» من كتب الجاحظ ثم قال: وقد نقضها عليه جماعة من متكلمي الشيعة، كأبي عيسى الوراق، والحسن بن موسى النوبختي.

[3] - ذكر صاحب أعيان الشيعة في ثبته أنه هشام بن الحكم، ولقد مر بنا قول هشام في الاستطاعة، ومخالفته فيها لزرارة بن أعين وصاحب الطاق.

الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق.

وفيما يتعلق ببني نوبخت على وجه العموم ذكر الشيخ المفيد عددا من الآراء الكلامية التي خالفوا فيها أكثر متكلمي الإمامية، وكانوا في أكثرها أقرب إلى رأي المعتزلة[١]، وهذه الآراء ـ بترتيب ذكر المفيد لها في أوائل المقالات ـ هي:

١ ـ القول بأن النبوة والإمامة استحقاق وهم في ذلك على خلاف جمهور الإمامية وجمهور المعتزلة وجميع أصحاب الحديث[٢].

٢ ـ القول بوجوب النص على أعيان ولاة الأئمة كوجوبه في حق الأئمة سواء بسواء[٣].

٣ ـ القول بمعرفة الأئمة بسائر اللغات والصنائع عقلا وقياسا موافقين في ذلك لسائر الغلاة[٤].

٤ ـ القول بعدم ظهور المعجزات على الأئمة وعلى المنصوبين من الخاصة والسفراء والأبواب موافقين في ذلك جمهور المعتزلة ومخالفين لجمهور الإمامية وأصحاب الحديث الذين يجيزون ذلك لكل صالح من أهل التقى والإيمان[٥].

٥ ـ القول بنفي سماع الأئمة لكلام الملائكة[٦].

٦ ـ ذكر المفيد أن مذهبه في الرسل والأنبياء والأئمة أنهم من البشر المحدثين المصنوعين، وأنه تجري عليهم في حياتهم الآلام واللذات ...، وأما بعد الوفاة فهم ينقلون

---

[١] - يرى مكدرموت أن الشيخ المفيد في كلامه عن آراء بني نوبخت كان يعتمد على أبي سهل وابن أخته أبي محمد .. راجع بحثه: نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد ـ ص ٥٢.

[٢] - انظر الشيخ المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٦٤.

[٣] - انظر السابق ـ ص ٦٥، ٦٦.

[٤] - انظر السابق ـ ص ٦٧.

[٥] - انظر السابق ـ ص ٦٨، ٦٩.

[٦] - انظر السابق ـ ص ٧٠.

من تحت التراب فيسكنون بأجسامهم وأرواحهم جنة الله ـ تعالى ـ فيكونـون فيهـا أحيـاء متنعمين إلى يوم الحساب، وأنه لا يخفى عليهم بعـد وفـاتهم شـيء مـن أحـوال شـيعتهم بإعلام الله ـ تعالى ـ لهم، وأنهم يسمعون كلام المناجي ...، ثم قال: «وهذا مذهب فقهـاء الإمامية كافة وحملة الآثار منهم، ولست أعرف لمتكلميهم من قبل مقالا، وبلغني من بـني نوبخت ـ رحمهم الله ـ خلاف فيه»[1].

٧ ـ في الكلام عن النقص والزيادة في القرآن ذكر المفيـد أن في الأخبـار مـا يـدل عليـه، وهو غير محال الوقوع في قضية العقل لكن الأشـبه عنـده بالصـواب أن الـنقص إنمـا كـان بحذف تأويل أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام ـ لكلام الله على تنزيله، وأما الزيادة فـإن كانت بالسورة فمقطوع بفسادها، وإن كانت بالكلمة أو الحرف مما لا يبلـغ حـد الإعجـاز فجائزة عقلا؛ على أنه هو نَفسَهُ يميل إلى عدم هذه الزيـادة وسـلامة القـرآن منهـا بدلالـة حديث عن الإمام الصادق ـ عليه السـلام ـ عنـده. ثـم قـال: «وهـذا المـذهب بخـلاف مـا سمعناه عن بني نوبخت ـ رحمهم الله»[2].

٨ ـ القول بأن كثيرا من المطيعين يثابون على طاعتهم في الدنيا ولـيس لهـم في الآخـرة نصيب[3].

٩ ـ القول بالتحابط بين المعاصي والطاعات والثواب والعقاب، مـوافقين في ذلـك أهـل الاعتزال. وهذا الرأي يعني إقامة الموازنة بين المعاصي والطاعات؛ فتحبط المعصية مقدارها من الطاعات السابقة، وكذا الطاعة[4].

١٠ ـ القول بأن بعض الكفار عارفون بالله مطيعون له في بعض الأمـور، وأنهـم يثـابون

---

[1] - انظر الشيخ المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٧٢، ٧٣.

[2] - انظر السابق ـ ص ٨١، ٨٢.

[3] - انظر السابق ـ ص ٨٢.

[4] - انظر السابق نفسه.

على ذلك في الدنيا. وهم يوافقون في بعض هذا القول المعتزلة وفي بعضه الآخر المرجئة[1].

١١ ـ موافقة المعتزلة في نفي القول بالموافاة التي قال بها جمهور الإمامية، وهي تعني أن الذي يؤمن إيمانا حقيقيا لا يموت إلا على الإيمان، وأن الذي يموت على الكفر لم يؤمن قط فيما سبق[2].

١٢ ـ القول بمذهب المعتزلة في الوعيد[3]، ولعل هذا مذهب بعض بني نوبخت لأن أبا محمد له كتاب بعنوان «**الرد على المعتزلة في الوعيد**».

١٣ ـ وفي مسائل دقيق الكلام ذكر المفيد أن الجواهر مما يصح عليه البقاء وأنها توجد أوقاتا كثيرة ولا تفنى إلا بارتفاع البقاء عنها، ثم قال: «ويخالف فيما ذكرناه من سبب فنائها الجبائي وابنه وبنو نوبخت»[4].

١٤ ـ وقال المفيد في المكان: إنه ما أحاط بالشيء من جميع جهاته، ولا يصح تحرك الجواهر إلا في مكان، ثم قال: «ويخالف فيه الجبائي وابنه وبنو نوبخت والمنتمون إلى الكلام من أهل الجبر والتشبيه»[5].

ومن الملاحظ هنا تكرار ذكر موافقة بني نوبخت للجبائي، وقد ذكر النجاشي في آخر ثبت كتب أبي محمد الحسن بن موسى كتابا بعنوان: «**مسائله للجبائي في مسائل شتى**». وأنا برغم هذا، وبرغم التوافق الظاهر في كثير من المسائل الكلامية بين بني نوبخت والمعتزلة لا أميل أبدا إلى القول بأن الشيعة الإمامية صدروا في هذه الآراء عن مجرد النقل عن المعتزلة المحتكرين للجهود العقلية الخالصة في تاريخ الكلام الإسلامي ..

---

[1] - انظر الشيخ المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٨٣.

[2] - انظر السابق نفسه.

[3] - انظر السابق ـ ص ٨٤.

[4] - انظر السابق ـ ص ٩٧.

[5] - انظر السابق ـ ص ١٠٠.

ولقد سبق أن أشرت إلى أن هذا التقارب له جذور تمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في بعض المسائل، وقد اتسع وتشعب في كثير من المسائل الكلامية بشكل واضح قد يمس المسائل الفرعية لأصل الإمامة نفسها عند بني نوبخت، الذين شاركوا المعتزلةَ أو شاركهم المعتزلةُ البيئةَ الثقافيَّةَ المطلعة على علوم الأوائل، والمشتغلة بنقلها إلى العربية. ولم لا نقول: إن المقدمات المتشابهة تؤدي إلى نتائج متشابهة؟ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نراعي أثر الاحتكاك الفكري في الحوارات والمناظرات الدائرة بين الطرفين، وإنني لأرى وجها لمن يزعم أن المعتزلة البغداديين على وجه الخصوص وبعض البصريين قد تأثروا بالشيعة على نحو ما في تقديم علي بن أبي طالب وتفضيله[1]. وأحسب أن السياسة العباسية حين والت المعتزلة في زمان المأمون والمعتصم والواثق كان لها أثرها في استتار الشيعة تحت مظلتهم، وحين قلبت لهم ظهر المجن في عصر المتوكل هاجر المعتزلة إلى ربوع الشيعة[2]. وحينما آل سلطان بغداد إلى البويهيين ذوي الميول الشيعية تطورت هذه العلاقة إلى الدرس المنتظم؛ فكان مثل الشريف الرضي يدرس في مجلس القاضي عبد الجبار ويقرأ عليه أبواب الكلام[3].

---

[1] - ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي أن البغداديين من المعتزلة قاطبة يقولون بتفضيل علي على أبي بكر، وهو نفسه يذهب مذهب شيوخه البغداديين، وقد صرح بذلك في كلامه نصا؛ على حين أن البصريين اختلفوا فمنهم من فضل أبا بكر، ومنهم من توقف وهو رأي أكثر شيوخهم، ومنهم من انتهى إلى القطع بتفضيل علي؛ مثل أبي علي الجبائي الذي صرح بذلك على فراش الموت، وأبي عبد ا الحسين بن عبد ا البصري شيخ القاضي، والقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني نفسه .. راجع ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ـ ١/ ٧: ٩. وراجع أيضا ترجمة أبي الهذيل العلاف (تـ٢٣٥هـ ـ)، مما نقله ابن المرتضى اليماني من طبقات القاضي عبد الجبار: طبقات المعتزلة ـ ص ٤٨، وترجمة أبي علي الجبائي (تـ٣٠٣هـ) ـ ص ٨٤، وترجمة أبي عبد ا الحسين بن علي البصري (تـ٣٦٧هـ) ـ ص ١٠٧.

[2] - راجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية ـ ص ١٠٧، ١٠٨.

[3] - راجع الشريف الرضي: المجازات النبوية ـ ص ٤٤، ٤٥.

ومع ذلك التقارب الذي بلغ مدى كبيرا في دقيق الكلام وجليله من أبواب التوحيد والعدل، ظَلَّ كُلٌّ من المذهبين محتفظا بخصوصيته وأصوله المميزة له عن الآخر وعن غيره من طوائف المسلمين، وأنا أؤكد أن الوفاق الظاهر بعد ذلك بعد ذلك بين متكلمي الاثنا عشرية والمعتزلة، أو تأثر متكلمي الاثنا عشرية بالمعتزلة، أو متابعة متكلمي الاثنا عشرية للمعتزلة في أكثر مسائل أصلي التوحيد والعدل ـ قل قارئي من ذلك ما تشاء ـ كل أولئك لم يضف إلى الكلام الاثنا عشري أفكارا لم يكن مهيئا لقبولها وتبنيها، ولا آراء لم يكن قادرا على إنشائها وابتكارها، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول بأن هذه الموافقة أو ذلك التأثر أو تلك المتابعة من باب النقل الأعمى أو التقليد المطلق؛ فلقد كان المتكلم الاثنا عشري واعيا بذاتيته الإمامية فيما يقبل وفيما يدع من دقيق الكلام وجليله؛ فيقبل ما يوافق أسسَه الفكرية ويَدعَمُ قولَه في الإمامة، ويَرُدُّ ما يُخالِفُ هذه الأسُسَ أو يُضعِفُ استدلاله على ثبوت قوله في الإمامة.

شيوخ متكلمي الشيعة الاثنا عشرية
في القرن الخامس الهجري

١ ـ الشيخ المفيد، ابن المعلم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (ت ـ ٤١٣هـ)[١]:

ولد المفيد عام ثمانية وثلاثين وثلاثمائة على ما ذكره الشيخ الطوسي[٢]، أو عام ستة وثلاثين على ما حكاه النجاشي الذي بلغ بنسب الشيخ المفيد إلى يعرب بن قحطان، ثم

---

[١] - في المجلد الخامس من موسوعة أصحاب الفقهاء التي أصدرتها مؤسسة الإمام الصادق بمدينة قم ـ ص ٣٣٤، ذكرت مصادر الترجمة للشيخ المفيد، وقد نقلتها وأضفت إليها أسماء المؤلفين على النحو التالي: فهرست محمد بن إسحاق النديم ـ ٢٦٦، ٢٩٣. رجال النجاشي ـ ٢/ ٣٢٧. فهرست الطوسي ـ ١٨٦ برقم ٧١٠. رجال الطوسي ـ ٥١٤ برقم ١٢٤. تاريخ بغداد للخطيب أبي بكر البغدادي ـ ٣/ ٢٣١. معالم العلماء لابن شهرآشوب ـ ١١٢ برقم ٧٦٥. الاحتجاج للطبرسي ـ ٢/ ٥٩٦. المنتظم لابن الجوزي ـ ١٥/ ١٥٧ برقم ٣١١٤. الكامل في التاريخ لابن الأثير ـ ٩/ ٣٢٩. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ـ ١/ ٤١. رجال ابن داود ـ ٣٣٣ برقم ١٤٦٤. رجال العلامة الحلي ـ ١٤٧ برقم ٤٥. إيضاح الاشتباه للحلي ـ ٢٩٤. تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي ـ (سنة ٤١٣) ٣٣٢ برقم ١١١. ميزان الاعتدال للذهبي ـ ٤/ ٢٦. سير أعلام النبلاء للذهبي ـ ١٧/ ٣٤٤. الوافي بالوفيات للصفدي ـ ١/ ١١٦ برقم ١٧. البداية والنهاية لابن كثير ـ ١٢/ ١٧. لسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٦٨ برقم ١١٩٦. النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ـ ٤/ ٢٥٨. أمل الآمل للحر العاملي ـ ٢/ ٣٠٤. روضات الجنات للميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري ـ ٦/ ١٥٣ برقم ٥٧٦. هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ـ ٢/ ٦١، ٦٢. إيضاح المكنون لإسماعيل باشا ـ ١/ ٣٧، ٧٠. بهجة الآمال للعلامة العلياري ـ ٦/ ٥٨٦. تنقيح المقال للمامقاني ـ ٣/ ١٨٠ برقم ١٣٣٧. تأسيس الشيعة لحسن الصدر ـ ٣١٢ ، ٣٣٦. أعيان الشيعة لمحسن الأمين ٩/ ٤٢٠. الأعلام لخير الدين الزركلي ـ ٧/ ٢١. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ـ ١١/ ٣٠٦.

[٢] - راجع الشيخ الطوسي: الفهرست ـ ص ٢٣٨.

بلغ به العلامة الحلي إلى نبي الله نوح ـ عليه السلام[1].

والإجماع منعقد على علو مكانة الشيخ المفيد في تاريخ طائفته، وعلى عظم أثره فيمن جاء منها بعده، بين موافقي الشيخ المفيد في المذهب، ومخالفيه من أهل السنة سواء كان ذلك المخالف ممن يعلن رأيه في الحكم على المفيد ومذهبه، أو ممن يتطامن في بيان حاله مكتفيا بذكر وصفه ومنزلته عند رجالات طائفته ..

فمن تلاميذه قال الشيخ الطوسي: «انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وكان مقدما في العلم وصناعة الكلام، وكان فقيها متقدما فيه، حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب. وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار، وفهرست كتبه معروف. ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي لليلتين خلتا من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان يوم وفاته يوما لم ير أعظم منه، من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والموافق»[2].

وقال النجاشي: «شيخنا وأستاذنا ـ رضي الله عنه. فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم ...، مات ـ رحمه الله ـ ليلة الجمعة لثلاث ليال خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربع مائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وصلى عليه الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن

---

[1] - راجع رجال النجاشي ـ ص ٣٩٩، ٤٠٢. والعلامة الحلي: إيضاح الاشتباه ـ ص ٢٩٤، ٢٩٥.

وقد ذكر النجاشي والحلي «**سعيد بن جبير بن وهيب بن هلال**» فيمن ذكرهم من آباء المفيد؛ فحسب كثير من الشيعة أنه التابعي الجليل الذي قتله الحجاج بن يوسف الثقفي. وذكر بعضهم أنه غيره، لأن التابعي الجليل كان من الموالي من غير العرب، وهذا هو الصحيح؛ فهو من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد، واسمه «**سعيد بن جبير بن هشام**» .. راجع الإمام أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت ـ ٤٢٨هـ): رجال مسلم ـ ١/ ٢٣٨. والحافظ أبا الحجاج المزي (ت ـ ٧٤٢هـ): تهذيب الكمال ـ ٣٥٨/١٠. والحافظ الذهبي (ت ـ ٧٤٨هـ): سير أعلام النبلاء ـ ٤/ ٣٢١. والحافظ ابن حجر (ت ـ ٨٥٢هـ): تهذيب التهذيب ـ ٤/ ١١.

[2] - الشيخ الطوسي: الفهرست ـ ص ٢٣٨، ٢٣٩.

الحسين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره **سنين**، ونقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيد أبي جعفر ـ عليه السلام»[1].

ثم قال العلامة الحلي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (ت ـ٧٢٦هـ): «من أجلِّ مشايخ الشيعة، ورئيسهم وأستاذهم، وكل من تأخر عنه استفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية. أوثق أهل زمانه وأعلمهم، انتهت رياسة الإمامية في وقته إليه. وكان حسن الخاطر، دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له قريب من مائتي مصنف كبار وصغار. ومات ـ قدس الله روحه ـ ليلة الجمعة لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثلاثمائة، وقيل سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وصَلَّى عليه الشريفُ المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره **سنتين**، ثم نقل الى مقابر قريش بالقرب من السيد الإمام أبي جعفر الجواد ـ عليه السلام ـ عند الرِّجْلَيْنِ، إلى جانب قبر شيخه الصدوق أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه»[2].

ومن المعاصرين قال فيه العلامة هبة الدين الشهرستاني الملقب بنابغة العراق: «كان في الشيعة عرقَها النابض، وبطلَها الناهض، ودماغَها المفكر، ورئيسَها المدبر، معروفًا بالصلاح؛ بل غرة رجال الإصلاح، والخطيب المصقع، والمتكلم المفوه، والمنافح اللسن، والفصل المشترك بين الإمام والرعية، ليس في ختام المائة الرابعة فحسب؛ بل حتى اليوم ...

توجهت إليه جماعة الإمامية، وانقادوا لرئاسته الدينية يوم كانت بغداد تموج بالفتن، وقد أكلت قواهم الإحن، والشيعة يومئذ شيع وأحزاب تمزقت شر ممزق، وتفرقت إلى ميمية وعينية وغلاة ومخمسة وزيدية وإسماعيلية؛ فجمع المفيد بحسن سياسته آراءهم إلى

---

[1] - رجال النجاشي ـ ص ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣.

[2] - العلامة الحلي: خلاصة الأقوال ـ ص ٢٤٨، ٢٤٩.

الوسط الذي يرجع إليه الغالي، ويلحق به التالي، فاستعمل الرأي السديد، وقبض على أمر الجماعة بيد من حديد، فلمَّ شملهم بعد البداد، وقرب قوما من قوم بعد طول ابتعاد، وألغى الفوارق التافهة توطيدا للألفة، كما أخمد ثوائر الفتن، **ومَحَى** مآثِرَ المُبتدعين، وقضى على أقطاب الضلالة، وأخرس شقاشقهم، فاتخذ لتخفيف وطأة انتشار الضلال طريقة اختصار بعض الكتب، وتلخيص بعضها، ورد جملة منها بالحجج الدامغة، واختصار بعض المسانيد المؤثرة»[1].

* ومن علماء القوم القدامى والمعاصرين من يذهبون إلى أن لقب الشيخ المفيد إنما لقبه به الإمام الغائب صاحب الزمان، ويعدون ذلك أعلى فضائل الشيخ وأكرم خصائصه؛ اعتمادا على ما ذكره أبو منصور أحمد بن على بن أبي طالب الطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجري، وربما عاش في أوائل السابع[2]) من حكاية الرسائل الثلاث التي زعم خروجها من عند الإمام القائم الغائب إلى الشيخ المفيد يخاطبه فيها. كانت الأولى منها قرب نهاية شهر صفر ٤١٠هـ، وذكر مُوَصِّلُها أنه يحملها من ناحية متصلة بالحجاز. وقد كتب القائم إلى المفيد فيها قائلا: «للأخ السديد، والولي الرشيد، **الشيخ المفيد**، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان ـ أدام الله إعزازه. من مستودع العهد المأخوذ على العباد: بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد؛ سلام عليك أيها الولي المخلص في الدين، المخصوص

---

[1] - هبة الدين الشهرستاني: تقديمه لتصحيح الاعتقاد ـ ص ٢١ من المجلد الخامس من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

[2] - ذكره آغا بزرگ الطهراني في الذريعة ـ ١/ ٢٨١ فقال: «الاحتجاج على أهل اللجاج للشيخ الجليل أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، أستاذ رشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب السروي الذي توفي سنة ٥٨٨ عن مائة سنة إلا عشرة أشهر؛ فهو من أهل المائة الخامسة الذين أدركوا أوائل السادسة أيضا». ثم ذكر كتابه «**الكافي في الفقه**»، وذكر أنه أستاذُ ابن شهرآشوب، قال: «فشيخه من أهل المائة الخامسة لا محالة» .. الذريعة ـ ١٧/ ٢٤٧. وعلى حين قرر خير الدين الزركلي في الأعلام ـ ١/ ١٧٣ وفاته نحو عام ٥٦٠هـ، ذهب إسماعيل باشا في هدية العارفين ـ ١/ ٩١ إلى أنه توفي عام ٦٢٢هـ.

فينا باليقين؛ فإنا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، ونسأله الصلاة على سيدنا ومولانا ونبينا محمد وآله الطاهرين، ونُعلِمُكَ ـ أدام الله توفيقك لنصرة الحق، وأجزل مثوبتك على نطقك عنا بالصدق ـ أنه قد أُذِنَ لنا في تشريفك بالمكاتبة، وتكليفك ما تؤديه عنا إلى موالينا قِبَلَكَ ـ أعزهم الله بطاعته، وكفاهم المهم برعايته لهم وحراسته ـ؛ فقف أيدك الله بعونه على أعدائه المارقين من دينه على ما أذكره، واعمل في تأديته إلى من تسكن إليه بما نرسمه ـ إن شاء الله ...

نسخة التوقيع باليد العليا على صاحبها السلام ـ: هذا كتابنا إليك أيها الأخ الولي، والمخلص في ودنا الصفي، والناصر لنا الوفي ـ حرسك الله بعينه التي لا تنام ـ؛ فاحتفظ به ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه بما له ضَمَنَّاه أحدا، وأد ما فيه إلى من تسكن إليه، وأوص جماعتهم بالعمل عليه ـ إن شاء الله. وصلى الله على محمد وآله الطاهرين» [1].

والرسالة الثانية خرجت يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة ٤١٢هـ، ومما جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم. سلام الله عليك أيها الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق؛ فإنا نحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، إلهنا وإله آبائنا الأولين، ونسأله الصلاة على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطاهرين. وبعد؛ فقد كنا نظرنا مناجاتك ـ عصمك الله ـ بالسبب الذي وهبه الله لك من أوليائه، وحرسك به من كيد أعدائه ...» [2].

والرسالة الثالثة خرجت في غرة شوال [٤١٣هـ]؛ لكنها مفقودة لم يذكر الطبرسي سوى افتتاحيتها.

وأهل التحقيق من علماء الطائفة الاثنا عشرية لا يعرفون هذه الرسائل في مصدر سابق

---

[1] - أبو منصور الطبرسي: الاحتجاج ـ ٢/ ٣١٨: ٣٢٤. وبين هاتين الصفحتين صفحات خالصة لتعليقات مطولة في حاشية التحقيق.

[2] - السابق ـ ص ٣٢٤.

لكتاب الطبرسي يُتَمِّمون منه ما نقص، كما لا يعرفون عمن نقل هذه الرسائل. ومع ذلك نجد الشيخ حسين النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) يزعم إجماع الإمامية على قبولها والحكم بثبوتها؛ فيقول في صدر ترجمته للمفيد: «شيخ المشايخ العظام، وحجة الحجج الهداة الكرام، محيي الشريعة ...، صاحب التوقيعات المعروفة المهدوية، المنقول عليها إجماع الإمامية، والمخصوص بما فيها من المزايا والفضائل السنية، وغيرها من الكرامات الجلية، والمقامات العلية»[1].

والنقاد العقلاء منهم الذين يتحررون أحيانا من سلطان قَبُول حكايات الأوائل غَيرِ المُسنَدَةِ، وَيُرَجِّعُون النظرَ في المُسنَدِ منها ـ لا يقبلون الجزم بثبوت هذه الرسائل ..

قال الشيخ أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ): «هذه التوقيعات لا يُمكننا الجزمُ بصدورها من الناحية المقدسة، فإن الشيخ المفيد ـ قدس سره ـ قد تَوَلَّدَ بعد الغيبة الكبرى بسبع أو تسع سنين، وموصل التوقيع إلى الشيخ المفيد ـ قدس سره ـ مجهول. وهب أن الشيخ المفيد جزم بقرائن، أن التوقيع صدر من الناحية المقدسة[2]؛ ولكن كيف يمكننا الجزم بصدوره من تلك الناحية، على أن رواية «**الاحتجاج**» لهذين التوقيعين مرسلة، والواسطة بين الطبرسي والشيخ المفيد مجهول.

الأمر الثاني: أنك قد عرفت أن الشيخ المفيد إنما لقبه بهذا اللقب علي بن عيسى الرماني، والقاضي عبد الجبار، ولكن ابن شهرآشوب قال في معالم العلماء: ولقبه بالشيخ المفيد، صاحب الزمان ـ صلوات الله عليه ـ وقد ذكرت سبب ذلك في مناقب آل أبي

---

[1] - النوري: خاتمة المستدرك ـ ٣/ ٢٢٢.

[2] - أحسب أن الخوئي يعرض هنا بكلام السيد بحر العلوم في فوائده الرجالية ـ ٣/ ٣٢٠، ٣٢١ حيث أورد الإشكال بخروج الرسائل في زمان الغيبة، وجهالة مبلغها، وادعائه المشاهدة المنفية بعد الغيبة الكبرى، ثم دفعه بجواز حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على الملاحم، والإخبار بالغيب الذي لا يعلمه إلا ا وأولياؤه بإظهاره ـ تعالى ـ لهم، وأن المشاهدة المنفية هي مشاهدة الإمام مع العلم بأنه الحجة، ولم يعلم من المبلغ ادعاؤه لذلك.

طالب. (انتهى).

وما ذكره ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ لا نعرف له أساسا، ولم نجد له ذكرا في المناقب، ولعله ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ نظر في ذلك إلى ما ورد في التوقيع المتقدم من توصيف الشيخ بالمفيد؛ ولكنك قد عرفت أن التوقيع لم يثبت، وعلى تقدير ثبوته فقد صدر التوقيع في أواخر حياة الشيخ المفيد ـ قُدِّسَ سِرُّه ـ وإنما لقب الشيخ بالمفيد في عنفوان شبابه»[1].

وأنا أعجب ممن قبل ثبوت هذه الرسائل من القوم، كيف لم يسأل نفسه عن سبب سكوت تلاميذ المفيد ومن جاء بعدهم عنها، إلى أن جاء الطبرسي فأعلن ما لم يكن ليخفى خبَرُه بعد مُضِيِّ أكثر من قرن على وفاة المفيد، ورواه مرسلا بزعم أن كل ما أورده في هذا الكتاب بلا إسناد مجمعٌ عليه، أو موافق لما دلت عليه العقول، أو هو مشهور في السير وكتب الموافقين والمخالفين[2].

وليس هناك ما يَدُلُّ على وجودِ خبر هذه الرسائل قبل الطبرسي؛ بَلْهَ أن يوجد ما يَدُلُّ على إجماع أو شهرة. وأما موافقة ما تَدُلُّ عليه العقول؛ فليس في عقولنا ما يَدُلُّ على وجود الإمام الغائب أصلا؛ بَلْهَ أن يدُلَّ على صدور رسائل من جهته!!

ولا أحسب أن بيان مكانة الشيخ المفيد في تاريخ طائفته، ولا أن تقدير أثره في تطوير الفكر الكلامي الاثنا عشري، مما يتوقف على ثبوت هذه الرسائل في حقه.

* وإن رؤية أهل السنة للشيخ المفيد في صورتيها اللتين أشرت إليهما من قبل، لا يخفى فيها الاعتراف بعلو مكانة الرجل بين رجال طائفته، وعظم خطره على خصومه بما له من نصيب وافر في فنون الجدل والمناظرة، وبما يتميز به من سعة الاطلاع والحرص على التعليم ونشر المذهب ..

قال معاصره محمدُ بنُ إسحاقَ النديم (تـ٣٨٠هـ): «في عصرنا انتهت رياسة متكلمي

---

[1] - أبو القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١٨/ ٢٢٠.

[2] - راجع أبا منصور الطبرسي: الاحتجاج ـ ص ٤.

الشيعة إليه. مقدَّمٌ في صناعة الكلام **على مذاهب أصحابه**، دقيق الفطنة، ماضي الخاطر. شاهدته فوجدته بارعا». وفي موضع آخر قال: «في زماننا إليه انتهت رياسة أصحابه من الشيعة الإمامية في الفقه والكلام والآثار. ومولده سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة»[1].

---

[1] - النديم: الفهرست - ص/ ٢٢٦، ٢٤٧. وابن إسحاق النديم متهم بالتشيع؛ لقوله عند ذكر علي أو أحد ذريته: عليه السلام. ولمثل هذا اتهم فخر الدين الرازي أيضا بالتشيع، كما ذكره محمد صالح الزركان: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية - ص ٢٧، ٢٨.

وهذا الاتهام عندي بعيد؛ فليس بالشيعي كل من ذكر آل البيت فقال: عليهم السلام. وهذا الفعل جرى عليه عدد من أكابر علماء أهل السنة، ودليله أشبه بالمتواتر .. قال ابن شيخ شيوخنا السيد عبد الله بن الصديق الغماري في كلام له عن خصوصيات سيدنا علي - عليه السلام -: «وخصوصية أخرى لعلي - رضي الله عنه - وهي أنه يقال له: عليه السلام. لأن هذه الكلمة تقال لأهل البيت ولا تقال لغيرهم، وإن كان أفضل منهم كأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما. ولعلي - عليه السلام - خصوصية ثالثة، وهي أنه إذا صلى شخص على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وصلى على آله معه؛ دخل علي دخولا أوليا. وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين قلد فيه بعضهم بعضا، ولم يتفطن له إلا الشيعة. ذلك أن الناس حين يصلون على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يذكرون معه أصحابه، مع أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حين سأله الصحابة فقالوا: كيف نصلي عليك؟ أجابهم بقوله: «**قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد**». وفي رواية: «**اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته**». ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه، مع كثرة الطرق وبلوغها حد التواتر؛ فذكر الصحابة في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - زيادةٌ على ما علمه الشارع، واستدراك عليه، وهو لا يجوز. وأيضا فإن الصلاة حق للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ولآله، لا دخل للصحابة فيها؛ لكن يترَضى عنهم. وروى مالك حديث أبي حميد الساعدي أنهم قالوا: يا رسول الله كيف نصلي عليك؟ فقال: «**قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل ابراهيم**».

قال ابن عبد البر في التمهيد: استدل قوم بهذا الحديث على أن آل محمد هم أزواجه وذريته خاصة لقوله في حديث مالك عن نعيم المجمر وفي غير حديث مالك «**اللهم صل على محمد وعلى آل محمد**». وفي هذا الحديث «**اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته**». قالوا: فجائز أن يقول الرجل لكل من كان من أزواج محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - ومن ذريته: صلى الله عليك، إذا واجهه، وصلى الله عليه، إذا غاب عنه، ولا يجوز ذلك في غيرهم» .. عبد الله الغماري: القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع - ص ٩، ١٠. ولقد راجعت ما نقله عن تمهيد ابن عبد البر يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ فوجدته كما نقله في الجزء السابع عشر - ص ٣٠٢، ٣٠٣. تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي بالاشتراك. ط وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب ١٣٨٧هـ.

ومعاصره أبو حيان التوحيدي قال فيه: «وأما ابن المعلم؛ فحسن اللسان والجدل، صبور على الخصم، كثير الحيلة، ظنين السر، جميل العلانية»[1].

ومن العجيب أن تكون من هذه الصورة الهادئة ترجمة الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)؛ فهو يقول عن المفيد حينما ذكر وفاته عام ٤١٣هـ: «شيخ الإمامية وعالمها، صنف على مذهبهم. ومن أصحابه المرتضى. وكان لابن المعلم مجلس نظر بداره بدرب رياح يحضره كافة العلماء. وكانت له منزلة عند أمراء الأطراف لميلهم إلى مذهبه. توفي في رمضان هذه السنة ورثاه المرتضى فقال:

من لفضل أخرجت منه خبيئا * ومعان فضضت عنها ختاما**

من يثير العقول من بعد ما * كُنَّ همودا ويفتح الأفهاما**

من يعير الصديق رأيا إذا * ما سَلَّ في الخطوب حُساما**

ودفن في مقبرة»[2].

وفوق ذلك وجدت الحافظ أبا حاتم التميمي محمد بن حبان (ت٣٥٤هـ) في كتابه الثقات ـ ٨/ ٤٥٦، ٤٥٧ في ترجمته للإمام علي الرضا ـ الثامن من أئمة الاثنا عشرية ـ يبالغ في الثناء عليه، ويصفه بأنه من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلة الهاشميين ونبلائهم، ثم يبين أنه في نفسه أجل من أن يكذب، وما روي عنه من الأباطيل إنما هي من وضع رواتها. ويقول: «**ما حلت بي شدة في وقت مقامي بطوس، فزرت قبر علي بن موسى الرضا ـ صلوات ا على جده وعليه ـ ودعوت ا إزالتها عني؛ إلا أستجيب لي، وزالت عني تلك الشدة. وهذا شيء جربته مرارا، فوجدته كذلك. أماتنا ا على محبة المصطفى وأهل بيته ـ صلى ا عليه وسلم ا عليه وعليهم أجمعين**».

[1] - أبو حيان: الإمتاع والمؤانسة ـ ص ١٠٣. طبعة خليل المنصور. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م. وهذا وإن كان فيه إشارة إلى اتهام المفيد في باطنه؛ فإنه لا يبلغ مبلغ ما سيأتي في أمثلة الصورة الثانية. على أن أبا حيان الفيلسوف الأديب إذ لم يكن شيعيا؛ فليس من خاصة أهل السنة والجماعة، وهو إلى المعتزلة أقرب، ورأيه في القاضي أبي بكر الباقلاني رأي خبيث .. قال فيه: «يزعم أنه ينصر السنة، ويفحم المعتزلة، وينشر الرواية، وهو في أضعاف ذلك على مذهب الخرمية وطرائق الملحدة» ـ ص ١٠٤.

[2] - ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ـ ٨/ ١١. وعلى منواله نسج الحافظ أبو الفداء

ورأس الصورة الثانية الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣هـ) الذي قال في ترجمته: «شيخ الرافضة [والمصنف] على مذاهبهم، صنف كتبا كثيرة في ضلالاتهم والذب عن اعتقاداتهم ومقالاتهم، والطعن على السلف الماضين من الصحابة والتابعين وعامة الفقهاء المجتهدين، وكان أحد الأئمة الضُّلال، هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه؛ فمات في يوم الخميس ثاني شهر رمضان من سنة ثلاث عشرة وأربعمائة»[1].

ويقترب من هذه اللهجة الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)؛ فيقول عنه: «كان صاحب فنون وبحوث وكلام واعتزال وأدب، ذكره ابن أبي طي في تاريخ الإمامية فأطنب وأسهب، وقال: كان أوحد في جميع فنون العلم: الأصلين، والفقه، والأخبار، ومعرفة الرجال، والتفسير، والنحو، والشعر. وكان يناظر أهل كل عقيدة، مع العظمة في الدولة البويهية، والرتبة الجسيمة عند الخلفاء. وكان قوي النفس، كثير البر، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، يلبس الخشن من الثياب. وكان مديما للمطالعة والتعليم، ومن أحفظ الناس. قيل: إنه ما ترك للمخالفين كتابا إلا

إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ) في البداية والنهاية ـ ١٢/ ١٥؛ لكنه ذكر الشريف الرضي مع أخيه من تلاميذ المفيد.

[1] - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ـ ٣/ ٢٣١. على أن هبة الدين الشهرستاني في تقديمه لتصحيح الاعتقاد ـ ص ٢١ من المجلد الخامس من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، قد عزى للخطيب أنه قال في وصف قدرة المفيد على الجدل: «إنه لو أراد أن يبرهن للخصم أن الأسطوانة من الذهب، وهي من الخشب؛ لاستطاع». وكرره من بعده عبد ا الحسن: مناظرات الإمامية ـ ص ٢٦٥. ط١، مطبعة مهر، ونشر أنوار الهدى ـ قم، إيران ١٤١٥هـ. وهذه النسبة لم أجد لها عينا ولا أثرا، وهبة الدين الشهرستاني لم يذكر له مصدرا. فلعل أصل هذا أن يكون ما قاله الإمام مالك في الإمام أبي حنيفة وقوة عارضته في إقناع المخالفين: «رأيت رجلا لو قال هذه الأسطوانة من الذهب؛ لدل عليه» .. انظر شمس الدين السرخسي (ت٤٨٣هـ): المبسوط ـ ١٢/ ٢٨. ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ. وابن نجيم المصري الحنفي (ت٩٧٠هـ): البحر الرائق في شرح كنز الدقائق ـ ٥/ ٣٢٥. تحقيق الشيخ زكريا عميرات. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١٨هـ.

وحفظه، وبهذا قدر على حل شبه القوم. وكان من أحرص الناس على التعليم يدور على المكاتب وحوانيت الحاكة؛ فيتلمح الصبي الفطن؛ فيستأجره من أبويه. يعني فيُضِلّه. قال: وبذلك كثر تلامذته. وقيل: ربما زاره عضد الدولة ويقولُ له: اشْفَعْ تُشَفَّعْ. وكانَ رَبْعَةً نَحيفًا أسمرَ، عاش ستا وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنف ...

مات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة وشيَّعَه ثمانون ألفا. وقيل: بلغت تواليفه مائتين. لم أقف على شيء منها ولله الحمد»[1].

وقال في العبر: «كانت جنازته مشهودة، وشيعه ثمانون ألفا من الرافضة والشيعة والخوارج، وأراح الله منه، وكان موته في رمضان ـ **رحمه الله**»[2].

وقد سلك هذا المسلك في الكلام عن المفيد أيضا جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (تـ٨٧٤هـ) الذي قال حينما ذكر وفاته عام ٤١٣هـ: «فقيه الشيعة، وشيخ الرافضة وعالمها ومصنف الكتب في مذهبها، قرأ عليه الرضي والمرتضى وغيرهما من الرافضة، وكان له منزلة عند بني بويه وعند ملوك الأطراف الرافضة. قلت: كان ضالا مضلا هو ومن قرأ عليه، ومن رفع منزلته؛ فإن الجميع كانوا يقعون في حق الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ عليهم من الله ما يستحقونه. ورثاه الشريف المرتضى، ولو عاش أخوه لكان أمعن في ذلك؛ فإنهما كانا أيضا من كبار الرافضة، وقد تُكُلِّمَ أيضا في بني بويه أنهم كانوا يميلون إلى هذا المذهب الخبيث؛ ولهذا نفرت القلوب منهم، وزال ملكهم بعد تشييده»[3].

---

[1] - الحافظ الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٧/ ٣٤٤، ٢٤٥.

[2] - الحافظ الذهبي: العبر في خبر من غبر ـ ٣/ ١١٦، ١١٧. وإني لا أدري أهذا الترحم من كلام الذهبي، أم هو مما جرى به قلم الناسخ وفق العادة عقب ذكر الموت؟!

[3] - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ـ ٤/ ٢٥٨.

شيوخ المفيد:

أحسب أن ما ذكره السيد حسن الموسوي في مقدمة تحقيق «**تهذيب الأحكام**» للشيخ الطوسي ـ أكثر من واف في هذا الصدد بوجه عام؛ فقد قدم ما يشبه أن يكون معجما لشيوخ المفيد على طريقة المحدثين، وذكر واحدا وستين اسما من أسماء شيوخه الذين روى عنهم، كما ذُكِرُوا في معاجم التراجم وكتب المفيد وفهارس المشايخ[1].

ولسنا مضطرين إلى ذكر هؤلاء جميعا في دراستنا هذه التي لا تعنى بما يعنى به المحدثون؛ فالغاية عندنا بيان شيوخ المفيد الذين أخذ عنهم الكلام. وسأذكر منهم ستة أحسب أن ذكرهم يعين على فهم المذهب الكلامي للشيخ المفيد، وهم:

١ـ أبو عبد الله الجُعل، الحسين بن علي بن إبراهيم البصري (تـ٣٦٩هـ):

لقد وجدت كثيرا من المقدمين لكتب المفيد يعتمدون في بيان أول عهده بالطلب، والتنويه بذكائه وفطنته وقدرته على فنون الجدل مع حداثة سنه، على ما ذكره أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي (تـ٥٩٨هـ) في خاتمة كتابه «**السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي**»؛ حيث قال واصلا كلامه عنه بما يحكيه من كلام المفيد عن نفسه: «وكان هذا الرجل كثير المحاسن، حديد الخاطر، جم الفضائل، غزير العلوم،

---

[1] - راجعه: مقدمة تحقيق تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ـ ص ١١: ١٤. وأصل جمع هؤلاء الشيوخ ـ فيما تبين لي ـ بدأه الشيخ حسين النوري (تـ١٣٢٠هـ) في ترجمته المطولة للمفيد في خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢٢١: ٢٤٦ حيث ذكر في آخر هذه الترجمة خمسين شيخا روى عنهم المفيد، وقال: «هذا ما حضرني من مشايخه الذين أكْثَر الروايةَ عنهم في أماليه وإرشاده. ويوجد في أمالي أبي علي الطوسي، والذين صرح بهم النجاشي في ذكر طرقه إليهم». ثم جاء السيد حسن الموسوي في مقدمة تحقيق «**تهذيب الأحكام**» فأضاف إلى عمل النوري أحد عشر شيخا، وأورد أسماء الشيوخ جميعا دون أن يشير إلى ما سبق من عمل النوري. ثم جاء الحسين أستاذ ولي؛ فنقل أسماءهم جميعا إلى مقدمة تحقيقه أمالي الشيخ المفيد ـ ص ٩: ١٢؛ لكنه أعاد ترتيب الأسماء ليفصل بين شيوخ المفيد في الأمالي، وشيوخه فيما عداها من الكتب والإجازات.

وكان من أهل عكبرى من موضع يعرف بسويقة ابن البصري[1]، وانحدر مع أبيه إلى بغداد، وبدأ بقراءة العلم علي **أبي عبد الله المعروف بالجعل**، بدرب رياح، ثم قرأ من بعده على **أبي ياسر غلام أبي الحبيش**[2]، بباب خراسان؛ فقال له أبو ياسر: لم لا تقرأ على **علي بن عيسى الرماني**[3] الكلام، وتستفيد منه؟ فقال: ما أعرفه ولا لي به أُنْسٌ؛ فأرسل معي من يدلني عليه. ففعل ذلك وأرسل معي من أوصلني إليه، فدخلت عليه، والمجلس غاص بأهله، وقعدت [حيث] انتهى بي المجلس؛ فكلما خف الناس قربت منه، فدخل إليه داخل فقال: بالباب إنسان يؤثر حضور مجلسك، وهو من أهل البصرة. فقال: هو من أهل العلم؟ فقال غلامه: لا أعلم، إلا أنه يؤثر حضور مجلسك. فأذن له، فدخل عليه، فأكرمه، وطال الحديث بينهما. فقال الرجل لعلي بن عيسى: ما تقول في يوم الغدير والغار؟ فقال: أما خبر الغار؛ فدراية. وأما خبر الغدير؛ فرواية. والرواية ما توجب ما توجبه الدراية. قال: وانصرف البصري، ولم يجر خطاب يورد ألبتة. قال المفيد ـ رضي الله عنه ـ قلت: أيها الشيخ، مسألة. فقال: هات مسألتك. فقلت: ما تقول فيمن قاتل الإمام العادل؟ فقال: يكون كافرا. ثم استدرك فقال: فاسق. فقلت: ما تقول في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ عليه السلام؟ فقال: إمام. قال: قلت: فما تقول في يوم الجمل، وطلحة والزبير؟ فقال: تابا. فقلت: أما خبر الجمل؛ فدراية. وأما خبر التوبة؛ فرواية. فقال لي: كنت حاضرا وقد سألني البصري؟ فقلت: نعم، رواية برواية، ودراية بدراية. فقال: بمن تُعرَفُ، وعلى من تَقرأ؟ فقلت: أُعرَفُ بابن المعلم، وأقرأ على

---

[1] - قال خير الدين الزركلي في ترجمة المفيد بالأعلام ـ ٧/ ٢١: ولد في عكبرى (على عشرة فراسخ من بغداد) ونشأ وتوفي ببغداد.

[2] - ترجم له النجاشي في رجاله ـ ص ٢٠٨ رقم ٥٥٢ باسم: طاهر غلام أبي الجيش، وذكر أن عليه ابتداء قراءة الشيخ المفيد.

[3] - هو علي بن عيسى بن علي بن عبد ا ، أبو الحسن النحوي الرماني (ت ـ ٣٨٤هـ).

الشيخ أبي عبد الله الجُعل. فقال: موضعَك، ودخل منزله، وخرج ومعه رقعة قد كتبها وألصقها، وقال لي: أوصل هذه الرقعة إلى أبي عبد الله. فجئت بها إليه، فقرأها ولم يزل يضحك هو ونفسه، ثم قال: أي شيء جرى لك في مجلسه؛ فقد وصاني بك، ولقبك المفيد؟ فذكرت له المجلس بقصته؛ فتبسم»[1].

وقصة المفيد مع الرماني المعتزلي لها رواية أخرى عند القوم تستبدل بالرماني القاضيَ عبدَ الجبار بن أحمد (ت٤١٥هـ)، وتُحكَى على وجه آخر يدخل فيه المفيد إلى مجلس القاضي ببغداد، وهو مملوء من علماء الفريقين، فيجلس في صف النعال، ثم يبتدر القاضي بالسؤال ابتداء؛ فيسأله عن حديث «**الغدير**» ووجه مخالفة أهل السنة له بتصحيح خلافة أبي بكر ـ رضي الله عنه. ويجيبه القاضي بأن حديث الغدير صحيح؛ لكنَّه رِوايَةٌ، وخلافة أبي بكر دِرايَةٌ، والعاقل لا يعادل الرواية بالدراية. ثم يسأله المفيد عن حكم أصحاب الجمل في محاربتهم لأمير المؤمنين، بمثل ما جاء في قصة الرماني، ويجيبه القاضي بأنهم تابوا. وهنا يقول المفيد: «أيها القاضي، الحرب دراية، والتوبة رواية، وأنت قد قررت ـ في حديث الغدير ـ أن الرواية لا تعارض الدراية». وبعد أن يطول السكوت بالقاضي وينقطع يسأل الشيخ: من أنت؟ فيقول له: خادمك محمد بن محمد بن النعمان الحارثي. وعندئذ يأخذ القاضي بيد الشيخ ويجلسه على مسنده، ويقول له: «أنت المفيد حقا». ثم يعتذر للعلماء في مجلسه لما رأى تغير وجوههم قائلا: «أيها الفضلاء العلماء، إن هذا الرجل ألزمني، وأنا عجزت عن جوابه، فإن كان أحد منكم عنده جواب عما ذكره؛ فليذكره ليقوم الرجل ويرجع إلى مكانه الأول».

وتصل القصة إلى عضد الدولة، فيستدعي الشيخ المفيد ليحكي له ما كان في مجلس القاضي، ثم يخلع عليه خلعة سنية، ويأمر له بفرس محلى بالزينة، ويأمر له بوظيفة تجري عليه ..

---

[1] - ابن إدريس الحلي: السرائر ـ ٣/ ٦٤٨، ٦٤٩.

وقد نقل هذه القصة الثانية السيد بحر العلوم (تـ١٢١٢هـ) في «**الفوائد الرجالية**» عن «**مجالس المؤمنين**» للقاضي نور الله بن شريف الدين المرعشي الشوشتري الحسيني (تـ١٠١٩هـ)، الذي نقلها عن «**مصابيح القلوب**» للمولى أبي سعيد الحسن بن الحسين السبزاوي (كان حيا عام ٦٥٣هـ حين أرخ بذلك فراغه من تأليف كتابه «**راحة الأرواح**»)[١].

وإذا بحثنا عن بداية ظهور هاتين القصتين؛ فقد ظهرت أولاهما في زمان ابن إدريس الحلي[٢]، والأخرى في زمان أبي سعيد السبزاوي، دون أن يكون لهما أثر معروف قبل ذلك في تراجم الشيخ المفيد التي كتبت بأيدي تلاميذه القريبين منه، ودون أن يُعرف لهما رواة تناقلوهما عبر السنوات التي تزيد على قرن من الزمان في القصة الأولى، وتزيد على قرنين في الثانية.

وعليه فإسناد الروايتين ساقط عن رتبة الاحتجاج. وقد كان الأحرى ـ في ظني ـ بدعاة استقلالية الكلام الاثنا عشري عن كلام المعتزلة أن ينبذوا رواية ابن إدريس الحلي، التي تجعل المفيد يبدأ طريق العلم تلميذا في رحابهم، وهؤلاء الدعاة يذكرون أن الشيخ المفيد هو المؤسس الحقيقي للفكر الكلامي الاثنا عشري في طوره الجديد بعد الغيبة، وأنه مفتق مسائله، وأن كل من جاء بعده من متكلمي الطائفة استفاد منه.

١- انظر السيد محمد مهدي بحر العلوم: رجال السيد بحر العلوم (المعروف بالفوائد الرجالية) ـ ـ ٣/ ٣١٥، ٣١٦.

٢- في مقدمة تحقيق «**المقنعة**» للمفيد ـ ص ٩ ذكر جماعة المدرسين أن ابن إدريس الحلي هـ و أول من نقلها من الخاصة، وأشاروا إلى أنها بتفصيل أكثر عند معاصره الشيخ ورام الزاهد في كتابه: تنبيه الخواطر ـ ٢/ ٣٠٢. ط طهران، وفي ط النجف ـ ص ٤٥٦. وقد نقل النوري في خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢٣٤: ٢٣٦ القصة عن تنبيه الخواطر، ثم قال: ونقل ابن إدريس هذه الحكاية مختصرة في آخر السرائر. وربما فعل النوري ذلك تقديما للرواية المفصلة، ولا إشكال في ذلك على ما دام الرجلان متعاصرين في القرن السادس الهجري، وليس للقصة ذكر قبلهما.

والقصة الثانية تُظهر الشيخ المفيد في ثوب المجهول عند القاضي، برغم أنه قد يكون من أقرانه ليجوز أن يناديه القاضي في طول القصة قائلا: أيها الأخ. أو فهو أصغر منه بما لا يبلغ عقدين من الزمان. ومنزلة المفيد بين الاثنا عشرية ومتكلمي بغداد وذوي السلطان فيها لا تقل عن منزلة القاضي في عصر البويهيين، ولئن كانت للقاضي وجاهة عند الوزير الصاحب؛ فمكانَةُ المفيد عند عضد الدولة وسلطانها المتصرف في شئون بغداد ليست بالخافية ما لم يكن له أثر يعارض شئون السياسة العليا، وقد قال العلامة هبة الدين الشهرستاني: «اتصل الشيخ المفيد بالدولة البويهية في عاصمتها بغداد في مبدأ أمرها اتصالا وثيق العرى، فقدروا مكانته حق قدرها، وأجروا الرواتب له ولتلاميذه، وخصصوا له جامع «**براثا**» في منطقة الكرخ لوعظه وإقامة الصلاة جمعة وجماعة، وله معهم نوادر وقضايا منشورة ومشهورة»[1]، وسيأتي أنهم يعدون عضد الدولة البويهي من تلاميذ المفيد .. أقول هذا دفعا لاستشهاد القوم بهاتين الروايتين على أن ابن المعلم لقبه الرماني والقاضي عبد الجبار معا بلقب «**المفيد**».

على أننا لو سلمنا جدلا ثبوت الروايتين معا؛ فابتداء التلقيب ظاهر في حكاية الرماني. أما حكاية القاضي؛ فأفهمُ من سياقها أن القاضي كان على علم بمرتبة الشيخ واسمه ولقبه؛ لكنه لم يكن يعرف شخصه، فلما ذكر الشيخ اسمه عنده؛ قال القاضي: «أنت المفيد حقا». وإن كانت هذه القصة الثانية ثابتة وهذا بعيد لما سيأتي؛ فلا يكون وقوعها إلا بين عامي ٣٦٤ و٣٦٧هـ؛ حتى يكون للقاضي عبد الجبار مجلس ببغداد قبل أن يستدعيه الصاحب إلى الري؛ ليكون قاضي القضاة بها، ويواظب على التدريس بها إلى وفاته عام ٤١٥هـ[2]، ولأن عضد الدولة جاء إلى بغداد لنصرة معز الدولة في أول عام ٣٦٤؛

---

[1] - هبة الدين الشهرستاني: تقديمه لتصحيح الاعتقاد ـ ص ٢٢ من المجلد الخامس من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

[2] - راجع: طبقات المعتزلة ـ ص ١١٢. وراجع الدكتور عبد الكريم عثمان: مقدمة تحقيق شرح الأصول الخمسة ـ ص ١٤.

فأعجبته فعمل على تملكها، واستمال الجند إلى أن ظفر بها، وقتل معز الدولة في أول عام ٣٦٧هـ؛ فخُطِبَ له على المنابر مع الخليفة الذي فوَّضَه في كلِّ ما وراءَ بابه، واستتبَّ لـه ملكُ بغداد إلى أن توفي بها في شوال ٣٧٢هـ[1].

وأنا أكثر ميلا إلى قبول رواية ابن إدريس الحلي؛ مـن حيـث النقـد الـداخلي لمتنهـا؛ فهي تجعل المفيد بادئا بأبي عبد الله الجُعل المتكلم المعتزلي البصري، ثـم تنقلـه إلى أبـي الحسن الرماني المعتزلي البغدادي، وهذا مستقيم مـع مـا سـنعرفه مـن آراء المفيـد، ودقـة معرفته بما بين فريقي المعتزلة من ألـوان الخـلاف في جليـل الكـلام ولطيفـه. لكـن القـول بثبوت هذه الحكاية قد يضعف حكاية أبي سعيد السـبزاوي المتـأخرة؛ فمـن المسـتبعد أن يغيب عن القاضي معرفة ابن المعلم شخصا أو منزلة، مع أن المفيد بدأ القراءة وتلقي العلـم على شيخ القاضي، وربما درس معه في حلقة واحدة ..

ففي حكاية ابن إدريس الحلي أن الشيخ المفيد عندما جـاء مـع أبيـه إلى بغـداد، بـدأ قراءة العلم على أبي عبد الله المعروف بالجُعْلِ، وأبو عبد الله الجُعل هو الحسين بن علـي البصري (تـ٣٦٩هـ)، الذي ذكر ابن شهرآشوب أن له كتابـا في جـواز رد الشـمس، وذكـر أنه المتكلم البصري[2].

وإنني لا أشك في أنَّ شيخَ المفيدِ هذا، هو نفسُه أبو عبد الله الحسين بن علي البصـري شيخ القاضي عبد الجبـار بـن أحمـد؛ فقـد ذكـره أبـو المعـين ميمـون بـن محمـد النسـفي (تـ٥٠٨هـ) في كلامـه عـن آراء القدريـة في تعـيين موجـد أفعـال العبـاد، فقـال: «زعمـت القدرية أن موجدها على الحقيقة العبد، ولا صنع لله ـ تعالى ـ ولا تصـرف في فعـل العبـد البَتَّةَ بوجه من الوجوه؛ غير أن أوائلهم لم يكونوا يتجاسرون على إطلاق اسم الخالق على

---

[1] - راجع الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٦/ ٢٥٠. والسيوطي: تاريخ الخلفاء ـ ١/ ٤٠٦، ٤٠٧. وأبا الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي الدمشقي: شذرات الذهب ـ ٢/ ٥٨، ٧٨، ٧٩.

[2] - وراجع ابن شهرآشوب: مناقب آل أبي طالب ـ ٢/ ١٤٥ حيث ذكر كتابه. وله: معالم العلمـاء ـ ص ٤٢ رقم ٢٦٧ حيث ذكر أنه المتكلم البصري.

العباد، وكانوا يقولون: إنه موجد فعله ومحدثه. ولا يقولون: هو خالقه. وكانوا يساعدون أهل الحق على أنه لا خالق إلا الله، إلى أن نشأ فيهم الجبائي فرأى أنه لا فرق بين اسم الخالق والموجد؛ فزعم أن كل ما دب ودرج خالق لفعله الاختياري. فلما انتهت نوبة رئاستهم إلى **أبي عبد الله البصري الملقب بجعل** زعم أن الخالق على الحقيقة هو العبد، وأن الله ـ تعالى ـ يسمى خالقا على مجاز القول دون الحقيقة»[1].

وقبل ذلك ترجم له محمد بن إسحاق النديم آخر من ذكرهم من متكلمي المعتزلة تحت عنوان «**البصري المعروف بالجُعل**»؛ فقال: «هو أبو عبد الله الحسين بن علي ... بن إبراهيم المعروف بالكاغدي، من أهل البصرة ومولده بها، وأستاذه أبو القاسم بن سهلويه ويلقب بقشور. **على مذهب أبي هاشم وإليه انتهت رياسة أصحابه في عصره**. وكان فاضلا فقيها متكلما، عالي الذكر نبيه القدر عالما بمذهبه، منتشر الذكر في الأصقاع والبلدان؛ وسِيّما بخراسان. **وكان يتفقه على مذاهب أهل العراق، قرأ علي أبي الحسن الكرخي**، ونحن نذكر في هذا الموضع كتبه في الكلام، ونذكر كتبه في الفقه في مقالة الفقهاء ـ إن شاء الله ـ وقرأ أيضا علي أبي جعفر المعروف بسهكلام الصَّيْمَرِيّ العباداتي،

---

[1] - أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة في أصول الدين ـ ٢/ ٥٣٩، ٥٤٠. تحقيق كلود سلامة. نشـر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. ط١، الجفان والجابي للطباعة والنشر ـ ليماسـول، قبرص ١٩٩٣م. لكن حكاية مذهب أبي عبد ا البصري بهذه الصورة فيها لون من التشـهير فـي ذم الخصوم؛ لأن أبا عبد ا البصري جعل المعنى الحقيقي للخاق هو الفكر دون الفري والإيجاد؛ اعتمـادا على قول زهير:

ولأنْتَ تفْرِي ما خَلَقْتَ وبعـــــــــــــــض القَومِ يخْلُقُ ثم لا يفْرِي

وقد ذهب أبو هاشم الجبائي إلى أن حقيقة الخلق الإرادة، وذهب أبو عبـد ا البصـري إلـى أن حقيقته الفكر، وقال عن كلمة الخاق: «لولا ورود السمع والإذن بإطلاق هذه اللفظة على ا ـ تعالى ـ وإلا ما كنا نجوز إطلاقها عليه ـ تعالى ـ عقلا». عن القاضي عبد الجبار: شرح الأصول الخمسة ـ ص ٥٤٩. وراجع بحثي: تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمـين والصـوفية ـ ص ٣٠٨، ٣٠٩. رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، مصر ١٩٩٧م.

وصحب **أبا علي بن خلاد، وقرأ على أبي هاشم عبد السلام بن محمد**. ومولده سنة ثمان وثلاثمائة، وتوفي بمدينة السلام **سنة تسع وتسعين وثلاثمائة**. وله من الكتب كتاب نقض كلام الراوندي في أن الجسم لا يجوز أن يكون مخترعا لا من شيء. ونقضه لنقض الرازي لكلام البلخي على الرازي. كتاب نقض كتاب الرازي في أنه لا يجوز أن يفعل الله ـ تعالى ـ بعد أن كان غير فاعل. كتاب الجواب عن مسألتي الشيخ أبي محمد الرامهرمزي. كتاب الكلام في أن الله ـ تعالى ـ لم يزل موجودا ولا شيء سواه الى أن خلق الخلق. كتاب الإيمان. كتاب الإقرار. كتاب المعرفة»[1].

وإذا راجعنا ترجمة أبي عبد الله البصري في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، وهي آخر الطبقات التي نقلها ابن المرتضى اليماني عن القاضي عبد الجبار؛ فسنجد أنه أخذ عن أبي علي بن خلاد أولا، ثم أخذ عن أبي هاشم، وبلغ بجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم. وكما صبر على علم الكلام لازم في الفقه مجلس أبي الحسن الكرخي الزمان الطويل حتى برع في فقه الحنفية، وسبق أقرانه.

ومما أورده ابن المرتضى في ترجمته أنه كان يُطَوِّلُ في أماليه، ويختصر في تدريسه، وكان يظهر الندم على إطالة الأمالي ويقول: «إن الاختصار أقرب إلى أن ينتفع به؛ لكني إذا وجدت لنفسي خاطرا أؤمل أن يُنتَفَعَ به أحببتُ أن أمليَه»[2].

وقد تعرض لذكره أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي؛ فذكر من سيرته الحسن والسيئ؛ فقال: «كان الرجل ملتهب الخاطر، واسع أطراف الكلام، مع غثاثة اللفظ، وكان يرجع إلى قوة عجيبة في التدريس، **وطول نفس في الإملاء**، مع ضيق صدر عند ملاقاة الخصم، ومعاركة القِرْن، بعيد العهد بالمِصَاعِ والدِّفاعِ والوِقَاعِ؛ وكان سبب هذا الجبن والخور قلة الضراوة على هذه الأحوال، ولقد خزي في مشاهد عظيمة ...؛ ولكن

---

[1] - النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٢.

[2] - ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ـ ص ١٠٦.

جاه الرجل لا ينتقص بهذا القدر، وركنه لا يتخلخل على هذا الهَدِّ؛ لأسباب انعقدت له، وأصحاب ذبوا عنه»[1].

وأكثر الذين ترجموا لأبي عبد الله الجُعل أشاروا إلى أنه من مُقَدَّمي الحنفية في وقته ببغداد، ويصفونه في ذلك بالفقيه العلامة[2]. وفي ترجمة القاضي أنه أراد أن يقرأ فقه أبي حنيفة على أبي عبد الله، فقال له: «هذا علمٌ كُلُّ مُجتهدٍ فيه مصيب، وأنا في الحنفية؛ فكن أنت في أصحاب الشافعي»[3].

وذكر ابن المرتضى أنه لم يحظ من الدنيا بما كان يحظى به العلماء في زمانه. وذكر أنه كان من تلامذته من أهل البيت ـ عليهم السلام ـ أبو عبد الله الداعي؛ فكان يقول لغيره من تلاميذه: لا تَكَلَّموا في حضرة الشريف في مسألتين؛ فإن قلبه لا يحتمل مسألة النص، ومسألة سهم ذوي القربى. لكن ابن المرتضى ذكر وفاته عام ٣٦٧هـ[4].

ولعل هذه المخالفة في تاريخ الوفاة ترجع إلى تصحيف النساخ لا غير؛ فإن من ترجم

---

[1] - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة ـ ص ١٠٢، ١٠٣.

[2] - راجع مع ما سبق ترجمتَه عند الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ـ ٨/ ٧٣ حيث قال: «الحسين بن علي، أبو عبد ا البصري، يعرف بالجعل سكن بغداد، وكان من شيوخ المعتزلة، وله تصانيف كثيرة على مذاهبهم، وينتحل في الفروع مذهب أهل العراق. وقال لي القاضي أبو عبد ا الصيمري: كان أبو عبد ا البصري مقدما في علم الفقه والكلام مع كثرة أماليه فيهما وتدريسه لهما. قال: وتوفي في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة، ودفن في تربة أبي الحسن الكرخي». وراجع أيضا الحافظ الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٦/ ٢٢٤، ٢٢٥ الذي جمع بين كلام النديم والخطيب، وأضاف إليهما ما نقله عن طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي فقال: «الجعل أبو عبد ا الحسين بن علي البصري: الفقيه المتكلم صاحب التصانيف، من بحور العلم؛ لكنه معتزلي داعية، وكان من أئمة الحنفية ...، قال أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء: هو رأس المعتزلة، مات في ذي الحجة سنة تسع وستين وثلاثمائة. وصلى عليه شيخ النحو أبو علي الفارسي». وما نقله عن طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي ابن يوسف الشيرازي (تـ٤٧٦هـ) وجدته بها ـ ص ١٤٩.

[3] - ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ـ ص ١١٢.

[4] - راجع ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ـ ص ١٠٥: ١٠٧.

لأبي عبد الله البصري من أصحاب التاريخ ذكره في وفيات عام ٣٦٩هـ، وهذا لا يلتبس[١].

وأحسب أن اللبس دخل على المعاصرين من القوم في أبي عبد الله الجعل من مطالعة طبعة فلوجل لفهرست النديم، أو النسخة الخطية التي اعتمد عليها في طبعته، وفيها أنه توفي عام ٣٩٩هـ[٢]؛ حتى إن الشيخ الطهراني صاحب الذريعة ـ مع عنايته بالمصنفين والكتب وتواريخها ـ ذهب إلى أن محمد بن إسحاق النديم عاش إلى هذا التاريخ[٣]. ثم جاء الشيخ موسى الزنجاني فكتب تصديرا لطبعة واعظ جرندابي لكتاب «**أوائل المقالات**» للمفيد؛ فنقل فيه كلام ابن إدريس الحلي عن انتقال المفيد مع أبيه إلى بغداد، وابتدائه قراءة العلم على أبي عبد الله الجعل، وكأنه استبعد أن تكون وفاته في عام ٣٩٩هـ؛ فغيَّره إلى ٣٣٩هـ أو نقل ذلك عن مصدر لا أعرفه[٤]. وهذا أكثر بُعدًا مما ذهب إليه الطهراني؛ لأن المفيد ولد في الحادي عشر من ذي القعدة عام ٣٣٦ أو ٣٣٨هـ، وأبو عبد الله الجعل توفي في شهر ذي الحجة؛ فيكون بين ولادة المفيد ووفاة أبي عبد الله الجعل ثلاث سنوات وشهر، أو سنة واحدة وشهر! !

وإنه لا يضيرنا بعد ذلك أن نسلم مع القوم ثبوت حكاية ابن إدريس الحلي، دون أن

---

[١] - راجع الحافظ ابن الجوزي: المنتظم ـ ٧/ ١٠١. والحافظ الذهبي: العبر ـ ٢/ ٣٥٧. وعبد الحي الدمشقي: شذرات الذهب ـ ٢/ ٦٨. وقد تعقب الدكتور عبد الكريم عثمان في مقدمة تحقيقه لشرح الأصول الخمسة للقاضي ـ ص ١٧ ما ذكره ابن المرتضى، وبين أن القاضي في طبقاته المخطوطة ـ ل٧٧ب، وكذلك الحاكم في شرح عيون المسائل ـ ل٧٢ب، ذكرا معا وفاة أبي عبد ا البصري عام ٣٦٩هـ.

[٢] - أشار محقق الفهرست رضا تجدد الحائري في تعليقه ـ ص ٢٢٢ إلى ورود ذلك بطبعة جوستاف فلوجل، المطبوعة في ألمانيا ١٨٧٢م.

[٣] - راجع بزرگ الطهراني: الذريعة ـ ٢/ ٢٩١.

[٤] - راجع تقديمه لأوائل المقالات ـ ص (لط) من طبعة واعظ جرندابي، ط٢، تبريز بإيران ١٣٧١هـ.

يلزمنا مما ألزم به المفيد فيها أبا الحسن الرماني شيءٌ من قريب ولا بعيد؛ لأن الدراية عندنا أن طلحة والزبير ـ رضي الله عنهما ـ لم يخرجا إلى البصرة داعيين إلى فتنة، ولا لحرب الإمام الحق أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام. وإنما كان خروج الصحابيين الجليلين مطالبةً بالقصاص، الذي هو عندهما من أولى ما يجب على الإمام أن يُمَكِّنَ منه، ولم يُقتل واحد منهما في الميدان مُحاربا؛ فقد رُمِيَ طلحة بسهم لينشب القتال بفعل القائمين على الفتنة، والمستفيدين من تفرق الجماعة وعدم الفراغ للنظر في قضية القصاص. وعندما ذُكِّرَ الزبير بأنه على غير الحق في رأيه انصرف، فَسَيَّرَ الأحنفُ وراءه ابنَ جرموزٍ فقتله غيلة في طريق عودته إلى المدينة. أو كان خروجهما مع أم المؤمنين عائشة ـ رضوان الله عليهم جميعا ـ لرأب الصدع وجمع شمل المسلمين؛ فعارضهم من لم يفهم مقصدهم، أو من تنبه إليه ولم يرضه؛ فأثار عليهم عامل البصرة وأهلها، وأنشبت الفتنة أظفارها في الناس، فاختلط الحابل بالنابل، وجرى القضاء بما هو معروف؛ على ما حققه أبو بكر بنُ العربي محمد بن عبد الله المعافري المالكي (ت٥٤٣هـ)[١].

وكان أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على الحق في مطالبته الناس بالدخول في طاعته، وأن يَرفع له صاحبُ الحق البينة على القتلة بأعيانهم ليقتص منهم؛ لكن دخولهم في العسكرين حال دون ذلك، وما كان خلاف أهل الفضل من الفريقين على الإيمان والإسلام، وإنما كانت فتنة لم يستبن فيها وجه الحق، أو كان الخلاف في كيفية إنفاذ ذلك القصاص.

وما أعجب تمثيل القاضي أبي بكر الباقلاني لهذا الحكم بأمثاله من أحكام الشريعة بعد أن أفاض في ذكر ما لخصته من كلامه وكلام ابن العربي المالكي بعده، وذلك أن فرض المرأة ـ إذا رأت أنَّها طُلِّقَتْ بقول قاله لها زوجها ـ أن تهرُبَ منه وأن لا تُمَكِنَهُ من نفسها، وفرضه الطلب واستباحة الاستمتاع بها؛ خاصة إذا لم يكونا بحيث يفصل

---

[١] - راجع كلامه في العاصمة من الخلط في هذا الأمر: العواصم من القواصم ـ ص ١٥٥: ١٦٤. تحقيق الدكتور محمد جميل غازي. ط٢، دار الجيل ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ.

الحاكم بينهما، ويجيز أحدهما على حكمه[1].

٢- أبو ياسر غلام أبي الجيش:

هذا هو الشيخ الثاني للمفيد في رواية ابن إدريس الحلي. وقد ترجم له النجاشي في رجاله باسم: طاهر غلام أبي الجيش، وقال «كان متكلما، وعليه ابتداء قراءة شيخنا أبي عبد الله ـ رحمه الله ـ له كتب كان الشيخ ـ رضي الله عنه ـ يذكر منها كتابا له كلام في فدك»[2]. وبهذا الاسم وقع بعد ذلك في «**معالم العلماء**» لابن شهرآشوب[3]. وعلى هذا فمشيخته للمفيد ثابتةٌ عند تلاميذ المفيد من غير رواية ابن إدريس؛ فيقويها ذلك عند الاعتبار ويكون قرينة تعزز قبولها، وهذا هو الغرض من ذكره في هذا الموضع. وقد ذكره السيد حسن الموسوي في شيوخ المفيد، كما ذكر أبا عبد الله الجعل بمقدمة «**تهذيب الأحكام**» للشيخ الطوسي[4].

٣- أبو الجيش المظفر بن محمد البلخي (ت٣٦٧هـ):

قال الشيخ الطوسي: «المظفر بن محمد الخراساني: يكنى أبا الجيش، متكلم، له كتب في الإمامة، وكان عارفا بالأخبار، وكان من غلمان أبي سهل النوبختي، فمن كتبه: كتاب المثالب، سماه: فعلت فلا تلم، كبير. وله كتاب نقض كتاب العثمانية للجاحظ. وكتاب الأغراض والنكت في الإمامة، وغير ذلك، وكان شيخنا المفيد ـ رحمه الله ـ قرأ عليه وأخذ عنه»[5].

---

[1] - انظر الباقلاني: التمهيد ـ ص ٢٣٧. ط الخضيري وأبو ريدة بمصر.

[2] - رجال النجاشي ـ ص ٢٠٨ رقم ٥٥٢.

[3] - انظره ـ ص ٦١ رقم ٤١٦.

[4] - انظره ـ ص ١٢ رقما ١٧، ٢٣ في ترتيبه لشيوخ المفيد.

[5] - الطوسي: الفهرست ـ ص ٢٥١ رقم ٧٦٠.

وترجم له النجاشي في رجاله فقال: «متكلم مشهور الأمر، سمع الحديث فأكثر. له كتب كثيرة؛ منها: كتاب قد فعلت فلا تلم. كتاب نقض العثمانية على الجاحظ. كتاب مجالسه مع المخالفين في معان مختلفة. كتاب فدك. كتاب الرد على من جوز على القديم البطلان. كتاب النكت والأغراض في الإمامة. كتاب الأرزاق والآجال. كتاب الإنسان وأنه غير هذه الجملة.

أخبرنا بكتبه شيخنا أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان. ومات أبو الجيش سنة سبع وستين وثلاثمائة، وقد قرأ على أبي سهل النوبختي ـ رحمهما الله»[1].

وقد عد النديم في الفهرست أبا الجيش المظفر وغلامه ضمن متكلمي الإمامية، وذكر بعدهما الناشئ الصغير أبا الحسين علي بن وصيف، ثم الشيخ المفيد، ثم شرع بعد ذلك في ذكر الزيدية[2].

ومن الواضح بعد ذلك أن هذا الشيخ البلخي كان حلقة الوصل بين الشيخ المفيد والنوبختيين، وهذا يعني أن أفكار النوبختيين لم تنقطع سلسلتها، وإنما اتصلت حلقاتها بفكر الشيخ المفيد.

٤ـ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن النحوي الرماني (تـ٣٨٤هـ):

وقد ترجم له النديم في الفهرست بين أهل اللغة، فقال: «أصله من [سُرَّ مَنْ رَأى][3]، ومولده ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. من أفاضل النحويين البصريين، **والمتكلمين البغداديين**. مفنن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو والكلام. كثير التصنيف

---

[1] - رجال النجاشي ـ ص ٤٢٢ رقم ١١٣٠.

[2] - راجع النديم: الفهرست ـ ص ٢٢٦.

[3] - أصل ما بين المعقوفتين في المطبوع «**سرمرى**»، وتصويبه من سير أعلام النبلاء للـذهبي ـ ١٦/ ٥٣٤.

والتأليف، وأكثر ما يصنفه يؤخذ عنه إملاء، ويحيا إلى الوقت الذي بيض هذا الكتاب فيه»[1].

وقد ذكر في هذا الموضع بعض تصانيفه في علوم اللغة ومعاني القرآن وإعجازه، ونبه على أنه سيذكر كتبه في علم الكلام بموضعه، وقد ذكره بالفعل في متكلمي المعتزلة من أصحاب ابن الإخشيذ أبي بكر أحمد بن علي (ت٣٢٦هـ)[2]، وقال: «قد مضى ذكر أبي

---

[1] - النديم: الفهرست ـ ص ٦٩.

[2] - ذكر ابن المرتضى في ترجمته أنه توفي عام ٣٢٠هـ. وذكر أنه كان ممن يعتمد المتكلمون على مجالسه ببغداد، وأنه زاد على غيره فيما صنفه من الكتب وأودعه إياها، وأنه كان من أشد المتعصبين على أبي هاشم؛ حتى إنه حضر مجالس أبي الحسن الكرخي ينفر أصحابه الذين في مجلسه (أقول: قد كان منهم أبو عبد ا الجعل رئيس أصحاب أبي هاشم)، ويوهم أنه خالف أبا علي وسائر الشيوخ في مسائل عظم خلافه فيها، ونقل عن القاضي أن أبا بكر كان في كثير من ذلك يخالف، ويتمسك بالضعيف من المذهب .. طبقات المعتزلة ـ ص ١٠٠. وقد ذكر النديم في الفهرست ـ ص ٢٢١ من كتبه: كتاب المعونة في الأصول، ولم يتمه. كتاب المبتدي. كتاب نقل القرآن. كتاب الإجماع. كتاب النقض على الخالدي في الإرجاء. كتاب اختصار كتاب أبي علي في النفي والإثبات. كتاب اختصار كتاب التفسير للطبري.

لكن اسم الإخشيذ هذا فيه التباس في الكتب، وقد اختلف أهل العلم في ضبطه؛ فقد نقل محقق السروية للمفيد ـ ٥٧ أن الإخشيد رسمه هكذا بالياء والدال المهملة النديم في الفهرست، والنجاشي في الرجال، والذهبي في سير أعلام النبلاء، وأن الحافظ ابن حجر قال: هو ابن الإخشاذ ـ بالمعجمة ـ ويقال له ابن الإخشيذ، وكأن الشين ممالة، وهو من زهاد المعتزلة ورؤسائهم. وضبطه الخطيب بالألف والذال المعجمة، وجعله الصفدي الإخشياذ بياء قبل الألف ثم الذال المعجمة. انتهى. وقد اختار محقق السروية نفسه رسم الإخشيد. وأنا أختار ضبط الحافظ ابن حجر، وهو مفسر لما وقع عند البغدادي. وما وقع كثيرا مثله في تفسير شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي: التبيان ـ ٢/ ٤٦٣ ـ ٣/ ٩ ـ ٧/ ١٢٣، ٢٠٣، ٢٤٤، ٢٦٧ ...، وقد وقع ابن الإخشيذ عند ابن المرتضى في طبقات المعتزلة ـ ص ١٠٠. وهذا أيضا مفسر بكلام الحافظ كما وجدته في لسان الميزان ـ ١/ ٢٢١. وراجع أيضا ترجمة ابن الإخشيذ عند عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ـ ١/ ٣٢٠. وما نقله محقق السروية عن الحافظ الذهبي وجدته في سير أعلام النبلاء ـ ١٥/ ٢١٧، ٢١٨، ولعله من ذهول ناسخه أو محققه؛ فقد وقع في كلام للذهبي يسبق هذا الموضع هكذا «**قال ابن الإخشيذ المتكلم**» ـ ١٠/ ٤٠٢.

الحسن في مقالة النحويين واللغويين. ونحن نذكر في هذا الموضع أسماء كتبه في الكلام ...»[1].

وسقط البيان من مطبوع الفهرست، وتمامه عند الحافظ الذهبي الذي ينقل عن النديم وعن غيره، وذلك أنه «ألف في الاعتزال: صنعة الاستدلال، سبع مجلدات. وكتاب الأسماء والصفات. وكتاب الأكوان. وكتاب المعلوم والمجهول». ويقول الحافظ الذهبي عقب ذلك: «له نحو من مئة مصنف. وكان يتشيع ويقول: علي أفضل الصحابة ...، وكان من أوعية العلم على بدعته»[2].

وفي ترجمته بميزان الاعتدال يصرح الذهبي أيضا بأنه معتزلي رافضي، وأنه من حدود عام سبعين وثلاثمائة تصادق الرفض والاعتزال[3].

لقد كان الرماني إذن معتزليا بغداديا كما قال النديم، أما أن يكون شيعيا رافضيا على ما قاله الحافظ الذهبي؛ فلا. وقد كان أكثر المعتزلة ـ خاصة البغداديين منهم ـ على محبة علي وتفضيله على سائر الصحابة ـ رضوان الله عليهم جميعا ـ دون أن يبطلوا خلافة الثلاثة قبله؛ لقولهم بحكم الشورى في الإمامة، وهذا يخرجهم من التشيع أوله وآخره، وإن كان ـ فيما أحسب ـ سببا في التقارب بينهم وبين الشيعة، أو في اقتراب الشيعة منهم، على نحو اقتراب متأخريهم من كلام فخر الدين الرازي الأشعري، بدءا من الخواجة نصير الدين الطوسي ..

لقد كان الرماني معتزليا بغداديا، وكان مع ذلك آية في علوم القرآن واللغة والفلسفة؛ حتى شهد له معاصره أبو حيان التوحيدي شهادة هو بمثلها ضنين؛ فقال عنه: «عالي الرتبة في النحو، واللغة، والكلام، والعروض، والمنطق وعيب به؛ لأنه لم يسلك طريق

---

[1] - النديم: الفهرست ـ ص ٢٢١.

[2] - الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٦/ ٥٣٤.

[3] - انظر الذهبي: ميزان الاعتدال ـ ٥/ ١٧٩، ١٨٠.

واضع المنطق؛ بل أفرد صناعة وأظهر براعة. وقد عمل في القرآن كتابا نفيسا. هذا مع الدين الثخين، والعقل الرزين»[1].

ثم ترجم له ابن المرتضى اليماني في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، فذكر أنه كان يقال له الجامع؛ لأنه جمع بين علوم الكلام، والفقه، والقرآن، والنحو، واللغة. وأنه قيل للصاحب: هلا صنفت تفسيرا. فقال: وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئا!! وذكر ابن المرتضى أن تصانيفه كثيرة في كل الفنون. وذكر أنه أخذ على أبي بكر بن الإخشيذ؛ فذهب مذهبه في التعصب على أبي هاشم، ونقل عن البلخي أنه قال: حضرته لأعرف طريقته، فتجاوز كل حد في التعصب؛ فلم أعد إليه. قال ابن المرتضى: وله كتاب على أبي هاشم فيما خالف فيه أبا علي[2].

وإن دراسة المفيد على هذا الشيخ الجامع المعتزلي البغدادي المتعصب على أبي هاشم الجبائي، من أهم الروافد التي كونت المذهب الكلامي عند الشيخ المفيد فيما بعد؛ وينضم إليها فكر النوبختيين الذي انتقل إليه على يد أبي الجيش المظفر بن محمد البلخي.

ونضيف إلى هؤلاء وهؤلاء شيخا معروفا عند القوم بعلوم الفقه والحديث والرواية على مقتضى المذهب الاثنا عشري، وله مع ذلك اشتغال بالكلام؛ خاصة الكلام في مسائل الإمامة؛ لكن على منهج المحدثين النصي؛ لتتم لنا صورة المشيخة الكلامية للمفيد من جميع روافدها ..

---

[1] - أبو حيان: الإمتاع والمؤانسة ـ ص ٩٨. ولعل هذا هو الذي دعا الحافظ الذهبي إلى أن يقول في ترجمة الرماني بسير أعلام النبلاء: «وكان أبو حيان التوحيدي يبالغ في تعظيم الرماني إلى الغاية، ويصفه بالتأله، والتنزه، والفصاحة، والتقوى».

[2] - ابن المرتضى: طبقات المعتزلة ـ ص ١١٠.

٥- الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ):

وهذا الشيخ كبير الشأن عند الاثنا عشرية، وهو صاحب أحد المرجعيات الكبرى من كتب الحديث الأربعة التي عليها المعول في الاستنباط عندهم. وهو من أهم شيوخ المفيد وأكثرهم أثرا فيه؛ خاصة في المسائل النصية من أصل الإمامة، وإن كان له عليه نقود شديدة في «**تصحيح الاعتقاد**»، ولا عجب في ذلك فقد كان المفيد واسع التأثر بكلام المعتزلة البغدادية في كثير من مسائل لطيف الكلام وجليله، وكان مع ذلك شديد النقد لهم فيما خالفهم فيه من قولهم بشيئية المعدوم من اللطيف، وفي عدد من مسائل العدل، والمعاد والوعد والوعيد، وموجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. إلى غير ذلك من المسائل التي اعتاد دعاة استقلال الكلام الاثنا عشري عن كلام المعتزلة أن يظهروها لبيان الفرق، ودفع الاتهام، أو قلبه فيما سوى ذلك من مسائل الاتفاق[١].

أما الشيخ الصدوق أبو جعفر؛ فقال عنه الطوسي: «جليل القدر، يكنى أبا جعفر، كان جليلا، حافظا للأحاديث، بصيرا بالرجال، ناقدا للأخبار، لم يُرَ في القميين مثلُه في حفظه وكثرة علمه. له نحو من ثلاثمائة مصنف، وفهرست كتبه معروف ...، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا؛ منهم: الشيخ المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي، وأبو زكريا محمد بن سليمان الحمراني، كلهم عنه»[٢].

---

[١] - راجع هاشم معروف: الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة - ص ٢٣٧: ٢٤٤. والإشارة هنا إلى خلاصة بحثه الذي تعمد فيه أن يظهر اعتراض المفيد على البصريين، واعتراض المرتضى على البغداديين، وردود الشيخين على المعتزلة فيما اختص به الإمامية؛ ليقرر أنه ليس بين الطائفتين (الشيعة والمعتزلة) التقاء إلا فيما يجتمع عليه العدلية من المسلمين، وأن هذا مستفاد في الأصل من أخبار أئمة أهل البيت ونصوصهم.

[٢] - الطوسي: الفهرست - ص ٢٣٧، ٢٣٨ رقم ٧١٠. وقد ذكر الطوسي طائفة من أسماء هذه الكتب؛ وفق ما حضر في ذهنه من غير استيعاب.

وقال عنه النجاشي: «أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا، ووجه الطائفة بخراسان. وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السن ...»[1].

وقال السيد محمد مهدي بحر العلوم (تـ١٢١٢هـ) في ترجمته: «شيخ مشايخ الشيعة، وركن من أركان الشريعة، رئيس المحدثين، والصدوق فيما يرويه عن الأئمة ـ عليهم السلام. وُلِدَ بدعاء صاحب الأمر ـ عليه السلام ـ ونال بذلك عظيم الفضل والفخر. وصفه الإمام ـ عليه السلام ـ في التوقيع الخارج من ناحيته المقدسة بأنه فقيهُ خيرٍ مُبارَكٌ ينفع الله به؛ فعمَّت بركته الأنام، وانتفع به الخاص والعام، وبقيت آثاره ومصنفاته مدى الأيام، وعم الانتفاع بفقهه وحديثه فقهاء الأصحاب، ومن لا يحضره الفقيه من العوام»[2].

وترجم له من أهل السنة الخطيب البغدادي، فقال: «أبو جعفر القمي نزل بغداد

---

[1] - رجال النجاشي ـ ص ٣٨٩، ٣٩٢ رقم ١٠٤٩. أما قوله وهو حدث السن؛ فالقوم يحملونها على أنه كان أصغر ممن أخذ عنه من شيوخهم أهل بغداد؛ لأنه لا يكون حدث السن في ذلك الوقت هكذا على الإطلاق، وقد كان مضى من عمره نحو خمسين عاما .. راجع السيد أبا القاسم الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١٧/ ٣٥٠ في جوابه الذي يدفع به ـ فيما أحسب ـ استشكال الشيخ النوري في ترجمة الصدوق بخاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢٦٣.

[2] - بحر العلوم: الفوائد الرجالية ـ ٣/ ٢٩٢: ٢٩٤. وعند القوم روايات تحكي أن أبا الصدوق رفع الطلب إلى الإمام الغائب عن طريق سفيره يسأله أن يدعو ا أن يرزقه ولدا فقيها، فجاءه الجواب بالبشارة، وولد الصدوق وأخ له اسمه الحسين، وكانا فقيهين من أحفظ الناس .. وقد نقل بحر العلوم طرفا من هذه الروايات منها رواية الصدوق نفسه في كتابه: كمال الدين وتمام النعمة ـ ص ٥٠٢ رقم ٣١، ثم علق على ذلك بأن الصدوق كان أحد دلائل الإمام .. قال: «فإن تولده مقارنا لدعوة الإمام، وتنبيهه بالنعت والصفة من معجزاته ـ صلوات ا عليه. ووصفه بالفقاهة والنفع والبركة دليل على عدالته ووثاقته؛ لأن الانتفاع الحاصل منه روايةً وفتوى لا يتم إلا بالعدالة التي هي شرط فيها، وهذا توثيق له من الإمام الحجة ـ صلوات ا عليه ـ وكفى به حجة على ذلك» .. الفوائد الرجالية ـ ٣/ ٢٩٩.

وحدث بها عن أبيه. وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة»[1]. وكذلك الحافظ الذهبي الذي قال عنه: «رأس الإمامية، أبو جعفر محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى ابن بابوية القمي، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة يضرب بحفظه المثل. يقال له ثلاثمائة مصنف منها: كتاب دعائم الإسلام. كتاب الخواتيم. كتاب الملاهي. كتاب غريب حديث الأئمة. كتاب التوحيد. كتاب دين الإمامية. وكان أبوه من كبارهم ومصنفيهم. حدَّث عن أبي جعفر جماعة منهم ابن النعمان المفيد»[2].

وهذا طرف يسير من كتب الرجل، وقد ذكر منها الشيخ الطوسي نحو أربعين كتابا ورسالة، ثم جاء النجاشي فذكر منها أكثر من مائة وسبعين، سأذكر منها ما أحسب أنه مسيس الصلة بعلم الكلام: كتاب دين الإمامية[3]. كتاب دعائم الإسلام. رسالة في أركان الإسلام إلى أهل المعرفة والدين. كتاب التوحيد. كتاب النبوة. كتاب أوصاف النبي ـ صلى الله عليه وآله. كتاب جامع حجج الأنبياء. كتاب المعرفة في فضل النبي وأمير المؤمنين والحسن والحسين ـ عليهم السلام. كتاب المدينة وزيارة قبر النبي والأئمة ـ عليهم السلام. كتاب في أبي طالب وعبد المطلب وعبد الله وآمنة بنت وهب ـ رضوان الله عليهم. كتاب الشورى. كتاب إبطال الاختيار وإثبات النص. كتاب مدينة العلم، وذكر الطوسي أنه أكبر مِنْ كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه. كتاب إثبات الوصية لعلي ـ عليه السلام. كتاب إثبات خلافته. كتاب إثبات النص عليه. كتاب إثبات النص على الأئمة ـ عليهم السلام. كتاب جامع حجج الأئمة ـ عليهم السلام. كتاب دلائل الأئمة ومعجزاتهم ـ عليهم السلام. كتاب فضل الحسن والحسين ـ عليهما السلام. كتاب الرسالة الأولى في الغيبة.

---

[1] - الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ـ ٣/ ٨٩.

[2] - الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٦/ ٣٠٣، ٣٠٤.

[3] - وهو رسالة الاعتقادات المطبوعة، والتي كتب الشيخ المفيد في تصحيحها .. راجع الشيخ الطهراني: الذريعة ـ ٢/ ٢٦٦ ـ ٤/ ١٩٣ ـ ٨/ ٢٩١.

كتاب الرسالة الثانية. كتاب الرسالة الثالثة. كتاب الإنابة. كتاب زيارات قبور الأئمة ـ عليهم السلام. كتاب مولد أمير المؤمنين ـ عليه السلام. كتاب مولد فاطمة ـ عليها السلام. كتاب الجمل. كتاب أخبار سلمان وزهده وفضائله. كتاب أخبار أبي ذر وفضائله. كتاب التقية. كتاب إبطال الغلو والتقصير. كتاب ثواب الأعمال. كتاب عقاب الأعمال. كتاب السر المكتوم إلى الوقت المعلوم. كتاب علامات آخر الزمان. كتاب الرجعة. كتاب الفرق. كتاب صفات الشيعة. كتاب فضائل العلوية. كتاب خلق الإنسان. ذكر المجلس الذي جرى له بين يدي ركن الدولة. ذكر مجلس آخر. ذكر مجلس ثالث. ذكر مجلس رابع. ذكر مجلس خامس[١].

وقد ذكر النجاشي أن أباه أخبره بجميع كتب الصدوق، وأنه قرأ بعضها عليه؛ فقد أجاز الصدوق والد النجاشي بجميع كتبه لما سمع منه ببغداد؛ لكن الشيخ الطوسي ـ كما مر ـ أخذ هذه الكتب عن جملة من المشايخ منهم الشيخ المفيد؛ فيمكننا أن نتصور مدى اعتداد المفيد بالشيخ الصدوق في تحمل كتبه وأدائها من بعده، وأن نتصور أيضا مدى انفعاله وتأثره بهذه الأفكار التي مزجها بفكره؛ فقبل منها ما قبل وانتقد منها ما انتقد، على ما يظهر من كتابه «**تصحيح الاعتقاد**»، ومن كلامه في «**المسائل السروية**» على كتب الصدوق وشيخه الآخر أبي علي بن الجنيد في الحلال والحرام من أحكام الفقه[٢].

---

[١] - راجع أسماء هذه الكتب الثمانية والأربعين في فهرست الطوسي ـ ص ٢٣٧، ٢٣٨. ورجال النجاشي ـ ص ٣٨٩: ٣٩٢.

[٢] - راجع المفيد: المسائل السروية ـ ص ٧٢، ٧٣. وأبو علي هو محمد بن أحمد بن الجنيد الكاتب الإسكافي (المتوفى بعد ٣٦٠هـ)، وهو من فقهاء الاثنا عشرية الكبار وأهل الرواية فيهم؛ إلا أنه كان يعمل بالقياس المرذول كالمخالفين للطائفة من أهل السنة، على حد قول المفيد في المسائل السروية. وله في علم الكلام كتب منها ما هو أدخل فيه من كتب الصدوق، وقد ذكر النجاشي منها في ترجمته برجاله ـ ص ٣٨٨ تحت عنوان كتب الكلام، ما يلي: كتاب التحرير والتقرير. كتاب الألفة. كتاب كشف الأسرار. كتاب الاستنفار. كتاب تبصرة العارف ونقد الزائف. كتاب الشهب المحرقة للأباليس المسترقة. كتاب خلاص المبتدئين من حيرة المجادلين. كتاب نور اليقين وبصيرة العارفين. كتاب الفسخ على من

تلاميذ الشيخ المفيد:

سبق في الكلام عن الشيخ المفيد ذكر اهتمامه بالتعليم، واختيار النابهين والعناية بهم؛ حتى قال فيه العلامة هبة الدين الشهرستاني: «كانت داره بالكرخ من بغداد دائرة للمعارف العالية، ومدرسة للفنون العربية الراقية، وحسبك أن قد تخرج منها أمثال الشريفين الرضي والمرتضى، وأبي جعفر الطوسي، والنجاشي، وخلق لا يحصون؛ ولذلك لقب بمعلم الأعاظم وابن المعلم لقيامه كأبيه بتربية الأعلام»[1].

وقد ذكر السيد حسن الموسوي ما تحصل لديه من تلاميذ الشيخ المفيد، وسأنقل هنا بعض أسماء مشاهيرهم على ترتيب ذكره لهم، مع إضافة تواريخ وفياتهم من موسوعة أصحاب الفقهاء لمؤسسة الإمام الصادق:

١ ــ الشيخ الأجل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠هـ).

أجاز النسخ لما تم نفعه وجمل شرعه. كتاب إزالة الران عن قلوب الإخوان. كتاب إيضاح خطأ من شنع على الشيعة في أمر القرآن. كتاب الظلامة لفاطمة - عليها السلام. كتاب رسالة البشارة والنذارة والاستنفار إلى الجهاد. كتاب علم النجابة في علم الكتابة. كتاب التراقي إلى أعلى المراقي. كتاب الوعظ المشترط. كتاب نثر طوبى. كتاب المسح على الخفين. كتاب مناسك الحج. كتاب مفرد في النكاح. كتاب اللطيف. كتاب أشكال جملة المواريث. كتاب فرض المسح على الرجلين. كتاب زكاة العروض. كتاب الحاسم للشنعة في نكاح المتعة. كتاب الانتصاف من ذوي الانحراف عن مذهب الأشراف في مواريث الأخلاف. كتاب نقض ما نقضه الزجاجي النيسابوري على أبي محمد الفضل بن شاذان - رحمه ا . انتهى.

وأحسب أن النجاشي عد هذه العناوين الفقهية مع ما أسماه الكتب الكلامية، باعتبارها أظهر المسائل الخلافية مع أهل السنة، وقد كان أئمة المحدثين من أهل السنة يذكرون وجوب غسل الرجلين في الوضوء، وجواز المسح على الخفين، في عقائدهم؛ لمثل ذلك. وقد ذكر النجاشي في كتب ابن الجنيد الفقهية قريبا من هذه العناوين التي أوردها مع الكلامية؛ فيظهر من ذلك أن الأولى فقهية خالصة، وهذه الثانية تناقش آراء مخالفيهم من أهل السنة.

[1] - هبة الدين الشهرستاني: تقديمه لتصحيح الاعتقاد - ص ٢١ من المجلد الخامس من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

٢ ـ الفاضل الفقيه أحمد بن علي بن قدامة (ت٤٨٣هـ)، أبو المعالي النحوي قاضي الأنبار، وكان من المُعَمَّرِين قرأ على المفيد كتاب الإرشاد عام ٤١١هـ.

٣ ـ الثقة العين جعفر بن محمد بن أحمد بن العباس الدُّورْيَسْتِي (ت٤٧٤هـ).

٤ ـ الشيخ الفقيه أبو يعلى (سلار) حمزة بن عبد العزيز الديلمي (ت٤٤٨هـ).

٥ ـ السيد المرتضى علم الهدى علي بن الحسين بن موسى الموسوي (ت٤٣٦هـ).

٦ ـ الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى الموسوي (ت٤٠٦هـ).

٧ ـ شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ).

٨ ـ أبو يعلى محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (ت٤٦٣هـ)، صهره وخليفته والجالس في حياته في مجلسه.

٩ ـ أبو الفتح الفقيه القاضي محمد بن علي الكراجكي (ت٤٤٩هـ).

١٠ ـ الشيخ الثقة أبو الفرج المظفر بن علي بن الحسين الحمداني، من سفراء الإمام الحجة[١].

١١ ـ أبو شجاع تاج الملة عضد الدولة، علي بن الحسن بن بويه الديلمي (ت٣٧٢هـ)، أخذ عن الشيخ المفيد الفقه على مذهب الإمامية[٢].

---

[١] - هكذا يذكرونه أيضا في كتب رجالهم؛ لكن السيد الخوئي رفض هذا وأنكره، بعد أن نقل ترجمته من فهرست منتجب الدين، وفيها أنه قرأ على المفيد، وجلس بعده في مجلسي المرتضى والطوسي ولم يقرأ عليهما .. قال الخوئي: « بين وفاة الشيخ ـ قدس سره ـ وبين وقوع الغيبة الكبير مائة وإحدى وثلاثون سنة، وكيف يمكن أن يكون سفير الإمام ـ عليه السلام ـ متتلمذا على الشيخ، على أن سفراءه ـ سلام ا عليه ـ معروفون، ولم يذكر المظفر منهم، بل ولا ممن رأى الحجة ـ سلام ا عليه ـ وإن لم يكن سفيرا؛ فلعل ما ذكره الشيخ منتجب الدين من سهو القلم» .. معجم رجال الحديث ـ ١٩/ ١٩٨.

[٢] - راجع هذه الأسماء عند حسن الموسوي: مقدمة تحقيق تهذيب الأحكام للطوسي ـ ١/ ١٥، ١٦.

مؤلفات الشيخ المفيد:

قد رأينا إجماع مصادر ترجمة الشيخ المفيد على أنه كان واسع الحظ في المطالعة والتأليف، خلَّف وراءه مائتي كتاب أو قريبا منها. وقد ذكر الطوسي ثمانية عشر كتابا ورسالة منها؛ لكن النجاشي ـ الذي كتب رجاله بعده مستدركا ما فاته ـ ذكر من كتب المفيد ورسائله ما يزيد على سبعين ومائة، ثم جاء السيد حسن الموسوي بعد التتبع فذكر أربعة وتسعين ومائة عنوان من مؤلفات الشيخ المفيد، أنقلها عنه فيما يلي، مع التعليق عليها بما يقتضيه الحال من تصحيح واجب، وبما يبين المطبوع منها، وما تحصل لدي، وهو كل ما طبع حتى الآن فيما أعلم[1]:

١ ـ أحكام أهل الجمل. ذكره النجاشي باسم الجمل وهو غير النصرة الآتي ذكره.

٢ ـ أحكام النساء مرتب على أبواب. استظهر الشيخ النوري أنه كتبه للسيدة أم الشريفين الرضي والمرتضى[2].

٣ ـ اختيار الشعراء ذكره السروي.

٤ ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد[3].

---

[1] - ويراعى أن كُل ما لم أسجل بيانات نشره وطباعته من كتب الشيخ المفيد ورسائله المطبوعة فيما يلي، إنما هو من (سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد). المنشورة بموافقة اللجنة المشرفة على المؤتمر العالمي للشيخ المفيد. ط٢، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م. وقد قمت بتصوير أكثر أجزاء مجموعة هذه السلسلة من مكتبة إحدى المدارس الاثنا عشرية بإسلام آباد، ثم إنني حصلت عليها جميعا بعد ذلك ضمن الإصدار الثالث من برنامج «المعجم» الذي أصدره مركز المعجم الفقهي ـ قم، إيران ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

[2] - راجع الشيخ النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢١٦. وهو مطبوع ضمن السلسلة بتحقيق الشيخ مهدي النجفي.

[3] - طبع بإيران مكررا وترجم إلى الفارسية باسم التحفة السليمانية نسبة إلى الشاه سليمان الصفوي. وله شرح فارسي كبير مبسوط مفصل للشيخ سليمان الكاشاني طبع بطهران في مجلد كبير. وله منتخب اسمه المستجاد من الإرشاد ينسب إلى العلامة الحلي. وبين يدي منه طبعتان: أولاهما المعتمد عليها في

٥ ـ الأركان في دعائم الإيمان.

٦ ـ الاستبصار في ما جمعه الشافعي من الأخبار.

٧ ـ الإشراف في أهل البيت عليهم ـ السلام[١].

٨ ـ أصول الفقه.

٩ ـ الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام[٢].

١٠ ـ الافتخار.

١١ـ أقسام المولى في اللسان وبيان معانيه العشرة والمراد منه في قوله صلى الله عليه وآله «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[٣].

١٢ ـ الإفصاح في الإمامة[٤].

١٣ ـ الإقناع في وجوب الدعوة.

١٤ـ الأمالي المتفرقات[٥].

١٥ ـ الانتصار.

هذه الدراسة هي المنشورة ضمن السلسلة في مجلدين بتحقيق مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لتحقيق التراث. والثانية في مجلد كبير معها ترجمة وشرح فارسي للشيخ محمد باقر الساعدي. تصحيح محمد باقر بهبودي. انتشارات كتبفروش إسلامية ـ طهران، إيران ١٣٧٦هـ ش.

[١] - مطبوع. بتحقيق الشيخ مهدي نجف. وهو في الفقه.

[٢] - مطبوع. بتحقيق الشيخ محمد الحسون. ألفه الشيخ المفيد بالتماس السيد الشريف المرتضى في تمام أبواب الفقه.

[٣] - مطبوع. بتحقيق مؤسسة البعثة.

[٤] - مطبوع. بتحقيق مؤسسة البعثة.

[٥] - مطبوع. بتحقيق علي أكبر الغفاري. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـالحوزة العلمية ـ قم، إيران (ب ـ ت). وهو مرتب على المجالس، وقد طبع أول مرة في النجف سـنة ١٣٦٧ وفيه اثنان وأربعون مجلسا.

١٦ ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات[١].

١٧ ـ الإيضاح في الإمامة[٢].

١٨ ـ إيمان أبي طالب[٣].

١٩ ـ البيان عن غلط قطرب في القرآن.

٢٠ ـ البيان في تأليف القرآن.

٢١ ـ بيان وجوه الأحكام.

٢٢ ـ التواريخ الشرعية وهو «مسار الشيعة في مختصر تواريخ الشريعة»[٤].

٢٣ ـ تفضيل الأئمة على الملائكة.

٢٤ ـ تفضيل أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على سائر الأصحاب[٥].

٢٥ ـ التمهيد.

٢٦ ـ جمل الفرائض.

٢٧ ـ جواب ابن واقد السني.

---

[١] - ذكر الموسوي أن فيه ما اختص به الإمامية في الأصول الكلامية، وأن المفيد ألفه قبل كتابه «الإعلام» الآنف الذكر، وأن الناظر فيهما يجتمع له العلم بمختصات الإمامية في الأصول والفروع. طبع في إيران سنة ١٣٦٣هـ. وعندي من زمنٍ طبعتُه الثانية، بتصحيح واعظ جرنـدابي ـ تبريز، إيران ١٣٧١هـ. وهو المجلد الرابع من السلسلة بتحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري.

[٢] - ذكر الشيخ الطهراني في الذريعة ـ ٢/ ٤٩٠ أن الشيخ المفيد بدأ فيه برد شبهات العامة وأدلتهم على إثبات الخلافة، ثم ذكر أدلة إمامة المعصومين ـ عليهم السلام. وذكر أن المفيد قد أحال عليه في آخر كتابه المسائل العشرة، وأنه توجد نسخة منه في الهند بمكتبة السيد راجه محمد مهدي في ضلع فيض آباد (الماري ـ ٣) كما في فهرسها.

[٣] - مطبوع. بتحقيق مؤسسة البعثة.

[٤] - طبع بإيران مع تقويم المحسنين سنة ١٣١٥، وطبع أيضا مع بائية الحميري سنة ١٣١٣. وهو ضمن المجلد السابع من السلسلة بتحقيق الشيخ مهدي النجفي.

[٥] - مطبوع. بتحقيق علي مدرسي الكعبي ضمن المجلد السابع من السلسلة.

٢٨ ـ جواب أبي الفتح محمد بن علي الكراجكي.

٢٩ ـ جواب أبي الفرج بن إسحاق عما يفسد الصلاة.

٣٠ ـ جواب أبي محمد الحسن بن الحسين النوبندجاني المقيم بمشهد عثمان.

٣١ ـ جواب أهل جرجان في تحريم الفقاع.

٣٢ ـ جواب أهل الرقة في الأهلة والعدد.

٣٣ ـ جواب الكرماني في فضل نبينا محمد ـ صلى الله عليه وآله ـ على سائر الأنبياء ـ عليهم السلام.

٣٤ ـ جواب المافروخي في المسائل.

٣٥ ـ جواب مسائل اختلاف الأخبار.

٣٦ ـ الجوابات في خروج المهدي.

٣٧ ـ جوابات ابن الحمامي.

٣٨ ـ جوابات الخطيب ابن نباتة.

٣٩ ـ جوابات أبي جعفر القمي.

٤٠ ـ جوابات أبي جعفر محمد بن الحسين الليثي.

٤١ ـ جوابات أبي الحسن الحضيني.

٤٢ ـ جوابات أبي الحسن سبط المعافى بن زكريا في مسألة إعجاز القرآن.

٤٣ ـ جوابات أبي الحسن النيسابوري.

٤٤ ـ جوابات الأمير أبي عبد الله.

٤٥ ـ جوابات الحاجب أبي الليث «المسائل العكبرية»[1].

٤٦ ـ جوابات الإحدى والخمسين مسألة[2].

---

[1] - مطبوعة. بتحقيق علي أكبر إلهي الخرساني.

[2] - قال السيد حسن الموسوي: أيضا سأل عنها الحاجب المذكور، وهي غير المتقدمة. أقول: هذا غلط منه؛ فهي المتقدمة بعينها، وقد بين محققها علي أكبر اتحاد العنوانين في الدلالة على رسالة واحدة في

٤٧ ـ جوابات البرقعي في فروع الفقه.

٤٨ ـ جوابات ابن عرقل.

٤٩ ـ جوابات الشرقيين في فروع الدين.

٥٠ ـ جوابات علي بن نصر العبدجاني.

٥١ ـ جوابات الميافارقيين في الغيبة.

٥٢ ـ جوابات الفيلسوف في الاتحاد.

٥٣ ـ جوابات مقاتل بن عبد الرحمن عما استخرجه من كتب الجاحظ.

٥٤ ـ جوابات المسائل الجرجانية.

٥٥ ـ جوابات المسائل الحرانية.

٥٦ ـ جوابات المسائل الخوارزمية.

٥٧ ـ جوابات المسائل الدينورية المازرانية.

٥٨ ـ جوابات المسائل السروية[1].

٥٩ ـ جوابات المسائل الشيرازية.

٦٠ـ جوابات المسائل الصاغانية[2].

٦١ ـ جوابات المسائل الطبرية.

٦٢ ـ جوابات المسائل في اللطيف من الكلام.

٦٣ ـ جوابات المسائل المازندرانية.

٦٤ ـ جوابات المسائل الموصليات في العدد والرؤية[3].

مقدمة تحقيقه ـ ص ٧.

[1] - مطبوعة. بتحقيق صائب عبد الحميد ضمن المجلد السابع من السلسلة.

[2] - مطبوعة. بتحقيق السيد محمد القاضي، وهي مسائل فقهية.

[3] - مطبوعة بعنوان: جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية. تحقيق الشيخ مهدي النجفي.

٦٥ ـ جوابات المسائل النوبندجانية، الواردة من أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الفارسي المقيم بمشهد عثمان بالنوبندجان.

٦٦ـ جوابات المسائل النيسابورية.

٦٧ ـ جوابات النصر بن بشير في الصيام.

٦٨ ـ الرجال. وهو مدرج في الإرشاد الآنف الذكر.

٦٩ ـ رد العدد الشرعية.

٧٠ ـ الرد على ابن الإخشيذ في الإمامة.

٧١ ـ الرد على ابن رشيد في الإمامة.

٧٢ ـ الرد علي ابن عون في المخلوق[1].

٧٣ ـ الرد على ابن كلاب في الصفات.

٧٤ ـ الرد على أبي عبد الله البصري في تفضيل الملائكة على الأنبياء ـ عليهم السلام.

٧٥ ـ الرد على الجبائي في التفسير.

٧٦ ـ الرد على أصحاب الحلاج.

٧٧ ـ الرد على ثعلب في آيات القرآن ذكره السروي.

٧٨ ـ الرد على كتاب الجاحظ العثمانية.

٧٩ ـ الرد على الخالدي في الإمامة.

٨٠ ـ الرد على الزيدية[2].

٨١ ـ الرد على الشعبي.

٨٢ ـ الرد على الصدوق في عدد شهر رمضان.

٨٣ ـ الرد على العقيقي في الشورى.

---

[1] - ذكر حسن الموسوي أن ابن عون هو أبو الحسين محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي ساكن الري، له كتاب الجبر والاستطاعة.

[2] - مطبوع بعنوان: المسائل الجارودية. تحقيق الشيخ محمد كاظم مدير شانجي.

٨٤ ـ الرد على القتيبي في الحكاية والمحكي[١].

٨٥ ـ الرد على الكرابيسي في الإمامة.

٨٦ ـ الرد على المعتزلة في الوعيد[٢].

٨٧ ـ الرد على من حد المهر[٣].

٨٨ ـ رسالته في الفقه إلى ولده، ولم يتمها.

٨٩ ـ الرسالة إلى الأمير أبي عبد الله وأبي طاهر بن ناصر الدولة في مجلس جرى في الإمامة.

٩٠ ـ الرسالة إلى أهل التقليد.

٩١ ـ الرسالة العلوية.

٩٢ ـ الرسالة الغروية.

٩٣ ـ الرسالة الكافية في الفقه.

٩٤ ـ رسالة الجنيدي إلى أهل مصر.

٩٥ ـ الرسالة المقنعة في وفاق البغداديين من المعتزلة لما روي عن الأئمة ـ عليهم السلام.

٩٦ ـ الزاهر في المعجزات، ويسمى الباهر من المعجزات.

٩٧ ـ شرح كتاب الإعلام.

٩٨ ـ عدد الصوم والصلاة.

٩٩ ـ العمد في الإمامة. وذكر السيد ابن طاووس في الطرائف عند نقله عنه أن اسمه العمدة.

---

[١] - والقتيبي هو ابن قتيبة المشهور: الإمام أبو محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة (تـ٢٧٦هـ).

[٢] - وهو الذي سماه النجاشي مختصر على المعتزلة في الوعيد.

[٣] - مطبوع. بتحقيق الشيخ مهدي النجفي.

١٠٠ ـ العويص في الأحكام[١].

١٠١ ـ العيون والمحاسن[٢].

١٠٢ ـ الفرائض الشرعية في مسألة المواريث.

١٠٣ ـ الفصول من العيون والمحاسن[٣].

١٠٤ ـ الفضائل[٤].

١٠٥ ـ قضية العَقْلِ على الأفعال.

١٠٦ ـ الكامل في الدين.

١٠٧ ـ كتاب في إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ من القرآن.

١٠٨ ـ كتاب في قوله ـ صلى الله عليه وآله ـ: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**».

١٠٩ ـ كتاب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ**﴾ النحل/ ٤٣.

١١٠ ـ كتاب في الخبر المختلق بغير أثر.

١١١ ـ كتاب القول في دلائل القرآن.

١١٢ ـ كتاب في الغيبة.

١١٣ ـ كتاب في القياس.

١١٤ ـ كتاب في المتعة.

---

[١] - مطبوع بعنوان: مسائل العويص. تحقيق الشيخ محسن أحمدي. في الفقه.

[٢] - الموجود منه مختارات الشريف المرتضى بعنوان: الفصول المختارة. تحقيق السيد علي مير الشريفي. وهو المجلد الثاني من السلسلة.

[٣] - قال حسن الموسوي: والذي يظهر من ذكر النجاشي له مع العيون والمحاسن أنهما متعددان، وهو غير الفصول للسيد المرتضى الموجود الآن. أقول: بل الأقرب أنه الفصول المختارة للمرضى، والنجاشي ذكره في كتب المفيد مراعاة لأصله، كما ينسب الآن ما في اختيار معرفة الرجال للكشي برغم أن عملية الاختيار والتنقيح للشيخ الطوسي. وكذلك رجال ابن الغضائري.

[٤] - قال حسن الموسوي: ذكره السروى في المعالم.

١١٥ ـ كشف الالتباس.

١١٦ ـ الكلام في الإنسان.

١١٧ ـ الكلام في حدوث القرآن.

١١٨ ـ الكلام في المعدوم والرد على الجبائي.

١١٩ ـ الكلام في وجوه إعجاز القرآن.

١٢٠ ـ الكلام في أن المكان لا يخلو من متمكن.

١٢١ ـ لمح البرهان في عدم نقصان شهر رمضان.

١٢٢ ـ المبين في الإمامة. وذكره الشيخ باسم المنير.

١٢٣ ـ المجالس المحفوظة في فنون الكلام.

١٢٤ ـ المختصر في الغيبة.

١٢٥ ـ مختصر في الفرائض.

١٢٦ ـ مختصر في القياس.

١٢٧ ـ المختصر في المتعة.

١٢٨ ـ المزار الصغير[١].

١٢٩ ـ المُزْوَرِّينَ عن معاني الأخبار. (أصله كتاب المُزْوَرِّينَ).

١٣٠ ـ المسألة الكافية في إبطال توبة الخاطئة[٢].

١٣١ ـ المسألة الموضحة عن أسباب نكاح أمير المؤمنين ـ عليه السلام[٣].

١٣٢ ـ مسألة في المهر وأنه ما تراضى عليه الزوجان.

---

[١] - مطبوع بعنوان: مناسك المزار. تحقيق آية ا السيد محمد باقر الأبطحي.

[٢] - مطبوع بعنوان: الكافئة في توبة الخاطئة. تحقيق الشيخ علي أكبر زماني.

[٣] - لعلها المطبوعة ضمن المجلد السابع من السلسلة بعنوان: مسألة في النص على علي ـ عليه السلام. تحقيق الشيخ مهدي نجف. والشيخ المفيد يتكلم فيها عن بيان سبب قعود أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ عن قتال مغتصبي حقه، وسبب أخذه من عطاياهم ونكاحه من سبيهم.

١٣٣ ـ مسألة في تحريم ذبايح أهل الكتاب[١].

١٣٤ ـ مسألة في الإرادة[٢].

١٣٥ ـ مسألة في الأصلح.

١٣٦ ـ مسألة في البلوغ.

١٣٧ ـ مسألة في ميراث النبي ـ صلى الله عليه وآله[٣].

١٣٨ ـ مسألة في الإجماع.

١٣٩ ـ الرسالة في العترة.

١٤٠ ـ الرسالة في رجوع الشمس.

١٤١ ـ الرسالة في المعراج.

١٤٢ ـ الرسالة في انشقاق القمر وتكلم الذراع.

١٤٣ ـ الرسالة في تخصيص الأيام.

١٤٤ ـ الرسالة في وجوب الجنة لمن ينتسب بولادته إلى النبي ـ صلى الله عليه وآله.

١٤٥ ـ الرسالة في معرفة النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ بالكتابة.

١٤٦ ـ الرسالة في معنى قوله ـ صلى الله عليه وآله ـ: «**إني مخلف فيكم الثقلين**».

١٤٧ ـ الرسالة فيما روته العامة.

١٤٨ ـ الرسالة في النص الجلي.

١٤٩ ـ الرسالة في محمد بن الخضر الفارسي.

١٥٠ ـ الرسالة في معنى قوله ـ صلى الله عليه وآله ـ: «**أصحابي كالنجوم**».

١٥١ ـ الرسالة في القياس مختصر.

---

[١] - مطبوع بعنوان: تحريم ذبائح أهل الكتاب. تحقيق الشيخ مهدي النجفي.

[٢] - مطبوعة. بتحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي.

[٣] - مطبوعة بعنوان: رسالة حول حديث «نحن معاشر الأنبياء». تحقيق الشيخ مالك المحمودي.

١٥٢ ـ المسألة الموضحة في تزويج عثمان.

١٥٣ ـ المسألة المقنعة في إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السلام[١].

١٥٤ ـ المسائل في أقضى الصحابة.

١٥٥ ـ الرسالة في الوكالة.

١٥٦ ـ مسائل أهل الخلاف.

١٥٧ ـ المسألة الحنبلية.

١٥٨ ـ الرسالة في نكاح الكتابية.

١٥٩ ـ المسائل العشرة في الغيبة[٢].

١٦٠ ـ مسائل النظم.

١٦١ ـ الرسالة في المسح على الرجلين[٣].

١٦٢ ـ الرسالة في المواريث.

١٦٣ ـ مصابيح النور في علامات أوائل الشهور.

١٦٤ ـ مقابس الأنوار في الرد على أهل الأخبار.

١٦٥ ـ المسائل المنثورة وهي نحو مئة مسألة ذكرها في الفهرست.

١٦٦ ـ المسائل الواردة من خوزستان.

١٦٧ ـ مسألة في خبر مارية قبطية[٤].

---

[١] - لعلها المسألة الثانية المطبوعة ضمن المجلد السابع من السلسلة بعنوان: مسألة أخرى في النص على علي ـ عليه السلام. تحقيق محمد رضا الأنصاري. وهي عبارة عن جواب سؤال أو دفـع اعتـراض أورده القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني الأشعري على حكاية تواتر النص على إمامة سيدنا علي ـ عليه السلام.

[٢] - مطبوعة بعنوان: الفصول العشرة في الغيبة. تحقيق فارس تبريزيان الحسنون.

[٣] - مطبوعة. تحقيق الشيخ مهدي النجفي.

[٤] - مطبوعة بعنوان: رسالة حول خبر مارية. تحقيق الشيخ مهدي الصباحي.

١٦٨ ـ مسائل في الرجعة.

١٦٩ ـ مسألة في سبب استتار الحجة عجل الله فرجه.

١٧٠ ـ مسألة في عذاب القبر.

١٧١ ـ مسألة في قوله المطلقات.

١٧٢ ـ مسألة فيمن مات ولم يعرف إمام زمانه هل هو صحيح ثابت أم لا[١].

١٧٣ ـ مسألة الفرق بين الشيعة والمعتزلة والفصل بين العدلية منهما والقول في اللطيف من الكلام[٢].

١٧٤ ـ مناسك الحج.

١٧٥ ـ مناسك الحج مختصر.

١٧٦ ـ الموجز في المتعة[٣].

١٧٧ ـ النصرة في فضل القرآن.

١٧٨ ـ النصرة لسيد العترة في حرب البصرة وقد طبع في النجف باسم الجمل[٤].

١٧٩ ـ نقض في الإمامة على جعفر بن حرب.

١٨٠ ـ نقض في الخمس عشرة مسألة على البلخي.

١٨١ ـ النقض على ابن عباد في الإمامة.

١٨٢ ـ النقض على أبي عبد الله البصري.

---

[١] - مطبوعة. في المجلد السابع من السلسلة، وهي أولى الرسائل الأربع في الغيبة، بتحقيـق عـلاء آل جعفر، وتقديم السيد محمد رضا الحسيني الجلالي.

[٢] - أحسب أن هذا في أصله جزء من «أوائل المقالات»، وأفرد.

[٣] - وقد مضى للشيخ المفيد قبل هذا عملان في المتعة برقمي: ١١٤، ١٢٧. والموجود من ذلك مطبوعا عملان: أولهما: **خلاصة الإيجاز في المتعة**. وهو اختصار المحقق الگرگي لكتاب المفيد. تحقيق علـي أكبر زماني. والثاني: **رسالة المتعة**. مستخرج من بحار الأنوار للمجلسي. وهما ضمن السلسلة.

[٤] - مطبوع. بين يدي منه الطبعة الثانية، مكتبة الداوري ـ قم، إيران (ب ـ ت).

١٨٣ ـ النقض على الجاحظ في فضيلة المعتزلة.

١٨٤ ـ النقض على الطلحي في الغيبة.

١٨٥ ـ النقض على علي بن عيسى الرماني في الإمامة.

١٨٦ ـ النقض على غلام البحراني في الإمامة.

١٨٧ ـ النقض على النصيبي في الإمامة.

١٨٨ ـ النقض على الواسطي.

١٨٩ ـ نقض فضيلة المعتزلة[١].

١٩٠ ـ نقض كتاب الأصم في الإمامة.

١٩١ ـ نقض المروانية.

١٩٢ ـ النكت في مقدمات الأصول[٢].

١٩٣ ـ المقنعة في الفقه[٣].

١٩٤ ـ نهج البيان إلى سبيل الإيمان[٤].

وهناك بعد ذلك عدد من كتب الشيخ المفيد المطبوعة المتداولة بين الاثنا عشرية، ولم يوردها السيد حسن الموسوي في قائمته، وهي:

١ ـ كتاب الاختصاص[٥].

---

[١] - أحسب أن هذا هو بعينه السابق برقم: ١٨٣.

[٢] - مطبوع. بتحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي.

[٣] - مطبوع. تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي. ط٢ ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

[٤] - راجع السيد حسن الموسوي: مقدمة تحقيق تهذيب الأحكام للطوسي ـ ١/ ١٥، ١٦.

[٥] - مطبوع. بتحقيق الحسين أستاذ ولي علي أكبر الغفاري. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بالحوزة العلمية ـ قم، إيران (ب ـ ت).

٢ ـ الحكايات في مخالفات المعتزلة من العدلية، والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية[١].

٣ ـ المسائل الطوسية[٢].

٤ ـ تصحيح اعتقادات الإمامية[٣].

٥ ـ شرح المنام[٤].

٦ ـ عدم سهو النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم[٥].

٧ـ رسالة «**النكت الاعتقادية**»[٦].

وهناك أيضا اسم كتاب ذكره الشيخ الطهراني بعنوان«**أطرف الدلائل وأوائل المسائل**»[٧].

ومن الثابت أن رسالة «**النكت الاعتقادية**» نسبت خطأ إلى الشيخ المفيد؛ فهي تتناول الأصول الخمسة بأسمائها وفق الترتيب المشهور عند المتأخرين، وإن كنا ننتهي إلى أن الأصول الخمسة كانت ثابتة عند متكلمي القرن الخامس من الاثنا عشرية؛ فالمراد ثبوت الموضوعات ومسائل هذه الأصول التي استقرت وبلغت سمتها الأخير في نظام التأليف الكلامي على يد المحقق نصير الدين الطوسي وتلاميذه فيما بعد.

١- مطبوعة. بتحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي ضمن السلسلة. وقد طبع ملحقا بفصول المرتضى، وهو راويه عن المفيد أيضا؛ فلعله أهمل باعتبار أنه جزء من الفصول المختارة.

٢- مطبوعة. بتحقيق السيد العلوي ضمن السلسلة. وهي في الفقه.

٣- مطبوع. بتحقيق حسين درگاهي ضمن السلسلة.

٤- مطبوع. بتحقيق الشيخ مهدي نجف ضمن السلسلة.

٥- مطبوع. بتحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي ضمن السلسلة.

٦- مطبوعة. بتحقيق الشيخ رضا المختاري ضمن السلسلة.

٧- راجع الشيخ الطهراني: الذريعة ـ ٢١٨.

ورسالة «**النكت الاعتقادية**» بعد ذلك مكتوبة بأسلوب لغوي مغاير لأسلوب المفيد، ومشتملة على مادة كلامية لا تناسب عصره، ولا تطابق التعريفات الثابتة لبعض المصطلحات الكلامية في المؤلفات الصحيحة النسبة للشيخ المفيد، ومن ذلك الاستدلال على وجوب وجود الصانع وكونه خارجا عن سلسلة الممكنات، وتعريف إرادته ـ تعالى ـ لفعله بأنها العلم الموجب لوجود الفعل؛ أي أنها الداعي، ومن ذلك الاستدلال على ثبوت أنه ـ تعالى ـ مريد على الحقيقة بدلالة التخصيص.

وهذا يؤكد أنها لمؤلف اثنا عشري متأخر، وقد ورد عنوانها منسوبا إلى فخر المحققين أبي طالب محمد بن العلامة الحلي (تـ٧٧١هـ)[١].

---

[١] - راجع فيما يتعلق برسالة «**النكت الاعتقادية**» المجلد العاشر من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيـد، مـع العناية بتعليقات السيد محمد رضا الحسيني الجلالي.

٢ـ الشريف المرتضى، علم الهدى، ذو المجدين: أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الموسوي البغدادي (تـ٤٣٦هـ)[١]:

إن الشريفين أبا القاسم المرتضى الفقيه المتكلم، وأخاه أبا الحسن محمدا الرضي الشاعر الأديب[٢]، ليسا بالغريبين على البيئة العلمية للنخبة، ولا على مجال الثقافة العامة في

---

[١] - في المجلد الخامس من موسوعة أصحاب الفقهاء التي أصدرتها مؤسسة الإمام الصادق بمدينة قم - ص ٢٣٤، ذكرت مصادر الترجمة للشريف المرتضى، وقد نقلتها وأضفت إليها أسماء المؤلفين على النحو التالي: رجال النجاشي - ٢/ ١٠٢ برقم ٧٠٦. فهرست الطوسي - ١٢٥ برقم ٤٣٣. رجال الطوسي - ٤٨٤ برقم ٥٢. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - ١١/ ٤٠٢ برقم ٦٢٨٨. معالم العلماء لابن شهرآشوب - ٦٩برقم ٤٧٧. المنتظم لابن الجوزي - ١٥/ ٢٩٤ برقم٣٢٥٧ . معجم الأدباء لياقوت الحموي - ٣١/ ١٤٦ برقم ١٩. الكامل في التاريخ لابن الأثير - ٩/ ٥٢٦. وفيات الأعيان لابن خلكان - ٣/ ٣١٣ برقم ٤٤٣. رجال ابن داود - ٢٤٠ برقم ١٠١٦. رجال العلامة الحلي - ٩٤ برقم ٢٢. سير أعلام النبلاء للذهبي - ١٧/ ٥٨٨ برقم ٤٤٣. الوافي بالوفيات للصفدي - ٦/ ٢١ برقم ٢. البداية والنهاية لابن كثير - ١٢/ ٥٦. هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي - ١/ ٦٨٨. مجمع الرجال للقهبائي - ٤/ ١٨٩. جامع الرواة لمحمد علي الأردبيلي - ١/ ٥٧٥. أمل الآمل للحر العاملي - ٢/ ١٨٢ برقم ٥٤٩. وسائل الشيعة للحر العاملي ٢٠/ ٢٦٢ برقم ٧٩١. الدرجات الرفيعة لعلي بن معصوم ٤٥٨. رياض العلماء للميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني ٤/ ١٤. روضات الجنات للخونساري ٤/ ٢٩٤ برقم ٤٠٠. بهجة الآمال للعلياري ٥/ ٤٢١. تنقيح المقال للمامقاني ٢/ ٢٨٤ برقم ٨٢٤٧. تأسيس الشيعة لحسن الصدر ٢١٤. ٣٠٣. أعيان الشيعة لمحسن الأمين ٨/ ٢١٣. طبقات أعلام الشيعة للشيخ الطهراني ٢/ ١٢٠. الذريعة للطهراني ٩/ ٧٣٥ برقم٥٠٥٠. الأعلام للزركلي ٤/ ٢٨٧. معجم رجال الحديث للخوئي ١١/ ٣٧٠ برقم ٨٠٦٣. قاموس الرجال للشيخ محمد تقي التستري ٦/ ٤٧٥. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧/ ٨١.

وقد جمع بعد ذلك مركز المصطفى للدراسات الإسلامية تراجم الشريف المرتضى من ٧٤ كتابا مرتبة ترتيبا تاريخيا من الثعالبي (تـ٤٢٩هـ) في «**يتيمة الدهر**» إلى الشيخ عبد الله نعمة المعاصر في «**فلاسفة الشيعة**»، بالإضافة إلى تراجمه في مقدمات ما طبع من كتبه .. جمع ذلك كله في نحو ٣٧٠ صفحة أسموها «**حياة السيد المرتضى**»، وجعلوها ضمن برنامج «**المعجم العقائدي**».

[٢] - وهذا الوصف بما غلب على كل واحد منهما، ولست أنكر حظ المرتضى من الشعر والأدب، ولا حظ الرضي من الفقه والكلام وسائر علوم أخيه؛ لكن المرتضى تفرغ للحياة العلمية الخالصة الشطر

مصر، منذ طبع للمرتضى «**تفسير قصيدة السيد الحميري البائية**» المعروفة بالقصيدة المذهبة (سبعة عشر بيتا)، والتي طبعت في مصر سنة ١٣١٣هـ بعنوان «**القصيدة الذهبية**». وطبع له بعد ذلك «**أمالى المرتضى**» بمطبعة السعادة ١٣٢٥هـ، ثم حققها الأستاذ الدرعمي القدير أبو الفضل محمد إبراهيم مدير الشئون المكتبية بدار الكتب المصرية آنذاك، ونشرها مع التكملة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م. وإن كان لهذه الأمالي تعلق كبير بمجال الدرس الكلامي؛ فالسمة الغالبة عليها لعلوم القرآن واللغة والبيان. ثم طبع له عيسى الحلبي «**طيف الخيال**» ١٣٧٤هـ، وحققه بعد ذلك الأستاذ حسن كامل الصيرفي ١٣٨١هـ. وطبع أيضا بالقاهرة ديوانه الشعري ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م، بتحقيق المحامي العراقي الأستاذ رشيد الصفار، الذي قدم له بمقدمة ضافية تناولت المناحي المتعددة لحياة الشريف، وجهوده العلمية، وعرضت طرفا من أفكاره المذهبية، وناقشت مع ذلك أغلاطا أكثرها ظاهر، مما وقع فيه الدكتور عبد الرزاق محيي الدين في كتابه«**أدب المرتضى**»[1] .. وكل ذلك بقلم أديب عالم أو عالم أديب.

والعمل الوحيد الكلامي الخالص ـ فيما أعلم ـ نشره محققا الدكتور محمد عمارة، ضمن الجزء الأول من رسائل العدل والتوحيد ١٩٧١م، وهو «**إنقاذ البشر من الجبر والقدر**».

الأكبر من حياته، وشغل أخوه الرضي بالسياسة وأعمال أبيه في النقابة وغيرها قبل أن يتولاها، وبعد أن آلت إليه واستقل بها، وكان مع اهتمامه بهذه الأمور كلها يتطلع إلى الخلافة نفسها؛ حتى إنه أنشد الخليفة القادر با العباسي قصيدة ختمها بقوله:

عطفًا أمير المؤمنين فإننا * في دوحة العلياء لا نَتَفَرقُ**

ما بيننا يوم الفَخار تَفاوتٌ * أبدا كلانا في المعالي معرقُ**

إلا الخلافةَ ميزتك فإنني * أنا عاطلٌ منها وأنت مطوقُ**

فلما سمع الخليفة ذلك قال له: على رغم أنف الشريف .. راجع مقدمة ديوان الرضي ـ ٣/١، ٤. والقصيدة بتمامها ـ ٥٤١/٢: ٥٤٤.

[1] - أدب المرتضى. ط المعارف ـ بغداد، العراق ١٩٥٧م.

أما الشاعر الأديب الرضي؛ فطبع له في مصرنا من قديم «**نهج البلاغة**» الذي علق عليه الإمام محمد عبده، وتكررت طباعته مرات، وطبع له كتاب «**المجازات النبوية**» الذي طبعه مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م، ثم حققه الأستاذ الأزهري الدكتور طه محمد الزيتي ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. وكتاب «**تلخيص البيان في مجاز القرآن**» ١٩٥٤م باهتمام الأديب المحقق الأستاذ محمد عبد الغني حسن الذي صدره بمقدمة واسعة في التعريف بالكتاب ومؤلفه، وكتب الدكتور زكي مبارك عن عبقرية الشريف الرضي، بالإضافة إلى سبق طبع ديوانه الشعري في مجلدين كبيرين قام على تصحيحهما الأستاذ أحمد عباس الأزهري ١٣١٠هـ. وقد عَرَفتُ رسائله الأدبية في سنة الدرس الثانية في دار العلوم بدلالة بعض أساتذتنا في الأدب على قيمتها الفنية واللغوية.

* لكنني ـ كما أشرت في المقدمة ـ بحكم الاشتغال بعلم الكلام أعتني في هذه الدراسة بتقديم تعريف بالشريف المرتضى يُعينُ على إدراك مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية، وبيان قدره عند أهل السنة، ويُوضِّحُ جهودَه في علم الكلام، ويذكرُ الروافد التي امتاح منها في صياغة مذهبه الكلامي.

وقد قال الشيخ الطوسي في ترجمة شيخه المرتضى بعد أن ذكر نسبه: «كنيته أبو القاسم، ولقبه علم الهدى الأجل المرتضى ـ رضي الله عنه. مُتَوَحِّدٌ في عُلومٍ كثيرة، مُجْمَعٌ على فَضْلِهِ، مُقَدَّمٌ في العُلُومِ؛ مثل: عِلْمِ الكَلام، وَالفِقْهِ، وَأُصُولِ الفقه، وَالأَدَبِ، وَالنَّحْوِ، وَالشِّعْرِ، وَمَعَانِي الشِّعْرِ، واللُّغَةِ وَغَيْرِ ذلك. له ديوان شعر يزيد على ألف بيت. وله من التصانيف ومسائل البلدان شيء كثير ... توفي في شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربعمائة، وكان مولده في رَجَبٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسينَ وَثلاثِمِائةٍ، وَسِنُّهُ يومئذ ثمَانِينَ سَنَةً وَثمَانِيَةَ أَشْهُرٍ وَأَيَّامٍ ـ نَضَّرَ الله وَجْهَهُ»[1]. وعده في رجاله فيمن لم يرو عن الأئمة فقال: «علي بن الحسين المُوسوي يُكَنَّى أبا القاسم، المُلَقَّب بالمرتضى، ذي المجدين، علم الهدى

[1] - الطوسي: الفهرست ـ ص ١٦٤، ١٦٥.

ـ أدام الله تعالى أيامه. أكثرُ أهلِ زمانه أدبًا وفَضْلا، مُتكلِّمٌ، فَقِيهٌ، جَامِعٌ للعُلُومِ كُلِّهَا ـ مَدَّ الله في عمره. يروي عن التلْعُكْبَرِيِّ، والحُسَينِ بن عليّ بن بابوَيْهِ، وَغَيْـرِهم مـن شُـيُوخِنَا. له تصانيفُ كثيرةٌ ذكرنا بعضها في الفهرست، وسمعنا منه أكثرَ كتبه وقرأناها عليه»[1].

أما النجاشي؛ فيقولُ عنه: «حَازَ من العُلُومِ ما لَمْ يُدَانِهِ فِيهِ أحَدٌ في زمانِه، وَسَمِعَ مـن الحَدِيثِ فَأَكْثرَ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا شاعِرًا أديبًا، عَظِيمَ المَنْزِلَةِ في العِلْمِ والدِّينِ والدُّنْيا ... ماتَ ـ رضِيَ الله عنه ـ لخَمْسٍ بَقِينَ من شَهْرِ رَبيعٍ الأَوَّل سنةَ سِتٍّ وثلاثـينَ وَأرْبَعِمِائـةٍ، وصـلَّى عليه ابنُه في دارِهِ وَدُفِنَ فِيهَا، وَتَوَلَّيْتُ غُسْلَهُ، وَمَعِي الشَّرِيفُ أبو يَعْلَى مُحَمَّد بن الحسـن الجَعْفَري، وسُلاَّرُ بنُ عبدِ العزيز»[2].

ويُذكر أن المحقق نصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢هـ) كان يقول ـ إذا جرى ذِكْرُ الشريف المرتضى في درسه ـ: صلوات الله عليه. ثم يلتفت إلى القضاة والمدرسين الحاضرين درسـه، ويقول: كيف لا يُصَلَّى على المرتضى؟! [3].

ويأتي العلامة الحِلِّي فيجمعُ بين ما قاله الشيخ الطوسي والنجاشي، ويضـيف قـائلا: «وبكُتُبهِ استفادت الإماميَّـةُ منـذ زمنـه ـ رحمـه الله ـ إلى زماننـا هـذا، وهـو سَـنَةُ ثـلاثٍ وتسعينَ وَسِتِّمِائةٍ، وهو رُكنُهم ومُعَلِّمُهم ـ قدَّسَ الله روحَه، وجزاه عن أجداده خيرا»[4].

وقد رأينا للقوم من قبل روايات تتعلق بالإمام الغائب في ولادة الصدوق وتلقيب المفيـد. أما المرتضى فيروون في تلقيبه بعلم الهدى رؤيا لأحد وزراء القـادر بـالله في عـام ٤٢٠هــ،

---

[1] - رجال الطوسي ـ ص ٤٣٤ رقم ٣٢٠٩. ويبدو لي أن الشيخ الطوسي فرغ من تصنيف كتابه فـي الرجال في حياة شيخه المرتضى؛ على حين لم يفرغ من تبييض الفهرست إلا بعد وفاة المرتضى.

[2] - رجال النجاشي ـ ص ٢٧٠، رقم ٧٠٨.

[3] - عن الخونساري: روضات الجنات ـ ص ٣٨٥، وانظر رشيد الصفار: مقدمة ديوان المرتضـى ـ ص ٨٣.

[4] - العلامة الحلي: خلاصة الأقوال ـ ص ١٧٩.

رأى فيها ـ بعد مَرَضٍ ألمَّ به ـ الإمَامَ عَلِيًّا ـ عليه السلام ـ يقولُ له: قل لعلم الهدى يقرأ عليك حتى تبرأ. فقال: يا أمير المؤمنين، ومن علم الهدى؟ قال: علي بن الحسين الموسوي. وعندما كتب الوزير إلى المرتضى بذلك قال: الله الله في أمري؛ فإن قَبُولي لهذا اللَّقَبِ شَنَاعةُ عَلَيَّ. فقالَ الوزير: ما كتبتُ إليك إلا بما لَقَّبَكَ به جَدُّك. وتذكر الروايةُ بعد ذلك أنَّ الأمرَ نما إلى الخليفةِ القادر بالله؛ فكتبَ إلى المرتضى: تَقَبَّلْ يا عليُّ بنَ الحُسينِ مَا لَقَّبَكَ بهِ جَدُّك. فَقَبلَ وأسْمَعَ الناس[1].

وقد بلغ من عناية المرتضى بالعلم ووسائله أن كانت له مكتبة عظيمة قل أن يجودَ الزمان بمثلها؛ فكان يفيد منها هو تلاميذه، ويُهدي منها الأمراء والوزراء والعلماء. وفي ترجمته عند الحر العاملي نقلٌ عن أبي القاسم التنوخي صاحب السيد المرتضى أنه أحصى مكتبتَه؛ فوجدها ثمانينَ ألفَ مُجَلَّدٍ من مُصنَّفاته ومحفوظاته ومقروءاته. وعن الثعالبي في «**اليتيمة**» أن هذه المكتبة قُوِّمَتْ بثلاثينَ ألفَ دينارٍ، بعد أن أُهْدِيَ منها إلى الرؤساء والوزراء شَطْرٌ عظيم[2].

ومن ثمَّ كانت دارُ الشريف مُسْتَرَاضًا لِكُلِّ طُلابِ العلمِ من الشِّيعَةِ وَأهْلِ السُّنَّةِ عَلَى حَدٍّ سَوَاء، وَمِنْ ثمَّ قَالَ تلميذُه الطوسي: «مُجْمَعٌ على فَضْلِهِ، مُقَدَّمٌ في العُلُومِ».

* ومن أهل السنة ذكر الخطيبُ البغدادي أنه كتب عن المرتضى، وتَرْجَمَ لَهُ قائلا بعدَ ذكر نَسَبِهِ: «أبو القاسم الموسوي العلوي. كان يُلَقَّبُ المرتضى ذا المجدين. وكانت إليه نقابة الطالبيين. وكان شاعرا كثير الشعر، متكلما له تصانيف على مذاهب الشيعة. وحدَّثَ عن سهل بن أحمد الديباجي، وأبي عبيد الله المَرْزُباني، وأبي الحسن بن الجندي. كتبتُ عنه: أخبرنا المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين، حدثنا أحمد بن محمد بن عمران الكاتب، حدثنا عبيد الله بن محمد البغوي، حدثنا يحيى الحماني،

---

[1] - انظر الشيخ النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢١٣، ٢١٤.

[2] - راجع الحر العاملي: أمل الآمل ـ ٢/ ١٨٤.

حدثنا ابن المبارك، عن معمر، عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ادخر لأهله قوت سنة[1]. سمعت التنوخي يقول: مولد المرتضى أبي القاسم الموسوي في سنة خمس وخمسين وثلاثمائة. مات المرتضي في يوم الأحد الخامس والعشرين شهر ربيع الأول سنة ست وثلاثين وأربعمائة، ودفن في داره عشية ذلك اليوم»[2].

وقد يلفت النظر أن البغدادي اشتد على الشيخ المفيد في ترجمته، ثم تطامن في الكلام عن المرتضى الذي عاصره ولقيه وكتب عنه. وعلى حين تطامن الحافظ ابن الجوزي في الكلام عن الشيخ المفيد في ترجمة مختصرة، نجده يتوسع في ترجمة الشريف المرتضى، وفي الكلام على انفرادات مذهبه في الفروع والأصول .. قال ابن الجوزي بعد ذكر نسب الشريف، وبيان أنه أكبر من أخيه الرضي: «كان يُلَقَّبُ بالمرتضى ذي المجدين، وكانت له نقابة الطالبيين، وكان يقول الشعر الحسن، وكان يميل إلى الاعتزال، ويُنَاظَرُ عندَه في كُلِّ المذاهب، وكان يُظهِرُ مذهبَ الإماميَّةِ ويقولُ فيه العَجَبَ. وله تصانيف على مذهب الشيعة فمنها كتابه الذي ذكر فيه فقههم وما انفردوا به نقلت منه مسائل من خط أبي الوفاء بن عقيل، وأنا أذكر ها هنا شيئا منها؛ فمنها: لا يجوز السجود على ما ليس بأرض ولا من نبات الأرض، كالصوف والجلود والوبر. وأن الاستجمار لا يجزي في البول؛ بل في الغائط. وأن الكِتابيَّات حرام. وأن الطلاق المُعَلَّق على شرط لا يقع، وإن وُجدَ شَرْطُه. وأنَّ الطلاقَ لا يَقَعُ إلا بحضور شاهدَيْنِ عَدْلَيْن ... وأنَّ ذبائحَ أهلِ الكتاب

---

[1] - الحديث صحيح أخرجه البخاري بخلاف يسير في لفظه في صحيحه: كتاب النفقات ـ باب حبس الرجل قوت سنة على أهله. وأخرجه أبو داود في سننه ـ ٣/ ١٤١. والنسائي في المجتبى ـ ٧/ ١٣٢. والبزار في مسنده ـ ١/ ٣٣٨. كلهم يرويه بإسناده عن الزهري، عن مالك بن أوس، عن عمر ابن الخطاب ـ رضي ا عنه. وقال البزار: هذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ـ صلى ا عليه وسلم ـ إلا عمر بن الخطاب، ولا نعلم له إسنادا عن عمر إلا هذا الإسناد.

[2] - الخطيب: تاريخ بغداد ـ ١١/ ٤٠١.

مُحَرَّمَةٌ. واشترطوا في الذَّبحِ اسْتِقْبَالَ القِبْلَةِ. وَكُلُّ طَعَامٍ تَوَلاّهُ اليَهُودُ والنَّصَارَى أو مَنْ قُطِعَ بكُفْرِهِ؛ فَحَرَامٌ أَكْلُهُ.

وهذه مذاهبُ عَجيبَةٌ تَخْرِقُ الإجماع، وَأعْجَبُ منها ذَمُّ الصَّحَابَة»[1]. وقد نقل ابن الجوزي بعد ذلك رسالةَ المرتضى «**إنْكَاح عَلِيٍّ أمَّ كُلْثوم ابْنَتَه عُمَرَ**»، ثم قال: «ومن تأمَّل ما صنعه المرتضى من الفقه المتقدم، وكلامه في الصحابةِ وأزواجِ رسول الله وبناته؛ عَلِمَ أنَّهُ أحقُّ بما قَرَفَ به سواه، ولولا أن هذا الكتاب لا يصلح التطويل فيه بالرد؛ لبيَّنْتُ عُوَارَ كلامِه على أن الأمر ظاهر لا يخفى على من له فهم. وأوَّلُ ما ذكر فيما ادعاه النَّصُّ عَلَى عَلِيٍّ ـ عليه السلام ـ وهل يُرْوَى إلا في الأحاديث الموضوعةِ المُحَالاتِ، وإنما يُكَفَّرُ الإنسانُ لمخالفة النَّصِّ الصَّحيحِ الصَّريحِ الذي لا يَحْتَمِلُ التَّأْويلَ، وما لنا ها هنا ـ بحمد الله ـ نَصٌّ أصْلا؛ حتَّي نَدَّعِيَ على الصحابةِ الكُفْرَ والفِسْقَ بمُخَالَفَتِهِ. ومِن التَّخَرُّصِ وعيدُ عُمَرَ لِعَلِيٍّ إذ أَبَى تَزْويجَهُ، وغير ذلك من المُحَالاتِ. والْعَجَبُ أنَّهُ يَقُولُ: رُويَ حديثُ قتال عائشةَ لِعَلِيٍّ مِنْ طريقِ الآحاد. أَفَتَرَى النَّصَّ عليْهِ ثبَتَ عِنْدَهُ بطريقِ التَّوَاتُرِ؛ وَلَكِنْ إذا لمْ تَسْتَحْيِ فاصْنَعْ ما شِئْتَ»[2].

ويأتي القاضي الشافعي أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكَان (تـ٦٨١هـ)، فيتوسَّع في الكلام عن المرتضى وكتبه، ويقول بعد أن يُفَصِّل نسبه بألقاب آبائه إلى عَلِيّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: «كان نقيب الطالبيين، وكان إماما في علم الكلام، والأدب، والشعر، وهو أخو الشريف الرضي ...، وله تصانيف على مذهب الشيعة، ومقالة في أصول الدين، وله ديوان شعر كبير ...

وقد اختلف الناس في كتاب «**نهج البلاغة**» المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ هل هو جمعه أم جمع أخيه الرضي؟ وقد قيل: إنه ليس من

---

[1] - ابن الجوزي: المنتظم ـ ٨/ ١٢٠، ١٢١.

[2] - السابق ـ ٨/ ١٢٥.

كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله أعلم.

وله الكتاب الذي سماه «**الغرر والدرر**»، وهي مجالس أملاها تشتمل على فنون من معاني الأدب، تكلم فيها على النحو واللغة وغير ذلك، وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسع في الاطلاع على العلوم. وذكره ابن بسام الأندلسي في أواخر كتاب «**الذخيرة**» فقال: كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بينَ الاخْتِلافِ والاتِّفَاقِ، إليه فَزَعُ علماؤها، وعنه أخذ عظماؤها، صاحب مدارسها، وَجِمَاعُ شَارِدِها وآنسِها، مِمَّنْ سَارَتْ أخبارُه، وعُرِفَتْ لَهُ أشْعَارُه، وَحُمِدَتْ في ذاتِ الله مآثِرُهُ وَآثارُهُ، إلى تواليفِهِ في الدِّينِ وتصانيفه في أحكام المسلمين، مِمَّا يشهَدُ أنَّه فَرْعُ تلك الأصول، ومن أهل ذلك البيت الجليل»[1].

أما الحافظ الذهبي؛ فتراه يقرُّ أيضا بعلو مكانة الشريف في العلم، وتَقَدُّمه على أقرانه في مُخْتَلِفِ فُنُونه، ويَذكُرُ عددًا من كُتُبِهِ في عِلْمَيِ الكَلامِ وَالفِقْهِ؛ لكنَّهُ يُضِيفُ إلى ذلك بيانَ رأيهِ في مذهبه وحكمه عليه، مع إظهار القول بأنه مؤلف «**نهج البلاغة**» وتمريض القول بأنه من جمع الرضي[2]، فيقول: «العلامة الشريف المرتضى، نقيب العلوية ...، هو جامع كتاب نهج البلاغة، المنسوبة ألفاظه إلى الإمام عَلِيٍّ ـ رضيَ الله عنه ـ ولا أسانيدَ لذلك، وبعْضُها بَاطِلٌ، وَفِيهِ حَقٌّ؛ ولكنْ فِيهِ موضوعاتٌ حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصفُ؟! وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرضي. وديوان المرتضى كبير وتواليفه كثيرة، وكان صاحب فنون. وله كتاب الشافي في الإمامة، والذخيرة في الأصول، وكتاب التنزيه، وكتاب في إبطال القياس، وكتاب في الاختلاف في الفقه، وأشياء كثيرة. وديوانه في أربع مجلدات. وكان من الأذكياء الأولياء، المُتَبَحِّرِينَ في الكلام والاعتزال، والأدَبِ

---

[1] - ابن خلكان: وفيات الأعيان ـ ٣/ ٣١٣.

[2] - وما ذهب إليه الحافظ الذهبي من ذلك بعيد خلاف الثابت في تراجم الشريفين عند طائفتهما، وخلاف ما صرح به الرضي في كتبه الثابتة؛ مثل «**المجازات النبوية**» ـ ص ٣٥، ٣٦ حيث قال: «وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم **بنهج البلاغة**».

والشِّعْرِ؛ لكنَّه إمامِيٌّ جَلْدٌ. نسأل الله العفو. قال ابن حزم: الإماميَّةُ كُلُّهُمْ عَلَى أنَّ القُرآنَ مُبَدَّلٌ، وفيه زيادةٌ ونَقْصٌ؛ سوى المرتضى فإنَّه كَفَّرَ من قال ذلك ... قلتُ: وفي تواليفِهِ سَبُّ أصحابِ رسولِ الله ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ فنَعُوذُ بالله من عِلْمٍ لا يَنْفَعُ»[1].

وتَعلُو لهجةُ الإنكارِ على المُرتضى عند الحافظ ابن كثير الذي نَقَلَ في ترجمته طرفًا من كلامِ ابن الجوزي السابق عن انفراداتهم في الفقه التي قَرَّرَها المُرتضى، وأنَّ الأعْجَبَ من ذلك ذمُّ الصَّحَابةِ في كلامه، ثم قال: «ثم سرد من كلامه شيئا قبيحا في تكفير عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ وعُثمانَ وَعائشَةَ وَحَفْصَةَ ـ رضي الله عنهم، وأخزاهُ الله وأمثالَه من الأرْجَاسِ الأنْجَاسِ، أهْلِ الرَّفْضِ والارْتِكَاسِ، إنْ لمْ يَكُنْ تَابَ ...، وقدْ ذكرَهُ ابنُ خَلِّكَان فَمَلَّسَ عليهِ على عادته مع الشُّعَراء في الثناءِ عليهم، وأوردَ لهُ أشعارًا رائقةً. قال: ويُقَالُ: إنَّه هو الذي وَضَعَ كِتابَ نَهْجِ البلاغة»[2].

ويأتي ابن تَغْرِي بَرْدِي الأتابكي فيقول في ترجمته: «المرتضى نقيب الطالبيين ببغداد، وهو أخو الشريف الرضي. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: وكل منهما رافضي، وكان المرتضى أيضا رأسا في الاعتزال كثير الاطلاع والجدل. ثم ذكر كلاما عن ابن حزم في هذا المعنى أنزه الشريف عن ذكره؛ مراعاة لسلفه الطاهر، لا لاعتقاده القبيح في الصَّحابَةِ. وكان الشريف المرتضى عالما فاضلا أديبا شاعرا»[3].

وهكذا نرى أنَّ القضيِّةَ التي لا يُفَرِّطً فِيهَا عُلَمَاءُ أهْلِ السُّنَّةِ في بَيَانِ مَوْقِفِهِمْ مِن الشِّيعَةِ الإمَامِيَّةِ، إنَّما هِيَ دَائمًا قَضِيَّةُ مَوْقِفِ الشِّيعةِ مِن الصَّحابَةِ وأُمَّهَاتِ المُؤمِنينَ. وَلَيْسَ هَذا مِنْ بَابِ مُعارَضَةِ الخُصُومِ؛ بَل المُعَارَضَةُ والخُصُومَةُ للشيعةِ فِيمَا سِوَاهُ هِيَ التي مِنْ بَابِهِ.

---

[1] - الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٧/ ٥٨٨: ٥٩٠. وما ذكره عن ابن حزم نقله من الفصل ـ ٤/ ١٣٩.

[2] - ابن كثير: البداية والنهاية ـ ١٢/ ٦٦، ٦٧.

[3] - ابن تغري: النجوم الزاهرة ـ ٥/ ٣٩.

وَلَيْسَ الأَصْلُ فِي ذلكَ مِنْ بَابِ التَّعَصُّبِ المَحْضِ للصَّحَابَةِ، وَلا مِنْ بَابٍ يَفْتَحُ إلى القَوْلِ بعِصْمَتِهِم؛ لكنَّهُ مِنْ بَابِ حِمَايَةِ قُرْآنٍ وَسُنَّةٍ فِيهِمَا الشَّهَادَةُ لَهُمْ، وَمِنْ بَابِ الدِّفَاعِ عَنْ دِيَانَةٍ وَشَرِيعَةٍ هَؤُلاءِ هُمْ نَقَلَتُهَا، وَالقَائمُونَ عَلَى حِفْظِها وَأَدَائهَا إلى مَنْ بَعْدَهُم. وإنني لا أحسَبُ أنَّه يُشْرَعُ فِي بَحْرِ التَّقْرِيبِ بينَ الطائفتين لسفينةٍ تَبْلُغُ هَدَفَهَا آمِنَةً سالمَةً؛ حتَّى يُراجعَ الشِّيعَةُ الإمَامِيَّةُ مَوْقِفَهُمْ مِن الصَّحَابَةِ وَأُمَّهاتِ المُؤمنين، وَيُرِيحُوا أنْفَسَهُمْ مِنْ وَعْثاءِ الخَوْضِ فِي سِيرَتِهِم إلاَّ بمَا يَقُودُ إليْهِ الحَقُّ الأَبْلَجُ، وَمَنْ ظَلَمَ نَفْسَهُ مِمَّنْ مَضَوا فَأَمْرُهُ إلى الله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ يَحْكُمُ فِينَا وَفِيهِ بالحَقِّ، وَهُوَ خَيْرُ الحَاكِمِينَ.

شيوخ الشريف المرتضى وتلاميذه:

لقدْ ذَكَرَ الأستاذُ محمد أبو الفضل إبراهيم أنَّ المرتضى وُلد في بغداد حاضرةِ الخلافةِ العباسية، وفيها تلَقَّى العلمَ وشُغِلَ به في جميع أدوار حياته، وأنَّه في أوَّلِ عهدِه بالدَّرْسِ والتأدُّبِ قَبْلَ أنْ يُجَاوِزَ حدَّ الصِّغَرِ ذَهبتْ به أمُّه معَ أخيه الرَّضِيِّ إلى **الشيخ المفيد**[1]؛ فأخذا عنه وتخرَّجا عليه في الفقه وأصوله والتفسير وعلم الكلام، ثم صحب المرتضى غَيْرَه من الشيوخ؛ فورد شِرْعَتَهُمْ وحَمَلَ عنهم، إلى أن استقلَّ بالرأي فوَضَعَ في ذلك الكثير من الكتب والرسائل.

وقد ذكر الأستاذ محمد أبو الفضل مع المفيد شيخا آخر هو **المَرْزُباني** الذي روى عنه المرتضى أكثرَ ما ذَكَرَهُ من الشعر واللغة والأخبار في كتاب غُرَرِ الفوائد أو الأمالي. وهو **أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب** (ت٣٨٤هـ)[2]. وهو

---

[1] - ويروي الشيعة في ذلك رؤيا للمفيد رأى فيها السيدة فاطمة ـ عليها السلام ـ تدفع إليه بولديها الحسن والحسين ـ عليهما السلام ـ ليعلمهما الفقه؛ فلما أصبح دخلت عليه في المسجد فاطمة بنت الناصر فدفعت إليه بالمرتضى والرضي ليعلمهما الفقه .. راجع الشيخ النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٢١٤.

[2] - من كتبه المطبوعة: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. ط المطبعة السلفية ـ القاهرة، مصر ١٣٤٣هـ. وله أيضا معجم الشعراء. تحقيق عبد الستار فراج. ط مصر ١٩٦٠م.

مع كونه لغويا أديبا من شيوخ المعتزلة الذين فيهم مَحَبَّةٌ لآلِ البيتِ تُحْمَلُ عَلَى التَّشَيُّعِ[1].

وهو أحَدُ ثلاثة شيوخ من المعتزلة ذكر ابن المرتضى اليماني أن الشريف أخذ عنهم، والآخران: **القاضي عبد الجبار بن أحمد** (ت ٤١٥هـ)، **وأبو إسحاق النصيبيني**[2].

ولئن اعتُرضت رواية ابن المرتضى أن القاضي كان من شيوخ الشريف المرتضى بأن ذلك لم يثبت في كتب القوم، ولم يَعُدَّ أحدٌ منهم القاضيَ عبد الجبار في مشيخة الشريف قط،

---

[1] - راجع ترجمته عند الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد - ٣/ ٣٥٢، ٣٥٣. وأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ): الأنساب - ٥/ ٢٥٦، ٢٥٧. والحافظ الذهبي: سير أعلام النبلاء - ١٦/ ٤٤٧، ٤٤٨. وله: ميزان الاعتدال - ٣/ ٦٧٢. والحافظ ابن حجر: لسان الميزان - ٥/ ٣٢٦، ٣٢٧. وهؤلاء يذكرون أنه بلغ من علو مقامه في العلم أن يقول فيه أبو علي الفارسي: أبو عبيد ا المرزباني من محاسن الدنيا. وأن عضد الدولة كان يجتاز بباب داره فيقف حتى يخرج إليه أبو عبيد ا ؛ ليسلم عليه ويسأله عن حاله. ويذكرون أنه معتزلي صنف في أخبار المعتزلة، وفيه هوى أو ميل للتشيع، وهم بعد ذلك ينتهون إلى الحكم بتعديله وتوثيقه راويا، ويرتضونه نقادا للأخبار ورواتها .. يدرك ذلك من يستكشف اسمه في برامج كتب رجال الحديث عند أهل السنة.

وفي المصادر الشيعية يذكره ابن شهرآشوب في معالم العلماء - ص ١١٨ رقم ٧٨٦، ويذكر له كتابا بعنوان «**ما نزل من القرآن في علي بن أبي طالب - عليه السلام**». ولعل هذا هو السبب في حمله على التشيع عند السنيين. والمتأخرون من الشيعة ينقلون في الترجمة له ما قاله ابن شهرآشوب، ثم ينقلون ما ذكر في تراجمه عند أهل السنة؛ خاصة كلام الخطيب في تاريخ بغداد، وابن خلكان في وفيات الأعيان .. راجع الشيخ عباس القمي: الكنى والألقاب - ٣/ ١٧٧: ١٧٩. والسيد الخوئي: معجم رجال الحديث - ١٨/ ٨٨، ٨٩.

[2] - راجع ابن المرتضى: طبقات المعتزلة - ١١٧. وقد عد أبا إسحاق النصيبيني في طبقة القاضي الحادية عشرة من المعتزلة مع أبي الحسن الأحدب الذي عده من أصحاب أبي القاسم البلخي - ص١١٤. وفي حكاية دخول القاضي الباقلاني مجلس عضد الدولة بشيراز ومناظرته شيوخ المعتزلة في مسألتي الرؤية وتكليف ما لا يطاق، ذكر الباقلاني أبا إسحاق النصيبيني على أنه أقدم معتزلة البصرة في المجلس، والأحدب على أنه رئيس البغداديين .. راجع الدكتور الخضيري، والدكتور أبو ريدة: خاتمة تحقيقهما لتمهيد الباقلاني - ص ٢٤٨. والأستاذ السيد أحمد صقر: مقدمة تحقيقه لإعجاز القرآن للباقلاني - ص ٢٠.

على نحو ما ذكره لي آيةُ الله جعفر السبحاني حينما لقيته في مدينة قم؛ فإن روايةَ ابن المرتضى تترجَّحُ بما صَرَّحَ بهِ شَقِيقُ الشريفِ المُرتضى وصِنْوُه في أوَّلِ الطلب الشريفُ الرَّضِيُّ، الذي أقرَّ بأنَّه قرأ علم الكلام على القاضي عبد الجبار، واستشهد بما أفاده من كلامه في مسألة رؤية الباري[1]. وبما يظهر في رسائل الشريف من عنايته بكلام القاضي؛ حتى إنه ليُسأل عن شرح فصل للقاضي يتكلم فيه عن أن المجبرة والمشبهة لا يمكنهم الاستدلال على النبوة. ويورد الشريف كلام القاضي بنصه ونسبته إليه صراحة، ثم يقول: «وسئلت أن أصرف طرفا من العناية إلى شرح هذا الفصل، وأن أذكر من ذلك طرفا مما أرتئيه، على أقصى مما في مللهم»[2].

على أنَّ دراسة كلام المرتضى مقارنا بكلام القاضي تجعل أخذه عنه، أو إفادته بكلامه، مما يثبت درايةً بغير ما حَاجَةٍ إلى رواية تُثبتُ، ولا نظرٍ في رواية تعارض. ثم إنه لا يمكننا مع طول تكرار نقل المرتضى عما ذكره القاضي في «**المغني**» أن نقول: إن ذلك كان اتفاقا ولا مُوجَبًا بتوارد الخواطر، مع ثبوت سبق القاضي في الطبقة واطلاع الشريف على كتبه.

إن ما بين أيدينا من مؤلفات المرتضى وتلميذه شيخ الطائفة الطوسي دليل صريح على أن الإفادة من كلام القاضي عبد الجبار قد تجاوزت التأثر بالفكرة إلى نقل وجوه الاستدلال وألفاظه، إلى الحد الذي سوَّغ لي عند دراستها أن أستبيح تصويب ما أجد فيه خللا من مطبوعات كتب الشريف وشيخ الطائفة في ضوء أصلها عند القاضي، وأن أفهم النصوص المشكلة عند القاضي بما استقام من كلام المرتضى والطوسي.

ولئن كتبَ الشريفُ في نقضِ آراء القاضي في الإمامة كتاب «**الشافي في الإمامة**»، وسار على هديه تلميذه شيخ الطائفة الذي هذَّب الكتاب واختصره؛ فإن الشريف كان يعتمد

---

[1] - راجع الرضي: المجازات النبوية ـ ص ٤٤.

[2] - انظر المرتضى: رسائل ـ ٤/ ٢٧٩: ٢٨١.

على كلام القاضي وأصول المعتزلة في تعيين الأصول الكلامية ثم يضيف إليها ما يختص به الإمامية الاثنا عشرية، وقد بينت ذلك فيما سبق من الكلام عن الشيخ المفيد. وكان الشريفُ يشتغل بشرح كلام القاضي وبيانه على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قريب؛ بل عمد إلى تتمة كتاب عن الأعراض وأقسامها كتبه تلميذ القاضي وخليفته أبو سعيد النيسابوري، كما سيظهر في تصحيح نصه الذي أقدمه بعد الفراغ من ذكر مؤلفات الشريف في هذه الدراسة ـ بإذن الله تعالى. ومع ثبوت ذلك كله لي نَظَرٌ ورأيٌ في مسألة العلاقة بين الكلام الاثنا عشري وكلام المعتزلة سيأتي تفصيله ـ بإذن الله تعالى ـ في ختام هذه الدراسة.

وإن الباحثين عن شيوخ المرتضى من الاثنا عشرية يطلبونهم فيمن روى عنهم في كتبه بالسماع أو الإجازة، على منهج أهل الرواية من المحدثين؛ فيذكرون عددا من الشيوخ منهم:

١ ـ أبو نصر، عبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة بن حميد بن نباتة (ت٤٠٥هـ). أخذ عنه الشريف المرتضى وأخوه الشريف الرضي ـ وهما طفلان ـ علوم العربية وآدابها.

٢ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ).

٣ ـ أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد الكاتب المرزباني (ت٣٨٤هـ).

٤ ـ سهل بن أحمد بن عبد الله الديباجي (ت٣٨٠هـ).

٥ ـ أبو القاسم عبيد الله بن عثمان بن يحيى الدقاق (ت٣٩٠هـ).

٦ ـ أبو الحسن أحمد بن عمران بن الجندي النهشلي البغدادي (ت٣٩٦هـ).

٧ ـ الحسين بن علي بن الحسين بن بابويه، أخو الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ).

٨ ـ أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين بن محمد بن يوسف الوزير المغربي (ت٤١٨هـ).

٩ ـ أبو جعفر الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ).

١٠ ـ أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري الشيباني (تـ٣٨٥هـ).

١١ ـ أبو الحسين أحمد بن محمد بن علي الكوفي الكاتب. روى عنه كتاب الكافي عن مؤلفه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني.

١٢ ـ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي (تـ٣٧٧هـ). أخذ عنه علوم النحو والقراءات.

وكذلك يفعلون في جمع أسماء تلاميذ المرتضى ممن ينقل أنه روى عنه أو أجيز بكتبه؛ فيذكرون عددا منهم:

١ ـ شيخ الطائفة، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (تـ٤٦٠هـ).

٢ ـ الشيخ أبو يعلى، حمزة بن عبد العزيز الطبرستاني الديلمي الملقب بسلار (تـ٤٤٨هـ).

٣ ـ الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن النجم الحلبي (تـ٤٤٧هـ). كان خليفة المرتضى في البلاد الحلبية.

٤ ـ الشيخ أبو القاسم عبد العزيز بن النحرير بن عبد العزيز (تـ٤٨١هـ). وهو المعروف بالقاضي ابن البراج، كان خليفة المرتضى والطوسي في البلاد الشامية.

٥ ـ الشيخ أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (تـ٤٤٩هـ).

٦ ـ الشيخ أبو الحسن، محمد بن محمد بن أحمد البصروي (تـ٤٤٣هـ)، نسبة الى بصرى قرية دون عكبرا، سكن بغداد، وتوفى فيها. له منه إجازة سنة ٤١٧هـ.

٧ ـ الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن التبان (تـ٤١٩هـ). ذكره السيد المرتضى في كتابه الانتصار، ومن أجله ألف رسالة التبيانيات، وقد رثاه السيد المرتضى عندما توفى بقصيدة قافية مفتوحة تبلغ ٥٣ بيتا.

٨ ـ السيد أبو يعلى، محمد بن الحسن بن حمزة الجعفري (تـ٤٦٣هـ)، صهر الشيخ المفيد، وخليفته، والجالس بعد وفاته مجلسه، والمشارك للشيخ النجاشي في غُسْلِ السيد المرتضى أيضا.

٩ ـ الشيخ أبو الحسين هبة الله بن الحسين المعروف بابن الحاجب (تـ٤٢٨هـ) وقد رثاه أستاذه المرتضى بقصيدة دالية في ٣٩ بيتا.

١٠ ـ القاضي أبو القاسم، أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي (تـ٤٥٠هـ)، وهو الذي تولى غُسْلَ السيد المرتضى ـ رحمه الله ـ بمساعدة الشريف أبي يعلى محمد بن الحسن الجعفري وسُلاَّر بن عبد العزيز.

١١ ـ الشيخ زربي بن عين كان من غلمان السيد المرتضى، وله كتاب عيون الأدلة في الكلام يقع في ١٢ جزءا.

١٢ ـ الشيخ أبو بكر أحمد بن الخطيب البغدادي (تـ٤٦٣هـ). كتب عنه[1].

مؤلفات الشريف المرتضى:

لقد ذكر الطوسي من مؤلفات شيخه بإجمال نحو أربعين عنوانا، كان يقول فيها: وله مسائل كثيرة في كذا ...، وذكر أنه قرأ عليه أكثر هذه الكتب، وسمع سائرها يُقرأ عليه دفعات كثيرة. وجاء النجاشي فذكر نحوه في العدد وأضاف عناوين لم يذكرها الطوسي[2].

وقد نقل الأستاذ رشيد الصفار في مقدمة تحقيقه لديوان المرتضى الفهرست الذي ذكره الأستاذ أبو الفضل إبراهيم في مقدمة تحقيقه لأمالي الشريف، وضم إليه فهرست كتب المرتضى المفصل حتى عام ٤١٧هـ، وهو الفهرست الذي استجاز به أبو الحسن محمد بن محمد بن البصروي شيخه المرتضى؛ فكتب له قائلا: «قد أجزت لأبي الحسن محمد بن محمد بن البصروي ـ أحسن الله توفيقه ـ جميع كتبي وتصانيفي وأمالي ونظمي ونثري، ما ذكر منه في هذه الأوراق، وما لعله يتجدد بعد ذلك. وكتب علي بن الحسين الموسوي

---

[1] - راجع (في أسماء شيوخ المرتضى وتلاميذه) مقدمة تحقيق الناصريات للمرتضى ـ ص ١٨: ٢٥. تحقيق مركز البحوث والدراسات العلمية. نشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية. ط مؤسسة الهدى ـ طهران، إيران ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

[2] - راجع ترجمة المرتضى في فهرست الطوسي ـ ص ١٦٤، ١٦٥. وفي رجال النجاشي ـ ص ٢٧٠، ٢٧١.

في شعبان من سنة سبع عشرة وأربعمائة»[1].

وفي الإجازة ستة وخمسون عنوانا؛ سوى ما فصلته من ذكر عناوين مسائل الرسائل.

وهذه العناوين التفصيلية للمسائل ـ فيما أرى ـ هي التي تزيد كثيرا في عدد عناوين المرتضى فيما ذكر في تراجمه المتأخرة والمعاصرة؛ فيجمع بعض المترجمين له أكثر من ستين، ويجمع بعضهم أكثر من ثمانين، ويزيد بعضهم على المائة.

وقد اعتمدت مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم في التقديم لما نشرته من كتب المرتضى الفقهية والكلامية على مقدمة تحقيق الأستاذ الصفار لديوان المرتضى، ثم أضافت إليه من كتب المرتضى ما تحصل لديها معرفته في عناوين الكتب وبيان ما طُبِعَ منها، وقد رأيت في عملهم سُنَّةً طَيِّبَةً؛ فأخذتُ آخرَ ما ذكروه، وعَدَّلْتُ فيه كثيرا بما استقام عندي، وأضفتُ أرقامَ المخطوطات التي وجدتُها بالمكتبة المركزية بجامعة طهران؛ ليكون الفهرست على الوجه التالي:

١ ـ إبطال العمل بأخبار الآحاد[2].

٢ ـ إبطال القياس. وأحسب أنه من مسائل الموصلية الأولى الآتي ذكرها.

٣ ـ أجوبة المسائل القرآنية[3].

---

[1] - عن رشيد الصفار: مقدمة تحقيق ديوان المرتضى ـ ص ١٣٢. وقد ذكر أنه نشرها عن النسخة التي بعث بها إليه الدكتور حسين علي محفوظ من طهران، وذكر أنه نسخها موافقة للأصل المخطوط دون تصحيح أغلاطها، ودون إعجام المهمل من ألفاظها، وأنه رأى نسخة أخرى منها عند شيخ الإسلام الزنجاني ..

[2] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. والطبعة التي بين يدي من الرسائل في أربعة مجلدات منشورة بإشراف السيد أحمد الحسيني. ط دار القرآن ـ قم، إيران ١٤٠٥هـ، تاريخ طبع المجلد الرابع منها وحده ١٤١٠هـ.

[3] - أربع عشرة مسألة طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٤ ـ أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره[١].

٥ ـ أحكام أهل الآخرة[٢].

٦ ـ الاعتراض على من يثبت حدود الأجسام من شيء ليس بجسم ولا عرض[٣].

٧ ـ أقاويل العرب في الجاهلية. طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٨ ـ الانتصار[٤].

٩ ـ إنقاذ البشر من القضاء والقدر. أو إنقاذ البشر من الجبر والقدر[٥].

١٠ ـ البرق. وسماه الطوسي وابن شهرآشوب المرموق في أوصاف البروق.

١١ ـ تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جني في إثبات المعاني. للمتنبي.

١٢ ـ تتمة أنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري[٦].

١٣ ـ تفسير الآيات المتشابهات في القرآن[٧].

---

[١] - طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٢] - طبع بإيران على الحجر سنة ١٣١٩ بهامش أمالي المرتضى، وطبع بقم ضمن رسـائل الشـريف المرتضى. ونسخته الخطية بالمكتبة المركزية لجامعة طهران: ٦٩١٤/١٥.

[٣] - طبع في تكملة الأمالي، وطبع ضمن رسائل الشريف المرتضى. ومنه نسخة فـي مكتبـة جامعـة طهران: ١٥/ ٦٩١٤.

[٤] - وسماه الطوسي وابن شهرآشوب الانفرادات في الفقه. وطبعته محققا مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ١٤١٥هـ. وله نسخ خطية بمكتبة جامعة طهران: ٦٩٠٠، ٢/ ٦٩٣٠، ٦٩٥٨.

[٥] - طبع بطهران سنة ١٣٥٠هـ، وفي النجف سنة ١٩٣٥م باهتمام علي الخاقـاني النجفـي، وحققـه الدكتور محمد عمارة ضمن الجزء الأول من رسائل العدل والتوحيد، ط دار الهلال، مصـر ١٩٧١م. وطبع ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٦] - نشرها أحمد الحسيني، بعنوان «**نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض**»، وقد أعدت إخراج نصـها مصححا، وستجدها عقب الانتهاء من ذكر مؤلفات الشريف.

[٧] - طبع ضمن رسائل الشريف المرتضى.

١٤ ـ تفسير آية: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾ المائدة/ ٩٣[١].

١٥ ـ تفسير آية: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الأنعام/ ١٥١[٢].

١٦ ـ تفسير الخطبة الشقشقية[٣].

١٧ ـ تفسير القرآن الكريم. نجز منه سورة الفاتحة و١٢٥ آية من بداية سورة البقرة.

١٨ ـ تفسير قصيدة السيد الحميري البائية المعروفة بالقصيدة المذهبة[٤].

١٩ ـ تفسير القصيدة الميمية. من شعره.

٢٠ ـ تفضيل الأنبياء على الملائكة[٥].

٢١ ـ تقريب الأصول.

٢٢ ـ تكملة الغرر والدرر[٦].

٢٣ ـ تنزيه الأنبياء[٧].

---

[١] - وهو من فصول تكملة أمالي المرتضى وأفرد.

[٢] - وهو من فصول تكملة أمالي المرتضى وأفرد.

[٣] - طبع ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - طبع بمصر سنة ١٣١٣هـ، وطبع ببيروت سنة ١٩٧٠م بتحقيق الأستاذ محمد الخطيب. وطبع ضمن رسائل الشريف المرتضى. ومنه نسختان في مكتبة جامعة طهران: ٣/ ٦٣٥٧، ٦٦٨٨/٣.

[٥] - منتزع من تكملة أمالي المرتضى، طبع بالنجف سنة ١٣٨٦هـ ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى بتحقيق السيد أحمد الحسيني، وطبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. ومنه نسخة في مكتبة جامعة طهران: ٢٩/ ٦٦١٦.

[٦] - وهو المعبر عنه بتكملة أمالي المرتضى، طبع بالقاهرة مع الأصل بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٤م.

[٧] - طبع في إيران على الحجر، وفي النجف سنة ١٣٥٢ و١٣٨٠هـ، وعلى الأخيرة طبع بالأوفست مكررا. والطبعة التي بين يدي طبع انتشارت الشريف الرضي ـ قم، إيران ١٣٧٦. ومنه نسخ خطية في مكتبة جامعة طهران: ٧٠٣١، ٨/ ٧٢٤٣، ١٦/ ١٨٥٣، ٢٣٨٠، ٣٨٤٠، ٤٩٥١، ٦/ ٥٣٩٦.

٢٤ ـ جمل العلم والعمل[١].

٢٥ ـ الجواب عن الشبهات في خبر الغدير[٢].

٢٦ ـ جواب الكراجكي في فساد العدد. لعله الذي سيذكر بعنوان الفرائض في قصر الرؤية.

٢٧ ـ جواب الملاحدة في قدم العالم من أقوال المنجمين.

٢٨ ـ جواز الولاية من جهة الظالمين.

٢٩ ـ الحدود والحقائق[٣].

٣٠ ـ حكم الباء في آية: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ المائدة/ ٦[٤].

٣١ ـ الخطبة المقمصة.

٣٢ ـ الخلاف في أصول الفقه.

٣٣ ـ ديوان شعره[٥].

---

[١] - طبع بالنجف سنة ١٣٨٦ بتحقيق السيد أحمد الحسيني، وطبع سنة ١٣٨٧هـ بتحقيق المحامي رشيد الصفار، وطبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. وبين يدي أيضا شرحه للشريف المرتضى نفسه، بتحقيق الشيخ يعقوب الجعفري المراغي. ط٢، دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف ـ طهران، إيران ١٤١٩هـ. والنسخ الخطية للجمل بمكتبة جامعة طهران: ٥٢٤٢،١/ ٦٦٢٧، ٣/ ٦٩٣٠.

[٢] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٣] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. وطبع بتصحيح الأستاذ محمد تقي دانش، ضمن أعمال الذكرى الألفية للشيخ الطوسي ـ جامعة مشهد، إيران ١٣٩١هـ.

[٤] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٥] - طبع بالقاهرة في ثلاث مجلدات سنة ١٩٥٨م بتحقيق المحامي رشيد الصفار. والديوان الذي بين يدي في مجلدين بتحقيق المحامي رشيد الصفار، وراجعه وترجم أعيانه الدكتور مصطفى جواد، وقدم له الأديب الشيخ محمد رضا الشبيبي. ط١، دار البلاغة ـ بيروت، لبنان ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٤ ـ الذخيرة في علم الكلام[١].

٣٥ ـ الذريعة إلى أصول الشريعة[٢].

٣٦ ـ الرد على أصحاب العدد[٣].

٣٧ ـ الرد على يحيى بن عدي النصراني في اعتراض دليل الموحدين في حدوث الأجسام.

٣٨ ـ الرد على يحيى بن عدي النصراني فيما يتناهى.

٣٩ ـ الرد على يحيى بن عدي النصراني في مسألة سماها طبيعة المكن. وفي بعض المصادر طبيعة المسلمين.

٤٠ ـ الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة. وفي بعض المصادر الآيات الباهرة[٤].

٤١ ـ الشافي في الإمامة[٥].

٤٢ ـ شرح مسائل الخلاف.

٤٣ ـ الشهاب في الشيب والشباب[٦].

---

[١] - والطبعة التي بين يدي بتحقيق أحمد الحسيني. ط مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١١هـ.

[٢] - طبع بطهران في جزئين بتحقيق الدكتور أبو القاسم الكرجي. ط جامعة طهران ١٣٦٣هـ. وهي الطبعة التي بين يدي. ونسخه الخطية بجامعة طهران: ٦٨٦١، ١٣٠٣.

[٣] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٥] - طبع على الحجر في إيران سنة ١٣٠١هـ مع مختصره للشيخ الطوسي. وطبع في بيروت مؤخرا في أربعة أجزاء. والطبعة التي بين يدي بتحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب. ومراجعة السيد فاضل الميلاني. نشر مؤسسة الإمام الصادق بطهران. ط٢، مؤسسة إسماعيليان - قم، إيران ١٤١٠هـ. ومن نسخه الخطية بجامعة طهران: ١٤٦٨، ج٣: ٥٨٦ (٥١٨).

[٦] - طبع بمطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢هـ. وطبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٤٤ ـ طيف الخيال[١].

٤٥ ـ عدم تخطئة العامل بخبر الواحد[٢].

٤٦ ـ عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة[٣].

٤٧ ـ علة امتناع علي من محاربة الغاصبين[٤].

٤٨ ـ علة خذلان أهل البيت ـ عليهم السلام[٥].

٤٩ ـ علة مبايعة علي ـ عليه السلام[٦].

٥٠ ـ العمل مع السلطان. وهو المذكور بعنوان جواز الولاية من جهة الظالمين[٧].

٥١ ـ غـرر الفرائد ودرر القلائد. وهو المعروف بأمالي المرتضى[٨].

٥٢ ـ الفرائض في قصر الرؤية وإبطال القول بالعدد.

٥٣ ـ الفقه الملكي.

---

[١] - طبع بمصر سنة ١٣٧٤هـ، وطبع ببغداد سنة ١٩٥٧م بتحقيق الدكتور صلاح صبحي، وبالقـاهرة سنة ١٣٨١هـ بتحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي.

[٢] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٣] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٥] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٦] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٧] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٨] - طبع على الحجر إيران سنة ١٢٧٣، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٢٥ وعليها بالأوفست في مكتبة آية ا المرعشي ـ قم، إيران ١٤٠٣هـ، وهي ضمن الإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**»، وطبع بالقـاهرة سنة ١٩٥٤ بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وعليها طبع بالأوفست في إيران وبيروت مكررا، وهي التي بين يدي. ونسخه في مكتبة جامعة طهران: ١/ ٦٣٥٧، ١/ ٦٦٨٨، ٥/ ٦٧١٠، ٢/ ١٨٥٣، ١٨٨١.

٥٤ ـ قول النبي: «**نية المؤمن خير من عمله**»[١].

٥٥ ـ الكلام على من تعلق بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ**﴾ الإسراء/ ٧٠.

٥٦ ـ ما تفرد به الإمامية. وهو كتاب الانتصار في الفقه.

٥٧ ـ مجموعة في فنون من علم الكلام[٢].

٥٨ ـ المحكم والمتشابه[٣].

٥٩ ـ مسائل آيات.

٦٠ ـ مسائل أهل مصر الأولى[٤].

٦١ ـ مسائل أهل مصر الثانية. تسع مسائل.

٦٢ ـ مسائل البادريات. أربع وعشرون مسألة.

٦٣ ـ المسائل التبانيات[٥].

٦٤ ـ المسائل الجرجانية.

---

[١] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٢] - طبعت بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ضـمن المجموعـة الخامسـة مـن سلسـلة نفـائس المخطوطات ـ ط المعارف ـ بغداد ١٩٥٥م.

[٣] - ذكره ابن شهرآشوب، ونسبته إلى الشريف المرتضى غير ثابتة، طبع في إيران على الحجر. ومنه نسختان في مكتبة جامعة طهران: ٩/ ٧٢٤٣، ٦/ ٨٩٧١.

[٤] - خمس مسائل. فصلها البصروي في إجازته، وهي: الأولي: هل العلوم [التي تحصل] للعاقـل عنـد إدراك المدركات الطريق إليها الإدراك أو بجريان العادة؟ والثانية: هل [طريق العلم] بأن لنـا أفعـالا لا يمكن أن يكون طريقا بأن النار فاعلة؟ والثالثة: هل جميع الدلائل تدل من حيـث تسـتند إلـى علـوم ضرورية، أو الدلائل على ضربين؟ والرابعة: هل يجوز أن تقع الأفعال من العقـلاء لأجـل الـدواعي والصوارف، وتمتنع لأجلها، ولا يعلم العاقل نفس الداعي والصارف؟ والخامسة: الكلام في كيفية مضادة السواد للبياض.

[٥] - عشر مسائل طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٦٥ ـ المسائل الحلبية الأولى. ثلاث مسائل.

٦٦ ـ المسائل الحلبية الثانية. ثلاث مسائل.

٦٧ ـ المسائل الحلبية الثالثة. ثلاثون مسألة.

٦٨ ـ مسائل الخلاف في الفقه. لم يتمه كما ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست.

٦٩ ـ المسائل الدمشقية. وهي ثلاثون مسألة.

٧٠ ـ المسائل الرازية[١].

٧١ ـ المسائل الرسية الأولى[٢].

٧٢ ـ المسائل الرسية الثانية[٣].

٧٣ ـ المسائل الرمليات[٤].

٧٤ ـ المسائل السلارية. والظاهر أنها الواردة في بعض المصادر بعنوان: أجوبة المسائل الديلمية.

---

[١] - خمس عشرة مسألة، طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. ومنها نسخة في جامعة طهران:٤/ ٢٣١٩.

[٢] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٣] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - سبع مسائل. ذكر البصروي في إجازته المسائل المصريات الأولى، وفصلها في خمس سبق بيانها، وذكر بعدها الرسائل المصرية الثانية، وأنها تسع لم يفصلها. ثم قال: والثالثة وهي المسائل الرمليات، وهى سبع: ١ ـ مسألة في الصنعة والصانع. ٢ ـ مسألة في الجوهر وتسميته جوهرا في العدم. ٣ ـ مسألة في عصمة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ من السهو. ٤ ـ مسألة في الإنسان. ٥ ـ مسألة في المتواترين. ٦ ـ مسألة رؤية الهلال. ٧ ـ مسألة في الطلاق والإيلاء. وقد نشر السيد أحمد الحسيني ضمن المجموعة الرابعة من رسائل الشريف رسالة بعنوان «**جوابات المسائل المصريات**» ليس فيها شيء من هذه المسائل كلها، وهي سبع وعشرون مسألة تبدأ بالمسألة السادسة؛ لكن أكثر موضوعات المسائل المصرية الثانية والثالثة مستوفاة أجوبتها فيما بقي لنا من رسائل المرتضى وكتبه. ولعل هذه هي «**المسائل الواردة من النيل**» في مكتبة جامعة طهران: ٦/ ٦٩١٤. والرمليات في مكتبة جامعة طهران: ٢/ ٦٩١٤.

٧٥ ـ المسائل الصيداوية.

٧٦ ـ المسائل الطبرية[١].

٧٧ ـ المسائل الطرابلسية الأولى. سبع عشرة مسألة.

٧٨ ـ المسائل الطرابلسية الثانية[٢].

٧٩ ـ المسائل الطرابلسية الثالثة[٣].

٨٠ ـ المسائل الطوسية. ويقال لها: المسائل البرمكية وهي خمس مسائل.

٨١ ـ المسائل المحمدية. خمس مسائل.

٨٢ ـ مسائل مفردات. نحو مائة مسألة من فنون شتى.

٨٣ ـ مفردات من أصول الفقه.

٨٤ ـ المسائل الموصليات الأولى. وذكر الشيخ الطوسي أنها ثلاثة: مسألة في الوعيد. ومسألة في إبطال القياس. ومسألة في الاعتماد.

٨٥ ـ المسائل الموصليات الثانية[٤].

---

[١] - مائتان وسبع مسائل، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى، وهي فيها إحدى عشرة مسألة.

[٢] - عشر مسائل، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى، وهي فيها اثنتا عشرة مسألة.

[٣] - خمس وعشرون مسألة، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى، وهي فيها ثلاث وعشرون مسألة. والمسائل الثانية والثالثة بمكتبة جامعة طهران: ٦٦١٦/٢٨، ٢٢/ ٦٩١٤.

[٤] - تسع مسائل، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٨٦ ـ المسائل الموصليات الثالثة[1].

٨٧ ـ مسائل الميافارقيات[2].

٨٨ ـ المسائل الناصرية في الفقه[3].

٨٩ ـ المسائل الواسطية. مائة مسألة[4].

٩٠ ـ مسألة في الإجماع[5].

٩١ ـ مسألة في الإرادة.

٩٢ ـ مسألة في إرث الأولاد[6].

٩٣ ـ مسألة في الاستثناء[7].

٩٤ ـ مسألة في استلام الحجر[8].

٩٥ ـ مسألة في الاعتراض على أصحاب الهيولى.

---

[1] - مائة وعشر مسائل، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[2] - وهي مائة مسألة، كما في فهرس البصروي بإجازة المرتضى، وفي بعض الفهارس خمس وستون مسألة. طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى، وهي فيها خمس وستون مسألة. ومنها نسخة خطية في مكتبة جامعة طهران: ٣/ ٢٥٢٥.

[3] - طبعت ضمن الجوامع الفقهية سنة ١٣٧٤، وهي غير المسائل الدمشقية. وباسم مسائل الناصريات طبعت بتحقيق مركز البحوث والدراسات العلمية، ونشر رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية. ط مؤسسة الهدى ـ طهران، إيران ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م. وهو في مسائل الوفاق والخلاف بين الزيدية والاثنا عشرية في الفقه. وفي مكتبة جامعة طهران منه نسخة خطية: ج٥: ٢٠٢٥ (٦/ ٩٢٠).

[4] - ونسختها بمكتبة جامعة طهران: ٣/ ٦٩١٤.

[5] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[6] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[7] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[8] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٩٦ ـ مسألة في الإمامة.

٩٧ ـ مسألة في التأكيد.

٩٨ ـ مسألة في توارد الأدلة[١].

٩٩ ـ مسألة في التوبة.

١٠٠ ـ مسألة في الحسن والقبح العقلي[٢].

١٠١ ـ مسألة في خلق الأعمـال[٣].

١٠٢ ـ مسألة في دليل الخطاب. لعلها هي مسألة في الإمامة.

١٠٣ ـ مسألة في الرد على المنجمين[٤].

١٠٤ ـ مسألة في العصمة[٥].

١٠٥ ـ مسألة في قتل السلطان[٦].

١٠٦ ـ مسألة في كونه ـ تعالى ـ عالما.

١٠٧ ـ مسألة في المتعة.

---

[١] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٢] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٣] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - في تكملة أمالي المرتضى بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٥] - في تكملة أمالي المرتضى مسألة في عصمة الأنبياء لعلها هي هذه وأفردت، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٦] - كذا في بعض الفهارس والظاهر أنها رسالته في جواز الولاية من قبل السلطان فحرف. وفي إجازة البصروي: كتاب جواز الولاية من جهة الظالمين. وقد سبق في رقم (٢٨). وذكر بعده مسألة في الولاية من قبل الظالمين.

١٠٨ ـ مسألة فيمن يتولى غسل الإمام[١].

١٠٩ ـ مسألة في المنامات[٢].

١١٠ ـ مسألة في نفي الرؤية. يريد رؤية الله ـ تعالى[٣].

١١١ ـ مسألة في وجه التكرار في الآيتين[٤].

١١٢ ـ المصباح في أصول الفقه. لم يتمه.

١١٣ ـ مقدمة في الأصول الاعتقادية[٥].

١١٤ ـ المقنع في الغيبة[٦].

١١٥ ـ الملخص في الكلام[٧].

---

١ - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٢ - طبعت في تكملة أمالي المرتضى، وطبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٣ - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٤ - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

٥ - طبعت بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ضمن المجموعة الثانية من نفـائس المخطوطـات. ط المعارف ـ بغداد ١٩٥٤م. وذكر خير الدين الزركلي في الأعلام ـ ٤/ ٢٧٨ أنها ورقتان.

٦ - وهو غير الرسالة المطبوعة ببغداد في سلسلة نفائس المخطوطات بعنوان: «**مسـألة وجيـزة فـي الغيبة**»، والتي طبعت بقم ضمن رسائل الشريف بعنوان «**رسالة في الغيبة**»؛ ولكنه عمل مستقل بـين يدي منه نسخة نشرها محققة السيد محمد علي الحكيم بعنوان «**المقنع في الغيبة والزيادة المكملة له**»، وذكر ذلك في مقدمة تحقيقه، ضمن العدد السابع والعشرين من **مجلة تراثنا**. إصدار مؤسسة آل البيـت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث ـ قم، إيران ١٤١٢هـ. وأعداد هذه المجلة من الأول إلـى السـتين ضمن برنامج «**المعجم العقائدي**». وقد رأيت نسخة لها في مكتبة جامعة طهران: ٨٢٧٢، ونقلت عنها بعض النصوص، وهي إحدى النسخ التي اعتمد عليها السيد الحكيم. أما الوجيزة في الغيبـة فمحفوظـة تحت رقم ٧/ ٦٩١٤.

٧ - لم يتمه. وقد ذكره العلامة بزرگ الطهراني في موسـوعته «**الذريعة إلى تصـانيف الشـيعة**» ـ ٢٢/ ٢١٠، رقم ٦٧٢٧، وبين أنه رأى نسخة الكتاب عند شيخ الإسلام الزنجاني، ووصفه بأنه كتـاب

١١٦ ـ مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم[١].

١١٧ ـ المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء[٢].

١١٨ ـ الموضح عن وجه إعجاز القرآن. ويسمى كتاب الصرفة.

١١٩ ـ نفي الحكم بعدم الدليل عليه[٣].

١٢٠ ـ النقض على ابن جني. في الحكاية والمحكي.

١٢١ ـ نكاح أمير المؤمنين ابنته من عمر[٤].

١٢٢ ـ وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار[٥].

١٢٣ ـ الوعيد. وقد سبقت الإشارة في رقم (٨٤) إلى أن الطوسي عد مسألة الوعيد

كبير فى أربعة أجزاء. وقد تطلبته طويلا في رحلتي إلى طهران وقم، وعن طريق طلاب الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد من أبناء تاجيكستان الذين يمرون بإيران في طريقهم البري إلى الجامعة وفي عودتهم إلى بلادهم؛ فلم أتحصلْ عليه. وقد ذكر الشيخ الطهراني أيضا في «**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**» ـ ٣/ ٢٤٣، ٢٤٤ رقم ١٢٣٦ أن أبا يعلى الديلمي المعروف بسلار، وهو من تلاميذ الشريف كما سبق، قد تَمم الملخص.

[١] - طبعت بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٢] - طبع بالنجف سنة ١٣٨٦ ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى بتحقيق السيد أحمد الحسيني، وطبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى. وهي غير رسالة «**تفضيل الأنبياء على الملائكة**» السابق ذكرها في رقم (٢٠)؛ لكني أحسب أن مسألة المنع هذه هي نفسها مسألة «**الكلام على من تعلق بقوله تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾** الإسراء/ ٧٠» السابق ذكرها في رقم (٥٥).

[٣] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

[٤] - طبع بقم من دون تاريخ. ولم أر هذه الطبعة ولعلها عن النسخة المخطوطة ضمن مجموعة رسائل بالمكتبة المركزية لجامعة طهران ـ ميكروفيلم رقم: ٣١٠٦، بعنوان: «**إنكاح علي أم كلثوم ابنته عمر**». وهي غير المسألة المنشورة بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى بعنوان: «**إنكاح أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ ابنته**».

[٥] - طبع بقم ضمن رسائل الشريف المرتضى.

إحدى ثلاث من المسائل الموصلية الأولى؛ لكن النجاشي ذكر ذلك أيضا ثم عد كتاب الوعيد مستقلا[1].

وأرى أن نضيف إلى هذا الفهرست كتاب «**الفصول المختارة**» الذي اختاره المرتضى من كتاب «**العيون والمحاسن**»؛ فإنه إذا كان أصل الكلام فيه للشيخ المفيد؛ فعملية الاختيار والاصطفاء منه إنما هي عمل علمي مستقل يجب أن ينسب للشريف وحده[2].

وأذكر أيضا أنني وجدت في مكتبة جامعة طهران المركزية مجموعة رسائل كلامية وفقهية، منها رسالة منسوبة للمرتضى بعنوان «**استحالة استدلال المجبرة والمشبهة في حدوث الجسم والعصمة**»[3].

وقد طالعت في المكتبة نفسها كتاب «**تلخيص البيان في مجازات القرآن**» منسوبا للمرتضى[4].

وهناك بعد ذلك كتاب للمرتضى بعنوان «**عجائب الأغلاط**»، رآه الشيخ الطهراني وقال عنه: «ذكر في أوله أنه لما اطلع بعض الإخوان على كتاب «**أطرف الدلائل وأوائل المسائل**» للشيخ السعيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، ورأى في آخره بابا مختصرا في أغلاط العامة، فسأله بيان تفصيلها؛ فكتب السيد لالتماسه هذا الكتاب.

---

[1] - راجع أصل جمع هذا الفهرست لكتب المرتضى في مقدمة تحقيق الانتصار للمرتضى ـ ص ٤٨: ٥٧.

[2] - والنسخة الخطية له في المكتبة المركزية لجامعة طهران: ج ٦: ٢٣٢ (٢/٧٧٠). وهو مطبوع ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

[3] - والنسخة الخطية لها في المكتبة تحت رقم ٢/ ٦٩١٤.

[4] - ميكروفيلم رقم ١٠٣٤، وقد أخذت منه عددا من النصوص، ثم تبين لي ثبوت نسبته لأخيه الشريف الرضي، وقد نشر ثلاث مرات: في طهران، والقاهرة، وبغداد.

أوَّله: «اللهم إنا نحمدك على ما أنعمت وأعطيت ...»[1]. وذكر أن نسخته جديدة بخط المولى آغا بن محمد على اللنكرانى، كتبها في النجف في ١٣٠٧ عند السيد آقا التسترى في النجف. ونسخة بخط الشيخ جمال الدين حسين بن صاعد في ٩٨٢ ضمن مجموعة ٣٢ رسالة كلها بخطه». والكتاب الآن قيد التحقيق والنشر بمؤسسة آل البيت لإحياء التراث بقم.

[1] - الشيخ الطهراني: الذريعة ـ ١٥/ ٢١٨.

٣ ـ الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن نجم الدين بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد الحلبي (ت ٤٤٧هـ)[1]:

ولد أبو الصلاح الحلبي في حلب سنة ٣٧٤، وتوفي بها سنة ٤٤٧هـ، وكان رأس علماء الطائفة الاثنا عشرية في أرض الشام في زمانه، وهو من تلاميذ الشريف المرتضى والشيخ الطوسي، الذي ذكره في رجاله فقال: «تقي بن نجم الحلبي، ثقة، له كتب. قرأ علينا وعلى المرتضى»[2]. وقال العلامة الحلي في خلاصة الأقوال: «أبو الصلاح ـ رحمه الله ـ ثقة عين، له تصانيف حسنة ذكرناها في الكتاب الكبير، وقرأ على الشيخ ـ رحمه الله ـ وعلى المرتضى ـ قدس الله روحه»[3]. ومن رموز العلامة الحلي في «**المعتبر**»، وهي مرعية عند القوم تشير إلى خصوصية مرموزاتها عند الاثنا عشرية: أنه إذا قال «**الشيخ**» مطلقا؛ فالمراد

---

[1] - في المجلد الخامس من موسوعة أصحاب الفقهاء التي أصدرتها مؤسسة الإمام الصادق بمدينة قم ـ ص ٧٥، ذكرت مصادر الترجمة لأبي الصلاح الحلبي، وقد نقلتها وأضفت إليها أسماء المؤلفين على النحو التالي: رجال الطوسي ـ ٤٥٧ برقم ١. معالم العلماء لابن شهرآشوب ـ ٢٩ برقم ١٥٥. فهرست منتجب الدين ـ ٣٠. رجال ابن داود ٧٤ برقم ٢٦٦. رجال العلامة الحلي ٢٨. سير أعلام النبلاء للذهبي ـ ٤/ ٧٦. تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث عام ٤٦٠هـ) ـ ٤٤١: ١٤٣ برقم ١٩٢. لسان الميزان لابن حجر ـ ٢/ ٢٧١. نقد الرجال للسيد مصطفى التفرشي ـ ٦٢ برقم ١. مجمع الرجال للقهبائي ـ ١/ ٢٨٧. جامع الرواة لمحمد علي الأردبيلي ـ ١/ ١٣٢. أمل الآمل للحر العاملي ـ ٢/ ٤٦ برقم ١٢٠. وسائل الشيعة للعاملي ـ ٢٠/ ١٤٨ برقم ٢٠٢. بهجة الآمال للعلياري ـ ٢/ ٤٤٩. تنقيح المقال للمامقاني ـ ١/ ١٨٥برقم ١٤٣٧. أعيان الشيعة لمحسن الأمين ـ ٣/ ٦٣٤. الذريعة للطهراني ـ ٤/ ٣٦٦. طبقات أعلام الشيعة للطهراني ـ ٢/ ٣٩. معجم رجال الحديث للخوئي ـ ٣/ ٣٧٧ برقم ١٩١٣. قاموس الرجال لمحمد تقي التستري ـ ٢/ ٢٥٤.

[2] - رجال الطوسي ـ ٤١٧ رقم ٦٠٣٤.

[3] - العلامة الحلي: خلاصة الأقوال ـ ص ٨٤. وذكر غير واحد من المتأخرين أنه كان خليفة المرتضى في البلاد الحلبية، كما نقله السيد محمد مهدي بحر العلوم في الفوائد الرجالية ـ ٢/ ١٣٣ عن إجازة للشهيد الثاني (زين الدين بن علي بن أحمد العاملي المتوفى ٩٦٦هـ)؛ بل ذهب النوري في خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٣٥ إلى أنه كان خليفة الشيخ الطوسي أيضا.

شيخ الطائفة الطوسي. وإذا قال «**الشيخان**»، فهما الطوسي والمفيد. وإذا قـال «**الثلاثـة**»، فهم الطوسي، والمفيد، والمرتضى. وإذا قال «**أتباع الثلاثة**»، فالمراد أبو الصـلاح الحلـبي، وسلار الديلمي[1]. وبلغ من مقام أبي الصـلاح عنـد القـوم أن قـال الخونسـاري في ترجمتـه بروضات الجنات: «هو التقي المطلق، وذلك لما عرفت من أن اسمه لقبه، فمهما وجد ذلك في كلمات الفقهاء مطلقا ليس يراد منه إلا إياه»[2]. وقال النوري: «وهـو المـراد بـالحلبي إذا أطلق في كلمات الفقهاء»[3]. وقال ثقة الإسلام التبريزي علـي بـن موسـى بـن محمـد شـفيع (تـ١٣٣٠هـ): «وبالجملة هو من الفقهاء المعروفين، المعدود قوله بين الأقـوال، وهـو المـراد بالحلبي في كتب الفقهاء»[4].

* ومن ترجم له من أهل السنة؛ فمرجعه النقل عن كتب الشيعة، كالحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام؛ حيث يقول: «أبو الصلاح الحلبي: شيخ الشيعة، وعالم الرافضة بالشـام. قال يحيى بن أبي طي الحلبي (تـ٦٣٠هـ) في تاريخه: هو عين علماء الشام، والمشار إليـه بالعلم والبيان، والجمع بين علـوم الأديـان وعلـوم الأبـدان، ولـد في سـنة أربـع وسـبعين بحلب، ودخل إلى العراق ثلاث مرات؛ فقرأ على الشريف المرتضى. وقال ابن أبي طـي: توفي بعد عوده من الحج في الرملة في المحرم. وكان أبو الصلاح علامة في فقه أهل البيت ـ عليهم السلام. وقال غيره: له مصنفات في الأصول والفـروع منهـا كتـاب الكـافي، وكتـاب التهذيب، وكتاب المرشد في طريق التعبد، وكتاب العمدة في الفقه، وكتاب تـدبير الصـحة

---

[1] - راجع العلامة الحلي: المعتبر ـ ١/ ٣٣. ومن ثم قال الحر العاملي في وسائل الشيعة ـ ٢٠/ ١٤٨ رقم ٢٠٢ عن أبي الصلاح: «ثقة عين، قرأ على الشيخ والمرتضى. ذكره العلامة والشيخ». وانظر لـه أيضا: أمل الآمل ـ ٢/ ٤٦ رقم ١٢٠.

[2] - الخونساري: روضات الجنات، وانظر رضا الأستاذي: مقدمة تحقيقه لتقريب المعارف في الكـلام للحلبي ـ ص ١٠.

[3] - النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٣٥.

[4] - التبريزي: مرآة الكتب ـ ص ٣٩٣.

صنفه لصاحب حلب نصر بن صالح، وكتاب شبه الملاحدة، وكتبه مشهورة بين أئمة القوم. وذُكر عنه صلاح وزهد وتقشف زائد، وقناعة مع الحرمة العظيمة والجلالة، وأنه كان يرغب في حضور الجماعة، وكان لا يصلي في المسجد غير الفريضة ويتنفل في بيته، ولا يقبل ممن يقرأ عليه هدية، وكان من أذكياء الناس وأفقههم وأكثرهم تفننا. وطوَّل ابن أبي طي ترجمته»[1].

والحافظ ابن حجر يذكره في «**لسان الميزان**» فيقول: «أبو الصلاح: مشهور بكنيته. من علماء الإمامية. ولد سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وطلب وتمهر وصنف وأخذ عن أبي جعفر الطوسي وغيره، ورحل إلى العراق فحمل عن الشريف المرتضى، ومات بحلب سنة سبع وأربعين وأربعمائة»[2].

* والذي يبدو لي أن أبا الصلاح كان أقرب إلى الشريف المرتضى منه إلى الطوسي؛ فقد شرح «**الذخيرة**» للمرتضى، وشرح أحد تلاميذه بالشام كتاب «**جمل العلم والعمل**»[3]، وشرح الثاني كتاب «**الملخص**»[4]؛ حتى إن ابن شهرآشوب قد ذكر أبا الصلاح في تلاميذ

---

[1] - الذهبي: تاريخ الإسلام، وانظر رضا الأستاذي: مقدمة تحقيقه لتقريب المعارف في الكلام للحلبي - ص ٦، ٧.

[2] - ابن حجر: لسان الميزان - ٢/ ٧١.

[3] - وهو الشيخ أبو القاسم عبد العزيز بن النحرير بن البراج قاضي طرابلس (ت ٤٨١هـ). وهو شرح لقسم الأحكام العملية الفقهية، وقد طبع في جامعة مشهد بإيران بتحقيق الشيخ كاظم مدير شانه جي .. راجع الشيخ يعقوب الجعفري: مقدمة تحقيقه لشرح جمل العلم والعمل للمرتضى - ص ٢٤.

[4] - وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن علي بن المعلم، المولود بمعرة النعمان في حدود الأربعمائة، على ما ذكره كمال الدين أحمد بن أبي جرادة في بغية الطلب في تاريخ حلب - ٥/ ٢٢٧٦، ٢٢٧٧ حيث قال في ترجمته: «أبو علي الحلبي: فقيه من فقهاء الشيعة، أديب شاعر متكلم، قرأ الفقه على أبي الصلاح الحلبي، واشتغل بعلم الأصول والأدب وعلم العرب، وصنف للشيعة كتابين: أحدهما يعرف بالتاجي، والآخر يعرف بمعالم الدين. وله كتاب في الأصول شرح فيه **الملخص**، ولازم المسجد الجامع بحلب وقرأ عليه الحلبيون الفقه والأدب، وكان له شعر جيد فصيح ورسائل حسنة».

المرتضى فقط[1]، وإن كانت له مع ذلك مسائل خالف فيها المرتضى؛ فكتب الكراجكي في نقضها «**غاية الإنصاف في مسائل الخلاف**»[2].

شيوخ أبي الصلاح وتلاميذه:

لقد قرأ أبو الصلاح الحلبي العلم على الشريف المرتضى وتلاميذه، ومن ثم يذكر القوم في شيوخه المرتضى وكبار تلاميذه، على النحو التالي:

١ـ الشريف المرتضى علم الهدى علي بن الحسين الموسوي (تـ٤٣٦هـ).

٢ـ شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (تـ٤٦٠هـ).

٣ـ الشيخ أبو يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمي (تـ٤٦٣هـ).

٤ـ الشيخ أبو الحسن، محمد بن محمد بن أحمد البصروي (تـ٤٤٣هـ).

وأما تلاميذه؛ فيذكرون من ثبت لديهم روايته عنه، ومنهم:

١ـ أبو القاسم سعد الدين عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج (تـ٤٨١هـ)[3].

٢ـ الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين المفيد النيسابوري الخزاعي (تـ٤٤٥هـ)[4].

---

[1] - راجع ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ٢٩. وذكر من كتبه شرح الذخيرة، مع كتابي البداية والكافي في الفقه.

[2] - على ما ذكره صاحب الذريعة ـ ١٦/ ٩. وسيأتي في الكلام عن الكراجكي.

[3] - وهو من غلمان المرتضى وتلاميذ الشيخ الطوسي أيضا.

[4] - ترجم له ابن حجر في لسان الميزان ـ ٣/ ٣٩٩، ٤٠٠ فقال: « قال ابن السمعاني: طالعت عدة من أماليه بالري فرأيت فيها مجلسا أملاه في إسلام أبي طالب، وكان شيعيا؛ إلا أنه كان مكثرا من الحديث وله به شغف. وقال يحيى بن أبي طي: كان من أعلم الناس بالحديث، وأبصرهم به وبرجاله، ويقال: كان في مجلسه أكثر من ثلاثة آلاف محبرة، وكان إذا قيل له: هذا الحديث في الصحيحين؟ قال: وروي عن المكسورين، وا لو أنصف الناس فما سلم لهما إلا القليل. قال: وما سئل عن حديث إلا وعرف صحته من سقمه. وكان يقول: أحفظ مائة ألف حديث. وكان يقول: لو كان لي سلطان يشد على يدي لأسقطت خمسين ألف حديث يعمل بها ليس لها أصل ولا صحة. قال الذهبي في تاريخ الإسلام: هذا الكلام كلام من في قلبه غل على الإسلام وأهله. وكان غاليا في التشيع مات سنة خمس وأربعين

٣ــ أبو الحسن ثابت بن أسلم بن عبد الوهاب الحلبي، المصلوب في مصر نحو ٤٦٠هـ[1].

٤ــ الشيخ أبو الفتح الفقيه القاضي محمد بن علي الكراجكي (تـ٤٤٩هـ)[2].

مؤلفات التقي أبي الصلاح الحلبي:

لا تكاد مصادر ترجمة أبي الصلاح الحلبي تزيد عن ذكر بضعة كتب له، وقد جمع رضا الأستاذي أشتات ما فيها، وجعله على قسمين:

أولهما: ما لم يصلنا غير عنوانه ولم يقف على وجود نسخة منه، وذلك:

١ــ البداية في الفقه.

٢ــ تدبير الصحة في الطب.

٣ــ التلخيص في الفروع.

٤ــ التهذيب.

٥ــ الشافية.

وأربعمائة».

[1] - على ما ذكره صاحب الذريعة ـ ٤/ ٢٢٦، وقد ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء ـ ١٨/ ١٧٦ فقال: «ثابت بن أسلم: العلامة أبو الحسن الحلبي، فقيه الشيعة، ونحوي حلب، ومن كبار تلامذة الشيخ أبي الصلاح، تصدر للإفادة، وله مصنف في كشف عوار الإسماعيلية وبدء دعوتهم وأنها على المخاريق؛ فأخذه داعي القوم وحمل إلى مصر، فصلبه المستنصر؛ فلا رضي ا عمن قتله. وأحرقت لذاك خزانة الكتب بحلب، وكان فيها عشرة آلاف مجلدة؛ **فرحم ا هذا المبتدع الذي ذب عن الملة**، والأمر ». وهذا القول من الحافظ الذهبي ـ رحمه ا تعالى ـ يبين أن الخصومة مع الشيعة ليست عامة، وأن الحكم عليهم بالبدعة مقدور بقدره، ومحصور في بابه لا يبلغ حد الإخراج عن الملة، ولا يمنع من الترحم عليهم كسائر أهل القبلة؛ ما لم ينضم إلى البدعة ناقض لأصل من أصول الدين المعلومة من الدين بالضرورة.

[2] - راجع أسماء شيوخ التقي وتلاميذه عند رضا الأستاذي: مقدمة تحقيق تقريب المعارف ـ ص١٢: ١٧.

٦ــ شبه الملاحدة.

٧ــ شرح الذخيرة.

٨ــ العمدة في الفروع.

٩ــ الكافية.

١٠ـ اللوامع في الفقه.

١١ــ مختصر الفرائض الشرعية.

١٢ــ المرشد في طريق التعبد.

١٣ــ المعراج في الأحاديث.

والقسم الثاني: هو الكتب التي وصلتنا، وهي:

١ــ البرهان على ثبوت الإيمان في الكلام، مختصر. نقله أبو محمد الحسن بن أبي الحسن محمد الديلمي في كتابه «**أعلام الدين في صفات المؤمنين**» المؤلف في القرن الثامن[١].

٢ــ الكافي[٢].

٣ــ تقريب المعارف في علم الكلام[٣].

---

[١] - على ما ذكره صاحب الذريعة ـ ٢/ ٢٣٩ رقم ٩٤٩. وقد طبع الكتاب بتحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم، إيران. وهو من كتب برنامج «المعجم العقائدي». وقد عدت المؤسسة في مقدمة التحقيق من ميزات الكتاب حفظه نسخة كتاب البرهان لأبي الصلاح الحلبي .. وكتاب البرهان يشغل الصفحات من ٤٤: ٥٧ من كتاب أعلام الدين.

[٢] - مطبوع. بتحقيق رضا الأستاذي. ط مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام ـ أصفهان، إيران ١٤٠٣هـ. وهذه الطبعة ضمن الإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**».

[٣] - مطبوع بتحقيق رضا الأستاذي. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤٠٤هـ. (لم يسجل بيان اسم المؤسسة التي قامت بطبع الكتاب عليه ولكني استظهرت ذلك لما وجدت شعار المؤسسة على صفحة التجليد من الداخل، وأحسب أنني اشتريت النسخة من مكتبتها في قم أيضا). ولقد وجدت بعد مغادرتي إيران أن فصلة التقديم من هذه النسخة مكررة، ونقص من آخرها الفصلة المتضمنة للصفحات من ٢٠٩ إلى ٢١٩، وهي المشتملة على القسم الرابع من الكتاب الذي يتناول

وقارئ هذه الكتب الثلاثة يجد أنها تكاد تكون عملا كلاميا واحدا كتبه مؤلفه ثلاث مرات؛ فأبسطها تقريب المعارف، وأوسطها الكافي (أعني القسم الكلامي النظري منه)، وأوجزها البرهان. وهي على هذا الترتيب في التأليف؛ فقد أحال أبو الصلاح في الكافي على ما سبق أن فصله في التقريب[1]، وأحال في البرهان على ما فصله في الكافي[2].

وعلى هذا يكون قد اجتمع لدي كل ما بقي وطبع أيضا من كتب أبي الصلاح الحلبي.

موضوع التكليف. ثم قمت بعد عامين بتنزيل صورة إلكترونية كاملة لنسخة الطبعة نفسها من موقع المجمع العالمي لأهل البيت على شبكة الإنترنت. وبعد ذلك حصلت على تحقيق آخر للكتاب قام به فارس تبريزان الحسون سنة ١٤١٧هـ ق ـ ١٣٧٥هـ ش، وهو ضمن برنامج «**المعجم العقائدي**».

[1] - راجعه: الكافي ـ ص ٤٥٨.

[2] - راجعه: البرهان ـ ص ٥٤. ضمن كتاب أعلام الدين للديلمي.

٤. الشيخ أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (ت ـ ٤٤٩هـ)[1]:

من خلال النظر في تواريخ مرويات الكراجكي استظهر الشيخ عبد الله نعمة أنه ولد نحو عام ٣٧٤هـ، وقد أجمع المترجمون للكراجكي على أنه توفي عام ٤٤٩هـ؛ فيكون امتداد عمره نحو خمسة وسبعين عاما[2]، شغل نفسه خلالها بعلوم كثيرة من أظهرها «**الكلام الإمامي**»، وقطعها متنقلا بين البلاد جوالا زار أرض الحجاز، والرملة من فلسطين وطبرية، ودخل مصر غير مرة، ودمشق، وبغداد، وأقام طويلا في طرابلس الشام، وصيدا وصور وحلب. وكان له في أكثر هذه المنازل مؤلفات ومجالس ومناظرات على ما يظهر من مطاوي كتابه «**كنز الفوائد**».

وقد وصفه منتجب الدين علي بن بابويه الرازي (ت ـ ٥٨٥هـ) بأنه فقيه الأصحاب، وذكر أنه قرأ على السيد المرتضى علم الهدى، والشيخ الموفق أبى جعفر الطوسي[3].

ويظهر من ترجمة ابن شهرآشوب له أنه ولي عمل القضاء؛ فقد ترجم له تحت عنوان

---

[1] - في المجلد الخامس من موسوعة أصحاب الفقهاء التي أصدرتها مؤسسة الإمام الصادق بمدينة قم - ص ٣١٩، ذكرت مصادر الترجمة لأبي الفتح الكراجكي، وقد نقلتها وأضفت إليها أسماء المؤلفين على النحو التالي: فهرست الطوسي ـ ٢٢ [وهذا من الغلط الظاهر؛ فليس للكراجكي ترجمة عند الشيخ الطوسي، وأصل اللبس أن الترجمة رقم (١٢٢) بفهرست الطوسي لمحمد بن علي بن عيسى]. فهرست منتجب الدين ـ ١٥٤ برقم ٣٥٥. معالم العلماء لابن شهرآشوب ـ ١١٨ برقم ٧٨٨. مـرآة الجنان لليافعي ـ ٣/ ٧٠. لسان الميزان لابن حجر ٥/ ٣٠٠. شذرات الذهب لعبد الحي الدمشقي ـ ٣/ ٢٨٣. جامع الرواة لمحمد علي الأردبيلي ـ ٢/ ١٥٦. أمل الآمل للحر العاملي ـ ٢/ ٢٨٧ برقم ٨٥٧. رجال بحر العلوم ـ ٣/ ٣٠٢. روضات الجنات للميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري ـ ٦/ ٢٠٩ برقم ٥٧٩. مستدرك الوسائل ـ ٣/ ٤٩٧. تنقيح المقال للمامقاني ـ ٣/ ١٥٩ برقم ١١١٣٤. الكنى والألقاب لعباس القمي ـ ٣/ ١٠٨. فوائد رضوية لعباس القمي ـ ٥٧١. معجم رجال الحديث لأبي القاسم الخوئي ـ ١٦/ ٣٣٢ برقم ١١٣١.

[2] - راجع مقدمة تحقيقه لكنز الفوائد ـ ١/ ١٢، ١٣.

[3] - فهرست منتجب الدين ـ ص ١٠٠ رقم ٣٥٥.

«القاضي أبو الفتح محمد» ثم ذكر عددا من كتبه[1].

وقال عنه الحر العاملي: «عالم فاضل، متكلم، فقيه، محدث ثقة جليل القدر ...، وهو يروي عن الشيخ المفيد ومن عاصره»[2].

وأبو الفتح الكراجكي من كبار شيوخ القوم الذين تنتهي إليهم سلسلة الإجازات في المذهب الاثنا عشري، على ما قاله العلامة المجلسي في مقدمة «**بحار الأنوار**»؛ حيث قال: «وأما الكراجكي فهو من أجلة العلماء والفقهاء والمتكلمين، وأسند إليه جميع أرباب الإجازات، وكتابه «**كنز الفوائد**» من الكتب المشهورة التي أخذ عنها جل من أتى بعده، وسائر كتبه في غاية المتانة»[3].

وقد اختار المُحدِّث النوري من هؤلاء الشيوخ اثني عشر شيخا ترجم لهم في «**خاتمة مستدرك الوسائل**» أولهم الكراجكي، وذكر بعده النجاشي، ثم الشيخ الطوسي، ثم الشريفين: الرضي، فالمرتضى، ثم المفيد، ثم ابن قولويه، ثم الشيخ الصدوق، ثم النعماني، ثم الكليني، ثم علي بن بابويه، ثم ختم بذكر أبي عمرو الكشي.

وقد افتتح ترجمة الكراجكي بأن قال: «الفقيه الجليل الذي يعبر عنه الشهيد ـ كثيرا في كتبه ـ بالعلامة، مع تعبيره عن العلامة الحلي: بالفاضل»[4].

---

[1] - راجع ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ١١٨، ١١٩ رقم ٧٨٨.

[2] - الحر العاملي: أمل الآمل ـ ٢/ ٢٨٧ رقم ٨٥٧.

[3] - المجلسي: بحار الأنوار ـ ١/ ٣٥.

[4] - النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ١٢٥، ١٢٦. ولقب الشهيد إذا أطلق في كتب الاثنا عشرية؛ فالمراد به الشيخ شمس الدين محمد بن مكي العاملي (ت ـ ٧٨٦هـ)، وهو عندهم الملقب بالشهيد مطلقا أو بالشهيد الأول. والشهيد الثاني هو الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي (ت ـ ٩٦٦هـ). ولهذا الأخير كتب كلامية منها: الاقتصاد في معرفة المبدأ والمعاد، وكتاب الإيمان والإسلام وبيان حقيقتهما.

* ومن علماء أهل السنة ترجم له الحافظ الذهبي حوادث سنة ٤٤٩هـ، فقال: «الكراجكي الخيمي رأس الشيعة وصاحب التصانيف، محمد بن علي. مات بصور في ربيع الآخر. وكان نحويا لغويا، منجما طبيبا، متكلما متفننا من كبار أصحاب الشريف المرتضى، وهو مؤلف كتاب **تلقين أولاد المؤمنين**»[١].

ووصفه في موضع آخر بأنه شيخ الرفض[٢].

وفي ذكر حوادث هذه السنة ترجم له أبو السعادات عبد الله بن سعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، فقال: «توفي فيها أبو الفتح الكراجكي الخيمي، رأس الشيعة، صاحب التصانيف، كان نحويا لغويا منجما طبيبا متكلما، من كبار أصحاب الشريف المرتضى»[٣].

ثم ترجم له الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقال: «محمد بن علي الكراجكي ـ بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف ـ نسبة الى عمل الخيم وهي الكراجك[٤]. بالغ ابن أبي طي في الثناء عليه في ذكر الإمامية، وذكر أن له تصانيف في ذلك، وذكر أنه أخذ عن أبي الصلاح، واجتمع بالعين زربي، ومات في ثاني ربيع الآخر سنة ٤٤٩ هـ»[٥].

---

[١] - الذهبي: العبر ـ ٣/ ٢٢٢.

[٢] - راجع الذهبي: تذكرة الحفاظ ـ ٣/ ١١٢٧. ذكره في آخر ترجمته للحافظ أبي السعود أحمد بن محمد البجلي (ت٤٤٩هـ). وتكرر ذلك في سير أعلام النبلاء ـ ١٨/ ٦٣ حيث وصفه بأنه شيخ الإمامية الرافضي، ثم ذكره في ترجمة مختصرة مستقلة ـ ١٨/ ١٢١ قال فيها: « الكراجكي: شيخ الرافضة وعالمهم، أبو الفتح محمد بن علي صاحب التصانيف. مات بمدينة صور سنة تسع وأربعين وأربعمائة».

[٣] - اليافعي: مرآة الجنان ـ ٣/ ٧٠. ط الهند ١٣٣٨هـ.

[٤] - ذكر السيد أحمد الحسيني هذا الضبط في مقدمة تحقيقه كتاب «**معدن الجوهر**» للكراجكي ـ ص ١٢، ورجحه على قول من ضبطه بضم الجيم نسبة إلى الكراجك قرية على باب واسط. وكذلك فعل الشيخ عبد ا نعمة في مقدمة تحقيق كنز الفوائد ـ ص١١.

[٥] - الحافظ: لسان الميزان ـ ٥/ ٣٠٠.

وذكره ابن العماد الحنبلي في حوادث هذه السنة بنحو ما قاله الذهبي في العبر[1].

شيوخ أبي الفتح الكراجكي، وتلاميذه:

سبق أن ذكرته في تلاميذ الشيخ المفيد، والشريف المرتضى، وأبي الصلاح الحلبي، ثم نقلت من فهرست منتجب الدين أنه قرأ على الشيخ الطوسي أيضا؛ لكن فيما يخص الآراء الكلامية ستظهر هذه الدراسة أن الكراجكي كان أكثر تعلقا في ذلك الجانب بالشيخ المفيد.

ولأن الكراجكي كان جوالا بين البلاد، كما سلف؛ فقد سَمِعَ وأسمع، ودَرَسَ ودرَّس؛ فمن المعقول المقبول أن يكون له شيوخ وتلاميذ كثيرون في كل هاتيك البقاع التي نزل بها وأقام في أرضها.

وقد ذكر منهم المُحدث النوري أحد عشر شيخا في «**خاتمة مستدرك الوسائل**» لم يذكر فيهم الشيخ الطوسي ولا أبا الصلاح، وبلغ الشيخ عبد الله نعمة بهم واحدا وعشرين شيخا في مقدمة تحقيقه لـ«**كنز الفوائد**» ذكر منهم الطوسي، ولم يذكر أبا الصلاح. ومما ذكراه بعد المفيد والمرتضى:

١ ـ الشيخ أبو يعلى سلار بن عبد العزيز الديلمي (تـ٤٦٣هـ).

٢ ـ الشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان. وهو صاحب كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» الذي ذكر الكراجكي أنه هو عينه كتاب «**المائة منقبة في مناقب أمير المؤمنين وأهل البيت ـ عليهم السلام ـ من طرق العامة**».

وقد روى عنه الكراجكي في سنة ٤١٢هـ بمكة المكرمة[2].

---

[1] - عبد الحي الدمشقي: شذرات الذهب ـ ٢/ ٢٨٣.

[2] - وقد سبق في الجزء الأول في الكلام عن نشأة التشيع ـ ـ ص ٩٢، أن كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» هذا غير «**الإيضاح**» الذي ألفه الفضل بن شاذان (تـ ٢٦٠هـ). وقد انتصر المحدث النوري في ترجمة الكراجكي في «**خاتمة المستدرك**» لما نقله عنه من أن كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» هـو كتاب «**المائة منقبة**»، ومال محققه (من مؤسسة آل البيت بقم) في حواشيه ـ ٣/ ١٣٨: ١٤٣ إلى

٣ ـ الشيخ أبو الرجاء محمد بن علي بن طالب البلدي. وهو تلميذ النعماني، كما صرح به في كنز الفوائد، وقد روى عنه بالقاهرة.

٤ ـ القاضي أبو الحسن أسد بن إبراهيم بن كلب السلمي الحراني .. نزيل بغداد، روى عنه في مدينة الرملة سنة ٤١٠هـ، وقد أكثر الرواية عنه في كنز الفوائد.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمته عن الذهبي أنه صاحب مناكير وموضوعات،

نصرة رأي يحيى بن محمد شفيع الأصفهاني في نفي اتحاد الكتابين، ونقل وصفه لما عنده من نسخة الإيضاح التي لا يتفق أن تكون في المناقب، وما ذكره من الوصف، وما نقل منه بعض العبارات، إنما هو كتاب الفضل. وقد ذكر الشيخ الطهراني في الذريعة ـ ٢/ ٤٩٥ بعد أن لخص كلام الميرزا يحيى الأصفهاني، أن مكتبته قد بيعت بعد وفاته فلا يدرى لمن انتقل الكتاب الذي كان عنده.

وعلى أية حال فالغاية أن اللبس الذي وقع فيه الميرزا يحيى الأصفهاني، إنما كان من رؤيته أن كلام الكراجكي لا ينطبق على ما بين يديه مما حسب أنه كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» لأبي الحسن محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان؛ فسارع إلى اتهام الكراجكي بالغفلة عن كتب شيخه، ونسج من خياله قصة أسمع الكراجكي فيها «المائة منقبة» من شيخه أبي الحسن، وأنه سأله بعد ذلك عن كتابه «**إيضاح دفائن النواصب**»، فذكر له على التقية في مجلسه بمكة أنه هو هذا الكتاب؛ حيث لم يكن المقام ملائما لذكر كتاب فيه مثالب الصحابة، وأنه إنما كان يريد فقط اتحاد الكتابين في الغرض؛ لكن الكراجكي لخلو ذهنه من مقتضى المقام حمل الكلام على ظاهره .. فللّه در هذا الشيخ الأصفهاني ما أوسع خياله!! وكيف اتفق له أن يكذب أحد أرباب الإجازات التي عليها المعول في نقل معارف مذهبهم، وقد صرح الكراجكي نفسه (كما في كنز الفوائد ـ ٢/ ١٤٢) بأنه <u>**قرأ**</u> كتاب «**إيضاح دفائن النواصب**» على أبي الحسن بمكة في المسجد الحرام سنة ٤١٢هـ، <u>**ونقل منه**</u> الحديث الذي يرويه ـ عندهم ـ جرير بن عبد الحميد، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ يقول: «لما أسري بي إلى السماء ما مررت بملأ من الملائكة إلا سألوني عن علي بن أبي طالب؛ حتى ظننتُ أن اسم علي أشهر في السماء من اسمي ...»؟!

وإن العجب لا ينقضي أيضا ممن وضع هذا، وركب إسناده على هذا الوجه؛ فكيف يروي جرير بن عبد الحميد عن مجاهد؟ ما عند هؤلاء بعلم الرجال خبر!! وجرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي نزيل الري وقاضيها، مجمع على وفاته سنة ١٨٨هـ، عن إحدى وثمانين عاما على أكثر ما قيل في كتب الرجال عند أهل السنة. أما التابعي الجليل مجاهد بن جبر المكي؛ فقد توفي على أكثر ما قيل فيه سنة ١٠٤هـ، أي قبل ولادة جرير بثلاث سنوات على الأقل؛ فمتى روى عنه؟!

وعن ابن عساكر أنه كان من أشد الشيعة، وكان متكلما. مات بعد الأربعمائة[1].

٥ ـ أبو سعيد محمد بن أحمد المالي الهروي .. روى عنه في الرملة في شوال سنة ٤١٠هـ.

٦ ـ أبو العباس أحمد بن نوح بن محمد الحنبلي الشافعي .. روى عنه بالرملة سنة ٤١١هـ.

٧ ـ القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي البصري .. روى عنه بمصر سنة ٤٢٦هـ قراءة عليه.

٨ ـ أبو الحسن علي بن الحسن بن منده .. روى عنه في طرابلس سنة ٤٣٦هـ[2].

أما تلاميذ الكراجكي؛ فقد ذكر منهم عبد الله نعمة ستة من أهمهم عند القوم:

١ ـ الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين المفيد النيسابوري الخزاعي (ت٤٤٥هـ) الذي مضى ذكره في تلاميذ أبي الصلاح أيضا.

٢ ـ الشيخ شمس الدين أبو محمد الحسن بن الحسين ... ابن بابويه القمي، وهو الملقب بحسكا الرازي (وحسكا مخفف حسن كيان أي الرئيس ونحوه من كلمات التعظيم). وهو من فقهائهم الكبار من تلاميذ الشيخ الطوسي، وأبي يعلى الديلمي[3].

---

[1] - ابن حجر: لسان الميزان ـ ١/ ٣٨٢. وترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي ـ ١/ ٣٦٢، وعند ابن حجر زيادة.

[2] - راجع النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ١٣٨: ١٤٤. وعبد ا نعمة: مقدمة تحقيقه كنز الفوائد ـ ١/ ١٦: ١٨.

[3] - راجع عبد ا نعمة: مقدمة تحقيقه كنز الفوائد ـ ١/ ١٨، ١٩.

مؤلفات الكراجكي:

أحسب أن المحدث النوري لم يسبق فيما ذكره من مؤلفات الكراجكي في ترجمته، وقد كان مترجموه من قبل يذكرون بضعة كتب فحسب؛ لكن النوري ضمن الترجمة ثبتا موسعا كتبه أحد معاصري الكراجكي، وهو على أقسام: أولها في الكتب الفقهية، وثانيها في الكتب الكلامية، وثالثها في كتب الإمامة، ورابعها في كتب النجوم والهيئة، ثم المتفرقات، وهي بعد الترقيم والتصحيح:

١ــ كتاب الصلاة. وهو: روضة العابدين ونزهة الزاهدين. ثلاثة أجزاء. فالجزء الأول في الفرائض. والثاني في ذكر السنن. والثالث في ذكر التطوع الذي ليس بمسنون. وما ورد في الجميع من علم وعمل. مشتمل على ثلاثمائة ورقة. عمله لولده.

٢ــ الرسالة الناصرية في عمل ليلة الجمعة ويومها. عملها للأمير ناصر الدولة ـ رضي الله عنه ـ بدمشق. جزء واحد. خمسون ورقة. يشتمل على ذكر المفروض والمسنون والمستحب.

٣ــ كتاب التلقين لأولاد المؤمنين. صنفه بطرابلس. جزء لطيف. كراستان.

٤ــ كتاب التهذيب ـ متصل بالتلقين ـ صنفه بطرابلس. يشتمل على ذكر العبادات الشرعية بتقسيم يقرب فهمه. ويسهل حفظه. كثير الفوائد. جزء واحد. سبعون ورقة.

٥ــ كتاب في المواريث. وهو: معونة الفارض على استخراج سهام الفرائض، وطبقات الوارثين، والسبيل إلى استخراج سهامهم من غير انكسار. كتاب مفيد. صنفه بطرابلس لبعض الإخوان. جزء واحد. ستون ورقة.

٦ــ كتاب المنهاج إلى معرفة مناسك الحاج. وهو منسك كامل يشتمل على فقهٍ. وعملٍ وزيارات. جزء واحد. يزيد على مائة ورقة. صنفه للأمير صارم الدولة يحج به.

٧ ـ كتاب المقنع للحاج والزائر. سأله القائد أبو البقاء فرز بن براك. جزء لطيف.

٨ ـ المنسك العضبي. أمره بعمله الأمير صارم الدولة وعضبها ذو الفخرين بطبرية. قد ذاع في الأرض نسخه.

٩ـ منسك لطيف في مناسك النسوان. أمره بعمله صارم الدولة ـ حرس الله مدته.

١٠ـ كتاب نهج البيان في مناسك النسوان. أمره بعمله الشيخ الجليل أبو الكتائب أحمد بن محمد بن عماد ـ رفع الله درجته. وصنفه بطرابلس. وهو خمسون ورقة.

١١ـ كتاب الاستطراف فيما ورد في الفقه في الأنصاف. وهو معنى غريب لم يسبق إلى مثله يتضمن ذكر النصف في الفقه. صنفه للقاضي أبي الفتح عبد الحاكم[1].

١٢ـ مختصر كتاب الدعائم للقاضي نعمان. وهو من جملة فقهاء الحضرة.

١٣ـ كتاب الاختيار من الأخبار. وهو اختصار كتاب الأخبار للنعمان. يجري مجرى اختصار الدعائم[2].

١٤ـ كتاب ردع الجاهل وتنبيه الغافل. وهو نقض كلام أبي المحاسن المعري. الذي طعن به على الشريف المرتضى في المسح على الرجلين. عمل بطرابلس.

١٥ـ كتاب البستان في الفقه. وهو معنى لم يطرق، وسبيل لم يسلك. قسم فيه أبوابا من الفقه، وفرع كل فن منها حتى حصل كل باب شجرة كاملة. يكون نيفا وثلاثين شجرة كاملة. صنفه للقاضي الجليل أبي طالب عبد الله بن محمد بن عمار. أدام الله سلطانه وكبت شانئيه وأعداءه.

١٦ـ كتاب الكافي في الاستدلال بصحة القول برؤية الهلال. عمله بمصر نحوا من مائة ورقة.

---

[1] - وفي كنز الفوائد ـ ٢/ ١٨٩: ١٩٢ فصل طريف بعنوان: «**مما ورد في ذكر النصف**». يذكر فيه شيئا مما ورد عن الرسول ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ ثم المروي عن أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام ـ ثم أشعار العرب ونثرهم.

[2] - يظهر من عناوين هذه الكتب وما قيل عنها بلغة صاحب الفهرس معاصر الكراجكي أن أبا الفتح كان مداخلا للدولة الإسماعيلية الفاطمية، وثيق الصلة بعمالها وعلمائها؛ فقد كانت لهم في التقية مندوحة وباب واسع؛ خاصة أن الذي لا يصنع صنيع الكراجكي يجد نهايته قتلا وصلبا، على نحو ما حصل مع ثابت بن أسلم بن عبد الوهاب الحلبي، المصلوب في مصر نحو ٤٦٠هـ السابق ذكره في تلاميذ أبي الصلاح الحلبي.

ومن الكتب الكلامية:

١٧ــ نقض رسالة فردان المروزي في الجزء. أربعون ورقة.

١٨ــ كتاب غاية الإنصاف في مسائل الخلاف. يتضمن النقض على أبي الصلاح الحلبي ـ رحمه الله ـ في مسائل خلف بينه وبين المرتضى. نصر فيها رأي المرتضى، ونصر والدي ـ رحمه الله ـ رأي المفيد ـ رضي الله عنهم.

١٩ــ كتاب حُجَّة العالِم في هيئة العالَم. هذا كتاب يتضمن الدلالة على أن شكل السموات والأرض كشكل الكرة. وإبطال مقال من خالف في ذلك. جزء لطيف[١].

٢٠ــ كتاب ذكر الأسباب الصادة عن معرفة الصواب. جزء لطيف.

٢١ــ رسالة نعتها بدامغة النصارى. وهو نقض كلام أبي الهيثم النصراني فيما رام تثبيته من الثالوث والاتحاد. جزء واحد[٢].

٢٢ــ كتاب الغاية في الأصول. بجزء منه القول في حدوث العالم وإثبات محدثه[٣].

٢٣ــ كتاب رياضة العقول في مقدمات الأصول. جزء لطيف. لم يتم.

٢٤ــ كتاب المراشد المنتخب من غرر الفوائد. يتضمن تفسير آيات من القرآن. مائتا ورقة.

٢٥ــ جواب رسالة الأخوين. يتضمن الرد على الأشعرية وإفساد أقوالهم وطعنهم على الشيعة. ستون ورقة.

---

[١] - لعله الفصل المنشور ضمن كنز الفوائد ـ ٢/ ١٠١: ١٠٤ بعنوان: «**فصل في ذكر هيئة العالم**».

[٢] - وفي كنز الفوائد ـ ١/ ٢٣٥: ٢٤٠ فصلان أولهما بعنوان: «**بيان عن قول النصارى، ومسألة عليهم لا جواب لهم عليها**». والثانية بعنوان: «**فصل من الألفاظ التي يقرون أن المسيح ـ عليه السلام ـ قالها**».

[٣] - وفي كنز الفوائد ـ ١/ ٣٣: ٤٩ رسالة بعنوان: «**مختصر من الكلام في أن للحوادث أولا**».

ومن الكتب في الإمامة:

٢٦ــ عدة البصير في حج يوم الغدير. هذا كتاب مفيد. يختص بإثبات إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ في يوم الغدير. جزء واحد. مائتا ورقة. بلغ الغاية فيه حتى حصل في الإمامة كافيا للشيعة. عمله في هذه المسألة بطرابلس للشيخ الجليل أبي الكتائب عمار ـ أطال الله بقاه.

٢٧ــ كتاب التعجب في الإمامة من أغلاط العامة. هذا كتاب جمع فيه بين أقوالهم المتناقضة الشاهدة بمذاهبهم الفاسدة. نحوا من المائة ورقة[1].

٢٨ــ كتاب الاستنصار. في النص على الأئمة الأطهار ـ عليهم السلام. هذا كتاب يتضمن ما ورد من طريق الخاصة والعامة من النص على أعداد الأئمة ـ عليهم السلام. جزء لطيف[2].

٢٩ــ كتاب معارضة الأضداد باتفاق الأعداد في فن من الإمامة. جزء لطيف.

٣٠ــ المسألة القيسرانية في تزويج النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ عائشة وحفصة. جزء لطيف.

٣١ــ المسألة النباتية في فضل أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه ـ على جميع البرية؛ سوى سيدنا رسول الله ـ صلى الله عليه وآله.

٣٢ــ مختصر كتاب التنزيه. تصنيف المرتضى ـ رحمه الله ـ عبر ذكر الأنبياء. وبقى

---

[1] - وقد طبع ضمن كنز الفوائد في طبعته القديمة في تبريز سنة ١٣٢٢هـ في ٦٩ صفحة. وعنها طبعته مكتبة دار المصطفوي بقم مستقلا سنة ١٤١٠هـ. وهذه الطبعة ضمن الإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**». وقد وصف هذه الطبعة التبريزية محقق الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم ـ ٣/ ٣٠٤ بأنها طبعة رديئة مملوءة بالأغلاط الشائنة.

[2] - وقد طبع مع «**مقتضب الأثر**» للعياشي أحمد بن محمد بن عبد ا (ت ـ ٤٠١هـ ـ) في المطبعة العلوية، بالنجف ١٣٤٦هـ. ثم طبعته دار الأضواء ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ. وهذه الطبعة ضمن الإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**».

ذكر الأئمة ـ صلوات الله عليهم.

٣٣ــ كتاب الانتقام ممن غدر أمير المـؤمنين ـ عليـه السـلام. وهـو الـنقض علـى ابـن شاذان الأشعري فيما أورده في آية الغار. لم يسبق إلى مثله.

٣٤ــ كتاب الفاضح في ذكر معاصي المتغلبين على مقام أمير المؤمنين ـ عليه السـلام. لم يتم.

ومن الكتب النجومية وما يتعلق بها:

٣٥ــ كتاب مُزِيل اللَّبْسِ ومُكْمِلُ الأُنسِ.

٣٦ــ كتاب نظم الدرر في مبنى الكواكب والصور. وهو كتاب لم يسبق إلى مثله. يتضمن ذكر أسماء الكواكب المسماة على ما نطقت به العرب وأهل الرصد[1].

٣٧ــ كتاب إيضاح السـبيل إلى علـم أوقـات الليـل. هـذا كتـاب يتضـمن ذكـر المنـازل الثمانية والعشرين وكواكبها، ومواقع بعضها من بعض، وصورها، والإرشاد إلى معرفتهـا، والاستدلال على أوقات الليل بها، وهو كثير المنفعة. جزء واحد. مائتا ورقة.

٣٨ــ كتاب في الحساب الهندي وأبوابه. وعمل الجذور والمكعبات المفتوحة والضم.

ومن الكتب المختلفة المتفرقات:

٣٩ــ العيون في الآداب.

٤٠ــ كتاب معدن الجواهر ورياضة الخواطر. يتضمن من الآداب والحكم مما روي عـن رسول الله ـ صلى الله عليه وآله[2].

٤١ــ كتاب رياض الحكم. وهو كتاب عارض به ابن المقفع.

---

[1] - ومنه ما نشره عبد ا نعمة في ختام تحقيقه لكنز الفوائد ـ ٢/ ٢٢٤، ٢٣٦ نقلا عن ابن طـاووس في كتابه «**فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم**».

[2] - وهو مطبوع بين يدي منه نسخة بتحقيق السيد أحمد الحسيني. ط٢، مطبعة مهر اسـتوار ـ قـم، إيران ١٣٩٤هـ. اشتريتها من قم، ثم وجدتها هي عينها ضمن الإصدار الثالث من برنامج «**المعجم**».

٤٢ــ كتاب موعظة العقل للنفس. عملها لنفسه. نحو من الكراسين.

٤٣ــ كتاب التعريف بوجوب حق الوالدين. عملها لولده. كراسة واحدة[١].

٤٤ــ كتاب إذكار الإخوان بوجوب حق الإيمان. أنفذها إلى الشيخ الأجل أبي الفرج البابلي.

٤٥ــ كراسة نصيحة الإخوان. أنفذها إلى الشيخ أبي اليقظان ـ أدام الله تعالى تأييده.

٤٦ــ كتاب التحفة في الخواتيم. جزء لطيف.

٤٧ــ الرسالة العلوية في فضل أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ على سائر البرية سوى سيدنا رسول الله ـ صلى الله عليه وآله. عملها للشريف أبي طالب. جزء لطيف[٢].

٤٨ــ كتاب الجليس. هذا كتاب لم يسبق إلى مثله. عمله كالروضة المنشورة. ضمنه من سير الملوك وآدابهم. وتحف الحكماء وطرفهم. من ملح الأشعار والآداب ما يستغنى به عن المجموعات وغيرها. لم يصنف مثله. الجملة تكون خمسة أجزاء. خمسمائة ورقة.

٤٩ــ كتاب انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين. حداه على عمله الإخوان ـ حرسهم الله ـ بصيدا.

٥٠ــ كتاب الأنيس. يكون نحوا من ألفي ورقة. جعله مبوبا في كل فن. لم يسبق إلى

---

[١] - وقد طبع بطهران ١٣٧٠هـ، على ما ذكره محقق الفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم ـ ٣/ ٣٠٤.

[٢] - وهذه الرسالة هي المطبوعة باسم «**التفضيل**». وبين يدي نسخة منها بتصحيح العلامة مير جلال الدين محدث الأرموي. مؤسسة أهل البيت ـ بنياد بعثت ـ طهران، إيران ١٣٦١هـ ش/ ١٤٠٣هـ ـ ق. وفي هذه الرسالة أخبار عجيبة، وأعجب منها التجرؤ على حكاية إجماع علماء الشيعة الإمامية على أن أمير المؤمنين عليا ـ عليه السلام ـ أفضل العالم سوى رسول ا ـ صلى ا عليه وآله وسلم ـ، وأن إجماع الطائفة حجة موجبة للعلم؛ لاشتماله على قول المعصوم القائم فيها .. يصرح الكراجكي بذلك (ص ٤١ من الرسالة)، مع أن شيخه المفيد يعد هذه المسألة من الأمور المختلف عليها بين الإمامية على ثلاثة أقوال؛ فمنهم من فضل الأئمة على جميع الأنبياء سوى رسول ا ـ صلى ا عليه وآله وسلم. ومنهم من فضلهم على جميع الأنبياء سوى أولي العزم ـ صلوات ا عليهم وسلامه. ومنهم من قطع بفضل جميع الأنبياء على جميع الأئمة .. راجع المفيد: أوائل المقالات ـ ص ٧٠.

مثله. مات ـ رحمه الله ـ ولم يبلغ غرضه من تصنيفه.

٥١ــ ومن الأنساب: مختصر كتاب ابن جداع. للشريف ـ رحمه الله ـ في ذكر المعقبين من ولد الحسن والحسين ـ عليهما السلام. تشجير في ذكر المعقبين من ولد الحسن والحسين ـ صلوات الله عليهما. ولم يسبق إلى مثله.

٥٢ــ كتاب الزاهد في آداب الملوك. للأمير صارم الدولة ذي الفضيلتين ـ أدام الله علوه. لم يسبق إلى مثله. جزء لطيف.

٥٣ــ كتاب كنز الفوائد. خمسة أجزاء. عمله لابن عمه يتضمن أصولا من الأدلة. وفنونا وكلاما في فنون مختلفة. وتفاسير آيات كثيرة. ومختصرات عملها عدة. وأخبارا سمعها مروية من الآداب. ونكتا مستحسنة[1].

٥٤ــ تسلية الرؤساء. عملها للأمير ناصر الدولة ـ رضي الله عنه ـ جزء لطيف.

٥٥ــ كتاب التأديب. عمله لولده. جزء لطيف.

٥٦ــ المجالس في مقدمات صناعة الكلام. أمر بعملها الأمير صارم الدولة ذو الفضيلتين

---

[1] - مطبوع، وهو كتاب جامع لعدد من مؤلفات الكراجكي ذكر النوري عن صاحب هذا الفهرست في آخره، أنه يشتمل على مختصرات عدة؛ منها: الذخر للمعاد في صحيح الاعتقاد. الإعلام بحقيقة إسلام أمير المؤمنين ـ عليه السلام. رسالة في وجوب الإمامة. والتذكرة بأصول الفقه. البرهان على طول عمر القائم ـ صلوات ا عليه. رسالة في مسح الرجلين في الوضوء. التنبيه على حقيقة الملاعة. الإيضاح بين السنة والإمامية. مجلس الكر والفر. الكلام في الخلاء والملاء. الرد على الغلاة. الرد على المنجمين. والنسخة التي بين يدي (غير ما سبق أن أشرت إليها في الكلام عن التعجب) بتحقيق الشيخ عبد ا نعمة. نشر دار الذخائر. ط١، مطبعة أمير ـ قم، إيران ١٤١٠هـ. ولي في شراء نسخة هذا الكتاب من قم حكاية طريفة؛ إذ كانت نسخه قد نفدت، ولم أجد منه سوى الجزء الأول؛ فسألت عن الثاني بعض طلاب الحوزة، فأخبرني أحدهم أن لديه نسخة من الكتاب لا يستطيع أن يفرط فيها لحاجته إليها في الدرس. ولما عرفوا أني من مصر عاتبوه بشدة، وقال له أحد زملائه: لا تعطل نشر المذهب وأعطه النسخة يأخذها معه إلى بلده؛ فعلوم أهل البيت عندهم قليلة. وذكر له آخر أن الكتاب تعد له طبعة ثانية؛ فذهب وأحضر الكتاب في جزئيه، وأخبرني عن ثمنه الذي اشتراه به، ثم باعه لي بما يتوقع أن يكون عليه ثمنه في الطبعة الثانية.

ـ حرس الله عمره ـ لما آثر الاطلاع على هذا العلم. بجزء منها ثمانية مجالس ولم يتم. لم يسبق إلى مثل ترتيبه[1].

٥٧ـ كتاب الإقناع عند تعذر الإجماع. في مقدمات الكلام. لم يتم.

٥٨ـ كتاب الكفاية في الهداية. في مقدمات أصول الكلام. لم يتم.

٥٩ـ كتاب الأصول في مذهب آل الرسول ـ عليهم السلام. يتضمن الإخبار بالمذهب من غير أدلة. عملها للإخوان بصور في سنة ثماني عشرة وأربعمائة. جزء لطيف.

٦٠ـ مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان. يتضمن نصرة القول بالعدد في معرفة أوائل الشهور. وهو الكتاب المنقوض عمله بالرملة لقاضي القضاة. جزء لطيف.

٦١ـ جواب رسالة الحازمية في إبطال العدد وتثبيت الرؤية. وهي الرد على أبي الحسن بن أبي حازم المصري تلميذ شيخي ـ رحمة الله عليه. عقيب انتقاله عن العدد. أربعون ورقة.

٦٢ـ الرسالة العامرية في الجواب عن مسألة سألت عنها الغلاة. أمر بعملها الأمير قوام الدولة، وأنفذها إلى العامري القاضي. جزء لطيف. عملت بالقاهرة.

٦٣ـ مختصر القول في معرفة النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ بالكتابة وسائر اللغات. عمل بالقاهرة لأبي اليقظان.

٦٤ـ كراسة مختصر طبقات الوارث. عمل للمبتدئين بطرابلس. لطيف.

٦٥ـ الجدول المدهش. سأله في عمله سائل.

٦٦ـ الرسالة الصوفية. وهي في خبر مظلوم ومراد. سأل في عملها بعض الإخوان.

٦٧ـ كتاب الإيضاح عن أحكام النكاح. أمر بعمله الأمير ذخر الدولة بصيدا في سنة إحدى وأربعين وأربعمائة. يخرج في جزء واحد. فيه الخلاف بين الإمامية والإسماعيلية.

---

[1] - وأحسب أن منه الفصل المنشور ضمن كنز الفوائد ـ ١/ ٣١٥: ٣١٨ بعنوان: «**فصل من المقدمات في صناعة الكلام**».

٦٨ــ رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسن البصري. في فصل ذكره في الإمامة. لطيف.

٦٩ــ الكتاب الباهر في الأخبار. لم يتم.

٧٠ــ نصيحة الشيعة. لم يتم.

٧١ــ مسألة العدل في المحاكمة إلى العقل. لم يتم.

٧٢ــ كتاب هداية المسترشد. لم يتم[١].

وعندي من كتب الكراجكي كل مـا أشـرت إلى أنـه مطبـوع؛ سـوى كتـاب «التعريـف بوجوب حق الوالدين».

---

[١] - نقلت هذا الفهرست عن النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ١٢٧: ١٣٥. ونقله عنـه عبـد نعمة وزاد عليه حتى بلغ بعدد أسماء الكتب ثمانية وثمانين، أكثرها مما نشره في كنز الفوائد .. راجعه: مقدمة تحقيق كنز الفوائد ـ ١/ ١٩: ٢٥.

٥ ـ شيخ الطائفة أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي البغدادي الغروي (ت٤٦٠هـ)[١]:

ذكره معاصره النجاشي في رجاله، فقال: «أبو جعفر: جليل في أصحابنا. ثِقَةٌ عَيْنٌ. من تلامذة شيخنا أبي عبد الله»[٢].

ومن أجمع ما قيل في تراجم الشيخ مما يبين مكانته العلمية في تاريخ طائفته، وطرفا من سيرة حياته، ما قاله العلامة الحلي في «**خلاصة الأقوال**»: «أبو جعفر، شيخ الإمامية ـ قدس الله روحه ـ رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثِقَةٌ عَيْنٌ صَدُوقٌ، عارِفٌ بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه. صَنَّفَ

---

[١] - في المجلد الخامس من موسوعة أصحاب الفقهاء التي أصدرتها مؤسسة الإمام الصادق بمدينة قم ـ ص ٢٧٩، ذكرت مصادر الترجمة للشيخ الطوسي، وقد نقلتها وأضفت إليها أسماء المؤلفين على النحو التالي؛ غير أنهم قد أهملوا الإشارة إلى أن للشيخ ترجمة في كتاب نفسه الفهرست ـ ص ٢٤٠: ٢٤٢ رقم ٧١٤:

رجال النجاشي ـ ٢/ ٣٣٢ برقم ١٠٦٩. معالم العلماء لابن شهرآشوب ـ ١١٤ برقم ٧٦٦. المنتظم لابن الجوزي ـ ١٦/ ١٦. ١١٠ برقم ٣٣٩٥. الكامل في التاريخ لابن الأثير ـ ٨٠٩ /١٠ . رجال العلامة الحلي ـ ١٤٨ برقم ٤٦. سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ـ ١٨/ ٣٣٤ برقم ١٥٥. تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ٤٥١ ـ ٤٦٠) ٤٩٠ برقم ٢٦٨. الوافي بالوفيات للصفدي ـ ٢/ ٣٤٩ برقم ٨٠٩. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ـ ٤/ ١٢٦ برقم ٣١٥. البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ـ ١٢/ ١٠٤. لسان الميزان للحافظ ابن حجر ـ ٥/ ١٣٥ برقم ٤٥٢. النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ـ ٥/ ٨٢ برقم ١٠. نقد الرجال للتفرشي ـ ٣٠١ برقم ٢٤٤. مجمع الرجال للقهپائي ـ ٥/ ١٩١. جامع الرواة لمحمد علي الأردبيلي ٩٥. بهجة الآمال للعلياري ـ ٦/ ٣٦٠. تنقيح المقال للمامقاني ـ ٣/ ١٠٤ برقم ١٠٥٦٣. تأسيس الشيعة لحسن الصدر ٣٣٩. أعيان الشيعة لمحسن الأميني ٩/ ١٥٩. الكنى والألقاب لعباس القمي ٢/ ٣٩٤. الذريعة إلى تصانيف الشيعة للطهراني ٢/ ١٤ برقم ٤٣. طبقات أعلام الشيعة للطهراني ٢/ ١٦١. معجم رجال الحديث لأبي القاسم الخوئي ـ ١٥/ ٢٤٣ برقم ١٠٤٩٩. قاموس الرجال للشيخ محمد تقي التستري ـ ٨/ ١٣٤. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ـ ٩/ ٢٠٢.

[٢] - رجال النجاشي ـ ص ٤٠٣ رقم ١٠٦٨.

في كُلِّ فنون الإسلام، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل. وكان تلميذ الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان. ولد ـ قدس الله روحه ـ في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق في شهور سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي ـ رضي الله عنه ـ ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدس الغروي ـ على ساكنه السلام. ودفن بداره. قال الحسن بن مهدي السليقي: توليت أنا، والشيخ أبو محمد الحسن بن عبد الواحد العين زربي، والشيخ أبو الحسن اللؤلؤي غسله في تلك الليلة ودفنه. وكان يقول أولا بالوعيد، ثم رجع وهاجر إلى مشهد أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ خوفا من الفتن التي تجددت ببغداد. واحترقت كتبه وكرسي كان يجلس عليه للكلام»[1].

والكلام ينتهي هنا إلى الإشارة إلى مكانة الشيخ الطوسي في بغداد حاضرة الخلافة، وكان قصب السبق في ذلك الزمان لعلماء الكلام والعارفين بالمقالات والأديان، وبرغم أن ذلك الزمان نبغ فيه عدد من المتكلمين في جميع الفرق بين أهل السنة والشيعة؛ فقد كان كرسي الكلام في بغداد للشيخ الطوسي .. قال الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي في حوادث سنة ٤٤٩هـ: «وفي صفر هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلم الشيعة بالكرخ، وأخذ ما وجد من دفاتره، وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج إلى الكرخ وأضيف إليه ثلاثة مجانيق بيض كان الزوار من أهل الكرخ قديما يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة؛ فأحرق الجميع»[2]. وقال الشيخ عباس القمي: «كان ببغداد، ثم هاجر إلى مشهد أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ خوفا من الفتنة التي تجددت ببغداد. وأحرقت كتبه وكرسي كان يجلس عليه للكلام فيكلم عليه الخاص والعام، وكان ذلك الكرسي مما أعطته

---

[1] - العلامة الحلي: خلاصة الأقوال ـ ص ٢٤٩.

[2] - ابن الجوزي: المنتظم ـ ٨/ ١٧٩.

الخلفاء، وكان ذلك لوحيد العصر»[1].

لقد كانت الزعامة الشيعية العلمية للشيخ المفيد وقد عاش الطوسي في كنفه نحو خمس سنوات، ثم انتقلت بعد وفاته في الحقيقة إلى الشريف المرتضى الذي التزمه الطوسي نحو ثلاثة وعشرين عاما، وبعد وفاته انتقلت مقاليد تلك الزعامة إلى الطوسي[2]. وقد زادت مكانة الطوسي في تعلق المتأخرين من علماء الاثنا عشرية به ـ في رأيي ـ بما أضافه من منهج جديد إلى فقه القوم خاصَّة، ثم لهجرته أو فراره من بغداد إلى جوار المشهد العلوي، وتأسيسه في رحابه حوزة علمية استقل برئاستها، وغدت القبلة العلمية للقوم، وصارت آراؤه في كل العلوم المتعلقة بالمذهب الاثنا عشري تمثل معقد أنظار أتباعه .. قال الشيخ آغا بزرگ الطهراني: «مضت على علماء الشيعة سُنونَ مُتطاولةٌ، وأجيالٌ مُتعاقبةٌ ولم يكُن من الهَيِّنِ على أحدٍ منهم أن يَعْدُوَ نظريَّاتِ شيخِ الطائفة في الفتاوى، وكانوا يَعُدُّونَ أحاديثه أصلا مُسَلَّمًا، ويكتفون بها، ويَعُدُّونَ التأليفَ في قبالها وإصدارَ الفتوى مع وجودها تَجَاسُرًا على الشيخ وإهانةً له. واستمرت الحالُ على ذلك حتى عصر الشيخ ابن إدريس فكان ـ أعلى الله مقامه ـ يُسَمِّيهم بالمُقَلِّدَةِ، وهو أوَّلُ من خالف بعضَ آراء الشيخ وفتاواه، وفتح باب الرَّدِّ على نظرياته. ومع ذلك فقد بَقُوا على تلك الحال حتى إنَّ المُحَقِّق وابنَ أخته العلامة الحِلِّي ومن عاصرهما بَقُوا لا يَعْدُون رَأْيَ شيخ الطائفة»[3].

ومن ثم قال عنه السيد بحر العلوم: «أبو جعفر: شيخ الطائفة المُحِقَّةِ، ورافعُ أعلام الشريعة الحَقَّة. إمامُ الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعمادُ الشيعة الإمامية في كل ما يتعلق

---

[1] - عباس القمي: الكنى والألقاب ـ ٢/ ٣٩٥.

[2] - ذكر آية ا واعظ زاده الخراساني في تصديره لرسائل الطوسي العشر ـ ص ٣٠ أن الطوسي لم يكن بحاجة ماسة إلى علم الشريف في الرواية والحديث؛ لأنه حصل ذلك من المفيد وغيره من شيوخ الوقت؛ على حين أنه أفاد كثيرا من علوم الشريف ومعارفه في الكلام والتفسير واللغة والأدب، وكذلك في الفقه وأصوله، كما يظهر من كتب الشيخ ..

[3] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي (المصدر بها كتاب النهاية للطوسي) ـ ص (ز).

بالمذهب والدين. مُحَقِّقُ الأصول والفروع، ومُهَذِّبُ فُنُونِ المَعْقُولِ والمَسْمُوعِ. شيخُ الطائفةِ على الإطلاق، ورئيسُها الذي تُلْوَى إليه الأعناق. صَنَّفَ في جميع علوم الإسلام، وكان القُدْوَةَ في كُلِّ ذلكَ والإمَامَ»[1].

وبلغ من افتتان القوم بالشيخ الطوسي، وإذعانهم لسطوة معارفه أن قال الشيخ الطهراني: «فمن سبر تأريخ الإمامية ومعاجمهم، وأمعن النظر في مؤلفات الشيخ العلمية المتنوعة؛ علم أنه أكبر علماء الدين، وشيخ كافة مجتهدي المسلمين، والقدوة لجميع المؤسسين، وفي الطليعة من فقهاء الاثني عشرية، فقد أسس طريقة الاجتهاد المطلق في الفقه وأصوله، وانتهى إليه أمر الاستنباط على طريقة الجعفرية المثلى، وقد اشتهر بالشيخ؛ فهو المراد به إذا أطلق في كلمات الأصحاب، من عصره إلى عصر زعيم الشيعة بوقته ... الشيخ مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ)؛ فقد يطلق الشيخ في عصرنا هذا وقبيله ويكون المراد به الشيخ الأنصاري، أما في كتب القدماء والسلف فالمراد هو شيخ الطائفة»[2].

وعلى مثل هذا المنوال ينسج السيد أبو القاسم الخوئي؛ حيث قال في ختام ترجمته: «وإني لم أظفر في علماء الإسلام بمن هو أعظم شأنا منه؛ فقد كتب في الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، والرجال، وكتبه تتناولها الأيدي، ويستفاد منها إلى اليوم، فحقا قيل له: شيخ الطائفة وزعيمها». ثم نقل عن محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت١٢٠٥هـ) أنه قال: «قال جدي ـ رحمه الله ـ: كان الشيخ الطوسي مرجع فضلاء الزمان، وسمعنا من المشايخ وحصل لنا أيضا من التتبع أنَّ فُضلاء تلامذته الذين كانوا مجتهدين، يزيدون على ثلاثمائة فاضل من الخاصَّةِ، ومن العامَّةِ ما لا يُحصَى»[3].

---

[1] - بحر العلوم: الفوائد الرجالية ـ ٣/ ٢٢٧، ٢٢٨.

[2] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (و، ز).

[3] - الخوئي: معجم رجال الحديث ـ ١٦/ ٢٦٢.

* هذا هو الشيخ الطوسي في نظر علماء طائفته؛ بل في عقولهم وقلوبهم في آن معا، وكان كذلك كثير من علماء السنة يقدرون سعة معارفه؛ لولا الخوض في سيرة السلف الأول بما لا يليق، ولهذا لم يتردد الحافظ ابن حجر العسقلاني في الثناء على أبي علي الحسن ولد الشيخ الطوسي لما عرف من حاله البعد عن السب؛ فذكر في ترجمته أنه سمع من والده وعدد من الشيوخ، ثم صار فقيه الشيعة وإمامهم بمشهد سيدنا علي ـ رضي الله عنه .. قال: «وهو في نفسه صدوق. مات في حدود الخمسمائة، وكانَ مُتَدَيِّنًا كافًّا عن السَّبِّ»[1].

والاثنا عشرية أنفسهم يروون في الدلالة على ذكاء الشيخ وسرعة بديهته في الجواب ما نقله السيد علي البروجردي عن كتابي «**محبوب القلوب**» لقطب الدين محمد الأشكري، و«**مجالس المؤمنين**» للقاضي نور الله الشوشتري، أن بعض المعاندين من المخالفين عرضوا على الخليفة العباسي أن الشيخ سبَّ الصَّحابة في كتابه الموسوم بـ«**المصباح**»، في دعاء يوم عاشوراء منه؛ فأمر الخليفة بإحضاره مع الكتاب المذكور، ولما حضر استفسر منه الأمر. فأنكر الشيخ، ففتح بعضُ كُتَّابِ الخليفةِ وأراه العبارة: «اللهم خُصَّ أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولا، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع. اللهم العن يزيد بن معاوية خامسا»[2]. فقال الشيخ بديهة: يا أمير المؤمنين، ليس المراد ما عرَّض به المعاندون؛ بل المراد بأول ظالم قابيل قاتل هابيل، وهو الذي بدأ بالقتل في بني آدم وَسَنَّهُ. والمراد بالثاني عاقر ناقة صالح النبي ـ عليه السلام ـ واسمه قيدار بن سالف. وبالثالث قاتل يحيى بن زكريا ـ عليهما السلام. وبالرابع عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب ـ عليه السلام. فلما سمع الخليفة بيانه؛ رفع شأنه وأكرمه. وزاد في الثاني: وانتقم ممن

---

[1] - ابن حجر: لسان الميزان ـ ٢/ ٢٥٠.

[2] - كتاب «**مصباح المتهجد**» للشيخ الطوسي مطبوع، وفيه دعاء عاشوراء المشار إليه في هذه القصة، وفيه ـ ص ٧٧٦ « اللهم خص أنت أول ظالم باللعن مني وابدأ به أولا، ثم الثاني، ثم الثالث، والرابع. اللهم اللعن يزيد خامسا، والعن عبيد ا بن زياد، وابن مرجانة، وعمر بن سعد، وشمرا، وآل أبي سفيان، وآل زياد، وآل مروان إلى يوم القيامة». في رواية طويلة تبدأ ـ ص ٧٧٢.

سعى به[1].

فكأن القوم يقصدون بهذا اللعن الراشدين الثلاثة ـ رضي الله عنهم ـ والرابع معاوية الذي صرحت الرواية قبل النص المنقول بلعنه مع أبيه تصريحا لا تورية فيه ولا صرف[2]، وهم يرون بعد ذلك أن الشيخ فيما وَرَّى به وصرف إليه ذهن الخليفة الغافل أو الموافق المتستر، إنما فعل ذلك لحدة ذكائه وفطنته.

ومن ثم نجد الحافظ الذهبي يقول في ترجمته: «شيخ الشيعة، وصاحب التصانيف، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي. قدم بغداد وتفقه أولا للشافعي. ثم أخذ الكلام وأصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، ولزمه وبرع، وعمل التفسير، وأملى أحاديث ونوادر في مجلدين، عامتها عن شيخه المفيد. وروى عن هلال الحفار، والحسين ابن عبيد الله الفحام، والشريف المرتضى، وأحمد بن عبدون، وطائفة. روى عنه: ابنه أبو علي. وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عِدَّةَ نُوَبٍ في رَحْبَةِ جامع القصر، واستتر لما ظَهَرَ عنه من التَنَقُّص بالسلف، وكان يسكن بالكرخ، محلة الرافضة، ثم تحوَّل إلى الكوفة، وأقام بالمشهد يُفَقِّهُهُمْ. ومات في المحرم سنة ستين وأربعمائة. وكانَ يُعَدُّ مِن الأذكياء لا الأزكياء»[3].

---

[1] - انظر البروجردي: طرائف المقال ـ ٢/ ٤٦٣. وقد ذكر السيد بحر العلوم هذه القصة في الفوائد الرجالية ـ ٣/ ٢٣٨، ٢٣٩ وعزاها لكتاب أسماه «**تاريخ مصر والقاهرة**» لبعض الأشاعرة، ونقل في صدرها كلاما عن الشيخ الطوسي يكاد يطابق كلام ابن تغري بردي الأتابكي (ت ـ ٨٧٤هـ) في كتابه «**النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**» ـ ٥/ ٨٢ حيث قال في حوادث سنة ٤٦٠هـ: «وفيها توفي أبو جعفر الطوسي، فقيه الإمامية الرافضة وعالمهم، وهو صاحب التفسير الكبير، وهو عشرون مجلدا. وله تصانيف أخر. مات بمشهد علي ـ رضي ا عنه ـ وكان مجاورا بضريحه. كان رافضيا قوي التشيع». لكن ابن تغري لم يزد في كتابه عن هذا القدر، وانتقل إلى الكلام عن ابن القطان المغربي المالكي .. فربما رأى بحر العلوم تلك القصةَ في كتابٍ موصولةً بكلام ابن تغري؛ فحسب أنه يرويها.

[2] - راجع الطوسي: مصباح المتهجد ـ ص ٧٧٥.

[3] - الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٨/ ٣٣٤، ٣٣٥.

وجاء من بعده الإمام أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ) فاختصر ما سبق من كلام الذهبي في ترجمة للطوسي في «**طبقات الشافعية الكبرى**»[١].

* وقد وَهِمَ آيةُ الله واعظ زاده الخراساني حينما صَرَّحَ بأنَّ السبكي أول من ادعى شافعية الطوسي، وتبعه من بعد ذلك العلامة السيوطي، وصاحب كشف الظنون. وهو ينكر صحة هذه النسبة التي لا يوجد سبب ـ عنده ـ لعدم نقلها في كتبهم سوى أنها غير صحيحة؛ فانتقال مثل الطوسي عن المذهب الشافعي إلى المذهب الإمامي لو كان ثابتا؛ لكان من مفاخر القوم التي لا يُهْمَلُ ذكرها. وهو يُسَوِّغُ هذه النسبة في كتب أهل السنة باعتدال الشيخ الطوسي ونقله في كتبه آراء المذاهب الإسلامية على اختلافها، كما يظهر في تفسيره، وفي كتاب «**الخلاف**»، وفي ترويج الشيخ للفقه التفريعي، وإشاعته لطريقة «**الاجتهاد**» على النحو المعمول به عند أهل السنة، ولإيراده الروايات من طرقهم، واقتباسه من عباراتهم خصوصا من كتب الشافعي[٢].

ولعمري ـ وإن كنتُ غيرَ مَعنِيٍّ بهذه المسألة في اشتغالي بعلم الكلام ـ إن الذي ذكره الشيخُ الخراسانيُّ واعظ زاده لَمِنْ أظْهَرِ ما يَدُلُّ على تأثر الطوسي بالفقه الشافعي؛ خاصَّة أنه يُسَلِّمُ أن الغلبة في طوس، المنبتَ الأوَّل لشيخ الطائفة، إنما كانت للسنيين الشافعية، وسواءٌ كانت أسرة شيخ الطائفة تعيشُ فيها شافعيَّةً أو شِيعيَّةً مُتستِّرَةً بالتَّقِيَّةِ؛ فذلك لا يمنعُ من تعَلُّمِ الطوسي للمذهب في أوَّل أمره، ولا يحولُ دونَ تَأَثُّرِهِ به. والشيخُ الخُراسانيُّ واعظ زاده مُسَلِّمٌ أيضا بأن شيخ الطائفة ولد عام ٣٨٥ ثم دخل بغداد عام ٤٠٨هـ، وأن السنوات الثلاث والعشرين التي مضت من حياته قبل دخول بغداد لم تزل مجهولة لديهم. ونحن نعرف بعد ذلك أنَّ الشيخَ الطوسي، كما قرره المُحَدِّثُ النوري في خاتمة

---

[١] - راجع السبكي ـ طبقات الشافعية الكبرى ـ ٤/ ١٢٦.

[٢] - راجع تصديره لرسائل الطوسي العشر ـ ص ١١، ١٢.

المستدرك[1]، بدأ في تأليف «**تهذيب الأحكام**» الذي هو شرح جامع لأدلة كتاب «**المقنعة**» للمفيد في حياة شيخه الذي لم يمكث معه سوى خمس سنوات، وفي هذا ما فيه من الدلالة على أنَّ التحاق شيخ الطائفة بالمفيد ليس أوَّلَ عَهْدِه بالعلم؛ بل هو مسبوق بما يُمَكِّنُه من الشروع في هذا العمل الذي غدا أحد الأصول الأربعة التي عليها المعول في الاستنباط عند الاثنا عشرية. وهو في الحقيقة شبيه بأعمال معاصره الشافعي الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ) في جمعه لما عليه المعتمد من السنة في المذهب الشافعي؛ حتى قال فيه إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: «ما من فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منة؛ إلا أبا بكر البيهقي فإن المنة له على الشافعي لتصانيفه في نصرة مذهبه»[2].

وهنا يمكننا أن نَقْلِبَ الحُجَّة على الشيخ واعظ زاده الخراساني؛ لنقول: إنما سُكِتَ في كتبكم عن السنوات الثلاث والعشرين الأولى من حياة شيخ الطائفة؛ ليصفو لكم من شبهة التأثر بالمذهب الشافعي في كل جديد أدخله على فقه الطائفة الاثنا عشرية. ثم إن الطائفة حبست نفسها على كتب الطوسي ونظرياته ـ على حد تعبير الشيخ الطهراني السابق ـ أجيالا مُتعاقبة تَرسَّخ فيها أنَّ الشيخ غير مسبوق؛ بل لا تجوز مخالفتُه ديانةً؛ فقد نقل النوري في «**خاتمة المستدرك**» عن أبي طالب الإسترابادي رواية مفادها أن أمير المؤمنين عليا ـ عليه السلام ـ سنح في المنام في مشهده المقدس لعدد من الفقهاء الذين كانوا يخالفون الشيخ الطوسي في بعض ما قرره في كتاب «**النهاية**»؛ فقال لهم جميعا: «لم يُصَنِّفْ مُصَنِّفٌ في فقه آل محمد ـ عليهم السلام ـ كتابًا أولى بأن يُعتَمَدَ عليه، ويُتَّخَذَ قُدْوَةً، ويُرجَعَ إليه، أولى من كتاب «**النهاية**» الذي تنازعتم فيه، وإنما كان ذلك لأن

---

[1] - راجع النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ١٦٨.

[2] - عن الذهبي: سير أعلام النبلاء ـ ١٨/ ١٦٨. وانظر أيضا أبجد العلوم للقنوجي ـ ٣/ ١٥١، ١٥٢.

مُصَنِّفَهُ اعتمد في تصنيفه على خُلوصِ النيَّةِ لله، والتَّقَرُّبِ والزُّلْفَى لديه؛ فلا ترتابوا في صِحَّةِ ما ضَمَّنَهُ مُصَنِّفُه، واعملوا به، وأقيموا مسائله؛ فقد تَعَنَّى في ترتيبه وتهذيبه، والتَحَرِّي بالمسائل الصحيحة بجميع أطرافها». وأن هؤلاء الفقهاء كتب كل واحد منهم رؤياه قبل أن يَتَلَفَّظَ بها؛ ثم دخلوا على الشيخ الطوسي فقال لهم: «لم تسكنوا إلى ما كنتُ أوقفتُكم عليه في كتاب «**النهاية**»؛ حتَّى سَمِعْتُم من لفظ مولانا أمير المؤمنين ـ عليه السلام». وذكر لهم أنه سنح له في الرؤيا فأخبره بما قاله لهم؛ فحكاه مطابقا لما سَجَّلَوه في أوراقهم[1]. وقد نقل الشيخ الطهراني ذلك أيضا عن شيخه النوري، ثم علق عليه قائلا: «وهذه القضية وحدها كافية للتدليل على إخلاص شيخ الطائفة، وصدق خدمته. وحَسْبُه ذُخْرًا يومَ العَرْضِ شهادةُ أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ بأنه لم يقصد بتأليف الكتاب غيرَ وَجْهِ الله»[2].

أقول: إنه لم يكن مع هذا سبيلٌ إلى بقاء روايةٍ تُفيدُ أن الطوسي كان شافعيا، أو تَعلَّمَ المذهب في أوَّلِ طلبه؛ فتأثر به فيما قدَّمه من جُهُودٍ فقهيَّة جديدة في تاريخ الطائفة الاثنا عشرية. وإنني لأتساءل عن صورة فقه الطائفة الاثنا عشرية اليوم لولا تلك التفريعاتُ الطوسية وما أدخله الشيخ إلى ساحته من طريقة الاجتهاد الشافعية .. أكان يتجاوز الحكايةَ والاحتجاجَ لثبوت الأحكام بإجماع الطائفة المشتمل على قول المعصوم، على نحو ما كان يذهب إليه شيخُه الشريف المرتضى في أكثر فتاواه؟!

وإنني لا أعني بذلك أن الطوسي نقل آراء الشافعية فأدخلها في صُلب مذهبه الجعفري الإمامي؛ فيأتيَ مَن يُعَدِّدُ عليَّ مواضعَ الخلاف في الأحكام الفرعية بين الفريقين؛ وإنما أعني المنهج الأصولي الذي يُحتَجُّ به لثبوت هذه الأحكام، وضبط ما يتفرَّعُ عنها من المسائل.

---

[1] - انظر النوري: خاتمة مستدرك الوسائل ـ ٣/ ١٧١، ١٧٢.

[2] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (ك).

المشيخة الكلامية للطوسي بين المفيد والمرتضى:

وتلك الثنائية بين الشافعية في النشأة الأولى، والجعفرية بعد ذلك في تكوين الشيخ الطوسي ـ وهو الفقيه الجعفري الاثنا عشري أصلا، أو بما آثر بعد التحاقه بالشيخ المفيد ـ لم تكن في تأسيس فكره الفقهي فحسب؛ بل كان في فكره الكلامي ثنائية أخرى بين المفيد أوَّلَ الأمر، والشريف المرتضى آخِرَه. والمفيد أقرب إلى آراء البغداديين من المعتزلة، والمرتضى أقرب إلى آراء البصريين منهم، في المسائل التي لا تمس جوهر القول بالإمامة بالطبع، ولا تُخرجُ المتكلم من هؤلاء عن خصوصيَّتِه الإماميَّةِ الاثنا عشرية. والمفيد في النَّظَرِ مُتَوَازِنٌ يُصَرِّحُ بأنَّ العقلَ مُحتاجٌ في علمه ونتائجه إلى السَّمْعِ، وأنَّه غيرُ مُنفَكٍّ عن سَمْعٍ يُنَبِّهُ الغافِلَ على كيفية الاستدلال، وأنَّه لا بُدَّ في أول التكليف وابتدائه في العالم من رسول؛ بينما يذهب المرتضى إلى أن العقل حاكمٌ على كُلِّ مَسْمُوعٍ، ومُلزِمٌ بتأويلِ السَّمْعِ وصَرْفِه عن ظاهرِهِ عندَ شُبْهَةِ الاختلاف.

وحسبنا هذا في الكلام عن المشيخة الكلامية للطوسي بعد ما سبق في الكلام عن المفيد والمرتضى؛ فقد توسَّع القوم في ذكر شيوخه لأن الرجل كان محدثا ومن أهل العلم بالرجال، وكتبه في هذا من الأصول عند القوم، وقد عد له الطهراني اثنين وثلاثين شيخا، ثم عد بعدهم ستة وثلاثين من تلامذته المعروفين[1].

مؤلفات شيخ الطائفة:

لقد بدأت علاقتي المعرفية بالشيخ الطوسي متكلما وفقيها ومفسرا ومحدثا، وبكتبه في هذه العلوم منذ بداية عام ١٩٩٣م، حين توطدت علاقتي بالسيد أحسن الموسوي أحد طلاب الماجستير آنذاك بقسم الكومبيوتر بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، وقد زُرت منزله غير مرة في مدينة لاهور، ورأيتُ مساجد الشيعة هناك، ومجتمعهم من قرب،

---

[1] - راجع الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (غ: أط).

وكنتُ مِنْ قَبْلُ لا أعرفُ عنهم إلا ما تذكره كتب الفرق، وما سمعتُـه مـن شـيوخنا الـذين نشأت بين أيديهم أشعريا شافعيا خالصا. ومع المناقشات التي كانت تدور بيننا في مسائل الخلاف التقليدية، بقليل مـا كـان يعرفـه الموسـوي مـن العربيـة، وقليـل مـا أعرفـه مـن الإنجليزية، حصلتُ على كتاب «**التمهيد في مجرد الفقه والفتاوى**» للشيخ الطوسـي مـن إحدى مكتبات لاهور، ثم أضفتُ إلى مكتبتي نُسْخةً مُصَوَّرة من «**الرسائل العشر**» صَوَّرتُها من مكتبة مجمع البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية العالمية، وفي رحاب هـذه المكتبـة العـامرة بـدأت أطـالع تفسـيره «**التبيـان**»، وأنظـر في كتابيـه «**تهـذيب الأحكـام**» و«**الاستبصار**»، ورأيت كتبه في رجـال طائفتـه وبيـان أحـوالهم وذكـر مؤلفـاتهم: كتـاب «**الفهرست**»، و«**رجال الطوسي**»، وما اختاره من رجال الكشي. ثمَّ تَطَلَّبْتُ كُتُـبَ الشـيخ في علم الكلام في باكستان؛ فلم أجد منها بعد ما تضمنته «**الرسائل العشر**» غـير الترجمـة الفارسية لكتاب «**تمهيد الأصول في علم الكلام**» التي نهـض بهـا الـدكتور عبـد المحسـن مشكوة الديني. وقد استعرتها من المركز الثقافي التـابع للسـفارة الإيرانيـة في إسـلام آبـاد، وقرأها لي بعض الزملاء من أهل الفارسية، وعدَدٌ من الطلاب التاجيك والأفغـان، وكانـت من مصادري في بحث الماجستير.

ومن مكتبـة كليـة دار العلـوم في مصـر حصـلتُ علـى مُصَـوَّرَةِ أعمـال الـذكرى الألفيـة للطوسي، المنشورة في جامعة مشهد بإيران ١٣٩١هـ؛ فقد كنـت أقـدر أن أكتـب بحـث الدكتوراه عن الشيخ الطوسـي وآرائـه الكلاميـة؛ لكـن غلـب قـدر الله ـ تعـالى ـ بمـا أراد فكتبتها عن الفكر الكلامي الاثنا عشري عند متكلمي القرن الخامس جميعا.

وعندما زرت إيران عام ١٩٩٩م حصلت على أصل الطبعة العربية من كتـاب «**تمهيـد الأصول**» في طهران، وحصلت أيضا علـى كتـاب «**الاقتصـاد الهـادي إلى طريـق الرشـاد**» أهداه إلي ناشروه القائمون على مكتبة جامع **چهلستون**. وفي مدينة قم حصلت على كتابه «**مختصر الشافي في الإمامة**»، وكتاب «**الغيبة**»، وكتاب «**العدة في أصول الفقه**»، و«**أمالي**

الطوسي»، وعلى نسخة أصلية من طبعة «**الرسائل العشر**». وأخيرا حصلت على كـل مـا طبع من كتب الشيخ الطوسي غير «**التمهيد**» و«**مختصر الشافي**» ضمن برنامجي «**المعجـم**» و«**المعجم العقائدي**».

أما ما ألَّفَه الشيخُ الطوسي من الكتب على وجه العموم؛ فقد ترجم الشيخ لنفسه فـذكر منها اثنين وأربعين هي كتبه التي سبقت وضعه للترجمة في كتابه «**الفهرست**»، وهي مع ما ذَكَرَهُ عنها:

١ـ كتاب تهذيب الأحكام. (وفصَّل ما يتضمنه من الكتب الفقهية) [١].

٢ ـ كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار. وهو يشتمل علـى عِـدَّةِ كتُـبِ تَهْـذِيبِ الأحكام؛ غير أن هذا الكتاب مقصور على ذكـر مـا اختلـف مـن الأخبـار. والأول يجمـع الخلاف والوفاق[٢].

٣ ـ كتاب النهاية في مجرد الفقـه والفتـاوى. وهـو يشـتمل علـى عِـدَّةِ كتُـبِ تَهْـذِيبِ الأحكام[٣].

٤ ـ كتاب المفصح في الإمامة[٤].

٥ ـ كتاب تلخيص الشافي في الإمامة[٥].

---

[١] - وهو مطبوع بتصحيح الشيخ محمد الآخوندي، وتعليق الحجة السيد حسن الموسوي. نشـر المكتبـة الإسلامية. ط٤، مطبعة خورشيد ـ قم، إيران ١٣٦٥هـ ش (عشرة أجزاء).

[٢] - مطبوع بتصحيح الشيخ محمد الآخوندي، وتعليق الحجة السيد حسـن الموسـوي. نشـر المكتبـة الإسلامية. ط٤، مطبعة خورشيد ـ قم، إيران ١٣٦٣هـ ش (أربعة أجزاء).

[٣] - مطبوع. نشر قدس محمدي ـ قم، إيران (ب ـ ت). مجلد واحد كبير في ٧٨٩ صفحة.

[٤] - مطبوع ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ رضا الأستاذي. ط٢، مؤسسة النشـر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١٤هـ.

[٥] - مطبوع بتحقيق السيد حسين بحر العلوم، على نفقة المقاول كاظم حسن العلي. ط٢، مطبعـة الآداب ـ النجف الأشرف، العراق ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م (أربعة أجزاء) حصلت على أولها فقط، والباقي مـن

٦ ـ مختصر ما لا يسع المكلف الإخلال به.

٧ ـ كتاب العدة في أصول الفقه[١].

٨ ـ كتاب الرجال الذين رووا عن النبي والأئمة الاثني عشر ومن تأخر عنهم[٢].

٩ ـ فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وأسماء المصنفين منهم وأصحاب الأصول والكتب، وأسماء من صنف لهم وليس هو منهم[٣].

١٠ ـ مسائل الخلاف مع الكل في الفقه[٤].

١١ ـ كتاب المبسوط في الفقه. وهو مشتمل على ثمانين كتابا، فيه فروع الفقه كلها، لم يصنف مثله[٥].

١٢ ـ كتاب ما يعلل وما لا يعلل.

١٣ ـ مقدمة في المدخل الى علم الكلام. لم يعمل مثلها[٦].

الطبعة الثالثة المصورة عنها لدار الكتب الإسلامية لعلي الآخوندي بقم ـ إيران ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

[١] - النسخة التي بين يدي بتحقيق محمد رضا الأنصاري القمي، على نفقة المحسن الحاج محمد تقي علاقبندياز. ط١، مطبعة ستاره ـ قم، إيران ١٤١٧هـ. وله تحقيق آخر للشيخ محمد مهدي النجف، مذيل بالحاشية الخليلية لخليل بن غازي القزويني (ت ١٠٨٩هـ). نشر مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ للطباعة والنشر ـ قم.

[٢] - مطبوع بعنوان «**رجال الطوسي**». تحقيق جواد القيومي الأصفهاني. ط مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١٥هـ.

[٣] - النسخة التي بين يدي من تحقيق ونشر مؤسسة نشر الفقاهة. ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١٧هـ.

[٤] - مطبوع بتحقيق سيد حسن الخراساني، وسيد جواد الشهرستاني، والشيخ مهدي النجفي. ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١٧هـ. (ستة أجزاء).

[٥] - مطبوع بتصحيح السيد محمد تقي الكشفي. نشر المكتبة المرتضوية. ط المطبعة الحيدرية ـ طهران، إيران ١٣٨٧هـ. (ثمانية أجزاء).

[٦] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الأستاذ محمد تقي دانش پژوه.

١٤ ـ شرح لهذه المقدمة.

١٥ ـ كتاب الجُمل والعقود في العبادات. مختصر[1].

١٦ ـ مسألة في الأحوال. مليحة.

١٧ ـ كتاب الإيجاز في الفرائض، مختصر[2].

١٨ ـ مسألة في العمل بخبر الواحد.

١٩ ـ كتاب شرح ما يتعلق بالأصول من جمل العلم والعمل[3].

٢٠ ـ مسألة في تحريم الفقاع[4].

٢١ ـ المسائل الجنبلائية. أربع وعشرون مسألة.

٢٢ ـ المسائل الرجبية في تفسير القرآن. لم يصنف مثلها.

٢٣ ـ المسائل الدمشقية اثنتا عشرة مسألة.

٢٤ ـ المسائل الرازية في الوعيد.

٢٥ ـ المسائل في الفرق بين النبي والإمام[5].

٢٦ ـ المسائل الحلبية.

---

[1] - مطبوع ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الأستاذ واعظ زاده الخراساني.

[2] - مطبوع ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ رضا الأستاذي.

[3] - وهو كتاب «**تمهيد الأصول في علم الكلام**». مطبوع بتصحيح الدكتور عبد المحسن مشكوة الديني. نشر جامعة طهران برقم ١٨٣٥، إيران ١٣٦٢هـ. وهي طبعة رديئة مشوهة، والكتاب في حاجة إلى إعادة تصحيح أو تحقيق. وقد رأيت إحدى نسختيه الخطيتين تحت رقم ٢/ ٦٦٢٧ ـ ٨٨٧٨، ولقد وددت ـ بعد عناء مطالعة هذه الطبعة ـ أنني حصلت على مصورتيهما؛ لأعيد تحقيق الكتاب. وقد ذكر مصحح الكتاب في تصديره أنه اعتمد مع هاتين النسختين على ثالثة أقدم منهما، محفوظة تحت رقم ٥٤ في مكتبة الإمام الرضا بمشهد.

[4] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ رضا الأستاذي.

[5] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ رضا الأستاذي.

٢٧ ـ كتاب النقض على ابن شاذان في مسألة الغار.

٢٨ ـ مختصر في عمل يوم وليلة[١].

٢٩ ـ مناسك الحج في مجرد العمل والأدعية.

٣٠ ـ كتاب مصباح المتهجد في عمل السنة، كبير[٢].

٣١ ـ كتاب أنس الوحيد. مجموع.

٣٢ ـ كتاب الاقتصاد فيما يجب على العباد[٣].

٣٣ ـ كتاب مختصر المصباح في عمل السنة.

٣٤ ـ المسائل الإلياسية. وهي مائة مسألة في فنون مختلفة.

٣٥ ـ كتاب مختصر أخبار المختار بن أبي عبيد ـ رحمه الله.

٣٦ ـ كتاب الغيبة[٤].

---

[١] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ الأستاذي.

[٢] - مطبوع. والنسخة التي يتضمنها برنامج «**المعجم**» عندي هي الطبعة الأولى لمؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت، لبنان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م. وهو على حد تعبير مقدمه علي أصغر (ص 5) يتضـمن الفقـه المختصر والدعاء المفصل.

[٣] - مطبوع بعنوان «**الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد**»، نشرته مكتبة جـامع چهلسـتون بطهـران. مطبعة الخيام ـ قم، إيران ١٤٠٠هـ.

[٤] - مطبوع. والنسخة التي بين يدي بتحقيق الشيخ عباد ا الطهراني، والشيخ علي أحمد ناصح. نشـر مؤسسة المعارف الإسلامية. الطبعة المحققة الأولى، مطبعة بهمن ـ قم إيران ١٤١٧هـ.

٣٧ ـ كتاب المسائل الحائرية. نحو من ثلاثمائة مسألة[١].

٣٨ ـ كتاب هداية المسترشد وبصيرة المتعبد.

٣٩ ـ كتاب اختيار الرجال[٢].

٤٠ ـ كتاب المجالس في الأخبار[٣].

٤١ ـ كتاب مقتل الحسين ـ عليه السلام.

٤٢ ـ كتاب في الأصول كبير. خرج منه الكلام في التوحيد، وبعض الكلام في العدل[٤].

وقد زاد الشيخ الطهراني على ما سبق من فهرست الشيخ خمسة كتب، أكثرها في الأصل مما ذكره الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (ت٥٨٨هـ) في كتابه «**معالم العلماء**»، وهي:

١ ـ **التبيان في تفسير القرآن**[٥]. وقد ذكر الشيخ الطهراني في آخر كلامه عنه، وبيان إعلاء علماء الطائفة لشأنه، أنه في إجازة صاحب المعالم. وكأني بالشيخ الطهراني قد كتب ما كتبه وهو لم ير كتاب «**معالم العلماء**»؛ لأن التبيان هو أول الكتب التي ذُكِرت

---

[١] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الشيخ الأستاذي.

[٢] - مطبوع وهو ما اختاره الشيخ من رجال أبي عمرو الكشي، وهو الباقي منه بعد فقد رجال الكشي. والنسخة التي يتضمنها برنامج «**المعجم**» من تحقيق السيد مهدي الرجائي. ومعه تعليقة على اختيار معرفة الرجال للمعلم الثالث ميرداماد الاسترابادي محمد باقر الحسيني. نشر مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام. ط مطبعة بعثت ـ قم، إيران ١٤٠٤هـ.

[٣] - مطبوع بعنوان «**الأمالي لشيخ الطائفة**». تحقيق قسم الدراسات الإسلامية لمؤسسة البعثة. ط١، دار الثقافة ـ قم، إيران ١٤١٤هـ.

[٤] - وهذه الكتب جميعا منقولة من فهرست الشيخ الطوسي ـ ص ٢٤٠: ٢٤٢.

[٥] - مطبوع بتحقيق أحمد حبيب قصير العاملي. ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان. وهذه هي الطبعة التي رجعت إليها في مكتبة مجمع البحوث الإسلامية بالجامعة الإسلامية. وعنها أخذت نشرة مكتب الإعلام الإسلامي بإيران ١٤٠٠هـ.

فيه لشيخ الطائفة[1].

٢ ـ **شرح الشرح في الأصول**. ونقل الشيخ الطهراني عن تلميذ شيخ الطائفة، الحسن ابن مهدي السليقي، أن هذا الكتاب من مصنفات الشيخ التي لم يذكرها في الفهرست، وأنه كتاب مبسوط أملى منه شيئا صالحا، ومات قبل أن يتمه .. قال: «ولم يصنف مثله»[2].

أقول: هو شرحُ شرحِ القسم النظري من جمل المرتضى المسمى «**تمهيد الأصول**»، وقد ذكر الشيخ الطوسي في صدره عزمه على تصنيف شرح موسع له؛ حيث قال: «فإني ـ إن شاء الله ـ فيما بعد أستأنف شرحا مستوفى لهذا الشرح، أو الذخيرة؛ فإن الذخيرة أيضا محتاجة إلى الشرح، وخاصة الجزء الأول منه»[3]. فلعله قد وَفَّى بما ذكر وشرع في الشرح المُوَسَّع؛ لكنَّ الأجل أعجله قبل التمام. وقد أشار إلى ذلك الشيخ واعظ زاده الخراساني؛ لكنه زعم أن هذا الشرح الموسع إنما هو آخر ما ذُكِرَ في فهرست الشيخ، يقصد الكتاب الذي تمَّ منه الكلام في التوحيد وبعض العدل[4]. وليس ذلك بالقوي؛ لأن تلميذ الشيخ الطوسي الذي حضر إملاء شرحِ الشرح ـ فيما نقله الطهراني ـ نصَّ على أن الشرح المُوسَّع غير مذكور في الفهرست. وقد ذكر ابن شهرآشوب الكتاب الأخير في فهرست الشيخ بعد مختصر مقتل الحسين ـ عليه السلام ـ بعنوان «**الكافي في الكلام**»، ووصفه بأنه غير تام[5].

٣ ـ **مسألة في وجوب الجزية على اليهود والمنتمين إلى الجبابرة**. قال: الشيخ

---

[1] - راجع ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ١١٤.

[2] - عن الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (ق).

[3] - الشيخ الطوسي: تمهيد الأصول ـ ص ١.

[4] - راجع واعظ زاده: تصديره الرسائل العشر لشيخ الطائفة ـ ص ٤٣.

[5] - انظر ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ١١٥.

الطهراني: «لا ذكر لها في فهرست الشيخ المطبوع المتداول؛ بل ذكرها القهبائي في «**مجمع الرجال**» الموجود عندنا بخطه؛ نقلا عن فهرست الشيخ. وهذا يدل على وجودها في النسخة التي وقف عليها، ويظهر من ذلك وجود بعض النقصان في المتداول»[1].

أقول: ليس من اللازم أن يكون في فهرست الشيخ المتداول نقص؛ لأن هذا مما ذكره ابن شهرآشوب في كتب الطوسي في «**معالم العلماء**» الذي كتبه تتمة لفهرست الشيخ. والظاهر أن القهبائي نقل عنه.

هذه واحدة، والثانية أن الذي ذكره ابن شهرآشوب عنوانان مستقلان لا عنوان واحد: أولهما: «**مسألة في وجوب الجزية على اليهود**». والآخر: «**كتاب المنتمين إلى الجبابرة**»[2].

وقد تتايع[3] الباحثون الاثنا عشرية المعاصرون من بعد الشيخ الطهراني في الترجمة للشيخ الطوسي في تصدير كتبه على ذلك العنوان المُلتَبِس؛ فكأنهم يَأمُلُون فرضَ الجزية على من اتبع الجبابرة، واعتقدَ غيرَ مذهبهم في الإمامة من المسلمين[4]!!

٤ ـ **مسائل ابن البَرَّاج**. وهذه ذكرها عقب المسألة السابقة، وعزاها إلى فهرست الشيخ

---

[1] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (خ). وقد طبع «**مجمع الرجال**» لعناية ا القهبائي (المتوفى نحو ١٠١٩هـ) بعد ذلك اعتمادا على نسخة الشيخ الطهراني التي سمح بها لبعض أعلام أصفهان فطبعها في خمسة مجلدات، وهو عبارة عن جمع تام لجميع الأصول الرجالية الخمسة عند القوم، على ما ذكره السيد محمد صادق بحر العلوم في التعليق على الفوائد الرجالية ـ ١/ ٢٨٠.

[2] - انظر ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ١١٥. وقد أسقط القهبائي في نقله لفظ «**كتاب**»؛ فالتبس ما في المخطوط على الشيخ الطهراني.

[3] - التتايع بالياء المعجمة باثنتين تحتها، والعين المهملة: ركوب الأمر على خلاف الناس، والإسراع في الشر، كما في القاموس.

[4] - تجد ذلك في تصدير الرسائل العشر ـ ص ٤٢. وفي تصدير كتاب الخلاف ـ ١/ ١٥. وفي تصدير كتاب الاستبصار ـ ١/ ٣١. وفي تصدير الأمالي ـ ص ٢٠.

مباشرة، وهي ليست في المطبوع كما سبق؛ فهذا من سبق القلم. وهي كالعنوان السابق من «**مجمع الرجال**»، وقد سبق أيضا إلى ذكرها ابن شهرآشوب[1].

٥ ـ **المسائل القمية**. وذكر أيضا أن القهبائي نقلها عن الفهرست، وأنها ليست في النسخة المطبوعة. أقول: هي آخر ما ذكره ابن شهرآشوب من كتب الشيخ الطوسي[2].

وقد قال الشيخ الطهراني: «هذا ما وصلنا من أسماء مؤلفات شيخ الطائفة ـ أعلى الله مقامه. ومنه ما هو موجود، ومنه ما هو مفقود، ولعل هناك ما لم نوفق للعثور عليه»[3].

وقد ذكر ابن شهرآشوب في معالمه عنوانين سوى ذلك، وهما:

١ ـ **تعليق ما لا يسع**. ويظهر أنه شرح لما ذكره الطوسي في الفهرست بعنوان «**ما لا يسع المكلفَ الإخلالُ به**» وذكره ابن شهرآشوب بعنوان «**ما لا يسع المكلفَ تركُه**».

٢ ـ **مسألة في مواقيت الصلاة**[4].

وبهذا يتم لنا معرفة تسعة وأربعين عنوانا[5]، وإني لأحسب أنها هي التي يمكننا الاطمئنان إلى ثبوت نسبتها للشيخ الطوسي؛ فهي الثابتة بذكره، وبنقل تلاميذه كشرح الشرح، وبمن أخذ عنهم عن قرب في الزمن وتَقَصٍّ لما لم يذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، كالعناوين الستة التي ذكرها ابن شهرآشوب. وهناك بعد ذلك عدد من

---

[1] - راجع الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (خ).

[2] - راجع الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (ذ).

[3] - السابق ـ ص (غ).

[4] - انظر ابن شهرآشوب: معالم العلماء ـ ص ١١٥.

[5] - عدها الأستاذ محمد إقبال الأنصاري (من جامعة عليگره في الهند) خمسين عنوانا؛ لأنه ذكر الكتاب الأخير من فهرست الطوسي بعنوان «**أصول العقائد**» ثم ذكر عنوانه عند ابن شهرآشوب مستقلا «**الكافي في الكلام**» .. راجع مقاله «**شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي حياته ومؤلفاته**» المنشور ضمن أعمال الذكرى الألفية للشيخ الطوسي بجامعة مشهد ـ ٢/ ٥٠٧، ٥١٣.

العناوين تنسب للشيخ ذكر أكثرَها واعظ زاده الخراسانيُّ، وقد رأيتُ بعض نسخها الخطية في المكتبة المركزية لجامعة طهران، ورأيت أرقام بعضها في فهارسها؛ فقد كان أمناء المكتبة يصبرون علي حينا، ويعجلونني حينا بسبب مظاهرات الطلاب العاصفة وقت زيارتي لطهران. وهذه العناوين هي:

١ ـ **رسالة في الاعتقادات**[١]. ومن العجيب أن الشيخ الطهراني في كلامه عن «المقدمة في المدخل إلى علم الكلام» ذكر أنه رأى في كتب السيد محمد الكوه كمري نسخةً من كتاب «**المستجاد من الإرشاد**»، مكتوبة بتاريخ ٩٨٢هـ، وفي حاشيتها كتاب في أصول الدين منسوب إلى شيخ الطائفة، ونقل منه أوله وآخره. وقال: «لعل هذا الكتاب هو المقدمة»[٢]. والذي نقله ليس من المقدمة في شيء، وإنما هو من رسالة الاعتقادات هذه المنسوبة إلى الشيخ الطوسي.

وذكر الطهراني بعد ذلك أنه توجد من الكتاب عَيْنِهِ نسخةٌ أخرى في مجموعة كانت في مكتبة المولى محمد علي الخوانساري في النجف الأشرف من دون نسبتها إلى الشيخ، وتاريخ كتابتها ٩٨٢هـ أيضا.

ثم ذكر لها نسخة ثالثة صَرَّح بأن خط شيخ الطائفة عليها، وأنها في مكتبة السيد محمد المشكاة في طهران، وأنه كتب على ظهرها ما لفظه: «مقدمة الكلام. تصنيف الشيخ الإمام الورع قصوة العارفين[٣]، وحجة الله على العالمين، لسان الحكماء والمتكلمين، أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي متعنا الله بطول بقائه ونفعنا بعلومه». وكتب على الصفحة الثانية منه ما لفظه: «قرأ عليَّ هذا الكتاب وبحث على معانيه صاحبُه في

---

[١] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الأستاذ السيد علي الروضاتي.

[٢] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (ض، ظ).

[٣] - القَصوةُ في اللغة سمةٌ بأعلى الأذُن. فهذه العبارة إما أن تكون قُصوى العارفين، أي غايتهم البعيدة، أو هي قُدوةُ العارفين.

عـدَّة مجـالس آخرهـا [مجلـس] السـادس والعشـرين مـن المحـرم لسـنة خمـس وأربعـين وأربعمائة بحدود دار السلام، وكتبه محمد بن الحسن بن علـي ولله الحمـد والمنـة. صـلى الله على محمد وآله الطيبين». وآخرها مـا نصـه: «مفـيض الحيـاة وبـارئ النسـمة، وهـو المستحق له دائما سرمدا وحسـبي الله ونعـم الوكيـل رب أتمـم بـالخير. وقـع الفـراغ مـن استنساخه بتوفيق الله وبحسن معونته سـادس عشـرين ـ كـذا ـ مـن رجـب سـنة أربـع وأربعين وأربعمائة في مدينة السلام على يد العبد الضعيف نظـام الـدين محمـود بـن علـي الخوارزمي حامدا لله تعالى مصليا على نبيه»[١].

أقول: ربما رأى الشيخ الطهراني النسختين الأولى والثانية مما ذكـر؛ لكنـه ـ عفـا الله عنا وعنه ـ لم ير على وجه اليقين النسخة الثالثة التي وصفها وأظهـر النقـل عنهـا علـى النحو السابق؛ فقد طالعت التصدير الفارسي لنشرة الأستاذ محمد تقي دانش پژوه لمقدمـة الطوسي ضمن أعمال الذكرى الألفية للشيخ الطوسي[٢]، وقد ذكر فيه تصريحا لا تلويحا أن كلام الطهراني عن خط الشيخ الطوسي مجرد ظن وتخمين، وقطـع بـأن الطهرانـي لم يـر هذه النسخة، وحكى عن الشيخ فخر الدين نصيري في كلمته التي ألقيت بالذكرى الألفية للطوسي أنه سأل الطهراني عن نسخة محمد مشكات؛ فقـال: إنهـا عنـد شـخص آخـر. وزعم ذلك النصيري أن النسخة في مكتبته برقم ١٢٥٠[٣].

وعلى أية حال؛ فأنا غير محتاج إلى هذه الروايات في القطع بأن مقدمة الطوسـي غـير

---

[١] - الطهراني: حياة الشيخ الطوسي ـ ص (ظ). وهذا يعني أن هذه النسخة فرغ الخوارزمي من نسخها بتاريخ ٢٦/ رجب/ ٤٤٤هـ، وأن الشيخ الطوسي أنهى قراءتها والكلام عن معانيها بعـد ذلـك بسـتة شهور بتاريخ ٢٦/ المحرم/ ٤٤٥هـ. ولعل هذا لو وجد يكون شـرح المقدمـة الـذي ذكـره الشـيخ بالفهرست.

[٢] - وقرأه علي الزميل الفاضل الأستاذ حسن بندري بور الإيراني.

[٣] - راجع الأستاذ محمد تقي دانش پژوه: أربعة معاجم كلامية ـ ضمن أعمال الـذكرى الألفيـة ـ ٢/ ١٤٤، ١٤٥.

رسالة الاعتقادات هذه، وغير محتاج إليها أيضا في القطع بأن رسالة الاعتقادات ـ المنشورة والمنقول عنها في كلام الطهراني عن النسخة الأولى ـ لا يصلها واصل بالشيخ الطوسي ولا بالفكر الكلامي في عصره؛ فهي أقرب ما تكون إلى كلام المُحَقِّق نصير الدين الطوسي (تـ٦٧٢هـ).

٢ـ **المسائل الكلامية**[١]، أو ثلاثون مسألة في معرفة الله. رأيتها بهذا العنوان الأخير في المكتبة المركزية بجامعة طهران تحت رقم ١٢/ ٥٨٨٦. وهي نفسها المطبوعة بالعنوان الأول ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، وقولي فيها هو قولي في السابقة؛ من حيث التعبير عن آراء نصير الدين، لا آراء الشيخ الطوسي.

أقول: إن هاتين الرسالتين تشتملان معا على فكرة تقسيم الوجود إلى واجب وممكن، وعلى استعمالها ـ بدل الأدلة الكلامية التقليدية ـ في معرفة الله ـ تعالى ـ وصفاته. وهي فكرة فلسفية لم يعرفها الكلام الاثنا عشري على هذا الوجه ـ فيما أعلم ـ قبل زمان المحقق الخواجة نصير الدين الطوسي، وهو مقارب أو مطابق لشيخ الطائفة في كنيته واسمه ونسبته إلى طوس؛ فهو أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي[٢]، ويطلق عليه أحيانا لقب «**شيخ الطائفة في العلوم العقلية والنقلية**»[٣]. ولعله قد التبس على بعض

---

[١] - مطبوعة ضمن الرسائل العشر لشيخ الطائفة، بتصحيح الأستاذ الروضاتي.

[٢] - هكذا ذكره الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (تـ ٧٨٦هـ): الأربعين حديثا ـ ص ٥١ في إسناد الحديث الثالث والعشرين. تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي بقم. مطبعة أمير ـ قم، إيران ١٤٠٧هـ. وذكره كذلك أيضا يوسف إليان سركيس (تـ ١٣٥١هـ): معجم المطبوعات العربية ـ ٢/ ١٢٥٠. نشر مكتبة آية ا العظمى المرعشي. مطبعة بهمن ـ قم، إيران ١٤١٠هـ. (والكتابان ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

[٣] - كما في بحار الأنوار للعلامة المجلسي ـ ١٠٧/ ٤٦ في ذكر رواية والده لإسناد الصحيفة الكاملة السجادية عن شيوخه. ط مؤسسة الوفاء ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. (ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

النساخ فأسقط اسم والد نصير الدين[1]؛ فتطابق اسمه تماما مع اسم شيخ الطائفة (ت ٤٦٠هـ)[2].

ولقد كان من لوازم هذه الفكرة عند الطوسي نصير الدين أن واجب الوجود لا يتصف بصفات تزيد على ذاته الواجبة، وأن صفاته إنما هي عين ذاته الواجبة؛ وإلا دخل وجودَه التركيبُ فخرج من الوجوب إلى الإمكان .. قال نصير الدين الطوسي في «**تجريد الاعتقاد**»: «ووجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي الزائد والشريك ...، والمعاني والأحوال والصفات الزائدة عينا». وقال تلميذه العلامة الحلي في شرحه بعد ذكر مذهب الأشعرية في المعاني، ومذهب أبي هاشم الجبائي في الأحوال، ومن أثبت من المعتزلة صفات زائدة على الذات: «وهذه المذاهب كلها ضعيفة؛ لأن وجوب الوجود يقتضي نفي هذه الأمور عنه؛ لأنه ـ تعالى ـ يستحيل أن يتصف بصفة زائدة على ذاته سواء جعلناها معنى أو حالا أو صفة غيرهما ...، وإنما قَيَّد الصِّفاتِ بالزائدة عينا؛ لأنه ـ تعالى ـ موصوف بصفات الكمال؛ لكن تلك الصفات نفس الذات في الحقيقة، وإن كانت مغايرة

---

[1] - على نحو ما نجده في بعض كتب العلامة الحلي تلميذ نصير الدين، كما في كتابه: مختلف الشيعة ـ ٩/ ٢٨ حيث جاء ذكره باسم: نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي. تحقيق ونشر وطباعة مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٢هـ. وقد يكون هذا مما فات لجنة التحقيق التي أوردت الاسم هكذا أيضا في شيوخ المؤلف في مقدمة الطبعة ـ ١/ ٢١. وهذا مكرر في كثير من مقدمات تحقيق كتب العلامة الحلي؛ مثل: منتهى المطلب، وإرشاد الأذهان. وفي صلب كتاب إيضاح الفوائد ـ ٤/ ٢٢٨ لفخر المحققين ابن العلامة. (وهذه الكتب جميعا ضمن الإصدار الثالث من المعجم).

[2] - ومن العجيب أن شيخ الطائفة نفسه قد حرف اسمه في مواضع من كتب القوم إلى محمد بن محمد ابن الحسن؛ فتطابق مع اسم المحقق نصير الدين، كما في كتاب «**كشف الحجب والأستار**» للسيد إعجاز حسين النيسابوري (ت ١٢٨٦هـ) ـ ص ٤٢. نشر مكتبة آية ا العظمى المرعشي. ط٢، مطبعة بهمن ـ قم، إيران ١٤٠٩هـ. وكما في «**نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة**» للشيخ محمد باقر المحمودي ـ في موضعين: ٥/ ١٢٥، ٨/ ٢٣. ط١، النعمان ـ النجف الأشرف، العراق ١٣٨٦هـ ـ (والكتابان ضمن الإصدار الثالث من برنامج المعجم).

لها في الاعتبار»[1].

ونحن نعرف أن الشيخ المفيد والكراجكي قد ذهبا مذهب المعتزلة البغداديين الذي يفسر إرادة الله لفعله بأنه فعل، ولفعل غيره بأنه أمر به، ونعرف في كلام المرتضى وتلميذه الطوسي وأبي الصلاح الحلبي جميعا عن كون الله ـ مريدا وكارها، أنه ـ تعالى ـ عندهم مريد وكاره بمعنيين حادثين لا في محل على ما ذهب إليه البصريون من المعتزلة.

والقول بأن الله ـ تعالى ـ مريد لمعنى حادث ـ بغض النظر عن كونه في محل أو لا في محل ـ يخالف مفهوم بساطة الواجب لذاته عند من قالوا فيما بعد: إن صفات الواجب لذاته هي عين ذاته بلا فصل في واقع الأمر. ولهذا كان نصير الدين الطوسي ومن تبعه يرون أن كون الله ـ تعالى ـ مريدا وكارها يرجع إلى نفس الداعي الذي هو علمه بما فيه المصلحة أو المضرة[2].

٣ ـ **مسائل أصول الدين.** أو مسائل الطوسي (متن موجز في العقائد) ذكره واعظ زاده، ولعلها هي عين السابقة (**مسائل كلامية**)، كما أشار في دعوته إلى التحقق من كون هذه

---

[1] - العلامة الحلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ـ ص ٤٠٤، ٤١٠. على حين أن فكرة «**وجوب الوجود**» أو «**تقسيم الوجود إلى ممكن وواجب**» وإن ذكرت في كتاب «**المنقذ من التقليد**» ـ ١/ ٢٠: ٢٣ لسديد الدين الحمصي الذي عاش حياته خلال القرن السادس الهجري وتوفي نحو عام ٦٠٠هـ؛ فإنه ذكرها في الدلالة على وجود ا ـ تعالى ـ وقدمه وحدوث الممكنات من الجواهر والأعراض، ثم لم يعد إلى ذكرها في مباحث التنزيه، وكان اعتماده على الأدلة الكلامية التقليدية فقط. وأثبتها أيضا متكلم معاصر لنصير الدين؛ لكنه لم يعتمد عليها اعتماد نصير الدين في مسائل التوحيد، وإنما كان يذكرها أحيانا مع الأدلة الكلامية التقليدية، وهو المحقق الأول نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦هـ) في كتابه «**المسلك في أصول الدين .. الرسالة الماتعية**»؛ فراجعه ـ ص ٥١، ٥٢، ٥٤: ٥٧. ثم اعتمد عليها المحقق نصير الدين الطوسي في معرفة ا ـ تعالى ـ ومعرفة تنزيهه اعتمادا كليا، ووافقه عليها من معاصريه ميثم بن علي بن ميثم البحراني (٦٣٦ ـ ٦٩٩هـ) في كتابه «**قواعد المرام في علم الكلام**». وهذا البحراني كان تلميذا لنصير الدين في الكلام، وشيخا له في علم الفقه.

[2] - وراجع العلامة الحلي: كشف المراد ـ ص ٤٠١، ٤٠٢.

الرسائل متحدة أو متعددة، ومن صحة نسبتها أصلا إلى الشيخ الطوسي[1].

٤ ـ **إثبات الواجب**. رأيت عنوان هذه الرسالة فقط في فهارس المكتبة المركزية بجامعة طهران ج٣: ١١٨ (٦/ ١٠٨٨)، ثم غادرت طهران قبل أن أطالعها. وقد ذكرها واعظ زاده أيضا، وبين ذهاب بعض الباحثين إلى أنها من تأليف نصير الدين الطوسي[2]. ثم إنني استكشفت عنوانها في «**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**» للشيخ الطهراني؛ فوجدته يثبتها لنصير الدين الطوسي، ويصفها بأنها مختصر يتضمن في إثباته ـ تعالى ـ بطريق المتكلمين أربعة وجوه، وبطريق الحكماء ثلاثة وجوه. وذكر أنه أرسلها إلى نجم الدين الكاشاني، وأنها موجودة في خزانة محمد باشا، كما في فهرس كتب الآستانة، وفي كتب المولى محمد على الخوانساري في النجف[3].

وذكر الشيخ الطهراني بعد ذلك لنجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني (تـ٦٧٥هـ) كتاب «**الرد على إثبات الواجب**»، وبين أنه رد على المحقق الخواجة نصير الدين، وقال: «رأيت نسخة منه من وقف الحاج عماد الفهرسي الطهراني في الرضوية»[4].

٥ ـ **شرايط دين الإمامية**. رأيت عنوانها فقط في فهارس المكتبة المركزية بجامعة طهران، تحت رقم: ١٦/ ٣٥١٤. ثم إنني لم أجد هذا العنوان فيما راجعته بعد ذلك من مظان أسماء كتب القوم مثل: «**كشف الحجب والأستار عن أسامي الكتب والأسفار**» للمحقق السيد إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (تـ١٢٢٠هـ)، وكتاب «**مرآة الكتب**» لثقة الإسلام علي بن موسى بن محمد شفيع التبريزي (تـ١٢٧٠هـ)، وكتاب «**الذريعة إلى**

---

[1] - راجع واعظ زاده: تصدير الرسائل العشر ـ ص ٤٣، ٤٤.

[2] - راجع السابق ـ ص ٤٤.

[3] - انظر الطهراني: الذريعة ـ ١/ ١٠٨.

[4] - الطهراني: الذريعة ـ ١٠/ ١٨١.

تصانيف الشيعة» للشيخ الطهراني (ت١٣٨٩هـ)؛ لكن الشيخ الطهراني ذكر عنوان «**وصف دين الإمامية**» على أنه المجلس الثالث والتسعون من مجالس المفيد[1]. وهذا أيضا من سبق القلم؛ لأن مجالس المفيد المتداولة اثنان وأربعون فقط، وقد خمنت أنه يقصد أمالي الشيخ الصدوق، وهي سبعة وتسعون مجلسا؛ فراجعته فوجدته كما ظننت؛ حيث سئل الشيخ الصدوق عن وصف دين الإمامية، فكان من قوله في المجلس: «ومن شرائط دين الإمامية: اليقين، والإخلاص، والتوكل، والرضا، والتسليم، والورع، والاجتهاد، والزهد، والعبادة، والصدق، والوفاء، وأداء الأمانة إلى البر والفاجر ولو إلى قاتل الحسين ـ عليه السلام»[2].

وإني لا أستبعد أن يكون هذا العنوان المنسوب للطوسي، هو هذا المجلس وقد أفرد، أو هو مجلس للطوسي نفسه أو لغيره؛ لكن ثبوت هذا أو نفيه فرع على مطالعة النسخة الخطية المحفوظة بجامعة طهران.

---

[1] - انظر السابق ـ ٢٥/ ٩٩.

[2] - الصدوق: الأمالي ـ ص ٧٥٠.

ملحق تخريج الأحاديث النبوية

أ ـ لفظ «الشيعة» في الأحاديث النبوية:

١ـ روي أن الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قال لعلي ـ رضي الله عنه ـ: «**أنت وشيعتك في الجنة**». وهذا له طرق في دواوين أهل السنة أكثرها في ذم الرافضة الذين يطعنون في السلف ويسبون الصحابة، ولا يحضرون الجمع والجماعات، وله روايات لا تقوم بأسانيدها حجة، منها: ـ ما روي من طريق سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة زوج النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ــ كما في المعجم الأوسط للطبراني ـ ٦/ ٣٥٥، وتاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ـ ١٢/ ٣٥٨. قالت كانت ليلتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته فاطمة ومعها علي ، فقال له النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**يا علي أنت وأصحابك في الجنة، أنت وشيعتك في الجنة؛ إلا أنه ممن يزعم أنه يحبك أقوام يظهرون الإسلام بألسنتهم، يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، لهم نبز يسمون الرافضة، فإن لقيتهم فجاهدهم فإنهم مشركون**». قال: فقلت يا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ما علامة ذلك فيهم؟ قال: «**يتركون الجماعة ويطعنون على السلف الأول**». وفي لفظ الطبراني «**لا يشهدون جمعة ولا جماعة ويطعنون على السلف الأول**».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عطية عن أبي سعيد عن أم سلمة إلا سوار بن مصعب. وقال ابن الجوزي، واللفظ له، في العلل المتناهية ــ ١/ ١٦٧: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ؛ **فعطية** قد ضعفه الثوري وهشيم وأحمد ويحيى، **وسوار** قال فيه أحمد ويحيى: متروك. وفي ترجمة سوار بن مصعب قال البخاري في التاريخ الكبير ـ ٤/ ١٦٩ وفي التاريخ الصغير ـ ٢/ ١٦٥: منكر الحديث. وكذلك قال أحمد وأبو حاتم. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال أبو عبد الله الحاكم:

ليس بالقوي عندهم. روى عن الأعمش وابن خالد المناكير، وعن عطية الموضوعات. كما في لسان الميزان ـ ٣/ ١٥٢ : ١٥٤.

وهذا الحديث في **فضائل الصحابة** للإمام أحمد بن حنبل ـ ٢/ ٦٦٤ من طريق سوار ابن مصعب عن أبي الجحاف ـ قال أبو مكرم عقبة وكان من الشيعة ـ عن محمد بن عمرو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن فاطمة الكبرى (وهي فاطمة بنت علي المتوفاة ١١٠هـ) عن أم سلمة. ولفظه «**يا علي، أبشر فإنك وأصحابك وشيعتك في الجنة**». قال: وذكر بقية الحديث.

وقد أخرج ابن عساكر الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت٥٧١هـ) في تاريخ دمشق ـ ٤٢/ ٣٣٣، ٣٣٤ هذا الحديث من طرق عن **سوار بن مصعب**، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وفي أحدها يروي أبو الجحاف عن محمد بن عمرو. كلاهما عن فاطمة بنت علي، عن أم سلمة.

ـ ويروى مرفوعا عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ كما في تاريخ بغداد ـ ١٢/ ٢٨٩ من طريق جُمَيع بن عمر البصري، حدثنا سوار، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**أنت وشيعتك في الجنة**». وقد أخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ ٤٢/ ٣٣١، ٣٣٢ هذا الحديث بواسطتين عن الخطيب البغدادي، وساق إسناده ومتنه. وفي حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ـ ٤/ ٣٢٩ من طريق جُمَيع بن عمر البصري بالإسناد نفسه عن علي مرفوعا، ولفظه «**إنك وشيعتك في الجنة وسيأتي قوم لهم نبز يقال لهم الرافضة فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون**». أقول: وهذا الإسناد لا يصح أيضا لموضع **سوار** بن مصعب. **وجُمَيعُ بن عُمر بن سوار** نَصَّ الذهبي في الميزان ـ ٢/ ١٥٣ على أنه متروك، وذكر في ترجمته هذا الحديث بالإسناد نفسه وقال: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

وأخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ ٤٢/ ٣٣٥ بإسناده عن أبي سليمان الهمداني

عن عمه عن علي قال: قال رسول الله: «**يا علي أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوما لهم نبز يقال لهم: الرافضة، فإن لقيتهم فاقتلهم فإنهم مشركون**». قال علي: ينتحلون حبنا أهل البيت وليسوا كذلك، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر. وقد قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٧/ ٣٧٧: أبو سليمان الهمداني، عن أبيه عن علي: لا يدرى من هو كأبيه، وأتى بخبر منكر. وفي المغني في الضعفاء - ٢/ ٧٨٩: أبو سليمان الهمداني عن أبيه، عن علي: لا يدرى من هو، وخبره منكر.

ويروى من طريق أبي هريرة عن علي مرفوعا بلفظ: قال علي بن أبي طالب يا رسول الله أيما أحب إليك أنا أم فاطمة؟ قال: «**فاطمة أحب إلي منك، وأنت أعز علي منها، وكأني بك وأنت على حوضي تذود عنه الناس وإن عليه لأباريق مثل عدد نجوم السماء، وإني وأنت والحسن والحسين وفاطمة وعقيل وجعفر في الجنة**[1]**، إخوانا على سرر متقابلين، وأنت معي وشيعتك في الجنة**». أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ـ ٧/ ٣٤٣ من طريق سلمى بن عقبة الحنفي اليمامي، ثنا عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٧٣ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه سلمى بن عقبة ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. أقول: ويضاف إلى ذلك أن في رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير اضطرابا كما في تقريب التهذيب لابن حجر ـ ص ٣٣٦.

ـ ويروى مرفوعا عن السيدة فاطمة ـ رضوان الله عليها ـ من طريق تليد بن سليمان، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي عن زينب بنت علي عن فاطمة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «**أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك يمرقون من الإسلام، يقال لهم الرافضة؛ فإن**

---

[1] - هكذا نص الرواية، والصحيح في اللغة: وإني وإياك والحسن والحسين وفاطمة وعقيلا وجعفرا، في الجنة.

لقيتهم فاقتلـهم فإنهم مشركون». أورده الذهبي في الميزان ـ ٣/ ٣٠، ٣١ في ترجمة أبـي الجحاف داود بن أبي عوف، وقال: فهـذا آفتـه تليـد فإنـه مـتهم بالكـذب، ورواه أبـو الجارود وزياد بن المنذر وهو ساقط عن أبي الجحاف. انتهى. وقـد قـال الإمـام البخـاري مبينا لحال تليد بن سليمان بالتـاريخ الكبيرــ ٢/ ١٥٨: تكلـم يحيـى بـن معـين في تليـد ورماه. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ٢/ ٤٤٧ عن يحيى بن معين أيضا أنـه قـال فيه: ليس حديثه بشيء. وقال أبو عبد الله الحـاكم في كتابـه **المـدخل إلى الصـحيح** ــ ١/ ١٢٥: تليد بن سليمان المحاربي وكنيته أبو إدريس: رديء المذهب منكر الحديث، روى عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة، كذبه جماعة من أئمتنا.

أقول: والحق أن الناظر في الأسانيد المروية من طريق أبي الجحـاف لــهذا الحـديث، وإن أغفل ما في رجالـه من طامات، وأغمض عما في ألفاظه من اختلاف؛ فلن يخطـئ مـا في هذه الأسانيد من اضطراب ظاهر، وقد أشار إلى طرف من ذلك الحـافظ **ابـن عسـاكر** في تاريخ دمشق في موضعين: ٤٢/ ٣٣٣، ٣٣٤ ـ ٦٩/ ١٧٥ حيث ذكر حديث أم سـلمة مـن طريق سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف يرويه تارة عن الإمام الباقر محمد بن علي بـن الحسين، وأخرى عن ابن عمه محمد بن عمرو بن الحسن، عن عمة أبيهمـا فاطمـة بنـت علي، عن أم سلمة، وأشار لمخالفة هاتين الروايتين معا لرواية تليد بن سليمان، عـن أبـي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن عمة أبيه زينب بنت علي، عن فاطمة بنت الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم. وفي سماع السيدة زينب وروايتها عن أمها كلام، فقـد كانـت أصغر من سن التحمل عند وفاة أمها، كما في مجمع الزوائد للـهيثمي ـ ١٠/ ٢٢.

وذكر أبو الشـيخ الأنصـاري أبـو محمـد عبـد اللــه بـن محمـد بـن جعفـر بـن حيـان (ت٣٦٩هـ) في طبقات المحدثين بأصبهان ـ ٢/ ٧٤ لـهذا الإسناد وجها آخـر في ترجمـة إسماعيل بن عمـرو بـن نجـيح البجلـي مـن طريقـه، عـن عثمـان بـن غالـب، عـن أبـي الجحاف، عن أبي جعفر محمد بـن علـي، عـن فاطمـة الصـغرى، عـن فاطمـة الكـبرى. وفاطمة الصغرى بنت علي (ت١١٠هـ) أمها أم ولد، وقد ولدت بعد وفـاة فاطمـة الكـبرى

بنت الرسول ـ صلى اللـه عليه وآلـه وسلم ـ بسنين. وقد مر بنا الإسناد الذي ذكره الإمـام أحمد في فضائل الصحابة ـ ٢/ ٦٦٤ يروي فيه أبو الجحاف، عن محمد بـن عمـرو، عـن فاطمة الكبرى جدة أبيه الذي قد ولد بعد وفاتها بسنين، عن أم سلمة.

٢ـ وأما حديث جابر بن عبد اللـه الذي أشار إليه الدكتور شرارة في تعليقه على كـلام السيد الصدر؛ فهو ما أخرجه **ابن عساكر** في تـاريخ دمشـق ـ ٤٢/ ٣٧١ مـن طريـق أبـي العباس بن عقدة، بإسناد لـه عن جابر بن عبد اللـه قال: كنا عند النبي فأقبل علي بـن أبي طالب فقال النبي: «**قد أتاكم أخـي**» ثـم التفـت إلى الكعبـة فضـربها بيـده ثـم قـال: «**والذي نفسي بيده إن هذا وشيعته لـهم الفائزون يوم القيامـة**». ثـم قـال: «**إنـه أولكـم إيمانا معي، وأوفاكم بعهد اللـه، وأقومكم بأمر اللـه، وأعـدلكم في الرعيـة، وأقسـمكم بالسوية، وأعظمكم عند اللـه مزية**». قال: ونزلت ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾ البينة/ ٧. قال: فكان أصحاب محمد إذا أقبـل علـي قـالوا: قـد جاء خير البرية.

وفي هذا الإسناد الحافظ أبو العباس بن عقدة أحمد بن محمد بن سعيد الـهمداني، وهو على علو رتبته وفضلـه في الحفظ والرواية، شيعي متكلم فيه، وقد ضـعفه غـير واحـد مـن أهل النقد. قال الدارقطني: لم يكن في الدين بـالقوي، وأُكَـذِّبُ مـن يتهمـه بالوضـع إنمـا بلاؤه من هذه الوجادات. وقال ابن عدي: سمعت أبا بكر بن أبي غالب يقول: ابن عقدة لا يتدين بالحديث لأنه كان يحمل شـيوخا بالكوفـة علـى الكـذب، يسـوي لـهم نسـخا ويأمرهم أن يرووها، ثم يرويها عنهم. ففي هذا أنه يضع، وقال ابن عبـد الـهادي شمـس الدين الإمام الحنبلي في اختصار طبقات الحفاظ للذهبي: ابن عقـدة لا يتعمـد وضـع مـتن لكنـه يجمـع الغرائـب والمنـاكير، وكـثير الروايـة عـن المجاهيـل واللـه أعلـم بحالـه في الأسانيد. وقد ذكره ابن الجوزي في حديث رد الشمس لعلي من حديث أسماء بنت عميس فقال: هذا حديث باطل وأنا لا أتهم به إلا ابن عقدة فإنه كـان رافضـيا يحـدث بمثالـب الصحابة .. انظر ترجمته في الكشف الحثيـث عمـن رمـي بوضـع الحـديث لإبـراهيم بـن

محمد بن سبط بن العجمي (ت٨٤١هـ) ـ ص ٥٢. وفي لسان الميزان لابن حجر ـ ١/ ٢٨٧: ٢٩٠. وله ترجمة مطولة في الكامل في الضعفاء لابن عدي ـ ١/ ٢٠١.

ـ ولبعض هذا الحديث رواية عن أم سلمة أخرجها **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ ٣٣٣/٤٢ من طريق أبي العباس بن عقدة أيضا، بإسناد له عن جابر بن يزيد الجعفي عن محمد بن علي قال سألت أم سلمة زوج النبي عن علي؛ فقالت سمعت النبي يقول: «**إن عليا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**». أقول: أبو العباس بن عقده قد عرفنا حاله، وفي هذا الإسناد أيضا جابر بن يزيد الجعفي، والحق أن عددا من كتب الرجال نص فيها على ضعف جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، وأنه لا يكتب حديثه إلا على وجه الاعتبار؛ بل صرح بأنه كذاب كما في **أحوال الرجال** لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) ـ ص ٥٠. وقال أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ) في معرفة الثقات ـ ١/ ٢٦٤: كان ضعيفا يغلو في التشيع وكان يدلس. وانتهى الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) إلى الحكم على حاله في تقريب التهذيب ـ ص ٧٦ بأنه ضعيف رافضي. وراجع ترجمته المطولة في تهذيب التهذيب ـ ٢/ ٤١: ٤٤.

لكن إلى جانب ذلك جاء في **الجرح والتعديل** لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) ـ ٢/ ٤٩٧ بيان توثيق عدد من الأئمة المدققين له على تدليس لا يضره إذا صرح بالسماع؛ مثل: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وأبي خيثمة زهير بن معاوية. ونقل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين ـ ١/ ١٦٤ عن أبي داود أن أحمد بن حنبل قال: لم يتكلم في جابر في حديثه إنما تكلم فيه لرأيه. وفي ترجمته بتهذيب التهذيب المشار إليها آنفا ذكر تشيع جابر الجعفي ونسبته إلى القول بالرجعة. وقال الحافظ شمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ) في الكاشف ـ ١/ ٢٨٨: من أكبر علماء الشيعة، وثقه شعبة فشذ، وتركه الحفاظ. قال أبو داود: ليس في كتابي له شيء سوى حديث السهو.

وعلى فرض توثيق جابر الجعفي إذا صرح بالسماع، وقد عنعن في هذا الإسناد؛ فقول أكثر علماء الحديث من أهل السنة: عدم قبول رواية المبتدع إذا تعلقت ببدعته أو كان

داعيا، ولو كان غير متهم في حفظه وجملة ديانته .. راجع شرح النووي على صحيح مسلم ـ ١/ ٦٠، ٦١. وراجع زيادات ابن حجر على خطبة الميزان للذهبي في لسان الميزان ـ ١/ ٢٠، ٢١.

ويضاف إلى ذلك أن هذا الإسناد فيه انقطاع، فمحمد بن علي شيخ جابر هو الإمام الباقر المولود في عام ستة أو سبعة وخمسين، وأم المؤمنين أم سلمة توفيت في آخر عام واحد وستين كما قال ابن حبان ورجحه ابن حجر في الإصابة ـ ٨/ ١٥٠، ونقل في هذه الترجمة قول الواقدي: إنها توفيت عام تسعة وخمسين، وقد تبعه جماعة من أهل العلم. وقد نَصَّ الذهبي في تذكرة الحفاظ ـ ١/ ١٢٤ على أن الإمام الباقر روى عن أبيه، وجابر ابن عبد الله، وأبي سعيد، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر، وعدة. وأرسل عن عائشة، وأم سلمة، وابن عباس. وبناء على هذا يبطل أن يقال: قال محمد بن علي: سألت أم سلمة.

ـ وأخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ ٣٣٣/٤٢ هذا الحديث من طريق أبي هارون عن أبي سعيد الخدري قال نظر النبي إلى علي فقال: «**هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة**». وفي هذا الإسناد أبو هارون العبدي، واسمه عمارة بن جوين، وهو متروك كما في تقريب التهذيب ـ ص ٣٤٧. وقال عنه ابن حبان في المجروحين ـ ٢/ ١٧٧: كان رافضيا يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

٣ـ وأما حديث «**ستقدم أنت وشيعتك راضين مرضيين ...**»، فأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ـ ١٨٧/٤. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ١٣١/٩ في حديث طويل من طريق جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن عبد الله بن أبي نجي أن عليا أُتيَ يوم البصرة بذهب وفضة فنكته وقال: ابْيَضِّي واصْفَرِّي وغُرِّي غيري، غُرِّي أهل الشام غدا إذا ظهروا عليك. فشق قوله ذلك على الناس، فذكر ذلك له فأذَّنَ في الناس فدخلوا عليه، فقال: إن خليلي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: «**يا علي إنك ستقدم على الله وشيعتُك**

راضين مرضيين، ويقدم عليه عدوك غضابا مقمحين»، ثم جمع علي يده إلى عنقه يريهم كيف الإقماح. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف. انتهى. وقد سبق الكلام عن بيان حال جابر بن يزيد الجعفي.

٤ ـ وقد ورد لفظ «**الشيعة**» في فضائل الصحابة لابن حنبل ـ ٢/ ٦٦٤ قال: حدثنا محمد بن يونس، ثنا عبيد الله بن عائشة قال أنا إسماعيل بن عمرو، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: شكوت إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حسد الناس إياي فقال: «**أما ترضى أن تكون رابع أربعة: أول من يدخل الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وأزواجنا عن أيماننا وعن شمائلنا، وذرارينا خلف أزواجنا، وشيعتنا من ورائنا**». وهذا الإسناد فيه إسماعيل بن عمرو بن نجيح البجلي (ت٢٢٧هـ)، وهو مختلف فيه، وحاله إلى الضعف أقرب، كما يظهر في تهذيب التهذيب ـ ١/ ٢٧٩، ٢٨٠. وفي لسان الميزان لابن حجر ـ ١/ ٤٧٤، ٤٧٥. وفيه عمر بن موسى الوجيهي، وهو متروك باتفاق، متهم بالكذب ووضع الحديث، كما يظهر في الكامل في الضعفاء لابن عدي ٥/ ٦: ٨. حيث قال في ختام ترجمته: وهو بَيِّنُ الأمرِ في الضعفاء وهو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا. وفي ضعفاء العقيلي ـ ٣/ ١٨٣. وفي لسان الميزان ـ ٤/ ٣٨٢: ٣٨٤.

وهذا الحديث أخرجه الطبراني بمخالفة تتعلق بأمكنة الذراري والأزواج والشيعة في المعجم الكبير ١/ ٣١٩، ٣/ ٤١. من طريق حرب بن الحسن الطحان، ثنا يحيى بن يعلى، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لعلي: «**إن أول أربعة يدخلون الجنة أنا وأنت والحسن والحسين، وذرارينا خلف ظهورنا، وأزواجنا خلف ذرارينا، وشيعتنا عن أيماننا وعن شمائلنا**». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٣١، ١٧٤ وقال في الموضع الأول: رواه الطبراني من رواية حرب بن الحسن الطحان، عن يحيى بن يعلى، وكلاهما ضعيف. أقول: وكذلك محمد بن عبيد الله بن أبي رافع .. قال عنه البخاري: منكر

الحديث. وهذا اللفظ من أشد ألفاظ الجرح عنده. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدا. وقد ترجم لـه الذهبي في الميزان ـ ٦/٢٤٦، ٢٤٧ ناقلا ذلك في بيان ضعفه، وذكر الحديث بإسناد الطبراني ثم قال: وحرب أيضا متكلم فيه، والحديث باطل بهذا الإسناد.

٥ ـ وذكر لفظ «**الشيعة**» فيما أخرجه الحاكم في المستدرك ـ ٣/ ١٧٤ من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري، أخبرنا عبد الرزاق بن همام، حدثني أبي، عن **ميناء بن أبي ميناء** مولى عبد الرحمن بن عوف قال: خذوا عني قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ يقول: «**أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها؛ وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في سائر الجنة**». وقال الحاكم: هذا متن شاذ، وإن كان كذلك فإن إسحاق الدبري صدوق، وعبد الرزاق وأبوه وجده ثقات، **وميناء** مولى عبد الرحمن بن عوف قد أدرك النبي ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ وسمع منه، واللـه أعلم.

وقال الذهبي في التلخيص : ما قال هذا بشرٌ سوى الحاكم، وإنما ذا تابعيٌّ ساقط. وقال ابن حجر في التقريب ـ ص ٤٨٨ في ترجمة ميناء: متروك، ورمي بالرفض، وكذبه أبو حاتم ...، ووَهِلَ الحاكم فجعل لـه صحبة.

وقد أخرج **ابن عساكر** في تاريخ دمشق ـ ٩/ ١٦٣ هذا الحديث بإسناد لـه من طريق عبد الرزاق، عن أبيه، عن ميناء مولى ابن عوف. ولفظه قال رسول اللـه: «**أنا الشجرة، وفاطمة أصلها أو فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها؛ فالشجرة أصلها في جنة عدن والأصل والفرع واللقاح والورق والثمر في الجنة**». وأخرجه ـ ١٤/ ١٦٨ بإسناد فيه ابن زنبور الوراق محمد بن عمر بن خلف، من طريق نصر بن شعيب، نا موسى بن نعمان، نا ليث بن سعد، عن ابن جريج، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال سمعت رسول اللـه بأذني وإلا فصمتا وهو يقول: «**أنا شجرة، وفاطمة حملها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، والمحبون أهلَ البيت ورقها، من**

الجنة حقا حقا». أقول: ابن زنبور الوراق ترجم لـه الخطيب في تـاريخ بغـداد ـ ٣/ ٣٥ وقال: كان ضعيفا جدا. وترجمته في ميزان الاعتدال ـ ٦/ ٢٨٢. والمغـني في الضـعفاء ـ ٢/ ٦٢٠. ونصر بن شعيب ذكر الذهبي ضعفه في الميزان ـ ٧/ ٢١. وفي المغني في الضعفاء ـ ٢/ ٦٩٥. وقال عن موسى بن النعمان في ميـزان الاعتـدال ـ ٦/ ٥٦٦: نكـرة لا يعـرف، روى عن الليث بن سعد خبرا باطلا. انتهى. وقد نقله ابـن حجـر بغـير زيـادة في اللسـان ـ ٦/ ١٥٧. لكن ذكر ابن حبان في الثقات ـ ٩/ ١٦٣ راويا اسمه موسى بن النعمان، فقال: مـن أهل البصرة، سكن مصر، يروي عن أبي نعيم وأبي الوليد، وحدثنا عنه محمد بـن المنـذر ابن سعيد. انتهـى. ويحتمـل أن يكون هو الـراوي عن اللـيث بـن سـعد (ت١٧٥هـ) في هذه الرواية؛ فالحافظ محمد بن المنذر شُكْر (ت٣٠٣هـ) من المُعَمَّرين، وقد روى عن محمد ابن رافع (ت٢٤٥هـ) وعلي بن خشرم (ت٢٥٧هـ) وهذا عاش قريبا من مائـة عـام. وهـذا يعني أن شيوخ الحافظ شُكْر في عداد تلاميذ اللـيث بـن سـعد. لكـن إسـناد هـذه الروايـة ضعيف على أية حال لمحل ابن زنبور الوراق ونصر بن شعيب.

ب ـ أحاديث من كتب أهل السنة يحتج بها الشيعة على اختصاص علي ـ عليه السلام ـ بالإمامة:

١ ـ **حديث الدار**: ويسمونه أيضا حديث الإنذار، هو ما يروى في نزول قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِين**﴾ الشعراء/٢١٤. والرواية التي يشيرون إليها في كتب التفسير السنية هي ما أخرجه أبو جعفر الطبري في تفسيره ـ١٩/ ١٢١، ١٢٢. ونقلها عنه البغوي في تفسيره معالم التنزيل ـ٣/ ٤٠٠. وابن كثير في تفسيره ـ٣/ ٣٥٢. وهي رواية محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب. وفيها أنه لما نزلت الآية دعا الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بني عبد المطلب، فلما أكلوا وشربوا اللبن وكلمهم في المرة الثالثة قبل أن يبتدره أبو لهب فيصرفهم عنه .. قال: «**يا بني عبد المطلب، إني قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله ـ تعالى ـ أن أدعوكم إليه؛ فأيكم يؤازرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟**». وعند الطبري وابن كثير «**ويكون أخي وكذا وكذا**».

قال علي: فأحجم القوم عنها جميعا، وقلت وإني لأَحْدَثُهُمْ سنا، وأَرْمَصُهم عينا، وأعظمهم بطنا، وأخمشهم ساقا: أنا يا نبي الله أكون وزيرك. فأخذ برقبتي ثم قال: «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ؛ فاسمعوا له وأطيعوا**». قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع.

وقال الحافظ ابن كثير: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم، وهو متروك كذاب شيعي، اتهمه على بن المديني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة». ثم ذكر رواية لابن أبي حاتم من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث قال: قال علي ـ رضي الله عنه. وفي سياقه بعد قصة الدعوة قال علي: فلما أكلوا وشربوا بَدَرَهُمْ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الكلام فقال: «**أيكم يقضي عني**

ديني ويكون خليفتي في أهلي؟» قال: فسكتوا وسكت العباس خشية أن يحيط بماله. قال: وسكَتُّ أنا لسِنِّ العباس. ثم قالها مرة أخرى فسكتَ العبَّاسُ. فلما رأيت ذلك قلت: أنا يا رسول الله ...

ومن قبل ذكر ابن كثير رواية الإمام أحمد في مسنده ـ١/ ١١١ قال: ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت هذه الآية ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِين**﴾ الشعراء/ ٢١٤. قال: جمع النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أهل بيته فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا. قال: فقال لهم: «**من يضمن عني ديني ومواعيدي؛ ويكون معي في الجنة، ويكون خليفتي من أهلي**» فقال رجل لم يسمه شريك: يا رسول الله، أنت كنت بحرا من يقوم بهذا؟! قال: ثم قال لآخر. قال: فعرض ذلك على أهل بيته فقال علي ـ رضي الله عنه ـ أنا. وقد أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة بهذا الإسناد ـ ٢/ ٧٠٠. ومن طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن شريك، وساق الإسناد مثله. ومن طريق أبي خيثمة، ثنا أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، **عن عمرو**، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي ـ٢/ ٦٥٠.

ورواية الإمام أحمد هذه أخرجها أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة ـ٢/ ١٣١. وذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١١٣ وقال: رواه أحمد وإسناده جيد، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في علامات النبوة في آيته في الطعام.

٢ ـ **حديث الثقلين**: هو ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ٣/ ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩. وفي فضائل الصحابة ـ٢/ ٧٧٩ من طريق عطية، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «**إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**». وقد قال الإمام البخاري في التاريخ الصغير ـ١/٢٦٧: قال أحمد في حديث عبد الملك عن عطية عن أبي

سعيد قال النبي ـ صلى اللـه عليه وسـلم ـ: «**تركت فيكم الثقلين**». أحاديـث الكـوفيين هذه مناكير. انتهى. أقول: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي مضعف كما في الكاشف للذهبي ـ٢/ ٢٧. وقال ابن حجر في التقريب ـ ص ٣٣٣: صـدوق يخطـئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا.انتهى. وقد روى عنه الحديث في الموضع الأول من المسـند أبـو إسرائيل إسماعيل بن خليفة العبسي الملائي الكوفي، وهو كما في التقريب ـ ص ٤٦ صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع. وفي الموضع الثـاني الأعمــش سـليمان بـن مهـران الكوفي الحافظ الثقة إلا أنه مدلـس كمـا في التقــريب ـ ص ١٩٥. وفي الــموضعين الثالـث والرابع عبد المـلك بن أبي سـليمان، وهو كـوفي حافظ قال عنـه ابـن حجـر في التقريـب ـ ص ٣٠٤: صدوق لـه أوهام.

وأخرج الإمام أحمد في مسنده ـ ٥/ ١٨١، وفي فضائل الصحابة ـ٢/ ٦٠٣ عن زيـد بـن ثابت قال: قال رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ: «**إني تارك فيكم خليفتين: كتاب اللـه حبل ممدود ما بين السماء والأرض، أو ما بين السـماء إلى الأرض، وعترتـي أهـل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض**». وقال الـهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٦٣: إسناده جيد.

وأخرج الترمذي ـ ٥/ ٦٦٢ (كتاب المناقب ـ باب مناقب أهل بيت النبي صـلى اللــه عليه وسلم) من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر ابن عبد اللـه قال: رأيت رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ في حجته يوم عرفـة وهـو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: «**يا أيها الناس إني قـد تركـت فـيكم مـا إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب اللـه، وعترتي أهل بيتي**». قال الترمـذي وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسـيد. قال: وهذا حديث حسـن غريب من هذا الوجه. (لكن زيد بن الحسـن الأنـماطي ليـس لـه في سـنن الترمذي غـير هـذا الحـديث، وفد ذكره ابن حبان في الثقات ـ ٦/ ٣١٤. وهو ضعيف على الراجح في أقـوال أهـل النقـد كما في الكاشف للذهبي ـ٤١٦/١ وفي تقريب التهذيب لابن حجـر ـ ص ١٦٣. وقـد نقــل

الخطيب في ترجمته بتاريخ بغداد ـ ٨/٤٤٢ قول أبي حاتم فيه: منكر الحديث. ثم ذكر رواية حديثه عند الترمذي).

وقد أخرج الترمذي ـ٥/ ٦٦٣ من طريق الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد. والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم ـ رضي الله تعالى عنهما ـ قالا: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي. أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟**» قال هذا حديث حسن غريب. وقال الشيخ الألباني في الموضعين: صحيح.

ومن روايات هذا الحديث عند الطبراني في المعجم الكبير ـ ٣/ ١٨٠ من طريق زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، قال: لما صدر رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن، ثم بعث إليهن فَقُمَّ ما تحتهن من الشوك، وعمد إليهن فصلى تحتهن، ثم قام فقال: «**يا أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظن أني يوشك أن أدعى فأجيب، وإني مسئول وإنكم مسئولون، فماذا أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت فجزاك الله خيرا. فقال: «**أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن جنته حق، وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟**» قالوا: بلى نشهد بذلك. قال: «**اللهم اشهد**». ثم قال: «**أيها الناس، إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم؛ فمن كنت مولاه فهذا مولاه**»، يعني عليا، «**اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**». ثم قال: «**يا أيها الناس، إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض، حوض أعرض ما بين بُصْرَى وصنعاء فيه**

عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر كتاب الله ـ عز وجل ـ سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا. وعترتي أهل بيتي فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض». قال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٦٥: فيه زيد بن الحسن الأنماطي قال أبو حاتم: منكر الحديث، ووثقه ابن حبان. انتهى. وقد سبقت الإشارة إلى ترجيح ضعفه.

وأخرجه في المعجم الكبير ـ ٥/ ١٦٦ من طريق حكيم بن جبير عن أبي الطفيل عن زيد ابن أرقم. وفيه قال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**فإني فرطكم على الحوض وأنتم واردون علي الحوض وإن عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين؟**» فنادى مناد: وما الثقلان يا رسول الله؟ قال: «**كتاب الله طرف بيد الله ـ عز وجل ـ وطرف بأيديكم؛ فاستمسكوا به لا تضلوا، والآخر: عترتي. وإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، وسألت ذلك لهما ربي؛ فلا تَقَدَّمُوهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم**». ثم أخذ بيد علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ فقال: «**من كنت أولى به من نفسي فعلي وليه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». وقد قال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٦٤ بعد ذكر هذه الرواية: حكيم بن جبير ضعيف. انتهى. وقال عنه أبو إسحاق الجوزجاني في أحوال الرجال ـ ص ٤٨: كذاب. وقد تركه عبد الرحمن بن مهدي لترك شعبة له كما في التاريخ الصغير للبخاري ـ ٢/ ١٤. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ١/ ١٤٠.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير ـ ٥/ ١٦٦ من طريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن **عمرو بن واثلة**، عن زيد بن أرقم قال: لما رجع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقمت ثم قام فقال: «**كأني قد**

دُعِيتُ فأجبت. إني تارك فيكم الثقلين: أحدهما أكبر من الآخر: كتاب اللـه، وعترتي أهـل بـيتي، فانظــروا كيـف تخلفـوني فيهمـا؛ فإنهمـا لـن يتفرقـا حتـى يـردا علـي الحـوض». ثم قال: «**إن اللـه مولاي وأنا ولي كل مؤمن**». ثم أخذ بيد علي فقـال: «**مـن كنت مـولاه فهذا مولاه. اللـهـــم وال مـن والاه وعــاد مـن عـاداه**». فقلـت لزيـد: أنـت سمعته من رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا قد رآه بعينيه وسمعه بأذنيه. انتهى. وهذه الرواية في السنن الكبرى للنسائي ـ ٥/ ٤٥ من طريـق سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل (وهو عـامر بـن واثــلة؛ لكن قال ابن حجر في الإصابة ـ ٤/ ٦٩٦: ترجم لـه أبو موسى في الذيل فقال: **عمرو بـن واثلة** أبو الطفيل. قلت: والمعروف في اسم أبي الطفيل عامر وقد قيل فيه: عمرو) عن زيد ابن أرقم. وقد ذكر الحافظ ابن كثير رواية النسـائي هـذه في البدايـة والنهايـة ــ ٥/ ٢٠٩ وقال: تفرد به النسائي من هذا الوجه (لعـل مـراده تفـرد بـه مـن بـين أصـحاب الكتـب الستة)، وقال شيخنا أبو عبد اللـه الذهبي: وهذا حديث صحيح. وهذه الروايـة أيضـا في مستدرك الحاكم ـ ٣/ ١١٨ وقال: هذا حديث صحيح على شـرط الشـيخين ولم يخرجـاه بطولـه، شاهده حديث سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل أيضا صحيح على شـرطهما. وقـد سكت عنه الذهبي في التلخيص.

وإني لا أشك في أن حديث الثقلين لـه أصل ثابت وصحيح، ومن أصح رواياته وأتمهـا ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ٤/ ١٨٧٤،١٨٧٣ (كتاب فضائل الصحابة رضي اللـه عنهم ـ باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي اللـه عنه) بإسناده من طرق عن زيد بن أرقم قال: قام رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ يوما فينا خطيبا بماء يدعى خما بـين مكة والمدينة، فحمد اللـه وأثنى عليه ووعظ وذكر، ثم قال: «**أمـا بعـد؛ ألا أيهـا النـاس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنـا تـارك فـيكم ثقلـين: أولــهما: كتاب اللـه فيه الـهدى والنور فخذوا بكتاب اللـه واستمسكوا بـه**». فحث علـى كتـاب اللـه ورغب فيه ثم قال: «**وأهـل بيتي. أذكركم اللـه في أهل بيتي. أذكركم اللـه في أهـل**

بيتي. أذكركم اللـه في أهـل بيتي». فقـال لـه حصـين: ومن أهـل بيتـه يـا زيـد؟ ألـيس نسـاؤه من أهل بيته؟ قال: نسـاؤه من أهل بيته؛ ولكن أهل بيته من حُرِمَ الصدقةَ بعـده. قال ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفـر، وآل عبـاس. قـال: كـل هـؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم. انتهى.

ولأن هذه الرواية تبين أن مقصود الحديث الوصية بأهل البيت، وتبين أن آل عقيـل، وآل جعفر، وآل عباس منهم ـ تجد أن بعض علماء الشيعة اليوم لا يتورع من اتهام الإمام مسلم بالتحريف في رواية حديث الثقلين لصرفه عن إثبات الاتباع والإمامـة لسـيدنا علـي وأبنائه ـ علـيهم السـلام. راجـع السـيد علـي الحسـيني الميلانـي: نـدوة حـول «**حـديث الثقلين**» ـ ص ٤٢. وهي ضمن سلسلة ندوات ينشرها «**مركز الأبحـاث العقائديـة**» علـى شبكة الإنترنت:

http://www.aqaed.com/indexa

والحق أن الإمام مسلم بن الحجاج لم ينفرد بـإخراج هـذه الروايـة؛ فهـي مـن قبـل في مسند أحمد ـ ٤/ ٣٦٦، وفي مسند عبد بن حميد ـ ص ١١٤. ومن بعـد في سـنن النسـائي الكبرى ـ ٥/ ٥١، وفي صحيح ابن خزيمة ـ ٤/ ٦٢.

٣ ـ **حديث الغدير**: هو قولـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ في طريق عودته إلى المدينـة بعد حجة الوداع عند غدير خم: «**من كنـت مـولاه فعلـي مـولاه**». وهـو حـديث صـحيح مشـهور في دواويـن السـنة، وقـد عـده بعـض أهـل العلـم مـن المتـواتر، وإن لم يـرد في الصحيحين، وكان في أفراد رواياته عدد من الأسانيد الضعيفة، وإن قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهـاج السـنة ـ ٧/ ٣١٩: «لـيس هـو في الصـحاح (ولعلــها «**الصحيح**» كمـا في إحدى نسخ التحقيق)؛ لكن هو مما رواه العلمـاء، وتنـازع النـاس في صـحته، فنُقِـلَ عـن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعفوه. ونُقِـلَ عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي ...» ثم نَقَلَ عن ابـن حـزم في الفصـل

أنه لا يصح من طريق الثقات أصلا.

أقول: لقد حاولت تتبع ما ذكره ابن تيمية عن البخاري من الطعن في الحديث وتضعيفه، فظهر لي أنه تعميم غير صحيح، وإنما تكلم البخاري على بعض الروايات والأسانيد ولم يعمم الحكم على متن الحديث من مجموع طرقه؛ فقال ـ على سبيل المثال ـ في التاريخ الكبير ـ ١/ ٣٧٥ في ترجمة إسماعيل بن نشيط العامري: سمع شهر بن حوشب وجميلا. سمع منه أبو نعيم ويونس بن بكير. قال لي عبيد: حدثنا يونس سمع إسماعيل، عن جميل بن عامر أن سالما حدثه سمع مَنْ سَمِعَ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم غدير خم: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». قال أبو عبد الله: في إسناده نظر. انتهى. أي في ذلك الإسناد دون أن يتعرض لغيره. وهذه الرواية أوردها ابن كثير في البداية والنهاية ـ ٥/ ٢١٣ نقلا عن ابن جرير، فذكر أن سالما ـ فيما يحسب ابن جرير وليس في كتابه ـ سمع من جده عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه. وقال ابن كثير: هذا حديث غريب؛ بل منكر، وإسناده ضعيف. قال البخاري في جميل بن عمارة هذا: فيه نظر. انتهى. والكلام هنا أيضا عن هذا الإسناد فقط.

وقد عقد الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ـ ٥/ ٢٠٨: ٢١٤ فصلا في إيراد عدد من روايات هذا الحديث الدال على أن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة يقال له: غدير خم، فبين في كلامه الشريف فضل علي ابن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المَعْدَلَةِ التي ظنها بعضهم جورا وتضييقا وبخلا، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بين ذلك في أثناء الطريق؛ فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغدير خم تحت شجرة هناك، فبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه .. قال: ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك ونبين ما فيها من صحيح

وضعيف بحول اللـه وقوته وعونه.

وذكر الحافظ ابن كثير أنه ممن اعتنى بأمر هذا الحديث ابـن جريـر الطـبري صـاحب التفسير، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين، والصـحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين يوردون ما وقع لــهم في ذلـك البـاب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه. وكذلك الحافظ الكـبير أبـو القاسـم بـن عسـاكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة بتاريخ دمشق.

ومما أورده ابن كثير وبين صحته ما أخرجه الإمـام أحمـد في مسـنده ـ ٥/ ٣٤٧ ، وفي فضائل الصحابة ـ ٢/ ٥٨٤، وأحمد بـن شـعيب النسـائي في السـنن الكـبرى ٥/ ٤٥ مـن طريق عبد الملك بن أبي غنية قال: ثنا الحكم عن سعيد بن جبير، عن ابن عبـاس، عـن بريدة قال: غزوت مع علي اليمن فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول اللـه ـ صـلى اللـه عليه وسلم ـ ذكرت عليا فتنقصته؛ فرأيت وجه رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ يتغير، فقال: «**يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**». قلـت: بلـى يـا رسـول اللـه. قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». قال ابن كـثير ـ ٥/ ٢٠٩: وهـذا إسـناد جيـد قوي رجالـه كلـهم ثقات.

وذكر رواية النسائي في السنن الكبرى ـ ٥/ ٤٥ من طريق الأعمش قال: ثنا حبيب بـن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم. وقد سبق أن أشـرت إليهـا في الكـلام عـن حديث الثقلين، وذكرت نقل ابن كثير تصحيح الذهبي لـهذه الرواية. وفيها قال زيد بـن أرقم ـ رضي اللـه عنه ـ: لما رجع رسول اللـه ـ صلى اللـه عليه وسلم ـ عن حجة الوداع، ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقُمِمْنَ، ثم قال: «**كأني قد دعيت فأجبت** ...». ثـم قـال: «**إن اللـه مولاي وأنا ولي كل مؤمن**». ثم أخذ بيد علي فقال: «**من كنت وليه فهذا وليه. اللـهم وال من والاه وعاد من عاداه**». فقلت لزيد: سمعته من رسـول اللــه ـ صـلى اللــه عليه وسلم ـ قال ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه.

وذكر حديث مناشدة الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ للناس في رحبة الكوفة بعدة طـرق،

في بعضها مجاهيل لا يعرفون، وفي بعضها رواة ضعاف لا يحتج بهم، وفي بعضها انقطاع، وبعضها قوي الإسناد مثل: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ ٤/ ٣٧٠ قال: ثنا حسين ابن محمد وأبو نعيم المُعَنَّى قالا: ثنا فِطْرٌ، عن أبي الطفيل قال: جمع علي ـ رضي الله عنه ـ الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول يوم غدير خم ما سمع لما قام. فقام ثلاثون من الناس. وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا حين أخذه بيده فقال للناس: «**أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم**». قالوا: نعم يا رسول الله. قال: «**من كنت مولاه فهذا مولاه. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**». قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئا، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إني سمعت عليا ـ رضي الله عنه ـ يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟! قد سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول ذلك له. انتهى. وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٠٤ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال فطر بن خليفة وهو ثقة. انتهى. وهو في السنن الكبرى للنسائي ـ ٥/ ١٣٤. وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه ـ ١٥/ ٣٧٥، ٣٧٦ وزاد في آخره قال أبو نعيم: فقلت لفطر: كم بين هذا القول وبين موته؟ قال: مائة يوم. قال أبو حاتم: يريد به موت علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه. وهذه الرواية بتمامها في الأحاديث المختارة للمقدسي ـ ٢/ ١٧٤.

وأورد ابن كثير ـ ٥/ ٢١٣، ٢١٤ الحديث الذي روي عن أبي هريرة قال: لما أخذ رسول الله بيد علي قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». فأنزل الله ـ عز وجل ـ: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾ المائدة/ ٣. قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم. من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهرا. وقال ابن كثير: «حديث منكر جدا؛ بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين ...، وقد قال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي بعد إيراده هذا الحديث: هذا حديث منكر جدا ...، قال: ويروى هذا الحديث من حديث عمر بن الخطاب، ومالك بن الحويرث، وأنس بن مالك، وأبي سعيد، وغيرهم بأسانيد واهية. قال: **وصدر الحديث متواتر أتيقن أن رسول**

الله قاله (يعني «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»). وأما «**اللهم وال من والاه**»؛ فزيادة قوية الإسناد. وأما هذا الصوم؛ فليس بصحيح. ولا والله ما نزلت هذه الآية إلا يوم عرفة قبل غدير خم بأيام والله تعالى أعلم».

أقول: ومن العجيب أن سياق الآية في القرآن من سورة المائدة، وفي قلب آي الأحكام، يؤكد كمال الدين وتمامه، وأن أحدا من أهل الكفر لن ينقص من جوهره وأصوله شيئا؛ فأهل التوحيد والإسلام الذين اختارهم الله ـ تعالى ـ لصحبة خير أنبيائه ـ صلوات الله عليهم جميعا ـ أولى أن لا يكتموا شيئا من تلك الأصول، وأن لا يضيعوا شيئا من فرائض الدين .. ﴿**الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا**﴾ المائدة/ ٣.

٤ ـ **حديث المنزلة**: هو الحديث المتفق عليه أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ ٣/ ١٣٥٩ (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ـ باب مناقب علي بن أبي طالب ...) وكرره بوجه آخر ـ ٤/ ١٦٠٢ (كتاب المغازي ـ باب غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة) عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ خرج إلى تبوك واستخلف عليا، فقال: أتُخَلِّفُني والنساء؟ قال: «**ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي**».

وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ـ ٤/ ١٨٧٠، ١٨٧١ (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ـ باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) من طرق عن سعد بن أبي وقاص. ومن رواياته ما أسنده إلى سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي**». قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعدا، فلقيت سعدا فحدثته بما حدثني عامر، فقال: أنا سمعته. فقلت: أنت سمعته؟ فوضع أصبعيه على أذنيه فقال: نعم وإلا فاستكتا.

وهذا الحديث من أصح الصحيح في فضائل سيدنا علي ـ عليه السلام ــ ومناقبه؛ بل عده الحافظ السيوطي من المتواتر في حرف الألف من كتابه «**الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة**».

٥ ـ **حديث الطير**: من رواياته ما أخرجه الترمذي في جامعه ـ ٥/ ٦٣٦ من طريق **سفيان بن وكيع**، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن عيسى بن عمر، عن السدي، عن أنس ابن مالك قال: كان عند النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ طير فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير**». فجاء علي فأكل معه.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي إلا من هذا الوجه وقد روي من غير وجه عن أنس. وقال الشيخ الألباني: ضعيف. وهو كما قال، على الأقل من جهة سفيان بن وكيع بن الجراح شيخ الترمذي؛ فهو ساقط الحديث .. وراجع ما انتهى إليه الحافظ ابن حجر في الحكم عليه في تقريب التهذيب ـ ص ١٨٥ رقم ٢٤٥٦.

ومنها ما أخرجه النسائي في السنن الكبرى (وهي لا تعد في الكتب الستة) ــ ٥/ ١٠٧ من طريق زكريا بن يحيى قال: حدثنا الحسن بن **حماد** قال: حدثنا مُسْهِر بن عبد الملك، عن عيسى ابن عمر، عن السدي، عن أنس بن مالك أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان عنده طائر فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**». فجاء أبو بكر فرده، وجاء عمر فرده، وجاء علي فأذن له. وهذه الرواية أخرجها أبو يعلى في مسنده ـ ٧/ ١٠٥ عن الحسن بن حماد وساق الإسناد. وقال محققه الشيخ حسين أسد: إسناده لين. وهو كما قال ؛ لأن مُسْهِر بن عبد الملك بن سَلْع لَيِّنُ الحديث كما في التقريب ـ ص ٤٦٤ رقم ٦٦٦٧. وهذه الرواية ورواية الترمذي من طريق عيسى بن عمر الكوفي، عن إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وفي علل الترمذي لأبي طالب القاضي ـ ص ٣٧٤ قال: «سألت محمدا عن هذا الحديث فلم يعرفه من حديث السدي عن أنس، وأنكره وجعل يتعجب منه».

وفي فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل ـ ٢/ ٥٦٠ من طريق **مطير بن أبي خالد**، عن ثابت البجلي، عن سفينة قال: أهدت امرأة من الأنصار الى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ طيرين بين رغيفين، فقدمت إليه الطيرين فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك وإلى رسولك**». ورفع صوته، فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ «**من هذا؟**» فقال: علي. فقال: «**فافتح له**». ففتحت فأكل مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الطيرين حتى فنيا.

وهذا الإسناد لا يصح؛ فقد جاء في «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم ـ ٨/ ٣٩٤ في ترجمة مطير بن أبي خالد أن أبا زرعة قال فيه: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وعلى هذا اعتمد ابن الجوزي في بيان حكمه في «**الضعفاء والمتروكين**» ـ ٣/ ١٢٥، والحافظ الذهبي في «**ميزان الاعتدال**» ـ ٦/ ٤٥٠.

ومن روايات الحديث بعد ذلك ما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ـ ١/ ٢٥٣ ــ ٧/ ٨٢ ـ ١٠/ ٢٨٢. وفي المعجم الأوسط ـ ٢/ ٤٤٢. ولا يسلم منها شيء .. راجع الهيثمي: مجمع الزوائد ـ ٩/ ١٢٥، ١٢٦.

وللحاكم في المستدرك ـ ٣/ ١٤١ رواية مطولة صححها على شرط الشيخين، وخالفه الذهبي فذكر أن في إسنادها من لا يعرفه. وأخرج الحاكم رواية ثانية ـ ص ١٤٢ من طريق إبراهيم بن ثابت البصري القصار، وهو راو ساقط الحديث كما ذكر الذهبي في التلخيص. ورواية الحاكم الأولى عن أنس بن مالك ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: كنت أخدم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقدم لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فرخ مشوي، فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**». قال: فقلت: اللهم اجعله رجلا من الأنصار. فجاء علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ فقلت: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حاجة، ثم جاء فقلت: إن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ على حاجة. ثم جاء فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**افتح**». فدخل فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**ما حبسك علي؟**» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرات يردني

أنس يزعم أنك على حاجة فقال: «**ما حملك على ما صنعت؟**» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك فأحببت أن يكون رجلا من قومي. فقال رسول الله: «**إن الرجل قد يحب قومه**».

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسا، ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة، وفي حديث ثابت البناني عن أنس زيادة ألفاظ. انتهى.

أقول: وكلام الحاكم هنا ليس له وجه عند أهل العلم بالحديث، ففي ضعفاء العقيلي ـ ١/ ٤٦ قال أبو جعفر محمد بن عمر: «وهذا الباب الرواية فيها لين وضعف لا نعلم فيه شيئا ثابتا. وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري». وفي سؤالات البرذعي لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ) ـ ص ٦٩٢ قال: وشهدت أبا زرعة في كتاب أعلام النبوة على باب ما يعرف من دعاء النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لعلي في الطائر أنه قال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك**». فلم يقرأ علينا شيئا مما في الباب، وقال: ليس فيه حديث صحيح.

ج ـ أحاديث في نفي النص على إمامة علي ـ رضي ا عنـه ـ ونفي اختصاصه بشيء يقدمه لذلك على سائر الصحابة ـ رضي ا عنهم جميعا ـ:

١ ـ **حديث نفي الاستخلاف**: أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ ١/ ١٥٦، وفي فضائل الصحابة ـ ٢/ ٧٠٩ بإسناده عن عبد الله بن سبع قال: خطبنا علي، فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة لتخضبن هذه من هذه. قال: قال الناس: فأعلمنا من هو؟ فوالله لنبيرنه أو لنبيرن عترته. قال: أنشدكم بالله أن يقتل غير قاتلي. قالوا: إن كنت قد علمت ذلك فاستخلف إذًا. قال: لا ولكن أكلكم إلى ما وكلكم إليه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ١/ ٤٤٣ وزاد في آخره: قالوا: فما تقول لله إذا لقيته؟ قال أقول: اللهم تركتني فيهم ما بدا لك، ثم توفيتني وتركتك فيهم، فإن شئت أصلحتهم، وإن شئت أفسدتهم. وقال محققه الشيخ حسين سليم أسد: إسناده حسن. وهذه الرواية في طبقات ابن سعد ـ ٣/ ٣٤.

وفي ترجمة حشرج بن نباته في التاريخ الكبير ـ ٣/ ١١٧، والتاريخ الصغير ـ ١/ ١٩٧ أورد الإمام البخاري حديثه، عن سعيد بن جهمان، عن سفينة أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال لأبي بكر وعمر وعثمان: «**هؤلاء الخلفاء بعدي**». ثم أعلَّه بمخالفة الأقوى الثابت عنده، فقال: وهذا لم يتابع عليه؛ لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبي ـ صلى الله عليه وسلم.

٢ ـ **حديث الصحيفة**: هو حديث مشهور في دواوين السنة، وله ثلاثة طرق في الصحيح: اتفق البخاري ومسلم على واحد منها؛ فهو من أصح الصحيح، وانفرد كل واحد منهما بطريق. وقد أخرجاه من طريق سليمان الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال: خطبنا علي ـ رضي الله عنه ـ على منبر من آجر، وعليه سيف فيه صحيفة معلقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله، وما في هذه الصحيفة. فنشرها

فإذا فيها: أسنان الإبل، وإذا فيها «**المدينة حرم من عَير إلى كذا؛ فمن أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**». وإذا فيه «**ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**». وإذا فيها «**من والى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا**».
أخرجه البخاري مكررا للمرة الرابعة ـ ٢٦٦٢/٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ـ باب الاقتداء بأفعال النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه مسلم مرتين: مختصرا ـ ٢/ ٩٩٥ في كتاب الحج ـ باب فضل المدينة ...، وبنحو لفظ البخاري في كتاب العتق ـ باب تحريم تولي مواليه ـ ٢/ ١١٤٧.

وأما الذي انفرد به البخاري فهو ما أخرجه أربع مرات أيضا بإسناده من طريق مُطَرِّف، عن عامر الشَّعْبي، عن أبي جحيفة السُّوائي وهب بن عبد الله بن مسلم. فمن طريق وكيع عن سفيان عن مطرف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر . ١/ ٥٣ كتاب العلم ـ باب كتابة العلم. ومن طريق زهير عن مُطَرِّف .. قال أبو جحيفة: قلت لعلي ـ رضي الله عنه ـ: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه؛ إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة ... بنحو الأول ـ ٣/ ١١١٠ كتاب الجهاد والسير ـ باب فَكاك الأسير. ومن طريق صدقة بن الفضل، عن سفيان، عن مطرف .. قال أبو جحيفة: سألت عليا ـ رضي الله عنه ـ هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن؛ إلا فهما يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة ... بنحو الأول ـ ٦/ ٢٥٣١ كتاب الديات ـ باب العاقلة، وكرره بهذا الإسناد في باب لا يقتل مسلم بكافر ـ ٦/ ٢٥٣٤.

وأما الذي انفرد به مسلم؛ فأخرجه ـ ٣/ ١٥٦٧ (كتاب الأضاحي ـ باب تحريم الذبح لغير الله، ولعن فاعله) بإسناده عن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال: سئل علي: أخصكم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشيء لم يعم به الناس كافة؛ إلا ما كان في قراب سيفي هذا. قال: فأخرج صحيفةً مكتوبًا فيها: «**لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثا**».

وأخرج مسلم فى صدر الباب بإسناده عن أبي الطفيل قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يُسَرُّ إليك؟ قال فغضب وقال: ما كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يسر إلي شيئا يكتمه، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع. قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: قال: «**لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من سرق منار الأرض**».

وفي سنن الدارقطني ـ ٣/ ٩٨ بإسناده عن مالك الأشتر قال: أتيت عليا ـ رضي الله عنه ـ فقلت: **يا أمير المؤمنين**، إنا إذا خرجنا من عندك سمعنا أشياء؛ فهل عهد إليكم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شيئا سوى القرآن؟ قال: لا، إلا ما في هذه الصحيفة في علاقة سيفي. فدعا الجارية فجاءت بها فقال: «**إن إبراهيم حرم مكة، وإني أحرم المدينة؛ فهي حرام ما بين حرتيها: أن لا يعضد شوكها، ولا ينفر صيدها؛ فمن أحدث حدثا، أو آوى محدثا؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. والمؤمنون يد على من سواهم، تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم. لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده**». قال حجاج: وحدثني عون بن أبي جحيفة عن علي مثله؛ إلا أن يختلف منطقها في الشيء، فأما المعنى فواحد.

٣ ـ **حديث نفي العهد إلى علي بقتال من قاتلهم**: أخرجه أبو داود في سننه ـ ٤/ ٢١٧ بإسناده عن إسماعيل بن علية، عن يونس، عن الحسن البصري، عن قيس بن عباد قال: قلت لعلي ـ رضي الله عنه ـ: أخبرنا عن مسيرك هذا أعهد عهده إليك رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أم رأي رأيته؟ فقال: ما عهد إلي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشيء، ولكنه رأي رأيته. وقال الشيخ الألباني: إسناده صحيح. وهو في مسند أحمد ـ ١/ ١٤٨ بزيادة .. قال علي لقيس حينما سأله: ما تريد إلى هذا؟ قلت: ديننا ديننا.

وفي الأحاديث المختارة لمحمد بن عبد الواحد المقدسي ـ ٢/ ٣٢٧ بإسنادٍ حسن عن أبي العلاء الأنعمي سالم بن عبد الواحد المرادي، عن الحسن البصري قال: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام يريد قتالهما، دخل عليه عبد الله بن الكواء وقيس بن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، حدثنا عن مسيرك هذا أوصية أوصاك بها رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو عَهْدٌ عَهِدَ إليك، أو رأي رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: اللهم لا عهد، ولو عهد إلي شيئا لقمت به. والله ما مات رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ موت فُجَاءةٍ، ولا قتل قتلا، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة، وكل ذلك أمر أبا بكر أن يصلي بالناس؛ حتى أعرضت في ذلك امرأة من نسائه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق لا يستطيع أن يقوم مقامك فمر عمر أن يصلي بالناس فقال لها: «**أنتن صواحب يوسف**».

وهذا الحديث أخرجه الحافظ ابن عساكر بسياقة أطول في تاريخ دمشق ـ ٤٢/ ٤٤٣، ٤٤٤ من طريق الفقيه الحافظ أبي بكر البيهقي بإسناده، عن الإمام الحافظ الثقة ابن راهُوِيه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي في مسنده، عن الإمام الثقة الثبت أبي محمد عبدة بن سليمان الكوفي، عن سالم المرادي أبي العلاء قال: سمعت الحسن البصري يقول: لما قدم علي البصرة في أثر طلحة وأصحابه، قام عبد الله بن الكوا وابن عباد فقالا: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عن مسيرك أوصية أوصاك بها رسول الله، أم عهد عهده إليك، أم رأي

رأيته حين تفرقت الأمة واختلفت كلمتها؟ فقال: ما أكون أول كاذب عليه. والله ما مات رسول الله فجأة، ولا قتل قتلا، ولقد مكث في مرضه كل ذلك يأتيه المؤذن يؤذنه بالصلاة فيقول: «**مروا أبا بكر ليصل بالناس**». ولقد تركني وهو يرى مكاني، ولو عهد إلي شيئا لقمت به؛ حتى عرضت في ذلك امرأة من نسائه فقالت: إن أبا بكر رجل رقيق إذا قام مقامك لا يسمع الناس، فلو أمرت عمر أن يصلي بالناس. فقال لها: «**إنكن صواحب يوسف**». فلما قبض رسول الله نظر المسلمون في أمرهم فإذا رسول الله قد ولى أبا بكر أمر دينهم؛ فولوه أمر دنياهم، فبايعه المسلمون، وبايعته معهم فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه في إقامة الحدود. فلو كانت محاباة عند حضور موته لجعلها في ولده، فأشار بعمر ولم يأل؛ فبايعه المسلمون، وبايعته معهم؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني، وكنت سوطا بين يديه. وكره أن ينتخب منا معشر قريش رجلا فيوليه أمر الأمة، فلا يكون فيه إساءة لمن بعده إلا لحقت عمر في قبره؛ فاختار منا ستة أنا فيهم؛ لنختار للأمة رجلا منا. فلما اجتمعنا وثب عبد الرحمن فوهب لنا نصيبه منها على أن نعطيه مواثيقنا على أن يختار من الخمسة رجلا فيوليه أمر الأمة، فأعطيناه مواثيقنا فأخذ بيد عثمان فبايعه، ولقد عرض في نفسي عند ذلك فلما نظرت في أمري فإذا عهدي قد سبق بيعتي؛ فبايعت وسلمت؛ فكنت أغزو إذا أغزاني، وآخذ إذا أعطاني. فلما قتل عثمان نظرت في أمري، فإذا الربقة التي كانت لأبي بكر وعمر في عنقي قد انحلت، وإذا العهد لعثمان قد وفيت به، وإذا أنا رجل من المسلمين ليس لأحد عندي دعو ولا طلبة، فوثب فيها من ليس مثلي - يعني معاوية - لا قرابته كقرابتي، ولا علمه كعلمي، ولا سابقته كسابقتي، وكنت أحق بها منه.

قالا: صدقت فأخبرنا عن قتالك هذين الرجلين - يعنيان طلحة والزبير - وهما صاحباك في الهجرة، وصاحباك في بيعة الرضوان، وصاحباك في المشورة؟ قال: بايعاني بالمدينة وخلعاني بالبصرة، ولو أن رجلا ممن بايع أبا بكر خلعه؛ لقاتلناه. ولو أن رجلا ممن بايع عمر خلعه؛ لقاتلناه.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري ـ ١٣/ ٥٥ إلى تخريج ابن راهُويه لهذا الحديث في مسنده عن سالم المرادي عن الحسن البصري، ونقل طرفا من صدره وعجزه. وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ـ ١١/ ٣٢٨، ٣٢٩ وعزاه إلى مسند ابن راهُويه، وذكر أنه صُحِّح.

وأخرجه ابن عساكر ـ ٤٢/ ٣٤٢، ٣٤٣ من طريق أبي بكر الهذلي عن الحسن قال: لما قدم علي البصرة قام إليه ابن الكوا وقيس بن عباد فقالا: له ألا تخبرنا عن مسيرك هذا الذي سرت فيه تتولى على الأمة تضرب بعضهم ببعض: أعهد من رسول الله عهد إليك؛ فحدثناه فأنت الموثوق المأمون على ما سمعت؟ قال أما أن يكون عندي من النبي عهد في ذلك، ولا والله إن كنت من أول من صدق به فلا أكون أول من كذب عليه، ولو كان عندي من النبي في ذلك عهد ما تركت أخا تيم بن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتهما بيدي ولو لم أجد إلا بردي هذا؛ ولكن رسول الله لم يقتل قتلا، ولا مات فجأة ... وساق الحديث بنحو رواية سالم المرادي إلى ذكر البيعة لعلي بعد مقتل عثمان، وليس فيه ذكر منازعة معاوية، ولا قتال طلحة والزبير.

وقد أورد هذا الحديث بطوله أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت٦٩٤هـ) في كتابه: الرياض النضرة في مناقب العشرة ـ ١/ ٢٩١: ٢٩٣ وقال: خرجه أبو أحمد حمزة بن الحارث، وأبو الفضل بن خيرون، وخرجه ابن السمان في الموافقة. وذكر من رواية ابن السمان قول علي: إن معاوية بن أبي سفيان جاء يضربني بأهل الشام، فكنت والله أحق بها منه. والله لو أن أبا بكر حين بويع نازعوه؛ لقاتل. ولو أن عمر حين بويع نوزع؛ لقاتل. فقال له: صدقت والله يا أبا الحسن، وبررت واحتججت وكنت أحق بها منه.

وأورده أيضا المحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ) في كتابه: الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة ـ ص ٤٧، ٤٨ وقال: أخرجه جمع كالدارقطني، وابن عساكر، والذهبي ...؛ وإسحاق بن راهويه من طرق أخرى، وقال

الذهبي: وهذه طرق يقوي بعضها بعضا. قال: وأصحها ما رواه إسماعيل بن علية ... (يعني رواية الإمام أحمد في المسند، ورواية أبي داود في سننه، وقد سبق ذكرهما).

والكلام فيما أوردته هنا من حديث الحسن البصري الطويل على سالم بن عبد الواحد المرادي، وأبي بكر الهذلي سُلْمَى بن عبد الله.

أما سالم المرادي؛ فمختلف فيه، وقد أخرج المقدسي حديثه هذا في المختارة كما سبق، وأخرج لـه الترمذي حديثا واحدا مقرونا بغيره، وهو حديث حذيفة - رضي الله تعالى عنه - قال: كنا جلوسا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: «**إني لا أدري ما بقائي فيكم؛ فاقتدوا باللذين من بعدي**». وأشار إلى أبي بكر وعمر. جامع الترمذي - ٥/ ٦٠٩، ٦١٠ كتاب المناقب - باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما. وقال الألباني: صحيح. وقد ذكر أحمد بن عبد الله العجلي (ت٢٦١هـ) سالما المرادي في معرفة الثقات - ١/ ٣٨٣ وقال: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات - ٦/ ٤١٠. وذكره البخاري في التاريخ الكبير - ٤/ ١١٧ ولم يذكر فيه نقدا لأحد. وفي التهذيب لابن حجر - ٣/ ٣٣١ قال الطحاوي: مقبول الحديث. وهذا ما انتهى إليه ابن حجر في التقريب - ص ١٦٧ حيث قال: مقبول، وكان شيعيا.

لكن في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم - ٤/ ١٨٦ قال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكر في ترجمته بتهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف المزي - ١٠/ ١٦٠، وفي تهذيب التهذيب قول ابن معين: ضعيف الحديث. وقال الذهبي في الميزان - ٣/ ١٦٦: ضعفه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم يكتب حديثه. وفي الكاشف - ١/ ٤٢٣ قال: ضعف وقد وثق. وهو يشير بالتوثيق إلى الترمذي وابن حبان.

أقول: خلاصة ذلك كله حكمُ الحافظ ابن حجر في التقريب بأنه «**مقبول**»، وهو في اصطلاحه يطلق على من ليس لـه من الحديث إلا القليل (وهذا ما نقله في ترجمة سالم المرادي بالتهذيب عن ابن عدي)، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله؛ فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

أما أبو بكر الهذلي سُلْمَى بن عبد الله؛ فهو ممن يكتب حديثه، ولا يحتج به لضعفه، كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ٤/ ٣١٣. وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير ـ ٤/ ١٩٨ فقال: ليس بالحافظ عندهم. قال عمرو بن علي: عدلت عن أبي بكر الهذلي عمدا. وفي الضعفاء الصغير ـ ص ٥٧. وانتهى الحافظ ابن حجر في التقريب ـ ص ٥٥٢ إلى أنه أخباري «**متروك الحديث**». وهو في اصطلاحه يطلق على من لم يوثق ألبتة، وضعف مع ذلك بقادح.

وإني لم أذكر رواية أبي بكر الهذلي احتجاجا بها، وإنما لبيان أن سالم بن عبد الواحد لم ينفرد برواية الحديث في سياقه الطويل عن الحسن البصري؛ فيكون حديثه حسنا صالحا للاحتجاج، ولعله يتقوى بأن أكثر ما فيه قد روي في الصحيحين وفي غيرهما من كتب السنن من طرق تشهد لثبوت هذه الرواية التي ثبت صدرها في مسند أحمد وسنن أبي داود. وبهذا يرجع الكلام إلى مجرد تفصيل ما قاله الحافظ الذهبي فيما نقله عنه ابن حجر الهيتمي في الصواعق المحرقة ـ ص ٤٨.

٤ ـ حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر ومعاقبة من ينال منهما أو يفضل عليهما أحدا بعد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ:

أورده ابن حجر في لسان الميزان ـ ٣/ ٣٥٩، ٣٦٠، وبالإسناد الذي ذكره ابن حجر وجدت الحديث مخرجا من طريق أبي إسحاق الفزاري عند الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية ـ ص ٣٧٦ باب في الراوي يقول: ثنا فلان أو فلان. هل يصح الاحتجاج بحديثه ذلك؟ والحديث هو مثال الباب، وليس فيه التصريح بقصة عبد الله بن سبأ، وإنما قال سويد: إني مررت بنفر يذكرون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له أهل من الإسلام ... وذكر حديث خطبة علي ـ رضي الله عنه ـ وكلامه في أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ وقوله في آخره: **ألا ولن يبلغني عن أحد يفضلني عليهما إلا جلدته حد المفترى**.

وقال الخطيب: قال أبو عبد الله البوشنجي هذا الحديث الذي سقناه ورويناه من الأخبار الثابتة؛ لأمانة حماله، وثقة رجاله، وإتقان آثريه، وشهرتهم بالعلم في كل عصر من أعصارهم إلى حيث بلغ من نقله إلى الإمام الهادي علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حتى كأنك شاهد حول المنبر وعليٌّ فوقَه، وليس مما يدخل إسنادَه وهمٌ ولا ضعفٌ؛ لقول الراوي عن أبي الزعراء أو عن زيد بن وهب، لما لعله توهمه شكا فيه، وليس مثل هذا الشك يُوَهِّنُ الخبر، ولا يَضْعُفُ به الأثر؛ لأنه حكاه عن أحد الرجلين وكل منهما ثقة مأمون، وبالعلم مشهور؛ إنما لو كان الشك فيه أن يقول: عن أبي الزعراء أو عن غيره. كان الوهن يدخله؛ إذ لا يُعْلَمُ الغير من هو. فأما إذا صرح الراوي وأفصح بالناقلين أنه عن أحدهما؛ فليس هذا بموضع ارتياب. انتهى.

وقد أورد القاضي عبد الجبار حديث سويد بلا إسناد بنحو لفظ الخطيب، ثم قال: فإن قالوا: لا نصدق بهذا. قلنا: العجب أنكم تصدقون قوله عليه السلام: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**». ولا تصدقون بهذا ومجيئه أقوى من مجيء ذاك .. راجع كتابه: تثبيت دلائل النبوة ـ ٢/ ٥٤٦: ٥٤٨. وكلام القاضي هنا فيه نظر فحديث الغدير عند بعض المحدثين من أهل السنة متواتر، ولعل كلام القاضي على ما وقع له من الطرق الضعيفة التي سبقت الإشارة إليها في تخريج الحديث، والله أعلم.

وفي طبقات المحدثين بأصبهان ـ ٣/ ٤٢٥ لأبي محمد الأنصاري عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (ت٣٦٩هـ). من طريق جرير بن عبد الحميد، عن عبد الملك بن عمير، عن سويد بن غفلة قال: سمعت عليا يقول: بلغني أن أقواما يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت فيه لعاقبت، ولا إلا بعد التقدمة. ألا فمن أُتِيتُ به بعد هذا فعليه ما على المفتري. ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئت أخبركم بالثالث لفعلت.

ووجدت الحديث بطوله مفصلا عند أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت٢٩٢هـ): تاريخ واسط ـ ص ١٦٦: ١٦٨، وعند خيثمة بن سليمان القرشي (ت٣٤٣هـ): من حديث

خيثمة ـ ص ١٢٢ : ١٢٤ من طريق الحسن بن عمارة، عن المنهال بن عمرو، عن سويد ابن غفلة. ولكن الحسن بن عمارة كذاب متروك الحديث كما في الجرح والتعديل ـ ٣/ ٢٧، والتقريب لابن حجر ـ ص ١٠٢.

وقد روي هذا الحديث من طرق في كتب السنة لا تبلغ رتبة إسناد أبي إسحاق الفزاري، وفيها الحسن كالذي أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ـ ١/ ٣٣٦، وابن أبي عاصم في السنة ـ ٢/ ٤٨٠ من طريق إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس قال: سمعت عليا على المنبر، فضرب بيده على منبر الكوفة، يقول: بلغني أن قوما يفضلونني على أبي بكر وعمر، ولو كنت تقدمت في ذلك لعاقبت فيه، ولكني قبل التقدمة. من قال شيئا من هذا فهو مفتر عليه ما على المفتري. إن خيرة الناس رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبعد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبو بكر، ثم عمر. وقد أحدثنا أحداثا يقضي الله فيها ما أحب. وعند الإمام أحمد زيادة: ثم قال: أحبب حبيبك هونا ما؛ عسى أن يكون بغيضك يوما ما، وأبغض بغيضك هونا ما؛ عسى أن يكون حبيبك يوما ما.

وقال الشيخ الألباني في تحقيقه لكتاب السنة: إسناده حسن، ورجاله ثقات على خلاف شهاب بن خراش من قبل حفظه، وقد رمز الذهبي لحديثه بالصحة وقال: صدوق مشهور له ما يستنكر. وقال الحافظ: صدوق يخطئ.

د ـ حديث الاثني عشر خليفة في كتب السنة:

الحديث أخرجه أبو الحسن علي بن الجعد (ت٢٣٠هـ) في مسنده ـ ص ٣٩٠ عن جابر بن سمرة ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعا، وإحدى روايتيه بلفظ: «**يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**». قال: ثم رجعت إلى منزلي فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**ثم يكون الهرج**». وهذه الرواية إسنادا ومتنا إحدى روايات الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في مسنده ـ ٥/ ٩٢. ومن رواياته عن جابر في المسند ـ ٥/ ٩٠ قال سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول في حجة الوداع: «**لا يزال هذا الدين ظاهرا على من ناوأه لا يضره مخالف ولا مفارق حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميرا كلهم من قريش**». قال: ثم خفيَ عليَّ قولُ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم. قال: وكان أبي أقرب إلى راحلة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ منى فقلت يا أبتاه ما الذي خفي علي من قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ؟ قال: يقول: «**كلهم من قريش**». قال: فأشهد على إفهام أبي إياي قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ـ ص ٩٣ قال: <u>خطبنا</u> رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: «**إن هذا الدين لا يزال عزيزا إلى اثني عشر خليفة**». وعنه ـ ص ٩٣ وكرره ص ٩٦ قال: <u>خطبنا</u> رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ <u>بعرفات</u> فقال: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا ظاهرا على من ناوأه <u>حتى يملك</u> اثنا عشر كلهم**». قال: فلم أفهم ما بعدُ. قال: فقلت لأبي: ما قال بعدما قال: «**كلهم**»؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ـ ص ٩٧ قال: جئت أنا وأبي إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو يقول: «**لا يزال هذا الأمر صالحا حتى يكون اثنا عشر أميرا**». ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ـ ص ٩٨: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا منيعا يُنصرون على من ناوأهم عليه إلى اثني عشر خليفة**». ثم قال كلمة أصمنيها الناس فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش**». وعنه ـ ص ١٠٧: «**لا يزال هذا الأمر مؤاتيا أو مقاربا حتى يقوم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ ١/ ٣٩٨، ٤٠٩ عن مسروق قال: كنا جلوسا عند عبد الله [بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ] وهو يُقرئنا القرآن، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألني عنها أحد مذ قدمت العراق قبلك. ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: «**اثنا عشر كعدة نقباء بني إسرائيل**». وهذه الرواية في إسنادها كلام .. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٥/ ١٩٠ بعد إيراده هذه الرواية للحديث: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه مجالد بن سعيد وثقه النسائي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات». وقد حَسَّنَه الحافظ ابن حجر في فتح الباري ـ ١٣/ ٢١٢. وفي البداية والنهاية ـ ٦/ ٢٤٩ ذكر الحافظ ابن كثير هذه الرواية ثم قال: «وقد روي مثل هذا الحديث عن عبد الله بن عمر، وحذيفة، وابن عباس، وكعب الأحبار من قولهم». يعني موقوفا غير مرفوع.

والحديث من طريق جابر بن سمرة ـ رضي الله عنهما ـ **متفق عليه**: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ـ ٦/ ٢٦٤٠ (كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف) بإسناده عن عبد الملك سمعت جابر بن سمرة قال سمعت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**يكون اثنا عشر أميرا**». فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي إنه قال: «**كلهم من قريش**». وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه من طرق ـ ٣/ ١٤٥٢: ١٤٥٤ (كتاب الإمارة ـ باب الناس تبع لقريش، والخلافة في قريش). ومن ألفاظ الحديث عنده: «**إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة**». قال [جابر بن سمرة]: ثم تكلم بكلام خفي علي. قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «**كلهم من قريش**». ومنها: «**لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا**». ومنها: «**لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفة**». ومنها: «**لا يزال هذا الدين عزيزا منيعا إلى اثني عشر خليفة**». ومنها: سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول «**لا يزال الدين قائما حتى**

تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وأخرجه أبو داود في سننه ـ ٤/ ١٠٦ عن جابر قال سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول: «**لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة**». فسمعت كلاما من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم أفهمه قلت لأبي: ما يقول؟ قال: «**كلهم من قريش**». وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: «**تجتمع عليه الأمة**». ثم أخرجه عن جابر، وزاد فيه: فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**ثم يكون الهرج**». وقال الشيخ الألباني: صحيح دون قوله: فلما رجع ...

وأخرجه الترمذي في جامعه ـ ٤/ ٥٠١ عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**يكون من بعدي اثنا عشر أميرا**». قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه فسألت الذي يليني فقال: قال: «**كلهم من قريش**». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ...، وفي الباب عن ابن مسعود، وعبد الله بن عمرو. انتهى. وقد مر بنا حديث ابن مسعود من مسند الإمام أحمد، وأما حديث عبد الله بن عمرو؛ فقد قال المباركفوري في تحفة الأحوذي ـ ٦/ ٣٩٤: «أخرجه الطبراني عنه مرفوعا: «**إذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان النقف والنقاف**». قال الحافظ والنقف ظهر لي أنه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ والنقاف بوزن فعال منه وكني بذلك عن القتل والقتال. ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة: «**ثم يكون الهرج**».

وفي كتاب الفتن لنعيم بن حماد (٢٨٨هـ) ـ ١/ ٩٥: ٩٧ في باب: عدة ما يذكر من الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأمة حديث مسروق عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**يكون بعدي من الخلفاء عدة نقباء موسى**». وحديث الشعبي عن جابر بن سمرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزا إلى اثني عشر خليفة**

كلهم من قريش». وحديث أبي الطفيل قال: أخذ عبد الله بن عمرو بيدي فقال: يا عامر ابن واثلة اثنا عشر خليفة من كعب بن لؤي ثم النقف والنقاف. لن يجتمع أمر الناس على إمام حتى تقوم الساعة. وحديث طلحة بن عبد الله بن عوف قال: سمعت عبد الله ابن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ يقول ونحن عنده نفر من قريش: كلنا من بني كعب بن لؤي؟ فقال: سيكون منكم يا بني كعب اثنا عشر خليفة. وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنهم ذكروا عنده اثنا عشر خليفة ثم الأمير. فقال ابن عباس: والله إن منا بعد ذلك السفاح والمنصور والمهدي يدفعها إلى عيسى ابن مريم. وحديث خالد ابن أبي عمران، عن حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ قال: يكون بعد عثمان ـ رضي الله عنه ـ اثنا عشر ملكا من بني أمية. قيل له: خلفاء؟ قال: بل ملوك. وفيه عن سرج اليرموكي قال: أجد في التوراة أن هذه الأمة اثنا عشر رِبِّيًّا أحدهم نبيهم، فإذا وفت العدة طغوا وبغوا ووقع بأسهم بينهم. وفيه عن كعب قال: إن الله ـ تعالى ـ وهب لإسماعيل ـ عليه السلام ـ من صلبه اثني عشر قيما أفضلهم وأخيرهم أبو بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم. وفيه أن كعبا سئل عن عدة ملوك هذه الأمة، فقال: أجد في التوراة اثني عشر ربيا.

أقول: الله أعلم بمراده ومراد رسوله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ في حديث الاثني عشر خليفة أو أميرا. وإن أكثر وجوه تفسيره المذكورة في الشروح السنية لا يكاد أحدها يخلو من معارضة في الرواية، أو الدراية بكونه مجرد احتمال غير قاطع، أو بكونه غير مقبول عقلا لعَدِّه بعضَ ملوك الجور ومغتصبي السلطان بغير حق في مقام خلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بدعوى تسلطهم على كل الأمة وانقيادها لبيعتهم؛ اعتمادا على رواية لأبي داود في سننه ـ ٤/ ١٠٦ «**كلهم تجتمع عليه الأمة**»، ومثل هذا الرأي يلزم معه خروج عليٍّ بنِ أبي طالب وابنِهِ الحسن اللذين لم يبايعهما أهل الشام بكمالهم كما قال الحافظ ابن كثير، على حين أنه يُدخِلُ عبدَ الملك بنَ مروان وأبناءه ومن بعدهم يزيد بن الوليد!! ولقد جمع الحافظ ابن حجر طائفة من هذه الآراء وبَيَّنَ بعض

وجوه الاعتراض عليها في فتح الباري ـ ٢١١: ٢١٥ ومنها احتمال أن بعضهم قد ملك وسيملك سائرهم قبل يوم القيامة، وهو الرأي الذي حكاه القاضي عياض فيما يحتمله لفظ الحديث كما في شرح النووي على صحيح مسلم ـ ١٢/ ٢٠٢، وقطع به شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقل الحافظ ابن كثير ورجحه عند نفسه في البداية والنهاية ـ ٦/ ٢٥٠.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن بعض قدامى شُرَّاح صحيح البخاري أنه قال: لم ألق أحدا يقطع في هذا الحديث يعني بشيء معين، فقوم قالوا: يكونون بتوالي إمارتهم، وقوم قالوا: يكونون في زمن واحد كلهم يدعي الإمارة. قال: والذي يغلب على الظن أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميرا. انتهى. ونقل الحافظ عن ابن الجوزي من كتابه «**كشف المشكل**» أنه قال: قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظانه وسألت عنه، فلم أقع على المقصود به؛ لأن ألفاظه مختلفة، ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة. انتهى. ثم صرح الحافظ برأي هو في البعد عن الصواب أعجب مما ترك؛ فعَدَّ الراشدين الأربعة ـ رضي الله عنهم ـ، ثم معاوية وابنه يزيد، ثم عبد الملك بن مروان وأبناءه الأربعة وبينهم أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك .. قال: واجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام فولي نحو أربع سنين، ثم قاموا عليه فقتلوه وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك. انتهى. وبغض النظر عما في هؤلاء من ملوك جور غصبوا ولاية الأمر بغير شورى؛ فهؤلاء الذين عدهم الحافظ ثلاثة عشر أميرا!! وهذا الرأي الذي اختاره الحافظ عبارة عن تفصيل منه لكلام البيهقي على روايات أبي داود كما نقله ابن كثير وبالغ في نقده وبيان فساده في البداية والنهاية ـ ٦/ ٢٤٩؛ حيث قال: «فهذا الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعة من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون إلى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد، فإنه مسلك فيه نظر ...».

وأيما كان الأمر فإنه على وجه اليقين ليس للشيعة الاثنا عشرية في روايات الحديث عند أهل السنة حجة يثبت بها مذهبهم في الإمامة ؛ لوجوه منها: أنه لم يل أمر المسلمين ولم يملك على وجه الخلافة من الاثني عشر إماما عندهم إلا سيدنا عليٌّ وابنُه الحسن ـ عليهما السلام. ولا يقال هنا إن المقصود الخلافة بالاستحقاق لا بالسلطة الظاهرية؛ لأن أمر عزة الدين وبقائه حصينا منيعا ماضيا إنما يُرتَهَنُ بهذه السلطة الظاهرة، التي تعقد ألوية الجهاد، وتنفذ الأوامر في الأغوار والأنجاد؛ فتنشر الدين وتحفظ حقوق العباد. وأكثر الأئمة عندهم محاصرون مضيق عليهم، مع اعتقادهم أن الثاني عشر إنما غاب كل هذه الغيبة الطويلة فرارا من طلب السلطان وتعقبه له واغتصابه حقه. ولو كانت الخلافة المعنية هنا هي ما يكون بالاستحقاق والنص لحفظ التشريع الديني؛ فعلام يخالف الشيعة غيرهم من المسلمين الذين يسلمون لأئمة آل البيت بالفضل والعلم؟ ولماذا يتهمون من نالوا سلطان الأمة باغتصاب حق الأئمة فيه؟!

والثاني: أن ظاهر هذه الروايات دال على قسمة الزمان بعد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ فيما يتعلق بأحوال الأمة والدين إلى نوعين: نوع يستقيم فيه أمر الدين طوال مدة ولاية الخلفاء الاثني عشر، ونوع يكون خلاف ذلك. والزمان بعد النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ عند الشيعة الاثنا عشرية هو زمان أئمتهم إلى الشروع في إظهار العلامات الكبرى للقيامة؛ فإذا ارتفعت حجة الله من الأرض بموت آخر الأئمة ساخت وقضي الأمر.

والثالث: أن هذه الروايات تنسب الأئمة إلى قريش عامة، لا إلى آل محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ خاصة، وهذه النسبة جاءت للبيان والتمييز؛ فلو كانوا هم أئمة الاثنا عشرية لوجب التخصيص ورفع الإيهام .. راجع أصل هذه الوجوه في كلام العلامة حسن ابن أحمد عاكش الذي نقله الشيخ صديق بن حسن القنوجي في كتابه: السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج ـ ٧/ ٢٤٧: ٢٤٩. وقارن ذلك بكلام آية الله جعفر السبحاني: بحوث في الملل والنحل ـ ٦/ ٦٥، ٦٦.

هـ ـ حديث افتراق الأمة:

قال رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا بدون ذكر النصارى ـ ٢/ ٣٣٢. وأخرجه أبو داود في سننه وسكت عنه، في كتاب السنة، باب شرح السنة ـ ٤/ ١٩٧. وأخرجه الترمذي في جامعه، في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح ـ ٥/ ٢٥. وأخرجه ابن ماجه في سننه بنحو لفظ الإمام أحمد، في كتاب الفتن، باب افتراق الأمم ـ ٢/ ١٣٢١. وقال الشيخ الألباني في مواضع حديث أبي داود والترمذي وابن ماجه جميعا: حسن صحيح. وأخرجه ابن حبان في صحيحه ـ ١٤/ ١٤٠ من ترتيب ابن بلبان. وأخرجه الحاكم في المستدرك ـ ١/ ٤٧، ٢١٧ وقد صححه في الموضع الثاني على شرط مسلم، ووافقه الذهبي على ذلك في التلخيص؛ على حين أنه قال في الموضع الأول معلقا على كلام الحاكم: ما احتج مسلم بمحمد بن عمرو منفردا؛ بل بانضمامه لغيره. وأخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ١٠/ ٣٨١، ٥٠٢. وقال في الموضع الأول: محمد بن عمرو يشك.

والحديث مروي بعد ذلك بزيادة تبين حكم الفرق، وهي على وجهين:

الوجه الأول، وهو المشهور: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة**». قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

أخرجه الترمذي من طريق سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا، وقال: حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه .. وقال الشيخ الألباني: حسن ـ ٥/ ٢٦. وأخرجه الحاكم شاهدا للحديث السابق في المستدرك ـ ١/ ٢١٨، وبين أن إسناده قد تفرد به عبد الرحمن ابن زياد الإفريقي، وهو لا تقوم به حجة.

وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط ـ ٨/ ٢٢. قال: حدثنا محمود، ثنا وهب بن

بقية، نا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعا بلفظ «**تفترق هذه الأمة ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**». قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «**من كان على ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وأخرجه الطبراني أيضا في المعجم الصغير ـ ٢/ ٢٩ من طريق عيسى بن محمد السمسار الواسطي، قال: حدثنا وهب بن بقية، بمثل إسناده السابق، ولفظه «**تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة**». قالوا: وما هي تلك الفرقة؟ قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وقال الطبراني: لم يروه عن يحيى إلا عبد الله بن سفيان. وأخرجه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في الأحاديث المختارة ـ ٧/ ٢٧٧. بإسناد له عن سليمان بن أحمد الطبراني بمثل روايته في المعجم الصغير إسنادا ولفظا. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ١/ ١٨٩. من طريق أنس بن مالك، وقال: رواه الطبراني في الصغير وفيه عبد الله بن سفيان، قال: إنه لا يتابع على حديثه هذا، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وفي ترجمة عبد الله بن سفيان بميزان الاعتدال ـ ٤/ ١٠٩ قال الحافظ الذهبي: عبد الله بن سفيان الخزاعي الواسطي عن يحيى بن سعيد الأنصاري. قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. حدثنا أسلم بن سهل، حدثنا جدي وهب بن بقية، حدثنا عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس مرفوعا: «**تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة: ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وإنما يعرف هذا بابن أنعم الإفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو.

أقول: إذا جمعنا بين كلام الهيثمي وكلام الذهبي؛ علمنا أن عبد الله بن سفيان ليس منتقدا على الإطلاق، وإنما تكلموا فيما انفرد بروايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري خاصة؛ فقد ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ـ ٥/ ١٠١ ولم يذكر فيه نقدا لأحد. وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ـ ٥/ ٦٦: ليس به بأس.

وقد ذكر الهيثمي في موضع آخر من مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٥٩ لفظ «**ما أنا عليه أنا وأصحابي**» في حديث طويل من رواية أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن

مالك في النهي عن المراء في الدين، وقال: رواه الطبراني وفيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدا.

وروي في بيان الفرقة الناجية أنها: «**هي الجماعة**». أخرجه أبو داود في سننه ـ ٤/ ١٩٨ من طريق معاوية بن أبي سفيان. وقال الشيخ الألباني: حسن. وهذه الرواية أخرجها الحاكم في المستدرك ـ ١/ ٢١٨. وأخرجه ابن ماجه في سننه ـ ٢/ ١٣٢٢ من طريق عوف بن مالك. وقال أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠هـ) في مصباح الزجاجة ـ ٤/ ١٧٩: هذا إسناد فيه مقال، راشد بن سعد قال فيه أبو حاتم: صدوق. وعباد بن يوسف لم يخرج له أحد سوى ابن ماجه وليس له عنده سوى هذا الحديث. قال ابن عدي: روى أحاديث تفرد بها. وذكره ابن حبان في الثقات. وباقي رجال الإسناد ثقات انظره بتحقيق محمد المنتقي الكشناوي. ط٢، دار العربية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ. وقال الشيخ الألباني: صحيح. وأخرجه ابن ماجه في الموضع نفسه من طريق قتادة عن أنس بن مالك بلفظ: «**وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهى الجماعة**». وقال الكناني في مصباح الزجاجة ٤/ ١٨٠: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أنس أيضا، ورواه أبو يعلى الموصلي. ورواية الإمام أحمد في مسنده ـ ٣/ ١٤٥ وهي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أنس. أما أبو يعلى فأخرجه بلفظ السواد الأعظم الآتي.

وروي أنها: «**الإسلام وجماعتهم**». أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ـ ١٧/ ١٣ من طريق عمرو بن عوف المزني. وكذلك أخرجه الحاكم في المستدرك ـ ١/ ٢١٩ شاهدا لحديث معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما ـ ومبينا أن في إسناده كثير بن عبد الله، وهو لا تقوم به الحجة. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٦٠ وقال: رواه الطبراني وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف، وقد حسن الترمذي له حديثا، وبقية رجاله ثقات.

وروي أنها: «**الجماعات**». أخرجه أبو يعلى في مسنده ـ ٦/ ٣٤٢ من طريق زيد بن

أسلم عن أنس بن مالك، في حديث طويل فيه ذكر الرجل الذي أمر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أبا بكر ثم عمر ـ رضي الله عنهما ـ بقتله فوجداه يصلي، فأمر علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أن يقتله إن وجده، فلما لم يجده قال ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «لو قتل اليوم ما اختلف رجلان من أمتي حتى يخرج الدجال». ثم ذكر افتراقَ أمتي موسى وعيسى ـ عليهما السلام ـ وافتراقَ أمته ـ صلى الله عليه وسلم. وقد ذكر الهيثمي الحديث بطوله في مجمع الزوائد ـ ٧/ ٢٥٧، ٢٥٨ وقال: رواه أبو يعلى وفيه أبو معشر نجيح وفيه ضعف، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في قتال الخوارج.

وروي أنها: «**السواد الأعظم**». أخرجه أبو يعلى من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك في موضعين من مسنده ـ ٣٢/٧، ٣٦. وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير ـ ٨/ ٢٧٣ من طريق أبي أمامة.

وأسانيد هذه الزيادة، وإن كان في بعضها الضعيف الذي لا يحتج به منفردا، يتقوى بعضها ببعض بعد الاعتبار ليكون ضعيفها الذي لا يتهم راويه بتعمد الكذب حسنا، وحسنها صحيحا لغيره على أقل تقدير.

وقد بالغ ابن الوزير اليماني ـ رحمه الله ـ فصرح بأن الزيادة القائلة بأن جميع الفرق هلكى في النار إلا واحدة ـ غير ثابتة؛ بل موضوعة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة .. انظره: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ـ ١/ ١٨٦. وقد ذكر في هذا الموضع عن ابن حزم أنها موضوعة غير موقوفة ولا مرفوعة، وعزا نقل كلام ابن حزم إلى الحافظ زين الدين عمر بن بدر الموصلي في كتابه: **المغني عن الحفظ من الكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب**؛ وقد نقل ابن الوزير ذلك عن الحافظ ابن النحوي الشافعي في كتاب له اختصر فيه كتاب الحافظ زين الدين .. قال: وفي كليهما نقل عن المحدثين حيث قالا بقولهم: **لم يصح شيء في هذا الباب**. فالضمير في قولهم راجع إلى أهل الفن بغير شك، وهما من أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان.

وفي موضع آخر من كتابه: العواصم والقواصم ـ ٣/ ١٧٠: ١٧٢ ذكر حديث افتراق

الأمة مع هذه الزيادة وقال: في سنده ناصبي فلم يصح عنه (لعله يقصد أزهر بن عبد الله الحرازي في رواية أبي داود والحاكم لحديث معاوية بن أبي سفيان). وذكر رواية الترمذي عن عبد الله بن عمرو، وروايتي ابن ماجه عن عوف بن مالك، وعن أنس، ثم قال: وليس فيها شيء على شرط الصحيح ولذلك لم يخرج الشيخان شيئا منها، وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه «**كلها في النار إلا فرقة واحدة**». وعن ابن حزم أن هذه الزيادة موضوعة. ذكر ذلك صاحب البدر المنير .

أقول: الذي عزاه ابن الوزير لابن حزم أصله ما صرح به في كتاب الإيمان من الفصل في الملل والأهواء والنحل ـ ٣/ ١٣٨ .. حيث قال: ذكروا حديثا عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن «**القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة**». وحديثا آخر: «**تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة**». قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلا من طريق الإسناد، وما كان كذلك فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به.

وقد عَرَّضَ الشيخ محمد زاهد الكوثري بانتقاد موقف ابن حزم الذي يستدل لرأيه في إبطال القياس بإحدى روايات حديث افتراق الأمة على بضع وسبعين فرقة «... **أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم ...**»، مع أنها رواية ساقطة من وجوه عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشارقة والمغاربة؛ على حين لا يتوقف في الحكم بعدم صحة رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة بدون زيادة «**ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة**»، ورواية أبي داود والحاكم بهذه الزيادة. ثم عمد الكوثري إلى بيان وجه ابن حزم في حكمه على روايات الحديث بتلك الزيادة وبدونها، بأن رواية أبي هريرة عند الترمذي وغيره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو لا يحتج بحديثه إذا لم يتابع، وقد أخرج له الشيخان في المتابعات فقط. وأما الحديث المشتمل على الزيادة؛ فقال الكوثري: «في بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفي بعضها كثير بن عبد الله، وفي بعضها عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها

الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل، كما يظهر من كتب الحديث، ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف، وهو أوسع من تكلم في طرق هذا الحديث ـ فيما أعلم. **وابن حزم لا يرى جبر الضعيف بتعدد الطرق**». عن تقديم الكوثري لكتاب **التبصير في الدين** لأبي المظفر الإسفراييني. وانظر: **مقدمات الشيخ الكوثري** ـ ص ١١٤.

وأما كتاب الحافظ زين الدين أبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المطبوع بتعليق الشيخ محمد الخضر حسين ـ القاهرة ١٣٤٢هـ) الذي عظَّم ابن الوزير شأنه وشأن اختصاره لابن النحوي الشافعي؛ فهو مُلخصٌ من موضوعات ابن الجوزي. وللعلماء عليه وعلى أصله مؤاخذات وتنقيدات، وقد تعقبه السيد حسام الدين القدسي فيما جمعه في كتابه: **انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء من الأحاديث في هذا الباب** (المطبوع بتقديم من مجموع أجوبة للشيخ الكوثري. ط مطبعة الترقي ـ دمشق، سوريا ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م). وقد نقد الشيخ الكوثري في أجوبته للسيد حسام الدين منهج الحافظ زين الدين ابن بدر في فحصه لكتب السنن، وتصفحه لما كتبه النقاد في الضعفاء والكذابين، وما دُوّنَ في الموضوع من الأحاديث؛ بغرض انتقاء ما قيل فيه: لم يرد في هذا الباب شيء ونحوه، ووَصفَهُ بأنه سعي غير منتج، وعناء بلا غناء. ثم قال: «ولقد يغتر بفعله البسطاء؛ فينفون أحاديث ثابتة، فيكون الوبال عليه فيضر وهو يريد نفعا، بل ربما يُحَسِّنُ الظنَّ به بعضُ الخاصّة فيثق بقوله، فيكون الحال عندهم أطم ...، وقد وقع ذلك فعلا لجماعة منهم؛ فهذا المجد صاحب القاموس قد قَلَّد ابنَ بدر في خاتمة كتابه **سفر السعادة**، إن لم نقل: سلك موطئ قدمه حذوَ النعل بالنعل، والحافظُ زينُ الدين العراقي مع جلالته وإمامته، وكذلك العلامة عزُّ الدين محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ علي المرتضى اليماني في **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**».

وقال الشيخ الكوثري عن زين الدين بن بدر الموصلي: «والرجل وإن كان يعد في الحفاظ، كما ذكره جماعة من المحدثين، لكن دعوى كونه ناقدا باطلة لا يظاهرها دليل. قال ابن حجر في **القول المسدد** (ص ٢٠) عند قول الزين العراقي: أورده عمر بن بدر

الموصلي: لا اعتداد بذلك؛ فإنه لم يكن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فلخصه ولم يزد من قِبَلِهِ شيئا.اهـ. وبالغ السيوطي في الحط من مقداره حتى قال في **شرح التقريب**: وليس هو من الحفاظ، وعليه في كثير مما قاله انتقاد» .. انظر: مقدمات الكوثري ـ ص ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤.

وأما قول ابن الوزير عن الروايات المشتملة على الزيادة القائلة بهلاك جميع الفرق إلا واحدة: وليس فيها شيء على شرط الصحيح ولذلك لم يخرج الشيخان شيئا منها، وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه «**كلها في النار إلا فرقة واحدة**»؛ فهذا كلام محرر على أصل أخذه عن ابن حزم أيضا، وقد بينه ابن الوزير نفسه فيما نقله عنه محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) في رسالة له بعنوان «**افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة**» وكان قد بنى كلامه فيها على صحة رواية «**كلها في النار إلا فرقة**» مخالفا ما ذهب إليه ابن الوزير. وذلك الأصل أن من زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور، كانت زيادته عند المحدثين مُعَلَّةً غير صحيحة، وإن كان الراوي ثقة؛ فمخالفة الثقات فيما شاركوه في حديثه تقوي الظن على أنه وَهِمَ فيما زاده، أو أدرج في الحديث كلام بعض الرواة. ومما قاله عن ابن حزم أيضا: على أن أصل الحديث الذي حكموا بصحته ليس مما اتفقوا على صحته وقد تجنبه البخاري ومسلم مع شهرته لعدم اجتماع شرائطهما فيه. انظر ابن الأمير الصنعاني: افتراق الأمة ـ ص ٩٧، ٩٩.

والكلام عن حكم زيادة الثقة وأنواعها فيه تفصيل ذكره ابن الصلاح في مقدمته، وبين أن منها الزيادة المخالفة المنافية لما رواه سائر الثقات، وحكمها الرد. ومنها زيادة ليس فيها منافاة ومخالفة أصلا لما رواه الثقات وهي مقبولة .. قال ابن الصلاح: وقد ادَّعَى الخطيب فيه (أي في هذا النوع) اتفاق العلماء. انظر مقدمة ابن الصلاح ـ ص ٢٥١ من تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ـ رحمها الله تعالى. والزيادة في هذا الحديث من ذلك النوع الثاني فيما سلم من أسانيده مجردا أو بعد الاعتبار، وهي مروية من طرق عن عدد

من الصحابة. وأما الطعن في حديث الترمذي وأبي داود الأصل فيؤدي إلى إسقاط هذا الكلام كله؛ فلم يعد معه زيادة على رواية ثقة أصلا، وبذلك يرجع الكلام إلى ترك حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة سواء في ذلك الرواية الأصل من طريق محمد بن عمرو ابن علقمة الليثي، أو الروايات المشتملة على زيادة الحكم بهلاك جميع الفرق إلا واحدة، ولم يقل أحد من أهل العلم: إن البخاري ومسلما ـ رحمهما الله ـ قد استوعبا الصحيح المجرد؛ بله أن يقال: إنهما قد استوعبا المصحح أو المحسن بعد الاعتبار والنظر في تعدد طرقه.

وقد قال ابن الوزير عن تلك الزيادة في مبدأ كلامه: إنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة. وأشار بعد ذلك إلى أنها غير ملائمة للكتاب والسنة في الحكم بهلكة أكثر الأمة في النار، على حين تتضافر آي الكتاب وصحاح السنة على بيان أن الله تعالى قد تجاوز لهذه الأمة عن النسيان والخطأ، وأنها خير الأمم ... وهذا الإشكال لا يتعلق بالنظر في أسانيد رواية الحديث؛ لكن بدرايته، وقد دفعه ابن الأمير الصنعاني بأربعة وجوه: **أولها**: القول بجواز أن هذه الفرق المحكوم عليها بالهلاك قليلة العدد، لا يكون مجموعها أكثر من الفرقة الناجية؛ فلا يتم أكثرية الهلاك ولا يَرِدُ الإشكال. ولا يكون ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعبها، ووحدة طريق الحق. ونظير ذلك ما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى: ﴿**وأنَّ هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرَّق بكم عن سبيله**﴾ (الأنعام/ ١٥٣) من أنه جمع السبل المنهي عن اتباعها لبيان شعب طرق الضلال وكثرتها وسعتها، وأفرد سبيل الهدى والحق لوحدته وعدم تعدده.

وذلك الوجه ـ وإن لم يكن أول ما يتبادر إلى ذهن الناظر في الخبر ـ يناسب فيما أرى ما جاء في روايات الزيادة من بيان الفرقة الناجية بأنها السواد الأعظم، والجماعة، والجماعات.

وثانيها: أن الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار حكم عليها باعتبار ظاهر

أعمالها وتفريطها، كأنه قيل: كلها هالكة باعتبار ظاهر أعمالها محكوم عليها بالهلاك وكونها في النار، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر من رحمة الله لها وشفاعة نبيها وشفاعة صالحيها لطالحيها. والفرقة الناجية وإن كانت مفتقرة إلى رحمة الله لكنها باعتبار ظاهر أعمالها يحكم لها بالنجاة لإتيانها بما أمرت به وانتهائها عما نهيت عنه.

وثالثها: أن ذلك الحكم مشروط بعدم عقابها في الدنيا، وقد دل على عقابها في الدنيا حديث «**أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة إنما عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا**».. قال: أخرجه الطبراني في الكبير، والبيهقي في شعب الإيمان، عن أبي موسى؛ فيكون حديث الافتراق مقيدا بهذا الحديث في قوله: «**كلها هالكة**» ما لم تعاقب في الدنيا، لكنها تعاقب في الدنيا فليست بهالكة.

أقول: وحديث أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ الذي ذكره ابن الأمير صحيح .. أخرجه الإمام أحمد في مسنده ـ ٤/ ٤١٠ بلفظ «**إنما عذابها في الدنيا القتل والبلابل والزلازل**». وقال: قال أبو النضر: «**بالزلازل والقتل والفتن**» . وكرره ص ٤١٨. وأخرجه أبو داود في سننه ـ ٤/ ١٠٥ بلفظ مقارب ليس فيه ذكر البلايا في آخره. وقال الألباني: صحيح. وأخرجه الحاكم في المستدرك ـ ٤/ ٢٨٣، ٤٩١ فذكر عذابها في الدنيا بالقتل والزلازل والفتن. وقال في الموضعين: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الحافظ الذهبي في الموضعين وقال في التلخيص: صحيح.

ورابعها: أن الإشكال في حديث الافتراق إنما نشأ من جعل القضية الحاكمة به وبالهلاك دائمة، بمعنى أن الافتراق في هذه الأمة وهلاك من يهلك منها، دائم مستمر من زمن تكلمه ـ صلى الله عليه وسلم ـ بهذه الجملة إلى قيام الساعة، وبذلك تتحقق أكثرية الهالكين وأقلية الناجين؛ فيتم الإشكال. والحق أن القضية حينية، بمعنى أن ثبوت الافتراق للأمة والهلاك لمن يهلك ثبت في حين من الأحيان، وزمن من الأزمان فحسب. والدليل على ذلك من وجوه منها: قوله: «**ستفترق**» الدال على الاستقبال لتحلية المضارع بالسين. ومنها: قوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**». فإن أصحابه من مسمى أمته بلا خلاف،

وقد حكم عليهم بأنهم أمة واحدة، وأنهم الناجون، وأن من كـان علـى مـا هـم عليـه هـم الناجون، فلو جعلنا القضية دائمة من حين التكلم بها؛ للزم أن تكون تلك الفرق كائنة في أصحابه ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهلم جرا، وقد صرح الحديث نفسه بخلاف ذلك. فـإذا ظهر لك أن الحكم بالافتراق والهلاك إنما هو في حين من الأحيان وزمن مـن الأزمـان؛ لم يلزم أكثرية الهلاك وأقلية الناجين.

وابـن الأمـير الصـنعاني يـرى أن ذلـك الحـين والزمـان هـو آخـر الـدهر الـذي وردت الأحاديث بفساده وفشو الباطل فيه وخفاء الحق، وأن القابض فيـه علـى دينـه كالقـابض على الجمر؛ فهو الزمان الذي يصبح فيه الرجل مؤمنا ويمسـي كـافرا، وهـو زمـان غربـة الدين، وفي الأحاديث الواردة بهذا المعنى في كتب السنة قرائن دالة على أنـه زمـان كثـرة الهالكين وزمان التفرق والتدابر .. راجع ابن الأمير: افتراق الأمة ـ ص ٦٦: ٧٦.

وإنني لأحسب أن ما تقدم كاف في إبطال كلام ابن الوزير على زيـادة «**كلـها في النـار إلا واحدة**» من جهتي الرواية والدراية .. والله أعلى وأعلم.

والوجه الثاني لرواية حديث افتراق الأمة: «ستفترق أمتي على كذا وسبعين ملة كلها في الجنة إلا ملة واحدة». قيل: أي ملة؟ قال: «**الزنادقة**».

وهذا الحديث أخرجـه القـزويني عبـد الكـريم بـن محمـد الرافعـي مـن طريـق ياسـين الزيات، عن يحيى بن سعيد، عن أنـس بـن مالـك مرفوعـا .. انظـر كتابـه: التـدوين في أخبـار قـزوين ٢/ ٧٩. وذكـره أبـو شـجاع شـيرويه بـن شـهردار الـديلمي (ت٥٠٩هــ): الفردوس بمأثور الخطاب ـ ٢/ ٦٣. وإسناده كما نقله الشيخ الكوثري ـ في تقديمه لكتـاب التبصير في الدين للإسفراييني ـ من مسند الفردوس، من طريق ياسين الزيات، عـن سـعد ابن سعيد أخي يحيى، عن أنس بن مالك. انظر مقدمات الكوثري ـ ص ١١٤.

وبلفظ: «**تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة إني أعلـم أهـداها الجماعـة**» رواه الديلمي: السابق ـ ٢/ ٦٤. وإسناده كما نقله الشيخ الكوثري ـ في تقديمه لكتاب التبصـير في الدين للإسفراييني ـ من مسند الفردوس، من طريق أبي إسماعيل حفـص بـن عبـد الله

الأيلي، عن مسعر، عن سعد بن سعيد، عن أنس. انظر مقدمات الكوثري ـ ص ١١٥. وأحسب أن في اسم والد حفص الأيلي تصحيفا أو خطأ من الطابع، فالصواب: أبو إسماعيل حفص بن عمر بن دينار الأيلي .. حدث عن مسعر بن كدام، وشعبة، وثور بن يزيد، وهم من الحفاظ الكبار؛ لكنه متهم بالكذب والتلفيق .. قال ابن حبان في ترجمته بكتاب المجروحين ـ ١/ ٢٥٨: يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتونَ الواهية، ويعمد إلى خبر يعرف من طريق واحد فيأتي به من طريق آخر لا يعرف. وانظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ـ ص ٢٢٣. وفي لسان الميزان لابن حجر ٢/ ٣٢٤.

وقال المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ): ورواه الشعراني في الميزان من حديث ابن النجار وصححه الحاكم بلفظ غريب وهو: «**ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا واحدة**». وفي رواية عند الديلمي: «**الهالك منها واحدة قال العلماء هي الزنادقة**» .. انظره: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ـ ١/١٥٠. ط مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق (ب ـ ت). ولم أجد هذه الرواية عند الشيخ أبي المواهب الشعراني وقد راجعت كتابه الميزان في نسختيه المطبوعتين بمصر: الموجزة بعنوان «**ميزان الخضرية**» المطبوعة بهامش كتاب «**رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**» للعلامة صدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني. ط١ ،المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣٠٠هـ، وهي التي يحكي فيها تفصيلَ تلقيه الميزان عن الخضر ـ عليه السلام ـ مناما. والنسخة المطولة المبسوطة بعنوان «**الميزان الكبرى**» بتصحيح الشيخ حسن العدوي الحمزاوي، والمطبوعة بمحروسة مصر المحمية بالمطبعة الكستلية ١٢٧٩ من الهجرة النبوية. وهي التي ألفها الشعراني استجابة لرغبة عدد من علماء المذاهب الأربعة بمصر، حينما سألوه إيضاح الميزان المذكورة في مؤلفه الأول بعبارة أوسع، وإيصال معرفتها إلى قلوبهم ذوقا من غير سلوك في طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق، كما اشترط

الشعراني على من أراد أن يدرك صحة ميزانه في تصحيح أقوال المجتهدين وبيان استمدادها جميعا من عين الشريعة .. راجع مطبوعة النسخة الثانية ـ ١/ ٩، ١٠. وقد طبعت «**الميزان الكبرى**» للمرة الثانية وبهامشها كتاب «**رحمة الأمة في اختلاف الأئمة**» بتصحيح الشيخ إبراهيم بن الشيخ حسن الفيومي، على نفقة الشيخ أحمد علي المليجي الكتبي. ط المطبعة العامرة الشرفية بشارع الخرنفش من مصر العزيزية ١٣١٨هـ.

وإذا كان الشيخ العجلوني قد طالع نسخة خطية غير ما رجعت إليه، ورأى بمتنها وهامشها ما ذكر؛ فبإمكاننا أن نتصور أن الشعراني أورد الروايتين: رواية «**كلها في النار إلا واحدة**»، ورواية «**كلها في الجنة إلا واحدة**»، ثمَّ وَفَّقَ بينهما وَفْقَ ميزانه في الجمع بين الأحاديث وتصحيح أقوال المجتهدين، بأن الرواية الأولى من باب **التشديد** باعتبار مبدأ المصير، والثانية من باب **التخفيف** باعتبار المآل وختام المصير للموحدين من أمة محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم. وإذا أبعدنا النجعة فسنقول: نحسب أنه أورد رواية «**كلها في الجنة إلا واحدة**» منفردة للتدليل على قوله بصحة جميع أقوال المجتهدين التي تصدر في رأيه عن عين الشريعة الواحدة.

والحق أننا في صنعة علم الحديث لا نستطيع أن نقبل في يسر رفع رواية «**كلها في الجنة إلا واحدة وهي الزنادقة**» من طريق أنس بن مالك، وأحسب أنه هو ابن النجار فيما عزاه العجلوني للحاكم ولم أجده أيضا مع استفراغ الجهد والاستعانة ببرامج الحاسب الآلي الحديثية؛ فلعله يقصد رواية للحاكم في غير المستدرك. وقد روي عن أنس من طرق خلاف ذلك كما تقدم. وقال الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني في ترجمة معاذ بن ياسين الزيات في لسان الميزان ـ ٦/ ٦٥، ٦٦: أخرج العقيلي حديثه (في كتابه: الضعفاء ـ ٤/ ٢٠١، ٢٠٢ في ترجمة معاذ أيضا) من رواية موسى بن إسماعيل الحلي، عنه، عن أبرد بن أشرس، عن يحيى بن سعيد، عن أنس ابن مالك ـ رضي الله عنه. ثم أخرجه من طريق يحيى بن يمان، عن ياسين الزيات، عن سعد بن سعيد، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ ولفظه: «**تفترق أمتي على سبعين أو إحدى**

وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة». قالوا: يا رسول الله، من هم؟ قال: «**الزنادقة، وهم القدرية**». وقال: لا يرجح منه إلى صحة، ونقل الحديث لياسين بن معاذ، وليس له أصل عن يحيى وسعد ابني سعيد ...

قال ابن حجر: وقد رويناه في جزء الحسن بن عرفة، عن ياسين بن معاذ الزيات، عن يحيى بن سعيد. وله طريق أخرى عن ياسين فقال تارة عن: يحيى وسعيد. وتارة: عن سعد بن سعيد. وهذا اضطراب شديد سندا ومتنا. والمحفوظ في المتن: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة**». قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وهذا (يعني رواية: «**كلهم في الجنة**») من أمثلة مقلوب المتن، والله أعلم.

أقول: وهذا يعني أن مدار هذه الرواية على أبرد بن أشرس، وياسين الزيات. وهما معا متهمان: أبرد بن أشرس قال فيه ابن خزيمة: كذاب وضاع. وقال الأزدي: لا يصح حديثه. انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ـ ١/ ٦٢. وفي لسان الميزان لابن حجر ـ ١/ ١٢٨. وأما ياسين بن معاذ الزيات؛ فقال فيه الإمام البخاري في التاريخ الكبير ـ ٨/ ٤٢٩: يتكلمون فيه، منكر الحديث. وكذلك قال الإمام مسلم في الكنى والأسماء ـ ٢٨٥/١. وقال ابن حبان في المجروحين ـ ٣/ ١٤٢: يروي الموضوعات عن الثقات وينفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

ومن ثَمَّ فتعدد طرق إسناد هذا اللفظ في حديث أنس لا يفيد بمثل هذين الراويين؛ فإنما يرفع الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره إذا كان الضعف في الرواة من جهة الحفظ والضبط فقط، لا من ناحية تهمة الكذب؛ فإن كثرة الطرق لا تفيد شيئا إذ ذاك .. راجع هذه الفائدة في «**مقالات الكوثري**» في مقاله: **حول حديثين** ـ ص ٣٩.

والإسناد الآخر مما ساقه الديلمي في مسند الفردوس من طريق أبي إسماعيل حفص الأيلي، عن مسعر بن كدام، لا تقوم به حجة، ولا يعول عليه في الاعتبار؛ فتهمة حفص الأيلي لا تتعلق بسوء الحفظ أو قلة الضبط أيضا؛ فهو متهم بالكذب والتلفيق ـ كما تقدم ـ

والكاذب لا يجبر. وفوق ذلك ليس في لفظه «**كلها في الجنة إلا فرقة**»، بل يثبت لكل فرقة نصيبا من الهدى الذي تنال الجماعة أكثره، بلفظ «**إني أعلم أهداها الجماعة**» .. وانظر الموضوعات لابن الجوزي ـ ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

وقد سبق الكلام عما تفرد به عبد الله بن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك مرفوعا بلفظ «**تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة**». قالوا: وما هي تلك الفرقة؟ قال: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وهذه الرواية ـ على ما فيها من نقد الطبراني (ت٣٦٠هـ) والعقيلي (ت٣٢٢هـ) والهيثمي (ت٨٠٧هـ) ــ أقوى على التحقيق من رواية يذكر في إسنادها أبرد بن أشرس أو ياسين الزيات. ولقائل أن يقول: إنَّ ردَّ الحديث بسبب انفراد راو غير مجروح ـ مثل عبد الله بن سفيان ـ ليس من مذهب أهل السنة، ولا من أصول أهل الحق. كما قال الشيخ الكوثري في مقال له عن حديث معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ في اجتهاد الرأي .. انظر مقالات الكوثري ـ ص ٦١.

ولهذا فإن الشيخ محمد جعفر الكتاني في كتابه «**نظم المتناثر من الحديث المتواتر**» ــ ص ٤٧ بعد أن أورد روايات الوجه الأول «**كلها في النار إلا فرقة واحدة**»، قال: «فهذا حديث كما ترى وارد من عدة طرق بألفاظ مختلفة، وله ألفا ظ أخر. وقد أخرجه الحاكم من عدة طرق، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة. وقال الزين العراقي: أسانيده جياد. وفي فيض القدير أن السيوطي عده من المتواتر، ولم أره في الأزهار. وفي شرح عقيدة السفاريني ما نصه: وأما الحديث الذي أخبر النبي ـ صلى الله عليه وسلم ــ أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار؛ فروي من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وأبي الدرداء، ومعاوية، وابن عباس، وجابر، وأبي أمامة، وواثلة، وعوف بن مالك، وعمرو بن عوف المزني؛ فكل هؤلاء قالوا: «**واحدة في الجنة وهي الجماعة**». ولفظ حديث معاوية ما تقدم، فهو الذي ينبغي أن يُعوَّل عليه **دون الحديث المكذوب** على النبي ـ صلى الله عليه

وسلم. انتهى. يريد به حديث العقيلي وابن عدي عن أنس «**تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة**». قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «**الزنادقة وهم القدرية**». وفي لفظ «**تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة كلها في الجنة إلا فرقة واحدة وهي الزنادقة**». وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات في كتاب السنة، وتبعه في اللآلئ، وقال ابن تيمية: لا أصل له؛ بل هو موضوع كذب باتفاق أهل العلم بالحديث».

مصادر تخريج الأحاديث النبوية

١ ـ الأحاديث المختارة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد (أبو عبد الله الحنبلي المقدسي تـ٦٤٣هـ). تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. ط١، مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة، السعودية ١٤١٠هـ (عشرة أجزاء).

٢ ـ أحوال الرجال: للإمام إبراهيم بن يعقوب (أبو إسحاق الجوزجاني تـ٢٥٩هـ). تحقيق صبحي البدري السامرائي. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ.

٣ ـ الإصابة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). تحقيق علي محمد البجاوي. ط١، دار الجيل ـ بيروت، لبنان ١٣٩٤هـ (ثمانية عشر جزءا).

٤ ـ افتراق الأمة: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (تـ١١٨٢هـ). تحقيق سعد بن عبد الله بن سعيد السعدان. ط١، دار العاصمة ـ الرياض، السعودية ١٤١٥هـ.

٥ ـ البداية والنهاية: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (أبو الفداء الدمشقي تـ٧٧٤هـ). ط مكتبة المعارف ـ بيروت، لبنان (أربعة عشر جزءا).

٦ ـ التاريخ الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ٢٥٦هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط١، دار الوعي ـ حلب، سوريا؛ ومكتبة دار التراث ـ القاهرة، مصر ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م (جزآن).

٧ ـ تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (أبو جعفر الطبري تـ٣١٠هـ). ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ.

٨ ـ التاريخ الكبير: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ٢٥٦هـ). تحقيق السيد هاشم الندوي. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (ثمانية أجزاء).

٩ ـ تاريخ بغداد: للحافظ أحمد بن علي (أبو بكر الخطيب البغدادي تـ٤٦٣هـ). ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان (أربعة عشر جزءا).

١٠ ـ تاريخ دمشق (تاريخ مدينة دمشق وأخبارها ومن حلَّها أو وردها): للحافظ علي ابن الحسن بن هبة الله بن عساكر (أبو القاسم الدمشقي تـ٥٧١هـ). والكتاب سبعون جزءا يتضمنها برنامج تاريخ دمشق. الإصدار الأول، إعداد شركة الخطيب للإنتاج والتسويق، بإشراف علمي من مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي ـ عمان، الأردن ١٩٩٨م.

١١ ـ تاريخ واسط: للإمام أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (تـ٢٩٢هـ). تحقيق كوركيس عواد. ط١، عالم الكتب ـ بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ.

١٢ ـ تحفة الأحوذي: للشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (أبو العلا المباركفوري تـ١٣٥٣هـ). ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان (عشرة أجزاء).

١٣ ـ التدوين في أخبار قزوين: للقزويني عبد الكريم بن محمد الرافعي. تحقيق عزيز الله العطاردي. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٩٨٧م (أربعة أجزاء).

١٤ ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد (أبو جعفر الطبري تـ٣١٠هـ). ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (ثلاثون جزءا).

١٥ ـ تفسير القرآن العظيم: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير (أبو الفداء الدمشقي تـ٧٧٤هـ). ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (أربعة أجزاء).

١٦ ـ تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). بعناية عادل مرشد. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٧ ـ تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (أربعة عشر جزءا).

١٨ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن (أبو الحجاج المزي المتوفى ٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م (خمسة وثلاثون جزءا).

١٩ ـ **الثقات**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي تـ٣٥٤هـ). تحقيق السيد شرف الدين أحمد. ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م (تسعة أجزاء).

٢٠ ـ **جامع الترمذي**: للإمام محمد بن عيسى (أبو عيسى الترمذي السلمي تـ٢٧٩هـ). تحقيق أحمد محمد شاكر، وآخرين. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).

٢١ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس (أبو محمد الرازي التميمي تـ٣٢٧هـ). ط١، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م (تسعة مجلدات).

٢٢ ـ **حلية الأولياء**: للحافظ أحمد بن عبد الله (أبو نعيم الأصفهاني تـ٤٣٠هـ). ط٤، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ (عشرة أجزاء).

٢٣ ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري (ت٦٩٤هـ). تحقيق عيسى عبد الله محمد مانع الحميري. ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

٢٤ ـ **سؤالات البرذعي لأبي زرعة** عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ). تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي. ط٢، دار الوفاء ـ المنصورة، مصر ١٤٠٩هـ.

٢٥ ـ **السراج الوهاج من كشف مطالب مسلم بن الحجاج** للشيخ صديق بن حسن القنوجي. تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد التواب هيكل. ط دار إحياء التراث الإسلامي ـ الدوحة، قطر ١٩٨٨م.

٢٦ ـ **السنة**: لابن أبي عاصم عمرو بن الضحاك الشيباني (تـ٢٨٧هـ). تحقيق الشيخ

محمد ناصر الدين الألباني. ط١، المكتب الإسلامي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٠هـ (جزآن).

٢٧ ـ **سنن أبي داود**: للإمام سليمان بن الأشعث (أبو داود السجستاني الأزدي تـ٢٧٥هـ). تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (أربعة أجزاء).

٢٨ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام محمد بن يزيد بن ماجه (أبو عبد الله القزويني تـ٢٧٣هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان (جزآن).

٢٩ ـ **السنن الكبرى**: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ٣٠٣هـ). تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م (ستة أجزاء).

٣٠ ـ **السنن الكبرى**: للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي تـ٤٥٨هـ). تحقيق عبد القادر عطا. ط مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، السعودية ١٤١٤هـ ـ ١٩٨٤م (عشرة أجزاء).

٣١ ـ **سنن النسائي (المجتبى)**: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ٣٠٣هـ). تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، سوريا ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م (ثمانية أجزاء).

٣٢ ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**. للإمام يحيى بن شرف بن مري (أبو زكريا النووي تـ٦٧٦هـ). ط٢، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م (ثمانية أجزاء).

٣٣ ـ **شعب الإيمان**: للإمام الحافظ أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر البيهقي تـ٤٥٨هـ). تحقيق محمد اليد بسيوني زغلول. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١٠هـ (ثمانية أجزاء).

٣٤ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي تـ٣٥٤هـ). تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط٢، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان

١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م (ثمانية عشر جزءا).

٣٥ ـ صحيح البخاري: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ٢٥٦هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. ط٣، دار ابن كثير ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م (ستة أجزاء).

٣٦ ـ صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري تـ٢٦١هـ). تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث ـ بيروت، لبنان (خمسة أجزاء).

٣٧ ـ الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة: للمحدث أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٤هـ). تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. ط٢، مكتبة القاهرة، بمصر ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٣٨ ـ الضعفاء الصغير: للإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي تـ٢٥٦هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط١، دار الوعي ـ حلب، سوريا ١٣٩٦هـ.

٣٩ ـ الضعفاء الكبير: للإمام محمد بن عمر بن موسى (أبو جعفر العقيلي تـ٣٢٢هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (أربعة أجزاء).

٤٠ ـ الضعفاء والمتروكين: للإمام أحمد بن شعيب (أبو عبد الرحمن النسائي تـ٣٠٣هـ). تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط١، دار الوعي ـ حلب، سوريا ١٣٦٩هـ.

٤١ ـ الضعفاء والمتروكين: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي تـ٥٩٧هـ). تحقيق عبد الله القاضي. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٦ (جزآن).

٤٢ ـ طبقات المحدثين بأصبهان: للإمام عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (أبو محمد الأنصاري تـ٣٦٩هـ). تحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي. ط٢، مؤسسة

الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م (أربعة أجزاء).

٤٣ ـ العلل المتناهية: للإمام الحافظ عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي تـ٥٩٧هـ). تحقيق خليل الميس. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ (جزآن).

٤٤ ـ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: للإمام محمد بن إبراهيم (أبو عبد الله بن الوزير اليماني تـ٨٤٠هـ). تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط١ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م (ثلاثة أجزاء).

٤٥ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان ١٣٧٩هـ (ثلاثة عشر جزءا).

٤٦ ـ الفردوس بمأثور الخطاب: للإمام شيرويه بن شهردار (أبو شجاع الديلمي تـ٥٠٩هـ). تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٩٨٦م.

٤٧ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل: للإمام علي بن أحمد بن حزم (أبو محمد الأندلسي القرطبي الإمام الظاهري تـ٤٥٦هـ). ط مكتبة السلام العالمية ـ القاهرة، مصر (خمسة أجزاء).

٤٨ ـ فضائل الصحابة: للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني تـ٢٤١هـ). تحقيق الدكتور وصي الله عباس. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م (جزآن).

٤٩ ـ القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). ط١، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، مصر ١٤٠١هـ.

٥٠ ـ الكاشف عمن له رواية في الكتب الستة: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ٧٤٨هـ). تحقيق محمد عوامة. ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ودار علو ـ جدة، السعودية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٢م (جزآن).

٥١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (أبو

أحمد الجرجاني تـ٣٦٥هـ). تحقيق يحيى مختار غزاوي. ط٣، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م (سبعة أجزاء).

٥٢ ـ **كتاب الفتن**: لنعيم بن حماد (أبو عبد الله المروزي تـ٢٨٨هـ). تحقيق سمير أمين الزهيري. ط١، مكتبة التوحيد ـ القاهرة، مصر ١٤١٢هـ (جزآن).

٥٣ ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**: للحافظ إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي (أبو الوفا الحلبي الطرابلسي تـ٨٤١هـ). تحقيق صبحي السامرائي. ط١، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٤ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ). ط مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، ومكتبة الغزالي بدمشق (جزآن).

٥٥ ـ **الكنى والأسماء**: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري تـ٢٦١هـ). تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. ط١، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، السعودية ١٤٠٤هـ (جزآن).

٥٦ ـ **لسان الميزان**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ٨٥٢هـ). ط، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م (ثمانية أجزاء).

٥٧ ـ **مجمع الزوائد**: للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (تـ٨٠٧هـ). ط دار الريان للتراث ـ القاهرة، مصر؛ ودار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ (عشرة أجزاء).

٥٨ ـ **المدخل إلى الصحيح**: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله الحاكم النيسابوري تـ٤٠٥هـ). تحقيق الدكتور هادي ربيع عمير المدخلي. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ.

٥٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**: للحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه (أبو عبد الله الحاكم النيسابوري تـ٤٠٥هـ). تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م (أربعة أجزاء).

٦٠ ـ **مسند أبي يعلى**: للإمام أحمد بن علي بن المثنى (أبو يعلى الموصلي التميمي تـ٣٠٧هـ). تحقيق حسين سليم أسد. ط١، دار المأمون للتراث ـ دمشق، سوريا ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م (ثلاثة عشر جزءا).

٦١ ـ **مسند أحمد**: للإمام أحمد بن حنبل (أبو عبد الله الشيباني تـ٢٤١هـ). ط مؤسسة قرطبة، مصر (ستة أجزاء).

٦٢ ـ **مصباح الزجاجة**: لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠هـ). تحقيق محمد المنتقي الكشناوي. ط٢، دار العربية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ.

٦٣ ـ **معالم التنزيل**: للإمام الحسين بن مسعود الفراء (أبو محمد البغوي تـ٥١٦هـ). تحقيق خالد العك، ومروان سوار. ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م (أربعة أجزاء).

٦٤ ـ **المعجم الأوسط**: للحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب (أبو القاسم الطبراني تـ٣٦٠هـ). تحقيق طارق بن عوض الله محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. ط دار الحرمين ـ القاهرة، مصر ١٤١٥هـ (عشرة أجزاء).

٦٥ ـ **المعجم الصغير**: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق محمد شكور محمود. ط١، المكتب الإسلامي ـ بيروت، لبنان؛ ودار عمار ـ عمان، الأردن ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م (جزآن).

٦٦ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم الطبراني. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. ط٢، مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، العراق ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م (عشرون جزءا).

٦٧ ـ **معرفة الثقات**: للإمام أحمد بن عبد اللـه بن صالح (أبو الحسن العجلي ت٢٦١هـ). تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط١، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، السعودية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م (جزآن).

٦٨ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ٧٤٨هـ). تحقيق نور الدين عتر. ضمن موسوعة المكتبة الألفية للسنة النبوية

إصدار مركز التراث لأعمال الحاسب الآلي ـ عمان، الأردن ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٩ ـ مقالات الكوثري: للشيخ محمد زاهد الكوثري ط١، ايجو كيشنل بريس ـ كراتشي، باكستان ١٣٧٢هـ.

٧٠ ـ مقدمات الإمام الكوثري: للشيخ محمد زاهد الكوثري . ط١، دار الثريا ـ دمشق، وبيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧١ ـ مقدمة ابن الصلاح: للإمام الحافظ عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان (أبو عمرو الشهرزوري تـ٦٤٣هـ). تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن. ط دار المعارف ـ القاهرة، مصر.

٧٢ ـ من حديث خيثمة: للإمام خيثمة بن سليمان القرشي (تـ٣٤٣هـ). تحقيق الدكتور عمر عبد السلام. ط١، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٧٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي تـ٧٤٨هـ). تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٩٩٥م (ثمانية أجزاء).

فهرس الموضوعات

المقدمة ٣ ـ ٢٢

اختلاف الفرق الكلامية، ودعوى التقريب ٣

الغلو في الدعوة إلى التقريب وفي معارضته ٤

حديث افتراق الأمة وحكم الفرق ٥

تعريف علم الكلام واستيعاب ميدان الاشتغال به للمخالفين من أهل ملة الإسلام ١٠

أولى وسائل التقريب ١١

لماذا الاهتمام بدراسة الفكر الكلامي لطائفة الاثنا عشرية في القرن الخامس الهجري؟ ١٤

خطة الدراسة ومنهجها ١٦

نظرات في بعض الدراسات السابقة ١٨

الإهداء ٢١

نشأة التشيع الإمامي
دراسة نقدية لرؤية الشيعة الاثنا عشرية ٢٣ ـ ١٠٦

مفهوم التشيع ونشأته ٢٤ ـ ٢٩

توحيد الشيعة بين التشيع والإسلام في الظهور والدعوة ٢٤

مفهوم التشيع وتصور نشأته عند الشيخ المفيد ٢٥

ما تميز به الإمامية عن سائر الشيعة ٢٧

نشأة التشيع في تصور الاثنا عشرية المعاصرين ٢٨

مناقشة استدلال السيد محمد باقر الصدر ٣٠ ـ ٥١

رؤيته لأصل الخلاف في البحث عن نشأة التشيع ٢٨

الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ ومستقبل الدعوة في إطار منهج «**السبر والتقسيم**» ٣٥

رؤيته بطلان الموقف السلبي ٣٦

رؤيته بطلان الطريق الإيجابي ممثلا في الشورى ٤٠

رؤيته ثبوت الطريق الإيجابي ممثلا في التعيين والنص على الإمام ٤٦

الوجوه الجدلية لدفع استدلال السيد الصدر ٥٠

مناقشة فكرة النص على الإمامة ٥٢ ـ ٨١

هل كان في الصدر الأول من يرى أن عليا أولى الناس بمقام الخلافة؟ ٥٢

الكلام عن الوصية لسيدنا علي ٥٤

ذهاب سيدنا علي في نفر من بني هاشم إلى أن عليا أولى الناس بمقام خلافة الرسول ـ صلى الله عليه وآله وسلم ٥٥

بيعة سيدنا علي لمن سبقه من الخلفاء الراشدين، وإعلانه تقديم الشيخين وتفضيلهما في زمان خلافته ٥٩

جوهر التشيع الأول	٦٢
السبئية والتشيع الغالي	٦٣
الكلام عن الوجود التاريخي لعبد الله بن سبأ	٦٤
مناقشة الزعم بأن عمار بن ياسر ـ رضي الله عنهما ـ هو أصل شخصية عبد الله بن سبأ.	٦٤
دراسات معاصرة حول ابن سبأ	٧١
الرأي في وجود ابن سبأ التاريخي وحقيقة دوره وآرائه	٧٣
التشيع بعد استشهاد سيدنا علي ـ رضي الله عنه.	٧٧
زمان ظهور المذهب الإمامي الاثنا عشري	٨١ ـ ١٠٦
أصله الوقف على الإمام الثاني عشر باعتبارِه القائمَ المهديَّ من آل محمد ـ صلى الله عليه وآله وسلم.	٨٢
مناقشة زعم رواية النص على الاثني عشر إماما	٨٣
الكلام على رواية البرقي	٨٥
الكلام على رواية الفضل بن شاذان	٩٠
الكلام في تأسيس المذاهب على الموافقات الكونية وأساطير الأوائل خرص وخبط عشواء بلا دليل قاطع أو مرجح	١٠٥
كتاب سليم بن قيس الهلالي بين الحقيقة والتلفيق	١٠٧ ـ ١٤٩
الكتاب وأهميته عند الشيعة الاثنا عشرية	١٠٧

طعن الشيعة فـي كتاب سليم	١١٤
حقيقة الحكم على أسانيد الكتاب	١٢٣
نظرات فـي بعض متون مرويات الكتاب	١٣٨
تطور المؤلفات والأفكار الكلامية لدى الإمامية الاثنا عشرية إلى بداية فترة الغيبة الكبرى	١٥٠ ـ ٢٥٦
١. زرارة بن أعين بن سنسن الرومي	١٥٢ ـ ١٦١
صورته عند الشيعة الاثنا عشرية	١٥٢
صورته عند أهل السنة	١٥٤
آراؤه الكلامية	١٥٧ ـ ١٦١
أ ـ المعرفة وما يختص به الأئمة	١٥٧
ب ـ حدوث الصفات الإلهية	١٥٨
ج ـ الاستطاعة	١٦٠
٢. أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي	١٦٢ ـ ١٧٣
صورته عند الشيعة الاثنا عشرية، ومؤلفاته	١٦٢
صورته عند أهل السنة، ومؤلفاته	١٦٦
آراؤه الكلامية	١٦٩ ـ ١٧٢
أ ـ المعرفة الضرورية	١٦٩

ب ـ التشبيه وإثبات صورة لله تعالى ١٦٩

ج ـ العلم الإلهي والإرادة ١٧١

د ـ الاستطاعة وأفعال العباد ١٧٢

٣. هشام بن الحكم الكندي الشيباني ١٧٣ ـ ٢٢٦

مكانته في الدرس الكلامي ١٧٣

مؤلفات هشام ١٧٤

آراؤه الكلامية ١٧٦ ـ ٢٢٦

أ ـ تجزؤ الجزء إلى غير نهاية، وما يتعلق به من القول بالطفرة ١٧٦

ب ـ الجسم ١٨١

ج ـ الأعراض ١٨٢

د ـ المداخلة ١٨٩

هـ ـ العناصر والطبائع ١٩٢

و ـ حقيقة الإنسان ١٩٣

ز ـ المعرفة ١٩٦

ح ـ الذات الإلهية ١٩٩

ط ـ الصفات الإلهية ٢٠٦

ي ـ أفعال العباد ٢١٠

ك ـ النبوة والإمامة ٢١٣

ل ـ المعاد ٢٢١

م ـ موقف هشام بن الحكم من المخالفين ٢٢٢

٤. الفضل بن شاذان الأزدي ٢٢٧ ـ ٢٣٩

مكانته عند الشيعة الاثنا عشرية ٢٢٧

مؤلفات الفضل بن شاذان ٢٢٩

آراؤه الكلامية في كتابه الإيضاح ٢٣١ ـ ٢٣٩

كلامه عن الجهمية والمعتزلة والجبرية وأصحاب الحديث والمرجئة والخوارج ٢٣٣ ـ ٢٣٥

كلامه في الإمامة وما يتعلق به من الوقيعة في الصحابة ـ رضي الله عنهم ٢٣٦

كلامه في الرجعة ٢٣٨

تيارات الفكر الكلامي الإمامي في عصر الأئمة ٢٤٠

بنو نوبخت في زمان الغيبة الصغرى ٢٤١ ـ ٢٥٥

١. أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي ٢٤٢ ـ ٢٤٨

مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية ومؤلفاته ٢٤٢

آراؤه الكلامية من عناوين كتبه، وفيما نقله الصدوق من كتابه «**التنبيه**» في بعض مسائل الإمامة والغيبة ٢٤٤

٢. أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي ٢٤٨ ـ ٢٥٦

مكانته عند الطائفة الاثنا عشرية ومؤلفاته ٢٤٨

آراؤه الكلامية من عناوين كتبه، وآراء النوبختيين كما ذكرها المفيد ٢٥١

شيوخ متكلمي الشيعة الاثنا عشرية في القرن الخامس الهجري ٢٥٧ ـ ٣٨١

١ـ الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان البغدادي ٢٥٧ ـ ٣٠٤

مكانته عند الاثنا عشرية ٢٥٨

تلقيبه بالشيخ المفيد ٢٦٠

الشيخ المفيد عند أهل السنة ٢٦٣

شيوخ المفيد ٢٦٨ ـ ٢٨٧

١ــ أبو عبد الله الجُعل، الحسين بن علي بن إبراهيم البصري ٢٦٨

٢ ــ أبو ياسر غلام أبي الجيش ٢٧٩

٣ ــ أبو الجيش المظفر بن محمد البلخي ٢٧٩

٤ ــ علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن النحوي الرماني ٢٨٠

٥ـ الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي	٢٨٤
تلاميذ الشيخ المفيد	٢٨٨ ـ ٢٨٩
مؤلفات الشيخ المفيد	٢٩٠ ـ ٣٠٤
٢ـ الشريف المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي	٣٠٥ ـ ٣٣٤
الشريفان المرتضى والرضي في الثقافة المصرية	٣٠٥
مكانة الشريف المرتضى عند الاثنا عشرية	٣٠٧
الشريف المرتضى عند أهل السنة	٣٠٩
شيوخ الشريف المرتضى وتلاميذه	٣١٤ ـ ٣١٩
مؤلفات الشريف المرتضى	٣١٩ ـ ٣٣٤
٣ـ الشيخ أبو الصلاح، تقي الدين بن نجم الدين الحلبي	٣٣٥ ـ ٣٤١
مكانة الشيخ أبي الصلاح عند الاثنا عشرية	٣٣٥
الشيخ أبو الصلاح عند أهل السنة	٣٣٦
تأثر أبي الصلاح بالشريف المرتضى	٣٣٧
شيوخ أبي الصلاح وتلاميذه	٣٣٨ ـ ٣٣٩
مؤلفات التقي أبي الصلاح الحلبي	٣٣٩ ـ ٣٤١

٤ ـ الشيخ أبو الفتح، محمد بن علي بن عثمان الكراجكي ٣٤٢ ـ ٣٥٦

مكانة الكراجكي عند الاثنا عشرية ٣٤٢

الكراجكي عند أهل السنة ٣٤٤

شيوخ أبي الفتح الكراجكي، وتلاميذه ٣٤٥ ـ ٣٤٧

مؤلفات الكراجكي ٣٤٨ ـ ٣٥٦

٥ ـ شيخ الطائفة أبو جعفر، محمد بن الحسن ابن علي الطوسي ٣٥٧ ـ ٣٨٢

مكانة الشيخ الطوسي عند الاثنا عشرية ٣٥٧

الشيخ الطوسي عند أهل السنة ٣٦١

تأثر الطوسي بالمذهب الشافعي ٣٦٣

المشيخة الكلامية للطوسي بين المفيد والمرتضى ٣٦٦

مؤلفات شيخ الطائفة ٣٦٦ ـ ٣٨٢

ملحق تخريج الأحاديث النبوية ٣٨٣ ـ ٤٤٦

أ ـ لفظ «الشيعة» في الأحاديث النبوية عند أهل السنة ٣٨٣ ـ ٣٩٢

ب ـ أحاديث من كتب أهل السنة يحتج بها الشيعة على اختصاص علي بالإمامة ٣٩٣ ـ ٤٠٦

١ـ حديث الدار	٣٩٣
٢ـ حديث الثقلين	٣٩٤
٣ـ حديث الغدير	٣٩٩
٤ـ حديث المنزلة	٤٠٣
٥ـ حديث الطير	٤٠٤
ج ـ أحاديث في نفي النص على الإمامة	٤٠٧ ـ ٤١٦
١ـ حديث نفي الاستخلاف	٤٠٧
٢ـ حديث الصحيفة	٤٠٧
٣ـ حديث نفي العهد	٤١٠
٤ـ حديث سويد بن غفلة في فضل أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما.	٤١٤
د ـ حديث الاثني عشر خليفة في كتب أهل السنة	٤١٧ ـ ٤٢٢
هـ ـ حديث افتراق الأمة	٤٢٣ ـ ٤٣٧
مصادر تخريج الأحاديث النبوية	٤٣٨ ـ ٤٤٦
فهرس الموضوعات	٤٤٧ ـ ٤٥٦